العراق 2024

التقرير الاستراتيجي
لمركز الرافدين للحوار (RCD)

هيأة التحرير

أ.د. أسعد كاظم شبيب أ.د. مقدام عبد الحسن الفياض

م. م. عمّار كريم حميد

الباحثون

أ.د. أسعد كاظم شبيب أ.د. حسن لطيف الزيدي

أ.د. نبيل جعفر المرسومي أ.المتمرس د.كامل علاوي الفتلاوي

أ.د.عبد الحسين جليل الغالبي أ.د. ابتسام محمد العامري

أ.م.د. محمد جبار العبدلي أ.د. حيدر نعمة بخيت

أ.د. عامر عبد زيد الوائلي أ. د. فلاح خلف الربيعي

أ.م.د.وسام صالح عبد الحسين م. م. ضحى مهند علي

مركز الرافدين للحوار

العراق 2024

التّقرير الاستراتِيجيّ لمركزِ الرّافدين للحِوار (RCD)

العراق 2024
التّقرير الاستراتِيجيّ لمركزِ الرّافدين للحِوار (RCD)

هيأة التحرير:

أ.د. أسعـد كـاظــم شــبـيب

أ.د. مقدام عبد الحسن الفياض

م. م. عمّار كريم حميد

الطبعة الأولى، بيروت/النجف الاشرف، 2025

First Edition, Beirut/Najaf, 2025

© جميع حقوق النشر محفوظة للناشر، ولا يحق لأي شخص أو مؤسسة أو جهة، إعادة إصدار هذا الكتاب، أو جزء منه، أو نقله، بأي شكل أو واسطة من وسائط نقل المعلومات، سواء أكانت إلكترونية أو ميكانيكية، بما في ذلك النسخ أو التسجيل أو التخزين والاسترجاع، دون إذن خطي من أصحاب الحقوق.

مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center For Dialogue
R.C.D

إن جميع الآراء والمعلومات الواردة في هذا الكتاب تعبّر عن رأي كاتبها، ولا تعبّر بالضرورة عن رأي الناشر (المركز).

ISBN:978 - 9922 - 772 - 12 - 7

كانون الأول/ديسمبر 2025

العراق 2024

التّقرير الاستراتِيجيّ لمركزِ الرّافدين للحِوار (RCD)

هيأة التحرير:

أ.د. أسعد كاظم شبيب

أ.د. مقدام عبد الحسن الفياض

م. م. عمّار كريم حميد

الباحثون

أ. د. أسعد كاظم شبيب

أ. د. نبيل جعفر المرسومي

أ. د. عبد الحسين جليل الغالبي

أ.م. د. محمد جبار العبدلي

أ.د. عامر عبد زيد الوائلي

أ. م. د. وسام صالح عبد الحسين

أ. د. حسن لطيف الزبيدي

أ. المتمرس د. كامل علاوي الفتلاوي

أ.د. ابتسام محمد العامري

أ. د. حيدر نعمة بخيت

أ. د. فلاح خلف الربيعي

م. م. ضحى مهند علي

مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center For Dialogue
R.C.D

الفهرس

قائمة الجداول 13
قائمة الأشكال 15
قائمة الوثائق 16
قائمة الخرائط 16
مقدمة مركز الرافدين للحوار(RCD) 17
المُحور الأول: حصادُ العام 2024 19
العملية السياسيّة: المنعطفات والملامح العامّة 19
الاقتصاد العراقي 22
البيئة الأمنيّة الداخليّة والخارجيّة في عام 2024: التأثير والتأثر 25
المجتمع العراقي 2024: تحديات وإشكالات 28
حقوق الإنسان 2024: تطورات العراق المحليّة تؤثر في سمعته الدوليّة 31
الخدمات العامّة: المنجز والمتلكئ 33
مكافحة الفساد ضرورة ملحّة 37
موقع العراق خلال عام 2024 حسب مؤشرات الفساد المحليّة والعالميّة 37
أبرز قضايا الفساد في 2024 38
1. سرقة أموال ضحايا الإرهاب في ديالى 38
2. سرقة القرن 38
3. قضية السكك الحديدية 38
دور هيئة النزاهة في مكافحة الفساد 2024 38
التربية والتعليم 2024: تحديات ومقترحات 39
1-التوجهات العالمية في التعليم واستجابة العراق 39
2-واقع التربية في العراق خلال العام الدراسي2024 39
3-التعليم العالي في العراق بين التحديات وفرص الإصلاح 39
علاقات العراق الدوليّة 2024 40
البيئة والتلوث: المخاطر والحلول 46
المحور الثاني: العملية السياسيّة 2024 49
تمهيد 49
حكومة السوداني بين الخلافات والمنجزات 50
1-السوادني وقضية هروب المدان في قضية سرقة القرن 51
2-السوداني وأزمة التنصّت 51
3-السوداني وأزمة تصريحات رئيس هيئة النزاهة 53
4-السوداني والتحالف مع المحافظين المترجّحين سياسياً 55

سيناريوهات 57
السيناريو الأول: إقالة السوداني أو استقالته والذهاب إلى انتخابات مبكرة 57
السيناريو الثاني: التوصل إلى تسوية للتهدئة وتقويض السوداني 57
موقف قوى تحالف إدارة الدولة من أداء حكومة السوداني 58
أولاً: الشروط السنّية 58
ثانياً: الشروط الكردية 58
حكومة السوداني: المنجزات والتحديات 61
1-استعادة الاستقرار السياسي 61
2-مكافحة الفساد والإصلاح المالي 61
3-تحسين مستوى الخدمات العامّة 61
4-الرعاية الاجتماعيّة 62
انتخاب المحافظين بين المحاصصة والتوافق السياسي 63
الحفاظ على نهج المحاصصة 64
هل يتم الاختيار وفق معايير الولاء أم الكفاءة والمهنية 65
أثر انتخابات إقليم كردستان العراق على التحالفات السياسيّة في بغداد 65
أداء مجلس النواب العراقي 68
1. أزمة اختيار رئيس البرلمان وانعكاساته على الكتل السياسيّة (الكتل السُنية أنموذجاً) 68
2. الأداء البرلماني خلال عام 2024 بين عقبة اختيار الرئيس واستمرار أزمة التشريعات 69
تقييم أداء عمل مجالس المحافظات 72
ما موقف الكتل السياسيّة من إجراء الانتخابات البرلمانيّة وقانونها؟ 75
شكل التحالفات السياسيّة بعد انتخابات مجالس المحافظات وفي ضوء الاستحقاقات الانتخابات البرلمانيّة القادمة 77
أجندة العام الجديد 2025 81
1. التيار الصدري واستمرار الرفض في دخول الانتخابات النيابية 82
2. قوى الإطار التنسيقي وتعدد القوائم الانتخابية 82
3. القوى السنّية 83
4. القوى الكردية 84
5. القوى المدنية والتشرينية 84
استحقاقات العام القادم 85
الاتجاه الأول: المؤثرات الدوليّة والإقليمية 85
الاتجاه الثاني: المحددات الداخليّة 85
المحور الثالث: الاقتصاد العراقي 2024 87
تمهيد 87
الناتج المحلي الإجمالي 88
الموازنة الاتحادية 89
طريق التنمية 95
السياسة النقدية في عام 2024 96
أولاً: البنك المركزي، والتحول الرقمي، والشمول المالي 96

أ. مؤشرات الوصول إلى الخدمات المالية 99
ب – مؤشرات الاستعمال (العمق المالي المصرفي) 101
ثانياً: الأيام الأخيرة لنافذة بيع العملة الأجنبية والترتيبات الجديدة 104
ثالثاً: الاحتياطيات وسياسة سعر الصرف والترتيبات الجديدة 105
رابعاً: الأساس النقدي وعرض النقد والتضخم 106
مديونية العراق 108
نفط العراق: الاحتياطي والإنتاج في عام 2024 109
أولاً: نظرة عامة وجولات التراخيص 109
ثانياً: النفط العراقي 2024: الصادرات والإيرادات 111
ثالثاً: واقع صناعة تكرير النفط في العراق 112
الكهرباء في العراق: الواقع والآفاق 113
أولاً: الغاز العراقي: الإنتاج والاستيراد 114
ثانياً: بدائل الغاز الإيراني 114
1. استثمار الغاز الوطني 114
2.استيراد المنصات العائمة 115
3.استيراد الغاز من تركمانستان 115
4.الاعتماد على الطاقة الشمسية 116
5.بعض نقاط حول تنفيذ مشاريع الربط الكهربائي مع دول الجوار 116
6. سرعة إقامة البنية التحتية اللازمة في ميناء ألفاو الكبير 117
ثالثاً: المعالجات السريعة لمشكلة الكهرباء 117
ماذا عن عام 2025 118
المحور الرابع: الأمن 2024 121
تمهيد 121
انعكاسات الصراعات الإقليمية والحدودية على المشهد الأمني في العراق 121
1-الاعتداءات التركية على شمال العراق 122
2-القصف الإيراني على شمال العراق 126
3-موقف العراق من استمرار العدوان «الإسرائيلي» على قِطاع غزة 127
4 -الموقف من العدوان «الإسرائيلي» على لبنان 129
5-التحدي الإرهابي في ضوء تطورات الساحة السورية 131
6 -موقف الفصائل المسلحة من جرائم كيان الاحتلال «الإسرائيلي» واستهداف القواعد الأمريكيّة في العراق 133
7-التهديدات «الإسرائيلية» للعراق 139
تحليل بيئة التهديدات الخارجيّة (سيناريوهات) 140
تحديات الجريمة المُنظَمة 142
1-تجارة المخدرات 142
2-الإتجار بالبشر 145
3-مافيات تهريب المشتقات النفطية 147
الجرائم الجنائيَّة 150

تهديد السّلاح خارج سيطرة الدولة 154
1-سلاح العشائر 154
2-تهديد الحركات السلوكية 156
3-أسلحة مختلفة 158
تصنيف المخاطر الأمنيّة 161
أجندة المستقبل ومتطلبات استدامة الأمن القومي العراقي لعام 2025 164
التَّوصيات 166
المحور الخامس: المجتمع العراقي 2024 169
التمهيد 169
التعداد السكاني 2024 مرحلة جديدة في التنمية الاجتماعيّة 170
النزاعات العشائرية 174
جرائم المخدرات 177
العنف الأسري 179
الانتحار 182
ظاهرة التسول 184
تطورات المجتمع المدني 186
الفقر والبطالة وآثارهما الاجتماعيّة (أزمة متفاقمة) 187
جرائم الابتزاز 189
أجندة العام الجديد 192
1- استمرار الجدل حول اقرار القوانين المتعلقة بشؤون الأسرة 192
2- الانتخابات النيابية 2024 والمشاركة المجتمعية 193
3- استمرار تآكل المجتمع المدني العراقي 194
استحقاقات العام القادم 195
1- استمرار جهود تخفيض الفقر والبطالة 195
2- استمرار جهود مكافحة الجريمة 195
سبل مواجهة المشكلات والاستحقاقات 196
الاستنتاجات 201
المحور السادس: حقوق الإنسان 2024 203
تمهيد 203
واقع حقوق الإنسان في الوثائق الرسميّة المحليّة والأمميّة 203
1-الوثائق والمستندات والبيانات الحكومية العراقية 203
2-الوثائق الأممية 206
حريَّة التعبير والموقف من وسائل التواصل الاجتماعي 207
حقوق المرأة والطفل 209
1. حقوق المرأة 210
2. حقوق الطفل 212
النازحون واللاجئون في الداخل والخارج (العراقيون، اللبنانيون) 214
أحكام السجون والإعدام 215

الاتجار بالبشر 216
إقرار قانون العفو العام ومناقشات تعديل قانون الأحوال الشخصية (جدليات حقوقية) 217
أجندة العام الجديد 2025 223
المحور السابع: تقويم الأداء الحكومي في مجال الخدمات العامّة 2024 227
تمهيد 227
مدخل إلى الخدمات العامّة وتقويم الأداء الحكومي العام لعام 2024 228
الكهرباء: فرص واعدة ومعوقات متجذرة 230
1-تحسن ساعات التجهيز وتراجعها 231
2-كهرباء العراق والخبرة الأجنبية: شركات وصفقات 232
3-تطور الطاقة المستدامة 234
4-مشاكل قطاع الكهرباء لعام 2024 236
الإعمار والإسكان: منجزات وتحدي**ات** 236
1-مدخل لواقع قطاع السكن في العراق 236
2-منجزات قطاع السكن 239
3-تحديات قطاع السكن 239
الخدمات الصحية 240
الخدمات البلدية 243
1-خدمات الصرف الصحي 243
2-خدمات إدارة النفايات 245
3-مشكلة التلوث الكبريتي للأجواء في العراق 246
الخدمات الأخرى 247
1-المياه الصالحة للشرب 247
2-مشاريع فك الاختناق 248
3-قطاع النقل 250
4-ميناء الفاو 252
5-طريق التنمية 254
6-خدمة الانترنت وحجب المواقع 255
أجندة العام 2025 258
مشكلات العام القادم 259
استحقاقات العام القادم 260
سبل مواجهة المشكلات والاستحقاقات 261
المحور الثامن: مكافحة الفساد 2024 263
تمهيد 263
مؤشرات الفساد 2023-2024 263
سرقة أموال ضحايا الارهاب في ديالى 265
سرقة القرن: التداعيات والمآلات 265
قضية السكك الحديدية 267
التسريبات الصوتية 267

دور هيأة النزاهة 268
اجندة العام الجديد 2025 272
المحور التاسع: التربية والتعليم العالي في العراق خلال العام الدراسي 2023-2024 273
تمهيد 273
العملية التربوية خلال العام الدراسي (2023-2024) 274
أولاً: العام الدراسي 2024 وتوفير الكتب الدراسية في العراق 274
ثانياً: التسوية الجديدة لملاكات التعليم في العراق 275
ثالثاً: معدلات الالتحاق بالمدارس للعام الدراسي 2024 275
1- مرحلة رياض الأطفال 275
2- المرحلة الابتدائية 276
3- المرحلة الثانوية 276
رابعاً: حالة الأبنية المدرسيَّة والمدارس الجديدة 276
خامساً: الفاقد التعليمي في العراق 280
الدعوة لصياغة قانون سيادي لمحو الأمية 282
سادساً: التوجه نحو الرقمنة والذكاء الاصطناعي 282
سابعاً: التعاون الدولي 283
1- تعاون دولي مع منظمة اليونسكو 283
2- المشاركة في ورشة تدريبية ضمن برنامج ITALEEM 284
3-إطلاق مبادرة خضرنة التعليم والذكاء الاصطناعي 284
4-المشاركة في أعمال المؤتمر الثالث الايسيسكو لوزراء التربية والتعليم 284
5-المشاركة المدرسية في برنامج داعم للملاكات بالتعاون مع إيركس 284
6- المشاركة في بطولة المدارس للبرمجة والابتكار 285
7-انضمام العراق للاتحاد الدولي للرياضة المدرسية 285
8- مشروع للحد من التسرب المدرسي بالتعاون مع منظمة SCI ومؤسسة التعليم في قطر 285
ثامناً: تحديات القطاع التربوي 286
تاسعاً: مستلزمات النهوض بالقطاع التربوي 286
التعليم العالي في العراق في العام الدراسي 2023-2024 287
أولاً: التحليل الكمي لمؤسسات التعليم العالي 287
ثانيًا: الفجوة في أبنية التعليم العالي 291
ثالثاً الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم في العراق 2022-2031 292
رابعاً: تطور تطبيق مسار بولونيا في الجامعات 294
خامساً: تطور التصنيف العالمي للجامعات العراقية 295
10-تصنيف التايمز العالمي للجامعات الفتية (Young University Rankings 2024) 299
سادساً: مبادرات نوعية 300
1-التوجه نحو الرقمنة والذكاء الاصطناعي 300
سابعاً: التعاون الدولي 302
1-التعاون الأكاديمي مع الجامعات الإيرانية التخصصية 302
2-المشاركة في مؤتمر القمة العالمي للابتكار في التعليم (WISE) في الدوحة 302

3-توقيع اتفاق مع برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة في مجالات التدريب والتطوير 302
4- انضمام العراق إلى شبكة (NSSC) الدوليّة للأمن النووي 303
5-التعليم تحتضن الاجتماع الدوري لمجموعة تنسيق التعليم والتدريب المهني في العراق 303
6-المشاركة في المؤتمر الوطني للتعليم الأخضر 303
7-التعليم تشارك في اجتماعات الجمعية العامّة للوكالة الدوليّة للطاقة المتجددة (IRENA) 303
8- مبادرة الجسر الأكاديمي بين العراق والمملكة المتحدة 304
ثامناً: تحديات التعليم العالي في العراق 304
التحدي الأول: استمرار الضغط على سوق العمل في ظل التوسع الكمي 304
التحدي الثاني: عدم استقرار السياسة التعليمية 305
التحدي الثالث: سوء نظام التوظيف في المؤسسات الجامعية 305
التحدي الرابع: سوء نظام قبول الطلبة في المؤسسات الجامعية 305
التحدي الخامس: تأثير العامل السياسي 305
التحدي السادس: ضعف موازنة التربية والتعليم في الموازنة العامّة للدولة 306
أجندات عام 2024 ومقترحات لتطوير القطاع التعليمي في العراق 306
مقترحات لتطوير الكليات الأهلية في العراق 308
المحور العاشر: علاقات العراق الدوليّة 2024 311
تمهيد 311
العراق والصراع العربي «الإسرائيلي»: الموقف الرسمي والشعبي 312
الموقف العراقي من الاعتداءات «الإسرائيلية» على لبنان 315
زيارة ممثل الأمين العام للأمم المتحدة 317
إنهاء بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق «يونامي» 319
زيارة السوداني المهمة إلى الولايات المتحدة الأمريكيّة 320
العلاقة مع دول الجوار 322
1-إيران: زيارة الرئيس بزشكيان إلى العراق- مواقف عراقية وإيرانية متبادلة 322
2-تركيا: زيارة أردوغان مشهد العلاقات المتشابكة (الأمن، الاقتصاد، السياسة، المياه) 324
3-العلاقات مع المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى 326
العلاقات مع المملكة العربية السعودية 326
العلاقات مع الامارات العربية المتحدة 330
العلاقات مع قطر 330
العلاقات مع سلطنة عُمان 331
العلاقات مع سوريا 332
العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكيّة 334
1-الرؤية تجاه الوجود الأمريكي في العراق 334
2-التعاون الاقتصادي 335
3-التعاون الأمني 337
العلاقة مع بريطانيا (التعاون في مكافحة الجرائم العابرة للحدود) 339
العلاقة مع دول الاتحاد الأوربي 341
التوجه الروسي الجديد تجاه العراق 343

أجندة العام 2025 345
تحديات/ مشكلات العام 2025 345
استحقاقات العام 2025 347
التوصيات 349
المحور الحادي عشر: العراق والتلوث وإجراءات الحكومة للمعالجة 351
تمهيد 351
الإنسان والاتزان البيئي 351
أبرز تأثيرات التغير المناخي في العراق 352
مظاهر التلوث في العراق 354
التحديات البيئية الرئيسة 355
1- تلوث الهواء 355
2-تلوث المياه 357
3-حرق الغاز المصاحب في العراق 358
الحراك الشعبي والمدني والاستجابة الحكومية 359
1-الحراك الشعبي والمدني 359
2-استجابة الحكومة 360
أجندة العام القادم 362
تشريعات مناخية جديدة في العراق: من الاقتباس إلى الابتكار 363
مركز الرافدين للحوار :(R.C.D) 365

قائمة الجداول

رقم الجدول	الجدول	الصفحة
جدول (2-1)	حجم الكتل السياسيّة في محافظة أربيل	66
جدول (2-2)	حجم الكتل السياسيّة في محافظة السليمانية	66
جدول (2-3)	حجم الكتل السياسيّة في محافظة دهوك	66
جدول (2-4)	حجم الكتل السياسيّة في محافظة حلبجة	67
جدول (2-5)	النسب الإحصائية لتقييم عمل مجلس النواب خلال عام 2024	72
جدول (2-6)	تقييم عمل مجالس المحافظات خلال عام 2024	73
جدول(2-7)	الطرائق والقوانين الانتخابية في العراق بين عامي 2005-2025	76
جدول (3-1)	نسب مساهمة قطاعات الاقتصاد في الناتج المحلي الإجمالي 2023 و2024	89
جدول (3-2)	أهم فقرات جداول موازنة 2024 (مليار دينار)	90
جدول (3-3)	الفرق بين الانفاق الجاري الفعلي لسنتي 2023-2024 مليار دينار	90
جدول (3-4)	الإيراد المخطط والفعلي لسنة 2024 مليار دينار	91
جدول (3-5)	سعر بيع النفط العراقي ومعدل التصدير خلال أشهر سنة 2024	93
جدول (3-6)	النفقات المخططة والفعلية لسنة 2024	94
جدول (3-7)	حساب الفائض لسنة 2022 (مليار دينار)	94
جدول (3-8)	النفقات الاستثمارية على مستوى المحافظات للسنتي 2023-2024	95
جدول (3-9)	مؤشرات الوصول (الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية) في العراق (2020-2023)	99
جدول (3-10)	الانتشار المصرفي لأجهزة الصراف الآلي في داخل العراق (2020-2024)	100
جدول (3-11)	الانتشار لخدمات الدفع الالكتروني والمحافظ الالكترونية في العراق (2020-2024)	100
جدول (3-12)	مؤشرات الاستعمال (العمق المالي المصرفي) العراق (2020-2023) (مليار دينار)	102
جدول (3-13)	تطور عدد الحسابات المصرفية في العراق (2020-2024)	102
الجدول (3-14)	تطور عدد البطاقات الذكية المصرفية والحافظ الالكترونية في العراق (2017-2024)	103
جدول (3-15)	مشتريات ومبيعات النافذة لعامي 2023 و2024 (مليون دولار)	105
جدول (3-16)	تطور الاحتياطيات الأجنبية وسعر الصرف الموازي خلال المدة (2023 - 2024)	106
جدول (3-17)	الأساس النقدي وعرض النقد لعامي 2023 و2024 (مليار دينار)	107
جدول (3-18)	التضخم السنوي والأساس لعامي 2023 و2024	108
جدول (3-19)	الناتج المحلي الإجمالي والدين الخارجي (مليار دولار)	108
جدول (4-1)	أبرز العمليات الجوية للقوات التركية في شمال العراق لعام 2024	125
جدول (4-2)	مواقف الحكومة العراقية عن طريق وزارة خارجيتها لدعم الشعب الفلسطيني عام 2024	128
جدول (4-3)	بيانات الاستِنْكار التي أصدرتها الخارجيّة العراقية للتضامن مع الشعب اللبناني	131
خريطة (4-2)	أماكن هجمات (تنظيم داعش) الإرهابي في العراق لغاية حزيران (يونيو) 2024	135
جدول (4-4)	أبرز الهجمات التي نفذتها الولايات المتحدة على قوى الفصائل المسلحة في العراق عام 2024	138

رقم الجدول	الجدول	الصفحة
جدول (4-5)	عدد هجمات الفصائل العراقية والمواقع التي تم استهدافها في كيان الاحتلال «الإسرائيلي»، نيسان (أبريل)-تشرين الثاني (نوفمبر) 2024	147
جدول (4-6)	أبرز جرائم الإتجار بالبشر في العراق لعام 2024	148
الجدول (4-7)	أبرز عمليات تهريب المشتقات النفطية في العراق لعام 2024	152
الجدول (4-8)	أبرز الجرائم الجنائية في العراق لعام 2024	159
جدول (4-9)	أبرز عمليات استخدام السلاح غير المرخص في العراق لعام 2024	160
جدول (4-10)	مضافات وكهوف الإرهابيين التي طهرتها القوات الأمنيّة من الأسلحة والمعدات في عام 2024	162
جدول (4-11)	درجة مخاطر الصراعات الإقليمية على المشهد الأمني العراقي	163
جدول (4-12)	درجة مخاطر تهديد الفصائل المسلحة على المشهد الأمني العراقي	164
جدول (4-13)	درجة مخاطر تحديات الجريمة المنظمة والجريمة الجنائية وتهديد السلاح خارج سيطرة الدولة	182
جدول (5-1)	حالات الانتحار في العراق للمدة ما بين (2016-2024)	225
جدول (6-1)	عدد دعاوى العنف الأسري المسجلة من تاريخ 2024/1/1 ولغاية 2024/5/1	225
جدول (6-2)	نسبة جرائم العنف الأسري المسجلة من تاريخ 2024/1/1 ولغاية 2024/5/1	230
جدول (7-1)	نسب تنفيذ البرنامج الحكومي لعامي 2023 و2024	232
جدول (7-2)	الإنتاج والطلب المتوقع للطاقة الكهربائية في العراق للمدة 2022-2030 (الف ميكا واط)	234
جدول (7-3)	أبرز المعوقات التي تعرقل تقديم الخدمات الطبية في العراق	249
جدول (7-4)	الحزمة الأولى لمشاريع فك الاختناقات المرورية في مدينة بغداد	251
جدول (7-5)	بعض مؤشرات قطاع النقل الجوي في العراق لعامي 2021 و2024	252
جدول (7-6)	واقع الموانئ العراقية وفقا لعدد أرصفتها وطاقتها الانتاجية	264
جدول (8-1)	ترتيب العراق ودرجته بحسب مؤشر مدركات الفساد 2020-2024	271
جدول (8-2)	عدد المشروعات المتلكئة وقيمتها والقضايا الجزائية المحركة بصددها من قبل هيأة النزاهة 2018-2024	271
جدول (8-3)	أبرز إنجازات هيأة النزاهة عام 2024	276
جدول (9-1)	أعداد الطلبة الملتحقين بالمدارس الحكومية خلال العام الدراسي (2023 -2024)	279
جدول (9-2)	الحالة العمرانية للأبنية المدرسية في العراق حسب المحافظات العام الدراسي 2023-2024	280
جدول (9-3)	نسبة الفاقد التعليمي في المرحلة الابتدائية في عامي 2023-2024	281
جدول (9-5)	عدد الطلبة المقبولين والمتخرجين في الجامعات للعام الدراسي 2023-2024	289
جدول (9-6)	نسب الطلبة المقبولين والمتخرجين ومعامل التكافؤ في الجامعات للعام الدراسي 2023-2024	290
جدول (9-7)	الفجوة في أبنية التعليم الجامعي في عموم العراق عدا محافظات كوردستان لعام 2023	292

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
شكل (3-1)	الإيرادات العامّة لسنتي 2023-2024	92
شكل (3-2)	الموازنة الجارية للسنة المالية 2024 (مليار دينار)	92
شكل (3-3)	الدين العام الداخلي خلال أشهر سنة 2024 (ترليون دينار)	109
شكل (4-1)	أماكن إيواء اللاجئين اللبنانيين في العراق	130
الشكل البياني (4-2)	ارتفاع حِدَة هجمات الفصائل العراقية ضد القواعد الأمريكيّة-كانون الثاني (يناير) وشباط (فبراير) 2024	134
الشكل البياني (4-3)	عدد هجمات الفصائل العراقية المسلحة للمدة نيسان-تشرين الثاني (نوفمبر) 2024	138
الشكل البياني (4-4)	عمليات التهريب والتعاطي التي تم ضبطها للمدة (2023-2024)	144
الشكل البياني (4-5)	موقع العراق في مؤشر الجريمة (2022-2024)	151
الشكل البياني (4-6)	معدلات الجريمة والسلامة في العراق (2022-2024)	152
الشكل البياني (4-7)	النزاعات العشائرية في العراق 2023-2024	156
شكل (7-1)	نسب انجاز البرنامج الحكومي لحكومة السيد محمد شياع السوداني لغاية نهاية 2024	229
شكل (7-2)	نسب تنفيذ البرنامج الحكومي لعامي 2023 و2024	230
شكل (7-3)	أنواع المساكن في العراق لعام 2024	237
شكل (7-4)	توزيع الأفراد حسب نوع أشغال الوحدة السكنية	238
شكل (7-5)	مستخدمو الانترنت وأهم برامج التواصل الاجتماعي في العراق في بداية عام 2024 (مليون مستخدم)	257
شكل (8-1)	مصير الاخبارات المسجلة لدى هيأة النزاهة عام 2024 (عدد)	269
شكل (8-2)	مصير الاخبارات المسجلة لدى هيأة النزاهة عام 2024 (نسبة مئوية)	269

قائمة الوثائق

رقم الوثيقة	عنوان الوثيقة	الصفحة
الوثيقة (6-1)	إعمام مجلس القضاء الأعلى باتخاذ الإجراءات القانونية المشددة بحق من يستخدم مواقع التواصل الاجتماعي لنشر محتويات تسيء للذوق العام	208
الوثيقة (6-2)	المادة (1) من قانون تعديل قانون الاحوال الشخصية رقم (1) لسنة 2025 الخاصة بسريانه على عقود الزواج السابقة	211
الوثيقة (6-3)	قرار المحكمة الاتحادية العليا ذي العدد (23/اتحادية/2025)	218
الوثيقة (6-4)	قانون رقم (15) لسنة 2024 (التعديل الأول لقانون مكافحة البغاء رقم (8) لسنة 1988) المنشور في جريدة الوقائع العراقية بالعدد (4781) بتاريخ 2024/7/1	222

قائمة الخرائط

رقم الخريطة	عنوان الخريطة	الصفحة
الخريطة (4-1)	مواقع الاستهداف التركي والخسائر في الأراضي الزراعية في شمال العراق لعام 2024	123
الخريطة (4-2)	أماكن هجمات (تنظيم داعش) الإرهابي في العراق لغاية حزيران (يونيو) 2024	132
الخريطة (4-3)	أماكن هجمات الفصائل المسلحة وضربات الولايات المتحدة في العراق من 7 تشرين الأول (أكتوبر) 2023 إلى 5 شباط (فبراير) 2024	135
الخريطة (4-4)	الممرات الرئيسة المستخدمة في تهريب المخدرات إلى العراق عام 2024	143

مقدمة مركز الرافدين للحوار(RCD)

يواصل مركز الرافدين للحوار(RCD) تقديم نتاجاته العلمية السنوية، ويسرّه أنْ يعلن عن تقريره الاستراتيجي للعام الماضي لرصد وتحليل التحوّلات الكبرى التي شهدها العراق خلال عام 2024، ضمن سياق تطورات متسارعة على الصعيدين الداخلي والإقليمي. ويهدف التقرير إلى تقديم قراءة شاملة وموضوعية للواقع السياسي والاقتصادي والأمني والاجتماعي، مع إبراز أهم التحديات والفرص التي واجهت الدولة والمجتمع، وفهم كيفية تفاعل العوامل المختلفة في تشكيل مسار العراق خلال العام.

ويعالج التقرير المحاور الرئيسة التي ساهمت في تحديد ملامح 2024، بدءًا من العملية السياسية وأداء حكومة العراقية، مرورًا بالتحولات الاقتصادية ومستوى الخدمات العامة، وانتهاءً بالقضايا الأمنية والاجتماعية وحقوق الإنسان، إضافة إلى توجهات السياسة الخارجية والقضايا البيئية والتنموية. ويقدّم التقرير هذه الملفات ضمن منظور شامل، يربط بين السياق الوطني والبيئة الخارجية، بما يمكّن القارئ من فهم الصورة الكلية للأحداث خلال عام كامل.

ويجسّد هذا الإصدار استمرار مركز الرافدين للحوار(RCD) في دوره الريادي كمؤسسة بحثية وفكرية تسعى إلى إنتاج محتوى معرفي رصين، وتعزيز الحوار الوطني، وتوفير أدوات تحليلية متكاملة لصُنّاع القرار والباحثين والمهتمين بالشأن العام، كما يعكس التقرير التزام المركز بالموضوعية والاستمرارية في متابعة واقع العراقي بكل تفاصيله، وتقديم قراءة استراتيجية متوازنة تساعد على استشراف المستقبل، وتدعم مسارات الإصلاح والتنمية المستدامة.

ويعد هذا التقرير أيضًا جزءًا من جهود المركز المتواصلة في توثيق الأحداث وتحليل التحولات، إذ يمثّل النسخة الخامسة ضمن سلسلة تقاريره الاستراتيجية السنوية، ما يعكس تراكم الخبرة البحثية، والقدرة على رصد المتغيرات بشكل منهجي وموضوعي. ويؤكد التقرير أن فهم الواقع العراقي يحتاج إلى مقاربة شاملة تراعي الترابط بين السياسة والاقتصاد والأمن والمجتمع، وهو ما يسعى المركز إلى توفيره عبر هذا العمل، بما يتيح الاستفادة من التحليلات في دعم التخطيط الاستراتيجي وصنع القرار.

إن هذا التقرير، بمحاوره المتعددة، لا يكتفي بوصف الأحداث، بل يسعى إلى تقديم قراءة تحليلية متكاملة للواقع العراقي خلال العام المذكور، تُسهّل استشراف المستقبل وتحديد الاتجاهات المحتملة، وتوفير أرضية معرفية يمكن البناء عليها في مواجهة التحديات والفرص القادمة. ويؤكد مركز الرافدين للحوار من خلال هذا الإصدار التزامه بدوره الريادي في دعم النقاش الوطني، وتعزيز الوعي الاستراتيجي، وتقديم محتوى موضوعي يسهم في تعزيز الاستقرار والتنمية الشاملة في العراق.

المُحور الأول

حصادُ العام 2024

أ. د. أسعد كاظم شبيب [1]
أ. د. مقدام عبد الحسن الفيّاض [2]
م.م. عمار كريم حميد[3]

العملية السياسيّة: المنعطفات والملامح العامّة

يمكنُ قراءة العمليّة السياسيّة لعام 2024 عبرَ بيانِ مواقف القوى والتيارات المُشكِّلة لحكومة السيد محمد شياع السوداني والمعطيات التي تشير إلى خلافات داخلية بدأت تظهر باتجاهين، أحدهما بين قوى الإطار التنسيقي نفسه، والثاني الصراع بين بعض قوى الإطار تجاه شخص رئيس الحكومة الذي يشقّ طريقه بثبات أمني وسياسي واقتصادي، مصحوب بدعمٍ كبيرٍ من الكُتل السُّنية والكردية. ويرى سياسيّون مؤيّدون له أن الحملات الموجهة ضده هدفها تقليل فرصه في الانتخابات البرلمانيّة القادمة، في إطار تنافس إعلامي محموم بين الفرقاء السياسيين، بدأ بإثارة الرأي العام تجاه ما عُدّ تراخياً حكومياً مع شخص أُدين بأكبر سرقة شهدها العراق في تاريخه المعاصر وهو نور زهير الذي تمكّن من خلال مسببات قانونية وضغوطات سياسية الخروج من العراق ومن ثمّ الهرب من لبنان إلى جهة غير معلومة.

وأتت قضية التنصّت التي أُتهم بها مكتب رئيس مجلس الوزراء كواحدة من الأدوات التي أُريد منها ضرب حكومة السوداني، لا سيما بعد تداول معلومات تشير إلى تسريبات طالت كثيراً من المسؤولين رفيعي المستوى في العراق. وبدأت السلطات القضائية تحقيقاتها مع رئيس شبكة التنصت محمد جوحي الذي كان يعمل موظفاً في تقنية الاتصالات بمكتب رئيس الوزراء، وقدّم أحد اقطاب الإطار التنسيقي شكوى ضد السوداني، طالباً الحق الشخصي كون الشبكة كانت تعمل من داخل مكتبه. ويقول مطلّعون إنّ قضية التجسّس لم تكن سوى ذريعة لقطع مسار صعود السوداني ومنعه من تشكيل مركز قوة منافسة، وكاد هذا الملف أن يطيح به لولا تسارع الاحداث إقليمياً، ما أجبر قادة الإطار على التوافق بشأن وقف التصعيد. أما الحالة الثالثة التي أُستخدمت كسلاح بين القوى السياسيّة فتمثلت بإثارة (ملف التسريبات الصوتية) التي نُسبت إلى -المقرب من السوداني- القاضي

(1) أكاديمي في جامعة الكوفة، والمدير التنفيذي لمركز الرافدين للحوار.
(2) أكاديمي في جامعة الكوفة.
(3) أكاديمي في جامعة الكوفة، ومُدير شعبة الأبحاث والدراسات في مركز الرافدين للحوار.

حيدر حنون رئيس هيئة النزاهة الذي ظهر اعلامياً قبل ذلك واتهم كتلاً سياسية بمحاربته، يُعتقد أنها من داخل الإطار التنسيقي نفسه.

وفي حالة جديدة، وبمجرد نشر صورة ظهر فيها السوداني برفقة ثلاثة محافظين، أُثير الجدل مجدداً بشأن التحالفات السياسيّة المُستقبليّة والصراع الخفي الذي يدور داخل الإطار التنسيقي، واحتمال توجُّهه إلى إعداد خريطته الانتخابية مبكراً، وهي تتكون من محافظي البصرة وواسط وكربلاء المقدسة، إضافة إلى سعيه لضمِّ نواب له في البرلمان الحالي، وقوى سياسية ناشئة وشبابية وزعامات عشائرية. ما يشي بتنافس انتخابي مندفع بين بعض قوى الإطار التنسيقي الشيعية والسوداني الساعي إلى تشكيل جبهة انتخابية متجانسة.

وأوضح هذا التقرير مستقبل العلاقة بين السوداني وقوى الإطار من خلال سيناريوهين، الأول: إقالة السوداني أو استقالته والذهاب إلى انتخابات مبكرة، وهو أمر بعيد التحقق كونه سيعود على الطرفين بالضرر. الثاني: التوصل إلى تسوية للتهدئة، وهو ما رجّحه التقرير نظراً لطبيعة إدارة العملية السياسيّة من قبل مراكز القوى الرئيسة الداخليّة والخارجيّة المهيمنة على القرار.

ومضى التقرير في رصد حالة التوافق بين مكونات تحالف إدارة الدولة الذي شمل فضلاً عن الإطار كتلاً سنية وكردية كانت موافقتهم في الانخراط معه في تحالف نيابي مشروطة بعدة مطالب تتعلق بمحافظاتهم. ولم يمضِ إلا زمن قصير حتى عصفت بهم الخلافات حول ما عُدّ تنصلاً من تنفيذ الاتفاقات والتفاهمات. ومن ذلك قرار المحكمة الاتحادية العليا في العراق القاضي بوقف تحويل الأموال لإقليم كردستان ممّا هدد بتفكيك تحالف إدارة الدولة، في حين أعلنت حكومة رئيس الوزراء إرسال دفعة بقيمة 400 مليار دينار في كانون الأول (ديسمبر) 2024.

وأفرد الفصل الأول حيزاً فسيحاً لبحث المكاسب والتحديات في حكومة السوداني، فعلى الرغم من توليه هذا المنصب وسط اضطرابات سياسية وتوترات اجتماعية واقتصادية عميقة، فقد حاول تقديم جملة من الإنجازات في عدد من الملفات التي شهدت تقدماً نسبياً، وأسهمت في تعزيز مكانته كرئيس حكومة، منها استعادة الاستقرار السياسي من خلال تشكيل حكومة توافقية تضمّ جميع التيارات السياسيّة الرئيسة ما عدا التيار الصدري وتحسين علاقة الحكومة الاتحادية مع حكومة إقليم كردستان. والأمر الآخر مكافحة الفساد والإصلاح المالي، حيث أطلق العديد من المبادرات لملاحقة الفاسدين واسترداد الأموال المنهوبة، لكن في المقابل لا يزال هذا الملف شائكاً، وتهم الفساد تلاحق الكثيرين. وتمّ التركيز على تحسين مستوى الخدمات العامّة، وتخصيص ميزانيات كبيرة لإعادة بناء منظومات الكهرباء والمياه وشبكات الاتصال والرعاية الاجتماعيّة، ورفع عدد الأسر المشمولة بالحماية الاجتماعيّة بنسبة زيادة 85 %، بالترافق مع تخفيض نسبة الفقر.

وإلى جانب ذلك فإن حكومة السوداني تنتظرها تحديات وإشكاليات مستقبلية ومعالجة ملفات أهمها: إصلاح الخلل في اجراء التعديلات الوزارية ووكلاء الوزراء والدرجات الخاصة، والصراعات السياسيّة الداخليّة والتوترات الإقليمية ومشاكل تنفيذ مشروع طريق التنمية الحيوي والترهل الوظيفي وإشكالات إدارة العملية الانتخابية المقبلة 2025 وغيرها.

ومن ضمن التحديات المألوفة التي واجهت العملية السياسيّة غلبة المحاصصة الطائفية والحزبية على آلية الانتخاب والأسماء التي تصدرت تشكيل مجالس المحافظات، فقد عملت القوى النافذة على إعادة رسم خارطة تأثيرها من خلال تقاسم السلطة وتوزيع مناصب المحافظين حسب الكتل الكبيرة في داخل كل تحالف، وكذلك تقاسم باقي المواقع الأخرى، مثل موقع رئيس مجلس المحافظة، ونواب المحافظ، وصولاً إلى كل الدوائر الرئيسة، وتمسكت تلك القوى والأحزاب السياسيّة بنهج المحاصصة في تقاسمها للمواقع على المستويات الإدارية والتنفيذية والاستشارية كافة بتدخل رؤساء الأحزاب أنفسهم في معظم الأحيان.

وألقى التقرير نظرة فاحصة على أداء مجلس النواب العراقي، ولاحظ تواضع الأداء ليس في هذه الدورة فحسب بل عبر الدورات البرلمانيّة الخمس المتتالية بسبب التوافقات السياسيّة والمحاصصة، ما جعل العديد من القرارات والملفات خاضعة للمساومات والمصالح الحزبية التي تمنع فتح ملفات أو مساءلة شخصيات تنتمي إلى كتل متنفذة. وعلى الرغم من توفر الأدوات الدستورية للمساءلة، مثل الاستجواب وسحب الثقة، إلا أن ضعف الإرادة السياسيّة وعدم الجدية في محاسبة الفاسدين جعلت هذه الآليات شبه معطّلة، وتم تأجيل العديد من القوانين التي تخص الشأن الأمني والاقتصادي وحياة المواطن، مثل قانون النفط والغاز وقانون الأحوال الشخصية المثير للجدل. كما شهد المجلس اضطراباً ليس فقط في أداء مهامه في تشريع القوانين وإنما حتى على مستوى رئاسة مجلس النواب بعد إنهاء عضوية السيد محمد الحلبوسي في تشرين الثاني (نوفمبر) 2023، وظل المجلس يدار عبر النائب الأول، السيد محسن المندلاوي المقرب من الإطار التنسيقي، والذي اكتسب صفة رئيس مجلس النواب بالنيابة طوال تلك المدة حتى انتخاب السيد محمود المشهداني رئيساً في نهاية تشرين الأول (أكتوبر) 2024.

وأعدّ التقرير جداولاً تخصصية ترصد النسب الإحصائية لأداء مجلس النواب خلال عام 2024، تضمنت بيان عدد الجلسات وعدد المتحدثين فيها وعدد اجتماعات اللجان وتقاريرها وعدد الاستضافات، إلى جانب جدول مماثل يبيّن تقييم عمل مجالس المحافظات وجدول بالطرائق والقوانين الانتخابية التي جرت بموجبها الانتخابات في العراق بين عامي 2005-2025، وناقش التقرير اقتراحات تعديل قانون الانتخاب الحالي الذي رفضته بعض القوى كونه في نظرها يخدم مصالح الأحزاب والكتل الكبيرة على حساب المستقلين ويحاول إقصاءهم ويربك حضورهم، لذا فهو مرفوض من الأحزاب الناشئة.

وأجرى التقرير تحليلات معمّقة عن موقف الكتل من إجراء الانتخابات البرلمانيّة وشكل التحالفات السياسيّة في ضوء الاستحقاقات القادمة، ورصد شواهد وافتراضات بدء الصراع السياسي للدخول في أجواء الانتخابات، خصوصاً في ضوء إعلان السوداني ترشحه لها، ونيته في البقاء في المشهد السياسي كلاعب رئيسي، في حين تشعر أطرافٌ أخرى في الإطار التنسيقي مثل (دولة القانون) وزعيمه نوري المالكي في إن موقفها غير مناسب فربما تتجه وقواعدها الشعبية نحو رئيس الوزراء العراقي الحالي أو قوى جديدة، وتبدو المعادلة الخارجيّة أيضاً معقدة، فالضغط الأميركي والخليجي، ورغبة طهران في تجنب صدام مباشر في العراق، كلها عوامل ترجّح كفة السوداني، الذي يُنظر إليه كشخصية مقبولة إقليمياً ودولياً.

وتظهر الوقائع على الأرض إنه كلما اقترب موعد اجراء الانتخابات واحتمال إعادة تشكيل التوازنات بدأت

الأطراف السياسيّة باستخدام سياسة الهجوم، وإثارة الملفات، والتهديد والتسقيط وحتى اللجوء إلى القضاء العراقي. ومع تراجع الصراع القائم ليس على مبادئ مكوناتية وأسس قومية وطائفية، دخل خلافٌ من نوع آخر بين الكتل الرئيسة نفسها قائم على الخلافات السياسيّة، ويُشار إلى تباين مواقف الأحزاب والحركات إزاء شكل التحالفات الانتخابية، ففي حين نجد إن قسماً منها سوف يدخل بقائمة مشتركة أعلن آخرون عزمهم خوض الانتخابات بقائمة منفردة. وعلى مستوى المشاركة السنية في الانتخابات المقبلة ستشهد أيضاً انقسامات ستُغيّر من ملامح الدورة النيابية السادسة، ومشاركة قوائم تستند إلى أسس سياسية أو طائفية أو قومية، وأنّ حالة التعددية في البيت السني لا تختلف عمّا يجري في البيتين الشيعي والكردي.

الاقتصاد العراقي

يعدّ العراق أبرز الدول التي تعتمد اعتماداً كلياً أو شبه كلي على النفط، لذا فإن اقتصاده هو اقتصاد ريعي، فعلى الرغم من مرور أكثر من عشرين سنة على تغيير النظام السياسي وسقوط نظام حزب البعث الاشتراكي، فإن العراق لا يزال يرزح تحت وطأة الريعية؛ حيث يشكل النفط نصف الناتج المحلي الإجمالي وما يقرب من 90 في المائة من إيرادات الموازنة العامّة. لقد ناقش هذا التقرير التطورات التي طرأت على الاقتصاد العراقي في عام 2024 وجهود الحكومة في هذا المجال على الرغم من تأخر السيولة نتيجة تأخر إقرار جداول الموازنة الاتحادية لسنة 2024 التي دخلت حيز التنفيذ في27 حزيران (يونيو) بعد أن أُقرت بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (24360) لسنة 2024، وصادق عليها مجلس النواب بموجب القرار النيابي الصادر من شؤون اللجان والمرقم (64) لسنة 2024، ومن ثمّ صادق عليها رئيس الجمهورية. وفي هذا السياق، تعمل الحكومة العراقية على التزام بالبرنامج الحكومي الذي قدمته إلى مجلس النواب في المجالات كافة وفي مقدمتها المجال الاقتصادي، ولكن هذه الجهود تواجه العديد من التحديات.

استهلّ الفصل الخاص بالاقتصاد العراقي بحثه ونقاشه في الناتج المجلي الإجمالي للعراق خلال العام 2024 وهيمنة قطاع النفط عليه. وفيما يتعلق بالهيمنة النفطية، فإن العام 2024 لم يكن مختلفًا عن ما سبقه من أعوام؛ إذ حقق القطاع النفطي مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بلغت (37.3) وهي نسبة أقل من العام 2023 التي كانت (41.6)، ويعود ذلك إلى سياسات (أوبك بلس) التي اتبعت التخفيض في الإنتاج النفطي. أما القطاع الزراعي فقد حقق مساهمة بلغت (3.39) في العام 2024 بينما بلغت (2.79) في العام 2023. ويمكن متابعة مساهمة القطاعات النفطية الأخرى في تكوين الناتج المحلي الإجمالي من الجدول المُعد لذلك ضمن الفصل الخاص بالاقتصاد العراقي.

وصلت الإيرادات العامّة في موازنة العام 2024 (147837) مليار دينار وشكلت الإيرادات النفطية منها (120496). تعد موازنة 2024 الأكبر في تاريخ العراق المالي؛ إذ جاءت بزيادة قدرها 12951 ترليون دينار. تُشير هذه الزيادة إلى طموح الحكومة في تحقيق برنامجها، بيد أنها لم تأخذ بالحُسبان آليات التنفيذ والإمكانات التي تحتاجها لتمويل هذه الآليات أو الوحدات، ما جعل العجز المخطط يصل إلى (64024) ترليون دينار. أما الزيادة في الانفاق في العام 2024 فقد بلغت (12951) مليار دينار عن العام 2023. والجدير بالذكر أن المبالغ التي

ذهبت إلى بعض القطاعات لا تتلاءم مع رؤية الحكومة في الإصلاح. فعلى سبيل المثال، شكلت المبالغ التي ذهبت إلى قطاعات مثل الرعاية الاجتماعيّة والموظفين نسبة (71.3)، لذا فإن الحكومة بحاجة إلى المضي قدماً بخطوات نحو تنويع الاقتصاد عبر إنعاش القطاع الخاص او إقامة الشراكة معه في جزء من القطاعات.

وفيما يتعلق بالنفقات العامّة في عام 2024، فإن هذا العام لم يشهد تغيراً بالنسبة للعام الذي سبقه، حيث بلغ اجمالي النفقات العامّة (150527) مليار دينار، شكلت النفقات الجارية منها (125214) مليار دينار، بينما شكلت النفقات الاستثمارية (25313) مليار دينار. وبذا، فإن نسبة النفقات الجارية هي (83) في المائة والنفقات الاستثمارية (17) في المائة، وهي النسب ذاتها في عام 2023. أما بالنسبة للإيرادات، فعلى الرغم من الإيرادات المتحققة الكلية في عام 2024 مقارنة مع 2023، فإن شبه تطابق يظهر بين الإيرادات النفطية، مع العلم أن الحكومة الاتحادية لم تستلم أية إيرادات من حكومة إقليم كردستان بسبب توقف الصادرات النفطية عن طريق ميناء جيهان التركي، وعدم الاتفاق على استخدام النفط المستخرج من الإقليم في مجالات التصفية. وعلى الرغم من الزيادة الكبيرة في الإيرادات الأخرى (تشمل إيرادات المشتقات النفطية) في عام 2024، فإنها لا زالت منخفضة ولم تشكل سوى (11) في المائة من إجمالي الإيرادات. إن تدني مساهمة الأنشطة غير النفطية في الإيرادات العامّة والهيمنة النفطية المستمرة على هذه الإيرادات هي السبب الرئيس للاختلال الدائم الذي تعاني منه الموازنات العراقية منذ عدة عقود – وموازنة العام 2024 ليس استثناء - والتي تُشير بدورها إلى مدى هشاشة الاقتصاد العراقي وتبعيته المتزايدة لسلعة النفط. في السياق ذاته، إن المساهمة الضئيلة للإيرادات غير النفطية تتناقض مع السياسة المعلنة للحكومة الهادفة إلى تنويع الإيرادات، مما يخلق ضغطاً إضافياً على هذه الحكومة ويضعها في دائرة الاتهام بعدم تنفيذ وعودها في هذا المجال.

فيما يخص تطورات السياسة النقدية في العراق، فمع توديع عام 2024 واستقبال عام 2025 انتهت آلية نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية في تمويل التجارة، وتم الاعتماد على البنوك المراسلة والتي تعمل بتنسيق مع المصارف التجارية العراقية الأهلية التي تزايد عددها لأكثر من عشرين مصرفاً فتحت حسابات في بنوك مراسلة لتمويل التجارة والتحويل المالي. وبذلك، فإن البنك المركزي دفع عن نفسه آلية تمويل التجارة ونقل عبئها إلى المصارف الأهلية.

بقيت نسبة المديونية الخارجيّة للعراق في عام 2024 ضمن الحد المقبول؛ إذ بلغت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي (3) في المائة وهي النسبة المعيارية لمؤشر المديونية، وقد انخفض الدين الخارجي من ما يقرب (16) مليار دولار إلى ما يقارب (10) مليار دولار في سياق إجراءات الحكومة الحالية للحد من الدين الخارجي. في قبال ذلك، أخذت المديونية الداخليّة بالتنامي في سنة 2024؛ إذ ارتفعت من (70.6) ترليون دينار في كانون الأول (ديسمبر) 2023 إلى (83) ترليون دينار في كانون الأول (ديسمبر) 2024 وبمعدل نمو شهري قدره 1.5. يشير هذا المعدل المرتفع إلى مدى الضغط الذي تمارسه الحكومة على السياسة النقدية عبر الاقتراض الداخلي غير المباشر من البنك المركزي. والجدير بالذكر أن المديونية الداخليّة على الرغم من ارتفاع نسبها، فإنها لا تشكل مشكلة كبيرة ما دامت تصدر بعملة سيادية، ولكنها ستعد مشكلة فقط في حال توليد التضخم، وما دام التضخم في المستويات المقبولة، فإن الدين الداخلي يعد أمراً مسيطراً عليه.

وفيما يتعلق بالانتاج والاحتياط النفطي للعراق، ففي عام 2024 اطلقت وزارة النفط العراقية (29) مشروعا للنفط والغاز في (12) محافظة ضمن جولتي التراخيص (الخامسة التكميلية والسادسة). وقد اشترت (22) شركة من بينها (8) شركات صينية حقائب المعلومات الخاصة بإحالة هذه الحقول. إن كميات النفط والغاز المتوقع إضافتها ضمن مشاريع جولتي التراخيص الخامسة التكميلية والسادسة ستسهم في سد حاجة البلد من الغاز المستورد، بحسب ما أكدته وزارة النفط العراقية. وفي السياق ذاته، وقع العراق في عام 2024 مذكرة تفاهم مع مجموعة «بريتش بتروليوم» (BP) البريطانية لإعادة تأهيل وتطوير حقول نفط الشمال الأربعة في كركوك، لإضافة نحو (112) ألف برميل يومياً واستغلال الغاز المصاحب على وفق صيغة تقاسم الأرباح. لكن الجدل في هذا الموضوع لا يزال يتمحور حول النسبة التي تستحوذ عليها الشركات المطورة والمؤهلة للحقول النفطية.

وبالنسبة للتصدير والإيرادات، فقد بلغت صادرات العراق من النفط الخام في عام 2024 ما يقارب (3.372) مليون برميل يومياً مسجلة انخفاض عن العام 2023 الذي بلغت فيه من (3.422) مليون برميل يوميا. استحوذت السوق الآسيوية على المرتبة الأولى من صادرات النفط العراقي لعام 2024 بنحو (73) بالمائة عبر موانئ الخليج، بما يعادل (2.464) مليون برميل يومياً، وتأتي السوق الأوربية في المرتبة الثانية بنسبة (20) في المائة بحوالي (675) ألف برميل يومياً، ومن ثم السوق الأمريكيّة بنسبة (6) في المائة وبما يعادل (191) ألف برميل يومياً. أما إفريقيا فقد جاءت في المرتبة الأخيرة بحوالي (41) ألف برميل يومياً. أما فيما يتعلق بصادرات العراق في عام 2024 من المنتجات النفطية، فقد بلغت حوالي (2.907) مليار دولار، في حين ارتفعت استيرادات العراق من المنتجات ذاتها إلى (4.021) مليار دولار. يستحوذ زيت الوقود الثقيل (النفط الأسود) على معظم صادرات العراق من المنتجات النفطية، فضلاً عن كميات قليلة مصدرة تتضمن النفاثات ووقود الطائرات، بينما تتركز استيرادات العراق من المنتجات النفطية في مادة البنزين.

شهد العراق تطوراً ايجابياً في نسب حرق الغاز عام 2024؛ إذ قام العراق بتخفيض نسب حرق الغاز إلى (1.6) في المائة، مما أدى إلى تراجع انبعاثات حرقه إلى (35.1) مليون طن. فالعراق خفض حرق الغاز من حقوله النفطية بنسبة (1.6) في المائة ليصل إلى (17.37) مليار متر مكعب لعام 2024 مقارنة بالعام الذي سبقه والذي كان حرق الغاز فيه (17.6) مليار متر مكعب. والتطور الآخر يتعلق بانخفاض الغاز الإيراني المستورد الذي انخفض إلى نحو (8) ملايين متر مكعب يومياً فقط منذ تشرين الثاني (نوفمبر) 2024 عبر الخط الناقل إلى جنوب العراق. وشهد العام 2024، امتداداً للأعوام السابقة، حراكاً نحو بدائل للغاز الإيراني لأغراض يأتي في مقدمتها توليد الطاقة الكهربائية. تمثلت أولى هذه البدائل في (استثمار الغاز الوطني)؛ ففي حال نجاح العراق في تصفير الغاز المحروق، كما يخطط في عام 2028، فإنه سيتمكن من إضافة (5.2) ألف ميغاواط إلى المنظومة الكهربائية. ويتمثل البديل الثاني بـ (استيراد المنصات العائمة) لتويد الطاقة الكهربائية لا سيما تلك التي تقدمها قطر، إذ تُجري الحكومة العراقية حالياً محادثات واسعة النطاق مع شركات لتأمين سفينة متخصصة لاستخدامها كمحطة عائمة لاستيراد الغاز الطبيعي المسال غير أن تركيب وحدات التخزين العائمة وإعادة ما يُعرف بـ «التغويز» (Gasification) قد يستغرق وقتاً يتعدى العام او العامين. ويتمثل البديل الثالث بـ (استيراد الغاز من

تركمانستان)؛ ففي تشرين الأول (أكتوبر) 2024، وقَّع العراق مع تركمانستان إتفاقية توريد الغاز التركمانستاني عبر إيران والتي من المفترض أن تدخل حيز التنفيذ في الأشهر القادمة. ويتمحور البديل الرابع حول (الاعتماد على الطاقة الشمسية) والتي على الرغم من الجهود الموجهة للاستفادة منها، فإنها لا تزال قليلة للغاية.

تُشير هذه التطورات التي شهدها الاقتصاد العراقي في عام 2024 إلى ضرورة تكثيف الجهود من قبل الحكومة الحالية لحل بعض المشاكل التي تعتري هذا الاقتصاد وفي مقدمتها تنويع الاقتصاد وتقليل الهيمنة النفطية (تقويض الريعية)، والعمل على المضي قدماً بإصلاح النظام المصرفي، والعمل بشكل جدي وحقيقي على حل أزمة الكهرباء عبر استثمار الغاز العراقي، فضلاً عن باقي الثغرات والمشاكل التي تقوض من قدرة الاقتصاد على تلبية الاحتياجات الدولة ومواطنيها.

البيئة الأمنيّة الداخليّة والخارجيّة في عام 2024: التأثير والتأثر

شهد العراق في عام 2024 العديد من التطورات والتحديات الأمنيّة الداخليّة والخارجيّة التي أثرت بشكل أو بآخر في أمنه واستقرارها. تمثل الاعتداءات التركية على شمال العراق أحد أبرز التطورات الأمنيّة المهمة في عام 2024، إذ شنّت القوات التركية العديد من الغارات الجوية مستهدفة معاقل حزب العمال الكردستاني (PKK) داخل الأراضي العراقية، ووصل عدد هذه الضربات إلى (1076) ضربة جوية ومدفعية في المدة: كانون الثاني (يناير) - تموز (يوليو) 2024 توزعت هذه الهجمات على محافظات: أربيل، ودهوك، والسليمانية، ونينوى. أسفرت هذه الاعتداءات عن مقتل (8) مدنيين، وأَدَّت إلى احتراق (20) ألف دونم من الأراضي الزراعية في مجموعة من القوى في محافظة دهوك، فضلاً عن إخلاء (162) قرية أخرى. في السياق نفسه، أقامت تركيا في العام 2024 قواعد عسكرية جديدة، فضلاً عن القواعد التي أقامتها سابقاً، وأنشأت نقاط مراقبة داخل مناطق محافظة دهوك. عُدَّت هذه التوغلات التركية تطوراً لافتاً يختلف عن التوغلات التركية في السنوات السابقة لعام 2024، مما رفع من خطورة هذا السلوك على الأمن العراقي. وعلى إثر ذلك، حظر مجلس الأمن القومي العراقي رسمياً حزب العمال الكردستاني بعد اجتماع رفيع المستوى بين مسؤولين عراقيين وأتراك في بغداد عُقد في 14 آذار (مارس) 2024، إذ صنَّف هذا الحزب كمنظمة محظورة في العراق وهو القرار الذي فتح آفاقاً جديدة للتقارب العراقي-التركي. بعد ذلك، كثَّف الطرفان العراقي والتركي الحراك الدبلوماسي والأمني لحل القضايا الأمنيّة بين البلدين، فتُوج ذلك بعقد مذكرة تفاهم تضمنت التعاون الأمني، وتبادل الخبرات والاستشارة، وتنسيق الجهد الاستخباري بين البلدين، وإنشاء مركز للتنسيق الأمني المشترك عبر الحدود، فضلاً عن الاتفاق على نقل (قاعدة زليكان) التركية في بعشيقة بشمال شرق محافظة نينوى إلى القوات المسلحة العراقية، وتحويلها إلى مركز تدريب مشترك، فضلاً عن إقامة مركزين أمنيين آخرين للتنسيق والتدريب.

يعد التصعيد الإيراني الذي تمثَّل بالضربات الصاروخية على شمال العراق تطوراً خطيراً؛ ففي 15 كانون الثاني (يناير) 2024 شن الحرس الثوري الإيراني ضربات صاروخية أحدث (8) انفجارات في محافظة أربيل على ما وصفته بـ «مراكز تجسس» تابعة للكيان الصهيوني و«تجمعات لجماعات إرهابية مرتبطة بتنظيم داعش». وفي السياق ذاته، أعلن الحرس الثوري الإيراني عن مقتل (4) أشخاص وإصابة (6) آخرين جرّاء هذه الضربات التي

كانت تهدف إلى تدمير هذه المراكز والتجمعات الإرهابية المعادية التي كانت سبباً في الهجوم الذي تعرضت له مدينة كرمان الإيرانية.

شهد العراق في عام 2024 استمرار لحرب الإبادة التي يشنها الكيان الصهيوني على غزة، وراقب باهتمام ما يجري في هذه الحرب من انتهاكات صارخة للقانون الدولي والمبادئ الإنسانية؛ فهذا الكيان الغاصب لا يدخر جهداً في قتل المدنيين الأبرياء لا سيما الأطفال والنساء، وما فتئ يخرق سيادة الدول في سلوكيات غاشم ربما لم تُشاهدها منذ الحرب العالمية الثانية، حيث الانتهاكات التي قامت بها الأنظمة النازية والفاشية. يستمر العراق في موقفه الداعم للقضية الفلسطينية التي لطاما عُرف به من بين الأنظمة العربية والأجنبية. ومنذ عملية طوفان الأقصى في 7 تشرين الأول (أكتوبر) 2023، تميز العراق بالتحركات السياسيّة المناصرة للقضية الفلسطينية واستنكار ما يقوم به الكيان الغاصب. وفي عام 2024، تمحور موقف الحكومة العراقية الرسمي حول إصدار مواقف الإدانة، والدعم، والمناصرة في مجلس الأمن، والجمعية العامّة للأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية، فضلاً عن تقديم المساعدات الإنسانية، إذ وصلت مواقف الحكومة العراقية الداعمة للقضية الفلسطينية ومظلومية مدينة غزة عن طريق وزارة خارجيتها عام 2024 إلى 22 موقف توزع بين بيانات الدعم والمساندة، والمشاركة في الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، وبيانات الإدانة. وعلى المستوى الشعبي، شهد العراق ومدنه العديد من المظاهرات الشعبية التضامنية مع الشعب الفلسطيني وإدانة الحرب التي تُشّن عليه. في السياق ذاته، بلغ حجم المساعدات التي أرسلتها الحكومة العراقية إلى فلسطين (750) ألف طن. إن العراق فضلاً عن مناصرته للقضية الفلسطينية، فإنه يُدرك تماماً الآثار التي يمكن أن تترتب على ترك الكيان الصهيوني يستمر في إبادته، والتمدد وقضم أراضي إضافية وخرق سيادة الدول واستغلال ظروفها المرحلية، يدرك ذلك تماماً على المستقبل الأمني للعراق وانعكاسه على استقراره الداخلي، لذا فهو لم ولن يدخر جهداً في الاستمرار في موقفه المناهض للغطرسة الصهيونية التي تقوض أمن وازدهار المنطقة التي يُعد العراق جزءًا لا يتجزأ منها.

على الرغم من الانتصار الساحق الذي حققه العراق عبر قواته بمختلف صنوفها على تنظيم داعش الارهابي، فإن هذا التنظيم لا يزال يحاول استغلال الظروف المحليّة والإقليمية لتنفيذ هجماته في العراق مستغلاً الوضع الأمني المتوتر في سوريا والتغلغل على الحدود العراقية-السورية. شنَّ هذا التنظيم في عام 2024 هجمات بالأسلحة الصغيرة والعبوات الناسفة على القوات الأمنيّة والمدنيين العراقيين، فضلاً عن استخدامه مخيمات النازحين - ولاسيما مخيم (الهول) - لنَشْر أفكاره المتطرفة، والحصول على أموال بملايين الدولارات جزء منها آتية من ابتزاز السكان المحليين، لأغراض التجنيد والتحريض، ولإعادة تسليح نفسه لتنفيذ هجمات داخل العراق. أظهر التنظيم قدرته على تنفيذ الهجمات لا سيما خلال الربع الثاني من العام 2024، مستغلاً الظروف الإقليمية، لا سيما الحرب الصهيونية على غزة. لقد تميَّزت هجمات التنظيم بأنها هجمات متقطعة وذات مستوى منخفض، ويتجلى ذلك في هجومه الذي نفّذه في 7 كانون الثاني (يناير) 2024 على قيادة عمليات كركوك وشرق دجلة التابعة للحشد الشعبي، وهجومه في 14 أيار (مايو) من العام نفسه على الجيش العراقي. والجدير بالذكر إن هجماته هجمات التنظيم قد انحصرت في المحافظات التي تشكل نقاط اِلْتِقاء حساسة مع المعابر الحدودية مع سورية.

شكّل هجوم الفصائل المسلحة على القواعد الأمريكيّة في العراق تحدياً أمنياً للحكومة العراقية في عام 2024؛ ففي ظل استمرار الحرب على غزة، قامت هذه الفصائل المسلحة بشن عشرات الهجمات على القواعد الأمريكيّة في داخل العراق وخارجه، رداً على دعم الولايات المتحدة الدائم والمستمر للكيان الصهيوني، الأمر الذي زاد من خطر التصعيد على الأراضي العراقية. بلغت الهجمات التي قامت بها هذه الفصائل منذ بدء الحرب على غزة بعد 7 تشرين الأول (أكتوبر) 2023 ولغاية نهاية عام 2024 أكثر من (120) هجمة، وكان بعضهاً مُنسقاً مع قوى وفصائل مسلحة في دول مجاورة للعراق لا سيما في سوريا. تصاعدت وتيرة هذه الهجمات في 20 كانون الثاني (يناير) 2024 عندما هاجمت هذه الفصائل قاعدة (عين الأسد) الجوية الأمريكيّة بعشرات الصواريخ، ما أدى إلى قتل وصابة عدد من الجنود الأمريكيين، وبلغت ذروة هذه الهجمات في 28 كانون الثاني (يناير) 2024 عندما شنّت بعض الفصائل في العراق هجوماً على قاعدة برج 22 في منطقة (الركبان) شمال شرق الأردن، وأَدَّى إلى مقتل (3) جنود أمريكيين وإصابة (34) آخرين، وشَنَّت هذه الفصائل في 5 شباط (فبراير) من العام نفسه هجوماً بطائرة مسيرة استهدفت قاعدة تدريب تستضيف القوات الأمريكيّة في (حقل العمر) النفطي في محافظة دير الزور شرق سوريا رداً على مقتل القيادي في كتائب حزب الله (أبو باقر الساعدي). إن هذا التصعيد ضد الوجود الأمريكي في العراق وبعض الدول المجاورة دفع الولايات المتحدة إلى الاستعداد لشن هجمات مضادة على هذه الفصائل. بالنسبة للموقف الرسمي للعراق، فإن الهجمات التي نفذتها الفصائل على القواعد الأمريكيّة في العراقي والمنطقة يُحرج الحكومة العراقية ويجعل جهودها في اتخاذ موقف موحدة إزاء كل ما يجري داخل العراق والمنطقة في مهب الريح، ومن ثم، يصبح للعراق موقفان أحدهما رسمي يهدف إلى سياسة خارجية متوازنة تسعى إلى إخراج القوات الأمريكيّة عبر تشريع القوانين والجهود الدبلوماسية، وآخر غير رسمي يتميز بالتحرك الانفرادي خارج إطار هذه السياسة.

تطور تصعيد فصائل المقاومة في ردها على الحرب الصهيونية على غزة ليأخذ منحى أكثر خطورة؛ إذ قامت هذه الفصائل بهجمات انتقامية مباشرة ضد الكيان الصهيوني في المدة منذ نيسان (ابريل) - تشرين الثاني (نوفمبر) 2024؛ حيث أطلقت في 4 تشرين الأول (أكتوبر) هجوماً بطائرة مسيرة على قاعدة تابعة للكيان في شمال الجولان السوري المحتل أدى إلى هلاك جنديين من قوات الاحتلال وإصابة 24 آخرين. ردَّ الكيان على هذه الهجمات بالتهديد غير المباشر عبر التصريحات الرسميّة التي تفيد بأن الكيان له (أحقية الدفاع عن نفسه). لم يكتف الكيان بذلك، بل هدد باستهداف مقرات الفصائل داخل العراق، ما جعل الحكومة العراقية بالتحرك عبر المنظمات والقنوات الدوليّة وتكثيف الجهود الدبلوماسية لإدانة الكيان على هذه التصريحات ومنعه من القيام بأي تهديد أو فعل يستهدف العراق الأمن الوطني العراقي.

شهد العام 2024 استمرار للتحديات الأمنيّة الداخليّة للعراق ومن أبرزها تجارة المخدرات، والإتجار بالبشر، والإتجار بالأسلحة. ارتبطت عملية تجارة المخدرات في العراق في عام 2024 بثلاثة ممرات رئيسة هي: الطرق الداخليّة الشمالية، والوسطى، والجنوبية، وترتبط هذا الممرات بدورها بدول مجاورة تُسهم في رواج هذه التجارة. تُساعد هذه (الممرات الشبكية) على زيادة تدفق المواد مثل «الميثامفيتامين» و«الكبتاجون» فضلاً عن تهريب المواد الأفيونية. وفي سياق جهود الحكومة في مكافحة هذه الآفة، ألقت المديرية العامّة لشؤون المخدرات

التابعة لوزارة الداخليّة في عام 2024 القبض على (14438) متهماً في قضايا المخدرات، وتمكّنت من تفكيك (600) شبكة للمخدرات والإطاحة بالعديد من التجار الكبار. أدت هذه الجهود إلى تطور إيجابي تمثّل بانخفاض جرائم التعاطي بنسبة 15% في عام 2024 مقارنةً بالعام الذي سبقه؛ إذ تم تسجيل (4,000) قضية تعاطي مخدرات في عام 2024 بينما تم تسجيل (4,700) قضية في عام 2023. وتمثلت الجهود الدوليّة التي يبذلها العراق في هذا المجال بعقد المؤتمرات الدوليّة وتكثيف المشاورات وتبادل المعلومات مع الدول المجاورة للحد من هذه الآفة. وفي سياق الجهود الحكومية، عَملت وزارة الصحة وبتوجيه من الحكومة العراقية بإيلاء موضوع مكافحة المخدرات أهمية خاصة عبر تشكيل اللجان الفرعية لمكافحة المخدرات في كل المحافظات تحت إشراف محافظيها، وإعداد برنامج وقائي للحد من انتشار آفة المخدرات، فضلاً عن اتلاف ما يقرب من (4) طن من المواد المخدرة المضبوطة والمحفوظة لدى دوائر الطب العدلي في محافظة بغداد والنجف والبصرة في 2024.

استمرت الجهود العراقية في مكافحة جريمة الاتجار بالبشر؛ ففي عام 2024 أعلنت وزارة الداخليّة العراقية عن تمكنها من القبض على أكثر من (1800) متهماً بقضايا الإتجار بالبشر، والإطاحة بـ(9) أشخاص يحملون الجنسية الباكستانية في قضايا خطف، وسرقة، وابتزاز، كما بلغ عدد المحكومين بهذه الجرائم (204) شخصاً، وعدد المتسولين الّذين تم القبض عليهم (316) متسولاً. عَزَزْت الحكومة العراقية من جهودها في حماية ضحايا الإتجار بالبشر من خلال لجنة الإتجار بالبشر التابعة لها وتلك التابعة لحكومة إقليم كردستان، حيث أثمرت هذه الجهود بالتعرف على ما يزيد عن (150) ضحية شملت ضحايا الابتزاز الجنسي، وضحايا العمل القسري، فضلاً عن الضحايا لاستغلال غير محدد.

في سياق الجهود المستمرة للحكومة العراقية في عام 2024 بـ (حصر السلاح بيد الدولة)، أطلقت الحكومة العراقية مشروعها لشراء الأسلحة من المواطنين، حيث خصصت مبلغاً مقداره (15) مليار دينار لشراء الأسلحة (غير المرخصة) الخفيفة والمتوسطة والثقيلة، وأنشأت منصة عبر (بوابة أور) الإلكترونية لتسجيل الأسلحة الخفيفة، ووفرت ما يقرب من (700) مركزا لتسليم الأسلحة المتوسطة والثقيلة في جميع المحافظات العراقية. تعد هذه الجهود امتداداً لـ (اللجنة الوطنية لتنظيم الأسلحة وحصرها بيد الدولة) المشكّلة من قبل المجلس الأعلى للأمن الوطني العراقي بموجب القرار رقم 21 لسنة 2021. على الرغم من هذه الجهود، فإن الوضع العراقي وتعقيده الميداني لم يُسفر عن نتائج ملموسة في هذا المجال، وهذا ما يؤكّده استمرار النزاعات العشائرية والتعديات التي تقوم بها بعض المجاميع المسلحة على المواطنين أو المؤسسات، مما يُشير إلى استمرار هذا التحدي للأمن العراقي.

المجتمع العراقي 2024: تحديات وإشكالات

اهتمت الحكومة والجهات ذات العلاقة ببناء مجتمع عراقي آمن ومستقر، من خلال السعي لمعالجة الفقر والبطالة وتقديم الخدمات وفتح المجال أمام القطاع الخاص للمشاركة في المشاريع للارتقاء بمعيشة المواطنين ودعم المبادرات التنموية التي تستهدفهم. وكان التعداد السكاني الذي أُجري في تشرين الثاني (نوفمبر) 2024

مرحلة جديدة في التنمية المجتمعية، وستشكّل معلوماته قاعدة لبناء خطط تنموية كبيرة لمساعدة الحكومة في متابعة وتقييم السياسات وتحديث البيانات، بهدف تحسين مستوى الخدمات الاجتماعيّة والنهوض بالاقتصاد، والمساعدة في تقييم الأداء وتوجيه البرامج والموارد وتخصيص الموازنات بشكل أكثر فعالية.

ومثّلت النزاعات العشائرية جدلية كبرى تتداخل معها مواد دستورية وأطر قانونية وتقاليد وقيم مجتمعية متجذّرة، وقد وجد المجتمع العراقي نفسه أمام ثقافة عشائرية تمتد بشكل واسع في المدن والأرياف معاً، مدفوعة بتصاعد الصراعات الطائفية ونزاعات المصالح الحزبية وضعف التشريعات. وبذلت المؤسسات الرسميّة والمنظمات المجتمعية دوراً مؤثراً في التثقيف الإعلامي حول أهمية احترام القانون وعدم استغلال السنن العشائرية للاعتداء على الآخرين، وتم فضّ المئات من النزاعات المسلحة وغير المسلحة، وأصدرت وزارة الداخليّة العراقية وثيقة (العهد العشائري) التي تتضمن بنوداً وخطوات للحد من النزاعات العشائرية المنتشرة، تضمنت بنوداً منها احترام الثوابت الشرعية ومبادئ حقوق الإنسان بما لا يخالف تعاليم الدين، وفرض سلطة القانون وهيبة الدولة على الجميع عن طريق دعم الأجهزة الأمنيّة الرسميّة. وأسهمت متابعة السيد رئيس الوزراء ووزارة الداخليّة والعقوبات القانونية في تراجع النزاعات بصورة نسبية لكن ليس بمستوى الطموح، إذ يحتاج الملف معالجات مستمرة ونوعية بالتعاون مع العشائر والجهات الأمنيّة في المحافظات العراقية.

وعانى المجتمع العراقي أيضاً من ظاهرة تجارة المخدرات وتعاطيها التي تعد من القضايا الشائكة والتحديات الخطيرة بعد اتساع تجارتها في السنوات الأخيرة، نتيجة ضعف الوازع الديني والظروف الاقتصاديّة الصعبة والبطالة، والاستهداف الممنهج من عصابات الجريمة المنظمة تجاه الشباب، والاستخدام السيئ للإنترنت والعنف الأسري وتراكمات الحروب. وكشف هذا التقرير عن اعتقال نحو 14 ألف متورط في تجارة المخدرات وترويجها وضبط أطنان من مختلف المواد المخدرة، بلغت قيمتها أكثر من 200 مليون دولار أميركي، ونجحت وزارة الداخليّة في علاج آلاف المدمنين بالتعاون مع الدوائر الصحية والوصول إلى أغلب الشبكات الرئيسة المحليّة والدوليّة ضمن الحملة الاستراتيجية لمكافحة المخدرات التي أطلقتها الحكومة. وقد أصدر القضاء العراقي أحكاماً تضمنت السجن المؤبد والإعدام وعقوبات بالسجن. وسعى العراق لتكثيف تعاونه مع الدول والمنظمات من أجل مكافحة انتشار المخدرات على المستوى الاقليمي والدولي، حيث شارك في اجتماعات خارجية هدفها اتباع منهج جماعي متوازن ازاء مراقبة المخدرات وتبادل المعلومات حولها.

وكابد مجتمعنا أيضاً الشيء الكثير من العنف ضد الفئات الهشّة لا سيما النساء والأطفال، وقد انعكست الظروف السياسيّة والاقتصاديّة والأمنيّة غير المستقرة في البلاد على الوضع العام للعراقيين، وتسببت باضطرابات نفسية ساعدت على ازياد هذه الحالات. كما تعد النشأة في بيئة عنيفة وسوء الاختيار بين الزوجين والظروف المعيشية الصعبة كالفقر والبطالة من أهم العوامل المسببة للعنف الأُسري. فقد تم تسجيل 14 ألف حالة خلال عام 2024، غالبيتها تتعلق بالعنف البدني، وقد شكلت نسبة الضحايا من الاناث 73%، و27% من الذكور، فضلاً عن إن نسبة الاعتداءات على الأطفال في تصاعد مستمر ومؤسف قياساً بالأعوام السابقة. كم يمثل العنف الالكتروني تهديداً متزايداً، وخاصة على النساء والفتيات، ويعرّض هذا النوع من العنف سلامتهن للخطر ويقيّد مشاركتهن في الفضاء الرقمي.

ومما يلفت إن مجلس النواب أخفق في إقرار أكثر من قانون بشأن الموضوع، مثل مشروع قانون مناهضة العنف الأسري بسبب المخاوف والعراقيل من قبل بعض الكتل السياسيّة المتنفذة، بحجة إنه يمنح المرأة حق الحصول على رعاية حكومية ويشجعها على «التمرد». والامر ذاته ينطبق على عدم إقرار قانون حماية الطفل الذي من المفترض أن يعالج قضايا عدة مثل عمالة الأطفال واستغلالهم وإساءة معاملتهم وتكريس حقوقهم الأساسية بشكل صريح بما فيها الحق في الحياة والصحة والتعليم والجنسية. وكذلك الحال مع استمرار الجدل حول تعديل قانون الأحوال الشخصية بحيث يسمح بتنظيم شؤون الزواج والميراث على حساب الحقوق الأساسية المنصوصة في القانون السابق.

ومن ضمن الحالات المجتمعية الطارئة تأتي ظاهرة الانتحار، التي شهد العراق بخصوصها تزايداً ملحوظاً، حيث تشير الإحصاءات الرسميّة إلى تسجيل أرقام قياسية، يعزوها خبراء لعوامل عديدة في مقدمتها العامل النفسي والأسباب العائلية والصعوبات الاقتصاديّة. وتبنّت الحكومة استراتيجية وطنية للوقاية من الانتحار(2024-2030) في محاولة للحد منه ومعالجة أسبابه، مما يُعطي دوراً لكل وزارة وكل قطاع إضافة إلى الجهات غير الحكومية ووسائل الاعلام والأسرة والمدرسة ودور العبادة ومنصات التواصل الاجتماعي والأجهزة الأمنيّة، كلها يجب أن تتضافر جهودها.

واستمرّ التسوّل كظاهرة مرهقة شديدة التعقيد في المجتمع، تتداخل معها السياقات الاقتصاديّة والثقافية. تُقدَّر أعداد المتسولين في البلاد بأكثر من نصف مليون، معظمهم من الأحداث والنساء، ويقع 70 % منهم تحت طائلة الجريمة المنظمة، والباقي ضمن التقليدي والتسول إلكتروني، يستغلون الأطفال بإجبارهم على التسول وإدخال بعضهم في عصابات إجرامية، ويتسترون تحت واجهات مستحدثة كالتسول الصحي وإقامة مشاريع إنسانية وغيرها.

يؤدي التسول لتأثيرات سلبية متنوعة، لذا فقد أخذت عدد من الدوائر المعنية على عاتقها مكافحة هذه الظاهرة، نظّمها واشترك بها مجلس القضاء الأعلى ومستشارية الأمن الوطني، فضلاً عن قيام وزارة العمل والشؤون الاجتماعيّة بالتعاون مع وزارة الداخليّة بإطلاق حملة من أجل رعاية المستحقين منهم، بجمع بيانات المتسولين الذين يتم اعتقالهم ومن ثمّ اجراء بحث ميداني للتأكد من أوضاعهم لشمولهم ضمن شبكة الحماية الاجتماعيّة.

تواجه منظمات المجتمع المدني خطرًا حقيقيًا نتيجة تراجع المشاريع والمنح الدوليّة المقدمة له وصرف الاهتمام الدولي عن العراق، حيث لم يتم تأمين سوى جزء صغير من الموارد المالية اللازمة لعام 2024، ويؤثر هذا النقص على جهود الاستجابة الإنسانية والدعم الحيوي للسكان النازحين. وعلى الرغم من ذلك يمكن للمنظمات غير الحكومية أن تشارك في التأثير في المجتمع من خلال وسائل مختلفة مثل نشر الوعي، بناء القدرات، مراقبة الأداء الحكومي، المساعدة في عملية صنع القرار وتقديم الاستشارات القانونية والمجتمعية ودحض الأفكار المتطرفة ونشر القيم الديمقراطية والأفكار المدنية.

وبقيت ثنائية الفقر والبطالة كظاهرة متأصلة يعاني منها المجتمع العراقي، على الرغم من انخفاض نسبة الفقر من 30 % عام 2021 إلى 17.5 % عام 2024، ونسبة البطالة من 16,5 % إلى 13.5 % في عام 2024 حسب بيانات وزارة التخطيط، ما يعكس تحسناً في مؤشرات النمو الاقتصادي، وتفعيل السياسات الحكومية

خلال السنوات الثلاث السابقة لعام 2024، والتي شملت توسعة شبكة الحماية الاجتماعيّة وشمول المزيد من المستحقين، وتقنين دخول العمالة الاجنبية إلى العراق بما يتوافق مع الاحتياجات الحقيقية، فضلاً عن دعم عمل القطاع الخاص واقرار قانون التقاعد والضمان الذي ساوى بين امتيازات العاملين في القطاعين الخاص والحكومي. ورغم ما أُعلن من تراجع مؤشر البطالة إلا أن التقديرات المستقلة تشير بقائها عالية لا سيما بين الشباب لتصل ما بين 15-25 %، خصوصاً لدى خريجي الجامعات الذين لا يتمكنون غالباً من الحصول على وظائف بسبب عدم وجود رؤية مستقبلية، الأمر الذي أدى إلى موجات احتجاج كبيرة بين الشباب العاطلين في محافظات عراقية عديدة.

ومن الظواهر التي تزعزع استقرار المجتمع وتعكّر صفو العيش به والتي تشكل تهديداً خطيراً لسلامة أسره واقتصاده هي جرائم الابتزاز، إذ اضطرت الكثير من الشركات قبل أعوام إلى وقف اعمالها او تسليمها لشركات ثانوية أخرى، ويأتي الابتزاز الالكتروني في المرتبة الأولى، كنتيجة للانتشار الواسع لاستخدام التكنولوجيا، وتوظيف عصابات الجريمة ومافياتها لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في عملياتها، حيث تستهدف النساء عموماً والفتيات بسنّ المراهقة بالدرجة الأساس، وقد سجلت وزارة الداخليّة في عام 2024 انخفاضاً بنسبة 3 % في حالات الابتزاز الإلكتروني، حيث تم معالجة المئات منها وتمكنت الاجهزة الأمنيّة من كشفها والتوصل إلى الجناة. كما أطلقت الحكومة عدة مبادرات أبرزها مشروع رقم الطوارئ الموحد (911)، الذي يتيح للضحايا الإبلاغ بسرية تامة وطلب المساعدة من الجهات المختصة، وقام جهاز الأمن الوطني العراقي ومنظمات إنسانية بالتعاون مع المجلس الأعلى للشباب وبرعاية من رئيس مجلس الوزراء بحملة توعية كبيرة تهدف إلى حماية الفتيات والنساء في مختلف أنحاء البلاد. ويتخذ العراق خطواته الأولى في مواكبة الطفرات السريعة للذكاء الاصطناعي ورفع مستوى جهوزيته في هذا المجال، لكنه يفتقد لقانون يخص الجرائم الإلكترونية. ويكشف معنيون أن إحصاءات الابتزاز أعلى من المعلن، إذ تفضّل الكثير من الضحايا السكوت وتلبية حاجة المبتز خشية الفضيحة.

حقوق الإنسان 2024: تطورات العراق المحليّة تؤثر في سمعته الدوليّة

على الرغم من الجهود المبذولة للنهوض بواقع حقوق الإنسان في العراق، فإن هذه الجهود لم تستطع بعد أن ترفع العراق إلى مستوى الدول التي تكفل حقوق الإنسان وتضمن ممارستها وفقاً للأطر القانونية والتشريعية لا سيما العالمية منها. وقدر تعلق بالأمر بالعام موضوع الدراسة والبحث (عام 2024)، فإن التطورات التي حدثت في ملف حقوق الإنسان ميَّزنه وجعلته من الملفات البارزة. تتمثل أبرز هذه التطورات بخسارة المفوضية العليا المستقلة لحقوق الإنسان في العراق مركزها في الفئة «**أ**» ونزولها إلى الفئة «**ب**» في (التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان)، والسجالات التي شهدها مجلس النواب العراق التي تمثلت ببعض الممارسات والآليات التشريعية التي ستُلقي بظلالها على واقع حقوق الانسان مثل قانوني الأحوال الشخصية والعفو العام، فضلاً عن استمرار عدم وجود مجلس مفوضين وبقاء المفوضية تحت إدارة وزير العدل (د. خالد شواني)، وغيرها من التطورات الذي شهدها هذا الملف. وسنتعرض لهذه التطورات وغيرها بشيء من التفصيل ضمن هذا الجزء من الحصاد.

خسرت المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق (IHCHR) في تشرين الأول (أكتوبر) 2024 مركزها ونزلت من الفئة «أ» إلى الفئة «**ب**» بعد خضوعها لمراجعة خاصة من قبل (اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد التابعة للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان) بسبب عدم امتثال المفوضية لمبادئ باريس بما في ذلك عدم الاستقلالية وقلة الفعالية، بحسب ما خلصت إليه هذه اللجنة. وبهذا الصدد، قدمت مجموعة من دول العالم عدة توصيات إلى العراق لضمان امتثال مفوضيته لمبادئ باريس بشكل كامل. تمحورت هذه التوصيات حول أمور أبرزها ضرورة أن يقوم العراق بالإسراع في تعيين مجلس مفوضي حقوق الإنسان لضمان تنفيذ ولايتها في حماية حقوق الإنسان، والتصديق على جميع معاهدات حقوق الإنسان العالقة وأبرزها (نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدوليّة)، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب، والبروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسيّة المتعلق بعقوبة الإعدام، فضلاً عن إعادة النظر بالقوانين والممارسات التي تترتب عليها «العقوبات القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة».

شهدت السلطة التشريعية في العراق عام 2024 تمرير قوانين وُصفت بالجدلية في مقدمتها (قانون الأحوال الشخصية). شكلت هذا القانون والتعديلات التي أُجريت عليه كتلة من الخلافات امتدت لأشهر من العام 2024 وما بعده، وأدت إلى إلغاء العديد من جلسات مجلس النواب نتيجة المشاجرات والسجالات بين مؤدي هذا القانون ومعارضيه. وشهد العام 2024 التصويت على هذا القانون وغيره من القوانين (الجدلية) في ظل الخلافات التي نشبت حولها. إن أكثر القوانين التي أثار الجدل هو تعديل قانون الأحوال الشخصية رقم (188) لسنة 1959 والذي لم تبقى الخلافات حوله ضمن النطاق المحلي، بل شملت النطاق الدولي أيضاً؛ إذ أثار هذا القانون حفيظة الهيئات والمنظمات الدوليّة، لا سيما منظمة «مراقبة حقوق الإنسان» (Human Rights Watch) الذي عدّت إقرار التعديل للقانون المشار إليه «انتهاكاً للمعاهدات الدوليّة» في هذا مجال حقوق الإنسان.

ثمة بعض الملفات الفرعية التي تخص ملف حقوق الإنسان في العراق لعام 2024 يجدر التطرق لها، مثل حقوق المرأة والطفل، والاتجار بالبشر، وحرية التعبير، وغيرها من الملفات التي تعد ذات صلة بحقوق الانسان في العراق. حقق العراق في ملف المرأة والطفل تحسناً ملحوظاً في عام 2024 بشهادة بعض المنظمات الدوليّة، إلا أنه لا يزال يحتاج إلى الكثير من الخطوات الجدية والناجحة لتحقيق نقاط التقدم، مثل إيجاد آليات أنجع لتقليل العنف ضد المرأة، والعمل على حل مشاكل عمالة الأطفال وتشردهم وكل ما يتعلق بهذا الملف. وشكلت جرائم الاتجار بالبشر التي أخذت بالتزايد في السنوات الأخيرة تحدياً حقيقاً للحكومة العراقية حفزتها على بذل جهود أكثر للتخفيف منها ومن تأثيرها السلبي في أمن العراق وسمعته الدوليّة. وعلى الرغم من الجهود الواضحة لمكافحة الاتجار بالبشر في العراق، فإن الأخير لا يزال في بداية الطريق لمعالجة المشاكل والثغرات في مجال حماية ضحايا الاتجار بالبشر في العراق والوقاية من هذه الظاهرة، ويمكن تحقيق المزيد من التقدم عبر الإجراءات الحكومية القوية وملاحقة الجُناة وتسخير دعم منظمة الأمم المتحدة للمساعدة في هذا المجال.

أما فيما يتعلق بحرية التعبير، فقد حقق العراق خطوة جدية عندما صادق مجلس مفوضي هيئة الإعلام والاتصالات العراقية في آب (اغسطس) 2024 على اعتماد مقرراته المتضمنة (الرؤية الإعلامية وكيفية محاربة الأخبار الكاذبة والمحتوى الرقمي). ولكن هكذا قرارات قد تكون مثار جدل مالم تُطبّق بصورة صحيحة وبما لا

يسلب الناس حرياتها التي كفلها الدستور العراقي النافذ، وفي الوقت نفسه يجب أن لا يُسمح للبعض باستغلال هذه الحرية للترويج لكل ما هو مُضرّ بالذوق العام والممارسات التي تسهم في هدم الأسرة والمجتمع أكثر مما تُبنيه. وتبقى التعامل مع هذه القضايا يتطلب جهود مركبة تساعد على مواجهة الانحرافات من دون إثارة اللغط والتشويش على أداء الحكومة في هذا المجال، فوسائل التواصل أصبحت أرض خصبة لكثيرٍ من جرائم حقوق الإنسان؛ فعلى سبيل المثال، أكد رئيس المركز الاستراتيجي لحقوق الإنسان في العراق (فاضل الغراوي) أن «نسبة 50 % من النساء داخل العراق يتعرضن للعنف الرقمي والتنمر والابتزاز الإلكتروني والاتجار بالبشر إلكترونياً».

شكلت القضايا الأخرى المتعلقة بحقوق الانسان في العراق في عام 2024 جدلاً محلياً ودولياً، منها عقوبة الإعدام، وظاهرة النوع الاجتماعي. بالنسبة لعقوبة الاعدام، فإن العراق يحتل مركزاً متقدماً في تصنيف الدول؛ إذ احتل المرتبة الثالثة خلال عام 2024 بعد كل من إيران والمملكة العربية السعودية وتليه كوريا الشمالية ومن ثمّ الولايات المتحدة، فخلال العام 2024 نفذ العراق (92) عملية إعدام. إن المرتبة التي يحتلها العراق في عقوبات الإعدام جعلته موضع نقد من قبل بعض الهيئات والمنظمات الدوليّة المختصة بحقوق الإنسان. مع ذلك، فإن هذه العقوبة لا يمكن أن تمس دائماً هذه الحقوق، كما لا يمكن وصفها دائماً بأنها عقوبة انتقامية؛ لأنها تحقق الردع بواسطة القصاص.

يُشير كل ما ذكر في ملف حقوق الإنسان إلى ضرورة العمل جدياً على إدارة التعقيد الذي يتميز به هذا الملف، وعدم جعل سمعة العراق في حقوق الإنسان على الصعيد الدولي غير طيبة وموضع شك، مما يحتم تكثيف الجهود الحكومية بالتعاون مع الهيئات الدوليّة المعنية لتحقيق تقدم ملحوظ. في مقابل ذلك، بثت الجهود المحليّة التي بذلتها الحكومة في عام 2024 الأمل لإصلاح هذا الملف، لكن الاستمرار بهذه الجهود وتنظيمها ضروري جداً. إن العراق لا يعيش بمعزلٍ عن العالم، وأن إدارة ملف حقوق الإنسان يجب أن يكون عبر مؤسسة رصينة تبذل جهود استثنائية وتملك الصلاحيات التي تمكنها من النهوض بهذا الملف، وهذا المؤسسة هي المفوضية العليا المستقلة لحقوق الإنسان التي لم تملك لحد الآن مجلس مفوضين يضطلع بقيادتها.

الخدمات العامّة: المنجز والمتلكئ

احتل ملف الخدمات العامّة حيزاً كبيراً من جهود الحكومة خلال عام 2024، مع ما يعانيه من فجوات كبيرة بين التخطيط المفترض تنفيذه في البرنامج الحكومي من جهة وما تم انجازه من الاحتياجات الحقيقية للمجتمع من جهة ثانية، وقد أظهرت الوقائع استمرار المساعي الحكومية لتحسين واقع الخدمات، من خلال إتمام مشاريع جديدة، وإعادة تأهيل البنى التحتية، شملت مجالات متنوعة كالكهرباء والطاقة والنقل والإسكان وغيرها، ومع ذلك، ما زالت نسب الإنجاز متواضعة، إذ نلاحظ أنّ القطاعات الأساسية مثل النفط والكهرباء تُظهر نشاطًا واضحًا مع نسب إنجاز أكبر مقارنة بالقطاعات الأخرى، بينما عانت قطاعات مثل السكن، والنقل من ضعف الإنجاز وكثرة المشاريع المتلكئة.

كما واجهت حكومة السوداني أزمة الكهرباء المتجذرة منذ عقود، ومشكلاتها المعتادة كعدم القدرة على مواكبة الطلب المحلي المتزايد وعجز الإنتاج الوطني والمستورد عن تلبية الطلب، مع توقعات تضاعفه خلال

بضعة سنوات قليلة قادمة، فوفقاً لتقارير وزارة الكهرباء فأن الطلب تجاوز 35 ألف ميغاواط، بينما لم يتجاوز الإنتاج الفعلي 24 ألف ميغاواط، وعلى الرغم من ذلك فقد شهدت البلاد تحسنًا نسبيًا في التجهيز الكهربائي، نتيجة زيادة الاستثمارات في محطات الطاقة وتحسين شبكات التوزيع، وأعلنت الجهات المعنية عن مشروع التحول الذكي للشبكة الكهربائية الذي أسهم في رفع ساعات التجهيز لتصل إلى أكثر من 20 ساعة يومياً أحياناً في بعض المناطق.

كما سعى العراق إلى التعاون مع شركات عالمية لتحسين قطاع الكهرباء، مثلما حصل مع شركة سيبكو الصينية لمضاعفة إنتاج الكهرباء من محطة الأنبار الغازية، واستئناف العمل مع شركة سيمنس الألمانية لتطوير البنية التحتية للكهرباء والاتفاق مع شركة جنرال إلكتريك الأمريكيّة لزيادة القدرة الإنتاجية وتحسين كفاءة الشبكة، ومع شركة تويوتا اليابانية لتطوير شبكات وقدرات المنظومة الكهربائية، ومشروع الطاقة الشمسية مع شركة توتال إنرجي، وشركة قطر للطاقة، إلى غير ذلك من الاتفاقيات. فضلاً عن السعي لإيقاف حرق الغاز المصاحب وتحويله إلى محطات التوليد، والتوجه نحو الاعتماد على الألواح الشمسية المناسبة لتلبية الطلب المتزايد، كون العراق من البلاد التي تتمتع بمدى شروق واسع والاستفادة من التطور المتسارع في هذا المجال.

تعاملت الحكومة مع مشكلة السكن بوصفها إحدى التحديات الكبرى والقضايا المركبة التي تتداخل فيها أبعادٌ اقتصادية واجتماعية معقدة، لأسباب مثل تسارع غير منضبط في معدل نمو السكان السنوي، وضعف التخطيط الحضري والتنسيق بين الجهات ذات العلاقة. وهو ما يعكس هشاشة واضحة في بنية قطاع الإسكان، والحاجة إلى إصلاحات تخطيطية وتشريعية لتطويق أزماته والحد من تفاقمه. وكشفت الأرقام منذ بداية العام عن وجود نسبة عالية من الناس تعتمد على ترتيبات سكنية غير مستقرة أو غير رسمية.

لذا فقد تظافرت جهود الحكومة الاتحادية والحكومات المحليّة، لاتخاذ جملة من الإجراءات مثل إطلاق مشاريع مدن سكنية جديدة، شملت بغداد ومحافظات ميسان والمثنى ومدن أخرى، فضلًا عن مبادرات تهدف إلى تمكين المواطنين من امتلاك وحدات سكنية تدريجيًا، ورفع سقف القروض السكنية الممنوحة دون فوائد للبناء، إضافة إلى تنفيذ عدد من مشاريع الإسكان المدعومة من خلال هيئة الاستثمار الوطنية، الموجّهة لدعم الفئات محدودة ومتوسطة الدخل. ومع إن هذه الأعمال أسفرت عن نتائج ملموسة تمثلت بارتفاع عدد التراخيص الممنوحة لبناء وحدات سكنية جديدة، لكن تحديات كثيرة بقيت ماثلة للعيان، كمشكلة تجزئة الوحدات السكنية إلى مساحات صغيرة، ومحدودية الإمكانيات التمويلية المتاحة، وكثرة التعديات وبناء الوحدات السكنية على الأراضي الزراعية، ما أدى إلى نشوء تجمعات سكنية عشوائية واسعة.

كان قطاع الصحة بحاجة إلى إعادة بناء وتحديث بنيته التحتية، فعملت الحكومة على تحسين الخدمات الطبية وتسهيل الوصول إليها، وإعادة تأهيل وتطوير المستشفيات والمراكز المتضررة أو المهملة أو المتهالكة، شملت تجديد المرافق القائمة وبناء مستشفيات جديدة، لتلبية الطلب المتزايد على خدمات الرعاية الصحية. وقد تم افتتاح أول مستشفى عام في العاصمة هو مستشفى الشعب، بعد مرور ما يقرب من أربعة عقود على آخر افتتاح لمستشفى مثيل له، مجهز بأحدث التقنيات الطبية ومراكز تخصصية، إضافة إلى إدراج مؤسسات الرعاية الصحية الخاصة ضمن نظام التأمين الصحي الوطني. كما بدأت وزارة الصحة، في تنفيذ مشروع رقمنة

المعلومات الصحية، بهدف تحسين جمع البيانات واستخدامها في التخطيط الصحي. وشهد القطاع الخاص توسعًا ملحوظًا، كمياً ونوعياً، باتجاه تخصصات جديدة.

وعلى الرغم من ذلك فإن القطاع الصحي لا يزال يواجه تحديات كبيرة، بما في ذلك النقص في الكوادر والتجهيزات الطبية وضعف التمويل المالي المستدام، خاصة في المناطق الريفية، وتفاوت جودة الخدمات بين المحافظات، ومعاناة معظمها من نقص يؤثر على جودة الرعاية الصحية المُقدمة فيها. علماً إن محافظات إقليم كردستان تسجل نسبًا أعلى في بعض الخدمات مقارنة بالوسطى والجنوبية.

وبشأن الخدمات العامّة فقد قُدّمت خدمات بلدية متنوعة ضمن المناطق الحضرية أو الريفية، بهدف تحسين جودة الحياة وتنظيم ودعم الاستدامة البيئية والاقتصاديّة، من أبرزها مياه الصرف الصحي الذي واجه ملفها حجماً كبيراً من التحديات، شملت نقصاً بالغاً ومؤثراً بشكل سلبي على صحة الإنسان، فضلًا عن تأثيرها على التنمية الاجتماعيّة والحضرية للمدن العراقية، إذ لم تغطِ شبكاتها سوى نسبة متدنية من السكان. وبقيت معظم المحافظات تواجه صعوبة كبيرة بشكل تام في معالجة الكميات الكبيرة المنتَجة منها، وتُعد مياه الصرف غير المعالجة من أبرز المخاطر البيئية والصحية لما تسببه من تلوث للمياه الجوفية والسطحية، لأن بعضها يتم تصريفه مباشرة إلى الأنهار والمجاري دون معالجة كافية، وتتوجه الحكومة لتجاوز هذه الإشكالات، بإنشاء محطات جديدة ذات كفاءة عالية في المناطق السكنية والصناعية والخدمية وربطها بالشبكة العامّة، إضافة إلى إدماج القرى والمنازل في أنظمة الصرف الصحي المركزية وتوعية السكان بأهمية استخدام الموارد المائية بشكل مستدام.

وأظهر التقرير الاستراتيجي الصعوبات البالغة التي رافقت ملف جمع النفايات في المناطق الحضرية، إذ يتم بطرق بدائية وتُنقل إلى مواقع طمر، معظمها تعد عشوائية وغير حاصلة على موافقة بيئية ولا للرقابة ودون إعادة تدوير، الأمر الذي ينذر بعواقب بيئية خطيرة، تؤثر على صحة الانسان بشكل كبير. وقد ارتفع توليد النفايات في العراق في هذا العام إلى 4.41 مليون طن، بزيادة سنوية وصلت إلى 25 % بين عامي 2021 و2024، كما أن قرب سكنى البعض من النفايات الملقاة في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية زاد من المخاطر على الصحة. ومن الضروري من أجل حماية الصحة العامّة والبيئة، إعادة إرساء نظام فعال لإدارة النفايات، بما في ذلك بناء القدرات، وبرامج التدريب، ومشاركة القطاع الخاص، ودعم المبادرات الخاصة. وأُضيف التلوث الكبريتي كواحدٍ من أبرز ملوثات الهواء في العراق، خاصة في المحافظات المنتجة للنفط والصناعية والمزدحمة والمدن الكبرى مثل بغداد والبصرة، وأدى إلى تدهور الغطاء النباتي وتلوث التربة والمسطحات المائية، وصُنّف العراق كسادسِ أكثر دولة تعاني من تلوث الأجواء. وعلى مستوى المحافظات العراقية وفقا لبيانات عام 2024 أتت محافظة بغداد بالمرتبة 191 عالمياً. وأصبح انتشار رائحة الكبريت في سماء العاصمة، ظاهرة تتكرر بين الحين والآخر.

وأولت الحكومة أهمية كبيرة بتوفير المياه الصالحة للشرب بوصفها من الخدمات الأساسية، وأشارت بيانات عام 2024 إلى نسب قريبة من مثيلتها في السنة السابقة، فعلى الرغم من أن غالبية سكان الحضر يملكون خدمة مياه أساسية، إلا أن نسبة الحاصلين على خدمة مياه محسّنة ومؤمنة فعليًا لا تتجاوز 60 %، أما في المناطق الريفية فإنها دون النصف. وفي تقديرات أخرى لعام 2024 فإن 76.3 % من اجمالي السكان يحصلون على المياه لأغراض منزلية من الشبكة العامّة، فيما يحصل الآخرون على احتياجاتهم من خلال السيارات الحوضية والأنهر

والآبار المكشوفة ووسائل أخرى. ويبقى قطاع مياه الشرب في العراق يواجه العديد من التحديات الكبيرة، منها شحّ الموارد المائية نتيجة التغير المناخي واستمرار الجفاف ومعاناة مصادر المياه من التلوث البيئي نتيجة المخلّفات الصناعية والزراعية ونقص البنية التحتية اللازمة لمعالجة المياه، ما يتطلب إدارة ملف المياه بصورة صحيحة واستمرار الحوار مع دول الجوار لاسيما تركيا، لزيادة الاطلاقات المائية، وتنظيم وتقنين الطلب على المياه بالشكل الذي يتناسب مع حجم المشكلة.

ومن ضمن خدماتها الموجّهة لفك الاختناقات المرورية أطلقت وزارة الإعمار والإسكان والبلديات حملة موسعة تشمل 60 مشروعًا مروريًا، تراوح بين فتح مجسرات وفتح أو توسعة شوارع جديدة، معظمها في العاصمة وبغداد ومحافظات أخرى كنينوى، وقد أسهمت في تحقيق انسيابية مرورية تتراوح بين 30 % إلى 70 % حسب الموقع ونوع المشروع، وأوصت مديرية المرور، بالتوازي مع مشاريع البنية التحتية، بتفعيل النقل الجماعي وتعديل مواعيد الدوام بين الوزارات.

وأدت الحكومة دورًا رئيسًا في متابعة شبكات الطرق والبنية التحتية وكفاءتها وما يتعلق بقطاع النقل، لما له من صلة وثيقة بتنمية باقي قطاعات الاقتصاد، فالعراق يمتلك عشرات الآلاف من الطرق البرية، ثانوية ورئيسية وسريعة. أما على مستوى قطاع النقل الجوي فقد شهد ارتفاعاً ملحوظاً في عدد الطائرات العاملة في المطارات العراقية للشركة العامّة للخطوط الجوية العراقية، وعدد المسافرين (المغادرون، القادمون) وعدد الطائرات العابرة. لكن الإيرادات تبقى متدنية جداً ولا تتناسب مع مكانة قطاع النقل الجوي في البلاد. في حين يمتلك العراق ستة موانئ بحرية رئيسة، من بينها أربعة تجارية مهمة وميناءين نفطيين مخصصين لتصدير النفط، يضم كلٌّ منهما أربعة أرصفة، ويجري الآن إنجاز المراحل الأخيرة من ميناء الفاو الذي يُتوقع أن يُسهم في تعزيز علاقات العراق الإقليمية وتقوية الروابط الاقتصاديّة مع دول الجوار وفتح آفاقٍ واسعة لدعم التنمية المحليّة وتوفير فرص عمل وتحسين المستوى المعيشي. ووفقًا للبيانات فمن المخطط أن يضم الميناء 92 رصيفًا وخمسة مشاريع رئيسة منها سكك الحديد والنفق المغمور والطرق السريعة. ومن المتوقع أن تُستكمل عدد من المراحل في عام 2025، ليشكل بذلك أحد المكونات الأساسية لمشروع طريق التنمية، الذي يهدف إلى تعزيز الموقع الجيو-اقتصادي للعراق.

تشرف وزارة الاتصالات على خدمة الأنترنت وتدير التوزيع والسيطرة على الألياف الضوئية والبوابات الدوليّة، وتؤجر النطاق الترددي لمزودي خدمات الإنترنت من القطاع الخاص. ليستفيد معظم العراقيين من تلك الخدمة عبر وسائل مختلفة كشبكات الهاتف المحمول أو خدمة Wi-Fi أو الوسطاء المحليين في المدن، وتُعد شركة إيرثلنك أكبر وأسرع مزود خدمة إنترنت نموًا على مستوى البلاد، وهي تغطي الآن معظم المناطق المأهولة بالسكان. ومما يؤشر على التكنولوجيا الرقمية في العراق لعام 2024 ارتفاع عدد مستخدمي الإنترنت بنسبة 2.3 %، وزيادة مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي في العراق ليصل إلى 69.4 % من إجمالي السكان لا سيما فيسبوك، في حين بلغ إجمالي عدد خطوط الهاتف المحمول النشطة في العراق 46 مليون خط في مطلع عام 2024، أي ما يعادل 100 % من السكان، أما متوسط سرعة الإنترنت فتعد من السرعات المنخفضة بالقياس إلى دول العالم.

ومن الجدير بالذكر إن الجهات المختصة فرضت قيودًا واسعة على المحتوى المنشور عبر الانترنت الذي ينتهك النظام العام والأخلاق العامّة أو الأمن القومي، وأصدرت المحكمة الاتحادية العليا في آذار (مارس) 2024 قرارًا يلزم وزارة الاتصالات وهيئة الإعلام بحجب المواقع التي تنشر محتوى فاحش، أو موجّه ضد القيم الدينية والمجتمعية. وتبنّت الوزارة المذكورة نهجًا صارمًا في تنفيذ القرارات القضائية، فقد حجبت مواقع متنوعة ومكتبات موسيقية وتعطيل مواقع صحفية نقدية مستقلة، ومع ذلك فقد تمكن البعض من تجاوز الحجب، ما يعكس ضعف البنية التقنية المستخدمة في ذلك.

مكافحة الفساد ضرورة ملحّة

يُعد الفساد الإداري والمالي من أخطر التحديات التي تواجه الدولة العراقية بعد عام 2003، لما له من تأثيرات مباشرة على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. يتخذ الفساد أشكالًا متعددة تشمل الرشوة والاحتيال والتواطؤ في المهام الحكومية واستغلال النفوذ، ما يؤدي إلى انتهاك حقوق المواطنين وإساءة استخدام الموارد العامّة لتحقيق مكاسب شخصية. على الرغم من أن الفساد ظاهرة عالمية، إلا أن العراق يمتلك سردية خاصة بسبب جذور الفساد التاريخية والتبريرات المجتمعية التي نشأت منذ تسعينيات القرن الماضي، مما زاد من نطاقه الاجتماعي وجعل مواجهته تحديًا مركبًا.

من هنا هدف التقرير الاستراتيجي لعام 2024 على مستوى محور ملف مكافحة الفساد، تقديم تحليل مفصل لأنشطة مكافحة الفساد في العراق خلال عام 2024، من خلال رصد مؤشرات الفساد العالمية والمحليّة، وإلقاء الضوء على أبرز القضايا، وتحليل دور هيئة النزاهة الاتحادية في مواجهة هذه الظاهرة، مع الإشارة إلى الخطط المُستقبليّة للعام 2025.

موقع العراق خلال عام 2024 حسب مؤشرات الفساد المحليّة والعالميّة

أظهرت بيانات منظمة الشفافية الدوليّة استمرار ارتفاع مستويات الفساد عالمياً، حيث يعيش حوالي 85 % من سكان العالم في دول تقل درجاتها على مؤشر مدركات الفساد عن 50 درجة من أصل 100، ما يشير إلى انتشار الفساد في أغلب البلدان، خاصة الهشة والمتأثرة بالصراعات. وفي السياق المحلي، حقق العراق تقدماً ملموساً، إذ ارتفعت درجة مؤشر مدركات الفساد إلى 26 نقطة في عام 2024، مقارنة بـ 23 نقطة في 2023، متقدماً 14 مركزًا ليصبح في المرتبة 140 عالميًا.

هذا التحسن يعكس محاولات من قبل الهيئات الرقابية في العراق مثل: هيئة النزاهة الاتحادية، وهيأة مراقبة تخصيص الواردات الاتحادية، وديوان الرقابة المالية وغيرهم، إضافة إلى انضمام العراق إلى عدد من الاتفاقيات الدوليّة مثل تصديق العراق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC)، وتطبيق الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد للفترة 2021-2024، والاستراتيجية الوطنية لمكافحة غسيل الأموال والإرهاب للفترة 2023-2027. كما ساهمت الإجراءات التعاونية مع المجتمع المدني والقطاع الخاص في تعزيز الشفافية، إضافة إلى إدماج الشباب والنساء في أنشطة الرقابة.

أبرز قضايا الفساد في 2024

1. سرقة أموال ضحايا الإرهاب في ديالى

في نيسان/ أبريل 2024، كشفت السلطات عن اختلاس نحو 9 مليارات دينار تخصّ أموال تعويضات ضحايا الإرهاب في محافظة ديالى. وقد تبين تورط موظفين في ديوان المحافظة، وتم القبض على بعض المتهمين وضبط جزء من الأموال، فيما استمرت التحقيقات لمعرفة كامل شبكة الفساد.

2. سرقة القرن

شهد العام 2024 تطورات جديدة في قضية سرقة الأمانات الضريبية، حيث تضاعفت المبالغ المسروقة إلى أكثر من 8 مليارات دولار، مع تورط أكثر من 30 متهماً. وتمكنت هيئة النزاهة من استعادة بعض الأموال وصدرت أحكام بالسجن بحق عدد من المتهمين، أبرزهم نور زهير.

3. قضية السكك الحديدية

تم رصد شبهات فساد في عقد إعادة تأهيل خطوط السكك الحديدية، تتضمن التزامات مالية ضخمة تصل إلى 22.5 مليار دولار، مع فرض شروط ملزمة للدولة، بما في ذلك رهن النفط العراقي. ويشير التقرير إلى أن العقد يعد من عقود الإذعان للشركات المتعاقدة، وأنه لم يتم اتخاذ إجراءات فاعلة لإنهاء الفساد فيه حتى الآن.

دور هيئة النزاهة في مكافحة الفساد 2024

أظهرت بيانات هيئة النزاهة الاتحادية أن الهيئة قامت بعدد من النشاطات الفاعلة خلال العام:

- استلام 20,369 إخبارًا ومعالجتها بنسبة 76.5 %.
- التحقيق في 23,787 قضية جزائية، وإنجاز 70 % منها، وإحالة بعض القضايا إلى المحاكم المختصة أو المحكمة العليا عند الحاجة.
- تنفيذ 2,071 عملية ضبط بالجرم المشهود، وضبط 519 متهماً بينهم موظفون بتهم الرشوة والاختلاس وتجاوز حدود الوظيفة.
- استرداد أموال قيمتها تجاوزت 67 مليار دينار عراقي و177,622 دولارًا أمريكيًا.
- توقيع مذكرات تفاهم واتفاقيات تعاون دولية مع هيئات مكافحة الفساد في الأردن، لبنان، السعودية، الصين، ومنظمة التعاون الإسلامي.
- إطلاق برامج توعوية مثل:نحو النزاهة وطريق النزاهة، وإصدار مجلات وكراسات للأطفال لرفع مستوى الوعي المجتمعي بالفساد.

التربية والتعليم 2024: تحديات ومقترحات

شهد العام الدراسي في العراق 2023 -2024 تحولات وتحديات ملحوظة على المستويين العالمي والمحلي، خصوصاً في ظل التحديات التي فرضتها الأزمات الإنسانية والتحولات الرقمية السريعة، وقد كان لمنظمة اليونسكو دور بارز في هذا الإطار من خلال مبادرات تهدف إلى تعزيز التعلم الرقمي وتحقيق العدالة في التعليم، وقد حاولت المؤسسات التعليمية في العراق التفاعل مع هذه التوجهات العالمية ضمن حدود الإمكانات المتاحة إلا أن واقع التعليم في البلاد ما زال يواجه تحديات بنيوية تعيق تحقيق التطور المطلوب.

1-التوجهات العالمية في التعليم واستجابة العراق

أبرز ما صدر عن منظمة اليونسكو خلال عام 2024 تقريراً شاملاً ركز على أهمية استخدام التكنولوجيا في التعليم كأداة داعمة لا كبديل عن المعلم مع التأكيد على ضرورة تحقيق العدالة في الوصول إلى التعليم الرقمي، كما تناول أهمية سد الفجوة في الوصول إلى التكنولوجيا والمهارات الرقمية بين الجنسين، وشهد المؤتمر الدولي السادس لمدن التعلم المنعقد في المملكة العربية السعودية دعوة إلى جعل المدن مراكز نشطة للتعلم مدى الحياة، خاصة في ظل التحديات المناخية والاقتصاديّة. أما في العراق فقد بدأت بعض الجهود المتفرقة في تبني هذه المفاهيم مثل محاولة إدخال التعليم الإلكتروني بشكل محدود وتوسيع نطاق التعليم المهني إلا أن ضعف البنية التحتية وقلة الكوادر المدربة تبقى عوائق رئيسة أمام التقدم.

2-واقع التربية في العراق خلال العام الدراسي2024

يعاني قطاع التربية في العراق من عدة مشكلات هيكلية تتمثل في تدهور البيئة المدرسية وافتقار المدارس إلى المستلزمات الأساسية وغياب العدالة في توزيع الفرص التعليمية بين المحافظات والمناطق كما تعاني المناهج الدراسية من الجمود وعدم مواكبة متطلبات العصر وسوق العمل. وما يزال التدريب المستمر للكوادر التعليمية ما زال ضعيفا إنْ لم يكن غائبا في كثير من الأحيان، في حين يغيب الاهتمام الحقيقي بمرحلة التعليم المبكر التي تعد الأساس في بناء القدرات الإدراكية والمعرفية للطفل.

3-التعليم العالي في العراق بين التحديات وفرص الإصلاح

واجه التعليم العالي في العراق خلال العام عدداً من التحديات المتعلقة بضعف الاستقلالية الجامعية وانفصال البرامج التعليمية عن حاجات سوق العمل، كما أن الاعتماد على الطرق التقليدية في التدريس ما زال سائداً رغم بعض المحاولات في إدخال التعليم المدمج، وتشير التقارير إلى أن البحث العلمي شهد تحسناً نسبياً مع دعم النشر في المجلات العالمية إلا أن ضعف التمويل وهجرة الكفاءات الأكاديمية واستمرار البيروقراطية تعيق تطور هذا القطاع، وما زالت الجامعات العراقية تُخرج أعداداً كبيرة من الخريجين في تخصصات لا تتناسب مع احتياجات الاقتصاد الوطني، ما يسهم في تفاقم البطالة بين الشباب ويزيد من الفجوة بين التعليم وسوق العمل.

يظهر من هذا الحصاد أن التعليم في العراق بحاجة إلى إصلاحات شاملة تركز على تحديث المناهج وتطوير البنية التحتية وتوفير تدريب نوعي للكوادر التربوية وتعزيز الاستقلالية الإدارية والأكاديمية للجامعات، كما يجب

توجيه السياسات التعليمية نحو دعم التعليم المهني والتقني وتوسيع مفهوم التعلم مدى الحياة ليشمل كافة شرائح المجتمع من خلال شراكات فاعلة مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، إذ إن اصلاح التعليم ليس ترفاً وإنما هو مدخل أساس لتحقيق التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة المستدامة في العراق، وهو ما يتطلب إرادة سياسية واضحة واستثمارا طويل الأمد في الإنسان باعتباره محور التنمية وهدفها الأول. ويتطلب تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم في العراق 2022 -2031 المقترحات الآتية:

- توفر الموارد المالية المطلوبة بصورة عاجلة، والفعالية والشفافية في استخدامها.
- تحتاج الاستراتيجية إلى كلفة تقدر بـ 140 ترليون دينار خلال السنوات العشر المقبلة، وهو مبلغ كبير يتطلب زيادة حصة التعليم من الموازنة العامّة والإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي. ولتغطية هذه الكلفة، تضمنت الاستراتيجية ثلاثة معايير رئيسة لزيادة التمويل لقطاع التعليم، وهي:

أ. زيادة حصة قطاع التعليم من النفقات الحكومية من 10 % في عام 2021 إلى 16 % في عام 2031.

ب. زيادة الإنفاق على التعليم من 11 ترليون دينار في عام 2019 إلى 29 ترليون دينار في عام 2031 وهو ما يعادل 5.6 % من الناتج المحلي الإجمالي.

ت. استحداث بند خاص في الموازنة العامّة للدولة لتمويل مشاريع برنامج «تطوير وتأهيل مشاريع تحويل التعليم»، والذي يشمل بناء وتأهيل المدارس والجامعات والمختبرات والمكتبات والورش والملاعب وغيرها من المرافق التعليمية

علاقات العراق الدوليّة 2024

دخل العراق العام 2024 وهو يعيش في ظل منطقة ملتهبة، تطحنها الحرب ويشوبها مستقبل غامض. فالحرب الغاشمة التي يشنّها كيان الاحتلال «الإسرائيلي» على قطاع غزة ولبنان قد بلغت ذروتها. كان على العراق التصرف كفاعل مسؤول في المنطقة في ظل هذه الحرب، ونصرة الشعب الفلسطيني الذي يتعرض للإبادة من قبل هذا الكيان الغاصب. تمثلت مساندة العراق للشعب الفلسطيني بالمناصرة الرسميّة والشعبية. فعلى المستوى الرسمي، قام العراق، عبر المؤسسات الإقليمية والدوليّة، بإدانة الاعتداءات المستمرة التي يقوم بها كيان الاحتلال في قطاع غزة عبر مجموعة من بيانات الاستنكار وقيادة الحملات الدبلوماسية في هذه المؤسسات ومساندة كل دولة أو مؤسسة تقوم بالإدانة، فضلًا عن دعم القرارات الأممية والدوليّة التي تُدين سلوكيات الكيان القذرة. علاوةً على ذلك، برز العراق بوصفه من أوائل الدول التي قدمت الدعم والمساعدات الإنسانية إلى الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، على الرغم من صعوبة إيصال هذا الدعم. وعلى المستوى الشعبي، اكتظت ساحات الاحتجاج في بغداد والمحافظات بالمحتجين المُدينين للإبادة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني على يد الكيان، وقد مثَّل هذا الموقف الشعبي الدعامة الأساس للموقف الحكومي والرسمي.

وفي تحولٍ جوهري في العلاقة بين العراق والأمم المتحدة، أرسل محمد شياع السوداني رئيس مجلس الوزراء رسالة إلى الأمين العام للأم المتحدة في أيار (مايو) 2024 طلب فيها إنهاء المهام السياسيّة لـ بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق «يونامي» (UNAMI) بحلول نهاية 2025، موضحًا قدرة العراق على إدارة الملفات

السياسيّة والأمنيّة، واستعادة كل أدواته السيادية. وبذا، دخل التعاون بين العراق والأمم المتحدة مرحلة إعادة تقييم لمستقبل الوجود الأممي المتمثل بـ «يونامي»، وستكون عملية الإنهاء لمهمة «ونامي» تدريجيًا، مما سيجعل وجود هذه البعثة قائمة حتى نهاية العام 2025؛ إذ ستقوم خلال هذه المدة بعملية الانتقال التدريجي وإدارة بعض الملفات المهمة. وفي 15 تموز (يوليو) 2024، عيَّن الأمين العام للأمم المتحدة (أنطونيو غوتيريش) العُماني (محمد الحسَّان) ممثلًا خاصًا جديدًا له في العراق ورئيسًا لـ «يونامي» خلفًا للهولندية (جينين هينيس بلاسخارت). باشر الحسَّان مهامه في العراق بدءًا من 10 تشرين الاول (أكتوبر) 2024 أقام بزيارات واجتماعات رسمية مهمة بأطرافٍ سياسية ودينية في بغداد، والنجف، وإقليم كردستان، وأبرز لقاء أجراه كان مع المرجعية الدينية العُليا في النجف الأشرف. يُشير تعيين الحسَّان كممثل عُماني - عربي للأمين العام للأمم المتحدة إلى رغبة الأمم المتحدة في إدارة الحوار مع بغداد بطريقة متوازنة تستوعب الملفات الخاصة والحساسة العالقة والتي تحتاج إلى إدارة سياسية مقتدرة لحلها، لا سيما في ظل تفهُّم المنظمة الأممية ممثلةً بأمينها العام لمطالبات الحكومة العراقية بوضع الإطار المؤسسي لإدارة الانتقال/الإنهاء الجزئي لـ اليونامي بحلول 2025.

تعد زيارة محمد شياع السوداني رئيس مجلس الوزراء للولايات المتحدة الأمريكيّة أبرز زيارة خارجية له في العام 2024. اكتسبت هذه الزيارة أهميتها من السياق الزمني الذي حدثت فيه والقضايا التي نوقشت فيها؛ إذ هدف السوداني، وبالتالي الحكومة العراقية، في هذه الزيارة إلى رسم مسار جديد في العلاقة مع القوة العظمى. أبرز القضايا التي تصدرت نقاشات زيارة السوداني مع مسؤولين أمريكيين رفيعي المستوى هي القضايا الأمنيّة، وتحديدًا الوجود العسكري الأمريكي، والقضايا الاقتصاديّة لا سيما الاستثمار وإصلاح القطاع المصرفي. ففيما يتعلق بالقضايا الأمنيّة؛ ناقش السوداني مسألة الوجود الأمريكي المباشر على الأراضي العراقي مع الرئيس جو بادين وباقي فريق حكومته المعنيين بهذا الشأن، وتم الاتفاق على عدد من النقاط أهمها جدولة الانسحاب الأمريكي في العام 2025 وإعادة رسم الوجود الأمريكي وإعادة تعريف هذا الوجود. أما فيما يتعلق بالاقتصاد والاستثمار، فقد ناقش السوداني أبرز الأمور التي تُسهم في إقامة تعاون اقتصادي بين العراق والولايات المتحدة، فضلًا عن الاستعانة بالأخيرة لإصلاح النظام المصرفي والتعاون معها فيما يتعلق بانخراط العراق في النظام المالي العالمي.

وفيما يتعلق بعلاقات العراق بجارتيه الأزليتين غير العربيتين: إيران وتركيا، فقد شهد العراق في العام 2024 زيارات على مستوى القمة للعراق من قبل قادة هاتين الدولتين. ففي زيارة استغرقت ثلاثة أيام (22–24 نيسان/أبريل 2024)، **زار الرئيس التركي رجب طيب أردوغان العراق** في خطوة دبلوماسية مهمة جاءت بعد غياب طويل عن أول زيارة رسمية للرئيس التركي منذ نحو 13 سنة. وبعد عقد مجموعة من اللقاءات مع قادة الدولة وصُناع قراراها، تم توقيع أكثر من 20 مذكرة تفاهم في مجالات والأمن، والدفاع، والمياه، والنقل، والتجارة. مع ذلك، يتوقَّع أن يواجه هذا التقارب تحديات تنفيذية تسببها حساسية بعض الملفات بين العراق وتركيا؛ منها تعقيدات العلاقة بين الحكومتين العراقيتين الاتحادية وحكومة إقليم كردستان، فضلًا عن طبيعة الملفات العابرة للحدود (مثل ملف المياه) التي تستلزم آليات قانونية وتقنية طويلة الأمد وكذلك التزام من قبل تركيا في إطلاق الحصص المائية المستحقة للعراق. في السياق نفسه، جاءت الزيارة ضمن مساعي تركية لإعادة ضبط العلاقة مع بغداد

واستثمار موقع العراق كممرّ تجاري إلى الخليج. كما هدفت تركيا لإشراك بغداد رسميًا في مواجهة حزب العمال الكردستاني (PKK) وطلب تعاون أمني أكثر انتظامًا، فضلًا عن كونها محاولة لحل الخلافات السياسيّة التي تؤثر في تلكؤ ملفات عديدة وإعطاء الأولوية لجلب الاستثمارات، وحل ملفات النفط والتصدير عبر كردستان ومعالجة الأزمة المائية التي تفاقمت بفعل جفاف ومشروعات حوضي الفرات ودجلة والوجود التركي في شمال العراق.

تمثَّل التطور الأبرز في **العلاقات العراقية الإيرانية** في العام 2024 في زيارة استغرقت ثلاثة أيام (11–13 أيلول/سبتمبر 2024،) للرئيس الإيراني مسعود بزشكيان إلى العراق، وهي أول زيارة خارجية له بعد تنصيبه رئيسًا للجمهورية الإسلامية. استهدفت الزيارة تعزيز العلاقات السياسيّة والاقتصاديّة والثقافية بين البلدين، وتضمنت توقيع عدد من مذكرات التفاهم والاتفاقيات. هدفت إيران من هذه الزيارة إلى الحفاظ على تعميق التواصل والتنسيق بين طهران وبغداد، وتعزيز التعاون الاقتصادي، وإظهار عمق الروابط الدينية والمذهبية بين البلدين. التقى الرئيس بزشكيان، خلال الزيارة، بالقيادة السياسيّة الرسميّة للبلد لا سيما نظيره الرئيس عبد اللطيف رشيد رئيس الجمهورية، ومحمد شياع السوداني رئيس مجلس الوزراء. توزعت زيارة الرئيس الإيراني للعراق بشكل رئيس بين بغداد والنجف وإقليم كردستان. تمثل هذه الزيارة نقطة مهمة في تاريخ العلاقات بين البلدين لأنها جاءت في ظل الحرب التي شنّها كيان الاحتلال «الإسرائيلي» في عدة جبهات (إيران أبرز هذه الجبهات) على المنطقة، فضلًا عن أن هذه الزيارة حملت بُعدين: بعد رمزي يتمثل بتمتين الروابط الدينية والموروثات التاريخية التي تربط البلدين معًا عقديًا، وبُعد عملي تجسَّد بإبرام وتفعيل مذكرات تفاهم بما يخدم الطرفين، وإعادة تثبيت روابط طهران التقليدية مع بغداد في مجالات عدة.

وفيما يتعلق بعلاقات العراق مع دول الخليج؛ فقد شهدت هذه العلاقات تطورات مهمة عُدَّت بمثابة الخطوة الأبرز في السنوات الأخيرة نحو إعادة العراق إلى دائرة الاهتمام الخليجي:

شهدت **العلاقات العراقية – السعودية** تطورًا عمليًا وملحوظًا في العام 2024 في عدة مجالات؛ ففي 4 آب (أغسطس) 2024، زار فريق من وزارة التجارة العراقية السعودية للتعرف على تجربة المملكة في التحول الرقمي وإقامة تعاون في هذا المجال. وفي 4 تشرين الثاني (نوفمبر) 2024، التقى وزير الدفاع السعودي خالد بن سلمان مع نظيره العراقي ثابت محمد العبّاسي في العاصمة السعودية الرياض وتم توقيع (مذكرة التفاهم العسكري) التي عبرت عن رغبة الطرفين في التضامن الأمني، لا سيما في ظل التوترات الإقليمية. لذا، عُدَّت هذه المذكرة نقطة تحوّل هامة في التعاون العسكري بين البلدين. وفي 19 تشرين الثاني (نوفمبر) 2024 عقد المجلس التنسيقي العراقي- السعودي، ونوقشت فيه العديد من الموضوعات الهادفة إلى تعزيز التعاون في مجالات مختلفة، وقد نتج عن ذلك الاجتماع الاتفاق على مواصلة التعاون وتطوير آليات التنفيذ عملًا بالاتفاقيات السابقة، ناهيك عن تطور التعاون الاقتصادي الذي تمثل ارتفاع التبادل التجاري بينهما إلى1.3 مليار دولار بين البلدين.

على الرغم من القضايا الخلافية المتجذرة التي تقف عائقًا أمام استمرار تطور **العلاقات العراقية – الكويتية** لاسيما تلك المرتبطة بالملفات المتعلقة بترسيم الحدود البحرية وملف المفقودين وممتلكات عام 1990 وغيرها، فإن العام 2024 شهد خطوات عملية لتعزيز التعاون الدبلوماسي عبر التبادل الرسمي للزيارات والاجتماعات

الوزارية واللقاءات رفيعة المستوى كأبرز محاولات تحسين واقع ومستقبل العلاقات بين البلدين. ومن هذه الاجتماعات اجتماع وزير الخارجيّة العراقي فؤاد حسين وممثلين كويتيين لتأكيد استمرار الحوار وتنسيق قنوات التعاون الثنائية. وخلال الربع الأخير من العام 2024، استمر التواصل بين وزارتي الخارجيّة للبلدين عبر لجان فنية - قانونية عراقية - كويتية لمعالجة قضايا مختلفة. وقد عُدّت تلك الخطوة مؤشرًا إيجابيًا على أن الكويت غير راغبة في استمرار مقاطعة العراق أو تجميد كامل للعلاقات معه. في قِبال ذلك، يُبدي العراق باستمرار استعداده للتعاون بشرط عدم المساس بسيادته وأراضيه، لا سيما في ظل كثير من الأمور التي فُرضت عليه نتيجة الممارسات التي اقترفها نظامه السابق.

فيما يتعلق **بالعلاقات العراقية – الإماراتية؛** فقد شهد العام 2024 تطورًا ملحوظًا لا سيما في المجال الدبلوماسي والزيارات رفيعة المستوى؛ حيث التقى الرئيس العراقي عبد اللطيف رشيد بالرئيس الإماراتي الشيخ محمد بن زايد آل نهيان في أبو ظبي، وجرى بحث سبل تعزيز العلاقات بين البلدين، والتعاون في مجالات الاقتصاد والاستثمار والتنمية، إلى جانب ملف الطاقة المتجددة. إن التطور اللافت الذي حصل في العلاقات بين البلدين كان في المجال الاقتصادي- التجاري؛ إذ ارتفع حجم التبادل التجاري بين العراق والإمارات من 28.3 مليار دولار عام 2023 إلى 39.3 مليار دولار عام 2024، بزيادة قدرها 38.6 %[1]. فضلًا عن التعاون الذي يشمل مجالات أخرى مثل التعليم. يُوحي ذلك إلى أن الإمارات تسعى إلى أن تكون شريكًا رئيسًا في مشاريع العراق على أكثر من صعيد، بينما يسعى العراق إلى الاستفادة من خبرة الإمارات واستثماراتها لتطوير اقتصاده ومؤسساته التعليمية.

سارت **العلاقات العراقية - القطرية** خلال العام 2024 في مسار أكثر تطورًا؛ ففي المدة 7-8 تموز (يوليو) 2024، قامت اللجنة المشتركة الاقتصاديّة والتجارية والفنية بين البلدين بعقد الجلسة السابعة لها في بغداد بعد انقطاع دام نحو ست سنوات، حيث وقع ممثلا البلدين تقرير اللجنة وناقشا تعزيز العلاقات الاقتصاديّة والاستثمارية وتحسين بيئة الاستثمار، ولا سيما فيما يتعلق بمشاركة قطر في طريق التنمية. وفي كانون الأول (ديسمبر) 2024 وصل نائب رئيس الوزراء العراقي وزير الخارجيّة فؤاد حسين إلى الدوحة للمشاركة في منتدى الدوحة الدولي لعام 2024، وعقد لقاءات في المنتدى وعلى هامشه، لمناقشة قضايا العلاقات بين البلدين وتعميق الشراكة لا سيما في المجالات التنموية، فضلًا مناقشة الأمن الإقليمي الذي تؤدي فيه قطر دورًا مهمًا عبر الوساطة بين الأطراف المتصارعة. في السياق ذاته، بادرت قطر بافتتاح قنصلية لها في محافظة أربيل في خطوة نحو توسيع الاستثمار في العراق ليشمل إقليم كردستان. ويعد المجال الثقافي والإعلامي أحد الملفات التعاونية التي برزت في العام 2024 بين العراق وقطر، تمثلت بحضور الفعاليات الثقافية وإرساء الشراكة الإعلامية. إن تعميق العلاقات مع دولة قطر يعد خطوة مهمة بالنسبة للعراق تُسهم في المضي قُدمًا في هذا الاتجاه بما يُسهم في تعزيز موقع العراق الإقليمي والاستفادة من شبكة العلاقات المعقدة التي تملكها قطر مع القوى العالمية المؤثرة، والعمل على توظيف هذه العلاقة لإقامة صلات متوازنة مع الدول المهمة إقليميًا وعالميًا.

(1) Asharq Al Awsat, Second Emirati-Iraqi Business Forum Discusses Enhancing Trade Partnerships, Asharq Al Awsat,(May 3, 2025): https://english.aawsat.com/business/

شهدت **العلاقات العراقية – العُمانية** في عام 2024 تطورًا بيِّنًا على صُعد مختلفة؛ ففي تشرين الأول (أكتوبر) 2024، مَنحت سلطنة عُمان أعضاء وفد المنتخب العراقي والجماهير العراقية إعفاءً من تأشيرات الدخول لحضور مباراة رياضية. وعلى صعيد تعزيز التعاون السياسي والدبلوماسي، انعقدت في كانون الأول (ديسمبر) 2024 الدورة التاسعة للجنة العمانية العراقية المشتركة في بغداد، برئاسة وزير الخارجيّة العراقي فؤاد حسين ونظيره العماني بدر البوسعيدي، وتم خلالها توقيع مذكرتي تفاهم؛ الأولى تتعلق بالمشاورات السياسيّة، والثانية بين معهد الخدمة الخارجيّة العراقي ونظيره العماني، يعكس ذلك التزام البلدين بتعميق التعاون الدبلوماسي، فضلًا عن تعزيز التعاون في المجالات الاقتصاديّة والتجارية والثقافية، وتسهيل التبادل الأكاديمي والعلمي. إن التوجهات المُستقبليّة للبلدين بشأن علاقاتهما تُشير إلى استمرار تطور هذه العلاقات من خلال تنظيم زيارات متبادلة، وتوقيع اتفاقيات جديدة، وتوسيع التعاون في مجالات متعددة. وتؤكد هذه الخطوات على التزام البلدين بتطوير شراكة استراتيجية تخدم مصالحهما المشتركة وتعزز الاستقرار والتنمية في المنطقة.

شكّل **انهيار النظام السوري** بقيادة بشّار الأسد في نهاية العام 2024 الهاجس الأبرز لدى العراق على مستوى التحديات الإقليمية التي تقع على حدوده. مع ذلك، تعامل العراق مع الوضع الجديد في سوريا بوصفه أمرًا واقعًا يجب احتوائه ودرء تأثيراته السلبية على أمنه واستقراره. تأسيسًا على ذلك، أرسل العراق في أواخر كانون الأول (ديسمبر) 2024، رئيس جهاز مخابراته (حميد الشطري) إلى دمشق والتقى بالرئيس السوري الجديد (أحمد الشرع) الذي كان يُعرف سابقًا بـ (الجولاني). هدف العراق عبر هذه الخطوة إلى طمأنة الهواجس التي تُخالجه على المستويين السياسي والشعبي وفي مقدمتها أمن الحدود، ومنع تدفق الإرهابيين، وحماية المقدسات في سوريا لا سيما الشيعية منها. وعلى الرغم من أن هذه الخطوة التي تقدَّم بها العراق أثارت جدلًا في الأوساط السياسيّة والشعبية، فإن ضمان عدم وجود تهديدات أمنية نتيجة التغيير الحاصل في سوريا أفضل للعراق. وعلى الرغم من أن العام 2024 لم يُخبرنا بكامل ملامح العلاقة بين العراق وسوريا (الجديدة)؛ فإن ما بدا منها يُشير إلى الحذر والتعاون الانتقائي وسعي البَلدان إلى التعاون في ظل تحديات المحليّة والإقليمية. ومهما يكن من أمر، فإن تطور العلاقات بين البلدين سوف يعتمد على قدرة حكومتيهما على تجاوز الخلافات السابقة وبناء شراكة حقيقية قائمة على المصالح المشتركة.

شكَّل استمرار العراق في الانفتاح على القوى الدوليّة أحد أبرز ملامح جهوده في العام 2024 على مستوى العلاقات الخارجيّة. كثّف العراق من جهوده في الانخراط في علاقات أعمق مع القوى الدوليّة وعمل على إعادة نفسه إلى دائرة اهتمام هذه القوى.

تكتسب **العلاقة مع الولايات المتحدة** أهمية خاصة على مدى عقود من عمر الدولة العراقية، وازدادت هذه الأهمية بعد قيام الولايات المتحدة، ومعها بريطانيا، بإسقاط النظام البعثي في العراق عام 2003 وإحلال آخر، ومن ثم، بدأ فصل جديد من العلاقات العراقية الأمريكيّة لا يزال قائمًا إلى يومنا ولكن بتطورات ومراحل مختلفة شكلت ملامح العلاقات القائمة اليوم بين البلدين. يعد ملف الوجود العسكري الأمريكي أول الملفات التي ميَّزت دينامية العلاقة بين العراق والولايات المتحدة في العام 2024؛ فلأجل ذلك، نشطت الدبلوماسية العراقية في السنوات الأخيرة، وأُجريت جولات من الحوار المستمر مع واشنطن عُرفت بـ «الحوار الاستراتيجي»، الذي اتفق

الطرفان من خلاله على العمل على مذكرة تفاهم وإطلاق «لجنة عسكرية عليا» لتقييم متى وكيف تُحوَّل مهمة القوات الأمريكيّة من مهام عسكرية مباشرة إلى مهام استشارية أو نحو ذلك، تم الاتفاق على خطة ثنائية تقضي بانتهاء مهمة التحالف العسكرية في العراق بحلول (أيلول) سبتمبر 2025، مع سحب مئات القوات كمرحلة الأولى وما تبقى يعمل لأغراض استشارية ولوجستية لمساندة العمليات العسكرية في العراق وسوريا حتى نهاية 2026. وفي يومي 22 و23 تموز (يوليو) 2024، أُجري الاجتماع الثاني من «حوار التعاون الأمني المشترك» في واشنطن العاصمة، إذ مثَّل العراق في هذا الاجتماع وفد وزارة الدفاع العراقية برئاسة (ثابت العباسي) وزير الدفاع، بينما مثَّل وفد وزارة الدفاع الأمريكيّة برئاسة (لويد أوستن) وزير الدفاع الأمريكي، وممثلين من وكالة التعاون الأمني الدفاعي والقيادة المركزية الأمريكيّة ووزارة الخارجيّة وموظفي مجلس الأمن القومي. أكد الجانبان التزامهما بالتعاون الأمني والمصلحة المشتركة والاستقرار الإقليمي. وقد نوقش في هذا الاجتماع متى وكيف ستنتهي مهمة التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة في العراق وكيفية الانتقال إلى شراكة أمنية ثنائية دائمة. مع كل ذلك، يبقى موضوع التواجد الأمريكي والأجنبي على الأراضي العراقية محل جدل سياسي وشعبي؛ لأن العراق يعتقد بأن هذا التواجد يضر بسيادته. في مقابل ذلك، يُركز العراق على بناء القدرات المحليّة المدرّبة كونها الضامن الوحيد لأمن العراق وسلامته. ومهما يكن من أمر، فإن تحقيق توازن عملي ومستدام يتطلب اتفاقًا شفافًا، وآليات استجابة للأحداث الطارئة، وتركيزًا ملموسًا على بناء القدرات العراقية لخفض الاعتماد على (الدعم الخارجيّة).

ميّز **التعاون بين العراق وبريطانيا** في العام 2014 في مجال مكافحة الجرائم العابرة للحدود العلاقات بين البلدين. ففي 28 تشرين الثاني (نوفمبر) 2024، وقّع البلدان اتفاقيات وأرسى تفاهمات أمنية وَفقًا لمبدأ (الشراكة بين البلدين) لتطوير شبكات التعاون في مواجهة الجريمة المنظمة العابرة للحدود عبر الاستعانة بآليات تمويلية وبرامج مُحددة تقدمها أجهزة إنفاذ القانون البريطانية ووكالات دولية أخرى. شملت هذه الشراكة عدة مجالات من التعاون العملي تمثلت بمكافحة تهريب البشر والاتجار به، ومكافحة المخدّرات بأشكالها كافة، وتوسيع برامج بناء القدرات المحليّة. يمثل هذا التعاون خطوة عملية مهمة في مجال مكافحة الجرائم العابرة للحدود تتميز بكونها ذات أبعاد تمويلية وتدريبية واستخباراتية. مع ذلك، فإن نجاح هذا التعاون يعتمد على ضمان أُطر حقوقية واضحة، وتفعيل قنوات استخباراتية فعّالة، وبناء قدرات محلية مستدامة لدى أجهزة إنفاذ القانون العراقية.

يُعد **التعاون العراقي مع الاتحاد الاوربي** في عام 2024 استمرار للتعاون الذي بدأ عام 2003؛ إذ أصبح الاتحاد الأوروبي أحد المانحين الدوليين الرئيسين في مجال المساعدات الانسانية والخدمية واصلاحات قطاع الأمن والتنمية. ويأتي هذا التعاون ضمن إطار شراكة متعددة الأوجه تتمثل بـ: **أولًا**، الإطار المؤسساتي والسياسي؛ حيث ظهرت في عام 2024 مبادرات دبلوماسية رفيعة المستوى عبر لقاءات ثنائية لرئيس الحكومة العراقية مع زعماء أوروبيين على هامش «منتدى دافوس» في كانون الثاني (يناير) 2024 لمناقشة تعزيز التعاون الاقتصادي والعسكري والعقود مع شركات أوربية في مجالات متعددة. **ثانيًا**، استمرار التعاون العسكري والأمني عبر الاتفاق على استمرار جهود المَهمّة الاستشارية للاتحاد الأوروبي من خلال تقديّم استشارات استراتيجيّة لإصلاح القطاع الأمني المدني في العراق. **ثالثًا**، التعاون في مجال التجارة والاقتصاد، حيث شهد التبادل التجاري في عام 2024

تطورًا كبيرًا؛ إذ بلغ إجمالي تجارة السلع بين الاتحاد الأوروبي والعراق 22.295 مليار. **رابعًا**، المساعدات وإعادة الإعمار والتنمية. **خامسًا**، التعاون في مجال الهجرة واللجوء والسياسات الإنسانية؛ إذ أصدر الاتحاد الأوربي عام 2024 توجيهات موحّدة تجاه هذه القضية المركزية للاتحاد تبنتها وكالة الاتحاد الأوروبي للجوء (EUAA) وأصدرت بشأنها وثيقة في تشرين الثاني (نوفمبر) 2024 تتضمن تحليلًا شاملًا للوضع الأمني والإنساني ومواقف فئات متعددة (صحفيون، ناشطون، أقليات، وغيرهم) بحسب ملفات محددة اطلع العراق عليها تُستخدم من قبل دول الاتحاد عند فحص الطلبات. وبشكل عام، يُشير العام 2024 إلى تطور متدرّج للعلاقات بين العراق والاتحاد الأوروبي لا سيما مع إدراك صانع القرار العراقي بأن الاتحاد الأوربي يؤدي دورًا متوازنًا بين الدعم الإنمائي والسياسي والشراكات التقنية في قطاع الطاقة. ويسعى العراق دومًا إلى تحويل هذا التعاون إلى نمو مستدام وشامل عبر إصلاحات داخلية وتحسين بيئة الاستثمار.

لا يزال العراق شريكًا مهمًا يحظى بمكانة مهمة لدى صانع القرار السياسي الروسي الذي يعي أهمية وضرورة تمتين العلاقات مع العراق على الصعد كافة لا سيما على صعيد الطاقة. وفيما يتعلق بعام 2024، فقد شهد طفرة نوعية في مسار العلاقات الروسية – العراقية، تزامنت مع مرور ثمانين عامًا على إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين (1944 – 2024). وبشكل عام، ثمة ثلاث نقاط ميزت العلاقات العراقية الروسية في عام 2024 هي: **أولًا**، البُعد السياسي والدبلوماسي، حيث أقامت وزارة الخارجيّة العراقية في 12 أيلول (سبتمبر) 2024، احتفالًا رسميًا بمرور 80 عامًا على العلاقات العراقية – الروسية بحضور السفير الروسي ومسؤولين عراقيين. **ثانيًا** التعاون الاقتصادي والاستثماري، والذي تجلى في الاستثمارات الروسية الضخمة في قطاع الطاقة (النفط والغاز)؛ **ثالثًا**، التعاون الأمني والعسكري، حيث تشير التصريحات الرسميّة بأن العلاقات بين موسكو وبغداد تشهد تطورًا في مجال التعاون العسكري – التقني. **رابعًا**، التعاون الثقافي والإعلامي في إطار الذي حدث في منتدى قازان.

البيئة والتلوث: المخاطر والحلول

تناول التقرير مشكلة التلوث في العراق، وبحث الأسباب الرئيسة التي أدت إلى تلك الظاهرة مثل الجفاف والحروب السابقة والمخلفات الصناعية والممارسات الخاطئة على الصعيدين الخاص والعام، وما يتعلق بشأنها من الجوانب الاجتماعيّة والقانونية والبيئية. ودور الإنسان في الإخلال بالتوازن البيئي العالمي وكيف أثقلت أنشطته الصناعية كاهل الطبيعة، ما أسهم في تفاقم غازات الاحتباس الحراري وزيادة تبخر المياه وظهور موجات الجفاف وحرائق الغابات، بفعل الظروف الحارة والجافة.

ومن أبرز تأثيرات التغير المناخي على العراق ارتفاع درجات الحرارة، حيث شهد في السنوات الأخيرة ارتفاعًا ملحوظًا، مما أثّر سلبًا على تراجع الموارد المائية وتدمير المحاصيل الزراعية. فضلاً عن شحّ الموارد المائية وحصول العراق على أقل من نصف حصته السنوية من مياه دجلة والفرات، ليؤول الأمر إلى جفاف العديد من المناطق، بما في ذلك الأهوار، وتسجيل المئات من العواصف الرملية والترابية بأضعاف مثيلتها قبل عقود. أما تأثيرها على الزراعة والأمن الغذائي، فقد أدى التغير المناخي إلى تقليص المساحات المزروعة وتراجع المحاصيل، واضطرار قسم كبير من الفلاحين إلى الهجرة أو زراعة مساحات أقل بسبب الظروف المناخية القاسية.

أما تلوث الهواء فيعد من أخطر المشاكل البيئية التي تواجه العراق، بسبب كثرة السيارات والمولدات الكهربائية والانبعاثات الصناعية وحرق النفايات بشكل غير علمي أحياناً، كما تفاقمت العواصف الترابية نتيجة التصحر وانخفاض الغطاء النباتي، وتدهور جودة التربة، ومن ثمّ التأثير السلبي على الانسان والنباتات والحيوانات. فيما أصاب التلوث المياه أيضاً، ويعود ذلك إلى ندرة المياه والجفاف وتصريف المخلفات والنفايات الصناعية والطبية ومياه الصرف الصحي غير المعالجة في الأنهار، ما يؤدي إلى ارتفاع نسب الملوحة والملوثات الكيميائية. ويحتاج تلافي الازمة إلى إيجاد إدارة مُثلى للمياه وإنشاء محطات معالجة ومراقبة الأنشطة الصناعية والتوعية والتثقيف.

فيما أفرد هذا الفصل حيزاً مهماً لمسألة حرق الغاز المصاحب في العراق التي تعدّ من أبرز التحديات البيئية والاقتصاديّة التي تواجهه، حيث يُحرق الغاز بدلاً من استثماره، وما يمثله من تلوث بيئي وهدر اقتصادي ومشاكل صحية للسكان. وقد أعلنت الحكومة العراقية عن خطط لخفض حرق الغاز المصاحب، تبدأ مع نهاية عام 2024 وتمتد حتى 2028.

وتم بحث الحراك الشعبي والمدني المطالب بالتغيير السياسي والاقتصادي وموقع حماية البيئة ضمن تلك المطالب. وكانت الاستجابة الحكومية التي تمثلت في جوانب عدة، منها إطلاق العراق استراتيجية وطنية شاملة تمتد لست سنوات (2024- 2030)، للحفاظ على البيئة وتحسينها ومكافحة التلوث، مع التركيز على حماية المياه وإعادة تدويرها وخفض انبعاثات الكاربون، وعلى الرغم من كونها طموحة ومهمة، لكنها تحتاج إلى آليات تنفيذية واضحة وإرادة فعلية لتطبيق هذه الحلول على أرض الواقع، وتتطلب إرادة سياسية قوية ودعماً مجتمعياً لضمان استدامتها.

كما يجب على الحكومة اتخاذ إجراءات فورية وحاسمة لمكافحة التدهور البيئي. يتضمن ذلك فرض لوائح بيئية أكثر صرامة على الصناعات، وتحسين نظم إدارة النفايات، والاستثمار في البنية التحتية المستدامة، واستخدام أقصى وسائل التقنين في التعامل مع المياه ورفع مستوى الوعي العام حول أهمية الحفاظ على البيئة والاستثمار في الطاقة النظيفة، وتعديل واستحداث تشريعات مختصة بمكافحة التغير المناخي.

المحور الثاني

العملية السياسيّة 2024

أ.د. أسعد كاظم شبيب

تمهيد

قد لا تختلف مشاهد العملية السياسيّة في العراق خلال عام 2024 عن سابقاتها من حيث سيادة نمط البنية الهشة والنمط السياسي التقليدي الذي شهده العراق طوال أكثر من عقدين من الزمن بعد التحول السياسي والتخلص من النظام الاستبدادي في عام 2003 لكن في الوقت ذاته شهدت العملية السياسيّة العام 2024 تغييراً ملحوظاً مقارنةً بالسلبيات التي مرّت على العراق طوال المرحلة الماضية مع استمرار حالات الفساد والصراعات والانقسامات السياسيّة. ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر إنهاء عضوية رئيس مجلس النواب العراقي والصراع بين القوى السياسيّة السنية حول المنصب المذكور، والخلافات بين قوى الإطار التنسيقي، وبين بعضها ورئيس الوزراء، فضلاً عن تداعيات المشهد الإقليمي بعد عملية طوفان الأقصى، وتطورات الأوضاع السياسيّة في سوريا.

من جانبٍ ثانٍ قد يعدُّ عام 2024 رغم ما شهده من استقرار سياسي نسبي بفعل انزواء بعض القوى المحليّة عن التدخل في العملية السياسيّة منذ مرحلة ما بعد انتخابات العاشر من تشرين الأول (أكتوبر)2021، من الأعوام التي قد تشكّل مقدّمة لمرحلة سياسية قابلة لكل السيناريوهات، بفعل المؤشرات الداخليّة أو الفواعل والمتغيرات الخارجيّة، فعلى الصعيد الداخلي لا تزال معظم المشاكل لاسيما البنيوية دون معالجات حقيقية، أما خارجياً فكثير من الأحداث بعد عملية طوفان الأقصى في 7 تشرين الأول(اكتوبر) 2023 باتت تُلقي بظلالها على العراق مع ما عُدّ تراجعاً لمحور المقاومة، وهذا يعني تأثر القوى الماسكة بزمام السلطة في هذه المرحلة التي يرتبط اغلبها لاسيما الشيعية منها بهذا المحور في ظل انتعاش قوى سياسية من المكونات الأخرى على تلك الأحداث.

تأتي أهمية توثيق مجريات الأحداث السياسيّة في العراق كونها مقدّمة لجملة من المعطيات السياسيّة والأمنيّة المتوقعة خلال العام القادم 2025 ومن ذلك اجراء الانتخابات البرلمانيّة، ودخول الكتل السياسيّة في خضم التنافس الذي من أبرز سماته الصراع بمختلف أشكاله، كالتسقيط واللجوء إلى الوسائل الخشنة بوصفه جزءاً من حالة الصراع على المواقع التشريعية والتنفيذية والأمنيّة، وفي مقدمة تلك المواقع منصب رئيس مجلس الوزراء، ووكلاء الوزارات والدرجات الخاصة وما إلى ذلك.

هذه المحاور وغيرها من تقييم الأداء وتوثيق نتائج الانتخابات التي جرت في إقليم كردستان، وتجربة انتخابات مجالس المحافظات، وتقييم أداء المحافظين إضافة إلى محاولة تحديد أجندات العام القادم 2025 واستحقاقاته المُستقبليّة وغيرها نحاول معالجتها من خلال المحاور الآتية:

حكومة السوداني بين الخلافات والمنجزات

تكوَّنَ الإطار التنسيقي من تحالفٍ يضمُّ عدداً من القوى السياسيّة الشيعية التقليدية، تتمثل بالآتي: ائتلاف دولة القانون بزعامة نوري المالكي، تحالف الفتح بزعامة هادي العامري، حركة عطاء بزعامة فالح الفياض، حركة عصائب أهل الحق بزعامة الشيخ قيس الخزعلي، حركة حقوق بزعامة حسين مؤنس، وممثلين عن حزب الفضيلة، تحالف قوى الدولة بزعامة عمار الحكيم وحيدر العبادي. ظهر هذا التكتل بعد انتخابات تشرين الأول (أكتوبر) 2021 كجبهة مضادّة لمشروع التيار الصدري القائم على أساس حكم الأغلبية الوطنية، وهو وإنْ كان متفقاً على أسس التشاركية أو التوافقية في ادارة السلطة لكنه يضمُّ مشارب واتجاهات وقوى سياسية متباينة في الأهداف، والأجندات، والرؤى ومع انسحاب التيار الصدري في تشرين الأول (أكتوبر)2022 من العملية السياسيّة، وتشكل حكومة جديدة من قبل الإطار التنسيقي برئاسة السيد محمد شياع السوداني بدأت تظهر خلافات تضرب وحدته وقواه السياسيّة وعلى مستويين: الأول الصراع بين قوى الإطار نفسها، والثاني الصراع بعض القوى تجاه شخص رئيس الوزراء السوداني وطموحه السياسي[1].

وممّا تقدم بات الإطار التنسيقي يصنف على أنّه يتكون من اتجاهات وهي:

الأول: محور السوداني والتوجهات الداعمة له مثل الحكيم، والعبادي، وأحمد الأسدي.

الثاني: محور المالكي صاحب المقاعد الأعلى انتخابياً.

الثالث: محور الشيخ قيس الخزعلي وحلفائه، الذي يحاول أن يبسط نفوذه في محافظات جنوب العراق بجانب علاقات في محافظات نينوى، وديالى، وصلاح الدين.

وبين هذه الاتجاهات تتأرجح بقية القوى تأييداً ومعارضة حسب توجهاتها ونفوذها، وإذ تشقُّ حكومة السوداني طريقها الملّغم أمنياً وسياسياً واقتصادياً، مصحوبة بدعم كبير من الكتل السنّية والكردية، فإن الدعم ذاته يبدو محل شك وتردد من بعض قوى الإطار التنسيقي الحاضنة الرئيسة للحكومة، وللوقوف على الخلافات الداخليّة بين قوى الإطار التنسيقي وأثرها على الحكومة السوداني سنستشهدُ بنماذج من الحالات الخلافية التي كادت في بعض الأوقات أن تضرب حكومته، ومن ذلك حاولت قوى من الإطار التنسيقي محاصرة السوداني، ويرى سياسيون مؤيدون له أن الحملات الموجهة ضده آنذاك لتقليل فرصه في الانتخابات البرلمانيّة المقرر إجراؤها نهاية عام 2025، وقضية (سرقة القرن)، ومن ثمّ (فضيحة التنصت والتسريبات الصوتية) في إطار تنافس إعلامي محموم بين الفرقاء السياسيين، في حين لم يعلن القضاء عن نتائج التحقيقات المطولة التي فتحها في جميع هذه القضايا، وسنتناول هذه النماذج من خلال المحاور الآتية:

(1) حسين البغدادي، الإطار التنسيقي الشيعي بالعراق.. إشكالية وحدة المواقف السياسية وتحولات النفوذ، https://www.aljazeera.net

1-السوادني وقضية هروب المدان في قضية سرقة القرن

تمكن (نور زهير) المدان الأول في قضية سرقة القرن من الخروج من العراق في الأشهر الأولى من رئاسة السوداني بمسببات قانونية وضغوطات سياسية على أمل العودة للعراق لإكمال التحقيقات معه وتسليم ما تمت سرقته من الأموال بشكل كامل إلى الحكومة العراقية وفي موازاة ذلك مورست الضغوطات السياسيّة والإعلامية والشعبية حول ما سُمي بالتماهي الحكومي مع نور زهير وشبكته المتهمة في قضية سرقة القرن[1]. خصوصاً بعد أن صدر أمر تبليغ قضائي بضرورة مثوله أمام المحكمة، وبعد ذلك أمر تسليم نفسه للقضاء والمثول أمام المحكمة وصولاً إلى مرحلة هروبه بمسرحية مزيفة من بيروت إلى جهة غير معلومة. وهو ما أثار موجة غضب شعبية تجاه ما عُدَّ تماهيًا حكوميًا تجاه شخص أُدين بأكبر سرقة شهدها العراق في تاريخه المعاصر.

من جانبٍ ثانٍ حاولت أطراف داخل الإطار التنسيقي ضرب السوداني في ذلك وتوظيف السخط الشعبي في تأليب الجمهور ضد حكومته كجزء من حالة الصراع على السلطة، ومع توالي الازمات الداخليّة والخارجيّة بدأت تداعيات هروب نور زهير بالتراجع إعلاميا وشعبيا وحتى سياسياً خشية من ان تداعياتها قد لا تطال حكومة السوداني فحسب وإنما أطرافٌ سياسية عديدة ولذلك غضّت البصر ولم يُحاسب المقصر، لا من خلال الاستجوابات داخل البرلمان ولا إثارته أمام القضاء العراقي.

2-السوداني وأزمة التنصّت

تأتي قضية التنصت التي أُتهم بها مكتب رئيس مجلس الوزراء السوداني لا سيما بعد تداول معلومات تشير إلى تسريبات أخرى تطال كثيراً من المسؤولين رفيعي المستوى في العراق من سياسيين ومسؤولين ووزراء ومستشارين، ورجال دين. وبدأت السلطات القضائية تحقيقاتها مع رئيس شبكة التنصت محمد جوحي الذي كان يعمل موظفاً في تقنية الاتصالات بمكتب رئيس الوزراء السوداني كما كان فريق جوحي يعمل في مواقع أخرى[2] وبالتزامن مع ذلك تم إطلاق سراح يزن مشعان الجبوري مستشار رئيس الوزراء، الذي اعتقل بعد تسريب صوتي تحدث فيه عن عمولات ومبالغ مالية لقاء تمرير تواقيع حكومية لصالح أحد المقاولين سرب مقطع صوتي منسوب إلى سامي السوداني، وهو من أقرباء رئيس الحكومة، ويعمل مستشاراً لشؤون النقل والجمارك، وكشف التسريب عن ادخال أدوية من ميناء أم قصر من دون تدقيق حتى تضمنت مخالفات مقابل مبالغ مالية[3]. وكان عضو البرلمان العراقي مصطفى سند والمقرّب من دولة القانون قد أكد أنّ الشخصيات المتورطة في شبكة التنصت هم موظفون ومقربون أيضاً من رئيس الوزراء محمد السوداني إضافة إلى حيدر ليث السوداني مدير مديرية الانصات في جهاز المخابرات، وحيدر شياع السوداني شقيق رئيس الوزراء، وعبد الكريم السوداني السكرتير العسكري لرئيس الوزراء وشخصيات أخرى[4].

(1) عادل فاخر، هل تجرى محاكمة علنية للمتهم الأول بسرقة القرن في العراق؟،
https://www.aljazeera.net/politics/202421/8/

(2) محمد الباسم، أزمة التسريبات في العراق تلاحق مستشارين في الحكومة،
https://www.alaraby.co.uk/politics

(3) https://www.bbc.com/arabic/articles/c93q00e2792o

(4) مشرق ريسان، قضية التجسس في العراق: رئيس القضاء وقادة شيعة مستهدفون... وسياسيون يستبعدون تورّط السوداني،
https://www.alquds.co.uk

مَا دفع أحد اقطاب الإطار التنسيقي وهو رئيس ائتلاف دولة القانون أن يتقدم بشكوى ضد السوداني بوصفه رئيساً للوزراء يطلب فيها الحق الشخصي كون الشبكة كانت تعمل من داخل مكتب رئيس الوزراء وأنها وصلت إلى مراحل غير مقبولة. ويقول مطّلعون على الشأن السياسي إنّ قضية التجسّس لم تكن سوى ذريعة للراغبين في قطع مسار صعود السوداني ومنعه من تشكيل مركز قوة منافسة لهم، خصوصاً إذا تمكّن من خلال الانتخابات القادمة من الحصول على ولاية ثانية على رأس الحكومة[1].

ويشير النائب حسين مؤنس رئيس حركة حقوق الممثلة لكتائب حزب الله الذي عدّ عملية التجسس على المسؤولين انتهاكاً لما أسماه بالخطر لسيادة القانون، ووصف القضية بالفضيحة، مطالباً بأن «يكون للبرلمان والجهات المعنية دور وصوت واضح فيها»، ومشيراً إلى أن «مجلس النواب ينتظر إجراءات القضاء وهناك نواب قدموا العديد من الشكاوى بحق المتهم محمد جوحي»[2]. وأشار المكتب السياسي لحركة صادقون المرتبطة بالشيخ الخزعلي قوله:»إنّ قادة الإطار أوكلوا ملف التجسس إلى القضاء والأخير مستمر بالتحقيقات وإجراء الاستدعاءات وإلقاء القبض على المتورطين في هذا الفعل»، مضيفاً أنه «لا توجد أية مساومة أو مجاملة في هذا الموضوع؛لأنه خطير ويصل إلى التنصت على بيت المرجعية وعلى شخصيات وعوائل»[3].

ولقد كاد هذا الملف بكل تفاصيله إضافة إلى ملف قضية سرقة القرن أن يطيح بالسوداني لولا تسارع الأحداث إقليميا بعد عملية طوفان الأقصى والخشية من أن يكون لها تداعيات على الداخل العراقي [4].

وتشير التقارير إلى أن ارتباط التهدئة بين رئيس الوزراء السوداني وأقطاب الإطار التنسيقي الساعين لإقالة حكومته بالوساطة الإيرانية، إذ إنّ المشاكل والخلافات القائمة داخل الإطار كبيرة ومعقّدة ومرشحة للتفاقم كلما اقترب موعد الانتخابات البرلمانيّة وتجدّدت على هامشها صراعات الإخوة الأعداء على السلطة والنفوذ[5]، والدخول على مضض في مرحلة تهدئة من شأنها أن تبعد، ولو ظرفياً، شبح السقوط عن الحكومة[6]، وسط مطالبة بعضهم باستقالة حكومته في حين زار رئيس الوزراء كلاً من قيس الخزعلي زعيم حركة عصائب أهل الحق، وهادي العامري زعيم منظمة بدر اللذين اقتربا مؤقتاً من موقف رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي زعيم ائتلاف دولة القانون الذي بات يقود جهود إقالة الحكومة قبل استكمال ولايتها بعد أن كان الطرف الرئيس في تشكيلها عن طريق الإطار التنسيقي الذي تعود فكرة إنشائه للمالكي نفسه[7]. واستند القياديون الثلاثة في غضبهم من السوداني إلى كون نواب ومسؤولين في أحزابهم وفصائلهم أُستهدفوا بعملية التجسس، وأصبحوا بناء على ذلك

(1) صحيفة العرب، تهدئة على مضض بين رئيس الوزراء العراقي وأقطاب الإطار التنسيقي
https://www.alarab.co.uk

(2) المصدر نفسه.

(3) المصدر نفسه.

(4) المصدر نفسه.

(5) صحيفة العرب، تهدئة على مضض بين رئيس الوزراء العراقي وأقطاب الإطار التنسيقي،
https://www.alarab.co.uk

(6) مشرق ريسان، قضية التجسس في العراق: رئيس القضاء وقادة شيعة مستهدفون... وسياسيون يستبعدون تورّط السوداني،
https://www.alquds.co.uk

(7) المصدر نفسه.

يشكّلون مع بعض قيادات في هيئة الحشد الشعبي في مقابل أقلية من قيادات الإطار التنسيقي مساندة له يمثّلها حيدر العبادي رئيس الوزراء الأسبق، وعمار الحكيم رئيس تيار الحكمة[1].

وقالت مصادر سياسية:»إنّ زيارات السوداني إلى قادة الإطار الثلاثة أفضت إلى توافق بشأن وقف التصعيد بشأن قضية التجسس وترك مهمة حسمها والفصل فيها للقضاء، وذلك بعد أن حمّل رئيس الوزراء جهات داخل جهاز المخابرات مسؤولية العملية نافيا أية صلة له بها ومتعهّدا بعدم تكرارها[2].

وبدا تأثير التحركات واضحاً، حيث ذكّر قيس الخزعلي بأنّ حكومة السوداني هي حكومة الإطار التنسيقي، مثنياً على طريقة معالجتها لعدد من الملفات والقضايا، وإنّ رئيس الوزراء هو من قادة الإطار وجزء فعّال من قراراته، لذا فإن نجاح الحكومة يصل إلى الإطار والخلل والتقصير كذلك، ويتحمل الإطار المسؤولية إذا لم يعالج الخلل أو التقصير[3].

واستنتاجاً لما تقدم تُظهر الخلافات السياسيّة بين قوى الإطار التنسيقي في العراق أن الوضع الداخلي لحكومة رئيس الوزراء السوداني يواجه تحديات معقدة تتعلق بالصراعات داخله، لا سيما إن قضية التجسس على سياسيين وبرلمانيين، تُعد جزءًا من أزمة أوسع تتعلق بتوزيع السلطة والنفوذ في العراق. وهذه الأزمة تتفاقم مع اقتراب موعد الانتخابات البرلمانيّة القادمة، ما يجعل المواقف أكثر تشددًا وتنافسًا على السلطة.

3-السوداني وأزمة تصريحات رئيس هيئة النزاهة

الحالة الثالثة التي أُستخدمت كسلاح بين القوى السياسيّة خصوصاً بين بعض قوى الإطار التنسيقي تتمثل بإثارة (ملف التسريبات الصوتية)، أُتّهم بها القاضي حيدر حنون رئيس هيئة النزاهة والمقرب من السوداني، من المعروف أن القاضي حيدر حنون في عام 2021، تمّ تعيينه رئيساً لمحكمة استئناف ميسان، ودخل مع منظمة بدر بزعامة هادي العامري في الانتخابات البرلمانيّة في تشرين الأول(أكتوبر)2021، وفي 13 تشرين الثاني(نوفمبر) 2022، تم تعيينه رئيساً لهيئة النزاهة الاتحادية من قبل السوداني[4]. وقبل أيام من تقديم استقالته ظهر حيدر حنون في مؤتمر صحفي في أربيل منفعلاً متهمًا كتلاً سياسية يعتقد أنها من داخل الإطار التنسيقي نفسه قامت بمحاربته،[5] وأشار إلى عدد من قضايا الفساد التي قد تطال القاضي ضياء جعفر، وطالب رئيس مجلس القضاء الأعلى بدعم مطلبه لحضور البرلمان وعقد جلسة علنية [6]. وبالتزامن مع ذلك انتشرت تسريبات صوتية تشير إلى

(1) صحيفة العرب، تهدئة على مضض بين رئيس الوزراء العراقي وأقطاب الإطار التنسيقي
https://www.alarab.co.uk

(2) المصدر نفسه.

(3) الشيخ قيس الخزعلي، كلمة في المؤتمر الثاني لحركة صادقون، النجف الأشرف.

(4) السيرة الذاتية لحيدر حنون، منشور على موقع هيئة النزاهة الاتحادية
https://nazaha.iq/pdf_up/7428/HaiderCvA.pdf

(5) جريدة العالم، من اربيل حنون يصرخ: «هيئة النزاهة مستضعفة» فيما هاجم قاضي محكمة الكرخ وملح إلى «تستره» على سرقة نور زهير
https://www.alaalem.com

(6) المصدر نفسه.

«تورط حيدر حنون والعاملين معه بالضغط على موظفي دوائر التسجيل العقاري والضرائب، وتهديدهم بفتح ملفات تضخم الأموال بحق من يمتنع عن مساعدتهم بالاستيلاء على قطع الأراضي في العمارة»[1]. وحمّل رئيس هيئة النزاهة، مجلس النواب العراقي، المسؤولية في «إثبات مجاملة هيئة النزاهة للفاسدين والخضوع لهم في إشارة إلى القاضي ضياء جعفر ونور زهير، أو تأكيد العكس، كذلك المسائلة حول هذه الملفات والأموال الضائعة إلى أين ذهبت، وهذا هو عمل البرلمان»[2].

وقد أثار خطاب حيدر حنون في المؤتمر الصحفي موجة من ردود الأفعال الشعبية والسياسيّة فقد تباينت ردود الأفعال الشعبية بين متعاطف وبين من يعتقد أنّه جزء من حالة تبريرية، فيما ذهبت أطراف برلمانية إلى عقد جلسة طارئة لمجلس النواب [3]. في المقابل قالت النائبة ابتسام الهلالي، بأنه:»أصبح إلزاماً على مجلس النواب عقد جلسة طارئة لمناقشة ما تحدث عنه حنون عبر وسائل الإعلام»، وتوقعت أن تكون هناك ضغوط كبيرة تمارس على هيئة النزاهة «لإغلاق قضية نور زهير وصفقة القرن»، وطالبت الهلالي رئيس هيئة النزاهة حيدر حنون الحضور إلى مجلس النواب و«كشف كواليس الأحداث»[4]. وأكد المتحدث باسم تحالف خدمات حسام الربيعي، أن رئيس هيئة النزاهة وقع في خطأ الهجوم على القضاء[5].

وعلى صعيد القضاء قال المركز الإعلامي في مجلس القضاء الأعلى في بيان مقتضب: إن «رئيس الادعاء العام طلب من محكمة تحقيق الكرخ الثالثة إجراء التحقيق بخصوص التسجيلات الصوتية المنسوبة إلى رئيس هيئة النزاهة بالوكالة حيدر حنون والتي تتضمن جرائم تقاضي رشى، و»أعلن القضاء العراقي فتح تحقيق في تسجيلات صوتية منسوبة لرئيس هيئة النزاهة، القاضي حيدر حنون»[6].

ورغم أن تصريحات حنون هزّت الأوساط السياسيّة في البلاد، لكنها فاقمت التعقيد في قضية (سرقة القرن)، كما يقول مراقبون، بسبب تشابك المعلومات والتصريحات حول القضية وأطرافها، لا سيما بعد تغيّب المتهم زهير عن محاكمته، وصدور أمر قبض بحقه، فيما ذهب مراقبون إلى أن ملف القاضي حيدر حنون يدرج ضمن الصراعات السياسيّة بين قوى الإطار، فقد أشار إبراهيم الصميدعي إلى أن عمليتين من أصل ثلاثة عمليات اعتقال جرت دون علم السوداني وذلك ضمن ملف ما يُعرف بشبكة التنصت، وأكد أن مكتب رئيس الوزراء طلب

(1) حديث عن خطأين.. نواب يتفاعلون مع مؤتمر حنون ويطالبون بجلسة عاجلة لـ«كشف المخفي»
https://aljeebal.com/posts/699

(2) صحيفة العرب، تهدئة على مضض بين رئيس الوزراء العراقي وأقطاب الإطار التنسيقي
https://www.alarab.co.uk

(3) موقع العراق اليوم، تصريحات القاضي حيدر حنون تثير جدلًا واسعاً: دعوات لجلسة طارئة في مجلس النواب واستنفار شعبي لمساندة هيئة النزاهة
https://iraqtoday.com/ar/news

(4) قناة الثانية الفضائية، نواب يطالبون باستضافة رئيس هيأة النزاهة حيدر حنون بعد كشفه عن ملفات خطيرة إضافة إلى سرقة القرن
https://anwartv2.com/archives/88228

(5) حديث عن خطأين.. نواب يتفاعلون مع مؤتمر حنون ويطالبون بجلسة عاجلة لـ«كشف المخفي»
https://aljeebal.com/posts/699

(6) وكالة الأنباء العراقية، القضاء: فتح تحقيق بالتسجيلات الصوتية المنسوبة إلى رئيس هيئة النزاهة
https://www.ina.iq/216686--.html

من محمد جوحي تسليم نفسه، قبل أن تعود السلطات لاعتقال مصوّر كان يعمل لدى رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي، وصف الصميدعي ما فعله حيدر حنون بأنه «خطأ لم يكن السوداني ليوافق عليه»[1]، فيما ذهبت آراء أخرى إلى أنّ السوداني منع في الوقت نفسه محاسبة حيدر حنون[2].

4-السوداني والتحالف مع المحافظين المترجّحين سياسياً

وفي الحالة الرابعة من أوجه الصراع ما بين قوى الإطار والسوداني أعاد ظهور رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني برفقة ثلاثة محافظين من جنوب البلاد دون غيرهم بصورة واحدة، عقب انتهاء زيارة الأربعينية في كربلاء عام 2024، الجدل مجدداً بشأن التحالفات السياسيّة المُستقبليّة والصراع الخفي الذي يدور منذ أشهر داخل الإطار التنسيقي، وعلاقات أركانه البينية، ضمن فسيفساء المكونات العراقية التي تضم كتلاً سنية وكردية مؤثرة وغيرها. واحتمال إن السوداني توجّه إلى إعداد خريطته الانتخابية مبكراً بعد إعلان نتائج انتخابات مجالس المحافظات، وهي خريطة تتكون من محافظي البصرة، وواسط، وكربلاء المقدسة الذين حصلوا على أغلبية المقاعد في الحكومات المحليّة بمعزل عن قوى «الإطار التنسيقي»، إضافة إلى سعي السوداني إلى ضمّ نحو 40) نائباً) له في البرلمان الحالي، وقوى سياسية ناشئة وشبابية وزعامات عشائرية، ومضي السوداني إلى هذه الخطوة مبكراً، كان بمنزلة إطلاق جرس الإنذار لدى قوى الإطار نفسها، ناهيك عن القوى الأخرى المتنافسة[3].

وعند تحليل تداعيات ذلك الظهور يشير الباحث مخلد حازم إن ثمة وجهة نظر تعتقد أن السوداني ربما خرج من جلباب الإطار التنسيقي، ما استدعى انزعاجهم من احتمال استقطابه جمهوراً كبيراً[4]. وواقع الحال أن هذا التحالف الذي قُرِئَ أحياناً بوصفه خطوة ذكية في واقع عراقي تمارس فيه المجموعات السياسيّة نفوذاً أمنياً واقتصادياً كبيراً، لم تكن نتائجه ناجحة على صعد مختلفة، ومما تقدم تبرز أوجه وأشكال الصراع من خلال النقاط الآتية:

أ. إن محاولة التحالف بين السوداني والمحافظين الثلاثة فُهِمَ من قبل قوى الإطار التنسيقي الأخرى، خصوصاً نوري المالكي، وهادي العامري، على أنه محاولة لشقّ صفوف الإطار، ودعم من الحكومة لقوة سياسية على حساب الأخرى[5].

ب. التباين في دعم حكومة السوداني والدعوة لانتخابات مبكرة من قبل ائتلاف دولة القانون بزعامة نوري

(1) إبراهيم الصميدعي،
https://964media.com/434722

(2) وكالة بغداد الإخبارية، السوداني يوافق على طلب اعفاء حيدر حنون من رئاسة هيئة النزاهة
https://baghdadtoday.news

(3) المصدر نفسه.

(4) حسين البغدادي، الإطار التنسيقي الشيعي بالعراق.. إشكالية وحدة المواقف السياسية وتحولات النفوذ
https://www.aljazeera.net/politics/202430/8/

(5) تهدئة على مضض بين رئيس الوزراء العراقي وأقطاب الإطار التنسيقي،
https://alarab.co.uk

المالكي، إذ شاع قبل تفجّر الخلافات بين السوداني وأبرز قيادات الإطار التنسيقي وفي مقدّمتهم ائتلاف دولة القانون بالتذمّر من تفرّد رئيس الحكومة بالقرار واتخاذه قرارات دون التشاور معهم وضد إرادتهم وتوجّهاتهم.

ت. العلاقة مع الكتل السنّية بشأن انتخاب رئيس جديد للبرلمان وتمرير قوانين جدلية مثل تشريع قانون العفو العام عن السجناء، وقانون الأحوال الشخصية، وقانون عقارات الدولة.

ث. الخلاف مع القوى الكردية وخصوصاً الحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة مسعود البرزاني ومع الإقليم عموماً بقضية رواتب الموظفين وقوات البيشمركة وتصدير نفط الإقليم.

ج. العلاقة بين الحكومة والفصائل المسلحة تجاه وجود القوات الأميركية والقواعد العسكرية[1].

واستنتاجاً مما تقدم تندرج إثارة الأزمات ما بين السوداني وبعض قوى الإطار التنسيقي ضمن سياقين: **أحدهما** يتعلق بتنافس انتخابي متفاقم بين بعض قوى «الإطار التنسيقي» الشيعية والسوداني الساعي إلى تشكيل جبهة انتخابية من محافظين ناجحين في الانتخابات المحليّة ونواب وعشائر، **وثانيهما** يتعلق بتنازع صلاحيات بين الحكومة والقضاء وطريقة إدارة حكومة السوداني لملفات قانونية حساسة.

ومع نهاية مرحلة الوفاق السياسي لقوى الإطار التنسيقي، التي شكّلت حكومة محمد شياع السوداني منذ تشرين الأول(أكتوبر) 2022، ينفتح المشهد العراقي على مواجهات سياسية صادمة وغير مسبوقة لعمليات «تنصّت» من أجهزة حكومية على سياسيين» ترافقها ملفات فساد، بعضها متراكم من مراحل سابقة وأخرى جديدة، إضافة إلى مواجهة بين المؤسسة القضائية وحكومة السوداني التي تَجد نفسها أمام سيناريوهات صعبة سيكون أقلها ضرراً، إجراء احتواء شامل وصعب للمواجهة المتصاعدة بتراضيات تشمل جميع الأطراف، وتُفضي إلى احتفاظ الحكومة الحالية بتوازنها للفترة المتبقية لها، وأصعبها تطور الموقف إلى إقالة السوداني نفسه أو استقالته أو محاصرته بملفات تُفرِغ محتوى مشروعه الانتخابي الذي عكف عليه بحماس خلال الشهور الأخيرة، ويبدو أنه كان من بين عوامل التصعيد[2].

ومن المرجح أن تنجح القوى السياسيّة، في غياب «التيار الصدري» الذي يعد من الفاعلين السياسيين الرئيسين، في احتواء أجواء السجال الحالية، والقضايا التي أثيرت حولها بتقديم تضحيات متبادلة أو تفجير ملفات أكثر اتساعاً وخطورة من التي أثيرت خلال الشهور الأخيرة، غير أن ما سوف يترسَّب من بقايا هذه الأزمة سيُؤدي إلى إضعاف الحكومة الحالية، بانتظار انتخابات تتطلب بدورها صفقة جديدة تُنتج حكومةً جديدة[3].

(1) المصدر نفسه.

(2) مركز أضواء بغداد

https://adhwaa.net

(3) مركز الامارات للسياسات، وحدة الدراسات العراقية، السُّوداني في قلب العاصفة: هل وصلت أزمة رئيس الوزراء العراقي مع الإطار التنسيقي والقضاء إلى نقطة «اللاعودة»؟

https://www.epc.ae/ar/details/scenario/al-sudani-fi-qalb-alasifa

سيناريوهات

من الممكن توضيح مستقبل تلك العلاقة عبرَ طرحِ عددٍ من السيناريوهات وهي كالآتي:

السيناريو الأول: إقالة السوداني أو استقالته والذهاب إلى انتخابات مبكرة

إنّ هذا السيناريو مرهون بتطورات تكاد تكون يومية حول قضايا «التنصت» واتهامات الفساد المتبادلة، إضافة إلى الضغط السياسي والشعبي، إلا أنه خيار مستبعد لأسباب متعددة، منها ما يتعلق بالأزمة الإقليمية الحادة وخطورة حدوث فراغ حكومي في العراق ما قد ينعكس سلباً في لحظة التوازن الدقيق الحالية وحاجة الإدارة الأمريكيّة وإيران على حد سواء، والمحيط الإقليمي والدولي أيضاً، إلى حكومة عراقية للتفاهم معها أو تمرير الرسائل المتبادلة، ومما تقدم فإن هذا السيناريو بعيد التحقيق كونه سيعود على قوى الإطار التنسيقي قبل السوداني نفسه بالضرر، وهو ما تخشاه خصوصاً مع المقبولية التي حظي بها السوداني خلال فترة ولايته[1]، ووجود خصوم يحظون بمقبولية وقواعد جماهيرية مثل التيار الصدري وبعض القوى المدنية.

مع أنّ اجتماعات «الإطار التنسيقي» قد تكون من ضمن المداخل لحلّ الأزمة بين السوداني والقضاء من جهة، وبينه وبين بعض زعماء «الإطار» وأبرزهم المالكي والعامري من جهة ثانية، فإن التوصل إلى تصفير القضايا يبقى وارداً، سواء على المستوى القانوني أو على مستوى ترميم الثقة التي اهتزت بعنف بين الأطراف المختلفة، مثلما أن عجلة الانتخابات التي يفصلها عن موعدها قرابة العام تسير باتجاه إعداد كل جهة لترسانتها السياسيّة والدعائية [2].

السيناريو الثاني: التوصل إلى تسوية للتهدئة وتقويض السوداني:

إن التجربة السياسيّة العراقية منذ عام 2003، وطبيعة إدارة العملية السياسيّة من قبل مراكز القوى الرئيسة الداخليّة والخارجيّة المهيمنة على القرار في العراق، تدعمان ترجيح هذا السيناريو الذي لن يسمح بصعود الأزمة، سواء بين القوى السياسيّة أو بين الحكومة والقضاء إلى مستوى «كسر العظم» في مقابل تقديم بعض المسؤولين الحكوميين إلى القضاء أو إقالتهم وتغيير بعض المواقع القضائية الثانوية. والأصل في سياسة الاحتواء المتوقعة أنها سوف تفرض نمطًا سلوكًا سياسيًا أكثر تحديداً على صلاحيات السوداني لإدارة مرحلة التهيئة للانتخابات، بما يفتح الباب خلال الشهور المقبلة لتقويض فرصه الانتخابية وزجّه في ملفات متعددة تُلقي بالشكوك على تجربته الحكومية برمتها، وتقوّض كتلته الانتخابية إلى أضيق مساحة ممكنة[3]. ومجرد وصول رئيس الحكومة إلى لحظة التصادم هذه، تُعد في التجربة السياسيّة العراقية «نقطةَ اللا عودة»، فقد وصل إلى تلك النقطة جميع رؤساء الحكومة بعد عام 2003 في مرحلة ما، بصرف النظر عن قوتهم البرلمانيّة (نوري المالكي) أو شعبيتهم (حيدر العبادي) أو قربهم من إيران (عادل عبد المهدي) أو علاقاتهم الدوليّة (مصطفى الكاظمي).

(1) المصدر نفسه.
(2) المصدر نفسه.
(3) المصدر نفسه.

موقف قوى تحالف إدارة الدولة من أداء حكومة السوداني

تحالف إدارة الدولة هو ائتلاف برلماني عراقي يضم الإطار التنسيقي، ويضم أبرز القوى السنية والحزبين الكرديين، تشكل يوم 25 أيلول (سبتمبر) سنة 2022، بعد انسحاب نوّاب الكتلة الصدرية من مجلس النواب العراقي، أُسّس تمهيداً لتشكيل حكومة عراقية متأخرة بعد مضي سنة على انتخابات مجلس النواب في 10 تشرين الأول (أكتوبر) 2021، يُمثل تحالف إدارة الدولة أكثرية نيابية، إذ اشتمل على كل الكتل البرلمانيّة الرئيسة من دون معارضة إلا من نواب مستقلين قليلين، شُكلت حكومة تحالف إدارة الدولة يوم 27 تشرين الأول(أكتوبر) 2022 برئاسة محمد شياع السوداني، بعدد نواب يصل إلى 270 نائباً. بعد أن انسحب نواب الكتلة الصدرية ذات الأغلبية النيابية، وكان على الإطار أن يقنع الكتل السنّية والكردية، للدخول معه في تحالف نيابي، فوافقت الكتل السنية والكردية على ذلك، وكانت موافقتهم مشروطة بالمطالب الآتية:

أولاً: الشروط السنّية

- سحب الحشود العسكرية والفصائل من المحافظات السنية، وإبدالها بقوات من الشرطة المحليّة، وتطويع أبناء تلك المناطق في صفوف الأجهزة الأمنيّة، وهو شرط وضع في وثيقة التفاهم ولم يتحقق رغم الضغوطات الداخليّة والخارجيّة في الفترة الأخيرة.
- فتح ملف النازحين، وتحديداً منطقة جرف النص «الصخر» في محافظة بابل، وإعادة المهجّرين إليها وعددهم نحو 80 ألفاً، خرجوا منها قبل 8 سنوات. وهو مطلب تضمن كذلك في البرنامج الحكومي ولم يتحقق إلى الآن رغم وجود ضغوطات من قبل بعض الكتل والقوى السنية.
- إلغاء هيئة المساءلة والعدالة، وتسوية بعض الملفات، وإحالة الأمور إلى المحاكم.
- إلغاء المادة الرابعة من قانون مكافحة الإرهاب، وإخراج المعتقلين الأبرياء من السجون، وفي يوم 9 كانون الثاني(يناير) 2023 اجتمع أعضاء التحالف اجتماعهم السابع ومنهم مثنى السامرائي فكان من نتائج اجتماعهم أنهم أكدوا «على حث الجهات المختصة على تنفيذ أحكام الإعدام في القضايا التي تم البتّ بها واكتسبت الدرجة القطعية».

ثانياً: الشروط الكردية

- تسوية ملف النفط والغاز عبر الإسراع بتشريع قانون النفط والغاز.
- عدم تطبيق قرار المحكمة الاتحادية القاضي بتسليم نفط الإقليم إلى بغداد، وهو شرط لا يزال محل شد وجذب.
- تفعيل المادة 140 من الدستور العراقي والخاصة بمحافظة كركوك والمناطق المتنازع عليها، وإعادة تشكيل اللجنة العليا لتنفيذ تلك المادة المعطلة منذ العام 2014[1].

(1) https://ar.wikipedia.org/wiki

وطوال السنوات الماضية من تشكل حكومة السوداني عصفت عدة خلافات بين قوى ائتلاف إدارة الدولة حول ما عُد تنصلاً من تنفيذ الاتفاقات والتفاهمات عند اختيار السوداني وتشكيل حكومته. من هنا كانت هناك قراءات متباينة حول مستقبل هذا الائتلاف وتأثير تفككه على الحكومة بشكل خاص والعملية السياسيّة عموماً، فقد استبعد القيادي في ائتلاف إدارة الدولة، الشيخ حيدر اللامي، أن تؤدي المشكلات الموجودة داخل ائتلاف إدارة الدولة الاطاحة بالحكومة، ان «المشكلات قائمة منذ تشكيل ائتلاف إدارة الدولة، بل إن هناك اتفاقيات سياسية يتم العمل بها والسير بموجبها»[1].

وفي أحد اجتماعات ائتلاف إدارة الدولة عرض خميس الخنجر زعيم تحالف (عزم) على المجتمعين ورقة الاتفاق السياسي، مشيراً إلى أنه «انتقد عدم تنفيذ ما يخص مطالب المكون السني، وحذَّر من استمرار المماطلة»، وكان الخنجر، الذي اضطر للاستقالة من تحالف السيادة بعد الإعلان عن شموله بملف المساءلة والعدالة، أكد خلال الاجتماع أن «المطالب التي وقّع عليها قادة ائتلاف إدارة الدولة، تضمنت المضي بتنفيذ المطالب أعلاه ومنها تعديل قانون العفو العام، بما يضمن إطلاق سراح الأبرياء» [2].

من جانب آخر هدد قرار المحكمة الاتحادية العليا في العراق القاضي بوقف تحويل الأموال لإقليم كردستان بتفكيك تحالف إدارة الدولة، في ظل الانتقادات اللاذعة التي وجهتها أربيل للقرار ووصفها له بأنه يهدد العملية السياسيّة في البلاد، وكانت حكومة رئيس الوزراء العراقي السابق مصطفى الكاظمي بدأت بتحويل عدة دفعات لإقليم كردستان خلال عامي 2021 و2022 وكذلك أعلنت حكومة رئيس الوزراء محمد شياع السوداني إرسال دفعة بقيمة 400 مليار دينار في كانون الأول (ديسمبر) 2024[3]، ويؤكد الحزب الديمقراطي الكردستاني أن الاتفاق الذي تمخض عنه تشكيل حكومة السوداني تضمن فقرة تنص على استمرار إرسال الأموال لإقليم كردستان[4]. وتعليقاً على قرار المحكمة الاتحادية، أصدر زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني مسعود بارزاني بياناً عبَّر فيه عن أسفه لما اسماه بـ«الموقف العدائي الآخر الصادر عن المحكمة الاتحادية العراقية تجاه إقليم كردستان»، وأضاف أن «تأمين جزء من المستحقات المالية لإقليم كردستان باعتبارها حقاً مشروعاً يعد جزءاً من الاتفاق السياسي الذي أدى لتشكيل الحكومة الحالية. كذلك دعت حكومة إقليم كردستان الحكومة الاتحادية برئاسة مسرور بارزاني إلى «عدم الخضوع للقرار، والإيفاء بالوعود التي قطعتها بإرسال المستحقات المالية لإقليم كوردستان»[5].

في المقابل أشاد قياديون في الإطار، ومنهم زعيم عصائب أهل الحق الشيخ قيس الخزعلي، بأداء المحكمة

(1) دولة القانون تستبعد أن تؤدي المشكلات داخل ائتلاف إدارة الدولة الاطاحة بالحكومة
https://almaalomah.me/news

(2) خلافات ومشاحنات.. ماذا دار في اجتماع ائتلاف إدارة الدولة الأخير؟
https://www.alsumaria.tv/news/politics

(3) قناة الحرة، بعد تنديد بارزاني بـ«الموقف العدائي».. هل ينهار «تحالف إدارة الدولة» في العراق؟
https://www.alhurra.com/iraq

(4) المصدر نفسه.

(5) المصدر نفسه.

الاتحادية ودعوا إلى ضرورة الالتزام بقرارتها، وقال الخزعلي في تغريدة إن «الالتزام بالدستور هو السبيل الوحيد لاستقرار العملية السياسيّة»، داعياً إلى الابتعاد عن التشنج والتسرع في اتخاذ القرارات»[1]، وبموجب **الدستور العراقي**، من حق حكومة إقليم كردستان الحصول على جزء من الميزانية الوطنية. لكن هذا النظام انهار في 2014 حين سيطر الأكراد على حقول النفط الرئيسة في شمال العراق بكركوك من مقاتلي تنظيم داعش الارهابي، وبدأوا في بيع النفط الخام من هناك بشكل مستقل[2]، وفي معرض رده على ذلك أشار عدنان السراج أنه «يجب التعامل مع القضية بتأنٍ أكثر وعدم مهاجمة القضاء لإن هذا لا يحل الأزمة، بل يعقدها أكثر[3].

في حين يرجح المحلل السياسي نجم القصاب أن يكون لقرار المحكمة الاتحادية «تأثير على تحالف إدارة الدولة وعلى الاتفاقات المبرمة قبل تشكيل الحكومة»، ويرى أن الحل الأمثل يكمن في إجراء مفاوضات بين بغداد وأربيل من أجل التفاهم والتوافق بدلاً من التصعيد»[4]. وأكد عضو مجلس النواب عن تكتل اشراقة كانون وعضو اللجنة المالية النيابية مصطفى الكرعاوي، أنه «يفترض أن يكون قرار المحكمة الاتحادية ملزماً على الجميع، ويجب احترام القضاء بعيداً عن المناكفات السياسيّة والاتفاقات»، محذراً من أنه «في حال تسييس القضاء ستكون هنالك فوضى في البلد»[5].

وقال عضو تيار الفراتين والنائب السابق علي الغانمي بخصوص قرار المحكمة الاتحادية بشأن مستحقات أقليم كوردستان، أنه «وقبيل اقرار الموازنة او تقديمها إلى مجلس النواب نشهد هكذا مواقف كوردية وحجم مطالب تلاقي بعضها نوعاً من الرفض أو التقليص، وبالتالي يتشنّج الوقف نوعاً ما»[6]. عضو تحالف «السيادة» حسن الجبوري أكد على الشروط القوى السنية وإن دخولهم في ائتلاف «إدارة الدولة»، والمشاركة بتشكيل حكومة السوداني ودعمها كان «مشروطاً». وأوضح أن الشروط «هي العفو العام، وإلغاء هيئة المساءلة والعدالة، وإعادة النازحين في جرف الصخر وباقي المناطق، وكذلك إخراج الفصائل من المدن المحررة ونقاط أخرى غيرها»[7].

ودعا عضو مجلس النواب مثنى أمين، إلى ضرورة تثبيت ما تم الاتفاق عليه عند تشكيل الحكومة العراقية في الموازنة العامّة 2023، مشدداً على ضرورة عدم ترحيل المشاكل بين الحكومة الاتحادية واقليم كوردستان والهروب منها ومواجهتها بعقل مفتوح يعتمد مصالح الشعب وليس مصالح الشركات المتحكمة بالنفط[8].

(1) المصدر نفسه.

(2) الدستور العراقي لعام2005.

(3) قناة الحرة، بعد تنديد بارزاني بـ«الموقف العدائي».. هل ينهار «تحالف إدارة الدولة» في العراق؟
https://www.alhurra.com/iraq/202326/01/

(4) المصدر نفسه.

(5) مشتاق رمضان، قناة روداو، توافق قبل اقرار الموازنة قد ينقذ «ادارة الدولة» من التفكك
https://www.rudawarabia.net/arabic/middleeast/iraq

(6) المصدر نفسه.

(7) محمد علي، العراق: «ورقة المطالب» ترفع التوتر داخل ائتلاف «إدارة الدولة
https://www.alaraby.co.uk/politics

(8) المصدر نفسه.

حكومة السوداني: المنجزات والتحديات

منذ تولي السيد محمد شياع السوداني منصب رئيس وزراء العراق في تشرين الأول (أكتوبر) 2022، برزت العديد من التحديات والفرص، فقد تولى هذا المنصب وسط اضطرابات سياسية وتوترات اجتماعية واقتصادية عميقة، حاول تقديم مجموعة من الإنجازات من الممكن أن تسهم في تعزيز مكانته كرئيس حكومة، ورغم التعثّر في المضي بالمعالجات التي وعد بها في البرنامج الحكومي وكما بيّنا ذلك في عدد من الدراسات السابقة ومنها كتاب (تقويم عمل الحكومة خلال عام كامل)[1] إلا أنه من المهم الإشارة إلى عدد من الملفات التي شهدت تقدماً نسبياً.

1-استعادة الاستقرار السياسي

عند تولي السوداني السلطة، كان العراق يعاني من أزمة سياسية خانقة بعد أشهر من الاحتجاجات الشعبية وعدم القدرة على تشكيل حكومة مستقرة، لكنه شكّل حكومة توافقية تضم جميع التيارات السياسيّة الرئيسية ما عدا التيار الصدري الفائز الأول في الانتخابات وصاحب مشروع حكومة الأغلبية الوطنية، وكانت إحدى خطواته الرئيسة هي تحسين العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان، حيث تمكن من التفاوض على اتفاقيات حول تقاسم الموارد النفطية، ما خفّف من التوترات المزمنة بين بغداد وأربيل.

2-مكافحة الفساد والإصلاح المالي

لا تزال مكافحة الفساد من أكثر القضايا تعقيدًا في العراق، فالسوداني وضع هذا الملف في صدارة أولوياته في برنامجه الحكومي[2]، حيث أطلق العديد من المبادرات لملاحقة الفاسدين واسترداد الأموال المنهوبة. وكشف في تشرين الأول (أكتوبر) 2023، عن خطة لمكافحة الفساد تعتمد على تعزيز مؤسسات الرقابة والمحاسبة، كما أطلق حملات توعية لتعزيز ثقافة النزاهة في المؤسسات الحكومية، لكن في المقابل لا يزال هذا الملف شائكاً بل يذهب مراقبون إلى أن شبهات الفساد تعاظمت في الأشهر الماضية من عمر الحكومة بفعل التركيبة البنيوية التي تدير السلطة، رغم الوفرة المالية التي ورثها السوداني من سلفه الكاظمي إضافة إلى استقرار أسعار النفط والزيادة في الصادرات النفطية، واستخدم هذا الفائض في تمويل مشاريع تخص مجالات البنية التحتية لاسيما على مستوى الطرق والجسور.

3-تحسين مستوى الخدمات العامّة

تم التركيز على تحسين الخدمات العامّة في البلاد، وتخصيص ميزانيات كبيرة لإعادة بناء منظومات الكهرباء والمياه التي تضررت خلال سنوات الحرب والإهمال والفساد، وتوسيع شبكات الاتصال والإنترنت، ومع تلك المحاولات فإن تلك القطاعات لا تزال تعاني من الكثير فأزمة الكهرباء في تفاقم في ظل تزايد ساعات القطع، خصوصاً مع الاجواء المناخية المضطربة في العراق شتاءً وصيفاً[3].

---

(1) عبد الجبار أحمد عبد الله واسعد كاظم شبيب، فصل في كتاب: تقويم عمل الحكومة خلال عام كامل، مجموعة باحثين، بيروت – النجف الأشرف، مركز الرافدين للحوار، ط1، 2023، ص23.

(2) البرنامج الوزاري لحكومة السوداني.

(3) حكومة السوداني.. إنجازات شاملة في استعادة الاستقرار وتعزيز التنمية والإصلاح بالعراق
https://www.alsumaria.tv/news/localnews

4-الرعاية الاجتماعيّة

حسب الاحصاءات الصادرة من وزارة العمل والشؤون الاجتماعيّة تشير إلى تحقيق النسب الآتية:

- شمول 962 إلف أسرة بالحماية الاجتماعيّة بنسبة زيادة 85 %، ما يعني شمول 7 ملايين و600 ألف فرد بالحماية الاجتماعيّة.
- توزيع 130 مليون سلة غذائية شهرية منذ تشكيل الحكومة، وعلى مدى عامين.
- ساهمت إجراءات الحكومة في تخفيض نسبة الفقر في العراق إلى 17,6 % بعد ان كانت 23 %[1].
- حكومة السوداني والتحديات المُستقبليّة
- تواجه حكومة السوداني تحديات واشكاليات كبيرة ومن ذلك إدارة ومعالجة الملفات الآتية:
- الفشل في اجراء التعديلات الوزارية ووكلاء الوزراء والدرجات الخاصة ممن اخفقوا في أداء المهام الموكلة لهم حسب ما وعد به السوداني في البرنامج الحكومي[2].
- ملف الفساد متجذر في العديد من مؤسسات الدولة، والإصلاحات الهيكلية في الاقتصاد تتطلب وقتًا طويلًا لتحقيق نتائج ملموسة.
- الصراعات السياسيّة الداخليّة وهيمنة اتجاهات اللادولة على القرار السياسي.
- التوترات الإقليمية قد تؤثر على استقرار العراق، خصوصًا مع استمرار الصراعات في لبنان وغزة والتداعيات المحتملة على المنطقة خصوصا بعد التغيير السياسي في سوريا[3]. بعد اسقاط نظام بشار الأسد في8 كانون الأول(ديسمبر)2024.
- مشاكل تنفيذ مشروع طريق التنمية الحيوي، معتبرا مشروع ميناء الفاو الكبير أنه سيحول الوضع الجغرافي التاريخي للعراق[4].
- الترهل الوظيفي الحاصل بفعل سياسات التعيين غير المدروسة، وعدم المساهمة في تنظيم القطاع المختلط واستيعاب الخريجين وتوفير فرص عمل للعاطلين.
- تحديات تجاوز الأزمات والأحداث الخارجيّة وتأثيرها على الخارج.
- تحديات إدارة العملية الانتخابية المقبلة 2025 وما بعدها وما قد تثيره من تداعيات.

---

(1) وزارة العمل:

https://www.molsa.gov.iq/?article=5690

https://shafaq.com/ar

(2) المنهاج الوزاري لحكومة السوداني.

(3) حكومة السوداني.. إنجازات شاملة في استعادة الاستقرار وتعزيز التنمية والإصلاح بالعراق

https://www.alsumaria.tv/news/localnews

(4) السوداني: واجهنا تحديات كبيرة في سبيل تنفيذ مشروع «العراق الأكبر»

https://shafaq.com/ar

انتخاب المحافظين بين المحاصصة والتوافق السياسي

مثّلت تجربة مجالس المحافظات في العراق محل شد وجذب بين المجموعات والقوى السياسيّة في العراق، وظلت محل شبهات منذ المراحل الأولى لهذه الانتخابات حيث اتسم عملها بالطابع السلبي لدى الرأي العام. وبحلول 2021 أرادت المجموعات والقوى السياسيّة المشكِّلة للحكومة والبرلمان الحاليين إعادة ترتيب أوراقها من جديد ورسم وجودها السياسي بالسيطرة على المحافظات، من هنا عملت على جانبين[1]:

الجانب الأول: اكمال المتطلبات القانونية والسياسيّة من تشريع قانوني انتخابي، وفقاً لما يلبي وجودها السياسي، فاعتمدت على طريقة سانت ليغو وهي طريقة مجربة فيما سبق[2]، في حين أجريت انتخابات تشرين الأول (أكتوبر) 2021 وفق معادلة مختلفة تمثلت بطريقة انتخابية قائمة على (أساس الانتخاب الفردي) القائم على أساس الدوائر المتعددة وفق كل محافظة[3]. وأفرزت نتائج شهدت تقدُّم قوى وتراجع أخرى، مما ولّد ردة فعل رافضة لنتائج الانتخابات وصلت إلى مرحلة التهديد بنسف السلم الأهلي، وبعدها تمكنت القوة الرافضة لنتائج الانتخابات من تشكيل الحكومة إثر انسحاب الصدريين من البرلمان والعملية السياسيّة.

الجانب الثاني: إعادة رسم النفوذ السياسي من خلال انتخابات مجالس المحافظات، إذ تريد المجموعات والقوى السياسيّة في العراق إعادة رسم نفوذها وفرض سيطرتها من خلال انتخابات مجالس المحافظات أو على الأقل الحصول على مكاسب جديدة بالسيطرة على المحافظات، لاسيما قوى الإطار التنسيقي ومثله الحزبين الكرديين الاتحاد الوطني الكردستاني، والحزب الديمقراطي الكردستاني، وقوى المكون السني أيضاً ما بين الحلبوسي وخصومه الآخرين، حيث إن هناك قوى سياسية لا سيما في تحالف الإطار التنسيقي ترغب أن تستغل غياب التيار الصدري عن العملية السياسيّة كتيار جماهيري يشكل منافسًا حقيقيًا في كل دورة انتخابية، في حين ترى قوى أخرى ومن ضمنها القوى المنضوية تحت الإطار التنسيقي كانت توكد على أهمية عودة ودخول التيار الصدري في انتخابات مجالس المحافظات حتى لا تستحكم قوة معينة.

أما موقف المجموعات والقوى السياسيّة بكل اتجاهاتها السياسيّة والايديولوجية من إجراء انتخابات مجالس المحافظات فغالبها كانت تؤيد عودة عمل مجالس المحافظات ما عدا بعض القوى التشرينية، فضلاً عن التيار الصدري الذين يرون في عودة مجالس المحافظات بوابة جديدة للفساد ونهب المال العام والصراع حول السلطة، في حين رأت قوى أخرى أن الطريقة التي ستُجرى بها الانتخابات ستقضي على أي بصيص أمل في صعود قوى جديدة. في الوقت الذي تشهد هذه القوى الانقسامات وغياب الرؤى والمشاريع والبرامج السياسيّة والاستراتيجية.

أما موقف الأغلبية «الصامتة» من أبناء الشعب العراقي فترى في مجالس المحافظات رؤية سلبية بكل مخرجات الطبقة السياسيّة الحاكمة، وقد تبقى على موقفها بعدم المشاركة بكثافة في عمليات الاقتراع الانتخابي.

يبدو أن القوى السياسيّة في الحكومة تسارع لإعادة رسم نفوذها بدلاً من التفكير في وضع الأولويات [4]،

(1) اسعد كاظم شبيب، انتخابات مجالس المحافظات 2023 وإعادة رسم النفوذ السياسي http://www.alaalem.com

(2) للمزيد ينظر إلى: قانون انتخابات مجلس النواب ومجالس المحافظات والأقضية رقم (12) لسنة 2018 المعدل.

(3) للمزيد ينظر إلى: قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (9) لسنة 2020

(4) أسعد كاظم شبيب، انتخابات مجالس المحافظات 2023 وإعادة رسم النفوذ السياسي

http://www.alaalem.com-

حتى إذا ما أرادتْ أن تضع حلاً فلا يكون من خلال إعادة رسم النفوذ ولا بالمحاصصة وتقاسم السلطة مثل ما تفعل في كل مناسبة سياسية، وهذا ما ستذهب إليه لتجاوز حالة الصراع قبل وبعد انتخابات مجالس المحافظات من خلال توزيع مناصب المحافظين حسب الكتل الكبيرة في داخل كل تحالف لاسيما القوى المشكلة للحكومة، وكذلك تقاسم باقي المواقع الأخرى مثل موقع رئيس مجلس المحافظة، ونواب المحافظ، وصولاً إلى تقاسم دوائر كل محافظة، وهذا ما أنتج لنا نسخة أخرى لا تختلف كثيراً عن النسخ السابق من المحاصصة، وسوء الإدارة، وسيطرة الكتل الحزبية على مقاليد المحافظات بسبب ندرة الكفاءات وعنصر المهنية والنزاهة[1].

وكما هو الحال مع تشكيل الحكومة الاتحادية والمؤسسات التابعة لها، فقد طغت المحاصصة الطائفية والحزبية على آلية الانتخاب والأسماء التي تصدرت تلك المحافظات، فضلاً عن تحالفات بين الكتل السياسيّة مكّنتها من تجاوز انخفاض تمثيلها الانتخابي ونيل المناصب السيادية، ورأى كثيرون أن تصدر بعض الشخصيات السياسيّة المتهمة بالفساد إشارة سلبية على تكريس المحسوبية والمال السياسي كمنطلق للوصول إلى المناصب[2]. وبالتالي فقد تم اختيار المحافظين بطريقة المحاصصة بين الكتل النافذة في عدد من المحافظات، فيما خرجت عدد من المحافظات عما تم التخطيط له من عزل محافظيهم بعد أن تمكنوا -أي المحافظين- من الحصول على مقاعد تمكّنهم بدرجة كبيرة من الحصول على موقع المحافظ، خاصة أنهم قدّموا أنفسهم قبل ذلك أمام المواطنين تحت شرعية الاستحقاق، إلى جانب تعاملهم هذه المرة بذكاء وتكتيك فاق القوى السياسيّة التقليدية المتحالفة فيما بينها في جذب بعض الأعضاء إلى كياناتهم، ما مكّنهم من التجديد لولاية ثانية في إدارة المحافظة، وهذا ما تمثل بمحافظ البصرة السيد أسعد العيداني، ومحافظ كربلاء السيد نصيف جاسم الخطابي، ومحافظ واسط السيد محمد جميل المياحي، وهذا يمثل تكتيكاً وفهماً جديداً من قبل أولئك المحافظين.

ومما تقدم فقد اتسمت طريقة اختيار المحافظين في المحافظات الأخرى اتباعاً لنهج تلك الأحزاب والقوى السياسيّة في تعاملها مع المشهد السياسي العراقي.

ونستطيع أن نجمل ذلك بالمحاور الآتية:

الحفاظ على نهج المحاصصة

سارت تلك القوى والأحزاب السياسيّة على نهج المحاصصة في تقاسمها للمواقع على المستويات الإدارية والتنفيذية والاستشارية في إدارة المحافظات العراقية، وهذا ما تمثل بصورة واضحة قبل اعلان نتائج الانتخابات وصولاً إلى الآلية التي تشكلت بها الإدارات المحليّة في عدد من المحافظات العراقية من تقاسم منصب المحافظ ونائبيه بين تلك القوى، ومن ثم تقاسم المواقع الأخرى من رئيس مجلس المحافظة والنائب الأول، وعمدت إلى تقاسم اللجان داخل مجلس المحافظة وفق طريقة الحصص، ومن ثم مضت بهذا الخيار إلى توزيع الدوائر الخدمية والتنفيذية فيها فيما بين تلك القوى.

(1) المصدر نفسه.

(2) علي الطائي، المحاصصة والصفقات تحسم مجالس المحافظات في العراق.. وتفجر صراعات جديدة

https://arabi21.com/story

هل يتم الاختيار وفق معايير الولاء أم الكفاءة والمهنية

لم يكن الاختيار هذه المرة فقط على أسس المحاصصة، وضعف معايير الكفاءة والتجربة، وإنما على أسس اضيق من ذلك بتقديم الأشخاص من قبل رئيس الحزب نفسه على وفق مدى قربه وولائه له، وتم بذلك استبعاد حتى الأشخاص الحزبيين، الذين من الممكن أن يكونوا أفضل بكثير مما وقع الاختيار عليهم، ولا بد من التذكير بالصراع الذي كانت تخوضه القوى الاجتماعيّة مع الأحزاب والقوى السياسيّة التقليدية بخصوص تجديد برامجها وسلوكها السياسي وتقديم المصالح الوطنية العليا على المصالح الحزبية الضيقة وتقديم مصلحة المواطن فوق أي اعتبارات أخرى ومنها الولاء للحزب او للشخص وما إلى ذلك، فقد ذهبت دماء مئات المواطنين لاسيما من الشباب في سبل تصحيح تلك المسارات الخاطئة.

لكن يبدو أن الكثير من القوى السياسيّة النافذة تصرّ على التعامل مع المشهد الداخلي للعراق بذات الطريقة الضيقة التي أدارت بها المشهد السياسي العراقي سابقاً. ومع كل تلك الإشكاليات وإن كانت المقدمات تدلل على النتائج، لكن هناك من يطمح أن يقدم أولئك المحافظون مصالح محافظاتهم العليا فوق أية مصلحة أخرى، وأن يرتقي عملهم بما يلبي طموحات أبنائها في الجوانب الخدمية والعمرانية وتنظيم ومعالجة واقعها المتردي[1].

أثر انتخابات إقليم كردستان العراق على التحالفات السياسيّة في بغداد

أعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في 30 تشرين الأول (أكتوبر) 2024 النتائج النهائية لانتخابات برلمان إقليم كردستان، وأشادت بالانضباط والمهنية والشفافية التي اتسمت بها العملية الانتخابية، وقال رئيس مجلس المفوضين في مؤتمر إعلان نتائج انتخابات الإقليم النهائية، إن المفوضية اتخذت سلسلة من الإجراءات لضمان نزاهة الانتخابات وبأجواء آمنة[2].

رحبت جهات سياسية محلية بنزاهة ونتائج الانتخابات، كما رحبت جهات دولية بها ومن ذلك دول الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكيّة[3].

ونجح الكرد في إنجاز الانتخابات، وشملت مدن الإقليم: أربيل، والسليمانية، ودهوك، وحلبجة، وفرزت النتائج الآتية: أربيل حدد لها 34 مقعد، محافظة السليمانية 37 مقعداً، محافظة دهوك 25 مقعداً. توزعت النتائج فيها كما في الجداول الثلاثة الآتية[4]:

(1) أسعد كاظم شبيب، انتخاب المحافظون الجدد

https://annabaa.org/arabic/authorsarticles/38030

(2) تصريح رئيس مجلس المفوضين

(3) المصدر نفسه.

(4) هل ستغير أحزاب المعارضة الجديدة الانتخابات المقبلة في كردستان العراق؟،

https://amwaj.media/ar/article

جدول (2-1) يبين حجوم الكتل السياسيّة في محافظة أربيل

الحزب والكتلة السياسيّة	عدد المقاعد	النسبة المئوية
الحزب الديمقراطي الكوردستاني	17	% 50.00
الاتحاد الوطني الكوردستاني	6	% 17.65
الجيل الجديد	5	% 14.71
كتلة هلويست	1	% 2.94
الاتحاد الإسلامي	1	% 2.94
جماعة العدل الكوردستانية	1	% 2.94
جبهة الشعب	1	% 2.94
كوتا المسيحيين	1	% 2.94
كوتا التركمان	1	% 2.94

جدول (2-2) يبيّن حجم الكتل السياسيّة في محافظة السليمانية

الحزب والكتلة السياسيّة	عدد المقاعد	النسبة المئوية
الاتحاد الوطني الكوردستاني	15	% 40.54
الجيل الجديد	8	% 21.62
الحزب الديمقراطي الكوردستاني	3	% 8.11
الاتحاد الإسلامي	3	% 8.11
جماعة العدل الإسلامية	2	% 5.41
كتلة التغيير	1	% 2.70
كتلة الشعب	1	% 2.70
كتلة التحالف الكوردستاني	1	% 2.70
المسيحيون	1	% 2.70
التركمان	1	% 2.70

جدول (2-3) يبين حجم الكتل السياسيّة في محافظة دهوك

الحزب والكتلة السياسيّة	عدد المقاعد	النسبة المئوية
الحزب الديمقراطي الكوردستاني	18	% 72.00
الجيل الجديد	2	% 8.00
الاتحاد الإسلامي	2	% 8.00
الاتحاد الوطني الكوردستاني	1	% 4.00
كتلة هلويست	1	% 4.00
جيمس حسدو (مسيحي)	1	% 4.00

جدول (2-4) يبين حجم الكتل السياسيّة في محافظة حلبجة

الحزب والكتلة السياسيّة	عدد المقاعد	النسبة المئوية
الاتحاد الوطني الكوردستاني	1	% 33.33
الحزب الديمقراطي الكوردستاني	1	% 33.33
الاتحاد الإسلامي	1	% 33.33

مما تقدم فإن النتائج أكّدت على نفوذ الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود بارزاني، فيما يليه بفارق كبير غريمه السياسي حزب الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة قوباد النجل الأكبر للراحل جلال طالباني، مما يدل على حضوره الشعبي في الإقليم، على الرغم من إن تشكيل الحكومة في الإقليم سيخضع إلى ذات الآلية التوافقية التي تشكلت بها الحكومة هناك عبر التفاهم مع أقرب الفائزين (حزب الاتحاد الوطني الكردستاني) من هنا صرّح رئيس إقليم كردستان نجيرفان بارزاني أن الأحزاب الحاكمة في الإقليم سوف لن تنقسم إلى إدارتين وإقليم كوردستان لديه إطار قانوني وفق الدستور العراقي.

عموماً فإن فوز الحزب الديمقراطي الكردستاني انعكس إيجابياً عليه وأعطاه دفعة أكبر مما حصل عليه في المراحل الراهنة والسابقة على مستوى إقليم كردستان والمواقع المهمة في بغداد. في المرحلة السابقة اختلفت توجهات الحزبين الرئيسين في الإقليم في الدخول في تحالفاتهم مع القوى الرئيسة في بغداد، ففيما دخل حزب الاتحاد الوطني الكردستاني مع القوى الشيعية التقليدية المنضوية تحت مسمّى الإطار التنسيقي ذهب الحزب الديمقراطي الكردستاني في تحالف وُصف بأنه استثنائي ونوعي من حيث القوى المشاركة فيه، والأهداف، والمشروع السياسي تحت تحالف (انقاذ وطن) الذي ضمّ التيار الصدري بزعامة السيد مقتدى الصدر، وحزب تقدّم بزعامة السيد محمد الحلبوسي إضافة إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني وقد كان قاب قوسين أو أدنى من تشكيل حكومة قائمة على أساس الأغلبية الوطنية، لولا إصرار الجبهة المقابلة باللجوء إلى أدوات رفض، إلى جانب رفض دول إقليمية معروفة للمشروع، والذي أدى بالنهاية إلى انسحاب أحد أهم أقطابه وهو التيار الصدري من البرلمان والعملية السياسيّة، فيما مضى الحزب الديمقراطي الكردستاني بخطوات ثابتة في تنفيذ أجنداته واستراتيجية السياسيّة انطلاقا من بغداد[1].

واستنتاجاً لما تقدم يعرض التساؤل حول شكل التحالفات التي ستشكل في المرحلة القادمة لاسيما أنّ العراق مقبل على الانتخابات البرلمانيّة الوطنية العامّة، وهل بالإمكان عودة الأطراف الفاعلة على المستويين الشيعي والسني، ونقصد هنا التيار الصدري وحزب تقدم إلى المشهد السياسي من جديد خصوصاً التيار الصدري الذي لا يزال موقفه رافضًا من الدخول في الانتخابات[2]، ومن ثم رسم الأهداف السياسيّة المقابلة، خاصة وان الطرف الثاني من التحالف المتمثل بحزب تقدم بقيادة محمد الحلبوسي شهد توتراً مع الحزب الديمقراطي الكردستاني بعد تصريحات تخص الدور الكردي وعلاقاته الداخليّة والخارجيّة.

من جانب ثانٍ يترقب الحزب الديمقراطي الكردستاني مستوى استجابة الأطراف الشيعية التقليدية لمطالبه

(1) المصدر نفسه.

(2) نص بيان السيد مقتدى الصدر المنشور على منصة اكس.

واشتراطاته، فيما سيكون هناك متغير مهم بالنسبة للحزب الديمقراطي الكردستاني وهو دخول رئيس الوزراء محمد شياع السوداني في الانتخابات البرلمانيّة القادمة بقائمة مستقلة، وإذا ما حصلت قائمته على أغلبية سيجعل ذلك اقرب له للحزب الديمقراطي الكردستاني من غيره، لاسيما أن حزب الاتحاد الوطني الكردستاني لا يزال في تحالف قائم مع اقطاب الإطار التنسيقي، ويبدو ذلك مستمراً للمرحلة القادمة وصولاً إلى ما تفرزه الانتخابات البرلمانيّة 2025.

أداء مجلس النواب العراقي

يمكن قراءة أداء مجلس النواب العراقي خلال عام 2024 من خلال الملفات الآتية:

1. أزمة اختيار رئيس البرلمان وانعكاساته على الكتل السياسيّة (الكتل السُنية أنموذجاً)

اتسمت البيئة السياسيّة العراقية بعد التغيير في عام 2003 بالصراعات على الزعامة والسلطة في البيوتات السياسيّة في العراق ومنها البيت السياسي السني، وقد يكون هذا الواقع التصارعي جزءاً من مخرجات العملية السياسيّة.

بيّنا في إشارات سابقة أن تداعيات الصراع حول المناصب السيادية العليا ومن ذلك موقع رئيس مجلس النواب، وقد كان متوقعاً إزاحة رئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي من موقعه بطريقة أو بأخرى في ضوء ما تشهده العملية السياسيّة من تجاذبات وتحالفات سياسية إضافةً إلى الأبعاد الإقليمية التي تلقي بظلالها على المشهد العراقي.

وتعود أسباب إزاحة او اقصاء الحلبوسي من رئاسة مجلس النواب إلى عدة عناصر تتداخل فيها الأبعاد السياسيّة بالقانونية والانتخابية، وكذلك بأصل الصراع الكامن حول الزعامة وتصدر شخصية الحلبوسي أو حتى غيره بصورة شبه مطلقة على البيت والمشهد السياسي السني فعلياً، إن المشهد السياسي العراقي شهد قبل انتخابات تشرين الأول (أكتوبر) 2023 تحولًا من الكتلة المكوناتية إلى تحالفات طولية تضم أحزاباً وتكتلات محددة من كل مكون، وربما يتكرر ذات المشهد مع أي انتخابات برلمانية مبكرة أو غيرها ستضع الحلبوسي في مواجهة مرة أخرى مع الإطار الشيعي الحاكم ذي الخصومة السياسيّة مع الكتلة الشيعية الصدرية، والراغب في تطويق حلفاء التيار الصدري، وتمكين مناصريه من السنة والكرد، وربما تحقق هذا بالفعل بدءاً من اختيار رئيس الجمهورية المقرب من الإطار، واقصاء رئيس البرلمان بعد التمكن من المضي بتشكيل الحكومة بعد صراع مع مشروع التيار الصدري المتمثل بالأغلبية الوطنية.

وُصف قرار إنهاء عضوية الحلبوسي من مجلس النواب بأنه ذو جنبة سياسية وليس من صلاحيات المحكمة العليا الحصرية التي رسمها الدستور والقوانين النافذة، وإنما جاء ليغطي حالة الصراع السني ــ السني، والصراعات الشخصية ما بين الحلبوسي نفسه وبين عدد من الأشخاص أبرزها صاحب الدعوى الدليمي الذي ينتمي إلى ذات حزب الحلبوسي نفسه قبل أن يغير من مواقفه لأسباب مجهولة، إضافة إلى الخصومات الشخصية ما بين الحلبوسي وبين النائب باسم خشان، فعلى مستوى عودة السيد الحلبوسي إلى رئاسة مجلس النواب تبدو

المسألة في غاية الصعوبة والتعقيد والاحراج رغم التدخلات الداخليّة والخارجيّة، كون أن المحكمة أكدت بأكثر من مرة بأن قرار انهاء العضوية بات ملزماً للجميع وغير قابل للطعن، فيما تحاول كتل سياسية أخرى تقديم عروضها للحلبوسي في تقبل قرار المحكمة، ومن هذه الخيارات الآتي:

الخيار الأول: يدعو إلى اختيار رئيس مجلس النواب من داخل حزب الحلبوسي نفسه، في قبال تقبل الحلبوسي للقرار، خصوصاً على مستوى الموقف السياسي والحزبي والشعبي الرافض لقرار المحكمة بالنسبة للموالين له. ويبدو هذا الخيار محل اختلاف أيضاً من أوساط داخل الإطار التنسيقي التي تريد تقديم شخص من السُنة لرئاسة مجلس النواب من حلفائها.

الخيار الثاني: إذا لم يتحقق ما جاء في الخيار الأول، وأصر الإطار التنسيقي في استهداف كامل للوجود السياسي لشخص وحزب الحلبوسي، قد يرتب على ذلك تصعيد سياسي وشعبي من قبل الحلبوسي عبر مجموعة خطوات أهمها الانسحاب كلياً من السلطتين التشريعية والتنفيذية، ومن المشاركة في انتخابات مجالس المحافظات، وكذلك اللجوء إلى الشارع.

2. الأداء البرلماني خلال عام 2024 بين عقبة اختيار الرئيس واستمرار أزمة التشريعات

يُعَدّ مجلس النواب العراقي السلطة التشريعية والرقابية الأعلى في البلاد، إذ يتمتع بصلاحيات واسعة لمساءلة الحكومة، ومراقبة أدائها، إلا أن الدور الرقابي للمجلس يواجه تحديات متزايدة، جعلته في كثير من الأحيان يجد صعوبة في أداء وظيفته الدستورية بشكل فعال، وهناك أسبابٌ واضحة لإضعاف الدور الرقابي للمجلس، عكسها تراجع الأداء عبر الدورات البرلمانيّة الخمس المتتالية من بينها التوافقات السياسيّة والمحاصصة ما جعل العديد من القرارات والملفات خاضعة للمساومات السياسيّة، حيث تمنع المصالح الحزبية فتح ملفات أو مساءلة شخصيات تنتمي إلى كتل متنفذة. فالضغوط الحزبية والتدخلات الخارجيّة وجهت القرارات الرقابية بما لا يتقاطع مع مصالحها. كما أن التدخلات الإقليمية والدوليّة تؤثر أحيانًا على استقلالية القرار البرلماني، خاصة في القضايا ذات البعد الاستراتيجي.

وعلى الرغم من توفر الأدوات الدستورية للمساءلة، مثل الاستجواب وسحب الثقة، إلا أن ضعف الإرادة السياسيّة وعدم الجدية في محاسبة الفاسدين جعلت هذه الآليات شبه معطلة. فكثيرًا ما تتحول جلسات الاستجواب إلى استعراضات إعلامية، دون أن تترتب عليها قرارات حقيقية[1]، يرافق ذلك التعطيل المتعمد للجلسات البرلمانيّة حيث يشهد مجلس النواب في كثير من الأحيان مقاطعات متكررة للجلسات، إما بسبب خلافات سياسية، أو لضمان عدم تمرير قرارات معينة. كما أن بعض الكتل تعمد إلى عرقلة النصاب القانوني عند طرح ملفات حساسة، مما يُفرغ الدور الرقابي من مضمونه الحقيقي، كما رافق تشكل مجلس النواب الحالي بعد انسحاب التيار الصدري منه إشكالية أخرى تتمثل بأن مجلس النواب أصبح دون وجود معارضة برلمانية حقيقية كونه يمثل كتلًا سياسية ممثلة داخل الحكومة.

(1) مهند الخزرجي، مقال رأي، تعطيل الدور الرقابي: أزمة سياسية أم منهج مقصود؟
https://almasalah.com/archives/112269

ربما لا يختلف مجلس النواب العراقي في عام 2024 عن السمة التي اتسم بها طوال العقدين الماضين من التغيير من استمرار الانقسامات والاخفاقات، وقد يكون عام 2024 من الأعوام التي شهد في المجلس اضطراباً ليس فقط في أداء مهامه في تشريع القوانين وإنما حتى على مستوى رئاسة مجلس النواب بعد انهاء عضوية السيد محمد الحلبوسي نتيجة خلافه مع النائب المنشق عن حزب تقدم ليث الدليمي من هنا تتصاعد الدعوات يوماً بعد آخر من أجل إقرار عديد من القوانين المعطلة نتيجة الأزمات السياسيّة التي تعصف بالعملية الديمقراطية بعد عام 2003، إذ تحتاج إلى توافقات وتفاهمات سياسية قبل التصويت عليها في قبة مجلس النواب العراقي، الذي لديه قوانين معطلة منذ ما يقارب أكثر العقدين.

ومما تقدم نستطيع أن نجمل تقييم أداء مجلس النواب العراقي من خلال المحاور الآتية:

أولاً: استمرار إدارة المجلس بالنيابة والاخفاق في انتخاب رئيس المجلس

يشهد العراق منذ تشكّل البرلمان بعد الانتخابات النيابية في تشرين الأول(أكتوبر)2021 حالة ارتباك تشريعي شديد، زادها تعقيداً تدخّل القضاء في شؤون مجلس النواب وقراراته وتحولها أخيراً إلى أزمة سياسية، يتوقّع أن تلقي بظلالها على المدة المتبقية من عمر هذا المجلس، وأن تذكي التوتّر والصراعات الحزبية خلالها وفقاً لما بات معهودا قبل أي موعد انتخابي في البلد.

وبعد أن شهد مجلس النواب انسحاب الكتلة الصدرية بواقع (73 معقداً) تم انهاء عضوية السيد محمد الحلبوسي من مجلس النواب وانهاء رئاسته للمجلس في تشرين الثاني (نوفمبر) 2024 بقرار قضائي أثر الدعوة التي قدمها النائبين: ليث الدليمي، وباسم خشان وظل المجلس يدار عبر النائب الأول، وهو السيد محسن المندلاوي المقرب من الإطار التنسيقي، والذي اكتسب صفة رئيس مجلس النواب بالنيابة طوال تلك المدة وهي دلالة تحمل الكثير من الأبعاد، خصوصاً مع اخفاق مجلس النواب العراقي في انتخاب رئيس له عدة مرات، مع عدم حصول أي من المرشحين البارزين وهما العيساوي والمشهداني على أغلبية الأصوات خلال جلسة متوترة، وسط مشاحنات سياسية وانقسامات حزبية أدت إلى عرقلة العملية إلا أنها حُسمت لصالح المشهداني في نهاية الأمر.

ما يبرهن على سيادة الحالة السياسيّة التي تتحكم بالبلد من الصفقات والمحاصصة بعيداً عن أي خطط استراتيجية.

ثانياً: استمرار أزمة التشريعات وتعطيل إقرار مشاريع مقترحة

تأجلت العديد من القوانين التي تخص الشأن الأمني والاقتصادي والمواطن العراقي، من الدورات السابقة إلى الدورات اللاحقة نتيجة التجاذبات والخلافات السياسيّة التي عصفت بها، لاسيما قانون النفط والغاز الذي لم ير النور منذ 2005، إذ إن بعض القوانين تعدها القوى السياسيّة محط إثارة للجدل، لاسيما قانون العفو العام الذي تطالب به بعض القوى فيما ترفضه أخرى.

أشارت مصادر من داخل اللجنة القانونية في مجلس النواب العراقي إلى وجود أكثر من 150 مشروع مقترح قانون متراكمة على طاولة لجان، فضلاً عن عدد من القوانين التي تسمى بالجدلية، يعيق تمريرها عدم الاتفاق ما

بين الكتل السياسيّة المتحكمة في مجلس النواب، وكذلك الخلافات ما بين هيئة الرئاسة والكتل ورئاسات اللجان لتمرير تلك القوانين، وإن استطاع مجلس النواب أن يمرر بعض القوانين فإنه قد لجأ لاعتماد أسلوب وصف بـ«المبتدع» يتمثّل في التصويت بـ «سلّة واحدة» لتمرير القوانين. ومن القوانين محاطة بالجدل (قانون النفط والغاز) و(قانون العفو العام) و(قانون الأحوال الشخصية- الذي أُقرّ مؤخراً) و(قانون عقارات الدولة) و(قانون المحكمة الاتحادية)، وغيرهم.

وكان النائب عن تحالف (الفتح) علي الجمالي أكد حاجة العراق إلى تشريع قوانين مهمة بينها قانون النفط والغاز، داعياً الحكومة إلى الإسراع بإرسال القوانين المهمة من أجل مناقشتها وإقرارها داخل مجلس النواب، وقال الجمالي «أدراج الحكومة ممتلئة بالقوانين المعطلة بسبب غياب التوافقات السياسيّة على أغلبها، والمواطن ينتظر بفارغ الصبر إقرار القوانين الخدماتية والاقتصاديّة»، ويشير مجاشع محمد علي أن قضية وجود حراك برلماني يهدف لحسم القوانين الخلافية المؤجلة منذ سنوات «غير واقعية»، لأن القضية ليست قانونية بقدر ماهي اتفاقات سياسية؟، ومنها قانون النفط والغاز الذي يرسم شكل العلاقة الاقتصاديّة بين بغداد وأربيل، الذي تم الاتفاق على تمريره لكنه اصطدم بعقبات سياسية جعلت رئيس الوزراء يعقد اجتماعاً لغرض الاتفاق على تمريره باتفاق سياسي[1].

كما ناقش البرلمان العراقي تعديلاً على (قانون الأحوال الشخصية) المثير للجدل والذي من شأنه أن ينظّم ويشرف على مسائل الزواج والطلاق والحضانة والميراث، وفق الفقه الامامي الجعفري، وفي نيسان (أبريل) 2024، أقرّ البرلمان تعديلاً على «قانون مكافحة البغاء» يعاقب العلاقات المثلية بالسَّجن بين 10 و15 عاماً. كما يُقر التعديل أحكاماً بالسَّجن من سنة إلى 3 سنوات للأشخاص الذين يخضعون للتحول الجنسي، كما ينص القانون على السجن حتى سبع سنوات وغرامة حتى 15 مليون دينار (حوالي 450,11 دولار أميركي) عقوبةً لـ «الترويج للشذوذ الجنسي»[2].

ثالثاً: النسب الإحصائية لأداء مجلس النواب خلال عام 2024

بلغ عدد الجلسات العامّة (46) جلسة عامة، وبلغ عدد المتحدثين (533) متحدثاً، وفيما يتعلق بنشاط اللجان بلغ عدد الاجتماعات التي عقدتها اللجان النوعية نحو (2,322)، بلغ عدد التقارير التي أعدتها اللجان النوعية نحو (724) تقريراً، تم مناقشة (677) تقريراً منها بالجلسة العامّة للمجلس[3]. واستضافة واحدة.

(1) جبار زيدان، أكثر من 150 مشروع قانون معطلة في العراق بسبب «المناكفات السياسية»
https://www.independentarabia.com/node

(2) المصدر نفسه.

(3) المصدر نفسه.

جدول (2-5) يبين النسب الإحصائية لتقييم عمل مجلس النواب خلال عام 2024

الأعمال	العدد	الملاحظات
عدد الجلسات العامّة	46 جلسة	بمعدل تقريبًا جلسة واحدة كل أسبوع
عدد المتحدثين في الجلسات العامّة	533 متحدثًا	متوسط 11.6 متحدثًا لكل جلسة
عدد اجتماعات اللجان	2,322 اجتماعًا	نشاط مكثف يدل على عمل تشريعي ورقابي فعّال
عدد التقارير المُعدة من اللجان	724 تقريرًا	تقارير فنية وتشريعية متنوعة
عدد التقارير التي نوقشت في الجلسات	677 تقريرًا	تمت مناقشة 93.5 % من التقارير المُعدة
عدد الاستضافات	1 استضافة	استخدام محدود لأداة الاستضافة

تقييم أداء عمل مجالس المحافظات

بعد مرور أكثر من عام على انتخابات مجالس المحافظات العراقية التي جرت في كانون الأول (ديسمبر) 2023، يُظهر تقييم الأداء العام لهذه المجالس تحديات كبيرة في تحقيق الاستقرار السياسي وتقديم الخدمات، مما يعكس استمرار الأزمات البنيوية في النظام المحلي ويثير تساؤلات حول أسباب تعثر عمل هذه المجالس، وما إذا كانت المحاصصة الحزبية تؤدي دورًا في هذا التعثر؟، وبذلك نستطيع أن نجمل تقييم أداء عمل مجالس المحافظات من خلال النقاط الآتية:

- **الخلافات السياسيّة والإقالات:** شهدت عدة مجالس محلية صراعات حزبية حادة، مثل إقالة رئيس مجلس محافظة بغداد عمار القيسي وإعادته لاحقاً بقرار قضائي، مما يعكس هشاشة التوافقات السياسيّة.
- **تعطيل المشاريع الخدمية:** في محافظات مثل كركوك وديالى والنجف الأشرف وغيرها، لم يتم تنفيذ أكثر المشاريع الخدمية أو الصحية بسبب عدم حسم تشكيل الحكومات المحليّة، مما أدى إلى تجميد آلاف الوظائف وتأخير صرف الموازنات.
- **ضعف المشاركة الشعبية:** رغم إعلان نسبة مشاركة بلغت 41 %، إلا أن النسبة الفعلية قد تكون أقل بكثير، مما يعكس عزوفاً شعبياً عن العملية السياسيّة بسبب فقدان الثقة في جدوى هذه المجالس.
- **غياب الإنجازات الملموسة:** بعد مرور أشهر على تشكيل المجالس، لم تُسجل إنجازات واضحة في تحسين الخدمات أو تنفيذ مشاريع تنموية، مما عزز الانطباع لدى البعض بأنها «حلقة زائدة» في الهيكل الإداري.
- **استمرار المحاصصة والفساد:** لا تزال المحاصصة السياسيّة تعيق عمل المجالس، مع استمرار المحسوبية في توزيع المناصب والموارد، مما يعرقل تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين.

جدول (2-6) يبين تقييم عمل مجالس المحافظات خلال عام 2024

المؤشر	الوصف التحليلي	التقييم (0-100)	النسبة المئوية (%)	مستوى الأداء
الاستقرار السياسي	وجود خلافات وإقالات متكررة (مثل بغداد)، ضعف التوافقات	30	30 %	ضعيف
الأداء الإداري والتنفيذي	تعطيل مشاريع، تجميد الوظائف، تأخير الموازنات	35	35 %	ضعيف
المشاركة الشعبية	مشاركة رسمية 41 %، فعلية أقل بكثير (تقديريًا بين 25-30 %)	28	28 %	منخفض جداً
الإنجازات التنموية	غياب مشاريع واضحة أو نتائج ملموسة	25	25 %	ضعيف جدًا
الحوكمة والنزاهة	استمرار المحاصصة، فساد، محسوبية في التعيينات والمناصب	32	32 %	ضعيف

وفي ضوء ما تقدم فإن المشاكل التي تواجه مجالس المحافظات في العراق يتطلب الأمر إصلاحات قانونية وإدارية: إصلاحات بنيوية تشمل تشريع قوانين جديدة تنظم عملها، وتحديد صلاحياتها بوضوح، وتعزيز الرقابة والمساءلة لضمان الشفافية والكفاءة، وتمكين الحكومات المحليّة ينبغي منح صلاحيات أوسع للحكومات المحليّة لتتمكن من معالجة المشكلات الاقتصاديّة والاجتماعيّة في محافظاتها، مما يخفف الضغط عن الحكومة المركزية ويعزز التنمية المحليّة، وأرجع مراقبون أسباب تعثر مجالس المحافظات في أداء مهامها إلى جملة من الأسباب، فقد ذهب المحلل السياسي محمد زنكنة أن آلية انتخابات مجالس المحافظات كانت بعيدة تمامًا عن أي اتفاقات سياسية يمكن أن تساهم في الاستقرار، وبيّن أن تشكيل هذه المجالس اعتمد بشكل كبير على التهديدات والنفوذ الحزبي، إضافة إلى الاتفاقيات المحليّة بين بعض الأطراف. وإن «الكتل التي تمتلك أقلية جماهيرية، لكنها تمتلك نفوذًا سياسيًا،... هي التي سيطرت على تشكيل مجالس المحافظات، وهذا يظهر بوضوح في كركوك ونينوى، وكذلك في التهديدات التي شهدتها ديالى وبعض محافظات الجنوب»[1]، وأشار زنكنة إلى غياب الرقابة على أداء هذه المجالس، كما أكد أن المحاصصة السياسيّة لا تزال موجودة، ولكن بطرائق جديدة، من طريق اتفاقات بين أطراف معينة لضرب التوافق وتحقيق الأغلبية[2].

في حين ذهب الناشط السياسي علي القيسي، إن مجالس المحافظات في العراق «تشهد تحديات كبيرة تعيق دورها الخدمي والرقابي، إذ تهيمن عليها قوى سياسية تكرس المحاصصة الحزبية والفئوية، بالتالي أفرغت المجالس من محتواها الحقيقي»، وأكد القيسي أن «هناك إرباكًا في العمل الخدمي نتيجة محاولة فرض إرادات معينة وتجاوز الصلاحيات الممنوحة لها»، كما عزا عدم ظهور أي دور إصلاحي لهذه المجالس إلى أنها «جاءت

(1) مجالس المحافظات في العراق.. هل حققت المطلوب؟

http://iraq.shafaqna.com/AR/454005

(2) المصدر نفسه.

نتيجة قانون شرع من قبل قوى المتنفذة في السلطة، بما يتناسب مع مصالحها»[1]. إلى ذلك، أكد عضو مجلس محافظة نينوى، أحمد الكيكي: أن الوضع في محافظة نينوى لم يشهد تغييرًا كبيرًا حتى الآن، مشيرًا إلى وجود تطور طفيف فقط في بعض المجالات. وقال الكيكي: «المجالس المحليّة لم تؤدِّ دورًا حقيقيًا في تحسين الأوضاع في المحافظة بسبب الصراعات الداخليّة التي تعصف بها، واختتم تصريحه بالقول: أعتقد أن المجلس نفسه بحاجة إلى تقييم شامل»[2]. وقال عضو لجنة الخدمات البرلمانيّة محما خليل، إن «اللجنة المعنية بتقييم أداء المحافظين هي لجنة الخدمات والإعمار وفق الدستور، وهي من تقع عليها محاسبة المتلكئين من المحافظين، ممن أخفقوا في تنفيذ برامجهم وأساؤوا استخدام المال العام»، وأشار إلى أن «الخدمات في المحافظات ما زالت متدنية جداً، والحكومات المحليّة أخفقت في إيصال رسالة البرنامج الحكومي الذي يطرحه رئيس الوزراء بتسمية كابينته الوزارية بحكومة الخدمات»[3].

من جهته، يؤكد عضو لجنة الخدمات والإعمار النيابية باقر السعدي، أنه «لا وجود لأي تقييم للمحافظين، وأن الحكومة الحالية كما نرى أفضل من سابقاتها في تقديم الخدمات للمواطن، والآن يوجد عمل على الأرض في أغلب المحافظات، لكنه غير كاف، فمن حق المواطن أن يشعر بوجود خدمات أكبر»، ويشير إلى أنه بالمقارنة مع السابق، الوضع أفضل لاسيما البنى التحتية والطرق والجسور، لكن قد تكون التخصيصات المالية تأخرت في بعض المحافظات فسببت بعض التلكؤ»[4]. وبشأن تقييم المحافظين، يذكر أن «هناك من المحافظين تابعون لكتل سياسية هي من تتولى تقييمهم، وأيضاً هناك إمكانية لإقالة المحافظين المقصرين من خلال متابعة لجنة الخدمات في مجلس النواب»، وكان عضو آخر في لجنة الخدمات، وهو عباس الجبوري، أكد أن إجراء تقييمات مهينة وفنية لعمل وأداء المدراء في المناصب الخدمية وغيرها في الحكومات المحليّة أمر ضروري، وأكد على ضرورة أن تكون هناك تغييرات دورية كي يكون هناك تطور في العمل.

إلى ذلك، يرى الخبير المختص بإدارة الأزمات علي جبار أن «أداء المؤسسات التنفيذية ومنها المحافظات ما زال يشكل عبئاً كبيراً على البناء الخدمي والتطويري والاقتصادي في الدولة العراقية، فالأحزاب تصر على أن يكون اختيار الشخصيات للمناصب الخدمية عبارة عن محاصصة سياسية من دون الأخذ بالحُسبان التجارب السابقة وضياع الأموال الكبيرة»، ويضيف، أن بعض التقارير الدوليّة تضع العراق على المستوى الخدمي في مراتب متأخرة جداً بحكم سوء الأداء، وهدر التخصيصات وضياع الموازنات، لافتاً إلى أن «الشخصيات التي تتبوأ هذه المناصب ليست مختصة بالإدارة العليا أو إدارة المشاريع التي تحتاجها المحافظات، لذا من الطبيعي أن يكون هناك تردٍ وتراجع في الأداء وينعكس هذا على إدارة المشاريع والخدمات»، ويخلص إلى أن «المشكلة مستمرة ما دام تنصيب المحافظين وتغييرهم قراراً سياسياً،... أما مسألة التقييم فلا يمتلك العراق استراتيجية واضحة وثابتة

(1) المصدر نفسه.

(2) المصدر نفسه.

(3) المصدر نفسه.

(4) لا تقييم لعمل المحافظين.. والبرلمان «يتغاضى» عن سوء الخدمات،

لتقييم الأداء بشكل مهني، لذا فإن المشكلة مركبة لا يمكن أن ينتج عنها بناء إيجابي خدمي»[1]. ومما تقدم كان من المفترض أن يقوم السوداني بـ«محاسبة المقصرين من المحافظين وفقاً لما وعد به في البرنامج الحكومي ممّن تسببوا بضياع فرصة النهوض بالواقع الخدمي للمحافظات»[2] وتشهد بعض المحافظات لاسيما بعضاً من الوسطى والجنوبية واقعاً خدمياً سيئاً، إذ شهد حزيران (يونيو) 2024 خاصة في محافظتي ذي قار والمثنى، تظاهرات احتجاجاً على سوء الخدمات، وغياب فرص العمل.

ما موقف الكتل السياسيّة من إجراء الانتخابات البرلمانيّة وقانونها؟

ظل قانون الانتخابات في العراق الذي من المقرّر أن تُجرى بموجبه الانتخابات النيابية 2025 محوراً للجدل السياسي، وسانت ليغو، نظام انتخابي يعتمد طريقة رياضية لتوزيع المقاعد في البرلمانات بين الأحزاب أو القوائم الانتخابية المتنافسة، ويقسم عدد الأصوات لكل حزب على سلسلة من الأرقام الفردية (1، 3، 5، 7، وهكذا)، ثم ترتب النتائج تنازلياً، وتخصص المقاعد للأحزاب الأعلى في النتائج، وقد عُدّل القانون وفق ما سمي بالطريقة العراقية عبر وضع القاسم الأول 1,7 و1,9 بعد ذلك شهدت الساحة نقاشات حادة بين القوى السياسيّة والمجتمعية على ضرورة تعديله أو الإبقاء عليه قبل الانتخابات البرلمانيّة المقررة في 11 تشرين الثاني (نوفمبر)2025، ونفى عضو اللجنة القانونية في البرلمان العراقي، محمد عنوز، تسلم لجنته أي مقترح رسمي لتعديل قانون الانتخابات من الحكومة أو رئاسة مجلس النواب أو الكتل النيابية، وقال إن الخلافات القائمة بين الكتل السياسيّة تعرقل الاتفاق على التعديلات المقترحة، حيث يسعى كل طرف إلى تعديل القانون بما يحقق له مكاسب انتخابية، وأوضح أن التوجه الحالي يشير إلى إمكانية اعتماد نفس النظام الانتخابي الذي طبِّق في انتخابات مجالس المحافظات الأخيرة، وهو نظام الدائرة الواحدة لكل محافظة مع تطبيق آلية (سانت ليغو) النسبية وقاسم انتخابي 1,7، ما يصب في مصلحة الكتل الكبيرة ويقلل فرص المستقلين[3]. ومن المهم الإشارة إلى أن العراق بدأ بقانون 2005 الذي اعتمد القوائم المغلقة و18 دائرة انتخابية، وعُدل مرات عدة، كان آخرها في 2023، حيث ألغي نظام 2021 وأعيد للدوائر المتعددة (83 دائرة) ونظام سانت ليغو، وهو ما يعزز فرص الأحزاب التقليدية. وفي أدناه الطرائق والقوانين الانتخابية التي جرت بموجبها الانتخابات في العراق منذ عام 2005 وصولاً إلى قانون انتخابات مجلس النواب في عام 2025.

(1) المصدر نفسه.

(2) المصدر نفسه.

(3) المصدر نفسه.

جدول(2-7) الطرائق والقوانين الانتخابية في العراق بين عامي 2005-2025

السنة	القانون / التعديل	النظام الانتخابي	نوع الدوائر	نمط القوائم	أبرز الملاحظات والتأثيرات
2005	أول قانون انتخابات بعد 2003	التمثيل النسبي	18 دائرة (كل محافظة دائرة واحدة)	قوائم مغلقة	هيمنة واضحة للأحزاب الكبرى، ضعف تمثيل المستقلين والمجتمع المحلي
2010	تعديل قانون 2005	التمثيل النسبي	18 دائرة	قوائم مفتوحة جزئيًا	إتاحة جزئية لاختيار المرشحين، صعود محدود لشخصيات مستقلة
2013	قانون الانتخابات البرلمانيّة رقم (45)	التمثيل النسبي + عتبة 2 %	18 دائرة	قوائم مفتوحة	استمرار أفضلية الكتل الكبيرة، صعوبة دخول الأحزاب الصغيرة
2018	تعديل القانون	التمثيل النسبي	18 دائرة	قوائم مفتوحة	تراجع المشاركة الشعبية، ضغط شعبي واسع على الأحزاب، عدم رضا عام
2019	قانون مفوضية جديدة + مطالبات تغيير	لا تعديل جذري للنظام	-	-	احتجاجات تشرين طالبت بإلغاء النظام القائم وتبنّي تمثيل أكثر عدالة
2020	قانون انتخابات جديد رقم (9 لسنة 2020)	نظام فردي شبه ترشيحي	83 دائرة متعددة (كل قضاء دائرة)	ترشيح فردي	مكّن المستقلين، زيادة تمثيل محلي، لكنه أدى إلى تشتت الأصوات
2023	تعديل جديد يعيد سانت ليغو	التمثيل النسبي – سانت ليغو	دائرة واحدة لكل محافظة (18 دائرة)	قوائم مفتوحة	قاسم انتخابي (1.7) يصب في مصلحة الكتل التقليدية، ويقلل من فرص المستقلين
2025 (مرتقب)	لم يُعدّل حتى الآن	المرجّح سانت ليغو المعدل	دائرة واحدة لكل محافظة	قوائم مفتوحة	جدل واسع بين القوى حول تغييره، غياب توافق رسمي حتى الآن.

وعلى ضوء الملاحظات المسجلة على قانون انتخابات مجلس النواب المقترح للانتخابات 2025 تباينت آراء الكتل السياسيّة فقد أكد النائب حيدر السلامي، عضو حركة امتداد البرلمانيّة، أن كتلته تدعم بقوة خيار الانتخاب الفردي المباشر للمرشحين، وترفض نظام القوائم الذي يخدم مصالح الأحزاب الكبيرة على حساب المستقلين، وقال السلامي: «كل تعديل لقانون الانتخابات يخدم الأحزاب والكتل الكبيرة ويحاول إقصاء المستقلين الذين يربك حضورهم التوافقات السياسيّة التي تخدم المصالح الحزبية الضيقة»، وأضاف أن «التوافق السياسي قد يكون ضرورياً أحياناً للمصلحة العامّة، لكنه حين يعزز المصالح الحزبية والشخصية فهو مرفوض من المستقلين والأحزاب الناشئة»، وهناك مطالبات -حسب السلامي- بتعديل قانون الانتخابات البرلمانيّة بنفس آلية انتخابات مجالس المحافظات، شريطة أن يكون عادلاً ويضمن فوز المرشحين الحقيقيين، لا أن تنقل لهم الأصوات دون عدل»، وانتقد السلامي النظام الحالي، وشدّد على أن «الحل الأمثل بالانتخاب الفردي، حيث يفوز المرشحون الأعلى بالأصوات، وأن انضمام المرشحين للأحزاب والكتل، يكون بعد إعلان النتائج وليس قبلها»[1].

كما أكد النائب عن المكون الكردي في اللجنة القانونية النيابية، أميد محمد، أن أغلب القوى السياسيّة في العراق تود إجراء الانتخابات في موعدها المحدد، وهو الخيار الأنسب أمام التحديات السياسيّة الراهنة، وقال «هناك مقترح وحيد حتى اللحظة مطروح لتعديل قانون انتخابات مجلس النواب، يعتمد على تخصيص 30 %

(1) قانون انتخابات مجلس النواب رقم (4) لسنة 2022 المعدل.

من المقاعد للأعلى أصواتاً من المرشحين، بينما تخضع الـ 70 % المتبقية لنظام (سانت ليغو)، وهو مقترح جديد لم تعتمده الدورات الانتخابية السابقة»[1].

ولم تبد الكتل السياسيّة موقفاً واضحاً بالرفض أو القبول للمقترح، بسبب عدم إدراج القانون لدى مجلس النواب للقراءتين الأولى والثانية، حيث تُقدم المقترحات الرسميّة عادةً خلال القراءة الثانية»[2]، وعلى النقيض من ذلك، ترفض القوى السنية أيّ تعديل على قانون الانتخابات الذي جرى اعتماده في انتخابات مجالس المحافظات الأخيرة، ويعلّق القيادي في تحالف «العزم» عزام الحمداني، قائلاً إنّ «تعديل القانون مع كلّ موسم انتخابي يزعزع ثقة الناس بالنظام والعملية السياسيّة، ويُظهر أنّ القوانين تُفصّل حسب مزاج القوى السياسيّة ومصالحها»، ويؤكّد الحمداني، أنه «لا يوجد إجماع سياسي على التعديل، ومن الصعب جداً إجراء أيّ تعديل في ظلّ ما تبقّى من وقت حتى موعد الانتخابات البرلمانيّة»[3]. وقد أكد النائب طلال الزوبعي أن اللجنة القانونية رفضت مقترح التعديل، ما يعني أن الانتخابات ستُجرى في موعدها ووفق القانون الحالي، وهو ما يصب في مصلحة السوداني مرة أخرى، ويفتح المجال أمامه لتوسيع تحالفاته الانتخابية، خصوصاً في ظل الغياب المتوقع للتيار الصدري.

من جانبه، رجح إحسان الشمري، تكرار سيناريو لبنان خلال تشكيل الحكومة واختيار الرئيس في العراق، وقال إن البرلمان معني أساساً بتشريع قانون الانتخابات، وأن مفوضية الانتخابات هي المؤسسة المعنية بإيجاد الآليات الفنية بالتحديد في تطبيق هذا القانون [4]. وعلى مستوى الكتل السياسيّة ظل الانقسام السمة البارزة بين القوى السياسيّة خصوصا بين قوى الإطار التنسيقي بين من يطالب بتعديل بعض بنود قانون الانتخابات، وآخرين يرفضون المساس بالقانون الحالي ويصرّون على الالتزام بالتوقيتات الدستورية، ويمثل الخلاف على تعديل قانون الانتخابات، وتحديداً قانون رقم 12 لسنة 2018، واحداً من أخطر التحديات التي يواجهها الإطار التنسيقي، خصوصاً أن القوى السنية، ومعها كتل سياسية مؤثرة، ترفض أي تعديل بحجة مخالفته للدستور وقرارات المحكمة الاتحادية.

شكل التحالفات السياسيّة بعد انتخابات مجالس المحافظات وفي ضوء الاستحقاقات الانتخابات البرلمانيّة القادمة

تتصاعد حدة الخلافات والصراعات ما بين اقطاب وشخصيات الكتل السياسيّة الحاكمة في العراق، ووصل ذلك التصعيد إلى نشر «الفضائح»، وكشف كل طرف عن ملفات الطرف الآخر، وهو نهج أو سلوك سياسي اعتادت عليه العديد من اقطاب العملية السياسيّة في العراق ومكوناتها وأحزابها وقواها السياسيّة المشاركة في السلطتين التشريعية والتنفيذية مع قرب كل انتخابات أو بعدها، مع أن هناك دعوات من قبل بعض الكتل السياسيّة

(1) فراس الخيام، قانون الانتخابات يتصدر الجدل بالعراق ومخاوف من تأجيلها
https://www.aljazeera.net/politics/202520/4/D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82

(2) المصدر نفسه

(3) المصدر نفسه.

(4) المصدر نفسه.

المشاركة في تشكيل الحكومة إلى اجراء انتخابات نيابية مبكرة، ومن ذلك ما دعت له كتلة دولة القانون ورئيسها السيد نوري المالكي[1]، ومما تقدم من شواهد وافتراضات بدء الصراع السياسي للدخول في أجواء الانتخابات البرلمانيّة القادمة في العراق مع أن هناك مدة زمنية لا تقل عن عام في ظل رغبة الحكومة وأغلب الأطراف المشكِّلة له أن تجري بعد انتهاء المدة الدستورية لعمر حكومة السيد السوداني.

يرى مراقبون أن التوقيت الذي اختاره محمد شياع السوداني لإعلان ترشحه من على منصة «ملتقى السليمانية» لم يكن عبثياً، بل جاء محسوباً بدقة، ليبعث رسائل متعددة الاتجاهات، أهمها استعداده للبقاء في المشهد السياسي كلاعبٍ رئيس، في مواجهة مباشرة مع نوري المالكي، الذي يحاول استعادة موقعه في رئاسة الحكومة وفي السلطة، وقد أشار السوداني صراحة إلى أن «الانتخابات فرصة لدعم مشروع إصلاحي للعراق»، متحدثاً عن إنجازات حكومته ومشاريع خدمية واقتصادية، من بينها خطط الطاقة المتجددة، وتطوير البنية التحتية، ووقف حرق الغاز، وغيرها من مؤشرات الأداء التي يعتزم توظيفها في حملته الانتخابية. في المقابل، يشعر المالكي أنه في موقف غير مناسب، فعودة التيار الصدري لا تزال مستبعدة، وقواعده الشعبية قد تتجه نحو رئيس الوزراء العراقي الحالي أو قوى جديدة، ما يعني أن ائتلاف دولة القانون سيواجه تراجعاً حاداً في حضوره البرلماني، وقد يخسر موقعه داخل الإطار التنسيقي ذاته[2].

والمعادلة الإقليمية أيضاً تبدو معقدة. فإيران، التي لطالما عدت المالكي حليفاً موثوقاً، تجد نفسها أمام واقع جديد لا يسمح لها بدعمه بنفس الحماس. فالضغط الأميركي والخليجي، ورغبة طهران في تجنب صدام مباشر مع واشنطن في العراق، كلها عوامل ترجّح كفة السوداني، الذي يُنظر إليه كشخصية مقبولة إقليمياً ودولياً، و«أقل إحراجاً» لطهران في هذه المرحلة الدقيقة.

ويعتقد مراقبون أن السياسة الإيرانية تميل حالياً نحو «الواقعية البراغماتية»، وهذا ما يدفعها لدعم السوداني، أو على الأقل عدم عرقلته، خصوصاً إذا ما وُضعت على طاولة الخيارات بين شخصية قادرة على ضمان مصالحها عبر أدوات الدولة، وشخصية أخرى ترتبط بملفات وعلاقات داخلية متوترة، ومن المتوقع أن تتجه غالبية الأصوات الشعبية، خاصة في الأوساط الشيعية والوسطية، إلى تحالفات يقودها السوداني أو قوى إصلاحية ناشئة، مستفيدة من تراجع ثقة الشارع بالقوى التقليدية[3]. وقد كشف مقرر مجلس النواب الأسبق، محمد عثمان الخالدي، عن حرب كواليس داخل الإطار التنسيقي متحدثاً عن وجود حملات ممنهجة تقودها جهات سياسية تخشى فقدان نفوذها في الانتخابات المرتقبة، وتسعى لإقصاء محمد شياع السوداني من المشهد السياسي، وقال الخالدي، إن «الحكومة الحالية، وعلى الرغم من وجود تباينات في تقييم أدائها بين مختلف الأطراف، استطاعت تحقيق تقدم ملموس في تسعة قطاعات محورية، من بينها الخدمات والطاقة ومكافحة الفساد، فضلاً عن جهودها في تهدئة الخلافات مع إقليم كردستان، ومواقفها المتوازنة إزاء الأزمات الإقليمية»، وأضاف أن هذه القوى باتت تلجأ

(1) علي الأعرجي وفريق نيريج، الانتخابات المبكّرة: الراغبون والرافضون والمنقسمون، https://jummar.media/5681

(2) https://middle-east-online.com

(3) المصدر نفسه.

إلى أدوات غير معلنة، أبرزها حملات التشويه على مواقع التواصل الاجتماعي، في محاولة لتقييد صعود أي تيار جديد يُحسب على السوداني[1].

والسؤال الذي يفرض نفسه هنا: هل سينجح الإطار التنسيقي في الخروج من الاجتماع المرتقب بموقف موحّد؟ أم أن الانقسامات العميقة ستتحول إلى قطيعة، تعجّل بتفكك هذا التحالف الذي تشكّل لمواجهة الشارع بعد احتجاجات، وتحول لاحقاً إلى مظلة للحكم؟ إذ يُعتقد أن نجاح رئيس الوزراء الحالي في ترسيخ موقعه الانتخابي، واحتفاظه بالدعم الإقليمي والدولي، سيفتح الباب أمام احتمال إعادة تشكيل التوازنات داخل الإطار، وربما حتى خارج الإطار التنسيقي، لتبدأ مرحلة جديدة من التنافس السياسي لا مكان فيها لقادة المرحلة السابقة، الذين تآكل رصيدهم بفعل الأداء واتهامات الفساد، وبينما يتحضّر العراق لدخول انتخابات مفصلية في عام2025، تتجه كل الأنظار إلى البيت الشيعي، الذي يعيش واحدة من أكثر فتراته السياسيّة حساسية[2].

ومما تقدم، يبدو إنه كلما اقترب موعد اجراء الانتخابات في العراق بدأت الأطراف السياسيّة باللجوء إلى سياسة الهجوم، وإثارة الملفات، والتهديد والتسقيط وحتى اللجوء إلى القضاء العراقي وزجّه في مسائل سياسية هو في غنى عنها، كما يبدو الصراع الدائر الآن ليس مكوناتياً، فبعد أن تراجع الخلاف السياسي نسبياً القائم على أسس قومية وطائفية، دخل خلافٌ من نوع آخر داخل الكتل السياسيّة الرئيسة نفسها، فبعدَ أن شهدنا الخلافات والصراعات بين الكتل السنية بعد انهاء عضوية السيد الحلبوسي من مجلس النواب نشب الخلاف بين أطراف تحالف الإطار التنسيقي الشيعي حول رئيس الحكومة في المرحلة القادمة. عموماً، فإن الملفات التي تثار بين الحين والآخر ما هي إلا توظيف سياسي لحالات تُستخدم ظرفياً وليس لمعالجة استراتيجية في مكافحة الفساد ومشاكل إدارة الدولة ومنها مسألة تهريب المدان بقضية سرقة القرن نور زهير ومن ثم الكشف عن فضائح التجسس داخل مجلس الوزراء وما صرح به السيد رئيس هيأة النزهة حيدر حنون حول ممارسة ضغوط سياسية وقضائية من أجل التراجع عن الاستمرار في التحقيق بملفات الفساد التي تخص أطراف وشخصيات سياسية.

وفي ضوء ذلك يبقى التساؤل الأكثر أهمية ما شكل التحالفات السياسيّة القادمة؟ وهل سيخوضها السوداني؟ حيث تُرجح مصادر سياسية أن يعمل رئيس الوزراء محمد السوداني على نسج تحالف مع ثلاثة من محافظي البصرة وكربلاء وواسط، الذين حصلوا على أعلى الأصوات في الانتخابات المحليّة التي أُجريت نهاية عام 2023. كما تشير المصادر إلى احتمال انضمام ثلاثة وزراء بارزين في الحكومة الحالية إلى هذا التحالف، بينهم وزير الداخليّة عبد الأمير الشمري، الذي يُقال إنه يعتزم الانخراط في العمل السياسي خلال الدورة البرلمانيّة المقبلة، وفي سياق موازٍ، تُطرح احتمالات أخرى تشير إلى إمكانية تحالف السوداني مع «تيار الحكمة» بزعامة عمار الحكيم، وكذلك مع تحالف (النصر) الذي يقوده رئيس الوزراء الأسبق حيدر العبادي. إضافة إلى ذلك، تفيد مصادر مقربة من السوداني بأنه يسعى منذ فترة إلى استقطاب النواب المستقلين في البرلمان الحالي؛ تمهيداً لتشكيل تحالف معهم في الانتخابات المقبلة. وتشير المصادر، إلى أن «تيار الفراتين الذي يتزعمه رئيس الوزراء محمد شياع السوداني، سوف يدخل بقائمة مشتركة مع منظمة بدر بزعامة هادي العامري، إضافة إلى رئيس هيئة

(1) المصدر نفسه.

(2) المصدر نفسه.

الحشد الشعبي فالح الفياض، فضلاً عن كتائب سيد الشهداء برئاسة أبو آلاء الولائي، وحركة أنصار الله الأوفياء برئاسة حيدر الغراوي»[1].

من جهة أخرى، أعلن وزير التعليم العالي نعيم العبودي، القيادي في حركة «عصائب أهل الحق»، أن «الحركة تميل إلى خوض الانتخابات بقائمة منفردة، مع إبقاء الباب مفتوحاً لتحالفات محدودة مع بعض الكتل والشخصيات». إلا أن مراقبين يرون أن الحركة قد لا تخاطر بالمشاركة دون حلفاء؛ «نظراً لعدم امتلاكها الشعبية الكافية لضمان فوز مريح بمقاعد برلمانية»، ويقول النائب عن ائتلاف دولة القانون ثائر مخيف الجبوري إنّ «التحالفات الانتخابية لم تنضج بعد»، مشيراً إلى أنّ عدداً من النواب انشقّوا عن كتلهم بعد تلقّيهم إشعارات بعدم تأييد ترشيحهم مجدّداً، ويضيف أن ائتلاف دولة القانون يفضّل خوض الانتخابات بشكل منفرد «كما يحدث في كلّ عملية انتخابية» [2].

ومما تقدم توضح أن «القوائم التي ستدخل منفردة في الانتخابات فضلاً عما سبق هي ائتلاف دولة القانون بزعامة نوري المالكي والذي يضم حزب الفضيلة أيضاً، وتيار الحكمة بزعامة عمار الحكيم، وحركة عصائب أهل الحق بزعامة قيس الخزعلي، والمجلس الأعلى الإسلامي الذي يرأسه همام حمودي، والنائب الأول لرئيس البرلمان محسن المندلاوي». ومن الجدير بالذكر إلى أن الطائفة الشيخية التي تتكون من رئيس تحالف تصميم عامر الفايز، ستدخل منفردة أيضاً، لأن لديها قاعدة شعبية في البصرة[3].

وعلى مستوى المشاركة السنية في الانتخابات المقبلة ستشهد أيضاً مشاركة قوائم تستند إلى أسس سياسية أو طائفية أو قومية، وأنّ «حالة التعددية في البيت السني لا تختلف عمّا يجري في البيتين الشيعي والكردي»، ويُشار إلى أنّ «الانقسامات السياسيّة ضربت تحالفات البيت السني في وقت مبكر، وهو ما سيُغيّر من ملامح تلك التحالفات خلال الدورة النيابية السادسة»، وأنّ السنة يخططون لدخول الانتخابات بثلاث أو أربع قوائم انتخابية[4].

وفيما يخصّ المكوّن الكردي، تُعد إمكانية عودة الحزبين الكرديين الرئيسيين، (الاتحاد الوطني الكردستاني) و(الحزب الديمقراطي الكردستاني)، إلى صيغة (التحالف الكردستاني) من أقوى الترجيحات التي برزت مؤخراً. وكان هذا التحالف سائداً في الدورات الانتخابية التي تلت عام 2003، قبل أن تتفكك خيوطه بسبب الخلافات الداخليّة؛ ما دفع كل طرف إلى التحالف مع قوى عربية سنية وشيعية. ويبدو أن إدراك قادة الحزبين للتغيرات المحتملة في المشهد السياسي العراقي هو الدافع وراء هذا التحالف المرتقب[5]. وبحسب القيادي في الحزب الديمقراطي الكردستاني، فإنّ هناك «محاولة جادة لإعادة إحياء التحالف الاستراتيجي القديم مع حزب الاتحاد الوطني الكردستاني»، مشيراً إلى أنّ هذا التحالف قد يحصد ما بين 50 إلى 60 مقعداً في البرلمان، ما يمنحه قوة تفاوضية أمام الكتل الأخرى.

(1) https://al-aalem.com

(2) المصدر نفسه.

(3) https://al-aalem.com

(4) مصطفى عبادة، موقع النهار العربي، خريطة انتخابات العراق 2025: قوائم منفردة وانقسامات تغيرّ ملامح التحالفات، https://www.annahar.com/Arab-World/209248

(5) المصدر نفسه.

ويبدو أنّ الدورة النيابية السادسة أفرزت مزيداً من التشظّي داخل البيوتات السياسيّة الشيعية والسنية، بينما يسعى الأكراد إلى إعادة ترميم التحالف الكردستاني، وهو أمر لا يزال مرهوناً بكيفية تشكيل حكومة إقليم كردستان. وفي حين يسعى المكوّن السياسي السني إلى حصر القوائم الانتخابية بأربع شخصيات رئيسة (محمد الحلبوسي، خميس الخنجر، أسامة النجيفي، ومحمود المشهداني)، يُتوقّع أن تشهد الساحة الشيعية ستّ أو سبع قوائم انتخابية، تتزعم أبرزها شخصيات مثل محمد شياع السوداني، نوري المالكي، قيس الخزعلي، وربما مقتدى الصدر[1]. وفي ضوء ما تقدم يعرض التساؤل الآتي: **ما موقف الكتل السياسيّة من إعادة ترشّح السيد السوداني 2025؟**.

بحسب المصادر كان هناك اتفاق شفهي بين السوداني وقادة الإطار التنسيقي في عام 2024 على ألا يخوض رئيس الوزراء الانتخابات البرلمانيّة المقبلة. حيث يُعتقد أن هناك اتفاقًا سياسيًا تمّ تداوله بين الأطراف السياسيّة والسوداني يقضي بعدم ترشحه لولاية ثانية مقابل الموافقة على تمرير الموازنة للسنوات الثلاث 2023 – 2024 – 2025، وفي انتخابات مجالس المحافظات 2023، لم يشترك السوداني وحزبه في الانتخابات، لكن يبدو أن الرجل قرر العدول عن قراره بالمشاركة في الانتخابات البرلمانيّة. هذا القرار يعني اشتداد الصراع السياسي بين السوداني وبعض أطراف الإطار التنسيقي، الذين بدأوا بتسخير كل الهفوات والمواقف السياسيّة وتجنيدها لمصالحهم الانتخابية.

فرصة إعلان الترشح للسوداني كانت تأكيداً لإرباك الإطار التنسيقي، ويخشى قادته أن يتمكن من تأمين عدد كبير من الأصوات في الانتخابات المقبلة، مستغلاً شعبيته النسبية بين قطاعات لا بأس بها من المجتمع العراقي[2]. وفي هذا الصدد، تتهم مصادر من داخل الإطار التنسيقي إلى أن السوداني يرغب في استغلال موارد الدولة لخوض حملته الانتخابية، لأنه يعلم أن هذا هو السبيل الوحيد لنجاحه في الانتخابات المقبلة [3]. من هنا أظهرت احصاءات غير رسمية أن تحالف السوداني قد يحصل على نحو 50) مقعدًا) في البرلمان المقبل، مما يشكل أكثر من ثلث المقاعد الشيعية، مما سينعكس على قوة تحالفاته السياسيّة المقبلة.

أجندة العام الجديد 2025

هناك أجندات عديدة من المفترض أن تحتل سُلّم الأولويات العام المقبل 2025، وتتوزع هذه الأولويات بين جوانب سياسية وأخرى اقتصادية وتنموية واجتماعية وبذلك نستطيع أن نجمل تلك الأجندات على النحو الآتي:

من ضمن أهم الاجندات السياسيّة في عام 2025 عمل الأحزاب والقوى السياسيّة في العراق على ترتيب أوراقها الداخليّة لخوض الانتخابات النيابية التي من المفترض أن تجري في نهاية عام 2025 من حيث اختيار

(1) صحيفة العالم الجديد، خارطة التحالفات الانتخابية الجديدة لـ«الإطار»،
https://al-aalem.com

(2) الخشية من تيار معارض جديد.. هكذا يسعى قادة من الإطار التنسيقي إلى منع السوداني من خوض الانتخابات العراقية
https://arabicpost.net

(3) سمير داود حنوش، سيناريوهات صعبة قبل الانتخابات البرلمانية في العراق
https://www.alarab.co.uk

المرشحين والدخول في تحالفات سياسية حيث تعوّل تلك الأحزاب والقوى السياسيّة التقليدية بشتى اتجاهاتها الحزبية والسياسيّة والمكوناتية من الدخول بقوة في تلك الانتخابات وسط مواقف مترجحة من قبل كيانات وتيارات وقوى سياسية أخرى.

وبالمجمل نستطيع قراءة مواقف تلك القوى والتيارات السياسيّة من الانتخابات من خلال النقاط الآتية:

1. التيار الصدري واستمرار الرفض في دخول الانتخابات النيابية

في ضوء مواقف التيار الصدري خلال المراحل السابقة يبدو إنه إلى الآن لا يحبذ الاشتراك في الانتخابات النيابية القادمة، وهذا ما بدا واضحاً في عدد من البيانات الصادرة من السيد مقتدى الصدر زعيم التيار الصدري، والذي غير تسمّيته هذا العام لــ(التيار الوطني الشيعي)، وهي دلالة على رمزية التمثيل الجماهيري لمحافظات الوسط والجنوب والعاصمة بغداد. ومع إعلانه استمرار مقاطعة الانتخابات ومجمل العملية السياسيّة يوكد التيار الصدري على جمهوره بأهمية وضرورة تحديث سجلاتهم الانتخابية، فيما تبقى كل السيناريوهات متاحة ومنها استمرار السيد الصدر على موقفه الرافض للمشهد السياسي الراهن ومنه الانتخابات أمام ما يقوله باستمرار وهيمنة الكتل الفاسدة في السيطرة على مقدرات الدولة العراقية.

من جانبٍ ثان يرجّح مراقبون أن يعدل التيار الصدري من موقفه برفض الدخول في الانتخابات إلى المشاركة فيها إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة عبر اعلان كتلة انتخابية تمثل تياره السياسي والاجتماعي تتقارب لما لحدث في الانتخابات البرلمانيّة السابقة 2021 والتي حصل فيها على أعلى المقاعد البرلمانيّة أو ربما يفضل النزول إلى الانتخابات عبر قوائم متعددة تتسم بصيغة التمثيل غير المباشر للتيار الصدري وقواعده الجماهيرية.

2. قوى الإطار التنسيقي وتعدد القوائم الانتخابية

تشير المعطيات السياسيّة إلى أن قوى الإطار التنسيقي مثلما أشرنا في هذا والمحور الخاص بالعملية السياسيّة إلى انقسام الإطار التنسيقي على مختلف الأصعدة ومنه طبيعة وحرية النزول إلى الانتخابات القادمة، ففي الوقت الذي يصرّ فيه رئيس مجلس الوزراء محمد شياع السوداني على مخالفة رغبة قوى الإطار التنسيقي في عدم الترشح للانتخابات فإنه يعتزم خوض الانتخابات بقوة، بتحالف يضم عدد من القوى السياسيّة وهي كل من: تيار الفراتين بزعامته، وتحالف العقد الوطني بزعامة فالح الفياض رئيس هيئة الحشد الشعبي، وائتلاف العراقية بزعامة أياد علاوي وتحالف ابداع كربلاء بزعامة محمد نصيف الخطابي وقوى أخرى.

فيما تفضّل القوى الأخرى الدخول بشكل منفرد، ومن المحتمل أن يدخل الحكيم والعبادي معاً الانتخابات بتحالف مشترك مثلما جرى في الانتخابات السابقة، أما ائتلاف دولة القانون فإنه سيخوض الانتخابات إلى جانب قوى أخرى تنتمي إلى ائتلافه سياسياً وايديولوجياً وعدد من الشخصيات القبلية، ويعتقد أن تكتل ائتلاف دولة القانون من أكثر الكتل السياسيّة داخل الإطار التنسيقي تذمراً من السياسات والنهج الذي مارسته قوى الإطار التنسيقي في المدة ما بعد تشكيل حكومة السوداني، ومن المرجح أن تخوض حركة عصائب اهل الحق بزعامة الشيخ قيس الخزعلي بتكتيك انتخابي عبر النزول بأكثر من قائمة انتخابية في محاولة الاستفادة من وجود القيادي في العصائب نعيم العبودي على رأس وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

ومن المحتمل أن تدخل منظمة بدر بزعامة هادي العامري الانتخابات في عدد من المحافظات مع ائتلاف دولة القانون لاسيما في المحافظات ذات الأغلبية السنية، فيما ستخوض الانتخابات بشكل منفرد في محافظات الوسط والجنوب وبغداد، من جانبه يحاول نائب رئيس مجلس النواب محسن المندلاوي الذي يتزعم تحالف الأساس العراقي ان يستثمر أيضاً وجوده السياسي في رئاسة مجلس النواب في خوض الانتخابات إلى جانب عدد من القوى السياسيّة مثل تجمع الوتد العراقي، والمؤتمر الوطني العراقي، ومنظمة العمل الإسلامي، وتجمع الكورد الفيليين، وهذا ما ينطبق على المجلس الإسلامي الأعلى بزعامة همام حمودي الذي يقود تحالفاً سياسياً تحت عنوان (ابشر يا عراق) إلى جانب بعض القوى مثل اقتدار وطن بقيادة عبد الحسين عبطان وحزب الدعوة تنظيم الداخل بقيادة عبد الكريم العنزي، ومن المتوقع ان يدخل محافظين قريبين من السوداني الانتخابات في محافظاتهم بصورة مستقلة، وقد يتحالفون معه بعد الانتخابات حسب خارطة المقاعد وميزان القوى، وهذا ما ينطبق على محافظ واسط محمد جميل وربما بصورة غير مباشرة دخول محافظ البصرة اسعد العيداني الانتخابات بقائمة داعمة له ألا وهي تحالف تصميم بقيادة عامر الفائز.

ومما تقدم فأنّ قراءة النتائج المحتملة للقوى السياسيّة أعلاه والمنضوية تحت الإطار التنسيقي قد تتباين نتائجها في عدد المقاعد، إذ من المحتمل أن يحصل التحالف الذي يقوده رئيس مجلس الوزراء محمد شياع السوداني على اعلى المقاعد بين قوى الإطار التنسيقي وقد يليه ائتلاف دولة القانون، ومن ثم قد تتقارب نتائج القوى السياسيّة الأخرى مثل العصائب، وبدر، وتتحالف الأساس، وقد تبقى قوى أخرى بذات المستوى الانتخابي الذي حصلت عليه في الانتخابات السابقة وهذا ما ينطبق على القوى التي يقودها السيد عمار الحكيم والشيخ همام حمودي.

من جانب آخر يشير مراقبون إلى خشية أطراف شيعية من تكرار سيناريو «التحالف الثلاثي» بعد الانتخابات، وسط خريطة غير معلنة تجمع أطرافًا شيعية وسنية وكردية، وطرحت مقترحات داخل الإطار التنسيقي لاستباق المفاجآت، بينها بقاء التشكيل الحالي أو استمرار حكومة السوداني، دون اتفاق شامل لاسيما مع الدخول القوى الشيعية بخوض الانتخابات منفردة، مع تحالفات تكتيكية في المناطق السنية، كما في انتخابات مجالس المحافظات في 2023. ويتقارب السوداني مع أطراف سنية وكردية، وسط مؤشرات على تحالف ثلاثي جديد قد يتشكل بعد النتائج، يقابله انقسام في البيت السني. ويسعى السوداني للحصول على(50 مقعدًا) ليصبح زعيمًا سياسيًا، ويُرجح البعض عودة سيناريو ـ»الثلث المعطل» [1].

3. القوى السنّية

من خلال قراءة مواقف السياسيّة السنية حول الانتخابات فمن المحتمل أن يدخل الحلبوسي رئيس مجلس النواب المطاح به الانتخابات بقائمة مستقلة تحمل اسم الحزب (تقدم) ومن المحتمل أن يشهد التحالف تقدماً على القوى السنية الأخرى، وهذا ما بدا واضحا في انتخابات مجالس المحافظات السابقة لاسيما بعد أن أصدر القضاء حكمًا بتبرئته بعد ادانته بالتزوير في صراعه مع النائب السابق ليث الدليمي والذي أُقصي بموجبه من

(1) تميم الحسن، خارطة التحالفات الانتخابية قد تعيد «التحالف الثلاثي» و«الثلث المعطل»،
https://almadapaper.net/403759

رئاسة مجلس النواب وقد يدخل بقوائم ساندة بإشراف من قيادات في حزبه، ومن ذلك التحالف الذي يقوده وزير الصناعة في حكومة السوداني خالد بتال.

من جانب ثان سيدخل خميس الخنجر الانتخابات بتحالف سيادة ــ تشريع إلى جانب بعض القوى السياسيّة السنية مثل حزب المسار الوطني، وحزب التشريع، وتيار المواطن وسط تنافس محتدم مع الحلبوسي، وهذا ما ينطبق على القوى السنية الأخرى خصوصاً من قبل الشخصية السنية المقربة من الإطار التنسيقي والطامحة باحتلال مواقع متقدمة في الجغرافية السياسيّة السنية ألا وهو مثنى السامرائي، ومن ذلك في محافظتي صلاح الدين والأنبار التي سيخوض فيها الانتخابات إلى جانب قوى أخرى مثل مؤتمر صحوة العراق وحزب الهيبة إلى جانب قوى أخرى في بعض المحافظات مثل حزب متحدون بقيادة الأخوين النجيفي.

4. القوى الكردية

قد تبدو القوى السياسيّة الكردية أكثر وضوحاً في موافقها وأكثر واقعية لتصور مواقعها في الانتخابات البرلمانيّة القادمة 2025، وقد تبدو المعطيات التي أفرزتها انتخابات إقليم كردستان الأقرب إلى ما قد تفرزه الانتخابات البرلمانيّة العام المقبل، من هنا سيحافظ الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود برزاني على حضوره البرلماني، وما يترتب عليه من تقاسم المواقع على مختلف السلطات التنفيذية والتشريعية، في حين لم يتغير حزب الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة بافال طالباني من حضوره الجماهيري ولولا تحالفه مع الإطار التنسيقي لخسر حتى موقع رئاسة الجمهورية، وقد يكون هذا السيناريو حاضراً إذا ما تغير شكل التحالفات السياسيّة بعد الانتخابات البرلمانيّة بمعنى من الممكن أن يكون موقع رئاسة الجمهورية من حصة الحزب الديمقراطي الكردستاني لاسيما أن الحزب أعلن رغبته فيه ورشّح أكثر من شخصية ابان تحالفه مع التيار الصدري بعد انتخابات تشرين الأول(أكتوبر) 2021، من جانب آخر قد تكون هناك مفاجئات على مستوى الأحزاب والقوى الكردية غير التقليدية، ومن ذلك حركة التغيير والحركة التي يقودها سشوار عبد الواحد.

5. القوى المدنية والتشرينية

في الوقت الذي ضاعت من القوى المدنية والتشرينية الإنجازات الإيجابية التي تحققت بعد حراك تشرين التاريخي 2019 خصوصاً بعد تحقيق نتائج متقدمة في انتخابات تشرين الأول (أكتوبر) 2021 بعد أن كانت الفرصة سانحة ولم تحصل أي موقع مهمة سواء على مستوى المحافظين أو رؤساء مجالس المحافظات، ومع التحضيرات التي تجريها القوى السياسيّة للدخول إلى انتخابات مجالس المحافظات 2025لم يتبلور بعد تيار سياسي فكري يمثل القوى المدنية والتشرينية قادر على أن يحظى برضا الشارع العراقي ما عدا تأسيس تحالفات سياسية، ومن ذلك الإعلان تحالف البديل، الذي يضم حركة الوفاء برئاسة عدنان الزرفي، وهو محسوب على القوى السياسيّة التي امتهنت السياسة منذ أكثر من عقدين من الزمن، والحزب الشيوعي العراقي برئاسة رائد فهمي، وهو من القوى المدنية اليسارية، وحزب الاستقلال برئاسة سجاد سالم، وحزب البيت الوطني برئاسة حسين الغرابي، وهما من القوى المحسوبة على حراك تشرين، بالإضافة إلى التجمع الجمهوري بقيادة سعد عاصم الجنابي، وحركة كفى بقيادة رحيم الدراجي، والحركة المدنية بقيادة شروق العبايجي، وحركة شروع بقيادة الناشط في حراك تشرين أحمد الوشاح وقوى ناشئة أخرى.

استحقاقات العام القادم

قد لا يكون عام 2025 حاسماً لتحقيق الكتل والأحزاب والقوى السياسيّة مطالبها أو استحقاقاتها لأسباب عديدة، منها البعد الزمني، إذ ستُجرى الانتخابات البرلمانيّة في نهاية هذا العام في حين أن عملية اختيار رئيس الوزراء وتشكيل الكابينة الحكومية ستستغرق أشهراً بحكم الصراعات والاختلاف حول الشخوص والحصص وما إلى ذلك، لكن من المؤمّل أن تظهر الحجوم الانتخابية للكتل والقوى السياسيّة بعد اجراء الانتخابات بعدة أيام، وهو ما سيظهر تحديدًا أساسيًا يرسم معالم الخارطة السياسيّة وملامح تشكيل الحكومة العراقية، من اختيار رئيس الوزراء التي تكليف أعضاء الكابينة الحكومية ووكلاء الوزراء ومجمل الدرجات الخاصة.

وقد تبدو كل السيناريوهات متوقعة، خصوصاً إذا ما حدثت متغيرات تتعلق بطبيعة المشاركة الشعبية، وقد تنحصر المنافسة على مستوى رئيس الحكومة ما بين ثلاثة اتجاهات ستحسم اختيار رئيس الحكومة:

الاتجاه الأول: المؤثرات الدوليّة والإقليمية

وهي تلك المتعلقة بالمؤثرات والضغوطات التي تحاول فرضها الولايات المتحدة الأمريكيّة وحلفائها الاقليميين على الداخل السياسي العراقي من قوى وشخصيات سياسية، وهذه المؤثرات ستشهد صعوداً ونزولاً حسب تطورات الوضع الإقليمي خصوصاً تراتبية المفاوضات ما بين الولايات المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية التي تحاول أن تضمن مثل كل دورة انتخابية وجود حلفاءها في السلطة لاستمرار تأثيرها السياسي والاقتصادي والأمني، وهذا ما تحاول أن تفرضه دولٌ إقليمية أخرى مثل تركيا وعدد من دول الخليج العربي بدرجات متفاوتة.

الاتجاه الثاني: المحددات الداخليّة

نستطيع ملاحظاتها من خلال المواقف الآتية:

1 ـ **موقف التيار الصدري:** الذي يبدو بعيداً عن كل الجدليات والاشكاليات التي سترافق تشكيل الحكومة واختيار رئيسها، هذا إذا استبعدنا سيناريو مقاطعته للانتخابات.

2 ـ **موقف قوى الإطار التنسيقي:** وسيتحدد بالاتجاهات الآتية: **الأول:** يمثله نوري المالكي ويحاول أن يفرض رئيس وزراء جديد بعيد عن إعادة اختيار محمد شياع السوداني لولاية ثانية، في المقابل يحاول ان يفرض رئيس وزراء قريب من ائتلافه خصوصاً إذا ما حصد مقاعد كبيرة في الانتخابات، في حين سيمثل **الاتجاه الثاني:** رئيس الوزراء الحالي محمد شياع السوداني الساعي بقوة إلى التجديد لولاية الثانية وهذا لا يتوقف على الإطار التنسيقي فحسب وإنما قدرته على كسب مزيد من السنّة الأكراد، فيما قد يبرز **اتجاه ثالث:** يمثله بعض قوى الإطار التنسيقي الطامحة لتحقيق مكاسب أكبر وتثبيت نفوذها مستفادة من انسحاب التيار الصدري.

3 ـ **موقف السنة والكرد:** إذا ما تكرر سيناريو تكوين تحالف على غرار التحالف الثلاثي الذي شكّله التيار الصدري فإن المكونين السني والكردي قد لا تبدو لهم مشكلة لحد الآن مع محمد شياع السوداني إذا ما حصل على أغلبية من داخل المكون الشيعي، لكن وفق تلبيته شروط ومتطلبات السنة والكرد

4 ـ **موقف القوى المدنية والتشرينية والمستقلين:** قد تصبح هذه القوى أفضل، إذا ما نظّمت عملها بمثابة بيضة القضبان وإذا ما حصلت على نسبة من المقاعد أيضاً، وهذا ما يعتمد على نسبة المشاركة العالية في الانتخابات.

المحور الثالث

الاقتصاد العراقي 2024

أ.د. المتمرس كامل علاوي كاظم الفتلاوي[1]

أ.د. نبيل جعفر المرسومي[2]

أ.د. عبد الحسين جليل الغالبي[3]

تمهيد

على الرغم من مرور عقدين من الزمن على التغيير السياسي، فإن الاقتصاد العراقي ما أنفك يتصف بالريعية؛ إذ لا يزال النفط يشكل نصف الناتج المحلي الإجمالي وبحدود 90 في المائة من إيرادات الموازنة العامّة، والمهيمن على الصادرات الكلية. مع ذلك، شهد الاقتصاد العراقي تطوراً ملموساً بخاصة في مجال البنية التحتية على الرغم من تأخر إقرار جداول الموازنة الاتحادية لسنة 2024، فقد أقرت الجداول بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (24360) لسنة 2024، وصادق عليها مجلس النواب بموجب القرار النيابي الصادر من شؤون اللجان 64 لسنة 2024، وصادق عليها رئيس الجمهورية بتاريخ 27 حزيران (يونيو) من السنة ذاتها، إلا أن الجداول لم تصدر بالجريدة الرسميّة (الوقائع العراقية)، لوجود تلاعب تقدر قيمته أربعة عشر تريليون دينار بحسب تصريح أحد أعضاء اللجنة المالية النيابية. وتشير وقائع عام 2024 إلى التزام الحكومة ببرنامجها الذي قدمته إلى مجلس النواب ليس في المجال الاقتصادي فحسب بل بالمجالات كافة.

عملت الحكومة الحالية على تبني عملية الإصلاح الاقتصادي والعمل على تصحيح المسار، فاهتمَّت بصناعة الغاز التي تعد من المشاكل الأساسية التي تواجه البلد لارتباطها الأساس بإنتاج الطاقة الكهربائية، وفي الصناعات التكريرية سعياً إلى تخفيض الاستيرادات التي تستنزف موارد البلد، وفي صناعة الأدوية التي أخذت اهتماماً خاصاً من قبل الحكومة من خلال دعم القطاع الخاص.

(1) كلية العمارة الجامعة.
(2) جامعة المعقل.
(3) جامعة الكوفة.

الناتج المحلي الإجمالي

سارت الحكومة العراقية على وفق برنامجها الذي نالت الثقة بموجبه باعتماد معيار رضا المواطن كمؤشر أساس على نجاح أداء المؤسسات الحكومية، ونجحت في ذلك للسنة الثانية على التوالي من إقرار الموازنة الثلاثية للسنوات (2023، 2024، 2025)، وقد بعثت الحكومة عدداً من الرسائل المطمئنة للأسواق منها:

- العمل على تقوية الدينار العراقي على الرغم من الفارق بين سعر الصرف الاسمي وسعر الصرف الموازي.
- تقديم عدد من الوعود بتحقيق التنمية والإعمار.
- إيجاد الحلول لبعض المشاريع التي كانت متلكئة.
- استمرار توجيه الجهد الهندسي بتقديم الخدمات في عدد من مناطق بغداد وفي بعض المحافظات.
- استمرار اجراء تقويم من درجة مدير عام فما فوق.
- إعداد الخطط لبعض المشاريع الاستراتيجية مثل طريق التنمية ومشروع النبراس للبتروكيمياويات.
- لازالت الحكومة تعمل بأولوية إكمال البنى التحتية لا سيما الطرق والجسور وفك الاختناقات المرورية في العاصمة والمحافظات وقد أكملت العديد من تلك المشاريع.
- إعطاء أهمية خاصة لصناعة الأدوية التي أصبحت تسد 35 في المائة من حاجة السوق المحليّة بعد أن كانت 10 في المائة في عام 2023.

ومن أجل تقدير أثر الأداء الحكومي في النشاط الاقتصادي يمكن مراجعة مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي ومقارنتها مع الأداء المناظر في السنة السابقة. يمثّل نمو القطاع النفطي المصدر الأساس للنمو الاقتصادي إلا أن الناتج الحقيقي غير النفطي في عام 2024 نما بمعدل 2.5 في المائة بعد نمو قوي في عام 2023 بلغ 6 بالمائة[1]، تزامن ذلك مع انخفاض معدل التضخم إلى 2.8 في المائة بأسعار 2022 بعد أن كان 4.4 في المائة عام 2023[2]، وعلى الرغم من ذلك، فإنه الهيمنة النفطية ما تزال واضحة على حركة الاقتصاد، وعند النظر إلى جدول رقم (3-1) نجد أن مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بلغت 37.3 في المائة في عام 2024 بعد أن كانت 41.6 في عام 2023، يرجع السبب في ذلك إلى انخفاض أسعار النفط والى التخفيضات في الإنتاج التي حدثت بسبب اتفاق (أوبك +)، يأتي بعده مساهمة قطاع خدمات التنمية الاجتماعيّة والشخصية؛ إذ بلغت 18.93، 21.96 علي التوالي، وطرأ تحسن طفيف في أداء القطاع الزراعي، فقد ارتفعت مساهمته إلى 3.93 في المائة بعد أن كانت 2.79 في المائة عام 2023. من جهة أخرى، حصل تحسن في الصناعة التحويلية فقد ارتفعت مساهمتها من 3.55 بالمائة عام 2023 إلى 4.09 بالمائة في عام 2024.

(1) صندوق النقد الدولي، البيان الختامي لخبراء صندوق النقد الدولي مشاورات المادة الرابعة لعام 2025.

(2) وزارة التخطيط، هيأة الاحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، شعبة الأرقام القياسية..

جدول (3-1) نسب مساهمة قطاعات الاقتصاد في الناتج المحلي الإجمالي 2023 و2024

الأنشطة الاقتصاديّة	2023					2024					
	الفصل الأول	الفصل الثاني	الفصل الثالث	الفصل الرابع	المجموع	الفصل الأول	الفصل الثاني	الفصل الثالث	الفصل الرابع	المجموع	
الزراعة والغابات والصيد وصيد الأسماك	2.11	5.6	1.51	2.1	2.79	2.56	6.30	1.96	2.62	3.39	
التعدين والمقالع	46.53	41.76	47.04	44.16	44.88	41.71	39.27	37.52	31.50	37.36	
النفط الخام	46.35	41.76	46.86	43.62	44.6	41.65	39.19	37.43	31.32	37.25	
الأنواع الأخرى من التعدين	0.18	0.21	0.18	0.54	0.28	0.06	0.08	0.09	0.19	0.11	
الصناعة التحويلية	2.56	3.51	3.64	4.53	3.55	4.27	4.01	4.28	3.82	4.09	
الكهرباء والماء	1.12	1.3	1.43	0.74	1.14	2.43	3.02	4.46	2.25	3.04	
البناء والتشييد	3.58	4.16	3.62	10.75	5.66	4.28	5.03	6.26	12.36	7.09	
النقل والاتصالات والخزن	11.33	11.33	11.33	6.39	10	9.66	9.14	9.84	9.32	9.48	
تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	7.63	7.48	6.87	6.67	7.14	8.61	7.76	8.20	7.70	8.05	
المال والتأمين وخدمات العقارات	6.47	6.37	5.9	5.05	5.91	6.58	6.09	6.36	6.11	6.27	
البنوك والتأمين	1.1	1.1	1.1	0.62	0.97	1.21	1.21	1.21	1.21	1.21	
ملكية دور السكن	5.37	5.27	4.8	4.43	4.95	5.37	4.88	5.15	4.90	5.06	
خدمات التنمية الاجتماعيّة والشخصية	18.67	18.5	18.66	19.79	18.93	20.63	20.11	21.85	25.06	21.96	
الحكومة العامّة	14.28	14.09	14.44	15.9	14.71	16.46	16.33	17.86	21.25	18.03	
الخدمات الشخصية	4.39	4.41	4.22	3.89	4.22	4.17	3.78	3.99	3.81	3.93	
المجموع	100	100	100	100	100	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات هيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، مديرية الحسابات القومية.

الموازنة الاتحادية

نجحت حكومة السيد محمد شياع السوداني رئيس الوزراء في إقرار الموازنة الاتحادية لثلاث سنوات (2023، 2024، 2025) وأُقرت ونُشرت في الوقائع العراقية في العدد 4729 في 26 حزيران (يونيو) 2023؛ أي بعد مرور 177 يوماً. حيث تعدّ هذا الموازنة الثلاثية أضخم موازنة في تاريخ العراق المالي، وقد جاء في المادة 77/ثانياً ما نصه «على مجلس الوزراء إرسال جداول الموازنة 2024 و2025 قبل نهاية السنة المالية السابقة إلى مجلس النواب للموافقة عليها»، إلا أن الحكومة لم تنجح في إرسال الجداول في الموعد المحدد في الموازنة الثلاثية، بل أقرها مجلس الوزراء بموجب قراره 24360 لسنة 2024 وأرسلها إلى مجلس النواب بموجب كتاب الأمانة العامّة لمجلس الوزراء/ دائرة شؤون مجلس الوزراء واللجان ذي العدد ش. ز. ل. /23899/10/3/1/10 في 20 آذار (مارس) 2024 وأقرها مجلس النواب بموجب القرار 64 لسنة 2024 بموجب كتابهم 64 في 3 حزيران (يونيو) 2024 وصادق عليها رئيس الجمهورية بتاريخ 27 حزيران (يونيو) 2024، بيد أنها لم تصدر في جريدة الوقائع العراقية لاكتشاف تلاعب بجداول الموازنة قُدِّر بحوالي 14 ترليون دينار بحسب تصريح أحد أعضاء اللجنة المالية النيابية. والجدول (3-2) يوضح أهم فقرات الموازنة.

جدول (3-2) أهم فقرات جداول موازنة 2024 (مليار دينار)

أهم بنود موازنة 2024		
الفقرة	المبلغ	الملاحظات
الإيرادات العامّة	147837	
اجمالي الإيرادات النفطية	120496	بسعر 70 دولار وبسعر الصرف 1300 دينار/ دولار
الإيرادات الأخرى	27341	
اجمالي النفقات العامّة	210861	
النفقات الجارية	156843	
تعويضات لموظفين	63339	
اجمالي النفقات الرأسمالية	55018	
العجز المخطط	64024	

المصدر: كتاب الأمانة العامّة لمجلس الوزراء/ دائرة شؤون مجلس الوزراء واللجان ذي العدد ش. ز. ل. /23899/10/3/1/10 في 20 آذار (مارس) 2024

تعدُّ موازنة 2024 الأكبر في تاريخ العراق المالي وهي السنة الثانية من الموازنة الثلاثية، والجدول رقم (3-3) يوضح المقارنة بين موازنة 2023 وجداول موازنة 2024، وعلى الرغم من ضخامة موازنة 2023 إلا أن موازنة 2024 تعد الأضخم وبزيادة قدرها 12951 ترليون دينار وتظهر هذه الزيادة طموح الحكومة في تحقيق برنامجها، بيد أنها لم تأخذ بالحُسبان مقدرة وحدات التنفيذ وإلى إمكانية تمويلها فظهر العجز المخطط بشكل كبير والذي بلغ 64024 ترليون دينار. ونلاحظ أن الزيادة في الانفاق بلغت 12951 مليار دينار في عام 2024 عن عام 2023 تركزت في تعويضات الموظفين التي بلغت 4165 مليار دينار بسبب زيادة أعداد العاملين في القطاع الحكومي، والمُنح والاعانات والفوائد والمصروفات الأخرى كان لها النصيب الأكبر فقد بلغت الزيادة 2375 مليار دينار ثم المديونية التي بلغت 3973 مليار دينار.

جدول (3-3) الفرق بين الانفاق الجاري الفعلي لسَنتي 2023-2024 مليار دينار

البيان	2023	2024	الفرق
تعويضات الموظفين	59174	63339	4165
المستلزمات الخدمية	4886	4690	-196
المستلزمات السلعية	12343	12759	416
صيانة الموجودات	1206	1109	-97
المنح والاعانات والفوائد والمصروفات الأخرى	24486	26861	2375
الالتزامات والمساهمات الخارجيّة	581	646	65
الرعاية الاجتماعيّة	24703	27284	2581
النفقات الرأسمالية	55366	55017	-349
المديونية (خدمة الدين)	12751	16724	3973
البرامج الخاصة	3410	3430	20
المجموع	198910	211861	12951

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على موازنة 2023 وجداول 2024.

يشير الجدول رقم (3-4) إلى التباين بين الإيرادات المخمنة والإيرادات المتحققة، فقد بلغت نسبة التحقق أكبر من 95.22 في المائة بسبب الزيادة الحاصلة في أسعار النفط، وتشير نسب التحقق تبايناً واضحاً فقد بلغت أدنى نسب التحقق في الرسوم التي بلغت 18.6 في المائة يأتي بعدها الإيرادات الأخرى (الإيرادات الأخرى والإيرادات الرأسمالية) بنسب تحقق 50 في المائة والضرائب على الدخول والثروات بنسبة 61 في المائة على وهذا يدلل على حالات التهرب والتحايل الضريبي؛ إذ إن انخفاض نسب التحقق تدلل على عدم الدقة في تقدير الإيرادات.

جدول (3-4) الإيراد المخطط والفعلي لسنة 2024 مليار دينار

البيان	الإيراد المخطط	الإيراد الفعلي	نسبة التحقق
الإيرادات العامّة	147837	140774	95.22
الإيرادات النفطية	120496	125285	103.97
مجموع الإيرادات الأخرى	9818	4986	50.78
الضرائب على الدخول والثروات	6432	3927	61.05
الضرائب السلعية ورسوم الإنتاج	2014	2075	103.03
الرسوم	6802	1265	18.60
حصة الموازنة من أرباح القطاع العام	2275	3236	142.24

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على حساب الدولة المنشور في موقع وزارة المالية العراقية:

http://www.mof.gov.iq

الوضع المالي لسنة 2024 (مقارنة مع 2023)

يشير الشكل البياني رقم (3-1) إلى التباين بين الإيرادات المتحققة الكلية في عام 2024 مقارنة مع 2023، إلا أنه يظهر شبه التطابق بين الإيرادات النفطية، مع العلم أن الحكومة الاتحادية لم تستلم أية إيرادات من حكومة إقليم كردستان بسبب توقف الصادرات النفطية عن طريق ميناء جيهان التركي وعدم الاتفاق على استخدام النفط المستخرج من الإقليم في مجالات التصفية. ويظهر الشكل أيضاً الزيادة الكبيرة في الإيرادات الأخرى (تشمل إيرادات المشتقات النفطية) في عام 2024 بيد أنها لا زالت منخفضة ولم تشكل سوى 11 في المائة من اجمالي الإيرادات.

شكل (3-1) الإيرادات العامّة لسنتي 2023-2024

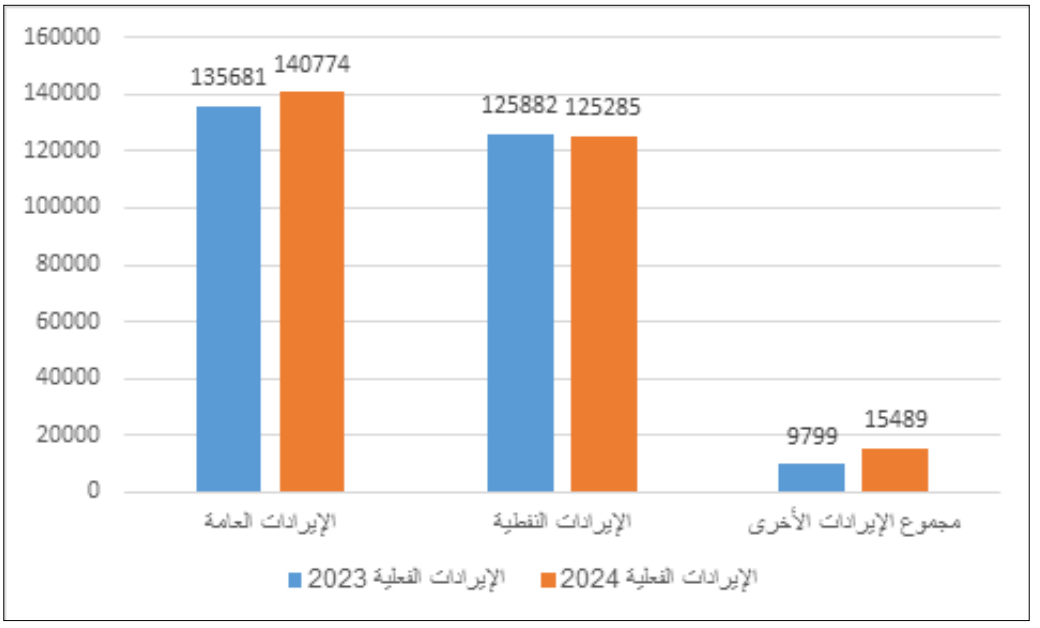

وفي تحليل جانب النفقات العامّة فقد بلغ اجمالي الانفاق 150527 مليار دينار منها بلغت 125214 مليار دينار كنفقات جارية 25313 مليار دينار كنفقات استثمارية، وتشكل النفقات الجارية 83 في المائة والنفقات الاستثمارية تشكل ما نسبته 17 في المائة وهي النسب ذاتها في عام 2023. يوضح الشكل البياني رقم (3-2) تفاصيل النفقات الجارية؛ إذ شكلت تعويضات الموظفين منها ما نسبته 50 في المائة من النفقات الجارية تأتي الرعاية الاجتماعيّة بنسبة 21.3 في المائة والمنح والاعانات والفوائد ما نسبته 13.2 في المائة.

شكل (3-2) الموازنة الجارية للسنة المالية 2024 (مليار دينار)

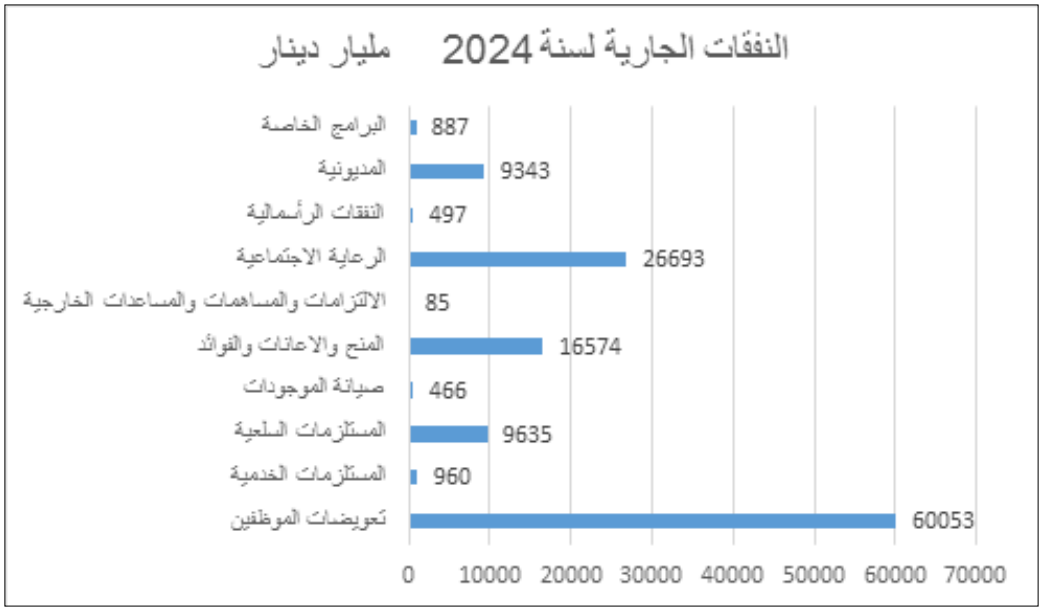

المصدر: وزارة المالية - حساب الدولة لسنة 2024

وقد شكّلت تعويضات الموظفين والرعاية الاجتماعيّة ما نسبته 71.3 في المائة من النفقات الجارية، وهي نسبة عالية جداً لا تتلاءم مع رؤية الحكومة في الإصلاح الاقتصادي، وهذا يحتاج إلى حلول استثنائية تستهدف تنويع الاقتصاد من خلال تشجيع القطاع الخاص أو الذهاب إلى أسلوب الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص، ويمكن القول إن الزيادة في النفقات العامّة لم تأت من ارتفاع أسعار النفط، لكون الأسعار جاءت أقل من معدلات أسعار النفط عام 2023 التي بلغت فيه كمعدل 82.95 دولار/ برميل وفي عام 2024 بلغت كمعدل 79 دولار/برميل.

إن المصدر الرئيس للإيرادات العامّة يأتي من الإيرادات النفطية التي تشكل نحو 91% في عام 2024. وهذا يعني أن تقديرات الإيرادات العامّة مرتبطة بتقديرات الكميات المتوقع تصديرها من النفط الخام، فضلا عن تقديرات أسعار النفط العالمية المتوقعة وهي عوامل تتميز بالتقلبات وأحيانا الشديدة، مما يوجب الحذر عند تقدير كل من النفقات العامّة (وخاصة النفقات التشغيلية الجارية) والإيرادات العامّة. وتعكس هيمنة الإيرادات النفطية على الإيرادات العامّة وتدني مساهمة الأنشطة غير النفطية طبيعة الاختلال الكبير والمستديم الذي تعاني منه الموازنات العراقية منذ عدة عقود والتي تؤشر بدورها مدى هشاشة الاقتصاد العراقي وتبعيته المتزايدة لسلعة النفط. إن المساهمة الضئيلة للإيرادات غير النفطية تتناقض مع السياسة المعلنة للحكومة الهادفة إلى تنويع الإيرادات. وبحسب البيانات الحكومة الرسميّة، بلغت الإيرادات السنوية المتحققة من مبيعات النفط الخام حوالي 96.190 مليار دولار في عام 2024 مرتفعة من 87.6 مليار دولار عام 2023. يوضح الجدول رقم (3-5) متوسط السعر الشهر ومعدل التصدير اليومي.

جدول (3-5) سعر بيع النفط العراقي ومعدل التصدير خلال أشهر سنة 2024 [1]

الشهر	متوسط السعر في الشهر(دولار/برميل)	معدل التصدير اليومي[1]
كانون الثاني	**78.90**	**3213**
شباط	79.09	3659
آذار	82.27	3303
نيسان	87.45	3413
مايس	82.97	3359
حزيران	82.57	3410
تموز	83.43	3486
آب	76.54	3414
أيلول	72.52	3329
تشرين الأول	73.45	3327
تشرين الثاني	71.97	3296
كانون الأول	72.19	3259
المعدل	78.6125	3372

المصدر: https://plattsconnect.spglobal.com/

(1) تم استخراج معدل التصدير اليومي من قبل الباحثين من خلال قسمة اجمالي الصادرات على عدد أيام الشهر.

يظهر الجدول رقم (3-6) نسب التنفيذ لفقرات الموازنة التقريرية مرتفعة؛ إذ بلغت نسبة تنفيذ تعويضات الموظفين حوالي 95 في المائة يأتي بعدها الرعاية الاجتماعيّة بنسبة 98 في المائة وأقل نسبة تنفيذ المساهمات الخارجيّة إذ بلغت 13.16 في المائة وتأتي بعدها المستلزمات الخدمية 20 في المائة ونسبة تنفيذ اجمالية 71 في المائة وهذا يدلل على عدم الدقة في اعداد الموازنة حيث التباين الواضح في تنفيذها من حيث حجم النفقات التي تفوق قدرة وحدات الانفاق أو عدم اتباع الأسس العلمية في اعداد الموازنة العامّة. وفي ضوء ذلك، يتطلب الأمر مغادرة هذا الأسلوب في إعداد الموازنة واتباع أسلوب موازنة البرامج وأداء.

جدول (3-6) النفقات المخططة والفعلية لسنة 2024

البيان	النفقات المخططة	النفقات الفعلية	نسب التنفيذ
تعويضات الموظفين	63339	60053	94.81
المستلزمات الخدمية	4690	960	20.47
المستلزمات السلعية	12759	9635	75.52
صيانة الموجودات	1109	466	42.02
المُنح والاعانات والفوائد والمصروفات الأخرى	26861	16574	61.70
الالتزامات والمساهمات الخارجيّة	646	85	13.16
الرعاية الاجتماعيّة	27284	26693	97.83
النفقات الرأسمالية	55017	25313	46.01
المديونية (خدمة الدين)	16724	9343	55.87
البرامج الخاصة	3430	887	25.86
المجموع	211861	150527	71.05

أما بخصوص حساب العجز الفعلي، فيشير الجدول رقم (3-7) إلى أنه بلغ 9753 مليار دينار في حين أن العجز المخطط في الموازنة 64024 مليار دينار. وإذا أخذنا بالحُسبان السلف الممنوحة والبالغة 18084 ترليون يكون اجمالي العجز 27837 ترليون دينار. وتعد ظاهرة العجز دليلًا على عدم قدرة الأجهزة التنفيذية في تنفيذ الموازنة. ومن الجدير بالذكر فإنه لا يزال العجز في الموازنة في الحدود الآمنة لكونه يشكل 2.7 من الناتج المحلي الإجمالي وهو أقل من النسبة المعيارية 3 في المائة.

جدول (3-7) حساب الفائض لسنة 2022 (مليار دينار)

التفاصيل	الفعلي
الإيرادات الكلية	140774
اجمالي النفقات	150527
العجز	9753
نسبة العجز إلى الناتج	2.7

المصدر: مع عمل الباحث بالاستناد إلى حساب الدولة لسنة 2023

انخفضت النفقات الاستثمارية انخفضت في جميع المحافظات عدا محافظات بغداد وبابل والديوانية، وهو ما موضَّح في الجدول (3-8)، إذ كان أعلى انخفاض في محافظة البصرة ثم نينوى ومن بعدها ديالى، وهذا يؤشر

التوزيع غير العادل للنفقات الاستثمارية بين المحافظات، وقد يرجع السبب في هذا التباين إلى قوة العامل السياسي.

جدول (3-8) النفقات الاستثمارية على مستوى المحافظات لسنتي 2023-2024

النفقات الاستثمارية على مستوى المحافظات لسنة 2024 (مليار دينار)			
المحافظة	2023	2024	الفرق
البصرة	1458	890	-568
نينوى	748	476	-272
بغداد	507	915	408
ذي قار	461	326	-135
ديالى	284	115	-169
بابل	184	328	144
الأنبار	378	351	-27
ميسان	345	209	-136
واسط	354	234	-120
النجف الأشرف	344	282	-62
الديوانية	128	324	196
المثنى	243	158	-85
كربلاء المقدسة	387	354	-33
صلاح الدين	319	270	-49

المصدر: وزارة المالية، حساب الدولة لسَنتي 2022-2023.

طريق التنمية:

يعدُّ طريق التنمية من أهم المشاريع التي طرحتها حكومة السيد السوداني؛ فهو مشروعٌ مكملٌ لميناء الفاو، ويمتد منه إلى ميناء مرسين التركي، وينسجم مع مبادرة الحزام والطريق الذي تتبناه الصين. وتبنت الشركة الإيطالية PEG الأعمال الاستشارية والإشراف عليه، ويبلغ طول الطريق حوالي 1200 كم من الفاو إلى نقطة الالتقاء مع الحدود التركية وتبلغ طول السكة الحديدية 1176 كم.

تبلغ كلفة المرحلة الأولى من المشروع 17 مليار دولار وقد تصل إلى 20 مليار دولار، والمدة الاجمالية للمشروع بمراحله كافة بحلول عام 2050، يمر الطريق بإحدى عشرة محافظة عراقية فضلاً عن المدن الرئيسة وفيه خمس عشرة محطة. ومن المؤمل أن تنتهي المرحلة الأولى منه في عام 2028 والثانية بعد عشر سنوات من انتهاء المرحلة الأولى. يهدف المشروع إلى تنشيط حركة النقل في العراق ويكون الطريق الرابط بين الشرق والغرب، وتسهيل عملية التبادل التجاري بين العراق وتركيا، وتحقيق التنمية المكانية لا سيما وأنه سوف يوفر 100 ألف فرصة عمل، وسيتم إنشاء مدن صناعية بالقرب من الطريق.

السياسة النقدية في عام 2024

أولاً: البنك المركزي، والتحول الرقمي، والشمول المالي

أخذ البنك المركزي على عاتقه عملية التحول الرقمي (Digital Transformation) من خلال قيادة عمليات الشمول المالي في الاقتصاد العراقي، بتطوير البنى التحتية لأنظمة المدفوعات الالكترونية والمؤسسات المالية والمصرفية، بالتوجيه والاشراف على القطاع المصرفي والمؤسسات المعنية باختلاف أنواعها بتطبيق التكنولوجيا الرقمية في العمليات المصرفية وتهيئة الهيكل المالي في هذا القطاع وبذل البنك المركزي قصارى جهوده لتوسيع قاعدة الشمول في السنوات القليلة الماضية على الرغم من التحديات والعوائق الكثيرة التي تقف في طريق عملية التحول.

وهنا لابد من إعطاء صورة عن خطوات البنك المركزي التي أفضت إلى الوضع الحالي لعملية التحول بالنقاط الآتية[1]:

1 ـ عمل البنك المركزي على إعادة تأهيل وتطوير المصارف الحكومية والأهلية الخاصة من النظام القديم إلى ما يعبر عنه بالتحديث، أي التخلص من السياسات والأساليب القديمة المعتاد عليها.

2 ـ توسيع حجم أرصدة البنوك العاملة الحكومية وزيادة متطلبات رأس المال للمصارف الأهلية المجازة.

3 ـ العمل على إعادة تفعيل سوق العراق للأوراق المالية بالتحول إلى النظام الالكتروني في عملياته.

4 ـ توسيع حجم القطاع المصرفي بعد منح العديد من المصارف الأهلية إجازات عمل بهدف توسيع حجم المصارف العاملة ونشر الفروع العاملة على مختلف محافظات العراق والقرى والنواحي لتوفير الخدمة المصرفية إلى كافة أبناء المجتمع العراقي.

5 ـ منح إجازات للعديد من شركات التحويل المالي الخارجي والداخلي.

6 ـ إصدار قانون الدفع الالكتروني في عام 2012 لرفع مستوى أداء القطاع المالي والمصرفي وإصدار تعليمات الخدمات، فضلاً عن زيادة رؤوس أموال المصارف وشركات الصرافة وشركات التحويل المالي.

7 ـ تم تشريع القانون (43) لعام 2015 لصياغة عمل المصارف الإسلامية لغرض تنظيم عملها، وكذلك الفروع التابعة للمصارف الأجنبية التي تمارس الصيرفة وفق متطلبات الشريعة الإسلامية للحفاظ على سلامة الجهاز المصرفي والمؤسسات العاملة.

8 ـ شرع البنك المركزي العراقي وبالتعاون مع المصارف الحكومية بتنفيذ مشروع توطين رواتب الموظفين بموجب القرار 313 في عام 2016 ويكون دفع رواتب الموظفين الكترونيا بدل الدفع النقدي لضبط حركة الانفاق العام وحوكمة العمليات المالية وتطبيق نظام المقاصة للمصارف الحكومية وترسيخ نظام المصرف الشامل، وقد تصدر مصرف الرافدين قيادة المشروع بمعيّة مصارف الرشيد والصناعي والزراعي

(1) مصطفى حيدر طاهر، تحليل اتجاهات العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي وانعكاسهما على مغيرات الاستقرار الاقتصادي في عينة مختارة من البلدان مع الإشارة إلى الاقتصاد العراقي، أطروحة دكتوراه، جامعة الكوفة، 2025، ص116.

والعقاري، وأُطلقت استراتيجية البنك المركزي العراقي (2016- 2022) لتعزيز الشمول المالي والنهوض بالواقع المصرفي كأول استراتيجية وطنية معلنة للنهوض بالقطاع المصرفي العراقي تتبع منهج متكامل في التخطيط الاستراتيجي اشتملت على العديد من المشاريع والمبادرات.

9 ـ شرع البنك المركزي العراقي تطوير قطاع الرقابة على المصارف وتقويم إنجازات الفروع وتصنيفها على وفق المعايير العالمية لدمج الفروع المتلكئة، وكذلك تطوير قسم إدارة المخاطر واعتماد متطلبات الرقابة الاشرافية على المصارف وتوحيد ارقام الحسابات المصرفية لكل مصرف داخل العراق واعتماد الرقم المصرفي الموحد (الايبان الوطني).

10 ـ عمل البنك المركزي العراق على تعزيز الرقابة الاستباقية على عمل المصارف من خلال الرقابة على السيولة وصافي التمويل المستقر لتعزيز الاستقرار المالي والشمول المالي في عموم العراق، مع وضع استمارات خاصة لغرض التقويم المبكر على المصارف وشركات التحويل المالي ومزودي خدمات الدفع الالكتروني مع تأسيس الشركة العراقية لضمان الودائع وايداع رواتب موظفي الدولة في الحسابات المفتوحة لهم في المصارف الحكومية والأهلية وتعزيز تطوير نظام المدفوعات من خلال تعزيز قدرة استعمال الأفراد للهواتف المحمولة في عمليات المقاصة والدفع والتسوية، فضلاً عن تأسيس المكتب الوطني للاستعلام الائتماني. وقد سعى البنك المركزي العراقي ومنذ عام 2017 فعلياً إلى اتباع سياسة تهدف إلى تعزيز الشمول المالي في المصارف الاهلية والحكومية لسحب النقد المتواجد في القطاع غير المصرفي ودمجها في القطاع المصرفي وتعزيز فاعلية المصارف في منح القروض وتمويل المشروعات الصغيرة.

11 ـ نظم البنك المركزي العراقي في عام 2018 اتفاقية التعاون مع صندوق النقد العربي لتطوير استراتيجية الشمول المالي، واتفاقية التعاون المشترك مع عدة دول لتطوير التعاون مع البنوك المركزية لها، فضلاً عن اتفاقية التعاون مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومؤسسة التمويل الدوليّة، للنهوض بالجهاز المصرفي العراقي وتقويمية.

12 ـ اتخذ البنك المركزي العراقي في عام 2019 العديد من الإجراءات التي من شأنها إعادة تنظيم القطاع المصرفي وتعزيز قدرته على تمويل الاقتصاد الوطني، ومن أهمها تطبيق «مقررات بازل» التي تخص المخاطر المتعلقة بالائتمان المصرفي ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية والمخاطر الأخرى، والسماح للمصارف الإسلامية المجازة العاملة استخدام عقد الاجارة لتمويل شراء الوحدات السكنية أو تمويل المشاريع العقارية.

13 ـ اتخذ البنك المركزي العراقي في عام 2020 مجموعة من الإجراءات التي من شأنها تعزيز دور المصارف في تمويل الأنشطة الاقتصاديّة وأهمها:

أ. تعزيز التسهيلات المصرفية على القروض الممنوحة إلى المؤسسات والمصارف الأهلية والشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال إعادة جدولة قروضها، مع زيادة المدة الزمنية للسداد وتخفيض نسبة الفائدة على الإقراض.

ب. السماح بتغيير شركات التحويل المالي إلى مصارف إسلامية على أن يكون رأس مالها (100) مليار دينار عراقي، مع اشتراط زيادة رأس المال إلى (250) مليار دينار (أسوة بالمصارف الأهلية) ضمن أفق مستقبلي محدد.

ت. تعزيز دور شركات ومؤسسات التمويل الأصغر لتمويل المشروعات التي لا تتجاوز مبالغ تمويلها (5) مليون دينار، لأن عملية تمويل مبادرات بمليار دينار ممكن أن تحل إشكاليات عدد كبير من الأفراد.

14 ـ في عام 2021 أطلق البنك المركزي العراقي استراتيجية تعزيز أجهزة (ATM) في عموم العراق كجزء من سياسة دعم وتطوير الخدمات المالية، والعمل على تعزيز مؤشرات الشمول المالي، إضافة إلى دعم استراتيجيات خاصة حول تطوير برامج عمل البنوك المتخصصة بما يعزز الائتمان المحلي.

15 ـ تبني البنك المركزي لمشروع دعم الطاقة المتجددة من خلال عموم المصارف الأهلية والحكومية.

16 ـ تبنى البنك المركزي العراقي ذاته تقديم خطة استراتيجية (2012- 2023)، تهدف إلى تحقيق الاستقرار المالي والنقدي والاقتصادي، وتعزيز وتقوية القطاع المصرفي والمؤسسات المالية والنقدية، ورعاية التحول الرقمي للمؤسسات المالية والنقدية وحماية الجمهور، وتقوية البنية التنظيمية والمؤسسية للبنك المركزي، وتفعيل تكامل العلاقات الداخليّة والخارجيّة للبنك المركزي.

17 ـ واستكمالاً للخطة أعلاه، اطلق البنك المركزي في عام 2022 مبلغ (1) ترليون دينار كمبادرة تعزيزية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والقروض السكنية، والتعاقد مع شركات عالمية لتعزيز اتجاهات الشمول المالي وتطوير القطاع المصرفي، فضلاً عن إعادة النظر بنظام المدفوعات العراقي، وتحسين سبل تمكين المرأة، وإطلاق مبادرة القروض الميسرة (15 مليون)، ومبادرة دعم المصارف التخصصية، والقروض الصحية (15 مليون)، واعتماد توزيع المبادرات على البطاقة الذكية بدل نظام المعاملات الورقية، والسماح لإصدار البطاقة الذكية المصرفية باستعمال الهاتف المحمول، وتفعيل سبل مكافحة غسيل الأموال عن طريق موظفي الارتباط في المصارف الحكومية وتعزيز مراقبة المخاطر العابرة للحدود، والسماح بفتح حسابات اعتمادية لمزودي المنافذ للدفع الالكتروني لتعزيز استراتيجية الشمول المالي.

18 ـ وفي عام 2023، انجز البنك المركزي الأهداف الفرعية للخطة الاستراتيجية المعلنة، حيث تطورت مؤشرات السلامة المالية بما يتلاءم مع متطلبات صندوق النقد الدولي، وفتح حسابات فرعية لمزودي خدمات الدفع الالكتروني لدى مصرف (JP Morgan) من الحساب الرئيس للبنك المركزي العراقي لغرض تسويات البطاقات الذكية الالكترونية.

19 ـ وضع البنك المركزي العديد من الخطط الاستراتيجية لتوسيع دائرة الشمول المالي، وكان آخرها في عام 2024؛ إذ وضع (الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في العراق 2025- 2029) وهي خطة طموحة ومن بين أهدافها الرئيسة هو زيادة ملكية الحسابات المصرفية أو حسابات الدفع الالكتروني إلى 50 % بحلول عام 2030 وتقليص الفجوة في ملكية الحسابات بين النساء والرجال إلى 3.5 % وكذلك زيادة نسبة العراقيين الذين يقومون بالمدفوعات الرقمية إلى 85 %.

20 ـ قام البنك المركزي بوضع خطة لتبني العملات الرقمية للبنوك المركزية CBDC وذلك من خلال تشكيل فريق عمل وحضور الندوات وإعداد الدراسات والتعاقد مع شركة استشارية لإعداد متطلبات هذه العملية.

لقد أثمرت جهود البنك المركزي التي تم استعراضها أعلاه إلى تطور على مستوى عالٍ من الأهمية في مؤشرات الشمول المالي والتحول الرقمي، ويعتمد البنك المركزي العراقي في تحليل اتجاهات الشمول المالي في العراق على ثلاثة أبعاد أساسية وهي:

البعد الأول: هو بُعد الوصول، ويشير هذا البعد إلى نسبة الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية، وعدد الصرافات الآلية (ATM)، وعدد الفروع المصرفية حسب الرقعة الجغرافية.

البعد الثاني: هو بُعد الاستعمال وهو يشير إلى العمق المالي المصرفي وهو يقيس حجم القروض والودائع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

البعد الثالث: هو بُعد الجودة، ويشير إلى الدور الذي يقوم به البنك المركزي العراقي في التسويق والصناعة المصرفية للمنتجات بهدف تعزيز استراتيجية الشمول المالين وبسبب عدم توفر الأدوات المناسبة لتحليل هذا البعد، فإنه يمكن الاستدلال على مستوى الجودة تبعاً للاستراتيجيات التي تبناها البنك المركزي العراقي.

أ. مؤشرات الوصول إلى الخدمات المالية:

1. مؤشر الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية: تشير البيانات في الجدول (3-9) إلى تزايد عدد فروع المصارف العاملة في العراق إلى (905) في سنة 2022، إذ أسهم ذلك في تحسن ضئيل في مؤشر الانتشار المصرفي إلى (2.34)، ومؤشر الكثافة المصرفية إلى (45.88)، مع انخفاض عدد فروع البنوك التجارية لكل 100000 شخص بالغ إلى (3.4) بسبب تزايد عدد السكان وفي العام 2023 فإن عموم المؤشرات المذكورة انخفضت.

جدول رقم (3-9) مؤشرات الوصول (الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية) في العراق (2020-2023)

المؤشر / السنة	عدد فروع المصارف	نسبة الانتشار المصرفي	الكثافة المصرفية	*عدد فروع البنوك التجارية لكل 100000 شخص بالغ
2020	**884**	**2.21**	**45.42**	**3.6**
2021	**876**	**2.2**	**44.1**	**3.6**
2022	**905**	**2.34**	**45.88**	**3.4**
2023	**891**	**2.17**	**44.27**	**3.2**

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

البنك المركزي العراقي، دائرة الأبحاث والاحصاء، النشرة الإحصائية السنوية (2013-2022)

World Bank Sustainable Development Indicators, Financial and Monetary Indicators for the Years (2013-2024)

2. مؤشر نسب تطور الصراف الالي (ATM): تساعد أجهزة الصراف الآلي (ATM) الأفراد المستفيدين في القيام بعملية سحب أموالهم المودعة في البنوك بأي وقت يرغبون به عبر البطاقة الذكية، دون الحاجة إلى

مراجعة المصرف المعني، وهذا يساعد على تقليل مخاطر حمل الأفراد للنقود وكذلك تنظيم معاملاتهم المالية عبر انتشار هذه الأجهزة في الأسواق والمحلات والمولات وغير ذلك، والتي تعمل خلال 24 ساعة. ويسعى البنك المركزي العراقي إلى تعزيز استعمال أدوات الدفع الالكتروني للحد من استعمال النقد، ونلاحظ من خلال بيانات الجدول (3-10) ارتفاع عدد أجهزة الصراف الالي (ATM) في العراق بشكل تدريجي، حتى بلغ في عام 2023 (3100) جهاز، بينما بلغ عدد أجهزة ATM لكل 100000 بالغ في السنة ذاتها (12.7)، بينما بلغ عدد أجهزة ATM لكل 1000 كم 2 للسنة ذاتها (7.7)، وارتفع العدد إلى (4021) في عام 2024. والجدير بالذكر أن اجمالي عدد أجهزة ATM في العراق لا زال ضئيلاً ولا يتناسب مع عدد البطاقات الذكية الالكترونية المصدرة.

جدول (3-10) الانتشار المصرفي لأجهزة الصراف الآلي في داخل العراق (2020-2024)

المؤشر / السنة	(1) عدد أجهزة ATM	(3) عدد أجهزة ATM لكل 100000 بالغ	(4) عدد أجهزة ATM لكل 1000 كم 2
2020	**1340**	**5.920**	**3.5**
2021	**1566**	**6.898**	**3.57**
2022	**2223**	**9.97**	**5.7**
2023	**3100**	**12.7**	**7.7**
2024	**4021**	**16.4**	**10**

المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي.

3. الانتشار لخدمات الدفع الالكتروني: ارتفع عدد نقاط (POS) في العراق خلال عام 2023 إلى (10718) جهاز بينما بلغ عدد نقاط (POC) للسنة ذاتها (17610) جهاز، وقد سجل عدد نقاط (POS) في العراق تضاعفا خلال عام 2024؛ إذ وصل إلى (23066) جهاز بينما بقي عدد نقاط (POC) ثابتاً.

جدول (3-11) الانتشار لخدمات الدفع الالكتروني والمحافظ الالكترونية في العراق (2020-2024)

المؤشر / السنة	(1) عدد نقاط POS	(2) عدد نقاط POC
2020	**2226**	**13796**
2021	**7540**	**7540**
2022	**8329**	**17610**
2023	**10718**	**17610**
2024	**23066**	**17610**

المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي.

ب – مؤشرات الاستعمال (العمق المالي المصرفي):

تعبر هذه المؤشرات عن مدى استعمال الخدمات المالية والمصرفية من قبل الأفراد، وكذلك عن مدى تطور وكفاءة هذه الخدمات ومدى فاعلية المؤسسات المالية والمصرفية القائمة في حث وتشجيع هذا الاستعمال، وهو نتيجة وخلاصة لعمل البنك المركزي العراقي في تطبيق استراتيجية الشمول المالي.

1.مؤشر العمق المصرفي للقروض: يؤدي القطاع المصرفي الدور الأساسي في تطبيق استراتيجية الشمول المالي من خلال تحويل الموارد المالية المعطلة التي بحوزة الأفراد إلى موجودات نقدية تمكن المصارف من إعادة اقراضها ومنحها لتمويل المشاريع في البلد، بمعنى أن هذا المؤشر يعكس مدى نجاح القطاع المصرفي العراقي في عملية خلق الائتمان المصرفي وإعادة تنشيط الاقتصاد. ويشير مؤشر العمق المصرفي للقروض إلى حجم القروض التي تمنحها المصارف إلى الناتج المحلي الإجمالي، تشير بيانات الجدول (3-12) إلى تذبذب هذا المؤشر طيلة مدة الدراسة (2020-2023)؛ إذ بلغ المؤشر (13.3) في عام 2020 وانخفض في السنتين التاليتين ثم عاود الارتفاع في عام 2023 إلى (13.4).

وتشير هذه النتيجة إلى تذبذب معدل منح الائتمان المصرفي طيلة المدة المدروسة وعدم تطوره بشكل كبير، ويعني كذلك ضعف مساهمة القروض في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وبالتأكيد فأن ذلك لا يلبي رغبة البنك المركزي العراقي، ويعود ذلك إلى أسباب وأهمها زيادة مستوى الناتج المحلي الإجمالي بنسبة أكبر من مستويات منح القروض، وكذلك زيادة أعباء ومتطلبات منح الائتمان من قبل البنوك لأسباب تتعلق بالمخاطر، وكل هذه العوامل هي عوامل سلبية تجاه تطبيق استراتيجية الشمول المالي، لأنه يعني وجود فوائض مالية غير مستغلة ومهدورة خارج المصارف في العراق، وكذلك عزوف الأفراد وأصحاب المشروعات عن طلب الائتمان والتوسع لعوامل تتعلق بالمخاطر والعوائد.

2.مؤشر العمق المصرفي للودائع: يعكس هذا المؤشر مدى قدرة القطاع المصرفي على اجتذاب الودائع من الأفراد، وبالتالي فإن تطور مستوى الخدمات المصرفية والحد من الروتين والتكاليف الكبيرة، سيؤدي إلى تطور كبير في هذا المؤشر وزيادة مستوى ودائع الأفراد لدى المصارف، وبالعودة إلى بيانات الجدول (12)، نجد أن هذا المؤشر شهد زيادة طفيفة في عام 2021 بلغت (14.6), وانخفض في السنة التالية ومن ثمّ ازداد المؤشر في 2023 (16.7).

وبشكل عام، فإن الاتجاه العام لهذا المؤشر كان ضعيفًا يعكس ضعف مساهمة الودائع في تكوين الناتج الإجمالي وأن نسبة الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي أكبر من النسبة في زيادة الودائع، ويعكس ذلك ضعف ثقافة الجمهور وضعف ثقتهم بالمصارف الخاصة واللجوء إلى استثمارها بشكل عقارات أو شراء الذهب أو عملات أجنبية، للهروب من الإجراءات التي تطلبها المصارف، فيفضلون التعامل النقدي، ما أدى إلى ضعف حجم الودائع بشكل عام حتى وإن امتلك نسبة كبيرة من الأفراد حسابات في المؤسسات المالية والنقدية أو بطاقات ائتمان نقدي، إلا أنها تبقى مهملة للحاجات الماسة فقط.

جدول (3-12) مؤشرات الاستعمال (العمق المالي المصرفي) العراق (2020-2023) (مليار دينار)

المؤشر / السنة	[1] مؤشر العمق المصرفي للقروض %	[2] مؤشر العمق المصرفي للودائع %
2020	**13.3**	**13.5**
2021	**11.1**	**14.6**
2022	**9.5**	**13.6**
2023	**13.4**	**16.7**

الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

World Bank Sustainable Development Indicators, Financial and Monetary Indicators for the Years (2013-2024)

3. تطور عدد الحسابات المصرفية: تطورت الحسابات المصرفية في جميع المصارف العراقية خلال السنوات (2020- 2024)، إذ ارتفع مجمل حسابات التوفير في العراق بصورة كبيرة من (1.4) مليون حساب في عام 2020 إلى (7.6) مليون حساب مصرفي خلال عام 2024، بينما ارتفع مجمل الحسابات الجارية للأفراد من (1.1) مليون حساب إلى (4.5) مليون حساب للسنوات ذاتها، ويعكس ذلك رغبة الأفراد أكثر في فتح حسابات التوفير لحفظ أموالهم وسهولة الاستعمال وكونه يستهدف فئات معينة من الأفراد، أكثر من استهدافه لرجال الأعمال وأصحاب الشركات، أما الحسابات الجارية للشركات والمؤسسات تطور إلى (758) ألف حساب في عام 2024 بعد أن كان (355) الف حساب في 2020. وبلغت حسابات الودائع لسنة 2024 (253) ألف حساب كأعلى نسبه له، ويعكس ذلك ضعف رغبة الأفراد والمؤسسات في إيداع المبالغ لفترات طويلة، مما يؤثر سلباً td قاعدة السيولة للمصارف والبنوك وبقيت حسابات التوفير هي أكثر الحسابات طلباً من قبل الأفراد وكما مبين في الجدول (3-13).

جدول (3-13) تطور عدد الحسابات المصرفية في العراق (2020-2024)

المؤشر / السنة	عدد الحسابات الجارية (شركات ومؤسسات)	عدد حسابات الودائع	عدد حسابات التوفير	عدد الحسابات الجارية (أفراد)
2020	**355,904**	**83612**	**1,446,969**	**1,153,037**
2021	**470,074**	**186,036**	**3,489,040**	**1,981,826**
2022	**573,205**	**191,955**	**3,915,175**	**2,016,322**
2023	**655,828**	**226,223**	**4,999,188**	**2,914,652**
2024	**758,172**	**253,413**	**7,699,596**	**4,578.151**

المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي.

4.تطور عدد البطاقات الذكية المصرفية والمحافظ الالكترونية (خدمات الدفع عبر الهاتف):

شرع البنك المركزي العراقي ومنذ عام 2017 ضمن إطار استراتيجية الشمول المالي في العراق على دعم وتحفيز وتفعيل استعمال أحدث الخدمات المالية ومواكبة التطورات الدوليّة، فتم إطلاق عدة مشاريع تتعلق بهذا الجانب ومنها مشروع تطوير البنية التحتية للأنظمة الالكترونية والدفع الالكتروني في البنوك العاملة في العراق وخصوصاً الحكومية منها عن طريق الهاتف النقال، لتسهيل عملية التعاملات بين الأفراد والحد من التعامل النقدي وخلق أجواء المنافسة بين المصارف مع بعضها والمؤسسات المالية لتقديم أفضل الخدمات إلى الأفراد بما يدعم استراتيجية الشمول المالي والحد من التعاملات النقدية، وقد منح في هذا الصدد البنك المركزي العراقي في عام 2017 شركتي (زين كاش) و(آسيا حوالة) وفي عام 2020 شركة (محفظة الناس) الإجازة لتقديم مختلف الخدمات المالية إلى الأفراد من خلال تحويل المبالغ وإصدار بطاقات الدفع الالكترونية. وقد سيطرت شركة (زين كاش) على معظم العمليات خلال السنوات (2017-2024).

بلغ اجمالي عدد المحافظ الإلكترونية (**403,797**) محفظة في عام 2020، وتزايد العدد بشكل كبير خلال السنوات اللاحقة نظراً لما يوفره من سهولة في تحويل المبالغ عبر استعمال الهاتف النقال وبعيداً عن مشاكل السرقة وتكاليف النقل وغيرها، وبلغ اجمالي عدد المحافظ (4.9) مليون محفظة في مطلع عام 2024 في عموم محافظات العراق كما هو مبين في بيانات الجدول (3-14). أما عدد البطاقات المصرفية الدائنة والمدينة وبطاقات الدفع المسبق في العراق فقد تطورت بشكل ملحوظ بعد عام 2017، إذ ارتفع عدد البطاقات الدائنة من (38883) بطاقة في عام 2020 إلى (126,491) بطاقة في عام 2024، وارتفع عدد البطاقات المُدينة من (1460891) بطاقة في عام 2020 إلى (6,484,402) في عام 2023، أما بطاقات الدفع المسبق فقد ارتفع عددها من (147,850) الف بطاقة في عام 2017 إلى (13,143,336) بطاقة في عام 2024.

ويعكس ذلك تطور وزيادة في إصدار البطاقات التي يقتنيها الأفراد من أجل الحد من استعمال النقد في دفع الفواتير والمشتريات وتسديد الفواتير الحكومية وزيادة في رغبة الأفراد للتخلي عن الصورة السائلة للنقود في السنوات الأخيرة لدافع الأمان وسهولة الاستعمال وتسوية الالتزامات، مع تطور واضح في البنية التحتية الالكترونية للقطاع المصرفي بشقيه العام والخاص.

الجدول (3-14) تطور عدد البطاقات الذكية المصرفية والحافظ الالكترونية في العراق (2017-2024)

المؤشر / السنة	البطاقات المدينة	البطاقات الدائنة	البطاقات مسبقة الدفع	عدد المحافظ الالكترونية [1]
2020	**1,460,891**	**38,883**	**9,006,951**	**403,797**
2021	**2,811,503**	**46,469**	**8,891,436**	**122,635**
2022	**5,083,997**	**50,927**	**9,771,37**	**2,107,265**
2023	**5,430,434**	**61,320**	**10,711,017**	**2,970,390**
2024	**6,484,402**	**126,491**	**13,143,336**	**4,980,427**

المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي.

ثانياً: الأيام الأخيرة لنافذة بيع العملة الأجنبية والترتيبات الجديدة

بدأ العمل بنافذة العملة (مزاد شراء وبيع العملة الاجنبية) عام 2003 على أنها أداة للسياسة النقدية وتمويل التجارة لفترة قصيرة لا تتجاوز السنتين، ولكن العمل بها استمر لأكثر من سنتين ويبدو أن البنك المركزي اتخذ منها أداة للسياسة النقدية تمثل عمليات السوق المفتوحة، ولكن المشاكل التي انتابت عملها ولا سيما في ضبط تهريب الدولار وتقديم وثائق تجارية غير دقيقة كانت القشة التي قصمت ظهر البعير، لذا فقد شرع البنك المركزي في عام 2023 باستحداث منصة توفر الدقة في تحويل الأموال ريثما يتم التخلي نهائيا عن نافذة بيع العملة. وبالفعل، فقد نفذ البنك المركزي قراره بإنهاء عملها مع نهاية عام 2024 وبدأ العمل بآلية جديدة لتمويل التجارة والاتفاق بين المصارف التجارية العراق مع مصارف مراسلة أجنبية موثوقة لتمويل التجارة.

يلاحظ من الجدول (3-15) أن مشتريات النافذة من الحكومة خلال عام 2023 وصلت إلى (64000) مليون دولار بزيادة مقدارها (10645) مليون دولار عن العام السابق، وبزيادة كبيرة عن المبيعات في العام نفسه؛ إذ بلغ الفرق بينهما (30501) مليون دولار ويعادل خمسة أضعاف الفرق مقارنة مع عام 2022. وفي الجدول نفسه، يلاحظ أن الانخفاض في المبيعات النقدية لم يكن كبيرا عن العام السابق بل إن الانخفاض الأكبر حصل في مبيعات الحوالات وهذا ناجم عن تطبيق النظام الجديد باستعمال المنصة الالكترونية. ويلاحظ في العام 2023 أن البنك المركزي سمح ببيع عملات غير الدولار بدأت طلائعها في الشهر الرابع من هذا العام لتلافي مشكلة تسديد التجارة مع الدول التي لا يُسمح بتحويل الدولار لها، إذ بلغت قيمة هذه العملات في هذا الشهر (47) مليون دولار ثم توسعت العملية بشكل لافت للنظر، إذ وصل المبلغ في كانون الأول إلى (4,547) مليون دولار وهذه العملات هي (الروبية الهندية، اليوان الصيني، اليورو، الدرهم الاماراتي، الريال السعودي، والدينار الأردني) كما ذكرها البنك المركزي العراقي في معرض تحديد العملات التي يتم تعزيز أرصدة المصارف بها إلى جانب الدولار.

إن تطبيق العراق لنظام (SWIFT) الذي يتتبع حركة الأموال بدقة على وفق المنصة الالكترونية عرقل عمل النافذة ولاسيما في البيع من خلال الحوالة والتي يتم تمويل حركة التجارة من خلالها وتشكل نسبتها ما يقرب من (90 %) من المبيعات اليومية للنافذة، ومن ثمّ فإن هذه العرقلة دفعت التجار نحو التوجه إلى السوق النقدي لتلبية طلبهم التجاري على الدولار الأمر الذي رفع سعر الصرف كثيراً في أواخر عام 2022 ومطلع 2023، ولكن بعد الاتفاق مع وزارة الخزانة والاحتياطي الفدرالي الأمريكي حول ترتيبات اتباع منصة التحويل المالي واستعمال عملات أخرى غير الدولار تمت السيطرة على ارتفاع سعر الدولار وتزايد المبيعات من خلالها والتي تلبي شروط نظام التحويل، وكما يلاحظ من الجدول (3-15) فإن عام 2024 شهد توسعًا كبيرًا في مبيعات العملات الأخرى بما تجاوز المبيعات (النقدي والحوالة) بعدة مرات.

جدول (3-15) مشتريات ومبيعات النافذة للعامين 2023 و2024 (مليون دولار)

السنة والشهر	2023					2024				
	المشتريات من الحكومة	مبيعات الحوالات	المبيعات النقدية	مبيعات العملات الأخرى	المجموع	المشتريات من الحكومة	مبيعات الحوالات	المبيعات النقدية	مبيعات العملات الأخرى	المجموع
1	5500	647	1106	-	1,753	4,800	2,385	335	5,255	7,975
2	4000	978	1030	-	2,008	2,000	2,520	283	3,768	6,571
3	2500	2522	1163	-	3,685	7,000	1,815	269	3,134	5,218
4	5500	2938	844	47	3,829	5,500	1,163	284	3,962	5,409
5	4000	2631	998	276	3,905	7,000	1,522	384	3,357	5,263
6	2000	2827	673	1,863	5,363	5,500	859	210	3,231	4,300
7	3000	2619	479	2,520	5,618	9,599	1,574	241	4,759	6,574
8	7500	2109	738	3,239	6,087	4,739	1,632	201	4,180	6,013
9	7000	1956	420	2,969	5,345	4,978	1,442	250	5,444	7,136
10	10000	2469	312	3,279	6,060	6,882	1,781	199	6,143	8,123
11	3900	1761	293	3,863	5,917	4,437	1,432	210	4,845	6,487
12	9100	1689	297	4,547	6,533	6,219	1,223	313	7,047	8,583

المصدر: البنك المركزي العراقي: الموقع الاحصائي https://cbiraq.org

مع توديع عام 2024 واستقبال عام 2025 انتهت آلية نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية في تمويل التجارة وتم الاعتماد على البنوك المراسلة والتي تعمل بتنسيق مع المصارف التجارية العراقية الأهلية التي تزايد عددها لأكثر من عشرين مصرفا فتحت حسابات في بنوك مراسلة لتمويل التجارة والتحويل المالي. وبذلك، فإن البنك المركزي دفع عن نفسه آلية تمويل التجارة ونقل عبئها إلى المصارف الأهلية.

ثالثاً: الاحتياطيات وسياسة سعر الصرف والترتيبات الجديدة

مع مطلع عام 2023 شرعت الإدارة الجديدة للبنك المركزي في خطواتها الأولى بتخفيض سعر الصرف الأجنبي أمام الدينار العراقي (رفع قيمة الدينار) وكان الخفض الجديد لسعر الصرف بنسبة (10.3 %) تقريبا؛ إذ تم تخفيض السعر الرسمي من (1450) دينار إلى (1300) دينار للدولار، ويوضح الجدول (3-16) السعر الموازي لعام 2023 وفي الأشهر الثلاثة الأخيرة منه ارتفع السعر الموازي إلى مستويات مرتفعة كان أكثرها في شهر تشرين الثاني نوفمبر؛ إذ بلغ (1603) دينار للدولار، واستمر سعر الصرف الموازي يتذبذب طوال عام 2024 بين الانخفاض والارتفاع، وان الفارق بينه وبين السعر الرسمي كان كبيراً طوال العامين.

إن أسباب التقلب في سعر صرف الدولار ناجمة عن مصدرين رئيسيين هما **أولاً**: التجارة مع دول فُرضت عليها عقوبات اقتصادية من قبل الولايات المتحدة الأمريكيّة والتي لا يُرغب بأن يصل دولارها إلى تلك الدول التي لها تجارة مع العراق، وبالتالي فإن التجار العراقيين الذين يستوردون من تلك الدول يضطرون إلى شراء الدولار من خارج النافذة لتمويل تجارتهم مما يشكل ضغطاً كبيراً على سعر الدولار في السوق الموازي في ظل عدم تمويلهم بالدولار من النافذة على وفق نظام SWIFT. أما المصدر **الثاني** فيتمثل بالمضاربين الذين يملكون

مبالغ هائلة من الدينار العراقي ويلعبون على رفع السعر الموازي وخفضه للاستفادة من عملية المراجحة الثلاثية بين الدينار والدولار وعملات بعض دول الجوار التي يسمح بتحرك الدولار فيها حسب نظام SWIFT بالاستفادة من التقنيات الالكترونية والتحويل الخارجي.

انعكس كل ذلك على تقلب الاحتياطيات؛ إذ بلغت - كما يوضح ذلك جدول (3-16) - في نهاية عام 2023 (145,748) مليار دينار وفي نهاية 2024 (130,347) مليار دينار، ويمكن أن يُعزى هذا التراجع بالاحتياطيات إلى سببين أحدهما تخفيض سعر الصرف الأجنبي وما نجم عنه من زيادة في الطلب على الدولار وزيادة مبيعات النافذة للسيطرة على سعر الدولار، ويتمثل ثانيهما بالاقتراض الحكومي لتمويل عجز الموازنة، وبالتالي توليد الضغوط على الاحتياطيات.

جدول (3-16) تطور الاحتياطيات الأجنبية وسعر الصرف الموازي خلال المدة (2023 - 2024)

السنوات	2023		2024	
الأشهر	الاحتياطيات (مليار دينار)	سعر الصرف (دينار\ دولار)	الاحتياطيات (مليار دينار)	سعر الصرف (دينار\ دولار)
1	148414	1598	140,529	1527
2	134397	1526	138,572	1522
3	141849	1558	141,693	1494
4	143118	1455	142,533	1476
5	141900	1455	141,728	1464
6	142105	1471	142,274	1469
7	142451	1498	144,577	1494
8	143406	1519	143,957	1498
9	143614	1548	142,950	1500
10	148323	1597	139,687	1527
11	147055	1603	136,877	1508
12	145748	1548	130,347	1510

المصدر:

البنك المركزي العراقي: الموقع الاحصائي https://cbiraq.org

وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، الأرقام القياسية لأسعار المستهلك ومعدلات التضخم في الاقتصاد العراقي لعام 2022، 2023.

رابعاً: الأساس النقدي وعرض النقد والتضخم

إن عمليات التعقيم (sterilization) التي يقوم بها البنك المركزي من خلال مبيعات نافذة العملة الأجنبية لسحب الدينار المتولد عن الانفاق الحكومي الواسع والناجم عن إقرار الموازنة الثلاثية للأعوام (2023، 2024، 2025) لم تجدِ نفعا في الحد من التزايد في الأساس النقدي والتوسع في المعروض النقدي. وكما يلاحظ ذلك من الجدول (3-17)، فإن العملة المصدرة في تزايد مستمر خلال العامين 2023 و2024. وقد كان الأساس

النقدي في مطلع عام 2023 قد بلغ (149052) مليار دينار وبلغ في نهايته (165612) مليار دينار بنسبة نمو (11.11 %) خلال العام نفسه، وكذلك زاد عرض النقد الضيق بنسبة (6.8 %) وعرض النقد الواسع بنسبة (5.3 %). وعند مقارنة تلك النسب مع العام 2024 نجد أن هناك انخفاضًا في الأساس النقدي؛ إذ بلغ في مطلع هذا العام (149482) مليار دينار وفي نهايته انخفضت أكثر ووصلت إلى (142320) مليار دينار وبنسبة نمو سالبة مقدارها (-4.79 %) للأساس النقدي، ونما عرض النقد الضيق بنسبة سالبة أيضاً (-2.4 %) وعرض النقد الواسع بنسبة سالبة أيضاً (-1.8 %). ويلاحظ انخفاض نسب النمو في المجاميع النقدية لعام 2024 عن العام السابق بسبب انخفاض الأساس النقدي والذي نجم عن سياسة التعقيم المتبعة من البنك المركزي.

جدول (3-17) الأساس النقدي وعرض النقد للعامين 2023 و2024 (مليار دينار)

السنة	2023			2024		
الشهر	الأساس النقدي	عرض النقد الضيق	عرض النقد الواسع	الأساس النقدي	عرض النقد الضيق	عرض النقد الواسع
1	149052	150067	171852	149482	156675	177251
2	150021	149914	171451	145273	155089	175503
3	152727	149373	170464	144667	152396	172696
4	153331	151623	173116	143060	154352	174817
5	155604	153622	173486	145408	157565	178269
6	156141	155769	177771	155674	158282	179110
7	147706	154956	176784	156234	159891	181092
8	149789	152569	174315	155011	159171	180302
9	155669	152418	173950	150828	158594	179766
10	163754	155427	176305	147114	156418	177391
11	156538	158635	178890	140743	152620	173727
12	165612	160322	180977	142320	152906	174044

المصدر: البنك المركزي العراقي: الموقع الاحصائيhttps://www.cbi.iq

عملت الزيادة المتولدة في الانفاق الحكومي عن قانون الدعم الطارئ في عام 2022 وما سبقه على توسيع الكميات المصدرة من النقود والتي تتضاعف بفعل المضاعف النقدي وولدت عرضا من النقد في الاقتصاد ينعكس بأثره على التضخم وارتفاع مستويات الأسعار والمدفوعة هي أصلا بالتضخم المستورد والناجم عن تزايد سعر الصرف الموازي أمام الدينار إثر تغييره في مطلع عام 2023 وتمت الإشارة إلى أن زيادة المبيعات الدولارية لسحب الدينار من التداول كانت قد أتت أُكلها عام 2024 في تخفيض الأساس النقدي وعرض النقد والواسع.

نلاحظ من الجدول (3-18) انخفاض معدلات التضخم لعام 2024 مقارنة بالعام السابق 2023 فقد شهدت معدلات 2024 انخفاضا لتعكس الاستقرار الواضح في أسعار السلع والخدمات الناجم عن السيطرة على المعروض النقدي بمختلف مؤشراته، مما ولد هذا الاستقرار والذي قد يقترب من الانكماش؛ إذ بلغ المؤشر السنوي لعام 2023 (4.4 %)، أما عام 2024 فقد انخفض المعدل السنوي إلى (2.6 %).

جدول (3-18) التضخم السنوي والأساس لعامي 2023 و2024

السنة	التضخم السنوي 2023 (2022=100)		التضخم السنوي 2024 (2022=100)	
الشهر	العام	الأساس	العام	الأساس
1	7.5	7.3	0.1	0.8
2	6.9	6.4	0.6	1.6
3	5.3	5.0	1.6	2.7
4	3.9	4.1	3.0	4.2
5	3.4	3.7	3.4	4.1
6	3.4	3.7	3.6	3.5
7	3.5	3.7	3.7	3.1
8	3.7	3.8	3.7	2.8
9	3.6	3.9	3.1	2.9
10	4.1	4.5	2.9	2.9
11	1.0	4.6	2.9	2.3
12	4.0	4.5	2.7	2.3
السنوي	4.4	4.6	2.6	2.8

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، تقرير تحليل التضخم في العراق لعام 2024

https://www.cbi.iq

مديونية العراق:

لم تشكل المديونية الخارجيّة للعراق في عام 2024 مشكلة لكونه ضمن النسبة المقبولة، إذ يظهر الجدول (3-19) إن نسبة الدين إلى الناتج بلغت 3 في المائة وهي النسبة المعيارية لمؤشر المديونية، وقد انخفض الدين الخارجي من حوالي 16 مليار دولار إلى ما يقارب 10 مليار دولار بإجراءات الحكومة للحد من الدين الخارجي.

جدول (3-19) الناتج المحلي الإجمالي والدين الخارجي (مليار دولار)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	الدين الخارجي	نسبة الدين/الناتج
2023	255.519	15.976	6.3
2024	279.641.3	8.9	3.2

من جهة أخرى، أخذت المديونية الداخليّة بالتنامي في سنة 2024؛ ارتفعت من 70.6 ترليون دينار في كانون الأول (ديسمبر) 2023 إلى 83 ترليون دينار في كانون الأول (ديسمبر) 2024 وبمعدل نمو شهري قدره 1.5 وهو معدل مرتفع يوضح مدى ضغط الحكومة على السياسة النقدية من خلال الاقتراض الداخلي غير المباشر من البنك المركزي عن طريق خصم الحوالات والسندات الحكومية المباعة إلى البنوك التجارية لدى البنك المركزي. وتجدر الإشارة إلى إنه على وفق النظرية النقدية الحديثة بأن المديونية الداخليّة لا تعد مشكلة ما دام أنها تصدر بعملة سيادية، ويكون الاقتراض الداخلي مشكلة في حال توليد التضخم. وبما أن التضخم في العراق في المستويات المقبولة، فإن الدين الداخلي لا يعد مشكلة. والشكل الآتي يوضح تطور الدين الداخلي خلال سنة 2024.

شكل (3-3) الدين العام الداخلي خلال أشهر سنة 2024 (ترليون دينار)

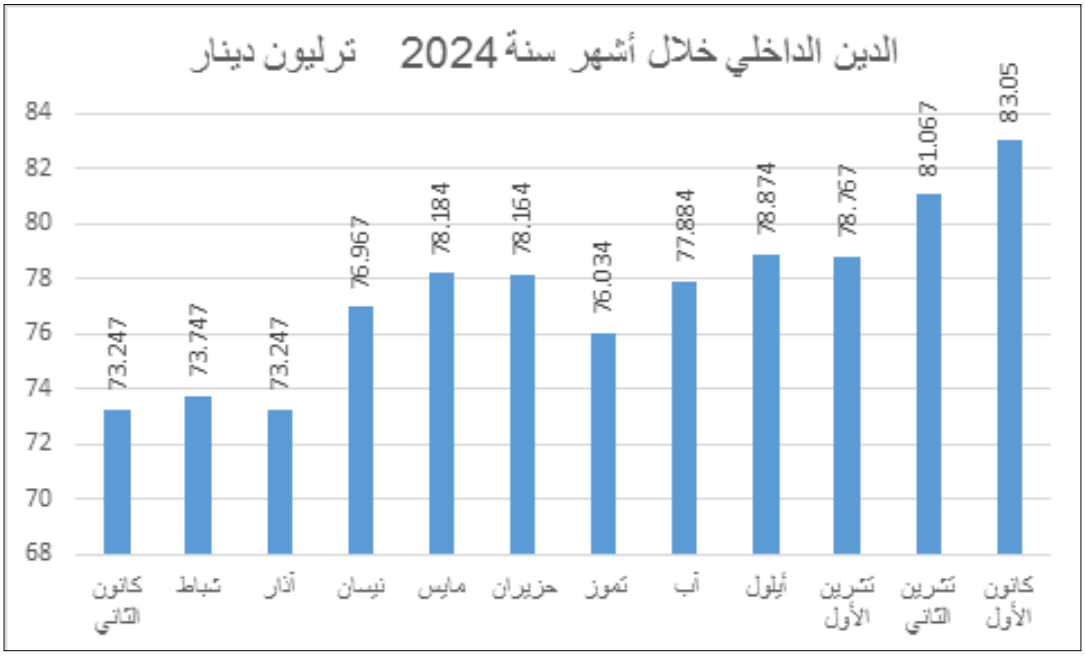

المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي.

نفط العراق: الاحتياطي والإنتاج في عام 2024

أولاً: نظرة عامة وجولات التراخيص

يمتلك العراق رسميًا، وفقًا لتقديرات متحفظة للغاية، 145 مليار برميل من احتياطيات النفط الخام المؤكدة (ما يقرب من 18% من إجمالي احتياطيات الشرق الأوسط، وخامس أكبر احتياطي في العالم)، وفقًا لإدارة معلومات الطاقة الأمريكيّة. بشكل غير رسمي، من المرجح جدًا أن يمتلك العراق نفطًا أكثر من ذلك بكثير. وفي تشرين الأول (أكتوبر) 2010، رفعت وزارة النفط العراقية تقديرها الرسمي لاحتياطيات البلاد المؤكدة، لكنها ذكرت في الوقت نفسه أن موارد العراق غير المكتشفة بلغت حوالي 215 مليار برميل.

في عام 2024، أطلقت وزارة النفط العراقية 29 مشروعا للنفط والغاز في 12 محافظة ضمن جولتي التراخيص الخامسة التكميلية والسادسة. وقد اشترت 22 شركة من بينها 8 شركات صينية حقائب المعلومات الخاصة بإحالة هذه الحقول. وأعلنت وزارة النفط، عن كميات النفط والغاز المتوقع إضافتها ضمن مشاريع جولتي التراخيص الخامسة التكميلية والسادسة، فيما أكدت أن هذه الكميات ستسهم في سد حاجة البلد من الغاز المستورد.

إن جولتَي التراخيص الخامسة التكميلية والسادسة جاءتا استكمالاً لجولات التراخيص السابقة الأولى والثانية والثالثة والرابعة والخامسة، فبعض المشاريع لم تحال في الجولة الخامسة وتمت إضافتها في ملحق الجولة الخامسة وهي عبارة عن حقول ورُقع استكشافية قسم منها ذات واعدية كبيرة للنفط فضلاً عن الجولة السادسة التي هي واعديتها في الغاز الحر. تستهدف هاتين الجولتين الحصول على كميات من النفط والغاز تزيد من

الاحتياطي النفطي للعراق، فضلاً عن الكميات المتوقع وصولها من الغاز الطبيعي إلى 3450 مقمق، وزيادة كميات النفط إلى أكثر من المليون برميل.

وقد ذهبت 10 من أصل 13 حقلاً تم منحها حتى الآن إلى شركات صينية، في أحدث عملية تعاقد للنفط والغاز في العراق. ومن بين المشاريع الـ 13 التي تم عرضها، لم تتلق سبعة مشاريع أخرى أي عروض، وتلقى مشروع واحد عرضًا ولكن لم يتم منحه. ويرتبط النفوذ الصيني الكبير في قطاع النفط في العراق بالاستراتيجية الصينية التي تسعى إلى تأمين امدادات نفطية دائمة ومستقرة لسد الاحتياجات المتنامية للاقتصاد الصيني، فالصين تعد حاليا أكبر دولة مستوردة للنفط في العالم بأكثر من 11 مليون برميل يوميا فيما يعد العراق ثالث أكبر دولة مصدرة للنفط الخام إلى الصين وهذا ما يفسر حاليا العدد الكبير من الشركات الصينية التي تعد حاليا المشغل الرئيس في معظم الحقول العراقية.

إن معظم الشركات الصينية التي فازت بمشاريع هي موجودة بالفعل في العراق. تدير شركة ZhenHua Oil حقل شرق بغداد تحت ذراعها المحلي EBS، في حين تدير شركة CNOOC مجموعة من حقول النفط في ميسان. وتعمل شركة أنطون أويل (التي استحوذت على حقل الظفرية النفطي في محافظة واسط) حاليًا كمقاول رئيس للخدمات النفطية في حقل مجنون، الذي تديره شركة نفط البصرة منذ خروج شركة شل في عام 2018. وتعد شركة GeoJade جزءًا من كونسورتيوم اقترح مؤخرًا مشروعًا لتطوير حقل طوبة النفطي في البصرة، والذي تديره شركة نفط البصرة حاليًا.

وقد تم تحديد العطاءات الفائزة في هاتين الجولتين على أساس نسبة الأجر، إذ تقترح الشركة أقل هوامش ربح للفوز بكل مشروع من المشاريع التي تم منحها. وكانت النسبة المئوية للربح مرتفعة جدا في بعض الحقول، فمثلاً تم إحالة عقد حقل الظفرية (29.16 %) ونسبته المئوية للربح عالية جداً وحتى أعلى من النسب المئوية للربح لرقعة الفاو الاستكشافية والرقعة رقم -7 الاستكشافية. وهذا غريب جداً كون حقل الظفرية عبارة عن حقل نفطي مُكتشف غير مطوّر (غير منتج) ولا يوجد فيه عنصر المجازفة.

الجدير بالذكر أن جولتي التراخيص الخامسة والسادسة لم تنجح في جذب الشركات الأجنبية للاستثمار في معظم الرقع الاستكشافية الغازية ليس بسبب عدم جاذبية الفرص الاستثمارية المعروضة، وإنما بسبب الاستثمار عالي المخاطر في هذه الرقع الغازية ومعظمها في المنطقة الغربية.

يسعى العراق إلى زيادة طاقته الإنتاجية من النفط، بيد أنه يواجه مشكلات محلية، فضلاً عن القدرة التصديرية المحدودة بسبب البنية التحتية القديمة والمتدهورة، ومشاكل الحصول على المياه. كذلك أثرت الخلافات المتعلقة بالسيطرة على الإنتاج في إقليم كردستان في إنتاج البلاد من النفط الخام وعلى الكميات المصدرة من الحقول الشمالية، إذ تم إغلاق خط أنابيب كركوك - جيهان في آذار (مارس) 2023، وقام العراق بزيادة الإنتاج في حقول أخرى للتعويض عن الإنتاج المفقود في الشمال.

ولم يتم إعادة فتح خط الانابيب الناقل بين العراق وتركيا والسماح بتصدير النفط المنتج في إقليم كوردستان العراق إلى الأسواق الدوليّة على الرغم من تعديل المادة 12/ ثانيا /ج من موازنة عام 2023 التي تشير إلى مساواة كلف انتاج ونقل نفط الاقليم مع نظيره المنتج في حقول وزارة النفط الاتحادية ويتضمن التعديل الجديد

تكليف جهة استشارية لتحديد الكلف في كل حقل من حقول نفط كردستان غير أن وزارة المالية ستدفع 16 دولار إلى كردستان كسلفة عن كلفة الانتاج ونقل النفط الذي يسلم إلى سومو ويجري تسويتها لاحقا والمعروف أن كلفة الإنتاج والنقل للنفط الذي تنتجه وزارة النفط الاتحادية يبلغ 6.9 دولار للبرميل في حين يطالب الاقليم بنحو 32.9 دولار للبرميل موزعة على النحو الآتي:

- كلفة انتاج النفط = 24.32دولار للبرميل
- كلفة نقل النفط عبر خط جيهان = 8.59 دولار للبرميل

انتقد وفد حكومة اقليم كوردستان وزارة النفط العراقية وقال: في مراجعته للآلية التي تضمنها قانون الموازنة فيما يتعلق باحتساب تكاليف الانتاج والنقل، لم يأخذ بالحُسبان العديد من النقاط المهمة، ومنها:

1 ـ طبيعة العقود النفطية في إقليم كوردستان هي عقود شراكة انتاج مع الشركات النفطية التي تنتج النفط، والاقليم ليس لديه شركة وطنية خاصة به.

2 ـ خطوط أنابيب النفط في الحكومة الاتحادي ملكية عامة مملوكة لوزارة النفط الاتحادية، في حين لا يملك حكومة إقليم كوردستان أنبوبًا خاصًا به، والأنبوب الموجود ملكية خاصة تم بناؤه وتطويره من خلال الاستثمار الخاص.

3 ـ الكلفة المحددة لإنتاج النفط من قبل وزارة النفط الاتحادية تختلف عن الكلف الحقيقية.

وتطالب شركات النفط العالمية باعتراف بغداد بعقودها التجارية وحصولها على ضمان الدفع مقابل صادرات النفط السابقة والمُستقبليّة فضلا عن قيام الحكومة العراقية بتنفيذ بنود الميزانية الاتحادية العراقية لحكومة إقليم كوردستان بشكل كامل.

وقع العراق في عام 2024 مذكرة تفاهم مع مجموعة «بريتش بتروليوم» (BP) البريطانية لإعادة تأهيل وتطوير حقول شركة نفط الشمال الأربعة في كركوك، إذ اتفق العراق مع هذه الشركة على قيامها باستثمار حقول (كركوك، وباي حسن، وخباز وجمبور) ضمن عمليات شركة نفط الشمال، وإضافة نحو 112 ألف برميل يوميا واستغلال الغاز المصاحب على وفق صيغة تقاسم الأرباح وهو ما يمثل الوجه النقدي أو الوجه الآخر لاتفاق تقاسم الإنتاج أو المشاركة بالإنتاج الذي تطبقه كردستان في 55 عقدا وقعته مع الشركات الأجنبية. والغريب أن وزارة النفط التي طالما انتقدت عقود كردستان تقوم اليوم بإبرام ذات العقود في حقول منتجة للنفط وليست مستكشفة وغير مطورة كما هو الحال في كردستان وهو ما يمثل تبديدا للثروة النفطية فالحصة الصافية من الإيرادات للشركات لن تقل عن النصف بأي حال من الأحوال وتجربة كردستان تشير إلى الشركات الاجنبية تستحوذ على 56٪ من الإيرادات النفطية بصيغة نفط كلفة ونفط ربح.

ثانياً: النفط العراقي 2024: الصادرات والإيرادات

بلغت صادرات العراق من النفط الخام في عام 2024 حوالي 3.372 مليون برميل يوميا منخفضة من 3.422 مليون برميل يوميا في عام 2023. تستحوذ السوق الآسيوية على نحو 73 % من الصادرات النفطية العراقية عن

طريق موانئ الخليج، بما يعادل 2.464 مليون برميل يوميا تليها في المرتبة الثانية السوق الأوربية بنسبة 20 % وبحوالي 675 ألف برميل يوميا، ثم السوق الأمريكيّة بنسبة 6 % وبما يعادل 191 ألف برميل يوميا من الصادرات النفطية العراقية. وأخيرا إفريقيا بحوالي 41 ألف برميل يوميا في عام 2024.

جاءت الصين في المرتبة الأولى في قائمة الدول المستوردة للنفط العراقي الخام في عام 2024 بنحو 1.180 مليون برميل يوميا في حين يعد العراق ثالث أكبر دولة مصدرة للنفط إلى الصين بعد روسيا والسعودية. وتأتي الهند في المرتبة الثانية؛ إذ استوردت من العراق 921 ألف برميل يوميا في العام 2024 ثم كوريا الجنوبية 291 ألف برميل يوميا تليها الولايات المتحدة الأمريكيّة 185 ألف برميل يوميا.

سجلت صادرات العراق النفطية إلى الولايات المتحدة انخفاضا من 228 ألف برميل في عام 2023 إلى 185 ألف برميل يوميا عام 2024. ويرتبط هذا الانخفاض بقيام مصافي التكرير في الساحل الغربي للولايات المتحدة باستبدال وارداتها من النفط العراقي الثقيل بخام أرخص من كندا. وتم نقل 590 ألف برميل يومياً من النفط الرملي الكندي إلى فانكوفر للتصدير عبر خط «ترانس ماونتن»، وهو ما يشكل ميزة لمصافي التكرير على الساحل الغربي للولايات المتحدة، والتي كانت لولا ذلك ستدفع مبالغ إضافية لشراء النفط الخام العراقي. في الوقت نفسه، انخفضت واردات أمريكا من خام «البصرة الثقيل» العراقي إلى 3587 برميلاً يومياً من 76 ألف برميل. ويُتداول خام «غرب كندا القياسي» الثقيل في ألبرتا بسعر أرخص بنحو 13 دولاراً من خام «غرب تكساس الوسيط» الأميركي، وفقاً لتسعير المؤشر العام في «بلومبرغ». بينما يُتداول خام «البصرة الثقيل» بسعر أرخص بنحو 5.55 دولار عن خام «برنت» المعياري.

يفضّل العراق أن يصدر نفطه إلى آسيا سعيا لتعظيم إيراداته؛ لأن كلف النقل والتأمين يتحملها المشتري، ولذلك لا تظهر هذه الكلف في معادلة تسعير النفط المصدر إلى آسيا، في حين أن العراق يتحمل جزءاً من تكاليف النقل والتأمين عندما يصدر إلى الأسواق الأوربية تصل إلى نحو 3 دولارات للسوق الأوربية و3.3 دولارات للبرميل للسوق الأمريكيّة بسبب طول المسافة، ورسوم المرور المفروضة على ناقلات النفط التي تعبر قناة السويس.

ونظراً لكون الاقتصاد العراقي اقتصاداً ريعيا يعتمد كلياً على العوائد النفطية في تمويل إيراداته الأمر نتج عنه انخفاض في تنويع مصادر الدخول غير النفطية العراقية، فضلاً عن تقلب الإيرادات العامّة واعتمادها شبه التام على العوائد النفطية، إذ أصبحت هذه الإيرادات هي المغذي الرئيس لتمويل الموازنة العراقية بشكل كلي بدلا عن البحث عن مصادر بديلة للدخل تقوي خزينة الدولة ومواردها، ولذلك نلاحظ أن الموازنة العامّة تتأثر بالمتغير الخارجي وهو سعر النفط الخام الذي يؤثر بدرجة كبيرة بالاقتصاد العراقي.

ثالثاً: واقع صناعة تكرير النفط في العراق

على الرغم من أن العراق من أكبر منتجي النفط الخام في العالم (أكثر من 4 ملايين يوميًا)، إلا صناعة التكرير فيه ما زالت غير متطورة ولا يتناسب انتاجها مع متطلبات السوق الداخليّة. وعلى الرغم من أن طاقة التكرير في العراق تتعدى 1.1 مليون برميل يوميا ينتج منها نحو 800 ألف برميل يوميا إلا أن نصف انتاجها هو من الوقود

المتبقي الذي يطلق عليه بزيت الوقود الثقيل أو النفط الأسود والذي تنخفض قيمته عن سعر برميل النفط الخام. ومع ذلك، نجح العراق في عام 2024 في تحقيق الاكتفاء الذاتي من مادتي زيت الغاز (الكاز) والنفط الأبيض، غير أنه مازال مستورداً لمادة البنزين.

تعمل وزارة النفط على زيادة إجمالي الطاقة الإنتاجية لشركة مصافي الجنوب لنحو 280 ألف برميل يوميًا، عبر تطوير وإضافة وحدات جديدة إلى مصافي تكرير النفط التابعة لها. هناك عامل آخر يمكن أن يمنح العراق مجالاً أكبر لزيادة الإنتاج وهو بدء مصفاة كربلاء في العمل في عام 2023 باعتبارها المصفاة الأكثر تطوراً في العراق، ستكون مصفاة كربلاء قادرة على معالجة 140 ألف برميل يومياً من النفط الخام الثقيل والأخف وزناً لإنتاج ما يسمى بـ «المنتجات البيضاء» وهو ما سيؤدي إلى تقليل استيرادات العراق من البنزين والكاز. وإذا ما نجح مصفاة كربلاء في انتاج 9 ملايين لتر يوميا من البنزين فإن الإنتاج الإجمالي للمصافي سيرتفع بعد افتتاح مصفاة الشمال إلى 27 مليون لتر يوميا وهو يغطي نسبة 90 % من الاستهلاك المحلي من البنزين أي أن العراق سيحتاج عندئذ إلى استيراد 3 ملايين لتر يوميا فقط من البنزين الذي يشكل حاليا ثلاثة أرباع المشتقات النفطية المستوردة.

تستهدف استراتيجية وزارة النفط تحويل 40 % من صادرات العراق من النفط الخام إلى مشتقات نفطية خفيفة مما يتطلب توسعة طاقة التكرير في المصافي العراقية من مليون برميل يومياً إلى 2.5 مليون، وهو ما يعني بناء 10 مصافي جديدة مماثلة لمصفى كربلاء وبكلفة قد تصل إلى 60 مليار دولار. وفي المقابل ينبغي تخفيض صادرات العراق من النفط الخام من 3.5 إلى 2 مليون برميل يوميا. ولم توضح وزارة النفط الإطار الزمني لتنفيذ هذه الاستراتيجية ولا الكيفية التي ينبغي اعتمادها، سواء أكانت بالاعتماد على الموارد الذاتية للوزارة أم أنها تموّل من الموازنة العامّة أم أنها ستعتمد على الاستثمار الأجنبي.

بلغت صادرات العراق في عام 2024 من المنتجات النفطية حوالي 2.907 مليار دولار، في حين ارتفعت استيرادات العراق من المنتجات النفطية إلى 4.021 مليار دولار. يستحوذ زيت الوقود الثقيل (النفط الأسود) على معظم صادرات العراق من المنتجات النفطية فضلا عن كميات قليلة مصدرة تتضمن النفثا ووقود الطائرات. وفي المقابل تتركز استيرادات العراق من المنتجات النفطية في مادة البنزين.

الكهرباء في العراق: الواقع والآفاق

ألغت إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب في 8 من (آذار) مارس 2025 الإعفاء الذي كان يسمح للعراق بدفع أموال لإيران مقابل استيراد الغاز والكهرباء لمنع استخدام النظام المالي العراقي كوسيلة للتهرب من العقوبات الأمريكيّة، في إطار حملة «الضغط الأقصى» التي تتبعها الإدارة الأميركية الحالية ضد إيران في محاولة لعزلها عن الاقتصاد العالمي والقضاء على إيرادات صادراتها النفطية من أجل إبطاء تطور وتقدم إيران على أكثر من صعيد لا سيما العسكري والنووي. يعتمد العراق بشكل كبير على الغاز والكهرباء الإيرانيين، خاصة خلال فصل الصيف، ما يجعل الإعفاءات الأمريكيّة أمرا ضروريا للحفاظ على استقرار إمدادات الطاقة.

أولاً: الغاز العراقي: الإنتاج والاستيراد

يحتلّ العراق المرتبة الـ 12 عالمياً في احتياطيات الغاز، ولكنه يأتي بالمرتبة 40 عالمياً من حيث الإنتاج. ينتج العراق من الغاز الطبيعي حاليا 3.1 مليار قدم مكعب قياسي في اليوم، يستثمر منه 1.8 مليار قدم ويحرق 1.3 مليار قدم مكعب اليوم. وهذا يعني أن نسبة الغاز المحروق في العراق تبلغ 42 % والمستثمر منه تبلغ 58 %. ويحتل العراق المرتبة الثالثة عالميا في حرق الغاز بنحو 17.7 مليار متر مكعب في السنة حسب تقديرات البنك الدولي عام عام 2022 بعد روسيا (28.4 مليار متر مكعب) وايران (20.4 مليار متر مكعب). وقد وصفت وكالة الطاقة الدوليّة التقدم الذي يحرزه العراق نحو التقليل من حرق الغاز على أنه بطيء ولكنه يسير بخطى ثابتة.

وفي عام 2024، قام العراق بتخفيض نسب حرق الغاز إلى 1.6 %، فيما تراجعت انبعاثات حرقه إلى 35.1 مليون طن. ووفقاً لما صدر عن (معهد الطاقة البريطاني)، فإن «العراق خفض حرق الغاز من حقوله النفطية بنسبة 1.6 % ليصل إلى 17.37 مليار متر مكعب لعام 2024 مقارنة بالعام الذي سبقه والذي كان حرق الغاز فيه 17.6 مليار متر مكعب»[1].

بدأ العراق في عام 2017 باستيراد الغاز من إيران، في حين وقعت الحكومة العراقية في آذار (مارس) عام 2024 عقدا مع طهران لتجديد استيراد 50 مليون متر مكعب من الغاز يوميا ولمدة 5 سنوات. ومنذ بداية العقد الموقع في عام 2017 ولغاية عام 2024، صدرت إيران نحو 52 مليار متر مكعب من الغاز بقيمة 15 مليار دولار إلى العراق، حسب تصريح نائب وزير النفط الإيراني لشؤون الغاز مجيد جكني، إلا أن الغاز الإيراني المستورد انخفض إلى نحو 8 ملايين متر مكعب يومياً فقط منذ تشرين الثاني (نوفمبر) 2024 عبر الخط الناقل إلى جنوب العراق. والسبب المباشر والمعلن من إيران يتعلق بصيانة خطوط الأنابيب الإيرانية الناقلة للغاز إلى العراق. إن هذا السبب الذي تقدمه إيران غير مقنع، وقد يكون عذراً قدمته بسبب عدم قدرتها على الإيفاء بالتزاماتها بالكميات المتفق عليها والمحددة بنحو 50 مليون متر مكعب يومياً. إن السبب الحقيقي لقطع الغاز الإيراني عن العراق هو نقص الغاز في إيران مع الانخفاض الشديد في درجات الحرارة، وزيادة الحاجة للتدفئة، إلى جانب عدم تلبية الإنتاج المحلي للزيادة في الاستهلاك، بل وصل الأمر إلى درجة قطع الكهرباء لعدّة ساعات يوميًا في طهران وعدد من المحافظات الإيرانية؛ إذ توقفت نحو 80 محطة كهرباء في إيران عن العمل من إجمالي نحو 600 محطة، مع تراجع إمدادات الغاز الطبيعي والوقود السائل.

ثانياً: بدائل الغاز الإيراني

1. استثمار الغاز الوطني

في حالة نجاح العراق في تصفير الغاز المحروق كما مخطط له في عام 2028، فإنه سيتمكن من إضافة 5.2 ألف ميغاواط إلى المنظومة الكهربائية. وسيبقى العراق بحاجة إلى انتاج إضافي من الغاز بمعدل 700 مليون قدم مكعب قياسي لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغاز وهذا يمكن الحصول عليه أما من خلال زيادة انتاج النفط

(1) العراق يخفض حرق الغاز بنسبة 1.6 %، **شفق نيوز**، 6 حزيران (يونيو) 2025:

https://shafaq.com/ar

بمعدل مليون برميل يوميا واستغلال الغاز المصاحب له أو استغلال الغاز الحر في حقول عكاس والمنصورية وخشم الأحمر بإفتراض بقاء انتاج الكهرباء الذي يعتمد على الغاز من دون تغيير، أي عدم بناء محطات كهربائية جديدة تعتمد على الغاز كوقود.

2.استيراد المنصات العائمة

من أبرز الخيارات التي يمكن أن يلجأ إليها العراق هو الاستعانة بالغاز القطري لرفد المحطات الكهربائية وتشغيلها، وذلك عن طريق استيراد محطة استقبال الغاز في ميناء خور الزبير في البصرة. وهناك توجه حكومي لاستيراد منصة عائمة لتوريد الغاز لسد حاجة الكهرباء تتضمن منظومة لتحويل الغاز السائل إلى الحالة الغازية ومن ثمّ سيتم ضخّه إلى الأنبوب، فيما بدأت شركة المشاريع النفطية ببناء أنبوب لنقل الغاز بطول 40 كم ينجز خلال 120 يوم لنقل الغاز من المنصة العائمة في خور الزبير إلى مجطات الطاقة الكهربائية في البصرة. تقدر المسافة بين ميناء أم قصر العراقي في مدينة البصرة وميناء حمد الدولي بنحو 650 كيلو متر، فيما يقدر الوقت الذي تستغرقه الرحلة بنحو 48 ساعة. ويمكن للعراق أن يستورد من خلال المنصة العائمة 600 مقمق من الغاز القطري. يأتي ذلك في سياق تنويع مصادر الغاز الذي يحتاجه العراق لا سيما في مجال تشغيل محطات الطاقة الكهربائية.

تجري الحكومة العراقية حالياً محادثات واسعة النطاق مع شركات لتأمين سفينة متخصصة لاستخدامها كمحطة عائمة لاستيراد الغاز الطبيعي المسال غير أن تركيب وحدات التخزين العائمة وإعادة التغويز(Gasification)، قد يستغرق أكثر من عام. وحتى تلك التي تم بناؤها بسرعة في أوروبا بعد غزو روسيا لأوكرانيا في 2022 استغرق بناؤها شهوراً. وتسبب هذا الطلب الكبير أيضاً في نقصٍ في هذه السفن العائمة.

3.استيراد الغاز من تركمانستان

في تشرين الأول (أكتوبر) 2024، وقّع الطرفين العراقي والتركمانستاني في بغداد إتفاقية وعقد توريد الغاز التركمانستاني إلى العراق. مثل الجانب العراقي في التوقيع وزير الكهرباء زياد علي فاضل، ووقع عن الجانب التركمانستاني مقصد بابابيف وزير الدولة ورئيس شركة الغاز في بلاده. ويتضمن الاتفاق بين العراق وتركمانستان ما يلي:

• هذه الاتفاقية لم تدخل حيز التنفيذ بعد، ولا تزال المفاوضات جارية بشأن تحديد الشركة الوسيطة التي ستضمن وصول الغاز التركمانستاني إلى العراق دون انقطاع، ولا توجد حتى الآن معلومات مؤكدة عن موعد بدء ضخ الغاز. وهناك إجراءات مالية تُرَتَّب في العراق، تحديدًا في المصرف العراقي للتجارة (TBI)، لضمان استكمال الجوانب المتعلقة بالتمويل.

• سيستورد العراق نحو 10 ملايين متر مكعب من الغاز التركمانستاني عبر إيران في الشتاء و20 مليونًا في الصيف، على أن ترتفع الإمدادات في سنوات لاحقة، خاصة مع زيادة الطلب على الغاز سنويًا في العراق.

• إن الغاز التركمانستاني سيشتريه العراق لإيران، أي أنه سيدفع أمواله إلى تركمانستان لكنه لن يستلم هذا الغاز ابدًا، بل سيذهب هذا الغاز إلى الشمال الإيراني، في المقابل تعطي ايران غازاً بنفس الكميات إلى العراق من غازها المحلي.

• ستكون هناك شركة وسيطة مسؤولة عن نقل الغاز إلى العراق.

• الجانب التركمانستاني ملزم بإيصال الغاز إلى العراق عبر الأنابيب الإيرانية، وهناك اتفاق بين تركمانستان وإيران على مرور الغاز مقابل تزويد إيران نسبة 20 % من الغاز التركمانستاني المار عبر أراضيها على أن يتحمل العراق تكاليفها.

• إذا انقطع ضخ الغاز التركمانستاني إلى العراق في أي وقت؛ فإن الشركة الوسيطة التي ستُختَار لاحقًا، ستتولى تعويض العراق إما ماليًا، وإما بوقود من مصدر آخر.

وبهذا الصدد يقول الناطق الرسمي لوزارة الكهرباء العراقية أحمد موسى العبادي، بأن الوزارة تواصل استكمال إجراءات التدقيق بشأن ماهية الشركة التي ستقوم بدور الوساطة لنقل الغاز التركماني إلى العراق عبر الأراضي الإيرانية وبيّن أن وزارة الكهرباء رشحت أكثر من شركة لغرض الوساطة، وهناك حاليًا إجراءات تدقيق من قبل مصرف التجارة العراقي حول مقبولية الشركة، بشرط أن تكون غير خاضعة للعقوبات الأمريكيّة، لغرض دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ، حيث توفر هذه الاتفاقية نصف كمية الغاز الإيراني المستورد فعلاً[1].

4.الاعتماد على الطاقة الشمسية

يعد الاعتماد على الطاقة المتجددة أحد الحلول الضرورية لأزمة الكهرباء، فضلًا عن كونها تؤدي دورًا مهمًا في خفض انبعاثات قطاع الطاقة. وعلى الرغم من الجهود الموجهة للاستفادة من الطاقة المتجددة (مثل الكتلة الحيوية، وطاقة الرياح، والنفايات الصلبة، والطاقة الشمسية) في توليد الكهرباء في العراق، فإن نسبة هذا النوع من النوع من الطاقة من اجمالي التوليد في العراق لا تزال قليلة للغاية.

تستهدف بغداد إنتاج 12 ألف ميغاواط من الطاقة الشمسية بحلول عام 2030 منها 7500 ميغاواط أحيلت إلى شركات. إن المضي قدمًا بتنفيذ مشروعات الطاقة الشمسية مع شركتي توتال إنرجي ألفرنسية، وأكوا باور السعودية، ومصدر الإماراتية، من شأنه ضخ 3 آلاف ميغاواط إلى منظومة الكهرباء خلال 3 أعوام بحدّ أقصى؛ إذ تنفّذ شركة البلال محطة طاقة شمسية في كربلاء بقدرة 300 ميغاواط، مع العمل على تنفيذ محطة أخرى في الإسكندرية بقدرة 250 ميغاواط. كما وقّع العراق عقدًا مع شركة توتال الفرنسية لتنفيذ محطة طاقة شمسية في البصرة بقدرة 1000 ميغاواط. وتم توقيع عقد التنفيذ والمباشرة الفعلية لإنشاء محطة طاقة شمسية في محافظة المثنى مع شركة باور تشاينا الصينية وبطاقة 750 ميغاواط. وفي عام 2021، أبرمت بغداد اتفاقية مع شركة مصدر الإماراتية لبناء 5 محطات طاقة شمسية بسعة مركبة قدرها 1000 ميغاواط.

5.بعض نقاط حول تنفيذ مشاريع الربط الكهربائي مع دول الجوار

• الإسراع بإنجاز الخط الناقل الذي يربط محطة الفاو في العراق بمحطة الوفرة في الكويت الذي من المتوقع أن تدخل المرحلة الأولى من المشروع، وبطاقة تصل إلى 500 ميغاواط لتغذي محافظة البصرة في العام 2025 وما بعده.

(1) يُنظر: نبيل المرسومي، المأزق الكبير.. كيف تحل أزمة الغاز والكهرباء في العراق؟، «نيريج»، 7 نيسان (ابريل) 2025: https://nirij.org/

• استكمال مشروع الربط العراقي الأردني الذي يمتد بطول 340 كم، ويعمل على ربط شبكته بشبكة كهرباء مجلس التعاون الخليجي؛ إذ إن المرحلى الأولى من مشروع الربط العراقي الأردني دخلت الخدمة بطاقة 54 ميغاواط، مما أسهم في إيصال الكهرباء إلى قضاء الرطبة بعد 11 عاماً من الاعتماد على المولدات. أما المرحلة الثانية فالعمل جارٍ لاستكمالها والتي ستربط محطة القائم بمحطة الريشة في الأردن، مع الإشارة إلى أن المشروع يشمل مراحل متقدمة للربط التزامني بين العراق، الأردن، ومصر.

• ضرورة تفعيل مشروع الربط مع السعودية، إذ تم توقيع العقد الاستشاري الفني للمشروع وتحديد نقاط الربط وآليات العمل بطاقة أولية تصل إلى 1000 ميغاواط، ومن المتوقع أن يكتمل خلال ثلاث سنوات.

• تجديد واردات الكهرباء من تركيا بعد انقطاع دام 3 سنوات، مع افتتاح خط نقل بطول 115 كيلومترًا في تموز (يوليو) 2024.

• يسعى العراق حاليا إلى زيادة الطاقة المنقولة عبر خطوط الربط الكهربائي، ومنها الربط الأردني، حيث يجري السعي لزيادة الطاقة بمقدار 150 ميغاواط خلال ذروة الأحمال الصيفية، فضلاً عن الربط التركي، الذي سيرتفع من 300 ميغاواط إلى 600 ميغاواط، مع السعي إلى إكمال الربط الخليجي لتوفير 500 ميغاواط قبل ذروة أحمال فصل الصيف لمحافظة البصرة.

6. سرعة إقامة البنية التحتية اللازمة في ميناء ألفاو الكبير

يعد الإسراع في إقامة البنية التحتية اللازمة في ميناء ألفاو الكبير وبناء المنصات الثابتة تمهيدًا لاستيراد الغاز المسال القطري ضروريًا في الأعوام التالية لعام 2024، حيث ستقوم الموانئ العراقية بتخصيص قطعة أرض لهذه المنصة التي تعدّ الأولى من نوعها في قطاع النفط والغاز والبنى التحتية المتعلقة به في العراق. ويتطلب تنفيذ المنصات الثابتة نحو عامين و4 أشهر، فضلًا عن تحديد سعات المنصات وتخزينها الإستراتيجي.

ثالثاً: المعالجات السريعة لمشكلة الكهرباء

يمكن أن نوجز المعالجات السريعة لمشكلة الكهرباء في النقاط أدناه، والتي يمكن أن تنعكس ايجاباً على الاقتصاد العراقي وتقلل من انهاكه للسنوات التي تلي عام 2024:

• تحويل عدد من محطات الكهرباء الغازية للعمل بالنفط الأسود أو الديزل، وتشجيع إقامة محطات طاقة شمسية منزلية، وتقديم تسهيلات بنكية وقروض للمواطنين.

• الاستعانة بمحطات كهرباء عائمة (مثل البارجة التركية كارباورشيب) ستوفر جزءًا كبيرًا من إمدادات الكهرباء.

• ترشيد استخدام الكهرباء واللجوء إلى القطع المبرمج؛ فوفقاً لوزارة الكهرباء العراقية، يحتاج البلد إلى نحو 50 ألف ميغاواط لسد حاجته من الطاقة في فصل الصيف، وسط توقعات أن يواجه العراق بسبب العقوبات الأميركية، صعوبات إضافية إذا توقف الغاز الإيراني الذي يزود منظومة الكهرباء العراقية بنحو 40 % من إنتاجها الحالي.

• ينتج العراق كما أعلنت وزارة الكهرباء نحو 27 ألف ميغاواط من الطاقة الكهربائية عبر محطات تعمل غالبيتها على الغاز، ولكن الطاقة الإنتاجية تنخفض في بعض الأحيان إلى 17 ألف ميغاواط.

• من الضروري، لضمان استمرارية عمل الشبكة الكهربائية وتحسين مستوى الخدمة المقدمة للمواطنين، ترشيد الطلب على الكهرباء من خلال تفعيل مبدأ جباية أجور استهلاك الطاقة خاصة وأن الحكومة تدعم أسعار تجهيز الكهرباء للمناطق السكنية بنسبة 75 % في إطار سياستها الرامية إلى تخفيف الأعباء المالية عن المواطنين.

• فرض تعرفة جمركية مرتفعة على السلع المستوردة الكثيفة الاستخدام للطاقة الكهربائية وخاصة أجهزة التدفئة والتبريد والسخانات بغية تخفيض استهلاك الطاقة الكهربائية.

• من الممكن التفاوض مع إيران حول الاستمرار بتزويد العراق بالغاز الإيراني من خلال صيغة جديدة تعتمد على الدفع بالآجل وهو ما لا يتعرض مع العقوبات الامركية التي تستهدف منع وصول الدولار إلى ايران.

ماذا عن عام 2025

تشير التوقعات إلى تعميق الريعية في الاقتصاد العراقي؛ إذ يتوقع صندوق النقد الدولي أن القطاع النفطي سيحقق نمواً بطيئاً قدره1 في المائة خلال عام 2025، وهذا سيولد أعباءً إضافية على الاقتصاد في ظل التوسع في السياسة المالية بخاصة في الجانب الجاري الذي تشكل فقرة الأجور والرواتب النسبة الأكبر منه. وحتى يحقق العراق التوازن في الموازنة العامّة على افتراض تصدير 3.5 مليون برميل يومياً وبقاء سعر الصرف على حاله (1300 لكل دولار) يجب أن يكون سعر البرميل 111 دولار/برميل، وهذا ما يصعب تحقيقه، مما يعني استمرار العجز الحقيقي في موازنة 2025.

دخل العراق عام 2024 وأزمته الاقتصاديّة أكثر عمقاً بسبب انخفاض أسعار النفط عن المستوى المحدد في الموازنة الثلاثية البالغ 70 دولار/برميل وعند هذا السعر والإيراد المخمَّن منه بلغ العجز المخطط حوالي 64 ترليون دينار بيد أن السنة المالية 2024 انتهت بعجز فعلي قدره 9753 بدون السلف ومع السلف قدره 27837 وهذا ينذر بخطورة الوضع المالي، لا سيما أن التوقعات تشير إلى حالة الركود التي ستصيب الاقتصاد العالمي وإجراءات الحكومة الأمريكيّة بفرض الضرائب. فضلاً عن توحه منظمة (الأوبك بلس) إلى زيادة المعروض بحوالي 411 الف بوميل/يوم في تموز (يوليو) 2025، مما يؤدي إلى مزيد من التدني بأسعار النفط.

ومن جهة أخرى، يستبعد إقرار جداول الموازنة العامّة في موعدها المحدد وللعامل السياسي دور في ذلك؛ لأن سنة 2025 هي سنة (انتخابية)، وهذا يمثل تحدياً حقيقياً للاقتصاد العراقي؛ إذ أصبح العجز في الموازنة حقيقياً. في السياق نفسه، لابد من إعادة النظر في حجم الموازنة لتنسجم مع الإمكانات المالية والضغط على النفقات التشغيلية بشكل كبير والتوسع في النفقات الاستثمارية شريطة أن لا يكون على حساب القطاع الخاص والاستثمار في مجال البنية التحتية. والإسراع بإقرار جداول الموازنة العامّة لعام 2025، والاستمرار في مشاريع فك الاختناقات المرورية وإدامة الجهد الخدمي والهندسي وأن يتم التوسع بها لتشمل كل المحافظات على أن تراعى مسألة الكفاءة وجودة العمل.

ولازالت الفجوة بين سعر الصرف الاسمي وسعر الصرف الموازي كبيرة تصل إلى أكثر من 100 نقطة على الرغم من كل الإجراءات التي اتخذتها الحكومة والبنك المركزي والتي لم تستطع ردم تلك الفجوة بسبب عمليات التهريب والتحايل وغسل الأموال والمضاربة، ويمكن أن يواجه البنك المركزي المشكلة بأساليب أكثر تأثيراً مثل إيجاد آلية مناسبة لتمويل التجارة مع إيران، وإلزام صغار التجار بدخول المنصة وعدم اللجوء إلى السوق الموازية.

تُشير الوقائع إلى استمرار المشاكل مع إقليم كردستان بسبب امتناع الإقليم إلى تسليم الإيرادات المتحققة سواءً أكانت النفطية أم غير نفطية، فضلاً عن امتناع الإقليم من توطين رواتب موظفيه وهذا يثير الشك في دقة البيانات عن عدد العاملين الحقيقيين في الإقليم. يتطلب حلّ كل ذلك الإسراع بحل المشاكل المتعلقة بالقطاع النفطي والإيرادات الأخرى مع إقليم كردستان، فضلاً عن إيجاد حل لمشكلة المنافذ الحدودية غير الرسميّة التي تعد أهم الأسباب المؤدية إلى تدهور سعر الصرف. والحل الأفضل لكل الأطراف هو السعي إلى إقرار قانون النفط الغاز لكونه ضامناً لحقوق الجميع.

توحي إجراءات الحكومة العراقية في عام 2024 إلى اهتمام هذه الحكومة بملف الغاز والحد من ضياع هذه الثروة عبر حرقها، وأن يتم الاستفادة منها في توليد الطاقة الكهربائية. ويتوقع أن يستمر البنك المركزي في اجراءاته الخاصة بالشمول المالي وتطبيق الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي 2025-2029 وإلزام الجهات الحكومية العمل بالدفع الالكتروني فضلاً عن حث القطاع الخاص لتنفيذ الاستراتيجية.

المحور الرابع

الأمن 2024

م. م. ضحى مهند علي[1]

تمهيد

شَهَدَ العراق في عام 2024 بيئة أمنية معقدة انطلاقاً من التوترات على الساحة الإقليمية والناتجة عن الصراع الفلسطيني-»الإسرائيلي»، وتفاعلات القوى الإقليمية والدوليّة مع الصراع القائم، مما شَكّل مزيجاً من التهديدات التي أَدَّت لبروز تحديات جديدة ألقت بظلالها على الأمن الداخلي في العراق، ويمثل العراق نقطة ارتكاز ومنطقة نفوذ وتوازن مما جعله في قلب المشهد الأمني ولاسيما مع ارتفاع حِدَة الصراع بين أمريكا وكيان الاحتلال «الإسرائيلي» من جهة، وإيران وقوى الفصائل المسلحة من جهة أخرى، إذ هدد الكيان بقصف مواقع تتمركز فيها هذه الفصائل في مناطق سكنية، فضلاً عن ذلك فقد بقي الأمن العراقي الداخلي مهدداً في ظِلّ الهجمات التركية على شمال العراق، وتأثير الأحداث الأمنيّة غير المستقرة في سوريا والتي توفر بيئة لنمو الإرهاب وإمكانية تصديره عَبَّرَ الحدود العراقية-السورية، واستمرار عناصر الجريمة المنظمة، ومافيات تهريب المشتقات النفطية، وانْتِشار السلاح خارج سيطرة الدولة، وسنتطرق في هذا المحور لأهم التهديدات الأمنيّة الإقليمية والحدودية فضلاً عن التهديدات الداخليّة وتأثيرها على الأمن العراقي في عام 2024.

انعكاسات الصراعات الإقليمية والحدودية على المشهد الأمني في العراق

تَتَجلّى قدرة الدولة في إدارة ملفها الأمني الداخلي من خلال مواجهة التهديدات المحتملة والقادمة من محيطها الإقليمي والدولي. كان العراق ولا يزال، في ظل تصاعد التوترات التي شهدتها المنطقة الإقليمية، لا سيما في عام 2024، خط الصدع الرئيسي كمنطقة نفوذ متداخلة؛ إذ وجد نفسه في موضع صعب في التعامل مع القضايا الإقليمية المعقدة، مما اضطره لوضع مسارات للتعامل هذه القضايا بصورة تتناسب مع الحاجة متبنياً سياسة متوازنة تجمع بين ضمان أمنه واستقراره الداخلي وبين عدم الانجرار إلى صراعٍ إقليمي مباشر مع أيّ طرف، وسنبحث ذلك في المحاور الآتية:

(1) جامعة الكوفة - كلية الآداب

1-الاعتداءات التركية على شمال العراق

يمثل حزب العمال الكردستاني الذي يُعرف بالاختصار (PKK) أبرز التحديات على الأمن القومي التركي. تأسس هذا الحزب على يد (عبد الله أوجلان) في تركيا في عام 1978، ويتمركز في العراق في المنطقة الجبلية الحدودية مع تركيا لاسيما جبال غارا وجبال قنديل مستغلاً الظروف الطبيعية في التوغل للقيام بأنشطته ضد الحكومة التركية. وعلى الرغم من القبض على أوجلان وسجنه، فإن هذا الأخير اِستطاع تحويل أيديولوجيته نحو تعزيز الكونفدرالية، ودعا إلى إنشاء دولة كردية مستقلة. تحرك الحزب في عام 2007 لتبني هيكل تنظيمي عابر للحدود، وأصبح يعمل كمنظمة تضم في عضويتها مجموعة من الأحزاب هي: حزب الاتحاد الديمقراطي PYD في شمال سوريا، وحزب الحل الديمقراطي الكردستاني PÇDK في شمال العراق، وحزب الحياة الحرة الكردستاني PJAK في شمال إيران. دأب حزب العمال الكردستاني على تنفيذ هجمات ضد القوات الأمنيّة التركية، واِستخدم التفجيرات الانتحارية، والاختطاف، والاغتيالات ضد المدنيين، والسياح الأجانب، والسياسيين بهدف الضغط لإنشاء منطقة تتمتع بالحكم الذاتي في تركيا على غرار إقليم كردستان العراق[1].

ومنذ عام 2008 بدأت القوات التركية بتوجيه ضربات جوية حول معاقل الحزب في شمال العراق، معتمدة على مصادرها الاستخبارية وطائراتها المسيرة، وبذلت جهوداً استثنائية على مدار السنوات اللاحقة لإبطال العمق الاستراتيجي الذي حققه الحزب، فقد قامت منذ عام 2014 بعمليات توغل مؤقتة، وأنشأت قواعد دائمة أهمها (زيلكان) التي تبعد أكثر من 80 كم عن إقليم كردستان العراق، كما ركزت على القيام بحملات طويلة تشمل قوات خاصة، ومروحيات، وطائرات مسيرة لتغطية حوالي (1553) كيلومتراً مربعاً فضلاً عن توسع الضربات إلى (281) كيلومتراً داخل الأراضي العراقية باستهداف مناطق مثل: الموصل، وسنجار مما أدى إلى نزوح الأهالي واستشهاد واصابة البعض منهم[2]. وعلى امتداد السنوات اللاحقة كثّفت من عملياتها العسكرية التي شملت الغارات الجوية واستخدام الطائرات المسيرة لملاحقة أهداف الحزب، فضلاً عن القيام بعمليات برية مما أدى إلى نزوح جماعي آخر لسكان أكثر من (170) قرية في إقليم كردستان، واستمرت توترات الحدود بصورة دورية ومتأرجحة، تتكرر خلال فصلي الربيع والخريف عند تحركات PKK حتى عام 2024 رغم مطالبة الحكومة العراقية باحترام السيادة الوطنية[3].

في عام 2024، شنّت القوات التركية العديد من الغارات الجوية مستهدفة معاقل حزب العمال الكردستاني داخل الأراضي العراقية، إذ نفذت ما لا يقل عن (1076) ضربة جوية ومدفعية بين كانون الثاني (يناير) -تموز (يوليو) 2024، وتوزعت هذه الهجمات على محافظات: أربيل، ودهوك، والسليمانية، ونينوى: (526) هجمة على

(1) Emrullah Uslu, «PKK Tactics May Reveal Damage Caused by Turkish Military Campaign,» Terrorism Monitor, Volume VI, Issue 16, August 11, 2008, p. 2.

(2) Michael Knights, «Turkey's War in Northern Iraq: By the Numbers,» The Washington Institute for Near East Policy, Jul 28, 2022, https://www.washingtoninstitute.org.

(3) Wladimir van Wilgenburg, «A Sigh of Relief in Iraqi Kurdistan,» Carnegie Endowment, August 12, 2025, https://carnegieendowment.org.

محافظة دهوك، و(405) هجمة على محافظة أربيل، و(135) هجمة على محافظة السليمانية، فضلاً عن (10) هجمات على نينوى، إذ إن 93٪ من هذه الهجمات نَفَذَتها طائرات حربية وأسفرت عن مقتل (8) مدنيين وفقاً لفِرَق صنع السلام المجتمعية الأمريكيّة (CPT)، وأدَّت الهجمات إلى احتراق 20 ألف دونم من الأراضي الزراعية ولاسيما في قرى غوهارزه، وبالافي، وبارجي، وسيرجيله، وكانيه، وآشكي دره في منطقة آميدي في محافظة دهوك، فضلاً عن إخلاء (162) قرية[1] (تُنظَر الخريطة رقم 4-1).

الخريطة (4-1) مواقع الاستهداف التركي والخسائر في الأراضي الزراعية في شمال العراق لعام 2024

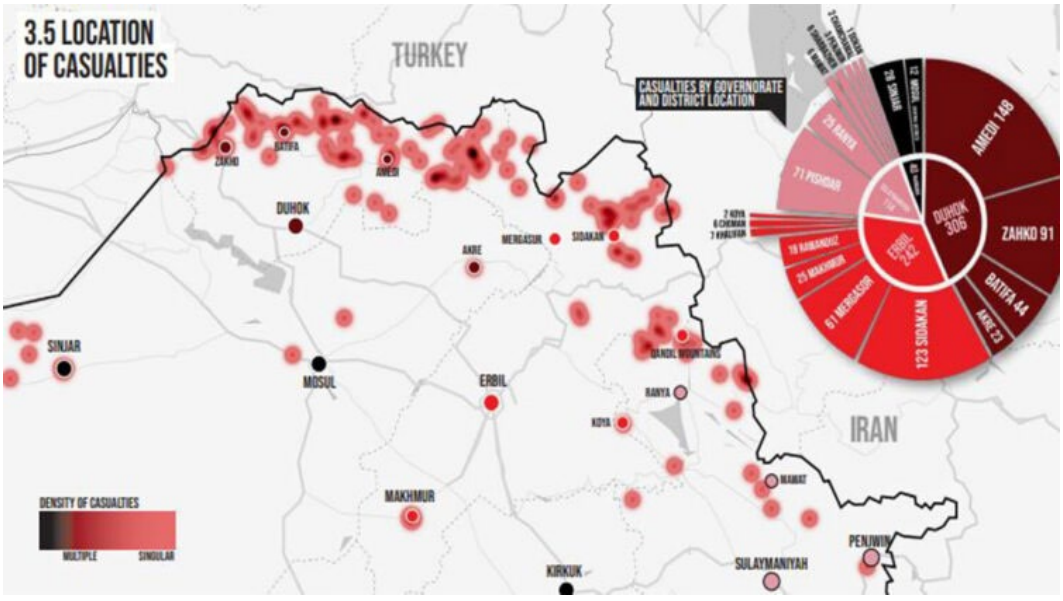

Source: «New data on casualties caused by Turkish and Iranian attacks in Iraqi Kurdistan,» MedyaNews, 16 August 2024, https://medyanews.net.

تمتلك تركيا في الأصل العديد من مراكز المراقبة والنقاط العسكرية في العمق العراقي بما يصل إلى 30 كيلومتراً، كما في ناحية بعشيقة وغيرها من المناطق، إلَّا أنها أسست في العام 2024 قواعد عسكرية أخرى على سفح جبل متين، وبالقرب من جبل غارا، وأنشأت نقاط مراقبة داخل مناطق دهوك، وبعد أن كان التوغل التركي في السنوات السابقة لعام 2024 قليلاً بموجب اتفاقية وقعت في زمن النظام العراقي السابق تتيح لتركيا التوغل بين 5-10 كيلومترات فقط إذ كانت تركيا تركز عملياتها على مقربة من الحدود التركية على أَطْراف محافظة دهوك ومنطقة قنديل، أَلاَّ أَن العام 2024 شهد تجاوزاً في التوغل التركي إلى عمق 40 كيلومتراً داخل إقليم كردستان، وتوسعت العمليات التركية لتصل إلى بلدة العمادية التي تبعد 20 كيلومتراً عن مركز محافظة دهوك[2].

(1) The Community Peacemaker Teams (CPT), Report Turkey's ongoing military operations in Iraq's north, 2024, https://cpt.org/.

(2) فراس الفحام، «مرحلة جديدة وتوسع محتمل للعملية العسكرية التركية بكردستان العراق،» *الجزيرة*، تاريخ النشر: 14 تموز 2024، تاريخ الدخول: 16 كانون الثاني 2025،
https://www.aljazeera.net/politics/.

وفي إطار سعي الحكومة العراقية للتوصل لحل وعقب اجتماع رفيع المستوى بين مسؤولين عراقيين وأتراك في بغداد في 14 آذار (مارس) 2024 حظر مجلس الأمن القومي رسمياً حزب العمال الكردستاني، كما صنفته الحكومة العراقية كمنظمة محظورة في العراق وهو القرار الذي فتح آفاقاً جديدة للتقارب العراقي-التركي بعد أن رحبت به تركيا، وفي 22 نيسان (ابريل) 2024 زار الرئيس التركي رجب طيب أردوغان العراق في زيارة تعد الأولى له منذ 2011 تم خلالها التوصل إلى تفاهمات بمواضيع مختلفة أبرزها التعاون الأمني[1]، ومهدت الحكومة التركية في هذه الزيارة نحو توسيع عملياتها العسكرية في إقليم كردستان من خلال تفاهمات أمنية مع الحكومة العراقية، إلَّا أَن العمليات تجاوزت الشريط الحدودي المتفق عليه بين البلدين، وبدءاً من 10 تموز (يوليو) 2024 كثفت الحكومة العراقية من اتصالاتها بالجانب التركي لنقاش حدود العملية العسكرية التركية لاسيما مع اتساع حركة نزوح سكان القرى في دهوك نتيجة توسع العمليات العسكرية التركية التي اِستخدمت مختلف أنواع القوات والأسلحة مثل القوات الجوية والخاصة، والطيران المسير فضلاً عن المدرعات، والدبابات، والمدفعية البعيدة المدى، إذ أكد وزير الدفاع التركي (يشار غولر) في 11 تموز (يوليو) 2024 عن عزم بلاده على إقامة منطقة آمنة بعمق 30-40 كيلومتراً على طول حدودهم مع العراق وسوريا لتطهير المنطقة من الإرهاب مما يشير إلى نية تركيا باستمرار العمليات دون توقف وتوسعها لتمتد إلى الحدود مع سوريا في حال توفرت التفاهمات السياسيّة مع الجانب السوري والأطراف الدوليّة الفاعلة[2]. وفي آب (أغسطس) 2024 زار وفد عراقي أنقرة ووقع على مذكرة تفاهم بعنوان «مذكرة تفاهم بشأن التعاون العسكري والأمني ومكافحة الإرهاب» تضمنت التعاون الأمني، وتبادل الخبرات والاستشارة، وتنسيق الجهد الاستخباري بين البلدين، وإنشاء مركز للتنسيق الأمني المشترك عبر الحدود، فضلاً عن الاتفاق على نقل (قاعدة زليكان) التركية في بعشيقة بشمال شرق محافظة نينوى إلى القوات المسلحة العراقية، وتحويلها إلى مركز تدريب مشترك، وإقامة مركزين أمنيين آخرين للتنسيق والتدريب[3]، ويوضح الجدول رقم (4-1) أبرز العمليات الجوية التي نَفَذَتها القوات التركية لاستهداف حزب العمال الكردستاني في شمال العراق (يُنظَر الجدول رقم 4-1).

(1) »مذكرة التعاون الأمني بين العراق وتركيا.. الواقع والتداعيات» مركز *الجزيرة للدراسات*، تاريخ النشر: 1 أيلول 2024، تاريخ الدخول: 16 كانون الثاني 2025،

https://studies.aljazeera.net/ar/article/6011.

(2) فراس الفحام، «مرحلة جديدة وتوسع محتمل للعملية العسكرية التركية بكردستان العراق،» *الجزيرة*، المصدر السابق، https://www.aljazeera.net/politics/.

(3) »مذكرة التعاون الأمني بين العراق وتركيا.. الواقع والتداعيات،» مركز *الجزيرة للدراسات*، المصدر السابق، https://studies.aljazeera.net/ar/article/6011.

جدول (4-1) أبرز العمليات الجوية للقوات التركية في شمال العراق لعام 2024

ت	التاريخ	نوع الضربة	الإصابات
1	30-2 كانون الثاني (يناير)	غارات على (29) موقعاً لحزب العمال الكردستاني في متينا، وهاكورك، وغارا، وقنديل رداً على مقتل 9 من الجنود الأتراك.	مقتل (9)، وإصابة (4) فضلاً عن الخسائر المادية.
2	26-2 شباط (فبراير)	قصف القرى التابعة لناحية آمدية، وقرى: ريزانة، وساركلى، وكيرزى، وكافيا، وجبال متينا في دهوك.	مقتل مدنيَين اثنين، وتهجير الأهالي.
3	29 شباط (فبراير)	استهداف جبال متينا في دهوك بالطائرات الحربية، فضلاً عن سيارة تابعة لمجلس عوائل الشهداء في قرية زرافكة في شنكال.	مقتل (سعدون ميرزا) العضو في مجلس عوائل الشهداء.
4	1 آذار (مارس)	قصفت جبال متينا، واستهداف منزل في ناحية كلار.	مقتل مواطن.
5	8 آذار (مارس)	استهداف قرية سكينية التابعة لقوات حماية شنكال.	مقتل عضواً من قوات الحماية.
6	2 نيسان (ابريل)	هجوم بمسيرة استهدفت عجلة قيادي عسكري كردي في سنجار.	مقتل القيادي العسكري الكردي
7	14 نيسان (ابريل)	استهدفت الطائرات الحربية التركية منزلاً مدنياً في قرية جلالا في السليمانية، وقصفت قرية كوهارزة وبلافا في ناحية آمدية.	مقتل الشاب (محمد سعيد) من أهالي القرى.
8	28 نيسان (أبريل)	استهداف مجموعة من المواطنين الكرد أثناء دخولهم من شرق كردستان إلى حدود جبال الخير ولولان التابعة لبلدة سيدكان.	مقتل مواطنين اثنين من أهالي سردشت في شرق كردستان.
9	30-9 أيار (مايو)	استهداف قرى كوزينة، ودرابي، وكوهارزة، وكاني ماسى، وذانا، وساركلى، وبولة، وأسوس، وهالكورد، فضلاً عن شن أكثر من (20) غارة متتالية على جبال متينا وزاب.	مقتل (16) من حزب العمال الكردستاني، واندلاع حرائق، وتهجير الأهالي.
10	21-2 حزيران (يونيو)	استهداف جبال متينا، ومناطق درابة، وقرى: العنزة، وسلى، وباشكوتيل، وكوهارزى، ومناطق نهلى، وبلدة ديرالوك.	خسائر مادية، واندلاع حرائق، وتهجير الأهالي.
11	8 تموز (يوليو)	غارات على مناطق في شنكال، إذ أصيب 3 صحفيون من قناة «جرا تيفي» و»جرا إف إم».	مقتل الصحفي (مراد مرزا) متأثراً بجراحه.
12	9 تموز (يوليو)	غارات بالطائرات الحربية التركية على مناطق قضاء الآميدية.	تدمير أكثر من 40 دونماً زراعياً.
13	29-18 تموز (يوليو)	استهداف قرية بيريسكه، وحدود قرية توتقلي، وشنت غارات جوية تركية على مناطق: بنار قنديل، لوتكي، شيخ ناصر، تانغي شيلكه، واستهدفت مناطق سهل سينين.	مقتل الراعي (عثمان ريجدي ريكاني) البالغ من العمر 32 عاماً.
14	22-7 آب (أغسطس)	غارات تركية على المناطق المحيطة بقرية غوهيرزه، وقرى: كلالة، وسفرى، وكوهارزة، وبيلاف، وجبال: متينا، وكارى، واستهداف خمس منازل في أربع قرى تابعة لآميدي، وبساتين سنينة، وكيروي سنغا، ولولان في منطقة برادوست.	مقتل (17) من حزب العمال الكردستاني، فضلاً عن الأضرار والخسائر في بساتين ومنازل المواطنين، وتهجير الأهالي.
15	23 آب (أغسطس)	غارة جوية استهدفت سيارة لطاقم من الصحفيين الكرد لقناة (جتر)، أثناء تغطيتهم للأحداث شرق السليمانية.	مقتل صحفيتين، وإصابة (6) آخرين من طاقم القناة.
16	5 أيلول (سبتمبر)	غارة تركية بطائرة مسيرة استهدفت سيارة بداخلها ثلاثة أشخاص مدنيين من سكان قضاء رانية في السليمانية.	مقتل (3) اشخاص بينهم أب وطفله.
17	9 أيلول (سبتمبر)	هجوم بأكثر من (10) غارات على مناطق قرى: سورادة، عنزة، وكمسوران، واستهداف منزل أحد المواطنين في مخيم مخمور.	دمار كبير في المنطقة، وإصابة (3) نساء بجروح.
18	23 تشرين الأول (أكتوبر)	غارة تركية على شمال العراق بعد هجوم على مقر شركة صناعات الطيران في أنقرة.	مقتل (5)، وإصابة (22).
19	27-25 تشرين الأول (أكتوبر)	غارات على مركز قوات مقاومة شنكال في بارِة فضلاً عن مناطق أخرى في شنكال.	مقتل (6) مقاتلين من قوات مقاومة شنكال.
20	10 تشرين الثاني (نوفمبر)	استهدفت الطائرات التركية بدون طيار جبال شنكال.	مقتل شاب، والقيادية في قوات مقاومة شنكال (هيفي أوميد).
21	11 تشرين الثاني (نوفمبر)	غارتان إحداهما على منطقة جبلية قرب دهوك، والأخرى على سيارة لمقاتلي وحدات مقاومة سنجار.	مقتل (5) أحدهما مسؤول كبير في حزب العمال الكردستاني.

22	24 تشرين الثاني (نوفمبر)	قصف جبل كوهرزة بالقرب من دهوك خمس مرات، وقرى: خورت، وباسفري، وبيخيرة في دهوك ثلاث مرات.	تدمير كبير في المنطقة.
23	4 كانون الأول (ديسمبر)	استهدفت قذائف الهاون والمروحيات التركية منطقة حدودية قرب قرية هيرورة في ناحية برواري بالا.	استشهاد مواطن، وإصابة اثنين آخرين.
24	15-25 كانون الأول (ديسمبر)	قصفت الطائرات الحربية التركية قرية مجى، وجبل كولي تار، ومرتفعات نلمة.	نشوب حرائق، وأضراراً مادية كبيرة.

الجدول من إعداد الباحثة اعتماداً على جمع البيانات من المصادر الآتية:

«بانوراما 2024. الهجمات التركية على إقليم كردستان العراق،» Roj News، تاريخ النشر: 13 كانون الأول 2024، تاريخ الدخول: 17 كانون الثاني 2025،

https://rojnews.news/ar/

Reuters, https://www.reuters.com. Aljazeera, https://www.aljazeera.com. The Straits Times, https://www.straitstimes.com.

2-القصف الإيراني على شمال العراق

تَنْتَشِر في المناطق الحدودية العراقية-الإيرانية وعلى الاراضي التابعة لإقليم كردستان العراق العديد من المجاميع المسلحة الكردية الإيرانية التي تعود جذورها إلى ما يُسمى بالنضال الكردي في إيران، وتصنف إيران هذه الجماعات بالإرهابية، وعملت على استهداف قواعدها بالطائرات المسيرة والصواريخ في أربيل والسليمانية، إذ نفذت إيران العديد من الهجمات عبر الحدود ضد جماعات المعارضة لها في السنوات السابقة لعام 2024، لاسيما الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني، وحزب كومله في كردستان الإيرانية، وحزب حرية كردستان[1].

صعَّدت إيران من هجماتها على شمال العراق في عام 2024 بعد الانفجارين المزدوجين اللّذين وقعا في 3 كانون الثاني (يناير) 2024 في مدينة كرمان الإيرانية بالقرب من موقع دفن قائد فيلق القدس السابق (قاسم سليماني) في الذكرى الرابعة لِاغتياله في غارة جوية أمريكية على طريق مطار بغداد الدولي[2]. وقع الانفجار الأول على بعد 2300 قدم (700 متر) من قبر سليماني، ونَجَمَ عن قنبلة وُضِعَتْ في حقيبة داخل سيارة بيجو 405 فُجرت عن بعد، وكان الانفجار الثاني على بعد 0.6 ميل (1 كيلومتر) الأكثر فتكاً، إذ وقع بعد 20 دقيقة عندما تجمع آخرون لمساعدة جرحى الانفجار الأول، وأعلن تنظيم داعش الإرهابي مسؤوليته عن التفجيرين إلا أَن أصابع اللوم الإيرانية توجهت نحو الكيان الصهيوني. وحذر المرشد الأعلى الإيراني (آية الله السيد علي خامنئي) عبر حسابه على منصة أكس من أن إيران سترد بقوة[3].

شنّ الحرس الثوري الإيراني في 15 كانون الثاني (يناير) 2024 ضربات صاروخية أدت لحدوث ما لا يقل عن (8) انفجارات في محافظة أربيل شمال العراق على ما وصفه بـ «مراكز التجسس وتجمعات لجماعات إرهابية

(1) Lazar Berman, «The Iranian Penetration of Iraqi Kurdistan,» Jerusalem issue brief, Vol. 16, No. 3 (Jerusalem: Jerusalem Center for Public Affairs, Jerusalem, January 21, 2016), p. 3-4.

(2) «Authorities Confirm Explosions in Iran's Kerman Were Terrorism,» Islamic Republic News Agency, January 3, 2024, https://en.irna.ir/news.

(3) Mostafa Salem, Abbas Al Lawati, Rob Picheta, Tara John and Hande Atay Alam. «Twin Blasts Kill Dozens near Slain Iran Commander's Grave,» CNN, January 4, 2024, https://edition.cnn.com.

مرتبطة بتنظيم داعش»، ما أدى إلى حدوث انفجارات كبيرة وإطلاق صافرات الإنذار في القنصلية الأمريكيّة في أربيل، وأعلن الحرس الثوري الإيراني عن مقتل (4) أشخاص وإصابة (6) آخرين جرّاء هذه الضربات التي كانت تهدف إلى تدمير مقرات التجسس «الإسرائيلية» والأماكن التي استخدمتها الجماعات الإرهابية المعادية لإيران للتخطيط لهجوم انتحاري في كرمان الإيرانية[1]، وكان رجل الأعمال الكردي الملياردير (بيشرو دزيي) وعدد من أفراد أسرته من بين الضحايا المدنيين الذين لقوا حتفهم بعد سقوط صاروخ على منزلهم. ووَضَّحَ المتحدث بِاسْم وزارة الخارجيّة الإيرانية (ناصر الكنعاني) بأن طهران تحترم سيادة وسلامة اراضي الدول الأخرى لكنها تستخدم حقها المشروع والقانوني في ردع التهديدات للأمن القومي الإيراني ومكافحة الإرهاب[2].

أَدَّى القصف الإيراني على شمال العراق إلى زيادة حِدَة التوترات بين البلدين؛ ففي 16 كانون الثاني (يناير) 2024 أصدرت الحكومة العراقية عن طريق وزارة خارجيتها بيان استنكار عدت فيه هذا السلوك إساءة إلى حسن الجوار وأمن العراق والمنطقة، واستدعت وزارة الخارجيّة القائم بالأعمال الإيراني في بغداد وسلمته مذكرة احتجاج، كما استدعت سفيرها لدى طهران (السيد نصير عبد المحسن) للتشاور حول الاعتداءات الإيرانية، وقدم العراق شكوى إلى مجلس الأمن الدولي والأمم المتحدة حول العدوان الإيراني الذي أَدَّى لسقوط ضحايا من المدنيين العراقيين، وتبنت جامعة الدول العربية قراراً من سبعة بنود يُدِيّن القصف الإيراني الذي تعرضت له أربيل بعد أن دعا العراق لعقد جلسة طارئة بهذا الخصوص، إذ حَمّل القرار إيران جميع عواقب هذا الانتهاك[3]، وأدان رئيس وزراء حكومة إقليم كردستان العراق (مسرور بارزاني) الهجوم على أربيل ووصفه بالجريمة ضد الشعب الكردي، كما دعا مجلس أمن الإقليم الكردي المجتمع الدولي إلى إدانة الهجوم الإيراني الذي وصفه بأنه انتهاك صارخ لسيادة إقليم كردستان، والعراق، والحكومة الاتحادية. فضلاً عن ذلك، فقد أدانت وزارة الخارجيّة الأميركية هجمات إيران على أربيل وعدّتها مقوضة لاستقرار العراق[4].

3-موقف العراق من استمرار العدوان «الإسرائيلي» على قِطاع غزة

يتوضح موقف العراق الثابت والداعم للقضية الفلسطينية منذ القدم، إذ شارك بصورة مباشرة في الحروب العربية ضد كيان الاحتلال «الإسرائيلي» في أعوام 1948 و1967 و1973. كان العراق الدولة الوحيدة التي خرجت من حرب 1948 دون توقيع اتفاقية هدنة مع الكيان[5]. ومنذ عملية طوفان الأقصى في 7 تشرين الأول (أكتوبر) 2023، شهد العراق العديد من التحركات السياسيّة المناصرة للقضية الفلسطينية، إذ تراوح موقف الحكومة العراقية الرسمي عام 2024 بشأن الحرب على غزة بين إصدار مواقف الإدانة، والدعم، والمناصرة في مجلس

(1) Amina Ismail and John Davison, «Iran Attacks Iraq's Erbil with Missiles in Warning to U.S., Allies,» Reuters, March 13, 2022, https://www.reuters.com.

(2) «Iran Launches Missile Strikes in Iraq and Syria Citing Security Threats,» Aljazeera, January 15, 2024, https://www.aljazeera.com/news.

(3) الموقع الرسمي لوزارة الخارجية العراقية،
https://mofa.gov.iq.

(4) Amina Ismail and John Davison. «Iran Attacks Iraq's Erbil with Missiles in Warning to U.S., Allies.» Op. cit., https://www.reuters.com.

(5) «Iraq's response to the conflict in Gaza,» IISS, Comment 06, Vol. 30, March 2024, https://www.iiss.org.

الأمن، والجمعية العامّة للأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية، وبين تقديم المساعدات الإنسانية دون الدخول في الصراع المباشر، ويوضح الجدول رقم (4-2) المواقف التي أصدرتها الحكومة العراقية عن طريق وزارة خارجيتها عام 2024 لدعم فلسطين وشعبها.

جدول (4-2) مواقف الحكومة العراقية عن طريق وزارة خارجيتها لدعم الشعب الفلسطيني عام 2024

ت	التاريخ	الموقف
		بيانات الدعم والمساندة
1	11 كانون الثاني (يناير)	دعم ومساندة قرار جمهورية جنوب أفريقيا برفع دعوى قضائية ضد كيان الاحتلال «الإسرائيلي» في محكمة العدل الدوليّة بسبب قيامها بأعمال قتل وتدمير بحق الشعب الفلسطيني.
2	26 كانون الثاني (يناير)	الترحيب بقرار محكمة العدل الدوليّة الابتدائي بمنع أعمال الإبادة ضد الفلسطينيين.
3	25 آذار (مارس)	الترحيب بقرار مجلس الأمن الداعي لوقف إطلاق النار في غزة خلال شهر رمضان المبارك.
4	22 أيار (مايو)	الترحيب بقرار النرويج، وإسبانيا، وأيرلندا بالاعتراف بدولة فلسطين المستقلة.
5	24 أيار (مايو)	الترحيب بقرار محكمة العدل الدوليّة الذي يفرض تدابير إضافية على سلطة الاحتلال وأمرَها بالوقف الفوري عن الاعتداءات على رفح استناداً إلى اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية.
6	1 حزيران (يونيو)	دعم مبادرة الرئيس الأمريكي (جو بايدن) بالتعاون مع مصر وقطر لوقف العدوان على غزة.
7	11 حزيران (يونيو)	الترحيب بقرار مجلس الأمن الدولي الداعي لوقف إطلاق النار في غزة.
8	19 تموز (يوليو)	الترحيب برأي محكمة العدل الدوليّة الصادر بالضد من ممارسات كيان الاحتلال «الإسرائيلي» بحق فلسطين.
9	9 آب (أغسطس)	الترحيب بالبيان المشترك الصادر عن زعماء الولايات المتحدة، وجمهورية مصر، ودولة قطر، والذي يدعو إلى إبرام اتفاق لوقف إطلاق النار وتقديم الإغاثة للشعب الفلسطيني.
		المشاركة في الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية بشأن فلسطين
1	22 كانون الثاني (يناير)	مشاركة القائم بأعمال سفارة جمهورية العراق لدى مصر في اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين لبحث الجرائم والمخططات «الإسرائيلية» ضد الشعب الفلسطيني، وتم خلال الاجتماع اعتماد قرار يتضمن 23 بنداً تم التأكيد فيه على استمرار إدانة جرائم العدوان «الإسرائيلي» على فلسطين والتحذير من خطورة التهجير القسري لهم.
2	30 أيار (مايو)	التصويت على القرار المقدم من العراق، ومجموعة دول المتوسط، وروسيا، وتركيا، والصين في اجتماعات جمعية الصحة العالمية في جنيف للمدة 27 أيار (مايو)-1 حزيران (يونيو) 2024 والمتضمن تعزيز قدرات الاستجابة الصحية، وتوفير العلاجات الطبية، وضمان وصول العاملين في المجال الطبي إلى فلسطين، فضلاً عن قيام الممثل الدائم لجمهورية العراق لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف بإلقاء خطاب إدانة الجرائم والقصف العشوائي ضد أهالي فلسطين.
3	10 أيلول (سبتمبر)	حضور وفد العراق إلى جلسة مجلس جامعة الدول العربية في القاهرة للتضامن مع فلسطين.
4	18 أيلول (سبتمبر)	ألقى القائم بأعمال الممثلية الدائمة لجمهورية العراق لدى الأمم المتحدة في نيويورك بيان الجلسة الطارئة للجمعية العامّة للأمم المتحدة بشأن القضية الفلسطينية وقرار محكمة العدل الدوليّة المتعلق بالاحتلال «الإسرائيلي» مطالباً بإيجاد حلول للانتهاكات بحق الشعب الفلسطيني.
5	25 أيلول (سبتمبر)	الاجتماع مع وزراء خارجية العراق، والأردن، ومصر لبحث آلية التعاون الثلاثي للتحضير للقمة الثلاثية في القاهرة داعين مجلس الأمن لتحمل المسؤولية لوقف الحرب على غزة ولبنان.
6	4 تشرين الأول (أكتوبر)	دعا العراق في جلسة مجلس الأمن الدولي الطارئة إلى تحمل المجلس المسؤولية في حفظ الأمن والسلم الدوليين، وإصدار قرارات ملزمة لـ(كيان الاحتلال «الإسرائيلي») لوقف إطلاق النار على فلسطين ولبنان.
		بيانات الإدانة
1	12 كانون الثاني (يناير)	الإدانة والتحذير من استمرار بعض الدول بدعم كيان الاحتلال «الإسرائيلي» جراء حربها على غزة.
2	10 شباط (فبراير)	إدانة محاولات كيان الاحتلال لِارتكاب مجزرة إنسانية في رفح، والدعوة للتدخل الدولي لمنعها.

3	29 شباط (فبراير)	إدانة المجزرة التي اِرتكبها الاحتلال بحق المواطنين الذين كانوا ينتظرون وصول شاحنات المساعدات بمدينة غزة والذي أدى لسقوط عدد كبير من الشهداء والمصابين.
4	27 أيار (مايو)	إدانة واستنكار استمرار الاعتداءات «الإسرائيلية» واستهدافها لمخيم النازحين في رفح.
5	27 تموز (يوليو)	إدانة واستنكار لمجزرة كيان الاحتلال «الإسرائيلي» التي استهدفت مدرسة تأوي نازحين في غرب دير البلح.
6	10 آب (أغسطس)	إدانة واستنكار الاعتداء «الإسرائيلي» الذي فجّر مدرسة (التابعين) في حي الدرج شرق مدينة غزة والذي أدى إلى استشهاد أكثر من 100 فلسطيني وإصابة العشرات منهم.
7	3 أيلول (سبتمبر)	إدانة التصريحات «الإسرائيلية» الكاذبة المتعلقة بالشريط الحدودي بين مصر وغزة.

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات الواردة في الموقع الرسمي لوزارة الخارجيّة العراقية، الرابط:

https://mofa.gov.iq.

شَهِدَت العديد من المدن العراقية مظاهرات شعبية تضامنية مع الشعب الفلسطيني، وبلغ حجم المساعدات التي أرسلتها الحكومة العراقية إلى فلسطين (750) ألف طن؛ إذ تم التنسيق مع الهلال الأحمر المصري لإيصالها عبر الحدود المصرية[1]، ويتضح من ذلك موقف العراق الرسمي في دعم فلسطين عن طريق وزارة الخارجيّة فضلاً عن الدعم الإنساني، ولا نعتقد بإمكانية تعدي هذا الموقف لاعتبارات أمنية داخلية تتمثل في التركيز على الجهد الاستخباراتي لمكافحة خلايا (داعش) ولاسيما على الحدود مع سوريا مما يحتم على الحكومة العراقية فرض تدابير أمنية مشددة وتجنب الاِنخِراط في أيّ نزاعٍ خارجي.

4-الموقف من العدوان «الإسرائيلي» على لبنان

عملت الحكومة العراقية على استقبال اللاجئين اللبنانيين وتوفير المستلزمات الغذائية، والمعيشية، والصحية لهم، ففي 17 أيلول (سبتمبر) 2024 استقبل العراق العديد من ضحايا تفجير أجهزة النداء (البيجر) لتلقي الرعاية الطبية، وفي 23 أيلول (سبتمبر) شهد لبنان تصعيد أمنياً خطيراً مما دفع رئيس الوزراء العراقي (محمد شياع السوداني) إلى إعلان إنشاء ممرات برية وجوية لتوصيل المساعدات والوقود إلى لبنان[2]، ومن 27 أيلول (سبتمبر) إلى 10 تشرين الثاني (نوفمبر) 2024 وصل (33,138) لاجئاً لبنانياً إلى العراق، إذ وصل (17,298) لاجئ عبر منفذ القائم الحدودي وبمعدل (700) لاجئ لبناني يصل إلى العراق يومياً عن طريق سوريا حسب المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، و(13,120) لاجئ عبر مطار بغداد الدولي، و(2,720) لاجئ عبر مطار النجف الأشرف الدولي[3]، بينما دخل آخرون عبر مطاري أربيل والبصرة، وأنشأت الحكومة العراقية مخيم ميداني في ساحة (جمرك القائم) للراحة، والعلاج، وخدمات الطوارئ إذ يدير هذا المخيم (جمعية الهلال الأحمر)

(1) »الهلال الأحمر العراقي يحصي حجم المساعدات المقدمة إلى غزة ولبنان « *وكالة الأنباء العراقية*، تاريخ النشر: 24 تشرين الثاني 2024، تاريخ الدخول: 12 كانون الثاني 2025،

https://www.ina.iq/222164--.html.

(2) (الهجرة تؤكد وضع جميع التسهيلات لإغاثة النازحين اللبنانيين،» تاريخ النشر: 6 تشرين الأول 2024، تاريخ الدخول: 11 كانون الثاني 2025، *وكالة الأنباء العراقية*،

https://www.ina.iq/218568--.html.

(3) UNHCR, «Update on Displacement from Lebanon to Iraq between 27 September and 10 November 2024,» November 10, 2024, p.1.

وبدعم مباشر من قوات الحشد الشعبي، ومن ثّم يتم نقل اللاجئين الجرحى القادمين عبر معبر القائم الحدودي إلى مستشفى زين العابدين في المحاويل في بابل[1]، ويوضح الشكل رقم (4-1) أماكن إيواء اللاجئين اللبنانيين في العراق، إذ تحظى مدينتا النجف وكربلاء بالنسبة الأكبر منهم.

شكل (4-1) أماكن إيواء اللاجئين اللبنانيين في العراق

(إعداد الباحثة) بالاعتماد على المصدر:

Mercy Hands Organization, «Situation Report - Lebanese Refugees influx in Iraq (09/10/2024),» Oct 10, 2024, p. 2-3.

وعملت وزارة الهجرة والمهجرين العراقية في 6 تشرين الأول (أكتوبر) وبناءً على توجيه من رئيس مجلس الوزراء على وضع تسهيلات إغاثة النازحين اللبنانيين لذا شَكَّلَت فرقاً لتقديم الإغاثة لهم فضلاً عن تشكيل لجان من عدة وزارات والتعاون مع الهلال الأحمر العراقي لتقديم الخدمات الإنسانية لهم، وقرر مجلس الوزراء العراقي في 9 تشرين الأول (أكتوبر) على تخصيص (3) مليار دينار عراقي إلى وزارة الهجرة والمهجرين من احتياطي الطوارئ لتقديم الخدمة للبنانيين اللاجئين إلى البلاد[2].

وأصدر مجلس الوزراء عدة قرارات تخدم مصلحة اللاجئين اللبنانيين، ففي 7 تشرين الأول (أكتوبر) أصدر توجيهاً بتسمية المواطنين اللبنانيين الّذين يصلون إلى العراق بـ«ضيوف العراق»، ووجه رئيس الوزراء وزارة الداخليّة بالتنسيق مع السفارة اللبنانية لتسهيل عملية منح وثائق سفر سريعة لمن يرغب منهم بالمجيء إلى العراق، فضلاً عن مواصلة مديرية شؤون الإقامة بتمديد إقامة المواطنين اللبنانيين لمدة 30 يوماً من دون الحاجة إلى مغادرة البلاد، والتزمت الحكومة العراقية بإدراجهم في الأنظمة الوطنية، إذ أصدرت وزارة التربية

(1) Mercy Hands Organization, «Situation Report- Lebanese Refugees influx in Iraq (092024/10/),» Ibid, p. 1.

(2) «مجلس الوزراء يخصص 3 مليارات دينار لرعاية «ضيوف العراق» اللبنانيين،» جريدة *الصباح*، تاريخ النشر: 9 تشرين الأول 2024، تاريخ الدخول: 11 كانون الثاني 2025،

https://alsabaah.iq/103826-.html.

تعليمات للمدارس باستضافة التلاميذ اللبنانيين لتجنب حرمانهم من الدراسة، وفي 28 تشرين الأول (أكتوبر) أعلن المتحدث باسم وزارة التربية بالحصول على الموافقات لإنشاء مدارس تتبع نظام التعليم اللبناني وسيعمل بها معلمون لبنانيون من الموجودين في العراق، فضلاً عن ذلك فقد أصدرت الحكومة العراقية عن طريق وزارة خارجيتها بيانات الاستنكار بحق ما يتعرض له الشعب اللبناني (يُنظَر الجدول رقم 4-3).

جدول (4-3) بيانات الاستِنْكار التي أصدرتها الخارجيّة العراقية للتضامن مع الشعب اللبناني

ت	التاريخ	البيان
1	30 تموز (يوليو)	إدانة واستنكار العدوان «الإسرائيلي» على الضاحية الجنوبية في العاصمة اللبنانية بيروت التي أدت إلى استهداف المدنيين عشوائياً.
2	28 أيلول (سبتمبر)	أصدر رئيس الوزراء (محمد شياع السوداني) بياناً عن طريق وزارة الخارجيّة لإدانة العدوان «الإسرائيلي» على الضاحية الجنوبية لبيروت والذي ارتقى على أثره الأمين العام لحزب الله السيد (حسن نصر الله)، والتأكيد على مسؤولية المنظمات الأممية، والدوليّة، والدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، والدول ذات النفوذ لرد العدوان بحق اللبنانيين والفلسطينيين.
3	12 تشرين الأول (أكتوبر)	إدانة استخدام كيان الاحتلال لأجواء العراق في اِستِهداف قوات (اليونيفيل) التابعة للأمم المتحدة واستشهاد عدد من أفرادها، وهي قوة دولية مؤقتة تهدف لحفظ السلام في جنوب لبنان.
4	28 تشرين الأول (أكتوبر)	ألقى القائم بأعمال الممثلية الدائمة لجمهورية العراق لدى الأمم المتحدة في نيويورك بيان العراق خلال جلسة مجلس الأمن الدولي الطارئة لبحث الوضع في الشرق الأوسط؛ إذ شدد على موقف العراق الداعي لوقف إطلاق النار في غزة ولبنان.
5	27 كانون الأول (ديسمبر)	الترحيب بإعلان وقف إطلاق النار بين لبنان وكيان الاحتلال «الإسرائيلي»، والدعوة لوضع حد للعنف والدمار.

(إعداد الباحثة) تم جمع البيانات استناداً للموقع الرسمي لوزارة الخارجيّة العراقية، https://mofa.gov.iq.

5-التحدي الإرهابي في ضوء تطورات الساحة السورية

استمرَّتْ فلول تنظيم داعش الإرهابي في عام 2024 باسْتِغلال الظروف الأمنيّة المتوترة في سوريا، والتغلغل على الحدود العراقية-السورية، ومنْ ثُمَّ شَنّ هجمات بالأسلحة الصغيرة والعبوات الناسفة على القوات الأمنيّة والمدنيين العراقيين، واستخدم التنظيم مخيمات النازحين ولاسيما ملحق الأجانب في مخيم (الهول) على الحدود العراقية-السورية لنَشْر أفكاره المتطرفة، واحتَفَظَ بإمكانية الوصول إلى أموالٍ كبيرة تقدر بين 10-20 مليون دولار، إذ واصلت شبكات (داعش) ابتزاز السكان المحليين كجزء من جهودها لممارسة النفوذ في أجزاء من العراق وسوريا، فضلاً عن مواصلة تلقي التبرعات من المتعاطفين مع التنظيم من خلال شبكات غير رسمية لتحويل الأموال عبر (الحوالات)، وكان هدفها إطلاق سراح عناصر التنظيم من المحتجزين في سجون قوات سوريا الديمقراطية (قسد) في شمال شرق سوريا على مقربة من الحدود العراقية مع محافظتي نينوى والأنبار.

وعلى الرغم من أن تنظيم داعش الإرهابي لم يعدّ يسيطر على الاراضي أو يحتلها ولديه عدداً أقَلّ من المقاتلين يُقَدر بـ 2500 مقاتل في العراق وسوريا، فإنه أظهر القدرة على زيادة الهجمات خلال الربع الثاني من عام 2024، إذ لا يزال يعمل على توسيع وجوده العالمي، واسْتغلَّ عناصره الصراع الفلسطيني-»الإسرائيلي» لأغراض التجنيد والتحريض، فضلاً عن تنفيذ الهجمات منخفضة المستوى وبشكلٍ متقطع، ففي 7 كانون الثاني (يناير) 2024 نَفَذ التنظيم هجوماً على نقطة تعود إلى اللواء 22 في قيادة عمليات كركوك وشرق دجلة للحشد الشعبي في شرق صلاح الدين مما أدى لمقتل (2) وجرح (3) من قوات الحشد الشعبي خلال تصديهم

للهجوم، كما نَفَذ في 14 أيار (مايو) من العام نفسه هجوماً استهدف مقراً للجيش العراقي وأَدّى لمقتل (4) جنود وإصابة (5) آخرين في محافظة صلاح الدين، ولم تكن هناك تغييرات كبيرة في مناطق عملياته أو تكتيكاته، وكانت مواقع الهجمات متّسقة خلال عام 2024، حيث امتدت عبر المحافظات الواقعة شمال وغرب بغداد[1]، وبالنظر للخريطة رقم (4-2) تتضح أماكن الهجمات التي نفذها عناصر هذا التنظيم الإرهابي لغاية حزيران (يونيو) 2024؛ إذ يتضح أن هجماته انْحَصَرَت في المحافظات التي تشكل نقاط اِلْتِقاء حساسة مع المعابر الحدودية السورية.

خريطة (4-2) أماكن هجمات (تنظيم داعش) الإرهابي في العراق لغاية حزيران (يونيو) 2024

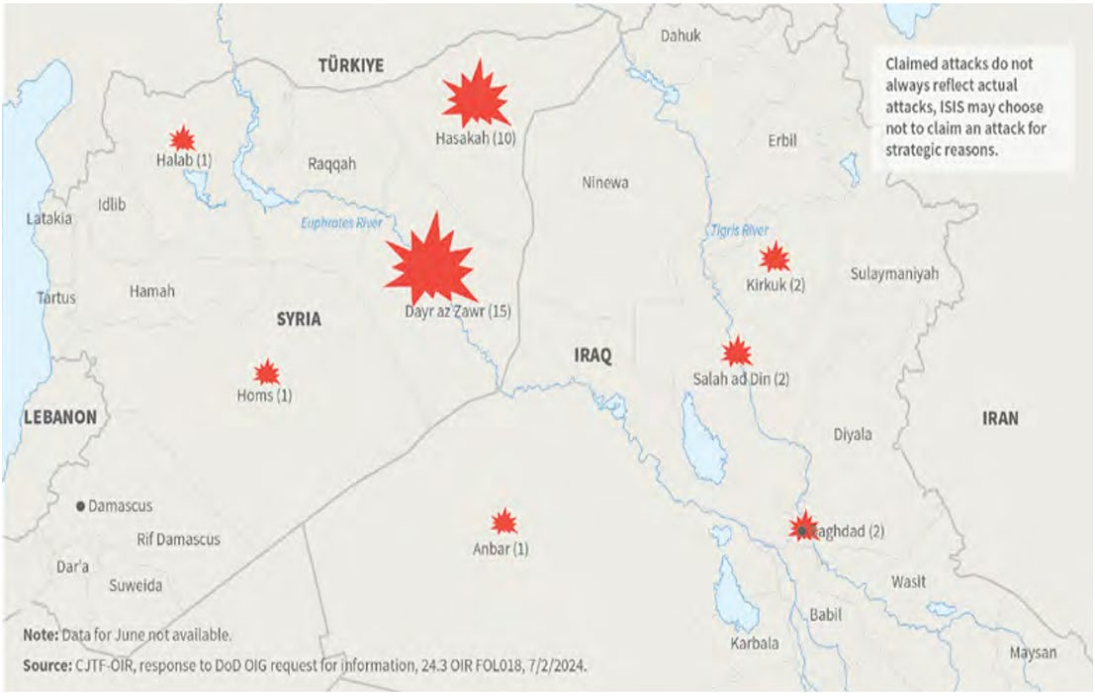

«Lead Inspector General Report to The United States Congress,» Congress, April 1, 2024–June 30, 2024, Ibid, p. 11.

أَثار التقدّم السريع للمعارضة السورية المتشدِّدة منذ 27 كانون الثاني (نوفمبر) 2024 مخاوف الحكومة العراقية والقوى الأمنيّة من خطر تكرار سيناريو 2014 باحتلال تنظيم داعش الإرهابي لبعض المحافظات العراقية مستغلاً الفراغات الأمنيّة الناتجة عن التوترات السياسيّة في الداخل العراقي آنذاك. وتصاعدت هذه المخاوف مع قيام المعارضة السورية في 8 كانون الأول (ديسمبر) 2024 بفتح سجن صيدنايا وخروج آلاف المعتقلين، مما أثار الخشية من تكرار سيناريو تنظيم داعش الإرهابي انطلاقاً من التوترات السياسيّة والأمنيّة في الداخل السوري، لاسيما مع ضعف المحور الإقليمي الذي كان له دور كبير في محاربة هذا التنظيم، وانشِغاله في حرب غزة ولبنان. والجدير بالذكر أن الحكومة العراقية كانت تعمل على التنسيق مع الشركاء في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

(1) «Lead Inspector General Report to The United States Congress,» Congress, April 1, 2024–June 30, 2024, p. 12-16.

والوكالة الأمريكيّة للتنمية الدوليّة لإعادة العراقيين من المخيمات في شمال شرق سوريا وإعادة ادماجهم في المجتمع العراقي، لذا فإن انهيار النظام السوري اِنعكس سلباً على هذه الجهود.

ومع سقوط نظام بشار الأسد في سوريا، عملت الحكومة العراقية على تعزيز حدودها مع الجانب السوري لمنع تسلل الإرهابيين، إذ اتخذت اجراءات أمنية صارمة تمثلت باستخدام الأسلاك الشائكة، والجدران الخرسانية، و918 كاميرا حرارية، وساعد الرئيس السوري الجديد (أحمد الشرع)، والذي كان يُعرف سابقاً بأبو محمد الجولاني، من التخفيف جزئياً من مخاوف الحكومة العراقية باتخاذ إجراءات لحماية الأماكن المقدسة في سوريا مثل ضريح السيدة زينب (عليها السلام)؛ إذ إنّ أيّ اعتِداء على الأماكن المقدسة التي يرتبط فيها الكثير من العراقيين عقائدياً سيكون لها تداعيات مباشرة على أمن العراق واستقراره. في السياق ذاته، عبر أحمد الشرع من خلال فديو مصوّر عن استعداد القيادة السورية الجديدة لإقامة علاقات استراتيجية مع العراق، مما جعل الحكومة العراقية تتوجه نحو التقبل التدريجي لسقوط نظام بشار الأسد والعمل على إعادة تقييم سياستها تجاه سوريا مع الموازنة بين المخاوف الأمنيّة والمصالح المشتركة، وارسلت وفداً رفيع المستوى برئاسة رئيس جهاز المخابرات الوطني العراقي (حميد الشطري) إلى دمشق في 26 كانون الأول (ديسمبر) 2024. وكبادرة حسن نية، أطلق الشرع سراح العديد من أفراد الفصائل العراقية المحتجزين لديهم، وبعد أيام اتَّصَل وزير الخارجيّة العراقي (فؤاد حسين) بنظيرَه السوري (أسعد حسن الشيباني) للتأكيد على نية العراق بإعادة فتح سفارته في دمشق وأهمية الجهود المشتركة لمحاربة تنظيم داعش الإرهابي، وفي هذا السياق، أكد الشيباني بأن أمن العراق مرتبطاً بأمن سوريا[1]. ونعتقد بأن موقف العراق تجاه سوريا سيعتمد على التطورات المُستقبليّة ولاسيما تصورات العراق للتهديدات التي تواجه أمنه واستقراه وأهمها تحدي تنظيم داعش الإرهابي، وهذا يتوقف على الاتفاقيات التي تخدم مصالح كلا البلدين، إذ سيستمر العراق في التركيز على تعزيز قدرات المراقبة لحماية حدوده مع سوريا لمنع تسلل الإرهابيين، ومنع تهريب الأسلحة والمعدات، فضلاً عن العمل على التنسيق الأمني مع السلطات السورية لتبادل المعلومات الاستخبارية حول الجماعات الإرهابية، وسيستفيد العراق من جهوده الدبلوماسية لوضع آليات مشتركة بما يحمي أمنه واستقراره الداخلي.

6-موقف الفصائل المسلحة من جرائم كيان الاحتلال «الإسرائيلي» واستهداف القواعد الأمريكيّة في العراق

اختلف موقف الفصائل العراقية المسلحة المرتبطة بمحور المقامة عن الموقف الرسمي للحكومة العراقية في التعامل مع الصراع الفلسطيني - «الإسرائيلي»، إذ اِبتَدَأت هذه الفصائل عملياتها بشن عشرات الهجمات الانتقاميَّة ضد المصالح الأمريكيّة ووجودها العسكري في داخل العراق وخارجه رداً على دعم الولايات المتحدة لـ(كيان الاحتلال «الإسرائيلي») حربه ضد فلسطين وغزة على نحو خاص، مما زاد من خطر التصعيد على الأراضي العراقية. وصلت الهجمات منذ بداية الحرب على غزة بعد 7 تشرين الأول (أكتوبر) 2023 ولغاية نهاية عام 2024 إلى أكثر من (120) هجمة، وكان بعضهاً مُنسقاً مع قوى الفصائل المسلحة في دول مجاورة للعراق لا سيما في

(1) Mohammed A. Salih, «From Alarm to Adaptation: Iraq's Pragmatic Response to Syria's,» The Wilson Center's Middle East, January 8, 2025, https://www.wilsoncenter.org.

سوريا. ومما يُلاحظ أن أغلب الهجمات كانت منخفضة المستوى؛ إذ لم تسفر عن خسائر بشرية أو أضرار كبيرة، إلا أَنَّ حِدَة الهجمات اِرتفعَت في 20 كانون الثاني (يناير) 2024 عندما هاجمت قوى الفصائل بعشرات الصواريخ قاعدة عين الأسد الجوية الأمريكيّة في العراق، وأَدَّى إلى إصابةِ عدد من العسكريين الأمريكيين، على حين بلغت ذروتها في 28 كانون الثاني (يناير) 2024 عندما شنت بعض الفصائل في العراق هجوماً على قاعدة برج 22 في منطقة الركبان شمال شرق الأردن، وأَدَّى إلى مقتل (3) جنود أمريكيين وإصابة (34) آخرين، وشَنَّت هذه الفصائل في 5 شباط (فبراير) هجوماً بطائرة من دون طيار استهدفت قاعدة تدريب تستضيف القوات الأمريكيّة في حقل العمر النفطي في محافظة دير الزور شرق سوريا رداً على مقتل القيادي الكبير في كتائب حزب الله (أبو باقر الساعدي)، مما أَدَّى لمقتل (6) جنود أكراد ينتمون لقوات سوريا الديمقراطية المتحالفة مع الولايات المتحدة[1]، وبالنظر للرسم البياني رقم (4-2)، نلحظ أن الفصائل العراقية صعّدت من سقف هجماتها ضد القواعد الأمريكيّة في شهري كانون الثاني (يناير)، وشباط (فبراير) مما دفع الولايات المتحدة إلى الاستعداد لشن هجمات مضادة على هذه الفصائل. أما الخريطة رقم (4-3)، فتُظهِر أماكن الهجمات على القواعد الأمريكيّة وأماكن الهجمات الأمريكيّة المضادة ضد الفصائل المسلحة في العراق.

الشكل البياني (4-2) ارتفاع حِدَة هجمات الفصائل العراقية ضد القواعد الأمريكيّة-كانون الثاني (يناير) وشباط (فبراير) 2024

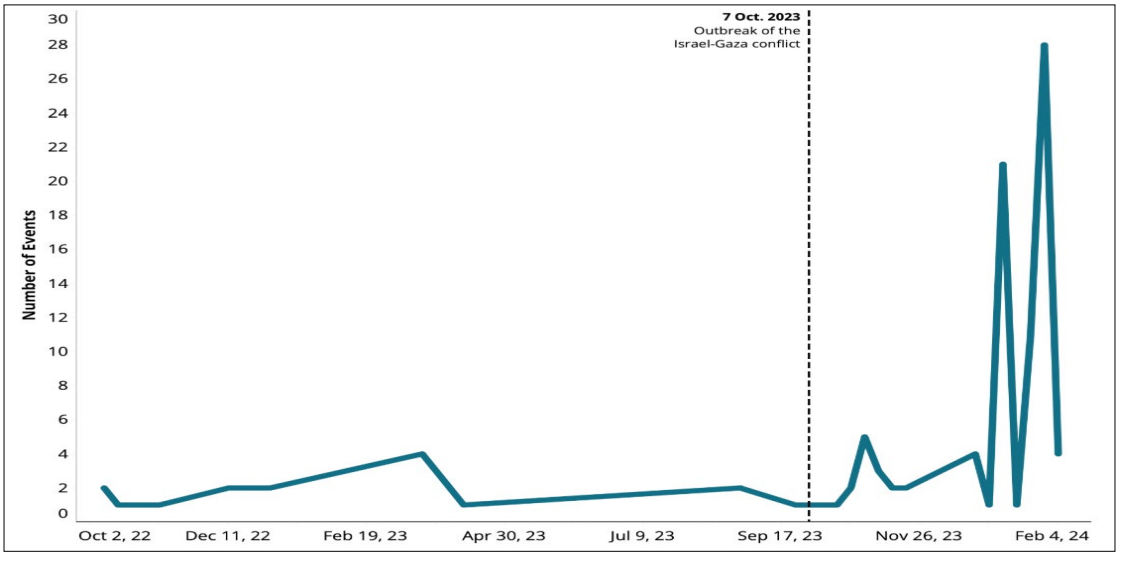

«ACLED Factsheet | US strikes and counter-strikes in the Middle East,» ACLED, September 2, 2024, https://acleddata.com/2024/02/03/.

(1) «2024 in Iraq: A year of uncertainty in the Region of Wars,» Shafaq News, December 30, 2024, https://shafaq.com/en/Report/2024-in-Iraq-A-year-of-uncertainty-in-the-Region-of-Wars.

خريطة (4-3) أماكن هجمات الفصائل المسلحة وضربات الولايات المتحدة في العراق من 7 تشرين الأول (أكتوبر) 2023 إلى 5 شباط (فبراير) 2024

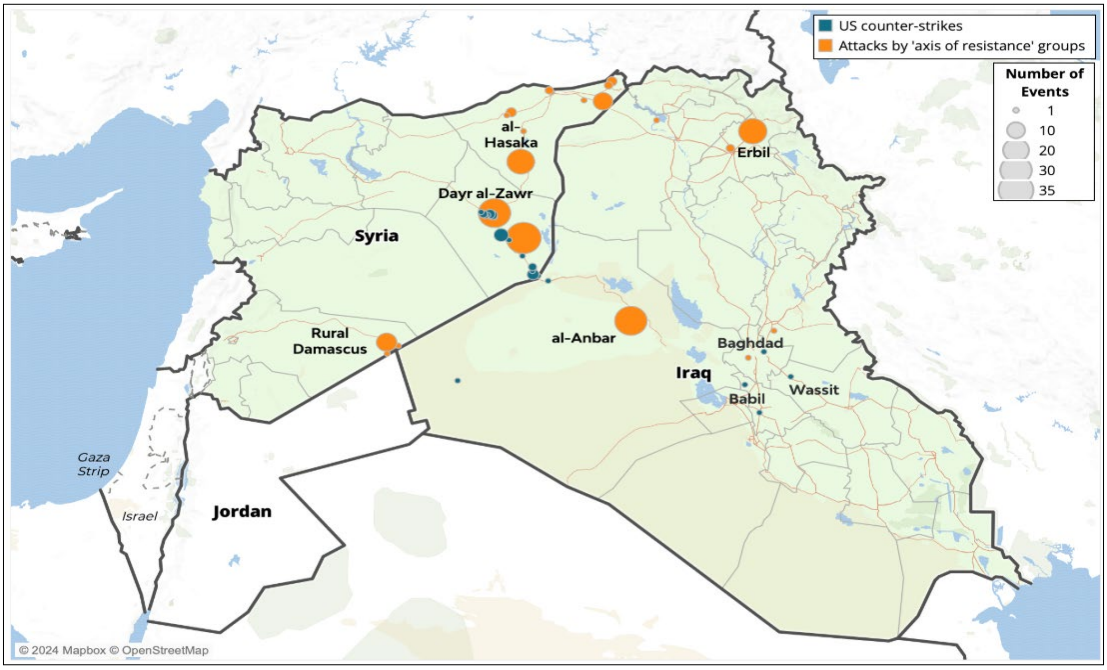

«ACLED Factsheet | US strikes and counter-strikes in the Middle East,» ACLED, Op. cit., https://acleddata.com/2024/02/03/.

ويوضح الجدول رقم (4-4) أبرز الهجمات التي نفذتها الولايات المتحدة ضد قوى الفصائل المسلحة في العراق عام 2024 (يُنظَر الجدول رقم 4-4).

جدول (4-4) أبرز الهجمات التي نفذتها الولايات المتحدة على قوى الفصائل المسلحة في العراق عام 2024

ت	التاريخ	العملية	الحالة
1	4 كانون الثاني (يناير)	غارة جوية أمريكية اِستهْدفت عجلة المسؤول العسكري لحركة النجباء (مشتاق السعيدي) أثناء قيادته لها داخل مرآب المقر التابع لحركة النجباء في بغداد.	مقتل السعيدي وأحد مرافقيه.
2	4 كانون الثاني (يناير)	قصفت طائرات أمريكية (3) مقرات تابعة لفصائل المقاومة في القائم بمحافظة الأنبار.	(2) قتلى، و(6) جرحى
3	4 كانون الثاني (يناير)	قصفت الطائرات الأمريكيّة مقراً للتدريب العسكري في جرف الصخر شمال بابل.	(4) جرحى
4	3-2 شباط (فبراير)	(6) غارات جوية أمريكية انتقاميَّة رداً على الهجوم على قاعدة برج 22 الأمريكيّة، واِستهْدفت الغارات (3) منشآت لقوات الحشد الشعبي في (عكاشات)، و(3) منازل تستخدمها كتائب حزب الله في الأنبار.	(16) قتيل
5	7 شباط (فبراير)	اِستهْدفت طائرة مسيرة أمريكية بـ(3) صواريخ سيارة دفع رباعي يستقلها 4 أشخاص منهم قياديين بارزين في كتائب حزب الله في بغداد هما: مسؤول الصواريخ (أبو باقر الساعدي)، والمسؤول المعلوماتي (أركان العلياوي)، واتهمتهم بالتخطيط لهجمات ضد القوات الأمريكيّة.	مقتل (4) اشخاص
6	20 نيسان (ابريل)	انفجار وحريق داخل قاعدة (كالسو) التي تَأوِي عناصر من قوات الحشد الشعبي في بابل، (اِستبعدت لجنة فنية أن يكون الانفجار ناتجاً عن هجوم خارجي، ورجحت وقوعه جراء مواد شديدة الانفجار).	قتيل، و(8) جرحى

7	18 تموز (يوليو)	انفجار في مخازن الدعم اللوجستي للواء 42 من الحشد الشعبي التابع لقيادة عمليات صلاح الدين في منطقة اليوسفية جنوب بغداد، (إستبعدت لجنة فنية أن يكون الانفجار ناتجاً عن هجوم خارجي).	لا يوجد
8	31 تموز (يوليو)	غارات جوية أمريكية ب4-5 صواريخ استهدفت مقراً للحشد الشعبي في جرف الصخر في بابل، بعد اطلاق صواريخ على قاعدة عين الأسد.	(4) قتلى

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على المصادر أدناه:

«Iraq: Attacks and U.S. Strikes Reopen Discussion of U.S. Military Presence,» Congressional Research Service, February 16, 2024, p. 2. «Iraq: Attacks and U.S. Strikes Reopen Discussion of U.S. Military Presence,» Congressional Research Service, September 10, 2024, p. 2-3. And Reuters, https://www.reuters.com.

وفي سياق سعي الحكومة العراقية ومحاولاتها لتهدئة الوضع ولاسيما بعد الهجوم على قاعدة برج 22، وزيادة المخاوف بشأن دور العراق في عدم الاستقرار الإقليمي، فضلاً عن مقتل بعضاً من كبار قادة كتائب حزب الله في الغارات الجوية الأمريكيّة في العراق ولبنان، أعلنت كتائب حزب الله في 30 كانون الثاني (يناير) 2024 عن تعليق هجماتها على المصالح الأمريكيّة مؤقتاً، والاستعداد لتسليح (المقاومة الإسلامية في الأردن)[1]، وتزويد (12) ألف مقاتل بأسلحة خفيفة ومتوسطة فضلًا عن قاذفات مضادة للدروع، وصواريخ تكتيكية، والكثير من العتاد، وأطنان من المتفجرات للدفاع عن الفلسطينيين، أَلاّ أن في أواخر أيار (مايو) 2024 اِستهدفت جماعات ترتدي كمامات سوداء، ومسلحة بالعِصِيّ، فروعاً لسلسة مطاعم أمريكية (للكنتاكي) والوجبات السريعة في بغداد وهي: (كنتاكي فرايد تشيكن)، و(كي إف سي) و(تشيلي هاوس ليز) وقاموا بتخريب الواجهات دون اِستهداف الزبائن والموظفين، فضلاً عن اِستهداف مصالح أمريكية في بغداد بعبوات محلية الصنع أهمها: فرع شركة (كتر بلر) للمعدات الإنشائية الأمريكيّة، ومعهد كامبردج البريطاني التعليمي، إذ دَعَت كتائب حزب الله إلى مقاطعة وطرد العلامات التجارية الأمريكيّة، وتوقفت الهجمات بعد أن نشرت الحكومة العراقية قوات من جهاز مكافحة الإرهاب في وسط بغداد[2]. بالنظر لاستمرارية الهجمات حتى بعد إعلان كتائب حزب الله عن تعليقها نعتقد بأنها لن تتوقف نهائياً على الأمد القريب رغم أنها قلت بصورة ملحوظة ومن المرجح أن تستمر في هجماتها الانتقامية في حال عدم التوصل لحل نهائي في قضايا تعدها

(1) أُعلن في نيسان (أبريل) 2024 عن تأسيس جماعة سرية باسم (المقاومة الإسلامية في الأردن) بعد مقتل قائد الحرس الثوري الإيراني والمسؤول الأمني في كتائب حزب الله (محمد رضا زاهدي) في ضربة جوية «إسرائيلية» على القنصلية الإيرانية في دمشق، إذ نفذت هذه الجماعة أول هجوم لها في 8 أيلول (سبتمبر) 2024 عندما أقدم سائق شاحنة أردني على تنفيذ هجوم مسلح عند معبر النبي الحدودي وأسفر عن مقتل 3 «إسرائيليين»، كما نفذ مواطنان أردنيان (أمير قواس وحسام غزالة) في 18 تشرين الأول (أكتوبر) 2024 هجوماً على القوات «الإسرائيلية»، إذ تمكنا من عبور الحدود من الأردن إلى مستوطنة (نيعوت هاكيكار) بالقرب من البحر الميت جنوب الأردن وتمكّنا من إصابة جنديين، أحدهما بجروح خطيرة وقتلت القوات «الإسرائيلية» المهاجمين فيما يُعتَقَد أن ثالثاً تمكّن من الفرار إلى الأردن مع أن الحكومة الأردنية تتخذ موقفاً حازماً ضد أيّ نشاط مسلح غير قانوني على أراضيها. للمزيد يُنظَر:
«The Axis of Resistance in Jordan, The Islamic Resistance in Jordan: A New Front in the Region, its Implications and Challenges,» OtralecturA, August 27, 2025, https://otralectura.com/202527/08//the-axis-of-resistance-in-jordan/.

(2) «Lead Inspector General Report to The United States Congress,» Op. cit., p. 13.

المقاومة رئيسية وضمن مبادئها المعلنة لا سيما موضوع القضية الفلسطينية. وفي السياق ذاته، ووفقاً للضغوط المتكررة لإنهاء التواجد الأمريكي على الأراضي العراقية، توجهت الحكومة العراقية لإعادة جدولة التواجد الأمريكي في العراق وفقاً لما موضّح في أدناه:

- في 5 كانون الثاني (يناير) 2024، أعلن رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني أن الحكومة العراقية ستبدأ بإجراءات خروج التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكيّة، ووافقت الولايات المتحدة في 23 كانون الثاني (يناير) على بدء المحادثات مع الجانب العراقي حول مستقبل وجودها في العراق[1].
- في 14 نيسان (ابريل)، زار رئيس الوزراء العراقي العاصمة الأمريكيّة واشنطن بدعوة رسمية من الرئيس الأمريكي (جو بايدن)، وشملت الزيارة لقاءات مع الرئيس الأمريكي، ووزيري الخارجيّة، والدفاع، وفي 31 أيار (مارس)، قرر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إنهاء مهمة بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) بحلول نهاية عام 2025، بناءً على طلب من الحكومة العراقية[2].
- في أيلول (سبتمبر) 2024، أعلن الجانبان التوصل إلى تفاهم بشأن خطط الانسحاب، وسيشهد الاتفاق رحيل مئات القوات بحلول أيلول (سبتمبر) 2025، على أن يغادر الباقون بحلول نهاية عام 2026[3].

انْعَكَسَتْ الحرب التي انْدَلَعَت في غزة على العديد من دول الشرق الأوسط، ولم يكن العراق استثناء. ركزت الفصائل العراقية على القيام بهجماتٍ انتقاميّة مباشرة ضِدّ كيان الاحتلال «الإسرائيلي» منذ نيسان (ابريل) حتى تشرين الثاني (نوفمبر) 2024 كان أبرزها ما حدث في 4 تشرين الأول (أكتوبر) عندما أَطْلقت فصائل المقاومة في العراق هجوماً بطائرة مسيرة على قاعدة «إسرائيلية» في شمالي الجولان السوري، وأَدَّى إلى مقتل جنديين «إسرائيليين»، وإصابة (24) آخرين، ويوضح الجدول رقم (4-5) عدد هذه الهجمات؛ إذ قد تتضمن الهجمة الواحدة عدة ضربات، فضلاً عن المواقع التي تم استهدافها في الكيان، وعدد مرات الهجوم على هذه المواقع.

(1) »Iraq: Attacks and U.S. Strikes Reopen Discussion of U.S. Military Presence,» Congressional Research Service, February 16, 2024, p. 2-3.

(2) «Lead Inspector General Report to The United States Congress,» Ibid, p. 14.

(3) «2024 in Iraq: A year of uncertainty in the Region of Wars,» Shafaq News, Ibid, https://shafaq.com/en.

جدول (4-5) عدد هجمات الفصائل العراقية والمواقع التي تم استهدافها في كيان الاحتلال «الإسرائيلي»، نيسان (أبريل)-تشرين الثاني (نوفمبر) 2024

ت	الشهر	عدد الهجمات
1	تموز (يوليو)	13
2	آب (أغسطس)	6
3	أيلول (سبتمبر)	35
4	تشرين الأول (أكتوبر)	47
5	تشرين الثاني (نوفمبر)	25
ت	المواقع التي تم الهجوم عليها في كيان الاحتلال «الإسرائيلي»	عدد مرات الهجوم
1	ايلات	34
2	حيفا	16
3	تل أبيب	2
4	مناطق متفرقة	16
5	مطارات صغيرة، وقواعد عسكرية جوية	7

الجدول من إعداد الباحثة وتم جمع البيانات استناداً لموقع BBC News عربية، الرابط:

https://www.bbc.com/arabic

ويوضح الرسم البياني رقم (4-3) عدد مرات الهجوم على كيان الاحتلال «الإسرائيلي»، إذ نلحظ أن معدل الهجوم بلغ ذروته في تشرين الأول (أكتوبر) 2024 بواقع (47) هجمة، وكانت (ايلات) صاحبة النصيب الأكبر من الهجمات.

الشكل البياني (4-3) عدد هجمات الفصائل العراقية المسلحة للمدة نيسان-تشرين الثاني (نوفمبر) 2024

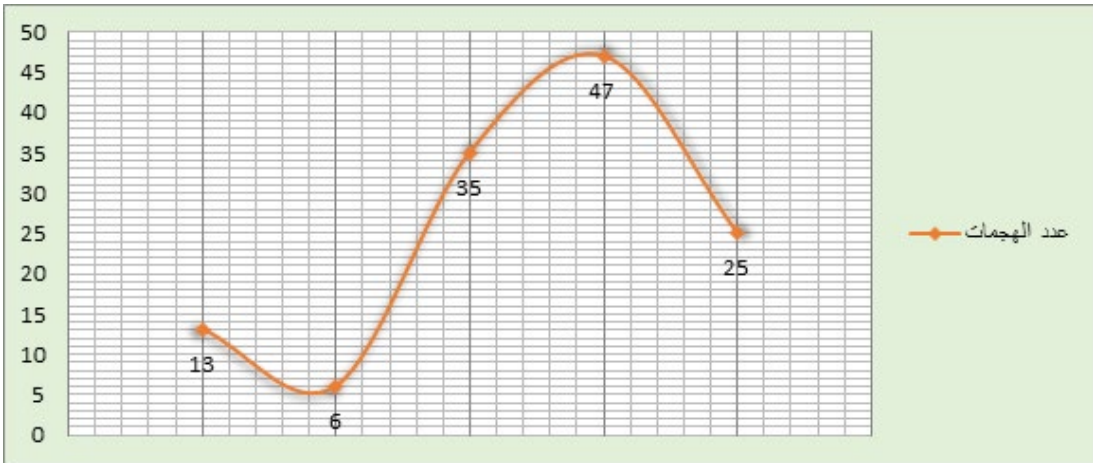

(إعداد الباحثة)

7-التهديدات «الإسرائيلية» للعراق

اتَّهَمْ كيان الاحتلال «الإسرائيلي» الفصائل العراقية بمهاجمة مصالحه، ووجدت الحكومة العراقية صعوبة في إقناع الفصائل بإيقاف إطلاق الصواريخ والطائرات من دون طيار على الكيان انتقاماً على مجازره ضد الشعب الفلسطيني. وعلى الرغم من أن الحكومة العراقية دفعت بمسؤولين أمنيين عراقيين كبار لزيارة إيران في أيلول (سبتمبر) وتشرين الأول (أكتوبر) 2024 سعياً للحصول على مساعدتها في محاولة ايقاف الفصائل العراقية من تنفيذ الهجمات، فإن الرد قوبل بأن تلك الفصائل لديها قرارها الخاص ومن حقها أن تقرر كيف تدعم إخوانها في غزة ولبنان، وأدت هذه القضية إلى انقسام الأحزاب العراقية فيما بينها حول مدى مشاركة العراق في المواجهة الإقليمية ضد كيان الاحتلال «الإسرائيلي» رغم تعاطف الجميع مع القضية الفلسطينية[1]، وتوجه كيان الاحتلال بالشكوى لدى مجلس الأمن الدولي ضد العراق للتحرك بشكلٍ عاجل لوقف هذه الهجمات عليه مما فسرته الحكومة العراقية بالمحاولة لإظهار الحجة والمبرر في حال نفّذ الكيان أيّ عمل عدواني على العراق، لاسيما أن وزير خارجية الاحتلال (جدعون ساعر) كان قد حَمَّل حكومة السوداني مسؤولية استخدام الأراضي العراقية من قبل ما وصفه بـ(الميليشيات المدعومة من إيران) لاستهداف «الكيان»، وزعم أحقيته في الدفاع عن نفسه كما هو منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة[2].

وبعد تزايد التهديدات «الإسرائيلية» ولاسيما مع قِيام وزير خارجية جمهورية أذربيجان (جيهون بايراموف) بتسليم وزير الخارجيّة العراقي (فؤاد حسين)، رسالة تتعلق بعَزْم كيان الاحتلال «الإسرائيلي» على استهداف مقرات للفصائل المسلحة ومواقع للحشد الشعبي في العراق، عَقد رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني اجتماعاً مع جميع الأحزاب المشاركة في العملية السياسيّة بشأن التطورات الخطيرة، فضلاً عن عقد اجتماع آخر مع (أبو آلاء الولائي) الأمين العام لكتائب سيد الشهداء وممثل قوى الفصائل المسلحة في الإطار التنسيقي التي تشارك في الهجمات ضد كيان الاحتلال «الإسرائيلي» وطلب منه وقف الهجمات[3]، كما توجهت الحكومة العراقية بتقديم رسالة رسمية متطابقة إلى مجلس الأمن، والأمين العام للأمم المتحدة، والجامعة العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي بشأن تهديدات كيان الاحتلال «الإسرائيلي» بالاعْتِداء على العراق وضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لوقف هذا العدوان، لذا أصدرت جامعة الدول العربية في 24 تشرين الثاني (نوفمبر) 2024 قراراً يدين ويستنكر محاولات كيان الاحتلال «الإسرائيلي» من توسيع ممارساته العدوانية إلى العراق، كما وَجَّهت الجامعة رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن تعكس موقف الجامعة الداعم للعراق، فضلاً عن ذلك فقد توجهت الحكومة العراقية إلى واشنطن طالبة من المسؤولين الأميركيين التدخل لمنع تنفيذ أيّ هجمات الكيان

(1) «Iraq tries to avoid regional fight as militias fire at Israel,» Reuters, November 1, 2024, https://www.reuters.com.

(2) «العراق يكشف عن تسلمه تهديدات إسرائيلية: لا نريد الحرب،» *القدس العربية*، تاريخ النشر: 22 تشرين الثاني 2024، تاريخ الدخول: 4 اذار 2025،

https://www.alquds.co.uk.

(3) » بين «النار» الإسرائيلية والمخاوف العراقية.. سيناريوهات التصعيد،» *العين الإخبارية*، تاريخ النشر: 26 تشرين الثاني 2024، تاريخ الدخول: 4 اذار 2025،

https://al-ain.com/article/iraq-isis-terrorism-baghdad.

على العراق[1]. ترى الحكومة العراقية أن المواجهة المباشرة مع الكيان غير منتجة في الوقت الحالي وتخرج عن منطق التوازن الذي تتبناه في علاقاتها الخارجيّة، مع الاستمرار بموقفها الرافض للكيان وكل الجرائم الذي اقترفها منذ إنشائه على أرض فلسطين، لكنها في الوقت نفسه مستمرة في دعم القضية الفلسطينية والأهداف الحقّة التي تتمحور حولها هذه القضية.

تحليل بيئة التهديدات الخارجيّة (سيناريوهات)

استناداً لما سبق في هذا الفصل، فإن العراق واجه في عام 2024 تصاعداً في وتيرة التهديدات الخارجيّة مما أَثَّرَ بصورة كبيرة على الأمن القومي العراقي. وعلى نطاق زيادة حِدَّة الصراع غير المسبوق بين الولايات المتحدة وكيان الاحتلال «الإسرائيلي» من جانب وإيران من جانب آخر، وردود فعل الفصائل العراقية المسلحة المرتبطة بمحور المقاومة، تشير التقديرات إلى ثلاثة سيناريوهات ستنتج عن هذا الصراع وتؤثر في أمن العراق:

السيناريو الأول: احتمالية أن يبقى العراق في الأمد القريب مرتبطاً بحرب الوكالة، وستستخدم الولايات المتحدة ورقة الضغط الاقتصاديّة على الحكومة العراقية لإجبارها على حل الحشد الشعبي، ونزع سلاح المقاومة، ودمج الفصائل بالقوات المسلحة العراقية لتكون تحت إمرة القائد العام للقوات المسلحة، فضلاً عن تكثيف عملياتها ضد مراكز التسليح والتدريب المتعلقة بالفصائل والحشد الشعبي، على حين سيتجه كيان الاحتلال «الإسرائيلي» لتعزيز الجهد الاستخباري لاختراق هذه الفصائل، وفي هذا الاحتمال نعتقد بأن الفصائل المسلحة ستأخذ مدة للتهدئة، لكنها ستعاود نشاطها في ضرب المصالح الأمريكيّة في العراق لاسيما أنها تَعْتَبر مقاومة الطرف الأمريكي-«الإسرائيلي» واجب شرعي وجهاد مقدس حتى زوال الهيمنة الغربية، وستستمر إيران بتقديم الدعم المسلح لها وبوتيرة أكبر من السابق للاستعانة بها في حال التصعيد.

السيناريو الثاني: قد تعمل القوى الدوليّة المُتَمَثِّلة بالولايات المتحدة وكيان الاحتلال «الإسرائيلي» على استغلال تراكم الأزمات الاقتصاديّة ولاسيما الفساد المالي، والإداري، ونقص الخدمات لتعبئة الشعب العراقي ضد الطبقة السياسيّة المرتبطة بمحور المقاومة، ومن المرجح اللجوء لتضخيم هذه الأزمات إعلامياً وعبر وسائل التواصل الاجتماعي، وإلقاء الضوء على الإخفاقات الحكومية، ومن ثَمَّ تحريك الرأي العام العراقي، فضلاً عن محاولة اِستغلال بعض الجماعات الاحتجاجيّة الشبابية ودعمهاً مالياً لتقويض شرعية هذه القوى وإعادة رسم الخارطة السياسيّة بما يضمن مصالح الولايات المتحدة وكيان الاحتلال «الإسرائيلي»، ونعتقد بأن مثل هذا السيناريو سيواجه برد قوي داخل العراق؛ إذ إن الطبيعة المعقدة للمشهد العراقي وما تمتلكه الطبقة السياسيّة الشيعية من أدوات وجمهور شعبي واسع سيقابل هذا السيناريو بمحاولات مقاومة وإعادة إنتاج السلطة مما يخلق حالة شد وجذب ستطيل أمد الصراع، إلّا أن مدى نجاح هذا السيناريو سيبقى مرهوناً بمدى قدرة الأطراف الخارجيّة على توظيف الأزمات لتغذية الغضب الشعبي وتحريك الشارع العراقي دون

(1) جمهورية العراق، وزارة الخارجية، 24 تشرين الثاني 2024، تاريخ الدخول: 4 اذار 2025، https://mofa.gov.iq/202451837//.

الكشف عن نفسها لأن ما عدا ذلك سيغيّر السيناريو لصالح شعارات التضامن والوحدة الوطنية ويقلل من احتمالية القيام بأي تغيير جذري.

السيناريو الثالث: يُشير هذا السيناريو إلى الاستهداف الأمريكي-»الإسرائيلي» للمنشآت النووية، والدفاعات الجوية، والقواعد الصاروخية الإيرانية وحلفائها من قوى الفصائل المسلحة في المنطقة لاسيما مع الصدمات التي تعرض لها محور المقاومة في فلسطين ولبنان مما جعل الولايات المتحدة في مرحلة الاستعداد، إذ يمكن لهجمة أمريكية-»إسرائيلية» أن تؤدي إلى تراجع مساحات النفوذ لدى إيران في العراق والمنطقة، وسيبقى هذا القرار مرتبطاً بموقف الجمهوريين والإدارة المتشددة للرئيس الأمريكي (دونالد ترامب) في محاولة صياغة شرق أوسط جديد خالٍ من وجود حلفاء إيران في المنطقة، ولاسيما مع التوجه داخل الكونغرس الأمريكي لطرح مقترح قانون «تحرير العراق من النفوذ الإيراني» من خلال الحد من النفوذ السياسي، والعسكري، والاقتصادي الإيراني في العراق، ونستبعد أن ينتج عن المفاوضات العراقية مع الجانب الأمريكي إنهاءً كاملاً للوجود الأمريكي في العراق في نهاية عام 2025، ولكن نرجّح إعادة تشكيل هذا الوجود وتحويل مهامه إلى تدريبية واستخبارية أو تجليه في صور أخرى.

ويؤكد التوتر السريع للأحداث في سوريا عقب الصراع الفلسطيني-»الإسرائيلي» التخطيط المُسبَّق لاستخدام هذه الجبهة في إدارة هذا الصراع لتقييد الخصم ومن ثمَّ تحقيق غايات تخدم مصالح الأطراف المتنازعة بما فيها كيان الاحتلال «الإسرائيلي»، وستستغل الولايات المتحدة الجماعات الإرهابية على الحدود العراقية - السورية لتعزيز موقفها في التواجد في العراق لاسيما أن قوات (قسد) المدعومة من أمريكا تحتفظ بأكثر من 10 آلاف (داعشي) في سجونها في سوريا مما يعزز احتمالية عودة الإرهاب بتشكيل وتنظيم جديد في الأعوام القليلة القادمة. ولاسيما مع استمرار وجود بعض المخيمات ومنها (مخيم الهول).

وفيما يتعلق بالجانب التركي، فإنه في حال عدم توصل الحكومة التركية لاتفاق على حَلّ حزب العمال الكردستاني لاسيما أَنها تبذل جهوداً مع زعيمه الأسير (باجلان) لأجل إعلان حله من البرلمان التركي مقابل إطلاق سراحه، سيستمر تصاعد النفوذ التركي في شمال العراق وانْتِهاك سيادته بحجة ملاحقة عناصر الحزب مما سينعكس سلباً على الداخل العراقي رغم السعي في التوصل لتفاهمات بين الجانبين. وفي هذا الصدد يتوجب على الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني في إقليم كردستان العراق التخلي عن الخلافات السياسيّة والتفاوض للتوصل إلى تفاهمات دبلوماسية تخدم مصالح الشعب الكردي، كما يتوجب دعم قوات البيشمركة الكردية، وإصلاح قوات أمن الإقليم، وزيادة قدراتها العسكرية، والاستخبارية، وتوحيد صفوفها، وتعاونها مع الحكومة المركزية لمكافحة العناصر المحظورة والتنظيمات الإرهابية التي تهدد أمن العراق بصورة عامة وإقليم كردستان بصورة خاصة.

وخلاصة القول، فإن ازْدِياد احتمالية المخاطر على أمن العراق من عدمها ستكون مشفوعة بالجهود الدبلوماسية للحكومة العراقية في إدراك المخاطر للتعامل مع حِدَّة الأزمات وهذا ما سيُحَدِّد مستقبل الأمن العراقي في ضوء التوترات الحاضرة.

تحديات الجريمة المُنظَمة

عرَّفت الأمم المتحدة في مؤتمرها الخامس لمنع الجريمة في جنيف عام 1975 الجريمة المنظمة بأنها: «الجريمة التي تتضمن نشاطاً إجرامياً معقداً تنفذه مجموعات من الأشخاص على درجة من التنظيم تهدف إلى تحقيق الثراء للمشتركين فيها على حساب المجتمع وأفراده، وتتضمن جرائم ضد الأشخاص وتكون مرتبطة في معظم الأحيان بالفساد السياسي»، وتعد تجارة المخدرات، والإتجار بالبشر، والإتجار بالأسلحة أحد أهم أنواع هذه الجريمة، والتي سنتطرق اليها فيما يأتي:

1-تجارة المخدرات

ارْتَبَطَت عملية تجارة المخدرات في العراق في عام 2024 بثلاثة ممرات رئيسية للتهريب تشمل: الطرق الداخليّة الشمالية، والوسطى، والجنوبية، إذ يمر الطريق الداخلي الشمالي عبر إقليم كردستان العراق، ويربط العراق بالمحافظات الشمالية الغربية للجمهورية الإسلامية الإيرانية، والمناطق الجنوبية من تركيا، والمحافظات الشمالية الشرقية للجمهورية العربية السورية، ووفر زيادة حادة في ضبط «الميثامفيتامين» و«الكبتاجون» فضلاً عن تهريب المواد الأفيونية، ووفقاً للمديريات العامّة لمكافحة المخدرات في أربيل والسليمانية يُشتبه أيضاً في أن المخدرات تُنتج في مختبرات سرية في ضواحي المراكز الحضرية بالقرب من الحدود الجبلية وحول مدن مثل: كركوك وطوزخورماتو؛ إذ تم تفكيك مختبر يُستخدم لتصنيع الميثامفيتامين و«الكبتاجون» في أيار (مايو) 2024 في محافظة السليمانية، أما الطريق الداخلي المركزي فيربط سوريا ولبنان بشبه الجزيرة العربية، فضلاً عن إيران، وعلى طول هذا الطريق يجمع تجار المخدرات عمليات تهريب «الكبتاجون» المنتج في البلدان الواقعة إلى الغرب من العراق، والميثامفيتامين المصنع في الشرق، وينقلون المنتجات من سوريا عبر معبر القائم العراقي، والمناطق المحيطة به شرقاً وجنوباً عبر الرمادي، والفلوجة، والرطبة، وتَمُر المخدرات عبر كربلاء، والنجف، وبغداد قبل الانْتِقال إلى البصرة ومن ثمَّ إلى الدول المجاورة، ويستخدمون أحياناً طائرات من دون طيار لإسقاط البضائع المهربة عبر الحدود، أما الطريق الداخلي الجنوبي فيربط بين محافظة خوزستان الإيرانية، والبصرة، وبغداد، وشبه الجزيرة العربية، وأن أغلبية عمليات ضبط المخدرات على طول هذا الطريق تتألف من الميثامفيتامين وراتنج القنب، وعند دخول العراق عبر هذا الطريق يتم تهريب المخدرات بعد ذلك إلى مدن مثل: بغداد، والعمارة، والنجف، وكربلاء[1]. (تُنظَر في ذلك الخريطة رقم 4-4).

(1) UNODC, «Drug Trafficking Dynamics across Iraq and the Middle East (2019 – 2023),» July, 2024, p. 1926-.

الخريطة (4-4) الممرات الرئيسة المستخدمة في تهريب المخدرات إلى العراق عام 2024

UNODC, «Drug Trafficking Dynamics across Iraq and the Middle East (2019 – 2023),» Op. cit., p. 19.

ألقت وزارة الداخليّة العراقية ومن خلال المديرية العامّة لشؤون المخدرات في عام 2024 القبض على (14438) متهماً في قضايا المخدرات، وتمكّنت من تفكيك (600) شبكة للمخدرات والإطاحة بالعديد من التجار الكبار، وصَدَر بحق (8930) فرداً حكماً قضائياً، وبلغ عدد المحكومين بالإعدام (144) متاجر دولي، وبلغ عدد المحكومين بالسجن المؤبد (454) متاجر محلي، كما تم ضبط (6) طن و(183) كغم من مختلف المواد المخدرة، وضبط (765) مسدس و(368) بندقية، و(158) رمانة يدوية، ومصادرة (1423) عجلة، والجدير بالذكر أن المديرية العامّة لشؤون المخدرات فَقَدَت (3) شهداء و(31) جريح أثناء تأدية الواجب، وكانت خسائر المتاجرين (11) قتيل و(31) جريح[1]، وبالنظر للرسم البياني رقم (4-4) نلحظ أن جرائم تهريب المخدرات انخفضت بنسبة 18 % في عام 2024 عن عام 2023 إذ تم ضبط (2,500) عملية تهريب مخدرات في عام 2024، وضبط (3,050) عملية في عام 2023، على حين انخفضت جرائم التعاطي بنسبة 15 % في عام 2024 عن عام 2023 إذ تم تسجيل (4,000) قضية تعاطي مخدرات في عام 2024 وتسجيل (4,700) قضية في عام 2023[2].

(1) » تصريح رسمي صادر عن المديرية العامة لشؤون المخدرات والمؤثرات العقلية في وزارة الداخلية العراقية،» نقلته شبكة *الإعلام العراقي* في 28 كانون الأول 2024،

https://www.ina.iq/224622--14438598--.html.

(2) «انخفاض معدل الجرائم في العراق بنسبة 15 % لعام 2024،» تصريح صادر عن المركز الاستراتيجي لحقوق الإنسان نقلته *السومرية* نيوز، تاريخ النشر: 29 كانون الثاني 2025،

https://www.alsumaria.tv/news.

الشكل البياني (4-4) عمليات التهريب والتعاطي التي تم ضبطها للمدة (2023-2024)

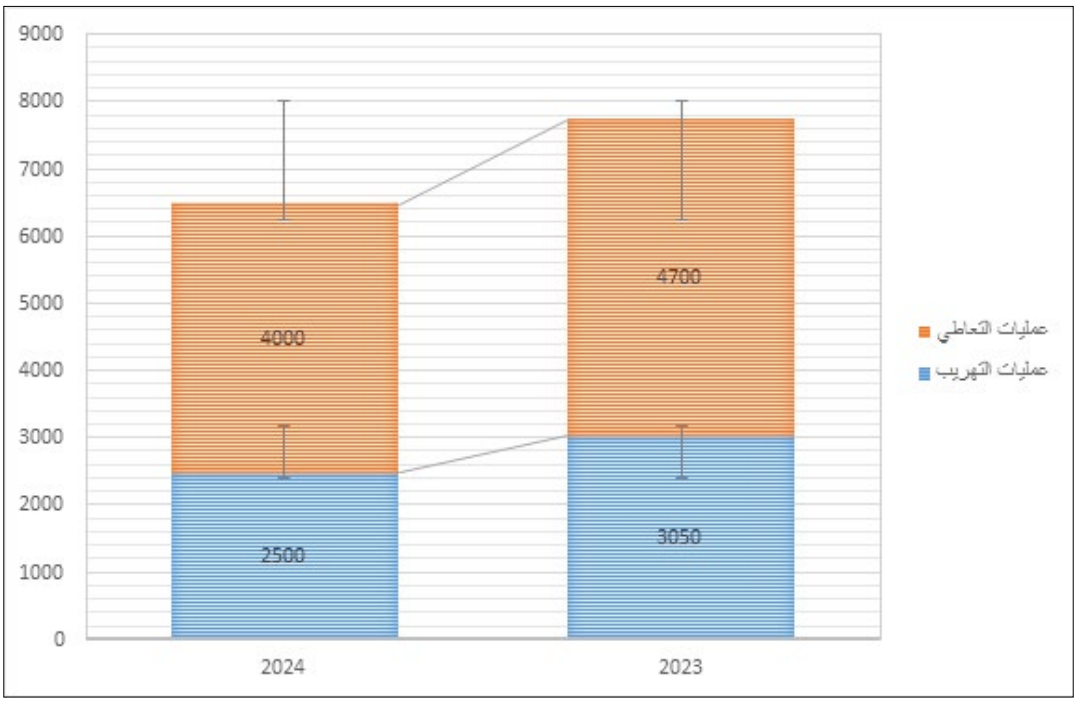

(إعداد الباحثة)

في سياق الجهود الحكومية لمعالجة آفة المخدرات، اِفتَتَحت وزارة الداخليّة بالتعاون مع وزارة الصحة (15) مصحة ومركز تأهيل لمساعدة المتعاطين على التعافي من المخدرات، وتمكنت من إعادة دمج (3000) متشافي من تعاطي المخدرات في صفوف المجتمع بعد اكْتِسابهم الشفاء التام، كما تم عقد مؤتمرين دوليين في بغداد خلال عامي 2023 و2024 لمكافحة المخدرات نتج عنهما تعاون دولي مشترك أسفر عن تفكيك العديد من الشبكات الدوليّة عبر التواصل اليومي بين الأجهزة المختصة بمكافحة المخدرات في العراق والدول الأخرى[1]، والجدير بالذكر بعد تزايد جرائم المخدرات في العراق تم تشكيل المديرية العامّة لشؤون المخدرات والمؤثرات العقلية في وزارة الداخليّة في 10 أيار (مايو) 2023، ومن خلال متابعة نشاط هذه المديرية لعام 2024 على المواقع الرسميّة التابعة لها لحظنا جهوداً حثيثة في التوعية لمكافحة المخدرات إذ تعمل بالحضور الإعلامي في جميع المناسبات المهمة لاستغلالها ميدانياً في توعية المواطنين والشباب حول الظاهرة، والقيام بالندوات والورش بالتعاون مع مختلف المؤسسات الحكومية، وتفعيل التعاون مع الجهات الفاعلة داخل العراق وخارجه، فضلاً عن تعاونها مع حكومة إقليم كردستان العراق لمكافحة هذه الظاهرة، إذ أنها أعلنت أن نشاطاتها التوعوية والتثقيفية منذ تأسيسها لغاية نهاية عام 2024 بلغ قرابة (130) نشاطاً توعوياً وتثقيفياً، ونرى بأن الحاجة الملحة

(1) تصريح رسمي صادر عن المديرية العامة لشؤون المخدرات والمؤثرات العقلية في وزارة الداخلية العراقية، نقلته شبكة *الإعلام العراقي*، تاريخ النشر: 28 كانون الأول 2024،

https://www.ina.iq/224622--14438598--.html.

للاهتِمام بمديرية مكافحة المخدرات يتحتم تشكيل أفْرعاً للمديرية في جميع محافظات العراق، وتزويدها باحتياجاتها الأمنيّة من الأجهزة، والمعدات، والكلاب البوليسية لتكون على اِطِّلاعٍ أعمق وأدق، وتعمل بالتنسيق مع الفرع المركزي في بغداد لمكافحة هذه الظاهرة التي انْتَشَرَت بصورة سريعة في جميع المحافظات العراقية.

وعَملت وزارة الصحة وبتوجيه من الحكومة العراقية بإيلاء موضوع مكافحة المخدرات أهمية خاصة، إذ عملت على تشكيل اللجان الفرعية لمكافحة المخدرات في عموم المحافظات العراقية برئاسة المحافظين وإعداد برنامج وقائي للحد من اِنْتشار المخدرات، وتم إتْلاف ما يقارب (4) طن من المواد المخدرة المضبوطة والمحفوظة لدى دائرة الطب العدلي لمحافظة بغداد فضلاً عن محافظتي النجف والبصرة في 2024[1].

2-الإتجار بالبشر

عرفت (المادة/1/أولاً) من قانون مكافحة الإتجار بالبشر العراقي رقم (28) لسنة 2012، الإتجار بالبشر بأنه «تجنيد اشخاص أو نقلهم أو إيوائهم أو استقبالهم بالتهديد بالقوة أو استعمالها أو غير ذلك من أشكال القسر أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو استِغلال السلطة أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سلطة أو ولاية على شخص آخر بهدف بيعهم أو استغلالهم في أعمال الدعارة أو الاستِغلال الجنسي أو السخرة أو العمل القسري أو الاسترِقاق أو التسول أو المتاجرة بأعضائهم البشرية أو لغرض التجارب الطبية». ووفقاً لمنظمة الأمم المتحدة فإن (العبودية) التي تعد شكلاً من أشكال الإتجار بالبشر تؤثر على نحو (221000) شخص في العراق[2]، ونرى بأن ذلك يرجع للعديد من الأسباب أبرزها الحروب التي تعرض لها العراق، وتهديد الجماعات الإرهابية وآخرها سيطرة (تنظيم داعش) الارهابي على بعض المحافظات العراقية والذي ترك أثراً في نفوس أبناء تلك المحافظات، فضلاً عن الصراعات السياسيّة، وترجع هذه الأسباب بدورها إلى الظروف الاقتصاديّة، وارْتِفاع حالات الفقر، وتفشي الفساد ما أَدّى إلى انْتِشار العصابات والمافيات المتخصصة في هذا المجال في غالبية المحافظات العراقية، إذ تَراوَحَ الإتجار بالبشر في العراق بين الذين اضطروا لبيع أعضائهم البشرية، وبين من راحوا ضحية لعصابات هذه الجريمة.

وفي النصف الأول من عام 2024 أعلنت وزارة الداخليّة العراقية عن تمكنها من القبض على أكثر من (1800) متهماً بقضايا الإتجار بالبشر والتسول، والإطاحة بـ(9) أشخاص يحملون الجنسية الباكستانية في قضايا خطف، وسرقة، وابتزاز، كما بلغ عدد المحكومين بهذه الجرائم (204) شخصاً، وعدد المتسولين الّذين تم القبض عليهم (316) متسولاً[3]، ولغاية 10 آب (أغسطس) 2024 أَعْلَن عضو المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق (فاضل الغراوي) أن الحكومة العراقية عَزَزْت من جهودها في حماية ضحايا الإتجار بالبشر من خلال لجنة الإتجار بالبشر التابعة لها ولحكومة إقليم كوردستان العراق، إذ تعرفت على (158) ضحية توزعت على: (38) من ضحايا

(1) تصريح رسمي صادر عن المديرية العامة لشؤون المخدرات والمؤثرات العقلية في وزارة الداخلية العراقية المصدر السابق، https://www.ina.iq/224622--14438598--.html.

(2) IOM, «Spotlight at Border: Data Insights Into Trafficking In Persons In Iraq,» November, 2024, p. 2.

(3) » الإطاحة بأكثر من 1800 متهم بجريمة الاتجار بالبشر والتسول، تصريح رسمي صادر عن وزارة الداخلية العراقية،« *صحيفة الشرق الأوسط*، تاريخ النشر: 6 أيار 2024، تاريخ الدخول: 26 كانون الثاني 2025، https://aawsat.com.

الابتزاز الجنسي، و(17) من ضحايا العمل القسري شمل طفلين، و(26) ضحية لاستغلال غير محدد (2 من الذكور البالغين، و7 من الإناث البالغات، و16 طفلاً)، فضلاً عن (77) ضحية للإتجار البشري في إقليم كوردستان العراق، ومن بين (158) أحالت الحكومة الاتحادية (77) ضحية إلى ملجأ الإتجار التابع لوزارة العمل والشؤون الاجتماعيّة، و(35) من ضحايا الأجانب إلى منظمات دولية لتوفر الملجأ لهم، وتم إحالة البقية إلى مرافق الرعاية أو تسليمهم إلى أسرهم، أما ضحايا الإتجار الـ77 في حكومة الإقليم فكان (34) منهم من ضحايا الإتجار بالعمالة (32 من الإناث، و2 من الذكور)، و(43) من الرعايا الأجانب الذين وقعوا كضحايا لاستغلال غير محدد، وتم إحالة (72) منهم إلى خدمات الحماية[1].

وفيما عدا الأرقام المذكورة أعلاه، لحظنا عدم وجود احصائيات وأرقام رسمية تتعلق بظاهِرة الإتجار بالبشر في العراق رغم أهمية الموضوع حتى أن المرصد العراقي لضحايا الإتجار بالبشر الذي ظهر في سنة 2018 والذي كان يَنْشر احصاءات شهرية أعلن في فبراير (شباط) 2022 توقفه عن العمل بسبب تعرضه للتهديد من بعض الجهات حسب تصريحهم، مما يُشير إلى المخاطر المتعلقة في موضوع الإتجار بالبشر. والجدير بالذكر أن أحد التقارير عن حالة الإتجار بالبشر للسنوات 2021-2023 أشارت إلى أن الحكومة العراقية لا تزال بحاجة إلى التزام أكثر صرامة بمعايير القضاء على الاتجار بالبشر، على الرغم من أنها تبذل جهوداً كبيرة للقيام بذلك. وفي هذا السياق، أشارت منظمة العفو الدوليّة إلى أن بعض المتاجرين يستغلون الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 10-18 عاماً في العمل القسري في الشوارع، والضيافة، والخدمة المنزلية مستغلين ضعفهم الاقتصادي، والاجتماعي، ونقص الأمن والحماية، ويستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي لتشغيل شبكاتهم وتجنيد الضحايا، مثل الإعلان عن عروض عمل وهمية، كما يديرون مراكز تدليك في فنادق راقية، وأن فتيات تتراوح أعمارهن بين 14-18 عاماً يعملن في المقاهي في الإقليم يتعرضن للمضايقة من قبل الزبائن وأصحاب المقاهي، كما تستغل بعض الجماعات الفتيات في الإتجار الجنسي والجرائم القسرية، والزيجات المؤقتة، فضلاً عن تعرضهن للممارسات التقليدية الخاصة بتسوية النزاعات القبلية المتمثلة في الزواج القسري (الفصلية)[2]، ويوضح الجدول رقم (4-6) أبرز جرائم الإتجار بالبشر في العراق التي نشرتها المواقع الإخبارية المحليّة لعام 2024.

(1) » إيداع قرابة 160 ضحية إتجار بالبشر في العراق بدور الحماية،» تصريح صادر عن المركز الاستراتيجي لحقوق الإنسان، شفق نيوز، تاريخ النشر: 10 آب 2024، تاريخ الدخول: 26 كانون الثاني 2025

https://shafaq.com/ar.

(2) U.S Department of State, «2024 Trafficking in Persons Report: Iraq,» https://www.state.gov/reports/2024-trafficking-in-persons-report/iraq/.

جدول (4-6) أبرز جرائم الإتجار بالبشر في العراق لعام 2024

ت	التاريخ	المحافظة	الجريمة
1	7 مارس (آذار)	ميسان	القبض على أب باعَ إحدى كليتي أبنه البالغ من العمر (22) عاماً بالإكراه بعد أن أجبره على السفر إلى شمال العراق بذريعة النزهة وبعد وصولهم قام بتخديره وإدخاله أحد المستشفيات التي كان متفقاً معها مسبقاً لبيع إحدى كليتي ابنه.
2	30 مارس (آذار)	بغداد	القبض على فتاة باعت طفلاً رضيعاً بعمر (25) يوماً بعد أن نُصب كمين لها.
3	6 مايو (أيار)	بغداد	اعْتِقال عصابة بأحد فنادق البتاوين تتاجر بالأطفال من أجل التسول، إذ تمت العمليّة على إثر حملة أمنية قامت بها وزارة الداخليّة لمكافحة ظاهرة التسول وتم على إثرها اعْتِقال (316) متسولاً.
4	11 مايو (أيار)	بغداد	القبض على شخص يتاجر بالأعضاء الجنسية (ذكرية، وأنثوية).
5	16 تموز (يوليو)	بغداد	تفكيك عصابة باكستانية بينهم امرأة اختطفت مهندساً باكستانياً يعمل في صيانة عجلات نوع (BMW) وتواصلت مع أهل المختَطف لطلب فدية مقدارها 4 آلاف دولار أمريكي، وتم تحرير المختطف بعد أن كان مقيداً بسلاسل من حديد.
6	21 تموز (يوليو)	بغداد	اعْتِقال عائلة كانت تنوي بيع طفلها الرضيع مقابل ثلاثة ملايين دينار.
7	15 آب (أغسطس)	بغداد	اعْتِقال عصابة تتكون من 5 اشخاص بينهم فتاة من مواليد 2007 وإحداهم يحمل الجنسية البنغالية للخطف والإتجار بالبشر، وتم على إثر العملية التي قامت بها القوات الأمنيّة تحرير مختطفة من مواليد 2006 كانت محتجزة داخل الشقة التي تم مداهمتها كما ضبطت القوات الأمنيّة بندقية و3 رمانات هجومية.
8	1 أيلول (سبتمبر)	واسط	اعْتِقال شخص يتاجر بالأعضاء البشرية اتَّفق على بيع (25) كلية تابعة لرجال ونساء عراقيين من محافظاتٍ مختلفة لجهاتٍ في إيران مقابل نسبة من المبلغ.
9	24 تشرين الثاني (نوفمبر)	النجف	القبض على شخص حاول بيع طفل بمبلغ 75 مليون دينار في منطقة السهلة.
10	27 تشرين الثاني (نوفمبر)	بغداد	تمكنت القوات الأمنيّة من إحباط محاولة بيع طفلة من قبل والدتها بمبلغ 90 ألف دولار أمريكي لشخص كان معها داخل أحد المطاعم في منطقة الكرادة، وتم اعْتِقال الأُم والمشتري.
11	11 كانون الأول (ديسمبر)	بغداد	القبض على (11) متهماً بينهم نساء يمارسون الدعارة والإتجار بالبشر.
12	26 كانون الأول (ديسمبر)	بغداد	اعْتِقال رجل وامرأة وهما يحاولان بيع طفلين إحداهما يبلغ من العمر (8) أشهر، والآخر يبلغ من العمر (سنة) بمبلغ مقداره (40) مليون دينار.

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات من المواقع الإخبارية والوكالات المحليّة.

3-مافيات تهريب المشتقات النفطية

يعد النفط المصدر الرئيس للإيرادات في العراق، وتعتمد الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان على النفط في تمويل اقتصادها، فالعراق هو ثاني أَكبر مُنتِج للنفط الخام في أوبك بعد المملكة العربية السعودية، وسادس أَكبر مُنتِج للسوائل البترولية في العالم، كما أَنه يمتلك خامس أَكبر احتياطيات مؤكدة من النفط الخام في العالم بواقع (145) مليار برميل، وهو ما يمثل 17 % من الاحتياطيات المؤكدة في الشرق الأوسط و8 % من الاحتياطيات العالمية، ويقع معظم النفط الخام العراقي في: محافظة البصرة، ديالى، وكركوك[1]، وعرفت (المادة 1/رابعاً/ج) من قانون مكافحة تهريب النفط ومشتقاته رقم (41) لسنة 2008 العراقي تهريب النفط والمشتقات النفطية بأنها «اِسْتِخْدام الطرق غير المشروعة والبعيدة عن سلطة القانون من خلال سرقة النفط ومشتقاته من الأنابيب الناقلة أو المستودعات، أو تحويل كميات من المنتجات المجهزة للدوائر والتشكيلات الحكومية أو الأهلية مثل: زوارق الصيد، والمولدات، والمعامل، والمزارع، والأفران، ومحطات الوقود وبيعها إلى شبكات

(1) U.S. Energy Information Administration, «Country Analysis Brief: Iraq,» February 14, 2024, P. 1-2.

التهريب لغرض تصديرها إلى الخارج أو طرحها في السوق السوداء أو القيام بعمليات التلاعب في الكميات المستوردة أو المصدرة أو الاِسْتيراد على الورق»، وتجري عمليات تهريب النفط في العراق عبر التلاعب في الإنتاج والتصدير في الحقول النفطية أو الموانئ أو بِاسْتِخدام أنابيب غير شرعية أو عبر الشاحنات مما أَثَر سلباً على الاقتصاد العراقي.

ومنذ 1 كانون الثاني (يناير) 2024 ولغاية 26 حزيران (يونيو) 2024 تمكنت شرطة الطاقة من ضبط (404) عجلة و(32) وكراً لتهرب المشتقات النفطية، وبلغ عدد المتهمين بقضايا التهريب (426) متهماً، وكمية المشتقات النفطية المصادرة (11.882.430) مليون لتر، ولم تُسَجَل أَيّة خروقات على الأنابيب النفطية[1]، وضمن نشاطات شرطة الطاقة لشهر آب (أغسطس) 2024 تم ضبط (73) عجلة وصهريجاً، و(6) مرائب وأماكن للتهريب، وإلقاء القبض على (98) شخصاً مخالفاً وإحالتهم إلى القضاء، فضلاً عن منع تهريب (236) صهريجاً للنفط، و(2175660) لتراً؛ إذ أعلنت المديرية عن انخفاض التهريب وخروقات الأنابيب النفطية بنسبة 98 %[2]، ويوضح الجدول رقم (4-7) أبرز عمليات التهريب التي تم ضبطها في عام 2024.

الجدول (4-7) أبرز عمليات تهريب المشتقات النفطية في العراق لعام 2024

ت	التاريخ		العملية
1	24 كانون الثاني (يناير)	البصرة	تفكيك شبكة تهريب نفط بعد مداهمة أمنية لكراج في خور الزبير، وضبط (29) صهريجاً محملاً بالإسفلت المؤكسد، (29) صهريجاً محملاً بمشتقات نفطية، و(2) صهريجاً محملاً بالمذيبات، و(1) صهريجاً محملاً ببقايا المذيبات، وإلقاء القبض على (63) متهماً.
2	18 آذار (مارس)	عدة محافظات	تمكنت وكالة الاستخبارات العراقية من إحْباط شبكة تهريب نفط واسعة في حملة كبرى قامت بها لمدة 15 يوماً على تجار التهريب، وضبطت (34) عجلة مع سائقيها تستخدم في التهريب، و(4) مواقع نفطية، ومجموعة من العجلات فضلاً عن آلاف الأطنان من النفط ومشتقاته.
3	15 تموز (يوليو)	بابل	إلقاء القبض على عصابة لتهريب المشتقات النفطية، وضبط معدات وآلات تستخدمها في عملية التهريب منها مضخة (محرك روبن)، وصمامات بلاستيكية (صوندات) بأحجام مختلفة، فضلاً عن بندقية كلاشنكوف، وبرميل سعته 220 لتراً كَان بداخله منتوج نفطي.
4	3 آب (أغسطس)	النجف	تمكنت قوات شرطة الطاقة من اِعْتقال مهربين اثنين في عمليتين أمنيتين داخل ساحة معدة لتهريب النفط في محافظة النجف الأشرف، واِعْتقلت متهماً يقود صهريجاً يحمل وثائق مزورة ومحملاً بالوقود.
5	10 آب (أغسطس)	الأنبار	القبض على متهم بتهريب المشتقات النفطية وضبط عجلته نوع (صهريج) لعدم وجود تفاصيلها في برنامج متابعة حركة الحوضيات.

(1) « شرطة الطاقة تعلن حصيلة عملياتها منذ بداية العام الجاري،» *وكالة الأنباء العراقية*، تاريخ النشر: 30 حزيران 2024، تاريخ الدخول: 4 شباط 2025،

https://www.ina.iq/211728--.html.

(2) « شرطة الطاقة تعلن إحصائية جديدة بعمليات إحباط تهريب المشتقات النفطية،» *وكالة الأنباء العراقية*، تاريخ النشر: 4 أيلول 2025، تاريخ الدخول: 4 شباط 2025،

https://www.ina.iq/216238--.html.

6	10 تشرين الأول (أكتوبر)	صلاح الدين، والأنبار، والبصرة	ألقى لواء شرطة الطاقة الثاني العامل في محافظات صلاح الدين، والأنبار، والبصرة القبض على (6) أشخاص وضبط مركباتهم المعدة لتهريب المشتقات النفطية خلافاً لعدة أنظمة.
7	21 تشرين الأول (أكتوبر)	صلاح الدين	القبض على (5) متهمين بتهريب المشتقات النفطية وضبط عجلاتهم الـ5 المعدة للتهريب لوجود عدة مخالفات.
8	23 تشرين الثاني (نوفمبر)	بغداد	اِعْتقال (3) من أهم رؤوس تهريب المشتقات النفطية بسلسلة عمليات نفذتها فرق أمنية متخصصة.
9	9 كانون الأول (ديسمبر)	ديالى، وواسط، وميسان	تمكنت مفارز شرطة الطاقة في من اِعْتقال (3) متهمين وضبط عجلاتهم لوجود مخالفات قانونية.
10	15 كانون الأول (ديسمبر)	البصرة	تمكنت مفارز لواء شرطة الطاقة في محافظة البصرة من القاء القبض على متهم بتهريب المنتجات النفطية وضبط عجلته نوع (صهريج) لوجود تلاعب في الأوراق الرسميّة الخاصة بالمنتوج.
11	23 كانون الأول (ديسمبر)	ديالى والبصرة	تمكنت مفارز شرطة الطاقة من القبض على متهمين اثنين بتهريب المشتقات النفطية وضبط عجلتيهما.
12	24 كانون الأول (ديسمبر)	ديالى، والأنبار، وبابل	تمكنت وزارة الداخليّة من اِعْتقال (5) اشخاص متورطين بتهريب المشتقات النفطية، وحجزت عجلاتهم.
13	26 كانون الأول (ديسمبر)	صلاح الدين	اِعْتقال متهماً بتهريب المشتقات النفطية وضبط عجلته نوع (صهريج) لعدم وجود أوراق رسمية.
14	29 كانون الأول (ديسمبر)	ذي قار، والبصرة	القبض على (4) متهمين بتهريب المشتقات النفطية وضبط مركباتهم.

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات من المواقع الإخبارية والوكالات المحليّة.

وتنقسم أَماكن تهريب النفط ومشتقاته في إقليم كوردستان العراق على قسمين هما: المناطق الجبلية في سلسلة جبال طوروس، وسلسلة جبال زاكروس ومناطق سهول زاكروس، ويذكر مقرر حزب الموقف الكردي المعارض وعضو برلمان إقليم كوردستان السابق (علي حمه صالح)، إن الإقليم ينتج يومياً أكثر من (350) ألف برميل، ويتم تهريب هذه الكمية إلى تركيا عن طريق شركات حزبية، وأن الطن الواحد من النفط يُباع بـ(270) دولار، أي أن سعر برميل النفط الواحد يُباع بـ(35) دولار بينما يُباع سعر النفط العراقي نفسه بنحو (80) دولاراً للبرميل الواحد في عام 2024، ولا تدخل العائدات المالية إلى ميزانية وزارة المالية في حكومة الإقليم، ولا إلى الخزينة العامّة[1]. وفي عام 2024 أصبحت الشاحنات تمثل الجانب الأبرز في عملية تهريب النفط من الإقليم إلى تركيا وإيران في صفقات مشبوهة وغير رسمية مع تعثر مفاوضات إعادة فتح خط الأنابيب بين العراق وتركيا الذي يمتد من مدينة كركوك العراقية إلى ميناء جيهان التركي، والذي كان إقليم كوردستان يُصَدِر النفط الخام الذي ينتجه عبر هذا الخط، والجدير بالذكر بالتزامن مع احتلال تنظيم داعش الإرهابي لبعض المحافظات العراقية في عام 2014، استغلّت حكومة إقليم كوردستان ضعف الحكومة المركزية في بغداد وفتحت حقولها النفطية باستخدام خط الأنابيب الذي كان يربط النفط الخام في كركوك (حقل نفط إلى جيهان مرتبط بالمنفذ الحدودي التركي في فيشبور)، وفي هذه السنوات صرفت عائداته لمصالح الإقليم، وأصبحت هذه القضية تحدياً أساسياً

(1) «العراق.. تهريب نفط إقليم كردستان متواصل والحكومة الاتحادية تتفرج،» *صحيفة العالم الجديد*، تاريخ النشر: 8 آب 2024، تاريخ الدخول: 7 شباط 2025،

https://al-aalem.com/.

للعلاقة بين الحكومتين الاتحادية والمحليّة لبغداد وأربيل، وأحالت سلطات بغداد القضية إلى محكمة التحكيم الدوليّة لإثبات حقها، واشتكت من أن تركيا اِنتهكتْ اتِّفاق عبور خط الأنابيب لعام 1973 بتصدير النفط الخام من الإقليم دون موافقة الحكومة المركزية في بغداد، وبعد 9 سنوات وبالتحديد في آذار (مارس) 2023 أصدرت المحكمة حكمها لصالح العراق، إذ ذكر مسؤول كبير في وزارة الثروات الطبيعية في كردستان أن إنتاج النفط في الإقليم يبلغ (375) ألف برميل يومياً، يتم نقل (200) ألف منها بالشاحنات إلى إيران وتركيا وتكرير الباقي محلياً[1].

وعَملت وزارة النفط على اِعْتماد العديد من المعايير لِاحْتِواء أيّ محاولة لتهريب النفط في شمال العراق وأهم هذه المعايير التدقيق والكشف السنوي لبيان صرفيات المعامل والمصانع، كما تبنت الأجهزة الأمنيّة استراتيجية شاملة لإنهاء ملف تهريب المشتقات النفطية في العراق عبر 3 محاور أساسية أبرزها: ضبط حركة الصهاريج على الطرق البرية بين المحافظات، وإنهاء ملف الطرق الزلقة، وتشديد الإجْراءات في نقاط التفتيش، ما أدى إلى انخفاض مؤشر تهريب المشتقات النفطية في سنة 2024 إلى 80 % وهو مؤشر إيجابيّ لاسيما مع تفكيك سلسلة شبكات واِعْتقال العشرات من الصهاريج المستخدمة في التهريب بين المحافظات[2].

الجرائم الجنائيَّة

عَرَفَت المادة (25) من قانون العقوبات العراقي رقم (111) لسنة 1969 الجريمة الجنائية بأنها: الجريمة التي يعاقب عليها القانون بإحدى عقوبات الإعدام، السجن المؤبد، السجن لأكثر من 5-15 سنة، وبالنظر للرسم البياني رقم (4-5) وفقاً لمؤشر نيمبو (NUMBEO) للجرائم، نلحظ انخفاض موقع العراق في الجرائم الجنائية لعام 2024 عن الأعوام التي سبقته، فبعد أن احْتَلَّ العراق المرتبة (61) عالمياً في عام 2022 انخفض ليحتل المرتبة 71 عالمياً في عام 2023، وواصل بالانخفاض ليحتل المرتبة 80 عالمياً في بداية عام 2024، والمرتبة 83 عالمياً في منتصف 2024 كما احْتَلَّ المرتبة 85 عالمياً في بداية 2025 وهي المرتبة المعنية بدراسة موقف العراق في الجريمة في الربع الأخير من عام 2024 وفقاً للمؤشر المذكور[3].

(1) Timour Azhari, «Kurdish oil smuggling to Iran flourishes,» Reuters, July 11, 2024, https://www.reuters.com/.

(2) «MP: Oil derivatives smuggling has decreased by 80 % in Iraq,» Iraqi Dinar News, April 11, 2024, https://iraqidinarchat.net/mp-oil-derivatives-smuggling-has-decreased-by-80-in-iraq/.

(3) NUMBEO, https://www.numbeo.com/crime/rankings.jsp.

الشكل البياني (4-5) موقع العراق في مؤشر الجريمة (2022-2024)

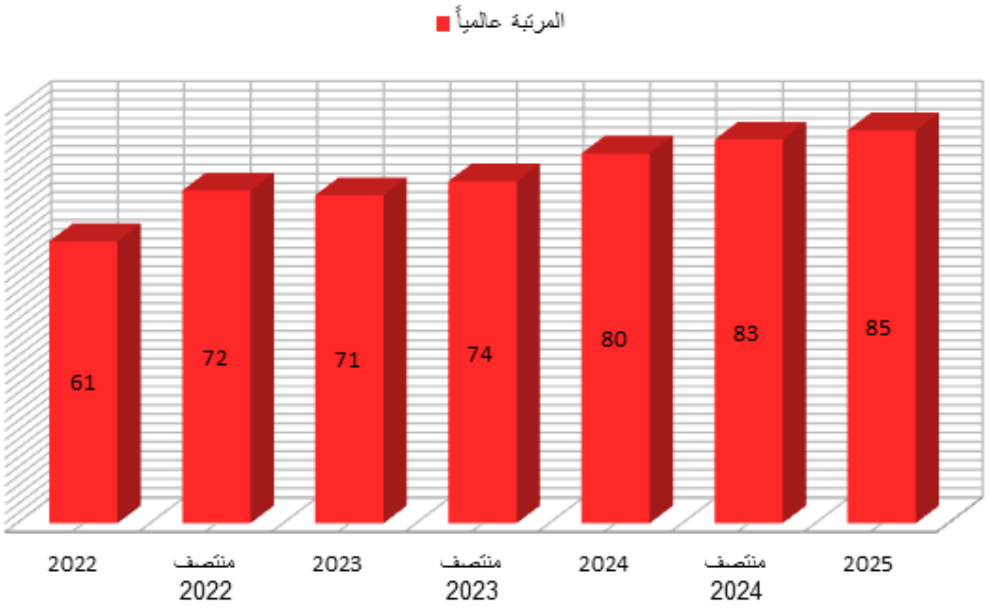

(إعداد الباحثة)

ووفقاً للمؤشر المذكور فقد جاء العراق بمعدل جريمة بلغ (44,7)، وبمعدل سلامة بلغ (55,3)، وجاء في المرتبة السادسة عربياً بعد (سوريا، واليمن، وليبيا، ومصر، ولبنان) في بداية عام 2024، كما احتل المرتبة الـ(83) عالمياً في منتصف عام 2024 بمعدل جريمة بلغ (43,6) وبمعدل سلامة بلغ (56,4) إذ جاء في المرتبة السابعة عربياً بعد (سوريا، واليمن، وليبيا، ومصر، ولبنان، وتونس)، يُنظَر الرسم البياني رقم (4-6) الذي يوضح الانخفاض في معدلات الجريمة والارتفاع في معدلات السلامة في العراق للمدة 2022-2024.

الشكل البياني (4-6) معدلات الجريمة والسلامة في العراق للمدة (2022-2024)

	2022	منتصف 2022	2023	منتصف 2023	2024	منتصف 2024	2025
معدل السلامة (%)	53	53.8	53.9	54	55.3	56.4	56.9
معدل الجريمة (%)	47	46.2	46.1	46	44.7	43.6	43.1

(إعداد الباحثة)

وعلى الرغم من أن معدلات الجريمة انخفضت في عام 2024 بنسبة 15 % عن عام 2023 إلّا أنّها لا تزال حاضرة وتشكل تهديداً للأمن العراقي، ويوضح الجدول رقم (4-8) أبرز الجرائم الجنائية التي حصلت في العراق في عام 2024، إذ نلحظ أن الجريمة الجنائية لم تغب عن أيّة محافظة عراقية، كما نلحظ أن أغلبها تمت بدوافع اجتماعية ونفسية مما يتطلب وضع استراتيجيات وقائية لمحاربة هذه الجرائم من خلال تحسين الظروف الاقتصاديّة، وتحسين بيئات السكن، ودعم الفئات المهمشة، ونَشر القيم الاجتماعيّة، وتعزيز التوعية والتثقيف، وتوعية الأهالي بأسس التنشئة الأسرية الصحيحة ومراقبة سلوك الأبناء، والعمل على مكافحة المخدرات، فضلاً عن تعزيز الاستراتيجيات القانونية والأمنيّة الرادعة لمثل هذه الجرائم.

الجدول (4-8) أبرز الجرائم الجنائية في العراق لعام 2024

ت	التاريخ	المحافظة	الجريمة	الضحايا
1	1 كانون الثاني (يناير)	بغداد	قيام الزوج الثاني بقتل (الأم، وابنتها من زوجها الأول) برصاص بعد تقييدهما بالأيدي والأرجل، وفي منطقة أبو دشر عُثر على جثة شاب مقتول بالطريقة نفسها، واتَّضح أن المقتولَين أعلاه هما (أمه وأخته).	3
2	17 كانون الثاني (يناير)	كركوك	قيام شخصين بقتل سائق تكسي، ورمي جثته، وسرقة عجلته.	1
3	17 كانون الثاني (يناير)	بابل	مقتل رجل على يد زوجته وولده في آلة حادة (طبر) لمشاكل عائلية.	1
4	1 شباط (فبراير)	بغداد	قيام زوج الأم بقتل (زوجته، وابنها، وابنتها) وخطف ابنته، ولاذَ بالفرار.	3
5	11 شباط (فبراير)	نينوى	زوج يقتل زوجته لخلافات عائلية وادعى انتحارها.	1
6	15 شباط (فبراير)	الديوانية	مقتل بلوكر متحول جنسياً يُدعى (سمسم) يبلغ عمره 28 عاماً بعدة طعنات سكين.	1

7	4 آذار (مارس)	ديالى	مقتل شابة بعمر 29 عاماً على يد شقيقها برصاصتين في قضاء خانقين، وفي قضاء الخالص قُتِلت شابة تبلغ من العمر 22 عاماً على يد شقيقها في رصاصة في الرقبة، وكانت دوافع الجريمتين غسل العار.	2
8	4 نيسان (ابريل)	ذي قار	مقتل امرأة طعناً بآلة جارحة في منزلها بعد مراقبة الدار من قبل الجاني، وسرقة (7) ملايين دينار.	1
9	7 نيسان (ابريل)	المثنى	مقتل شاب بعمر الـ25 عاماً طعناً بالسكين بالقرب من دار الجاني الهارب بسبب خلاف على مبلغ مالي.	1
10	7 نيسان (ابريل)	الفلوجة	مقتل امرأة على يد شقيقها لخلافات بينهما.	1
11	1 أيار (مايو)	بغداد	مقتل مواطن على يد صاحبه في داخل فندق.	1
12	5 حزيران (يونيو)	بغداد	أقدم 8 أشقاء على قتل خطيب اختهم بإطلاق النار عليه بسبب خلافات عائلية ولاذوا بالفرار.	1
13	18 حزيران (يونيو)	البصرة	القبض على مصري قتل (4) مواطنين مصريين كانوا يعملون في دور قيد الإنشاء، وقطع أجسادهم، ووزعها في مدينة البصرة، ثمَّ هرب إلى بغداد.	4
14	11 تموز (يوليو)	بابل	مقتل شاب على يد شقيقه بواسطة آلة حادة بسبب خلاف معه.	1
15	26 تموز (يوليو)	السليمانية	مقتل إحدى الضيوف بالسكين على يد الأم وابنتها بعد شجار انْدَلَع بين الضيف ورب المنزل.	1
16	27 تموز (يوليو)	النجف	أقدم شاب بعمر الـ32 عاماً على قتل أفراد اسرته (والدته، واخته واخوانه الأصغر) بسبب خلافات مادية حول 5 ملايين دينار.	4
17	29 تموز (يوليو)	الأنبار	رجل يقتل (8) اشخاص (زوجته، ووالداها، وشقيقاتها، وصاحب الأسواق قرب المنزل، و2 من المارة) رمياً بالرصاص بسبب قدوم أهل زوجته وإرجاعها إلى منزلهم، إذ أَنَّه مدمن على تعاطي المخدرات.	8
18	10 آب (أغسطس)	المثنى	مقتل شاب ضرباً بالسيوف على الطريق الرابط بين السماوة والرميثة.	1
19	17 آب (أغسطس)	الأنبار	مقتل امرأة على يد أبنها ودفنها داخل منزلهم في غرفة صغيرة (مخزن) (إذ تم العثور على الجثة بعد الإخبار عن فقدانها من قبل ذويها وتفتيش الدار من قبل القوات الأمنيّة).	1
20	18 آب (أغسطس)	اربيل	مقتل صاحب معرض سيارات بطلق ناري بسبب خلافات شخصية.	1
21	21 آب (أغسطس)	صلاح الدين	مسلحين يقتحمون منزلاً، ويقتلون عائلة بأكملها رمياً بالرصاص، ويلوذون بالفرار.	5
22	26 آب (أغسطس)	ميسان	مقتل طفل يبلغ من العمر 10 سنوات عن طريق دفعه (ركله) في نهر دجلة، وكان الجاني بحالة سكر شديدة.	1
23	30 آب (أغسطس)	ميسان	مقتل محامياً شاباً مع أحد أقاربه برصاص مجهولين في مركز المحافظة.	2
24	15 أيلول (سبتمبر)	ذي قار	مقتل شخص رمياً بالرصاص على يد صديقه لخلافات شخصية بينهما.	1
25	17 أيلول (سبتمبر)	البصرة	طفل يبلغ من العمر 13 عاماً يَقتل أفراد أسرته (والده، ووالدته، وشقيقه) واصابة شقيقته بجروح بدافع التعرض للضرب والتعنيف من قبلهم.	3
26	19 أيلول (سبتمبر)	اربيل	إقدام فتاة تبلغ من العمر 13 عاماً على قتل والدها طعناً بالسكين وهو نائم في منزلهم، بعد أن أَيْقَظَها لصلاة الفجر وعاد ليكمل نومه.	1
27	30 أيلول (سبتمبر)	ذي قار	مقتل فتاة خنقاً وحرقها داخل منزلها فضلاً عن حرق المنزل.	1
28	5 تشرين الأول (أكتوبر)	الأنبار	مقتل (5) من أفراد أسرة واحدة بينهم مدير محطة كهرباء الرمادي.	5
29	30 تشرين الأول (أكتوبر)	الديوانية	مقتل أب وابنته برصاص مسلحين بسبب مشاجرة على أرض زراعية.	2
30	7 تشرين الثاني (نوفمبر)	دهوك	مقتل زوجين من الكرد السوريين داخل منزلهما بإطلاق النار عليهما.	2
31	10 تشرين الثاني (نوفمبر)	النجف	زوجة تقتل زوجها بوعاء زجاجي في رأسه أثناء نومه بسبب مشاكل بينهم.	1

32	13 تشرين الثاني (نوفمبر)	كربلاء	شاب يبلغ من العمر 20 عاماً يقتل والده بعشرين طعنة بالسكين.	1
33	2 كانون الأول (ديسمبر)	النجف	مواطن في الخمسينات من عمره يقتل أفراد عائلته (زوجته، وابنته من مواليد 2011) رمياً بالرصاص بسبب مشاكل عائلية ثم سلم نفسه.	2
34	13 كانون الأول (ديسمبر)	الديوانية	قُتلت صيدلانية أمام حفيدتها على يد طليق ابنتها الذي جاء من أربيل ليطلق النار على طليقته داخل الصيدلية ومن ثمّ الفرار.	1
35	31 كانون الأول (ديسمبر)	بغداد	مقتل (8) اشخاص بالخنق والسكاكين (امرأتان، و6 أطفال، وجنين في بطن أمه) لدوافع مادية إذ نَفَذَ المديون جريمة القتل بحق الدائنين.	8

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات من المواقع الإخبارية والوكالات المحليّة

تهديد السّلاح خارج سيطرة الدولة

شَهد العراق انتشاراً كبيراً للسلاح خارج إطار الدولة، سواءً على مستوى الأفراد أو العشائر أو على مستوى الفصائل المسلحة. يُستَخدم هذا السلاح في النزاعات المسلحة الشخصية أو العشائرية أو السياسي، مما يؤثر سلباً في أمن الدولة والمجتمع.

1-سلاح العشائر

يلجأ المجتمع العراقي ولاسيما في محافظات الوسط والجنوب إلى العشيرة لحل النزاعات التي تحدث، وذلك من خلال تسويتها أما بالتعويض المالي أو بالثأر أو فيما في ما يسمّى بـ«الدَكَّة العشائرية» من دون الاحتكام إلى القانون، ولا يوجد احصائية رسمية عن عدد الأسلحة المنتشرة لدى العشائر العرقية لاسيما أَنها تملك ترسانة ضخمة من الأسلحة والمعدات معظمها يعود لتركة الجيش في النظام السابق. أسهمت الحرب ضد تنظيم داعش الإرهابي بتعزيز تلك الترسانة بعد العمليات القتالية التي خاضتها بعض العشائر بالتعاون مع القوات الأمنيّة ضد هذا التنظيم[1]، ويملك جزء غير قليل من العشائر العراقية في الوسط والجنوب مسدسات، وأسلحة رشاشة روسية، وأمريكية، وإيرانية، ومضادات للطائرات، ومدافع هاون، وقاذفات RPG، وأسلحة قناصة، كما تعتمد بعض الأحزاب السياسيّة في العراق على العشائر للحصول على الأصوات للفوز في الانتخابات مقابل تقديم الدعم والتسهيلات بمختلف الأصعدة ومن ضمنها توفير السلاح أو التغاضي عن وجوده لدى بعض تلك العشائر[2].

وفي إطار الجهود المستمرة للحكومة العراقية في بداية عام 2024 بحصر السلاح بيد الدولة واستكمالاً لما شكله مجلس الأمن القومي العراقي بموجب القرار رقم 21 لسنة 2021 فيما تعرف باللجنة الوطنية لتنظيم الأسلحة وحصرها بيد الدولة، أطلقت الحكومة العراقية مشروعاً لشراء الأسلحة من المواطنين[3]، وخصصت مبلغاً مقداره 15 مليار دينار عراقي لشراء الأسلحة غير المرخصة، سواءً كانت خفيفة أو متوسطة أو ثقيلة، كما أنشأت موقعاً إلكترونياً على «بوابة أور» لتسجيل الأسلحة الخفيفة، ووفرت (697) مركزاً لتسليم الأسلحة المتوسطة

(1) «هل فشلت الحكومة في حصر السلاح المنفلت،» *العالم الجديد*، تاريخ النشر: 24 كانون الأول 2024، تاريخ الدخول: 21 فبراير 2025، https://al-aalem.com/.

(2) باحثون أمنيون يكشفون سبب استمرار وجود سلاح العشائر: اصوات انتخابية تشكل الكتل السياسية، *صوت العراق*، تاريخ النشر: 5 تموز 2024، تاريخ الدخول: 21 فبراير 2025، https://www.sotaliraq.com/202405/07//.

(3) «سلاح العشائر يهدد الأمن ويعرقل جهود الاستقرار،» *الساعة*، تاريخ النشر: 25 ايلول 2024، تاريخ الدخول: 21 فبراير 2025، https://alssaa.com/post/show/24449.

والثقيلة في جميع المحافظات العراقية، باستثناء إقليم كردستان، وعلى الرغم من جهود الحكومة لحصر السلاح بيد الدولة، فإن النتائج لم تكن ملموسة، بسبب تعقيدات الوضع الميداني والنفوذ الذي تمتلكه العشائر، لذا قررت الحكومة زيادة المبالغ المالية إلى أكثر من 6 ملايين دينار عراقي مقابل السلاح الواحد المتوسط والثقيل، وحذرت من عقوبة السجن لكل من يُضبط لديه سلاح متوسط وثقيل بعد نهاية 2024 [1].

استمرت ظاهرة (الدَكَّة العشائرية) في عام 2024 رغم أن مجلس القضاء الأعلى كان قد وَجه في 8 تشرين الثاني (نوفمبر) 2018 بالتعامل معها على وفق المادة 4 من قانون مكافحة الإرهاب العراقي، فضلاً عن قيام وزارة الداخليّة العراقية في أيار (مايو) 2023 بالتوقيع مع شيوخ العشائر من خلال ورشة عمل مكثفة في قيادة الشرطة الاتحادية ببغداد على وثيقة شرف تضمنت سبعة بنود لتكون ضامنة لحقوق الجميع ودعم السلم المجتمعي إذ كان من أهم مبادئها احترام حقوق الإنسان، وفرض سلطة القانون وهيبة الدولة على الجميع[2]، ففي الربع الأول من عام 2024 كَشَفَ المتحدث باسم وزارة الداخليّة العراقية العميد مقداد ميري عن فض (400) نزاع عشائري في البلاد، ومنها (27) نزاعاً مسلحاً، و(373) نزاعاً غير مسلح مؤكداً انخفاض (الدَكَّة العشائرية) بنسبة 77 % في الأشهر الأولى من عام 2024 مقارنة بعام 2023 [3].

سجلت محافظة ذي قار النسبة الأكبر في النزاعات العشائرية المسلحة وبمعدل (110) نزاع عشائري في المدة من كانون الثاني (يناير) وحتى منتصف تشرين الثاني (نوفمبر) 2024، وتم حسم (95) منها بين أطراف النزاع، فيما تبقى (15) نزاعاً في طور التسوية أما عن طريق تسليم القاتل أو من خلال الهدنة العشائرية (العطوة)، كما تشهد محافظات البصرة، والمثنى، وميسان نزاعات مسلحة في أكثر من مرة في الأسبوع الواحد، يصحبها اِسْتخدام الأسلحة، والقذائف، والصواريخ محلية الصنع[4].

ووفقاً للإحصاءات الرسميّة فقد انْخَفَضَ عدد النزاعات العشائرية المسجلة في العراق لعام 2024 عن عام 2023، إذ تم تسجيل (320) نزاعاً عشائرياً مسلحاً في عام 2023، بينما انخفض هذا العدد إلى (180) نزاعاً عشائرياً في عام 2024 بنسبة 43,75 %، كما انخفض عدد الضحايا من (450) ضحية بين قتيل وجريح في عام 2023 إلى (220) ضحية في عام 2024، وبنسبة انخفاض بلغت 51,11 %، وقد تم حل (160) نزاعاً عشائرياً في عام 2024 على حين تم حل (120) نزاعاً في عام 2023، أيّ أَن نسبة حل النزاعات العشائرية بطرائق سلمية اِزْدادت في عام

(1) «مطالب شعبية بتفعيل القوانين لحصر السلاح والتصدي لفوضى التسلح في العراق،» *المسلة*، تاريخ النشر: 16 حزيران 2024، تاريخ الدخول: 22 فبراير 2025،

https://almasalah.com/archives/94264.

(2) «وزير الداخلية يدعو العشائر لتوقيع وثيقة شرف لنبذ الظواهر الدخيلة وضبط السلاح،» *وكالة الأنباء العراقية*، تاريخ النشر: 6 أيار 2024، تاريخ الدخول: 22 فبراير 2025، الرابط:

https://www.ina.iq/184488--.html.

(3) «400 نزاع عشائري في العراق منذ بداية 2024،» *basnews*، تاريخ النشر: 29 نيسان 2024، تاريخ الدخول: 22 فبراير 2025، https://www.basnews.com/ar/babat/846959.

(4) » العراق: 110 اشتباكات عشائرية مسلحة في محافظة ذي قار خلال 10 أشهر،» *العربي الجديد*، تاريخ النشر: 19 تشرين الثاني 2024، تاريخ الدخول: 22 فبراير 2025،

https://www.alaraby.co.uk/society/.

2024 عن عام 2023 بنسبة 33,33 % بسبب جهود الوساطة العشائرية، وحملات التوعية الحكومية والمجتمعية، وسجلت محافظة ديالى النسبة الأكبر في انخفاض النزاعات العشائرية بنسبة 50 %، تليها محافظة البصرة بنسبة انخفاض بلغت 40 %، ومن ثمّ محافظة الأنبار بنسبة 35 %[1]، (يُنظَر الشكل البياني رقم 4-7).

الشكل البياني (4-7) النزاعات العشائرية في العراق 2023-2024

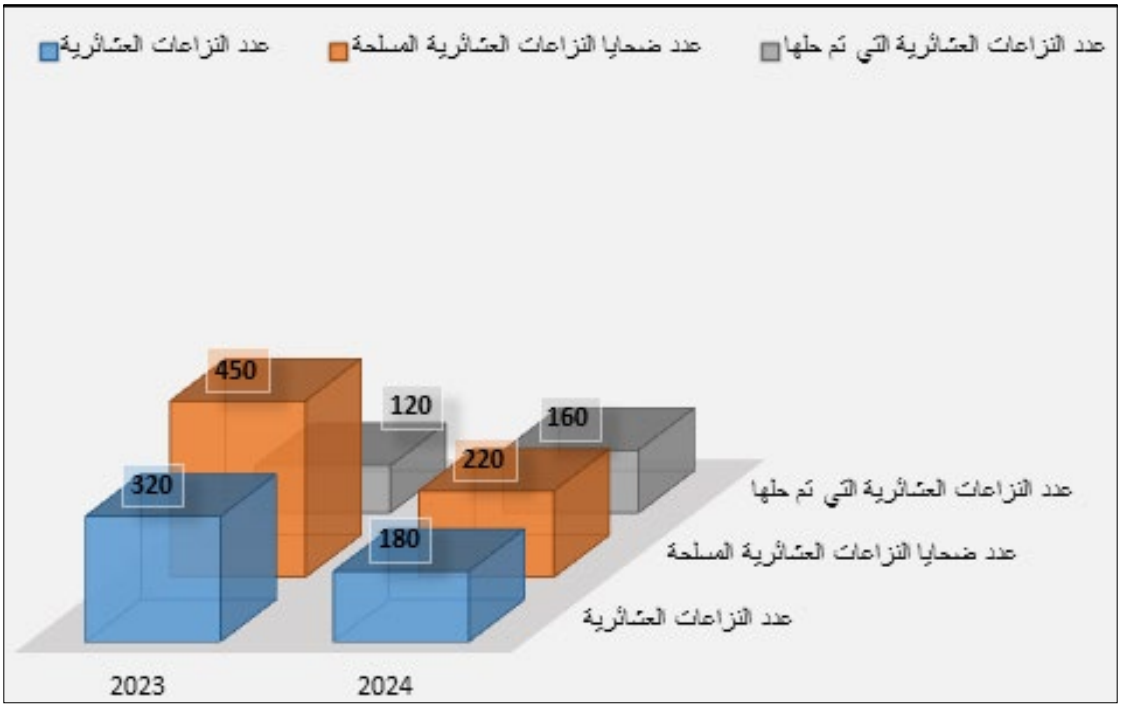

(إعداد الباحثة)

2-تهديد الحركات السلوكية

يشهَد العراق بين مدة وأخرى ظهور جماعات سلوكية منحرفة، وكان من أبرز هذه الجماعات التي ظهرت على الساحة العراقية في السنوات الماضية: (جماعة جند السماء، أبناء الله، أصحاب القضية، المولوية، حركة الإمام الرباني، جماعة القربان)، ونَشَطت في سنة 2024 جماعة (القربانيون) أو ما تعرف أيضاً بمسمى «العليُ اللهيّة» بزعم ألوهية الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام). تَنتهج هذه الجماعة نهجاً متطرفاً؛ إذ يقوم أعضاؤها بإجراء القرعة فيما بينهم، ومن يقع عليه الاختيار يقوم بالانتحار قرباناً للإمام علي (عليه السلام)، وجميع أفراد هذه الجماعة هم من الشباب الذين لا تتجاوز أعمارهم 20 عاماً، وينتشرون في أطراف معظم مناطق وسط وجنوب العراق في المدن الكبيرة، والقرى، والأرياف، والمناطق النائية التي ينتشر فيها الفقر، والجهل، والبطالة[2].

(1) «العراق يسجل انخفاضاً قياسياً بمعدل النزاعات العشائرية لعام 2024،» جريدة *الدستور*، تاريخ النشر: كانون الثاني 2025، تاريخ الدخول: 22 فبراير 2025،

https://www.addustor.com/content.php?id=58619.

(2) «تحليل لأسباب ظهور «الحركات المنحرفة».. ما علاقة الدين والروايات؟،» *بغداد اليوم*، تاريخ النشر: 19 آب 2024، تاريخ الدخول: 24 فبراير 2025،

https://baghdadtoday.news.

تمكن جهاز الأمن الوطني العراقي من اختراق هذه الحركة بعد تسجيل أكثر من (5) حالات انتحار لشباب في محافظات: واسط، والبصرة، والناصرية، إذ تم القبض على (31) متهماً من أعضاء هذه الحركة في النصف الأول من عام 2024[1]. وفي 20 تموز (يوليو) أعلن جهاز الأمن الوطني العراقي القبض على (35) عنصراً من (جماعة القربان) في محافظات: البصرة، والمثنى، والديوانية، فضلاً عن اعْتِقال (4) آخرين أثناء تواجدهم داخل خيمة صغيرة بالقرب من المواكب الحسينية أثناء زيارة العاشر من محرم الحرام وبحوزتهم صور تعود لأحد الأشخاص الذي قام بالانتحار، وقد اعترفوا، بعد إجراء التحقيق معهم، بالانْتِماء إلى هذه الحركة، وكانوا ينوون إجراء طقوسهم المتطرفة من خلال إجراء قرعة القربان لاختيار الشخص الذي سيقتل نفسه[2]. وفي 2 أيلول (سبتمبر) 2024 أعلن الجهاز عن اعْتِقال (20) متهماً لهذه الحركة في محافظة المثنى بينهم ما يسمى بـ(العارف)، وهي تسمية تطلق على المُنظِّرين لهذه الحركة أو ما يُعرف بالمُبَلِغ والداعية، فضلاً عن اعْتِقال (27) متهماً في محافظات: ذي قار، وواسط، وميسان[3]، وأعلن جهاز الأمن الوطني العراقي الأمن الوطني في 21 تشرين الأول (نوفمبر) 2024 عن القبض على (35) شخصاً ينتمون لهذه الحركة في محافظات: البصرة، وواسط، والمثنى، وذي قار[4]، وأعلن قائد شرطة محافظة ميسان اللواء (لفتة المحمداوي) في 26 تشرين الثاني (نوفمبر) 2024 عن تفكيك واعْتِقال (10) أفراد آخرين من هذه الجماعة في المحافظة بعد مداهمة عدة منازل كانوا متواجدين فيها.[5]

أما الحركة (المولوية) التي تنفي تقليد المراجع والعلماء وتدعو إلى اتباع المولى الذي يرتبط بالإمام المهدي (عج) والتي انتشرت بشكلٍ كبيرة بعد أحداث احتلال تنظيم داعش الإرهابي لبعض المحافظات العراقية في عام 2014، ففي 7 شباط (فبراير) 2024 أعلنت استخبارات الحشد الشعبي عن تمكنها من اعْتِقال أحد العناصر المنتمية لهذه الحركة في محافظة المثنى وكان بحوزته منشورات تروّج للأفكار الدينية المتطرفة يقوم بتوزيعها على عامة المواطنين[6]، وفي 3 أيلول (سبتمبر) 2024 تمكنت قوة من جهاز الأمن الوطني العراقي من إلقاء

(1) «الأمن الوطني يُحصي نتائج عملياته النوعية في النصف الأول من 2024،» شبكة *الأنباء العراقية*، تاريخ النشر: 29 حزيران 2024، تاريخ الدخول: 24 فبراير 2025،

https://www.ina.iq/211645--2024.html.

(2) «القبض على 39 عنصراً من جماعة القربان في 4 محافظات،» *وكالة الرأي الدولية للأنباء*، تاريخ النشر: 20 تموز 2024، تاريخ الدخول: 24 فبراير 2025،

https://www.alrai-iq.com/2024694206/20/07//.

(3) «الأمن الوطني العراقي يعلن القبض على 47 متهمًا من حركة «القربان» في أربع محافظات،» *التآخي*، تاريخ النشر: 3 أيلول 2024، تاريخ الدخول: 24 فبراير 2025،

https://altaakhi.net/2024112834/09//.

(4) «في أربع محافظات.. الأمن الوطني يقبض على (35) شخصاً ينتمون لحركة القربانيين،» *وكالة الأنباء العراقية*، تاريخ النشر: 21 تشرين الأول 2025، تاريخ الدخول: 24 فبراير 2025،

https://www.ina.iq/219611--35-.html.

(5) »أعتقال شبكة من 10 أفراد تتبع «القربانيين السلوكية» بميسان،» *بغداد اليوم*، تاريخ النشر: 26 تشرين الثاني 2024، تاريخ الدخول: 24 فبراير 2025،

https://hathalyoum.net/articles/.

(6) «الحشد الشعبي يطيح بأحد عناصر «الحركة المولوية» في المثنى،» *وكالة نون الخبرية*، تاريخ النشر: 7 فبراير 2024، تاريخ الدخول: 24 فبراير 2025،

https://non14.net/public/164170.

القبض على (6) من أتباع الحركة المولوية في قرية خميسة بناحية الهوير في شمالي محافظة البصرة، كما ألقت قوة من استخبارات وزارة الداخليّة في 5 تشرين الأول (أكتوبر) 2024 القبض على أحد أتباع الحركة المولوية بتهمة توزيع منشورات تحمل أفكاراً دينية متطرفة في منطقة سوق الشيوخ جنوب محافظة ذي قار[1].

وضمن خطة زيارة أربعينية الإمام الحسين (عليه السلام)، تمكن جهاز الأمن الوطني العراقي من اعْتِقال (180) متهماً من أفراد الحركات السلوكية المختلفة، كما تمكن من إغلاق أكثر من (12) ألف موقعاً وصفحة إلكترونية تحرض على التطرف، فضلاً عن اعْتِقال (143) متهماً بالترويج لحزب البعث المحظور[2].

3-أسلحة مختلفة

تنتشر الأسلحة غير المرخصة بكثرة في المجتمع العراقي ولا توجد أرقاماً رسمية حول عددها، إلاَّ أَنَّ التقديرات تشير لوجود ما بين 13-15 مليون قطعة سلاح متوسط وخفيف لدى أبناء المجتمع العراقي، ومن أبرز هذه الأسلحة بنادق كلاشنكوف، وPKC، وRPK الروسية، ومدافع هاون، وقذائف RPG، وتعد بعض الدول المجاورة للعراق من أبرز مصادر تدفق الأسلحة إليه، إذ تدير مافيات خاصة عمليات تهريب الأسلحة بمبالغ مالية طائلة، كما تستفيد الجماعات الإرهابية من السلاح المهرَّب لإعادة نشاطها ولاسيما في محافظات الأنبار، وديالى، وكركوك[3]؛ ففي 19 نيسان (ابريل) 2024 تمكنت القوات الأمنيّة في محافظة كركوك من القبض على عصابة أغلب أفرادها من خارج المحافظة ويحمل بعضهم هويات عناصر أمنية حاولوا إدخال كميات كبيرة من الأسلحة غير المرخصة إلى محافظة كركوك لاستخدامها في العمليات الإرهابية والجريمة المنظمة[4]، وشَهَد عام 2024 استخدام العديد من الأسلحة والمعدات من قبل بعض الجماعات المسلحة لأغراض متعددة إذ يوضح الجدول رقم (4-9) أبرز العمليات التي استُخدِمت فيها الأسلحة المختلفة فضلاً عن أنواع استخدامها في 2024.

(1) «استخبارات سوق الشيوخ تلقي القبض على أحد أتباع الحركة المولوية،» شبكة *964*، تاريخ النشر: 5 تشرين الأول 2024، تاريخ الدخول: 24 فبراير 2025،

https://964media.com/451156/.

(2) «الأمن الوطني: اعتقال 143 متهمًا بالترويج لحزب البعث المحظور خلال العام 2024،» *وكالة الأنباء العراقية*، تاريخ النشر: 31 كانون الأول 2024، تاريخ الدخول: 24 فبراير 2025،

https://www.ina.iq/224822.

(3) «من يمول سوق السلاح في العراق؟،» صوت *العراق*، تاريخ النشر: 2 أيلول 2024، تاريخ الدخول: 25 فبراير 2025،

https://www.sotaliraq.com.

(4) «كركوك توقع بعصابة سلاح حاولت تنفيذ عمليات إرهابية،» صوت *العراق*، تاريخ النشر: 19 نيسان 2024، تاريخ الدخول: 25 فبراير 2025،

https://www.sotaliraq.com.

جدول (4-9) أبرز عمليات استخدام السلاح غير المرخص في العراق لعام 2024

ت	التاريخ	المحافظة	الجريمة	نوعها
1	9 كانون الثاني (يناير)	بغداد	مقتل العراقي-السويدي مصطفى الجبوري الملقب بـ(بنزيمة)، والذي عمل مع شبكة (فوكستروت) الإجرامية في السويد على تجنيد الشباب لترويج المواد الممنوعة، وتمكنت القوات الأمنيّة من القبض على القاتل وهو مواطن سويدي تنكر بزي عامل توصيل وأطلق النار على الضحية.	حرب عصابات سويدية في العراق.
2	18 شباط (فبراير)	بغداد	مقتل زوج شقيقة زوجة رئيس تحالف نبني (هادي العامري)، إلى جانب صديقه في هجوم مسلح في منطقة الرشادية بسبب خلاف على أراضٍ في المنطقة، إذ اعتقلت القوات الأمنيّة اثنين من المتهمين بالجريمة.	حادثة جنائية
3	19 شباط (فبراير)	بابل	مقتل الناشط الصدري (أيسر الخفاجي) في يوم تسلم المحافظ الجديد (عدنان فيحان)، إذ تم اختطاف الناشط بهجوم مسلح من أمام منزله في قضاء أبي غرق، وقتله، ورمى جثته على الطريق السريع في منطقة جبلة لاسيما أن المحافظ منتمي لحركة (عصائب أهل الحق) التي لها تاريخ من الاحتكاكات مع التيار الصدري لكن السيد مقتدى الصدر وضع حداً لإطفاء إثارة الفتنة.	اغتيال سياسي
4	21 شباط (فبراير)	النجف، وبابل	تعرض مكتب تابع لعصائب أهل الحق في النجف لِاستهداف بعبوة محلية الصنع، وأَدّى إلى وقوع خسائر مادية، كما تعرض مكتب تابع لهيئة الحشد الشعبي في بابل لهجوم صاروخي نوع RBG7 دون وقوع اصابات بشرية.	اسْتِهداف سياسي
5	23 شباط (فبراير)	بغداد	نجاة رئيس مؤسسة المدى للإعلام (فخري كريم) من محاولة اغتيال بعد أن قطعت سيارة نوع (بيك أب) طريق سيارته وأطلقت 11 رصاصة عليه.	تصفية
6	21 شباط (فبراير)	الكوت	إصابة آمر قوة الرد السريع الأسبق في محافظة واسط العقيد (عزيز الإمارة) بـــ3 رصاصات، وقتل شقيقه في هجوم مسلح.	اغتيال سياسي
7	18 نيسان (ابريل)	اربيل	مقتل البلوكر (فيروز آزاد) البالغة من العمر 21 عاماً أثناء نومها في شقتها بحي دراتو إذ اقتحم عدداً من أَقاربها الشقة وأطلقوا 4 طلقات نارية عليها.	تصفية
8	27 نيسان (ابريل)	بغداد	مقتل البلوكر العراقية (غفران سوادي) الملقبة بـ(أم فهد) أمام منزلها في زيونة بعد أن ترجل القاتل من على دراجته، وفتح باب سيارتها، وأطلق النار على رأسها بمسدس عيار 9 ملم، واستولى على هاتفها المحمول ولاذ بالفرار.	تصفية
9	7 حزيران (يونيو)	كركوك	تعرضت دورية لشرطة النجدة لإطلاق نار من قبل مسَلَحَين اثنين يستقلون دراجة نارية بعد ايقافهما من قبل الدورية بمنطقة قورية، وأَدّى إلى مقتل أحد أفراد الدورية وإصابة آخر بجروح، وتم إلقاء القبض على المتهمين.	اسْتِهداف مسلح
10	25 أيلول (سبتمبر)	بغداد	تعرضت شركة (بور جاينا) الصينية التي تتخذ من منزل في منطقة المنصور مقراً لها إلى عملية سطو مسلح، وفقد على أثرها مبلغ 300-500 مليون دينار عراقي، وسلاح من نوع M4 فضلاً عن عجلة نوع «كاديلاك».	سطو مسلح
11	25 أيلول (سبتمبر)	سريع بغداد	اعترضت مجموعة مسلحة سيارة مدنية على طريق قناة الجيش، وأطلقت النار عليها، وقامت بتسليب صاحبها مبلغ 32 مليون دينار عراقي.	سطو مسلح
12	3 كانون الأول (ديسمبر)	بغداد	مقتل موظف يعمل بديوان محافظة بابل داخل منزل ضابط برتبة عميد بعد تعرضه لـ13 إطلاقة نارية في حي الجهاد.	تصفية
13	12 كانون الأول (ديسمبر)	البصرة	تعرض دورية نجدة لإطلاق نار من قبل شخصين يستقلان دراجتين ناريتين، وأسفر عن إصابة (3) من منتَسِبَيها، وتم إلقاء القبض على المتَهَمَين.	اسْتِهداف مسلح

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على جمع البيانات من المواقع الإخبارية والوكالات المحليّة.

شَنَّت وزارة الداخليّة العديد من العمليات ضد شبكات البيع والمتاجرة بالأسلحة في عام 2024، إذ أظهرت الاحصاءات الحكومية عن ضبط أكثر من (2000) قطعة سلاح في جانب الكرخ وحده خلال الـ4 أشهر الأخيرة من عام 2024، وبمعدل (700) قطعة في أشهر: أيلول (سبتمبر)، تشرين الأول (أكتوبر)، تشرين الثاني (نوفمبر)،

و255 قطعة في كانون الأول (ديسمبر)، وذلك عبر دوريات النجدة عدا العمليات الاستباقية والتفتيشية للمناطق السكنية[1].

ومن جانبٍ آخر، فقد شنت القوات الأمنيّة حملة ضد الكهوف ومضافات السلاح التي تستخدمها الجماعات الإرهابية في العراق عام 2024 لتدميرها وتطهيرها من الأسلحة والمعدات. يُنظَر الجدول رقم (4-10).

جدول (4-10) مضافات وكهوف الإرهابيين التي طهرتها القوات الأمنيّة من الأسلحة والمعدات في عام 2024

ت	التاريخ	العملية
1	20 كانون الثاني (يناير)	بدأت العمليات المشتركة بتنفيذ عملية (وعد الحق) ضد العناصر الإرهابية، إذ وجهت القوة الجوية ثلاث ضربات إلى أوكار ومضافات (داعش) في محافظة ديالى، وتمكنت بمعلومات استخبارية دقيقة وباستخدام طائرات (السزنا كرفان) من تدمير مضافات لـ(داعش) في وادي الشاي بكركوك.
2	29 شباط (فبراير)	دمر جهاز مكافحة الارهاب (7) مضافات لـ(داعش) في محافظة نينوى.
3	9 آذار (مارس)	دمرت القوات الأمنيّة مضافات وأوكار لـ(داعش) في صحراء الأنبار.
4	19 آذار (مارس)	تمكن جهاز مكافحة الإرهاب من تدمير (29) مضافة لـ(داعش)، وردم (6) أنفاق، والعثور على حزامين ناسفين، و(12) عبوة ناسفة، و(3) دراجات نارية مفخخة، و(4) قنابل هاون، و(3) براميل تحتوي على مواد متفجرة، فضلاً عن العثور على (80) حاوية عتاد رشاشة BKC، و(13) حاوية عتاد كلاشنكوف، في صلاح الدين، وتلول الباج، ومحافظة نينوى، وقضاء الحضر في ادي الثرثار.
5	10 أيار (مايو)	تفجير وتدمير (10) كهوف ومضافات في (قضاء داقوق وادي الشاي)، والقبض على (3) إرهابيين في محافظات: الأنبار، وصلاح الدين، وكركوك من قبل جهاز مكافحة الإرهاب.
6	10 تموز (يوليو)	تمكن اللواء 25 من الحشد الشعبي بالتعاون مع الجيش العراقي من تدمير مضافات لـ(داعش) الإرهابي في وادي الثرثار بعمق 40 كيلومتراً جنوب غرب نينوى.
7	18 آب (أغسطس)	نفذ جهاز مكافحة الإرهاب حملة تفتيش شملت محافظتي صلاح الدين وديالى فضلاً عن قضاء الطارمية أَسْفرت عن تفجير وتدمير عدة مضافات وكهوف لـ(داعش)، والقبض على أحد الإرهابيين.
8	24 آب (أغسطس)	تمكنت العمليات المشتركة وباستخدام طائرات (سيسنا كارافان) من تدمير (3) أوكار لـ(داعش) وقتل من فيها في ضربات جوية دقيقة في قضاء الطوز شرق صلاح الدين.
9	28 تشرين الثاني (نوفمبر)	تمكن صقور الجو بالتعاون مع جهاز مكافحة الإرهاب ووكالة الاستخبارات الاتحادية بواسطة طائرات F_16 من تدمير (6) مضافات لمفارز (داعش) في وادي حوران ضمن قاطع قيادة عمليات الأنبار.
10	12 كانون الأول (ديسمبر)	قامت طائرات القوة الجوية F-16 وبالتعاون مع الاستخبارات الاتحادية بتوجيه ضربة لمفرزة إرهابية، وتدمير أسلحة وأعتدة كانت بحوزتها في منطقة الرشاد ضمن قاطع قيادة عمليات كركوك.
11	15 كانون الأول (ديسمبر)	تمكنت القوات الأمنيّة من ضبط أسلحة ومواد متفجرة في الرطبة.
12	28 كانون الأول (ديسمبر)	قامت قوات جهاز مكافحة الإرهاب العراقية بتدمير (9) مضافات، وضبط أحزمة ناسفة، ومواد متفجرة لـ(تنظيم داعش) في محافظة الأنبار غربي العراق.
13	30 كانون الأول (ديسمبر)	دمرت قوات جهاز مكافحة الإرهاب بالتعاون مع العمليات المشتركة (20) مضافة، و(3) كهوف، و(5) أنفاق وقتل (7) إرهابيين، وضبط العديد من المواد المتفجرة في الحدود الفاصلة بين محافظتي صلاح الدين وديالى، وتدمير (5) مضافات في محافظة الأنبار.

الجدول من إعداد الباحثة وتم جمع البيانات من المواقع الإخبارية والوكالات المحليّة.

(1) «هل فشلت الحكومة في حصر «السلاح المنفلت»؟.. تعرف على آخر الإحصائيات الرسمية،» *العالم الجديد*، تاريخ النشر: 24 كانون الأول 2024، تاريخ الدخول: 25 فبراير 2025،

https://al-aalem.com/.

تصنيف المخاطر الأمنيّة

ولاحتساب قيمة الخطر الأمني، قمنا باعتماد تصنيف مؤشر ميونيخ للأمن الذي يستند إلى خمسة معايير للقياس هي: (**المسار العام** الذي يقيس مدى خطورة الخطر على البلد إذا كان متصاعداً أو مستقراً أو متراجعاً، **الوشيك**: والذي يشير إلى مدى قرب حصول الخطر؛ إذ يحدد هل سيزداد أم سيتناقص تدريجياً، **الشدة**: وتعني مدى شدة الخطر في حال حصوله أيّ مدى تأثيره على الأمن والاستقرار، **والقرب**: الذي يوضح مدى قرب التهديد جغرافياً من العنصر البشري أو من الأهداف الحيوية للدولة)، ومن ثمّ يعطي وزناً متساوياً للمعيار الخامس وهو: (**الاستعداد**: والذي يعكس مدى استعداد الحكومة وقدراتها في التعامل مع هذا الخطر)[1]. ولإنتاج الدرجة النهائية لكل خطر سنستخدم الدرجة من 20 لكل معيار، وبمعدل: 0-4 ضعيف جداً، 5-9 ضعيف، 10-14 متوسط، 15-19 عالٍ، 20 عالٍ جداً للمعايير الأربعة الأولى، وسيتم عكس النتائج للمعيار الأخير (الاستعداد) لتكون: 20 ضعيف جداً، 15-19 ضعيف، 10-14 متوسط، 5-9 عالٍ، 0-4 عالٍ جداً، ومن ثمَّ قياس الإجمالي الناتج ليتراوح من 0 إلى 100 لسهولة التفسير مما سيعطي صورة واضحة عن مدى خطورة كل تهديد بما يسمح بترتيب أولويات المخاطر الأمنيّة المحتملة، ومن ثمّ سيتم احتساب المتوسط من خلال الجمع وتقسيم المجموع على عدد المعايير الخمسة بما يمثل متوسط الدرجة النهائية للخطر على مقياس ميونيخ للأمن (0-20)، وسيتم تقدير الاعتمادات استناداً إلى الإحصائيات، والأرقام، والتحليلات المذكورة في هذا المحور؛ إذ سيتم الأخذ بعين الاعتبار التأثير المباشر للمخاطر على أمن واستقرار العراق الداخلي، ومدى قدرته على التعامل مع كل واحدة من هذه التهديدات لوضع درجة التصنيف لكل المخاطر.

ويتوضح من الجدول رقم (4-11) درجة مخاطر الصراعات الإقليمية والحدودية على أمن العراق لعام 2024؛ إذ نلحظ أن متوسط درجة خطر العدوان التركي على العراق 15,8 مما يشكل خطراً عالٍ على أمن العراق وفقاً لمؤشر ميونيخ للأمن، إذ إن المسار العام مرتفعٌ، نظراً للعمليات التركية المباشرة في شمال العراق، ويشكل الوشيك ارتفاعاً لاستمرارية الهجمات التركية وتحولها لعمليات برية، أما الشدة فهي متوسطة كون الضربات منحصرة في مناطق محدودة من شمال العراق، ويقترب التهديد نظراً لوقوع عمليات عسكرية أدت إلى خسائر بشرية ومادية نتج عنها توترات سياسية وأمنية بين البلدين، على حين أن الاستعداد متوسطاً نظراً لمحدودية القدرات العسكرية العراقية عند الحدود.

ونلحظ مؤشر العمليات الإيرانية على العراق، بأنها تشكل 16,6 من متوسط مؤشر ميونيخ، فالمسار العام مرتفعاً مع تطور أحداث الصراع «الإسرائيلي»-الإيراني بسبب الاعتداءات «الإسرائيلية» على فلسطين وإيران، وهذا الخطر وشيك ومتزايد، وعالِ الشدة بسبب إمكانية إلحاقه أضرار كبيرة في المناطق الحيوية العراقية، إذ أنه يتسم بالقرب واحتمالية أن تكون العمليات في العمق العراقي، والاستعداد متوسط نظراً لعدم جاهزية القدرات الحكومية من حيث التخطيط الاستراتيجي والإمكانيات الميدانية لمواجهة مثل هذه العمليات.

ويشكل التحدي الإرهابي الناتج عن الأحداث الداخليّة في سوريا خطراً أيضاً بمتوسط 15,4، فهو يشكل في

(1) Munich Security Index (MSI), https://securityconference.org.

مساره العام مصدر خطر لاسيما أنه وشيك الحصول نتيجة نشاط الجماعات الإرهابية في سوريا واحتمالية حدوث تسلل عبر الحدود العراقية، وهو شديد في حال حصوله، إذ أنه سيتسبب في خسائر بشرية ومادية كبيرة، فضلاً عن القرب الجغرافي للعراق من الحدود السورية، ألاَّ أن الاستعداد عالي نظراً للخبرة التي اكتسبتها الحكومة العراقية والقوات الأمنيّة في مكافحة التنظيمات الإرهابية، فضلاً عن تعاونها مع دول الجوار الإقليمي مما سيعزز من إمكانية احتواء خطر تلك الجماعات.

أما فيما يتعلق بالعدوان «الإسرائيلي» على فلسطين ولبنان فهو يشكل خطراً بدرجة 14,2، إذ أنه يشكل مصدر قلق في مساره العام لأنه يعزز من تصعيد التوترات الإقليمية في المنطقة، وهو وشيك نظراً لمخاطر انتقال التوترات والصراع إلى العراق، وشدته عالية نتيجة استهداف مصالح حيوية في حال حصوله، ويظهر القرب بصورة غير مباشرة عبر الحدود والمناطق التي تتأثر في الصراع، أما الاستعداد فيظهر متوسطاً نتيجة الموقف الرسمي للحكومة العراقية الداعم للقضية الفلسطينية سياسياً ودبلوماسياً مع عدم السماح بجر البلاد إلى صراعاتٍ خارجية قد تؤثر سلباً على استقراره الداخلي.

جدول (4-11) درجة مخاطر الصراعات الإقليمية على المشهد الأمني العراقي

ت	نوع الخطر	المسار العام	الوشيك	الشدة	القرب	الاستعداد	الإجمالي الناتج	متوسط الدرجة
1	العمليات الإيرانية	17	17	18	18	13	83	16,6
2	العدوان التركي	17	17	14	18	13	79	15,8
3	التحدي الإرهابي من الساحة السورية	17	17	18	18	7	77	15,4
4	العدوان «الإسرائيلي» على غزة	15	16	16	11	13	71	14,2
5	العدوان «الإسرائيلي» على لبنان	15	16	16	11	13	71	14,2

(إعداد الباحثة)

ويوضح الجدول رقم (4-12) أن استهداف القواعد الأمريكيّة في العراق يشكل خطراً عاليًا بمتوسط 16,2 حسب مؤشر ميونيخ للأمن، إذ إن المسار العام يشير إلى استمرارية متأرجحة للهجمات على هذه القواعد نتيجة التوتر بين الولايات المتحدة وكيان الاحتلال «الإسرائيلي» مع الفصائل المرتبطة بمحور المقاومة، ويعد هذا التهديد وشيكاً ويمكن أن يتجدد في أيّة لحظة لاسيما مع التصعيد الإقليمي في المنطقة نتيجة سياسات القتل والتجويع التي يتبعها الكيان تجاه الشعب الفلسطيني، أما عنصر القرب فمرتفعاً لوجود القواعد الأمريكيّة داخل العراق، ولا يوجد الاستعداد الكافي لاعتراض مثل هذه الهجمات. على حين يرتفع متوسط درجة التهديدات «الإسرائيلية» للعراق إلى 15,6، إذ إنها تظهر في المسار العام كخيار عالٍ ومحتمل، إلّا أن الوشيك سيكون متوسطاً نتيجة عدم وجود مؤشرات قوية على ضربة «إسرائيلية» محتملة في الأمد القريب.

جدول (4-12) درجة مخاطر تهديد الفصائل المسلحة على المشهد الأمني العراقي

ت	نوع الخطر	المسار العام	الوشيك	الشدة	القرب	الاستعداد	الإجمالي الناتج	متوسط الدرجة
1	استهداف القواعد الأمريكيّة	17	15	18	18	13	81	16,2
2	التهديدات «الإسرائيلية» للعراق	18	13	19	12	16	78	15,6
3	موقف الفصائل بضرب كيان الاحتلال «الإسرائيلي»	14	14	16	14	14	72	14,4

(إعداد الباحثة)

ونلحظ من الجدول رقم (4-13) في المسار العام تزايد مخاطر انتشار السلاح خارج سيطرة الدولة في العراق مما يجعله تحدياً أمنياً كبيراً ولاسيما في ظل استمرار انتشاره في مختلف المناطق مما يجعل احتمال استخدامه في أي لحظة وشيكاً، وتبرز شدته من إمكانية إلحاق خسائر بشرية بالمدنيين، وسيكون عنصر القرب عالياً نتيجة وجوده بين المواطنين في الأحياء والمناطق السكنية، ولا تزال الحكومة العراقية تواجه صعوبة في ضبط السلاح خارج سيطرة الدولة رغم الجهود المبذولة في هذا السياق مما يجعل عنصر الاستعداد متوسطاً لذا يظهر التقييم العام على وفق المؤشر عالياً بمتوسط 15,2.

ويظهر المسار العام لتحديات الجريمة المنظمة في العراق عالياً، إذ إنها متفشية رغم تراجعها في عام 2024 عن السنوات السابقة بما فيها المخدرات وعمليات تهريب المشتقات النفطية، والوشيك متوسطاً كون هذه العمليات مستمرة، والشدة عالية لآثارها الاقتصاديّة والاجتماعيّة الكبيرة، على حين أن القرب عالٍ لأنها تحدث في أماكن قريبة من المدن والمراكز التجارية، والاستعداد عالٍ نتيجة مجموعة الإجراءات التي نفذتها الحكومة العراقية عن طريق الوزارات الأمنيّة والأجهزة الاستخبارية للتعامل معها، إلّا أنه لا تزال هناك حاجة لتعزيز الجهود الحكومية في التعامل مع هذه القضايا ولاسيما الإتجار بالأعضاء البشرية لذا يظهر التقييم العام متوسطاً وبدرجة 13,2. كما نلحظ تراجع مخاطر الجريمة الجنائية عام 2024 بدرجة 12,4 مما يجعل منه خطراً متوسطاً، إذ يظهر المسار العام متوسطاً نتيجة التكرار اليومي لمثل هذه الجرائم، ولكونها تحدث دون إنذار مسبق وبصورة متكررة فإن الوشيك سيكون مرتفعاً، وشدتها متوسطة كونها أقل تهديداً من الجرائم المنظمة، والقرب مرتفعاً كونها تؤثر بصورة مباشرة على المواطنين والأحياء السكنية، على حين أن الاستعداد عالياً نتيجة للعمليات الأمنيّة في القبض على الجناة، وتشديد العقوبات، وتسريع الإجراءات القضائية بحقهم.

جدول (4-13) درجة مخاطر تحديات الجريمة المنظمة والجريمة الجنائية وتهديد السلاح خارج سيطرة الدولة

ت	نوع الخطر	التصور العام	الوشيك	الشدة	القرب	الاستعداد	الإجمالي الناتج	متوسط الدرجة
1	تهديد السلاح خارج سيطرة الدولة	15	16	16	16	13	76	15,2
2	تحديات الجريمة المنظمة	15	14	16	16	5	66	13,2
3	الجرائم الجنائية	13	16	12	16	5	62	12,4

(إعداد الباحثة)

أجندة المستقبل ومتطلبات استدامة الأمن القومي العراقي لعام 2025

يعد انْعِدام الأمن من أبرز العوامل المؤثرة على تنمية البلاد وازْدِهارها، وتضع الأمم المتحدة سبعة عشر هدفاً للتنمية المستدامة، وتحدد الهدف السادس عشر بعنوان: «السلام والعدل والمؤسسات القوية»[1]، إذ ينبغي أن يتحرر أفراد المجتمع من أشكال العنف كافة التي تؤدي إلى المظالم وتدمر تنمية البلاد، وأن يشعروا بالأمن في جميع مفاصل حياتهم.

شَهد عام 2024 تحديات أمنية خطيرة على العراق، إذ بدأ العام بالهجمات الانتقامية التي نفذتها الفصائل المسلحة ضد القواعد الأمريكيّة تعبيراً عن رفض المجازر التي ارتكبها كيان الاحتلال «الإسرائيلي» بحق الشعب الفلسطيني في غزة على إثْر معركة طوفان الأقصى مما دفع الولايات المتحدة للرد على هذه الهجمات بغارات جوية على مواقع للفصائل المسلحة في العراق، وبعد ذلك بدأت الحكومة العراقية بمفاوضات مع الجانب الأمريكي لإنهاء ملف التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة، كما نفذت الفصائل المسلحة هجمات مباشرة على مصالح حيوية في الكيان ما أَدَّى إلى تصعيد أمني خطير تسلَّم العراق على إثْره تهديدات من كيان الاحتلال بنيّته في قصف بعض المواقع التابعة للفصائل المسلحة في العراق، وأثار ذلك الخوف من مدى اِنْخِراط العراق في صراع إقليمي ولاسيما مع استخدام أجوائه من قبل الحرس الثوري الإيراني لإطلاق مئات الصواريخ ضد الكيان بعد اغتيال الأمين العام لحزب الله السيد (حسن نصر الله) في لبنان.

ولاستدامة الأمن القومي العراقي في عام 2025 ينبغي أن يكون لدى الحكومة العراقية رؤية شاملة لمعالجة المشكلة جذرياً من خلال إطلاق مبادرة للحوار الوطني مع قادة الفصائل المسلحة في العراق، وإعادة هيكلة هذه الفصائل ودمجها بالقوات المسلحة العراقية لتكون تحت إمرة القائد العام للقوات المسلحة وتابعة للمؤسسة الأمنيّة. في مقابل ذلك، ينبغي لِقادة هذه الفصائل وضع مصلحة العراق أولاً لمنع حدوث ثغرات تستغلها القوى الدوليّة فيما يهدد أمن العراق واستقراره أو جرّه إلى صراع إقليمي مباشر يصعب عليه الخروج منه. في السياق ذاته، ينبغي على الحكومة العراقية إعادة تقييم الأولويات الأمنيّة ووضع خطط قريبة وبعيدة المدى للتعامل مع الأحداث في العراق والمنطقة الإقليمية وذلك من خلال إعادة صياغة استراتيجية جديدة للأمن القومي العراقي

(1) United Nations, Sustainable Goals Development, https://www.un.org/sustainabledevelopment.

تتناسب مع حجم التغيرات في البيئة الإقليمية التي شهدها عام 2024، فضلاً عن إعادة رسم سياسة متكاملة مبنية على الاستفادة من خبرات السنوات السابقة ولاسيما في التعامل مع الجارتين (تركيا وإيران).

نرى بأن القنوات الدبلوماسية لا تزال الوسيلة المثلى في التعامل مع التهديدات العابرة للحدود، ولابد من التفاوض مع حكومات الدولتين لحثهما على احترام سيادة العراق عبر وضع الاتفاقيات التي تدعم المصالح المشتركة، مثل: التنسيق الأمني، ونشر المزيد من القوات العراقية على الحدود مع تركيا لمحاربة حزب العمال الكردستاني وأبعاده عن الأراضي العراقية، ونشر أنظمة رادار وكاميرات حرارية على الحدود لمراقبة التحركات، وينبغي على الحكومة العراقية أن تعزز من دفاعاتها الجوية، وتطور آليات الردع لاعتراض الهجمات العابرة للحدود، وبناء عقيدة أمنية طويلة الأمد، فضلاً عن التنسيق والتعاون مع قوات البيشمركة الكردية، والتواصل مع المجتمع الدولي لحفظ أمن العراق وسيادته.

على الرغم من انتهاء ملف (داعش) كتنظيم إرهابي مسلح يسيطر على الأرض، فإننا نعتقد بأن هذا التنظيم الإرهابي قد يعاود نشاطه مدعوماً من قوى كبرى ليشكل خطراً من خلال اسْتِغلال الظروف الإقليمية الهشة ولاسيما الأحداث في سوريا والتي تشكل حاضنة كبيرة لنمو التطرف والإرهاب وإمكانيّة تصديره للعراق لإعادة الظهور بمسمّى جديد يحمل العقيدة المتطرفة ذاتها؛ إذ إن هذه الجماعات تديّر شبكات ضخمة من التهريب لتمويل نفسها ولاسيما مع وجود مخيمات تضم عوائل لـ(ـداعش) في المنطقة الحدودية مع سوريا، وتنتهج نهجاً متطرفاً، وأبرزها (مخيم الهول) الذي أَصبَح حاضنة فكرية ويشكل بيئة مناسبة للتواصل بين الجماعات الإرهابية مما يشكل تحدياً ملحاً ينبغي أن تتعامل معه الحكومة العراقية لاستدامة الأمن القومي في عام 2025، من خلال تدريب القوات العراقية لتكون قادرة على الاستجابة والتعامل مع أي تهديد من هذا النوع، وتعزيز الجانب الاستخباري، ومراقبة أحداث المخيم، وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي لنقل القاطنين فيه إلى دولهم، وإعادة العراقيين منه وادماجهم بالمجتمع بعد استكمالهم لمراحل التهيئة والعلاج النفسي، ومتابعة مكافحة غسيل الأموال غير المشروعة، ومكافحة التجنيد عبر وسائل التواصل الاجتماعي، والعمل على تعزيز التماسك المجتمعي.

من جانب آخر، شَهَد العراق تحسناً ملحوظاً في مكافحة الجريمة الجنائية عام 2024 مقارنة بالأعوام السابقة، فضلاً عن الجهود الحكومية المبذولة لمكافحة الجريمة المنظمة ولاسيما مكافحة المخدرات، وشبكات تهريب المشتقات النفطية، ولاستدامة الأمن في عام 2025 لابد من تكثيف الجهد الاستخباري وتبادل المعلومات مع الأجهزة الاستخبارية كافة داخل الوزارات والأجهزة الأمنيّة، ومراقبة التحويلات المالية غير المشروعة، والعمل على الاستفادة من التكنولوجيا المدعومة بالتقنيات الحديثة في مكافحة الجريمة بمختلف صنوفها من خلال رصد التحركات المشبوهة واستخدام أنظمة المراقبة الذكية ومنها الكاميرات المزودة بتقنيات تساعد على تعقب شبكات الجريمة وكشف الوجوه من خلال البصمات الرقمية، ومسح قزحية العين، وتحليل الصوت، وتعقب المطلوبين، وتحليل المكالمات والرسائل من خلال استخدام المحاكات الافتراضية، كما يمكن استخدام الطائرات المسيرة المدعومة بالكاميرات الذكية لمراقبة الأماكن التي يصعب الوصول إليها على الحدود العراقية لِاصْطِياد المجرمين والمهربين، فضلاً عن إطلاق حملات وبرامج للتوعية والتثقيف بمخاطر الجريمة وعقوبتها في القانون

العراقي عبر المدارس، والجامعات، ووسائل التواصل الاجتماعي، والتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني، وتشجيع أفراد المجتمع للإبلاغ عن الجريمة بمختلف أشكالها، ووضع مكافآت مالية لمن يسهم في الكشف عن أيّة جريمة تمس أمن البلاد واستقرارها. ومن ناحية أخرى، فإن السلاح خارج سيطرة الدولة يسهم في زيادة معدلات الجريمة والنزاعات العشائرية ولابد من توفر الإرادة الحقيقة لدى الحكومة العراقية للتعامل بشدة وحزم من خلال تشديد قوانين حيازة الأسلحة وإجراء تفتيش دوري للحد من ظاهرة امْتِلاك السلاح.

التَّوصيات

لتعزيز تعامل الحكومة العراقية مع الأحداث الأمنيّة في عام 2025 نطرح التوصيات الآتية:

1 ـ ينبغي لِلحكومة العراقية اعتماد سياسة متوازنة وحازمة تجاه أيّ انتهاك للأراضي العراقية من قبل أيّ طرف كان، من خلال استخدام القنوات السياسيّة والدبلوماسية لاحتواء التهديدات، وتوثيق الانتهاكات بشكلٍ رسمي، وتصعيد الملف دبلوماسياً في حال عدم الالتزام، ومن المهم إعادة التفاوض مع الأطراف الإقليمية والدوليّة، وتعزيز التنسيق مع دول الجوار لتوحيد المواقف الأمنيّة والسياسيّة إزاء التهديدات، ووضع اتفاقيات تضمن حماية سيادة العراق.

2 ـ يُنصح بأن يعمل العراق على تطوير القدرات الدفاعية ولاسيما الدفاع الجوي من خلال تعزيز جاهزية المنظومة الصاروخية، وتفعيل منظومة الإنذار المبكر، وبناء شبكة استخبارية متقدمة قادرة على رصد التهديدات مبكراً ليتم التعامل معها بكفاءة، مع تعزيز التنسيق بين الأجهزة الأمنيّة استخبارياً وعسكرياً لضمان سرعة الاستجابة وتحقيق الردع الفعّال ضد أيّ محاولات تهدد الأمن العراقي، فضلاً عن استثمار التعاون التكنولوجي مع الدول الصديقة لتحديث المعدات والتقنيات.

3 ـ ينبغي العمل على تعزيز التكامل بين المؤسسات العسكرية والفصائل المسلحة في العراق ضمن إطار يحفظ وحدة الموقف الأمني والسياسي، لخلق تفاهمات تقلل من فرص الاستغلال الخارجي، فضلاً عن توحيد الخطط العملياتية، وتبادل المعلومات الاستخبارية، وتوحيد جهود التدريب والتأهيل لضبط النشاطات لتعظيم النتائج الإيجابية، وتنفيذ المهام بكفاءة أكبر، وتحقيق التوازن في حماية سيادة الدولة.

4 ـ تعزيز القدرات الأمنيّة على الحدود العراقية–السورية، مع تطوير منظومة مراقبة واستخبارات دقيقة لرصد أيّ نشاط إرهابي أو دعم محتمل له، والعمل على ضبط الحدود العراقية من خلال استخدام الطائرات المسيرة المدعومة بالكاميرات الذكية لمراقبة الأماكن الحدودية، والعمل على تفكيك بؤر الخلايا الإرهابية ولاسيما مخيمات النازحين وأبرزها (مخيم الهول)، ووضع آلية تقييم دوري للتهديدات لتحديث الخطط والقدرات بما يتوافق مع تطور التنظيمات الإرهابية وأساليبها، إلى جانب ذلك نوصي بفتح قنوات دبلوماسية مع الجانب السوري لضمان تعاون فعّال ومنع أيّ اختراق للأراضي العراقية، فضلاً عن تنسيق الجهود الأمنيّة وتبادل المعلومات الاستخبارية مع الدول المعنيّة التي يرتبط استقرارها بأمن العراق.

5 ـ تعزيز التماسك بين أبناء المجتمع العراقي لسد أيّ فجوة تسعى لتحقيق مساعي وغايات تهدف لتفريق

أبناء البلد الواحد، إذ لابد من ترسيخ قيم المواطنة ودعم مبادرات الحوار والتفاهم المشترك بين مكونات الشعب العراقي، فضلاً عن وضع آليات رصد لمراقبة الأنشطة المشبوهة على منصات التواصل الاجتماعي بما يضمن عدم استغلال هذه المنصات في نشر خطاب الكراهية.

6 ـ ولمكافحة شبكات الاتجار بالمواد المحظورة وشبكات التهريب بمختلف أنواعها يجب وضع خطة متكاملة تتضمن إنشاء وحدات استجابة سريعة متنقلة على طول النقاط الحدودية المشبوهة، وتكون مجهزة بالمعدات اللازمة والمتطورة للتدخل الفوري، وتطوير شبكة مراقبة إلكترونية تشمل الطائرات المسيرة وأجهزة استشعار أرضية لرصد أي نشاط مشبوه، كما يُنصح بتطبيق تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي لتحليل حركة المراقبة وتحليل الصور التي تلتقطها الكاميرات والتنبؤ بمحاولات التسلل أو التهريب، وتنفيذ برامج تدريبية مشتركة بين الجيش، والشرطة، والأجهزة الاستخبارية لتوحيد أساليب الرصد والاستجابة، مع إشراك المجتمعات المحليّة في تلقي المعلومات، فضلاً عن تعقب الأموال غير المشروعة، من خلال تسجيل المعاملات المالية، ومراقبة التحويلات والحركات غير النظامية والمشبوهة.

7 ـ يُنصح لمكافحة الجرائم الجنائية في العراق بتعزيز القدرات الأمنيّة للكشف المبكر عن الجرائم واتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع وقوعها، وتطبيق نظم معلومات وتحليل بيانات ذكية، فضلاً عن رفع القدرات القضائية من خلال القيام بالبرامج التدريبية والتحقيق الجنائي، والاستثمار في توعية أبناء المجتمع بمخاطر الجرائم، والتثقيف القانوني بالعقوبات المترتبة عليها، ومن المهم مراجعة التشريعات المتعلقة بالجريمة المنظمة لتشديد العقوبات، وضمان سرعة تنفيذ الأحكام القضائية على الأشخاص المحكوم عليهم، فضلاً عن إنشاء برامج لإعادة تأهيل الأفراد المحكوم عليهم فضائياً بعد تنفيذ عقوبتهم لضمانِ عدم عودتهم للسلوك الإجرامي.

المحور الخامس

المجتمع العراقي 2024

أ.د. ابتسام محمد العامري[1]

التمهيد

يعدُّ عام 2024 مفصلياً للعراق، نظراً لحجم التحديات الداخليّة والخارجيّة التي واجهها وخطورة الاحداث المرتبطة بالصراع في منطقة الشرق الاوسط بعد عملية طوفان الاقصى وانعكاساتها، وعلى الرغم من ذلك فإن الحكومة العراقية سعت ومن خلال اتباع نهج (الدبلوماسية المنتجة) و(العراق أولاً) أن تنأى بالبلاد عن الكثير من المشكلات، وتنشغل في هذا العام بالعديد من مشاريع البناء والاعمار، لاسيما في مجال البنى التحتية، ومكنت هذه المشاريع من استعادة الحلقة المفقودة التي لطالما كانت بارزة في المشهد السياسي العراقي بعد العام 2003، وهي الثقة ما بين الحكومة والمواطن الذي طالما انتظر منها تنفيذ برنامجها أمنياً واجتماعياً واقتصادياً، فتحسين الواقع التربوي ونجاح عملية التعداد السكاني الذي ستشكّل معلوماته قاعدة لبناء خطط تنموية كبيرة تلبي طموحات المجتمع واستمرار تنفيذ مشاريع البنى التحتية كانت السمة الغالبة لعمل الحكومة.

لم تتوقف الحكومة عند هذا الحد بل سعت إلى معالجة الفقر والبطالة وتقديم الخدمات العامّة وفتح المجال أمام القطاع الخاص للمشاركة في المشاريع الاستراتيجية الكبرى وفي مجال الحوكمة الالكترونية، الهدف من ذلك هو الارتقاء بمعيشة المواطنين وحل مشاكلهم ودعم المبادرات التنموية كما في مشروع طريق التنمية الاستراتيجي الذي من المؤمل ان يجعل العراق مركزاً للتجارة العالمية والذي سينعكس بشكل ايجابي على المجتمع، ويساعد على حل العديد من مشكلاته من خلال توفير آلاف فرص العمل، لبلدٍ تشكل قاعدته الشبابية في سن العمل أكثر من 60% من اجمالي عدد سكانه البالغ أكثر من 45 مليون نسمة.

وفي سبيل تحقيق مجتمع آمن ومستقر ومستدام أطلقت الحكومة خطتها التنموية الرابعة بعد عام 2010 التي تغطي السنوات (2024-2028) كخطوة لتحقيق رؤية العراق 2030 في التنمية المستدامة، ولا تستهدف النمو الاقتصادي والابتكار والانتاجية فحسب بل أيضاً الأهداف الأساسية للتنمية البشرية والاجتماعيّة والاستدامة من خلال قوة عاملة ماهرة والحد من الفقر من خلال العمالة المنتجة وغيرها.

(1) كلية العلوم السياسية-جامعة بغداد

التعداد السكاني 2024 مرحلة جديدة في التنمية الاجتماعيّة

بعد تحديات كثيرة وتأجيلات متعددة أجُري التعداد العام للسكان في العراق للمدة ما بين (20-21) تشرين الثاني (نوفمبر) 2024 والذي أعلن الحكومة العراقية عن نتائجه في يوم 24 شباط 2025، وإذا كانت البيانات والأدلة هي القاعدة الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة وصنع السياسات، فأن هذه البيانات ستمكّن العراق من التخطيط للمستقبل بما يضمن توجيه الموارد إلى الأماكن الأكثر احتياجاً وضمان احتياجات الفرد في استراتيجيات التنمية، وهذا ما أكدته (د. هند جلال) ممثلة صندوق الأمم المتحدة للسكان في العراق بقولها:» هذا التعداد لا يتعلق بالأرقام فقط بل هو أداة للتغيير من خلال الاستثمار في صنع القرار القائم على البيانات، يمكن للعراق تطوير سياسات شاملة تستجيب لاحتياجات جميع المواطنين وخصوصا النساء والشباب والفئات المهمشة، وهذا الأمر سيساهم في تحقيق أهداف التنمية الوطنية للعراق (2024-2028) وأهداف التنمية المستدامة»[1].

وإذا ما نظرنا إلى النتائج النهائية للتعداد السكاني من منظور كونه أحد أسُس التنمية المجتمعية نجد أن التزايد الكبير في حجم السكان بلغ 46,118 مليون نسمة قياساً لآخر تعداد جرى في العراق عام 1957 والذي وصل إلى 6,500 مليون نسمة قابلة تزايد في حجم سكان الحضر بواقع 70,17 % على حساب الريف الآخذ بالتناقص بواقع 29,83 % فضلاً عن ارتفاع نسبة الأُمية في العراق إلى 15,31 % من السكان ومعدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي إلى 88 % من السكان، ورغم أن هذه النتائج لا تثير قلقاً كونها مؤشرات جيدة لكنها تحتاج إلى جهود أكبر لرفع نسبة الملتحقين بالمدارس إلى مستويات أعلى بما يسهم في تعزيز التنمية المجتمعية [2].

ويدلنا حجم العائلة التي متوسط عدد أفرادها ما بين (3-5) على ان السياسات الاجتماعيّة في العراق يجب أن تأخذ في حسبانها احتياجات الأسرة الممتدة، وهو ما قد يؤثر بطبيعة الحال على سياسات الاسكان والخدمات الاجتماعيّة والمشاركة في سوق العمل والرعاية الصحية[3]، وسيساعد وجود معلومات دقيقة وحديثة إلى اطلاق استراتيجية تنموية مبنية على الواقع والأرقام [4].

تكمن أهميّة التعداد السكاني من خلال ما يأتي [5]:

1- المساهمة في متابعة وتقييم تأثير السياسات في تنفيذ البرامج التنموية وتحديث منتظم للبيانات.

---

(1) صندوق الأمم المتحدة للسكان في العراق، العراق يعلن نتائج التعداد 2024 خطوة محورية نحو التخطيط والتنمية المستدامة، 24 فبراير 2025

https://2u.pw/vlunW

(2) تعداد العام 2024، موقع مؤسسة النبأ الالكتروني

https://2u.pw/s7DF8

(3) شذى خليل، تحليل التعداد السكاني العراقي 2024: الآثار الاقتصادية والتطورات المستقبلية، 3 ديسمبر 2024، مركز الروابط والدراسات الاستراتيجية،

https://rawabetcenter.com/archives/177981

(4) كاثرين شير، التعداد السكاني في العراق.. اشعال فتيل صراع أم بارقة أمل، 2024/11/20، موقع DW الالكتروني

https://2u.pw/UPYPc

(5) نبيل العبادي، التعداد السكاني.. الطريق نحو التنمية،2024/11/19، صحيفة الصباح

https://alsabaah.iq/106106-.html

2- دوره في تحديث البنية التحتية الرقمية، حيث إن توفير بنية تحتية رقمية قوية يمكن أن يسهم في تحسين جمع البيانات وتحليلها، حيث تساعد التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي وانترنت الأشياء (IOT)[1] في تحسين دقة البيانات وتحديثها بشكل مستمر.

3- يساعد التعداد في انشاء التوعية المجتمعية التي بدورها تعمل على تعزيز وعي المجتمع بأهمية التعداد السكاني والفوائد التي يحقّقها في تحسين مستوى الخدمات العامّة والنهوض بالاقتصاد.

4- دعم المبادرات الحكومية التي تركز على تطوير وتنمية المجتمعات المحليّة والمتمثلة ببرامج تحسين التعليم والرعاية الصحية والبنية التحتية والتي تعدُّ جزءاً أساسياً من التنمية المستدامة مما يساعد الحكومات والمؤسسات من تقييم الأداء وتحليل النتائج وتحسين السياسات وتوجيه البرامج بشكل أكثر فعالية.

5- تشجيع البحث العلمي ودعمه في مجال الديمغرافيا والتنمية الاقتصاديّة حيث يمكن تقديم حلول مبتكرة ومستدامة وفهم أفضل للتحديات والفرص المرتبطة بالنمو السكاني والتنمية.

وتتضح النتائج المترتبة على التعداد من ناحية كون السكان في أي مجتمع هم العنصر الأساس لإنتاج الثروة المادية وتوزيعها ولا يمكن العمل على اجراء تخطيط للتنمية بكافة أشكالها أو حتى البحث العلمي إلا بوجود بيانات تفصيلية موثوق بها عن حجمهم وتوزيعهم وطبيعة تكوينهم[2].

يرتبط التعداد السكاني بشكل مباشر بأهداف التنمية المستدامة في جانبها الاجتماعي (SDGs) من حيث إنّه يوفر معلومات دقيقة تسهم في تحقيق أهداف القضاء على الفقر وضمان الصحة الجيدة والرفاه وتحسين جودة التعليم، ويمكن استخدام بيانات التعداد لتحديد المناطق الأكثر احتياجا وتوجيه الاستثمارات التنموية لها ما يدعم تحقيق الهدف المتعلق بالحد من أوجه عدم المساواة، من ناحية أخرى يسهم التعداد في تعزيز الشفافية وتحسين الإدارة الحكومية من خلال تقديم صورة واضحة عن احتياجات السكان، وهذا الأمر يساعد في توجيه الموارد بشكل فعّال ومستدام، كما يتيح رصد التغيرات الديمغرافية والتخطيط المستقبلي بشكل أكثر كفاءة.

إنّ التعداد السكاني في العراق ليس مجرد اجراء تقني بل هو حق انساني جوهري واداة اساسية لتحقيق التنمية المستدامة ودعامة لتأسيس مستقبل أكثر عدالة واستقرار للأجيال الحالية والقادمة[3].

---

(1) يقصد بأنترنت الاشياء (Internet of Things IOT) أسلوب تقني حديث يهدف إلى استقطاب الأشياء متمثلة بالأجهزة وأجهزة الاستشعار وايصالها بشبكة الانترنت لتتراسل البيانات فيما بينها دون تدخل البشر بذلك، ويكون ذلك تلقائياً في حال تواجد الشيء في المنطقة الجغرافية التي تغطيها شبكة الانترنت، والمجالات التي تغطيها تطبيقات الانترنت هي المجال الصحي والزراعي والصناعي والبيع بالتجزئة والمدن الذكية والتعليم والمنزل الذكي والأمن والمراقبة. للمزيد من التفاصيل ينظر، رغد محد العسيري، انترنت الأشياء، مبادرة العطاء الرقمي

https://attaa.sa/files/forms_entries/142665625/a6_1590166025.pdf

(2) محسن حسن، معوقات التعداد السكاني وآثاره السلبية على مستقبل التنمية في العراق.. تقدير موقف، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2018، ص ص 3-4.

(3) علي جاسم السعدي، التعداد العام للسكان في العراق: حق إنساني وأداة لتحقيق التنمية المستدامة، كلية القانون، جامعة المستقبل، 2024/11/21،

https://www.uomus.edu.iq/NewColl.aspx?newid=62053&colid=1

سيكون التعداد السكاني عاملا قوياً لدعم حقوق المواطنين بشكل عام وحقوق الفئات المهمشة بشكل خاص؛لأنه سيتيح قواعد بيانات كبيرة بموجبها تتمكن الحكومات والمؤسسات المجتمعية والقطاعية من تأمين الحد الأدنى من تلك الحقوق، وكذلك يتيح للمؤسسات الدوليّة القطاعية مثل: برامج الأمم المتحدة من تحديد مواطن الضعف وتوفير الدعم اللوجستي والمالي ومواجهة التحديات والطوارئ [1].

يُسهم التعداد أيضاً في دعم عمليات صنع القرار في القطاع الخاص، حيث يؤثر حجم السكان وخصائصهم على اختيار مواقع الشركات والخدمات التي تلبي احتياجات السكان المستهدفين، وتشكل احصاءات السكان أيضاً مصدراً رئيسًا لإعداد الأطر الاحصائية اللازمة لأخذ عينات المسوحات الاسرية خلال السنوات التي تفصل بين التعدادات السكانية.

إنّ أهم السياسات الاجتماعيّة التي يمكن صياغتها استنادا إلى نتائج الإحصاء السكاني تشمل تلك المتعلقة بخصائص السكان وعدد أفراد الأسرة والمعيل والمؤشرات الصحية ومؤشرات الصرف الصحي وامدادات المياه الصالحة للشرب، والتدفقات الثقافية وحركات الهجرة الداخليّة والخارجيّة ومؤشرات حقوق الإنسان ومؤشرات النظام العام [2].

يمكن تحديد أهم الأبعاد التنموية للتعداد السكاني في الآتي [3]:

1- توزيع الموارد وتخصيص الميزانية: حيث تسهم البيانات السكانية الدقيقة الناتجة عن التعداد في التوزيع العادل للموارد الاقتصاديّة والتخصيصات المالية عبر محافظات العراق من خلال موازنات تنمية الأقاليم وغيرها مما يضمن حصول المحافظات ذات الكثافة السكانية الأعلى أو الاحتياجات الأكبر على الدعم المناسب.

2- التخطيط للبنية الأساسية والخدمات: تساعد الرؤى الديمغرافية التفصيلية الناجمة عن التعداد السكاني في التخطيط الآني والمستقبلي، وتطوير مشاريع البنية الأساسية ومرافق الرعاية الصحية والمؤسسات التعليمية وغيرها من الخدمات العامّة المصممة خصيصًا للاحتياجات المحددة لمختلف المحافظات العراقية.

3- التنمية الاقتصاديّة: يساعد فهم ديناميكيات السكان في تحديد اتجاهات سوق العمل في العراق وطبيعة البطالة ومن ثمّ توجيه السياسات الاقتصاديّة المناسبة التي تعالج البطالة الدائمة والدورية وتعزيز مبادرات التنمية المستدامة.

4- تحسين الخدمات الاجتماعيّة: تساعد البيانات المستقاة من التعداد السكاني في توفير الخدمات الاجتماعيّة بما في ذلك برامج الحماية الاجتماعيّة بأنواعها المختلفة وإلقاء الضوء على المناطق التي تتطلب التدخل السريع من قبل الحكومة.

---

(1) جميل عودة ابراهيم، أثر التعداد على حقوق المواطنين، مركز آدم للدفاع عن الحقوق والحريات، 26 آذار 2025، https://www.ademrights.org/articles/784

(2) حيدر نعمة بخيت، الأبعاد التنموية للتعداد السكاني في العراق لعام 2024 ومعوقاته الأساسية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2024، ص ص 3-4.

(3) المصدر نفسه، ص ص 7-8.

5- قطاع الاسكان: يسهم التعداد في تحديد نسبة السكان الذين لا يملكون وحدات سكنية خاصة بهم أو الذين يعيشون في ظروف سكنية غير ملائمة مثل مشاركة عدة عوائل لدار واحدة حيث يساعد ذلك في تشخيص مشكلة الاسكان بدقة ووضع خطط مستقبلية وإضافة وحدات سكنية جديدة تسهم في حل هذه الأزمة التي يعاني منها العراق منذ عقود.

يتوقع أن تواجه الدولة العراقية عجزا كبيرا في التنمية خلال السنوات المقبلة بسبب اتساع الفجوة بين الزيادة السكانية والخدمات المقدمة لها، وتتطلب هذه الأرقام الجديدة وضع خطط وهذه بدورها تحتاج إلى تكاليف وهذه واحدة من المشاكل التي تواجه الدولة في المستقبل.

إن عدد السكان في سن العمل البالغ 60,2 % يعني أن العراق دخل مرحلة الهبة الديمغرافية التي إذا لم يتم استثمارها بالشكل الصحيح ستتحول إلى ما يسمى بالنقمة الديمغرافية، وهذا المؤشر يجعل الدولة أمام تحدٍ كبير وهو تلبية احتياجات السكان للعمل، وإذا ما تم ذلك فإننا سنشهد انخفاضاً في نسب الفقر، لكن ذلك يعتمد على سياسات الحكومة والبيئة الاقتصاديّة وسوق العمل والقطاع الخاص.

تشير القراءة البسيطة للتعداد السكاني إلى تفاقم مشكلة السكن التي تعد واحدة من أخطر التحديات التي ستواجهها الحكومات المقبلة، فضلاً عن مستوى الخدمات التي ستقدمها لتغطية الحاجة السكانية للسكن في ظل ازدياد الكثافة السكانية في المدن، ويضاعف هذه المشكلة غياب التخطيط الحضري الذي أسهم بشكل كبير في تفاقم مشاكل متعددة الجوانب منها التجاوز على شبكات الخدمات وضياع القدرات والمخاطر والأمراض المجتمعية، وقد أظهر الإحصاء السكاني أن حجم الخدمات المتوفرة الآن لا تكفي 60 % من إجمالي السكان على المستويات الصحية والتعليمية والخدمية وغيرها، وبما أن معدل النمو السكاني 2.3 %سنوياً، فهذا يعني زيادة في عدد سكان العراق بمقدار أكثر من مليون نسمة سنوياً، أما نسبة الفئة القادرة على العمل فستكون 60 % من إجمالي السكان، ما يعني أن العراق بحاجة لأكثر من 622 ألف فرصة عمل سنوياً [1].

أدى عدم وجود تعداد سكاني إلى الفشل في تحديد حجم النمو السكاني بدقة مما أعاق سياسة تحديد النمو السكاني، وظهور اكتظاظ سكاني على الأراضي الزراعية وزيادة الاستهلاك وظهور بطالة واسعة النطاق، كما فشلت الدولة في توفير احصاءات موثوقة للمساعدة في اتخاذ القرارات ووضع خطط ناجحة توازن بين حجم السكان وتوزيع الخدمات التعليمية والصحية والخدمات العامّة مما يلحق أضرار جسيمة بجميع جوانب التنمية في العراق [2].

(1) التعداد السكاني: تراجع في النمو وعجز في التنمية، موقع العالم الجديد، 2024/11/26.
https://2u.pw/aK7I8

(2) الصندوق الوطني الامريكي للديمقراطية، مؤسسة درو الاعلامية، اسباب اجراء التعداد السكاني العام في العراق والمعوقات، 31،2024/5/ https://drawmedia.net/ar/page_detail?smart-id=15183

يمثّل مجرد إجراء التعداد خطوة إيجابية في حد ذاته لعدة أسباب أبرزها [1]:

1- إعادة إلقاء الضوء على أهمية التخطيط من حيث أن التعداد يشكل نواة لثقافة التخطيط على المدى الطويل حتى وإن شابته بعض الإشكالات.

2- فرصة لبناء الثقة من حيث إن النجاح في إعلان نتائج دقيقة ومقبولة رغم التشكيك قد يساهم في استعادة جزء من الثقة بين المواطن والدولة.

3. النمو الحضري مقابل الريفي حيث يمكن أن يساعد فهم توزيع السكان في معالجة تحديات التحضر، فالمناطق الحضرية أخذت تنمو بوتيرة أسرع من المناطق الريفية.

4. تحفيز الإصلاح الإداري من حيث إن الإشكالات التي قد تظهر خلال التعداد يمكن أن تكون دافعًا للدولة لإصلاح منظومتها الإدارية وتحسين كفاءة مؤسساتها.

وعلى الرغم من المشاكل والتحديات التي واجهت عملية التعداد السكاني لكن يمكن عدّها خطوة في الاتجاه الصحيح، كونها تمثل فرصة لتحديد الخلل ومعالجته، فضلاً عن أنه إذا ما استُثمرت البيانات بشكل عادل وعلمي فقد تشكّل قاعدة لسياسات تنموية فعالة في المستقبل لكن هناك خشية من أن استمرار الخلافات السياسيّة والإدارية ما قد يحولها إلى فرصة ضائعة.

النزاعات العشائرية

أصبحت العشيرة والحكومة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في نيسان (أبريل) 2003 وجهان يكمل أحدهما الآخر في البنية المؤسسية للدولة، حيث أشار الدستور العراقي النافذ لعام 2005 في المادة 43/ثانياً للموقف من العشائر بـ (تحرص الدولة على النهوض بالقبائل والعشائر العراقية وتهتم بشؤونها بما ينسجم مع الدين والقانون وتمنع الأعراف العشائرية التي تتنافى مع حقوق الإنسان)، ولم يقف الأمر عند رسم الإطار القانوني بل انتقل إلى الواقع العملي من خلال قيام وزارة الداخليّة بتأسيس مديرية عامة لشؤون العشائر ومجالس عشائرية في معظم انحاء العراق، وبرزت حاجة الفرد للعشائر بسبب حالة الفوضى الاجتماعيّة وانعدام الأمن بعد الاحتلال، فضلاً عن ازدياد حدة وسعة النزاعات العشائرية التي بلغت ذروتها في محافظتي ميسان والبصرة، مما أدى إلى استعادة الثقافة العشائرية في المدن والأرياف.

وقد دفعت عملية ترميم بنية العشيرة مع تصاعد الصراعات الطائفية ونزاعات المصالح الحزبية وضعف القوانين أن تصبح العشائر طرفاً في صراعات الاحزاب والحكومة المحليّة بسبب التداخل ما بين العشيرة والطائفة والعشيرة والحكومة [2]، ما أعطاها خلال فترة غياب سلطة القانون دورًا كبيرًا بالحفاظ على السلم المجتمعي

(1) مشتاق عبد مناف الحلو، التعداد السكاني في العراق..فرصة ضائعة أم خطوة للأمام، موقع روداو، 2024/12/1.
https://2u.pw/1bhhc

(2) يقوم بعض الشيوخ خصوصاً بعد عام 2003 بتقديم خدمات مقابل أجر لمن يطلبون المساعدة منهم لحل مشاكلهم حتى لو كانوا من عشيرة أخرى غير عشيرتهم. للمزيد من التفاصيل حول وضع العشائر العراقية وتاريخها ودورها، ينظر: كريم حمزة، تاريخ الاستخدام السياسي للهوية المحلية العشائرية في العراق.. تخادم الدولة والمشيخة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، مجلة عمران، العدد 5/19، شتاء 2017، 113.

وحل المشاكل وحقن الدماء وحسم الخلافات بين المناطق، حيث إن قسماً من ممثلي الشعب في مجلس النواب هم ممثلون لعشائرهم، فضلاً عما كان للعشائر من دور في مواجهة المظاهر المسيئة والدخيلة على المجتمع ومن بينها الاعتداء على الكوادر الطبية والتربوية، حيث تم الاتفاق على فصل المعتدين من العشائر ودعم الحكومة لردع مثل هذه التصرفات، كما تم اغلاق العديد من القضايا من خلال العشائر باستثناء جرائم معينة كالقتل والجرائم الجنائية حتى وإن كان فيها تفاهم عشائري، حيث يبقى الحق العام قائماً، فاعتماد السنن العشائرية هو الطريق المختصر للقضايا الممكنة التي لا تتضمن حقاً عاماً على اعتبار أن حل المشاكل داخل المحاكم قد تطول مدته بين جلسات المحكمة والتمييز والنقض وغيرها.

وتواجه السنن العشائرية نقاشاً حاداً بين من يراها مظهراً من مظاهر ضعف الدولة ويطالب بوضع حد لها، وبين من يعتقد أنها من أسباب حفظ الأمن في المجتمع وتقدم نوعاً من الوساطة الإيجابية، وتعدّ السنن قضاء عرفياً شائعاً تحكم به العشائر في حل النزاعات بين المتخاصمين دون الاحتكام إلى قوانين الدولة ويتضمن أعرافاً بعضها خارجة عن القانون، ومن أبرز تلك السنن التي لاقت رفضاً شعبياً ما تعرف بـــ (الدكة العشائرية) وعلى وفق هذا العرف يقوم العشرات من شباب وشيوخ العشيرة بإطلاق النار من أسلحتهم الخفيفة والمتوسطة على منزل المراد تهديده مباشرة ويرددون شعارات الفخر بعشيرتهم وقوتها أمام منزله، مما دفع بمجلس القضاء الأعلى في عام 2018 للتوجيه بالتعامل مع الدكة العشائرية وفقاً لأحكام قانون مكافحة الإرهاب وساندته بعض العشائر، ما أدى إلى انخفاض وتيرتها بحيث وصلت إلى 77 % في عموم البلاد حسبما أعلن الناطق باسمِ وزارة الداخليّة العميد (مقداد ميري) في 18 نيسان 2024 والذي أشار أيضاً في بيان رسمي إلى خلو 11 محافظة من أصل 15 تماما من هذه الجريمة في الشهور الأولى من العام نفسه [1].

وتحتاج السنن العشائرية التي هي ممرات لتنظيم المجتمع رغم بساطتها إلى إنضاجها بشكل أكثر قوة من خلال ندوات تؤدي إلى تشريع قانون أفضل بما يواكب العصر.

إنّ جهوداً مثل التثقيف الحكومي والعشائري والإعلامي حول أهمية احترام القانون وعدم استغلال السنن العشائرية للاعتداء على الآخرين هو أمر ضروري للحد من الظواهر السلبية، حيث كانت بعض السنن سبباً في منع عمل الخير كمساعدة شخص تعرض لحادث دهس أو تعرض لانتكاسة صحية في الشارع، إذ يخشى المواطنون إسعافه إلى المستشفى خشية الفصل العشائري ومطاردتهم من ذوي المصاب[2].

وفي جهودها لتقنين هذه المشكلة أعلنت وزارة الداخليّة العراقية في الأول من نيسان (أبريل) 2024 عن إصدار وثيقة (العهد العشائري) التي تتضمن بنوداً وخطوات للحد من النزاعات العشائرية المنتشرة في وسط وجنوب العراق والمؤثرة على السلم المجتمعي من ناحية عدد ضحاياها وإثارتها للرعب، وقد تضمنت الوثيقة سبعة بنود هي: الاحترام والالتزام بالثوابت الشرعية والتأكيد على تطبيقها في المحافل العشائرية، واحترام مبادئ حقوق الإنسان بما لا يخالف تعاليم الدين، وفرض سلطة القانون وهيبة الدولة على الجميع عن طريق دعم

(1) فارس الخيام،هل السنن العشائرية في العراق فوق الدولة أم مساعدة لها، 2024/9/3، موقع الجزيرة نت، https://2u.pw/f7rlo

(2) فارس الخيام، المصدر نفسه.

الأجهزة الأمنيّة الرسميّة بكل صنوفها ومساندتها، وضرورة الالتزام بالعادات والتقاليد الأصيلة بما لا يخالف تعاليم الدين الإسلامي، ومنع ظاهرة الابتزاز الإلكتروني بكل أشكاله، ودعم جهود الحكومة لمنع الاتجار بالمخدرات وتعاطيها والتبليغ عنها، ومنع التهجير القسري والوقوف في وجه كل من يقوم بذلك أو يروج له.

وبما أن ملف النزاعات العشائرية في العراق يتصدر اهتمامات رئيس الوزراء العراقي (محمد شياع السوداني)، ومع استمرار وقوع الضحايا من القتلى والجرحى في المحافظات الجنوبية والوسطى نتيجة هذه النزاعات المسلحة التي تستخدم فيها سلاحاً متوسطاً مما يستدعي غالبا تدخلاً من الجيش لفضها، أكد (غانم المسعودي) أحد وجهاء محافظة ميسان جنوبي العراق أن «متابعة وزارة الداخليّة والعقوبات القانونية أسهمت في تراجع النزاعات العشائرية بصورة نسبية»، لكنه أشار في الوقت ذاته إلى أنّ «التراجع ليس بمستوى الطموح»، وأضاف أن « الملف يحتاج إلى متابعة مستمرة ومعالجات بالتعاون مع العشائر والتنسيق معها»، وأن « وجهاء العشائر يؤدون دوراً مهما في وأد الفتن بين العشائر، ويفعلون مجالس الصلح العشائري لإنهاء الخلافات، علماً أن ذلك يجري بالتعاون مع الجهات الأمنيّة في المحافظات العراقية كلها « وإن « هناك حاجة إلى خطوات سريعة في إطار حصر السلاح وفرض عقوبات على المخالفين في هذا الشأن، فضلا عن فرض عقوبات مشددة على مثيري النزاعات العشائرية» [(1)].

وتعدّ ميسان وذي قار والبصرة من أكثر المحافظات التي تشهد نزاعات عشائرية والتي يستخدم في بعضها أسلحة متوسطة وقذائف الهاون، حيث تتخطى أسبابها أحياناً الخلاف العشائري إلى الصراع بين شبكات تهريب البضائع والمال والمخدرات، فضلاً عن التوترات المدعومة أحياناً من أطراف سياسية معينة، وقد تم تسجيل 110 نزاع عشائري في محافظة ذي قار وحدها للمدة ما بين (كانون الثاني - منتصف تشرين الثاني 2024)، تمّ حسم 95 منها فيما تبقى 15 نزاعاً في طور التسوية، إما عن طريق تسليم القاتل أو من خلال الهدنة العشائرية (العطوة) بحسب ما ذكره مدير شؤون العشائر في المحافظة العقيد (قاسم السعيدي) [(2)].

وعلى مستوى العراق تم فضّ 400 نزاع عشائري بينها 27 نزاعا مسلحاً و373 نزاعاً مسلحاً خلال الـ4 أشهر الأولى من عام 2024، معظمها نزاعات عشائرية غير مسلحة، وأيضا الحد من الكثير من هذه النزاعات عبر تبني مجموعة من الاجراءات[(3)]، كما كانت هناك عوامل عدة ساهمت في خفض النزاعات العشائرية أهمها تعزيز سلطة القانون والقضاء وتعزيز دور الوساطة العشائرية حيث تم تفعيل دور شيوخ العشائر وجهات الوساطة المحليّة في حل النزاعات بشكل سلمي، وحملات التوعية التي نفذتها الحكومة ومنظمات المجتمع المدني في زيادة الوعي[(4)].

(1) صفاء الكبيسي، العراق يصدر وثيقة العهد العشائري: هل تحتوي النزاعات، 1 يوليو 2024، على موقع العربي الجديد
https://2u.pw/8KPPtF

(2) محمد الباسم، 110 اشتباكات عشائرية مسلحة في محافظة ذي قار خلال 10 أشهر، 19 نوفمبر 2024، موقع العالم الجديد
https://2u.pw/yvEsyKem

(3) منذ بدء 2024 تم انهاء 400 نزاع عشائري في العراق 93 % منها غير مسلحة 204/4/29، على موقع قناة السومرية
https://2u.pw/9E4XbC

(4) العراق يسجل انخفاضا بالنزاعات العشائرية خلال عام 2024، 30 كانون الثاني 2025، على موقع المعلومة
https://almaalomah.me/news/89595/security

تنتظم الحلول العشائرية للنزاعات في وسيلتين غير رسمية هما [1]:

1- الاصلاح العشائري: وتتركز وظيفته في حل النزاعات بين الأفراد، ويتولاها اشخاصٌ تتوفر فيهم صفات معينة تتحدد مهمتهم في تقريب وجهات النظر بين المتخاصمين للوصول إلى صيغة حل توافقية بينهم، مستندين إلى مصادر عدة مثل العادات والتقاليد والأعراف والقانون.

2- القضاء العشائري: وتتركز مهمته في اصدار قرار قضائي فاصل في النزاع القائم بين الأطراف المتنازعة والمعروض على القاضي العشائري والمستند على الأعراف والتقاليد العشائرية السائدة في منطقة عشائرية معينة.

وإذا ما عُدنا إلى أسباب هذه النزاعات فإنّ لجوء بعض العراقيين إلى الأحكام القبلية والعشائرية والدكة والتجاوز والفصل وغيره من سلوكيات العشائر، بسبب الإجراءات القضائية الرسميّة التي عادة ما تحتاج إلى وقت طويل، وعدم قدرة المواطن على تحمل التكاليف الباهظة التي تدفع للمحامين والمحاكم طوال فترة التقاضي التي قد تستمر سنوات عدة، فضلاً عن استشراء الفساد في بعض المفاصل، في حين يمكن الحصول على القرار العشائري بعد اجتماعات ولقاءات قصيرة، وبالرغم من التسهيلات القضائية وتشديد العقوبات على المخالفين إلا أنها ما تزال بحاجة إلى إعادة نظر لتشجيع العراقيين على حل مشكلاتهم عبر القانون وليس عبر العشائر والسلاح [2].

جرائم المخدرات

تعد المخدرات من أبرز التحديات التي تواجه المجتمع العراقي خاصة بعد اتساع تجارتها في السنوات الأخيرة بحيث تحول العراق إلى ممر لتلك المواد إلى عدد من الدول العربية، ما دعا إلى تكثيف حربه خلال سنة 2024 على المخدرات بعد أن أصبحت أزمة انتشارها التحدي الأمني الرئيس في البلاد تلي خطر الإرهاب.

وقد كشفت وزارة الداخليّة أن هناك (14) ألف متورط في تجارة المخدرات وترويجها قد تم اعتقالهم، كما تم ضبط ستة أطنان من مختلف المواد المخدرة في البلاد منذ بداية عام 2024 حتى كانون الأول (ديسمبر) من نهاية العام نفسه، أما قيمة المخدرات المصادرة فبلغت 200 مليون دولار أميركي، فضلاً عن سيارات ومواقع وأدوات تستخدمها شبكات الاتجار بالمخدرات وترويجها في داخل العراق، ويتصدر قائمة المعتقلين الأجانب بجرائم الاتجار بالمخدرات الإيرانيين والسوريين، كما أن أكثر أنواع المواد المخدرة المنتشر تعاطيها في العراق مادة الكريستال والكبتاغون التي تأتي جلّها من إيران وسوريا، فضلاً عن الحشيش والهيروين، لذا نجد أن من بين مرتكبي 10 جرائم قتل وسرقة وسطو واعتداء، سبعة منهم أشخاص يدمنون المواد المخدرة لذلك هنالك حاجة لوضع خطط استراتيجية لمواجهتها خاصة أن المتاجرين بمعظمهم يستهدفون فئة الشباب من طلاب الجامعات والمدارس [3].

(1) عمار جاموس، تقرير حول الاصلاح العشائري من منظور حقوقي قيمي دستوري، فصلية حقوق الإنسان الفلسطيني، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، ديوان المظالم، العدد 63، حزيران 2019، ص 14.

(2) محمد الباسم، 110 اشتباكات عشائرية مسلحة في محافظة ذي قار خلال 10 اشهر، 19 نوفمبر 2024، موقع العالم الجديد، https://2u.pw/yvEsyKem

(3) محمد علي، العراق: اعتقال 14 ألف متورّط في تجارة المخدرات منذ بداية 2024، 22 ديسمبر 2024، موقع العربي الجديد https://2u.pw/tExE6

أما بالنسبة للمتعاطين فقد أعلنت وزارة الداخليّة العراقية عن نجاحها في علاج ما يقرب من ثلاثة آلاف مدمن، بعد اعتمادها برنامج علاجٍ خاص بها، وهو أكبر معدل وصلته السلطات الصحية في العراق طيلة السنوات الماضية، ضمن الحملة الاستراتيجية لمكافحة المخدرات التي أطلقتها الحكومة، وذكر مدير قسم مراكز تأهيل المدمنين ومتعاطي المخدرات في وزارة الداخليّة العقيد (رياض أحمد محمد)، إن عدد المصحات القسرية لعلاج متعاطي ومدمني المخدرات التي تم افتتاحها خلال عام 2023 بلغ 15 مصحة في بغداد والمحافظات باستثناء نينوى التي ستنشأ فيها واحدة قريبا، وقد استقبلت هذه المصحات خلال 2024 نحو خمسة آلاف و129 مدمناً، بينما بلغ عدد من اكتسبوا الشفاء التام وخرجوا منها نحو 2957 مدمناً.

وقد أصدر القضاء العراقي أحكاماً قضائية مكنت السلطات من الوصول إلى أغلب الشبكات الرئيسة المحليّة والدوليّة تضمنت السجن المؤبد بحق 434 من المتاجرين المحليين بالمواد المخدرة، وبالإعدام بحق 144 مجرماً من المتاجرين الدوليين بالمخدرات [1]، مما يعني ارتفاع أحكام الجنايات المتعلقة بالمخدرات إلى 68 % في عام 2024 بعد أن كانت 14 % فقط عام 2023، كما ارتفع عدد الأشخاص المحكوم عليهم بالإعدام لجنايات متعلقة بالمخدرات في 2024 إلى 150 شخص اي ما نسبته 2 % بعد ان كان عددهم 20 شخصاً في عام 2023 اي ما نسبته 0,2 % فقط من الأشخاص المحكوم عليهم بالإعدام.

إن أحد الدوافع الرئيسية وراء هذه الزيادة في أحكام الإعدام المتعلقة بالمخدرات هي الحرب المتواصلة عليها، حيث يعد الاتجار بها تهديداً للأمن الوطني للبلاد، وفي بيان ألقاه رئيس الوزراء (محمد شياع السوداني) في كانون الأول (ديسمبر) 2023، دعا إلى المصادقة على جميع أحكام الإعدام بحق الأشخاص المدانين بتهم المخدرات، ما جعل منظمات حقوق الإنسان تعرب عن مخاوفها بعد هذا البيان. وقد انتقدت عدة منظمات تابعة للأمم المتحدة الاستخدام المفرط لعقوبة الإعدام في جرائم لا تندرج تحت فئة الجرائم (الأكثر خطورة)[2].

وكان رئيس الوزراء قد وجه باعتماد استراتيجية وطنية شاملة لمكافحة المخدرات مؤكداً أهمية المشروع الوطني للإرشاد الوقائي من خطر المخدرات وحماية الشباب منها والمقدم من قبل وزارتي التربية والتعليم العالي والبحث العلمي ومستشارية الأمن القومي» [3]، كما أعلن في ايار (مايو) 2024 عن أن حكومته ستتعامل مع قضايا المخدرات على أنها (تهديد إرهابي)، وسيسعى ضمن خطة موسعة نحو عراق خال من المخدرات.

وفي دعوته لتعديل جميع القوانين التي تتصدى لمشكلة المخدرات حدد رئيس المركز الإستراتيجي لحقوق الإنسان في العراق (فاضل الغراوي) مجموعة من الأسباب التي تقف خلف رواج تجارتها، أبرزها ضعف التوعية والرادع الديني والظروف الاقتصاديّة القاهرة والبطالة، والاستهداف الممنهج من عصابات الجريمة المنظمة تجاه الشباب، والاستخدام السيء للإنترنت، كما أن العنف داخل الأسر والتراكمات الحاصلة نتيجة الحروب والسلوك

(1) محمد الباسم، العراق: علاج 3 آلاف مدمن مخدرات خلال عام 2024، 7 يناير 2025، موقع العالم الجديد https://2u.pw/XGg7x

(2) Giada Girelli, Marcela Jofré, Ajeng Larasati, The Death Penalty for Drug Offences: Global Overview 2024, Harm Reduction International (HRI), 2025, pp, 3132-.

(3) محمد الباسم، العراق: علاج 3 آلاف مدمن مخدرات خلال عام 2024، المصدر السابق.

الجمعي ومظاهر تقليد أصدقاء السوء والتأثر المباشر بالإعلام ومواقع التواصل والسلوكيات غير النمطية، جميعها قد تؤدي إلى زيادة تعاطي المخدرات، فضلاً عن الموقع الجغرافي للعراق ووجود ممرات هشة تستخدمها عصابات الجريمة الدوليّة لتهريب المخدرات ما حول العراق من طريق لمرورها إلى سوق رائجة لتجارتها.

ويستلزم هذا الوضع وجود حاجة ملحّة لمعالجة الخلل عبر تعديلات جوهرية للقوانين المتعلقة بالمخدرات، وإيجاد معالجات واقعية والتعامل مع المتعاطين على أنهم مرضى وضحايا وليسوا مجرمين وتحويلهم إلى مؤسسات تأهيلية قادرة على معالجتهم.[1]

أما على المستوى الاقليمي والدولي فقد سعى العراق لتكثيف تعاونه مع الدول والمنظمات من أجل مكافحة انتشار المخدرات، حيث شارك في الاجتماع الأول للجنة التوجيه والمتابعة التابعة لإطار العمل الاقليمي للدول العربية (2023-2028) في القاهرة في 29 كانون الثاني (يناير) 2024 تحت اشراف جامعة الدول العربية والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، وتم تحديد ستة مجالات في هذا الإطار وهي، أولاً: اتباع منهج متوازن ازاء مراقبة المخدرات، ثانياً: تعزيز التصدي للجريمة المنظمة، ثالثاً: مكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، رابعاً: مكافحة الفساد والجرائم المالية، خامساً: منع الارهاب والعنف ومكافحتهما، سادساً: تعزيز العدالة الجنائية ومنع الجريمة والعنف.

كما عُقد اجتماع بهذا الشأن بين وزراء داخلية العراق وسوريا ولبنان في 17 شباط (فبراير) 2024 تمخض عنه اقامة قناة مشتركة للاتصالات السلكية واللاسلكية من اجل تبادل المعلومات حول مراقبة المخدرات، أعقبه توقيع العراق وسوريا مذكرة تعاون في المجال الأمني في 12أيار (مايو) 2024 [2]، أما على الصعيد الدولي فقد صوّت العراق في الاجتماعات الأربعة التي عقدت في أعوام 2018 و2020 و2022 و2024 ضد قرار الجمعية العامّة للأمم المتحدة بشأن فرض حظر على رفع عقوبة الإعدام على المدانين بجرائم المخدرات [3].

العنف الأسري

يعدّ العنف الأسري أحد أشكال التمييز، وهو يعوق إلى حد كبير قدرة المرأة على التمتع بحقوقها وحرياتها، وقد تبنى العراق استراتيجيتين وطنيتين للتعامل مع هذه القضية، فضلاً عن اتخاذ خطوات ايجابية أخرى مثل تأسيس اقسام تابعة لمديرية حماية الأسرة والطفل من العنف الأسري، وتكليف قضاة محددين في محاكم الجنح للنظر في قضايا العنف الأسري، لكن الاستجابة القضائية لقضايا العنف الأسري محدودة، حيث تتعامل مع أفعال العنف الجنائي التي تمارس داخل البيوت على أنها مجرد خلافات أسرية [4].

(1) فارس الخيام، أرقام قياسية.. الكريستال والكبتاغون يغزوان العراق، 2024/8/5، موقع الجزيرة نت، https://2u.pw/nov19

(2) الأمم المتحدة، الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لعام 2024، فيينا، 2025، ص ص 123-124.

(3) (Giada Girelli, Marcela Jofré, Ajeng Larasati, The Death Penalty for Drug Offences: Global Overview 2024, Harm Reduction International (HRI), 2025, p,19.

(4) وضع العراق استراتيجيتين وطنيتين لمعالجة مسألة العنف ضد النساء والفتيات، الاولى للمدة ما بين (2018-2030) والتي تقدم إطار عمل توجيهي تمكّن من خلاله صانع السياسة والقرار من تنفيذ تدابير ملموسة لحماية الضحايا ومنع العنف ضد النساء والفتيات.

تشكل قضية العنف ضد النساء والفتيات في العراق تحدياً كبيراً خاصة بالنسبة للنازحات والناجيات من العنف، وعلى الرغم من إحراز العراق تقدم من خلال إصلاح السياسات وتنفيذ حملات التوعية لكن لازالت العوائق المجتمعية تمثل تحدياً، مما يبرز الحاجة إلى الحفاظ على الزخم لضمان تحقيق تقدم مستدام في هذا المجال، ويشكل تعزيز وتطبيق القوانين التي تُعنى بمكافحة العنف ضد النساء والأطفال أولوية ملحة، فالأطر القانونية القوية تمثل عنصراً جوهرياً لضمان المساءلة ووضع حد للعنف الموجه ضد النساء.

يمثل العنف الالكتروني تهديداً متزايداً، حيث يؤثر بشكل غير متناسب على النساء والفتيات، ويعرض هذا النوع من العنف سلامة النساء للخطر ويقيّد مشاركتهن في الفضاء الرقمي الأمر الذي ينعكس سلباً على تعليمهن وفرص العمل المتاحة لهن ومساهماتهن القيادية، لذا دعت الأمم المتحدة إلى تعزيز التشريعات السيبرانية وزيادة الوعي العام بهدف إنشاء ثقافة رقمية تحترم حقوق الجميع [1].

وبسبب الأشكال المختلفة للعنف [2] تم تسجيل 14 ألف حالة عنف اسري خلال عام 2024 في العراق حسب بيانات وزارة الداخليّة، غالبيتها حالات تتعلق بالعنف البدني، وقد شكلت نسبة الضحايا من الإناث 73 % فيما كانت نسبة الذكور 27 % من الضحايا، فضلاً عن ارتفاع نسبة الاعتداءات على الاطفال، حيث بلغت هذه الاعتداءات المسجلة من قبل الوالدين 6 % من اجمالي حالات العنف الأسري في البلاد في عام 2024، وهي بذلك تشهد تصاعداً مستمراً قياساً للأعوام السابقة، وقد انعكست الظروف السياسيّة والاقتصاديّة والأمنيّة غير المستقرة في البلاد على الوضع العام للعراقيين وتسببت باضطرابات نفسية ساعدت على ازياد هذه الحالات [3].

أما الاستراتيجية الثانية التي تغطي المدة ما بين (2023-2030) فتهدف إلى تمكين النساء في المناطق التي يُكنّ فيها اكثر عرضة للضعف والتهميش والاقصاء، وعلى الرغم من الاهداف الايجابية للاستراتيجيتين إلا أن التنفيذ الناجح لها يتطلب تشريعات ملائمة وموارد مالية كافية وكوادر بشرية متخصصة ومكرسة لقضايا المرأة. للمزيد من التفاصيل ينظر: بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، المساءلة عن العنف الأسري في العراق: تعزيز العدالة وعدم التمييز، آذار 2024، ص 2، وص ص 7-8.

(1) سحر توفيق الصفوري، الأمم المتحدة في العراق تطلق حملة الـ16 يومًا من النشاط لمناهضة العنف ضد النساء والفتيات، 26 نوفمبر 2024، موقع الأمم المتحدة

https://2u.pw/hvRD4J

(2) وهي العنف الجسدي والعنف الجنسي والعنف النفسي واللفظي والعنف الاقتصادي وهو الحرمان من الحصول على الموارد الاقتصادية والمالية كالعمل والميراث والتملك أو أخذ الأموال من دون حق وعدم السماح للشريك بالتصرف في الاموال الخاصة، إما عن طريق منعها من العمل أو التحكم بحسابها المصرفي المشترك، وهذا يجعلها بسبب هذا السلوك العنيف مهمشة وعرضة للخطر لأنها مجبرة أن تعتمد عليه للحصول على المال. والعنف الاجتماعي المتمثل في الحرمان من الحصول على التعليم أو العزل عن الأصدقاء أو العائلة أو الحد من حرية التحرك أو الزواج المبكر أو الزواج الإجباري وغيرها، والعنف العاطفي وهو تقويض إحساس المرء بقيمته الذاتية من خلال النقد المستمر أو التقليل من قدرات الفرد أو الاهانات اللفظية الأخرى أو الاضرار بالعلاقة بين الشريك والطفل أو عدم السماح للشخص الآخر برؤية الأصدقاء والعائلة، وقد يكون العنف العاطفي لفظياً أو غير لفظي مثل الصراخ أو استخدام اسماء مسيئة أو اللوم أو التخويف أو التهديد بالترحيل أو التهديد بالإساءة للأطفال أو أي من الأحبة، أما العنف العاطفي غير اللفظي فهو فصل شريكته عن أسرتها وهو العنف الأكثر خطورة وخاصة إذا ما كانت أسرتها في مدينة أو بلد آخر. للمزيد من التفاصيل ينظر: وزارة الداخلية العراقية، مديرية حماية الاسرة والطفل من العنف الأسري، 2022/3/17، الموقع الالكتروني

https://moi.gov.iq/?page=52

(3) محمد عماد، العراق: 14 الف حالة عنف أسري في العراق عام 2024، موقع العربي الجديد، 2 فبراير 2025، الموقع الالكتروني

https://2u.pw/L7WkU

ويعد ضعف الوازع الديني وسوء الفهم والتربية والنشأة في بيئة عنيفة وسوء الاختيار بين الزوجين والظروف المعيشية الصعبة كالفقر والبطالة من أهم العوامل المسببة للعنف الأسري، حيث تدفع الزوج أو الزوجة إلى ارتكاب العنف ضد أعضاء الأسرة الواحدة[1].

ولا تعكس الأرقام الآنفة الذكر الواقع بالكامل بسبب عدم الإبلاغ عن العديد من حالات العنف ضد الأطفال بسبب الخشية من الوصمة الاجتماعيّة أو الخوف من الانتقام، لذا فأن بقاء العراق من دون قانون واضح لردع حالات العنف الأسري سيزيد من تلك الحالات خلال السنوات المقبلة في ظل ارتفاع نسبة تعاطي المواد المخدرة المختلفة التي هي تعد سبباً رئيساً في ارتكاب غالبية حالات العنف الأسري ضد النساء والأطفال مما يفرض على الحكومة والمؤسسات المعنية اتخاذ تدابير عاجلة وشاملة لحماية الأطفال من جميع أشكال العنف بما في ذلك تعزيز التشريعات الوطنية وتوفير الدعم النفسي والاجتماعي للضحايا وزيادة الوعي المجتمعي حول مخاطر العنف وآثاره السلبية على الأجيال المقبلة.

وعلى الرغم من اقرار الحكومة العراقية السابقة مشروع قانون مناهضة العنف الأسري داخل مجلس الوزراء وارساله إلى مجلس النواب لإقراره إلا أن حالة التجاذبات والمخاوف والعراقيل من قبل بعض الكتل السياسيّة المتنفذة قد حالت دون اقراره، وقد بنت هذه الكتل حججها اعتماداً على أن القانون تقليدٌ لقوانين غربية، ويمنح المرأة حق الحصول على رعاية حكومية وهو ما تراه تلك الأحزاب يشجع النساء على التمرد[2].

كما فشل مجلس النواب العراقي في اقرار قانون حماية الطفل في العراق الذي طُرح في المجلس في حزيران 2023، وفي حال اقراره سيكون قانون حماية الطفل الأول في العراق وخطوة مهمة في طريق حماية حقوقه، وإذا كان القانون سيعالج قضايا عدة مثل عمالة الأطفال واستغلالهم وإساءة معاملتهم، فأنه سيكرس في الوقت ذاته الحقوق الأساسية للأطفال بشكل صريح في القانون بما فيها الحق في الحياة والصحة والتعليم والجنسية [3].

وجريدة الوقائع العراقية، قانون رقم (1) في 2025 تعديل قانون الأحوال الشخصية رقم 188 لسنة 1959، العدد 4814، 2025. ويعطي هذا القانون الأولوية لحماية (وحدة الأسرة) على تحقيق العدالة وحماية الناجيات، وينصّ على عقوبات على الجناة لا تتوافق مع خطورة الجرائم المرتكبة، فالقانون مثلا ينصّ على إجراء عملية مصالحة بين الناجية والمعتدي عليها قبل أن يقرر القاضي ما إذا كان سيحيل القضية إلى المحاكمة. كما تتعارض عمليات المصالحة شبه الإلزامية هذه مع النهج الذي يتمحور حول الناجيات في التعامل مع العنف الأسري، حيث إنه بموجب القانون تعد أعمال العنف الأسري (بما فيها الأذى الجسدي والاغتصاب الزوجي) جنحاً، لذا لا يمكن أن تؤدي إلا إلى عقوبة أقصاها السجن لمدة ثلاث سنوات، في حين أن القانون يمنح القضاة حرية التصرف في استخدام العقوبات الأشد قسوة المنصوص عليها في قانون العقوبات. للمزيد من التفاصيل حول شروحات هذا القانون وجوانب القصور فيه ينظر: منظمة العفو الدولية، العراق: سلطات اقليم كردستان تخذل الناجيات من العنف الاسري، 3 يوليو 2024،
https://www.amnesty.org/ar/latest/news/202407//iraq-kurdistan-regions-authorities-failing-survivors-of-domestic-violence/

(1) حيدر عبد الرضا الظالمي، نظرة قانونية على حالات العنف الأسري في العراق، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، 2022/4/، https://business.uokerbala.edu.iq/wp/archives/1745719

(2) محمد عماد، العراق: 14 الف حالة عنف أسري في العراق عام 2024، موقع العربي الجديد، 2 فبراير 2025، الموقع الالكتروني https://2u.pw/L7WkU

(3) منظمة هيومن رايتس ووتش، العراق: احداث 2024،
https://www.hrw.org/ar/world-report/2025/country-chapters/iraq

وللتقليل من حالات العنف الأسري أطلقت الأمم المتحدة في العراق حملة الـ 16 يوماً السنوية من النشاط لمناهضة العنف ضد النساء والفتيات، وكان من ضمن أهداف هذه الحملة العالمية هو زيادة الوعي وتعزيز الجهود لمكافحة العنف وتهيئة بيئة تمكّن النساء والفتيات من العيش بسلام وكرامة، كما شملت الحملة عقد الاجتماع الاول في 25 تشرين الاول (أكتوبر) في أربيل حيث تم الربط في هذا الاجتماع بين أجندة المرأة والسلام والأمن وحملة الـ 16 يوماً مع إحياء الذكرى الرابعة والعشرين لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 1325، أما الاجتماع الثاني الذي عقد في بغداد في 2 كانون الاول (ديسمبر) فكان للتأكيد على التزام العراق المستمر بمعالجة العنف ضد المرأة وتعزيز دورها القيادي في جميع القطاعات، فضلا عن أن الحملة قد ركزت على دعم تطوير خطة العمل الوطنية الثالثة للعراق الخاصة بالمرأة والسلام والأمن، مع إيلاء أهمية خاصة لاتخاذ إجراءات شاملة لتوفير خدمات، الحماية مثل توفير المساحات الآمنة وتقديم الدعم النفسي والرعاية الطبية والمساعدة القانونية بهدف تعزيز سلامة النساء والفتيات وتمكينهن وبناء قدراتهن على التكيف [1].

الانتحار

يشهد العراق منذ سنوات تزايداً ملحوظاً في تسجيل معدلات الانتحار، حيث تشير الإحصاءات الرسميّة الصادرة عن المؤسسات الحكومية إلى تسجيل أرقام قياسية بما يؤشر لترسيخ هذه الظاهرة في المجتمع، ويواجه العراق معدلات مرتفعة لحالات ومحاولات الانتحار حسب الجدول الآتي:

جدول رقم (5-1) حالات الانتحار في العراق للمدة ما بين (2016-2024)

السنة	حالات الانتحار	السنة	حالات الانتحار
2016	343	2021	863
2017	449	2022	1073
2018	519	2023	700
2019	588	2024	375
2020	644		

تم اعداد الجدول اعتمادا على: احمد الدباغ، الانتحار في العراق.. ظاهرة متفاقمة وأرقام صادمة، 3 فبراير 2025،

https://www.noonpost.com/290711

وايضاً: 70 % من الضحايا ذكور 2024 يستعيد النشاط بعد هبوط.. الانتحار في العراق خلال 5 سنوات،

https://2u.pw/hcNnC

(1) سحر توفيق الصفوري، الأمم المتحدة في العراق تطلق حملة الـ16 يومًا من النشاط لمناهضة العنف ضد النساء والفتيات، 26 نوفمبر 2024.

وعلى الرغم من أن العراق يأتي في مراتب متأخرة في مؤشر الانتحار في العالم، حيث جاء في المرتبة 154 من بين 183 دولة، إلا أن تزايد حالات الانتحار في البلاد خلال العقدين الماضيين يؤشر على تحول كبير في المجتمع العراقي، إذ تتركز معظم حالات ومحاولات الانتحار في المحافظات الوسطى والجنوبية، وهذا ما أكده مدير مكتب حقوق الإنسان في البصرة (مهدي التميمي) على أن محافظته وحدها سجلت 150 حالة ومحاولة انتحار خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام 2024، وتعود غالبية حالات الانتحار إلى فئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين (18-35) عاماً.

ويعزو خبراء ومتخصصون أسباب الإقدام على الانتحار في العراق لعوامل عديدة أولها: العامل النفسي الذي يدفع المنتحرين على تبني العديد من الأساليب في الانتحار، فقد ذكر المتحدث باسم وزارة الصحة العراقية (سيف البدر) إن ما نسبته 43 % من الانتحار تعود إلى أسباب نفسية بالدرجة الأولى، ثم تـأتي بعدها الأسباب العائلية بنسبة 35 %، ثم الاقتصاديّة بنسبة 15 % ثم أسباب أخرى ذات تأثير أدنى، وتتمثل صور العامل النفسي في الكآبة التي تتسبب بها المخدرات بالدرجة الأولى، حيث يؤدي الإدمان المفرط للمخدرات إلى فقدان المسؤولية والاهتمام بالحياة، وتراجع الالتزام الديني الذي يوصل بالشخص إلى غياب أي رادع أمام من يحاول إنهاء حياته، وثانيها: العامل الاجتماعي المتمثل بالتفكك الاسري حيث يسجل المجتمع العراقي حالة من اللامبالاة في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي من قبل مختلف الفئات العمرية، فضلاً عن هوس الكثير من الشباب العراقي بمتابعة المؤثرين على وسائل التواصل الاجتماعي والشهرة والمال الذي يحققونه والذي يؤدي بهم إلى الإحباط مع غياب الموجّه الاجتماعي المتمثل بالأب وغياب دور الأم في كثير من الحالات بسبب انشغالها هي الأخرى في متابعة اهتماماتها على وسائل التواصل الأمر الذي يؤدي إلى تفكك أسري واضح يدفع الشباب إلى الانتحار، ثالثها: العامل الاقتصادي حيث إن الوضع الاقتصادي الذي تعيشه الأسر العراقية والشباب اليافعون بسبب قلة فرص العمل في القطاع الخاص وانعدامها في القطاع العام أدى إلى دخول الشباب في حالة من التيه والضياع، فضلا عن تراجع الأمل بوجود تحسن في الحياة العامّة، وسوء الخدمات في الكثير من المحافظات والمناطق.

وفي محاولة للحد من الانتحار ومعالجة أسبابه، تبنت الحكومة العراقية في عام 2024 استراتيجية وطنية للوقاية من الانتحار(2024-2030)، حيث أعلن وزير الصحة (صالح الحسناوي) عن هذه الاستراتيجية مبينا أن «الاستراتيجية الوطنية تعطي دوراً لكل وزارة وكل قطاع إضافة إلى الجهات غير الحكومية المتمثلة بالإعلام والجهات الدينية والرموز المجتمعية ومنظمات المجتمع المدني التي يجب أن تتضافر جهودها»، فيما أكد مستشار رئيس الوزراء لشؤون الصحة (صالح ضمد) تركيز الحكومة على الطب النفسي للذين يعانون من الأمراض النفسية. ولكن رغم الاعلان عن هذه الاستراتيجية الا إن وتيرة الانتحار ومعدلاته لا تزال في تزايد مستمر، حيث أخذت الحكومة تحجم عن الإعلان عن الإحصاءات الرسميّة لمعدلات الانتحار خاصة في صفوف الأجهزة الأمنيّة في ظل عدم وضوح الرؤية المُستقبليّة لكيفية معالجة هذه الظاهرة.[1]

(1) أحمد الدباغ، الانتحار في العراق.. ظاهرة متفاقمة وأرقام صادمة، 3 فبراير 2025،
https://www.noonpost.com/290711

يتطلب حل مشكلة الانتحار اشتراك جميع قطاعات المجتمع وتعاونها، حيث يجب أن تكون البداية من الأسرة عبر المتابعة والتواصل بين أفرادها، ومن ثم يأتي دور المدرسة ودور العبادة ووسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي والأجهزة الأمنيّة، وتفعيل دور الإعلام في التثقيف للحد من حالات الانتحار، وتطوير عمل المؤسسات الصحية وخاصة الأقسام المعنية بالصحة النفسية وتهيئتها لمواجهة مخاطر الانتحار، وتوفير العلاجات الطبية للمرضى الذين يعانون من أزمات نفسية واعتلالات عصبية، وتوفير فرق عمل متخصصة في مجال توفير الدعم النفسي والاجتماعي للناجين من محاولات الانتحار، وتفعيل عمل مؤسسات المجتمع المدني وإشراكها بنحو فاعل، مع العمل على زيادة الوعي العام بضخامة المشكلة، وتقييد الوصول إلى الأسلحة، وإنشاء نظام لرصد الصحة النفسية وحالات، وانشاء مركز وطني لمنع الانتحار وجعله المؤسسة الوطنية المعنية بهذا الملف في العراق، والتوسع في الدراسات والبحوث العلمية التي تناقش المشكلة وتشجيع الأكاديميين لدراستها في الجامعات العراقية.[1]

ظاهرة التسول

يعد التسول ظاهرة اجتماعية شديدة التعقيد، تنجم عن التعرض لعدة عوامل مرتبطة بالمسارات الشخصية للأفراد المعنيين، وعلى نطاق أوسع بالسياقات الاجتماعيّة والاقتصاديّة والثقافية، وتساهم هذه العوامل التي غالباً ما تكون مترابطة في تعريض الأشخاص للهشاشة بدرجات متفاوتة، وتتمثل في الغالب في الفقر وصعوبة الدخول إلى سوق العمل والترمل لاسيما بالنسبة للنساء والطلاق والتخلي الأسري وتدني المستوى الدراسي وتراجع قيم التضامن العائلي، والوضعية الصحية (الصحة البدنية والعقلية، والإعاقة)، فضلاً عن الاستعداد الشخصي للمواطن لمد يد العون للمتسولين [2].

تُقدَّر أعداد المتسولين في البلاد بأكثر من 500 ألف، أغلبهم من الأحداث والنساء، وأن ما نسبته 70 % من التسول هو جريمة منظمة و20 % تسول إلكتروني و10 % تسول تقليدي، وأن أحدث صور التسول هي التسول الصحي، والتستر لإقامة مشاريع انسانية أو اجتماعية، واستغلال البعض لوسائل التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية لطلب المساعدة المالية عبر نشر قصص مؤثرة عن وضع عائلة كإصابة أحد أفرادها بمرض خطير، ويؤدي استغلال الأطفال في التسول إلى دخولهم عالم الجريمة المنظمة أو تجارة المخدرات، فضلاً عن التسول الأجنبي الذي يعد أخطر صورة من صور الإتجار بالبشر وتقف خلفه عصابات الجريمة المنظمة التي استغلت الأوضاع القانونية والأمنيّة والاقتصاديّة في العراق لتقوم بتنشيط تجارة التسول حيث يتم ادخال المتسولين الأجانب للعراق بصفة عمالة أو لأداء الزيارات الدينية، وأغلب جنسيات المتسولين الأجانب هي من الدول الآسيوية وأكثرهم من بنغلادش، بينما يأتي السوريون بالمرتبة الأولى بين المتسولين العرب، وكانت

(1) سيف العبيدي، تزايد في حالات الانتحار في ظل البطالة والعنف الأسري والإبتزاز.. جسور «الموصل» شاهدة عليها، 21 اغسطس 2024،

https://2u.pw/VfBES

(2) المجلس الاقتصلدي والاجتماعي والبيئي، من أجل مجتمع متماسك خال من التسول، الموقع الالكتروني،

https://2u.pw/fRVcW

وزارة الداخليّة قد أبعدت خلال عامي 2023 و2024 أكثر من 10 آلاف متسول أجنبي وإعادتهم إلى بلدانهم، بينما هنالك أعداد كبيرة منهم مازالت داخل العراق دون أن تكون هنالك إحصائية دقيقة بأعدادهم وجنسياتهم.

والتسول يعدّ مقدمة لارتكاب العديد من الجرائم مثل انتهاك حرمة المساكن والسرقات، كما حدد قانون مكافحة الاتجار بالبشر رقم 28 لسنة 2012 ثماني صور لاستغلال البشر من بينها التسول، إذ عدّ استغلال الجاني للضحية ودفعه للتسول من جرائم الاتجار بالبشر، وكذلك الخطف القسري للأطفال والبالغين وادخالهم في عصابات الجريمة المنظمة واجبارهم على ممارسة التسول، وقد تصل المسألة بعد خطف الحدث إلى إحداث عاهات في جسد الشخص عمداً ومن ثم استغلاله في التسول وفي تجارة الاعضاء والمخدرات والدعارة [1].

يؤدي التسول لتأثيرات سلبية متنوعة مثل تشويه صورة المجتمع وزيادة الشعور بعدم الأمان بين السكان، والتسبب بعبء على الاقتصاد المحلي من خلال زيادة عدد الأفراد الذين يعتمدون على التبرعات بدلاً عن العمل، وزيادة معدلات الجريمة واستخدام الأطفال في أعمال غير قانونية، واحتمالية انتشار الأمراض والأوبئة والتي تضغط على النظام الصحي وتهدد الصحة العامّة، والتأثير على السياحة من خلال عكس صورة سلبية عن البلاد أمام الزوار الأجانب، مما يقلل من جاذبية العراق كوجهة سياحية ويؤثر على الاقتصاد الوطني.[2]

لقد دفع ضعف أداء الحملة التي أطلقها مجلس القضاء الأعلى في عام 2023 لمكافحة التسول وما أعقبها من حملات أخرى نظمتها واشتركت بها جهات متعددة دفع مستشارية الأمن الوطني في كانون الأول (ديسمبر) 2024 لوضع مسودة (السياسة الوطنية لمكافحة التسول) بالتعاون مع وزارة العمل وعدد آخر من الوزارات، وقد تضمنت هذه السياسة التي مازالت في طور الاطلاق والتعميم توفير حياة كريمة للمواطنين غير القادرين على العمل، فضلاً عن أن وزارة الداخليّة مستمرة عبر تشكيلاتها المختلفة بحملة واسعة لمكافحة التسول في المحافظات.

ومن ضمن جهود الحكومة لمكافحة التسول قامت وزارة العمل بالتعاون مع وزارة الداخليّة في اطلاق حملة في 9 أيلول (سبتمبر) 2024 من أجل القيام بواجباتها في رعاية المستحقين، حيث تقوم الوزارة بجمع بيانات المتسولين الذين يتم اعتقالهم من قبل الداخليّة ومن ثم اجراء بحث ميداني للتأكد من أوضاعهم، حيث تستكمل الإجراءات لشمول المستحقين بإعانة شبكة الحماية الاجتماعيّة، كما سيحصلون حسب الوزارة على قروض ميسرة بعد ادخالهم في دورات تدريبية وورش عمل لمساعدتهم في فتح مشاريع صغيرة، أما ملف غير القادرين على العمل من القاصرين وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة فسيتم احالته إلى نظام الحماية الاجتماعيّة لإيوائهم في دور مخصصة.

ويقتصر تعامل وزارة العمل في الوقت الراهن مع المتسولين الذين يتم القبض عليهم والمودعين في مراكز وزارة الداخليّة دون غيرهم والتي تتراوح أعمارهم ما بين (15-45) سنة، مع أخذ تعهد خطي من المتسول بأن

(1) جرجيس توما، نصف مليون متسول في العراق.. 90 % منهم يحصلون على رواتب الرعاية، 25 نوفمبر 2024، الموقع الالكتروني: https://2u.pw/1M8FJ

(2) حيدر كرار حسن، ظاهرة التسول وتأثيرها على الأمن القومي، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، 2024/6/27، الموقع الالكتروني: https://www.alnahrain.iq/post/1133

لا يعود هو أو أحد أفراد عائلته إلى مهنة التسول، ومن يعود إليها سيتم اتخاذ الإجراءات القانونية بحقه، وتعد هذه الحملة استكمالاً لعمل الوزارة بعد شمولها لأكثر من 7 الاف فرد بإعانات الحماية الاجتماعيّة، لكن المشكلة أن راتب الرعاية الاجتماعيّة لا يقنع غالبية المتسولين المستحقين بالتوقف عن التسول، كونه يبلغ في المتوسط 200 دولار، مما يجعل العديد منهم يعود إلى التسول بسبب عصابات الجريمة المنظمة التي تسيطر عليهم، وهذا ما يؤكده رئيس الهيئة الاجتماعيّة في وزارة العمل (أحمد خلف) في تصريحات صحافية، حيث ذكر أن 90 % من المتسولين لديهم رواتب من الرعاية الاجتماعيّة، وهم من بين سبعة ملايين عراقي يتلقونها، في إشارة ضمنية بأن راتب الرعاية لا يمنع من استمرار التسول[1].

تطورات المجتمع المدني

يواجه المجتمع المدني العراقي خيارات صعبة بشأن المستقبل بعد تراجع المشاريع والمنح الدوليّة المقدمة له ابتداءً منذ عام 2020 والذي تزامن مع قضايا هي: انتشار فايروس كوفيد 19، وانغلاق الدول على نفسها ومشاكلها وانشغالها بشؤونها الداخليّة في محاولة لتعافي اقتصادها، وتوجه الدعم الأوربي والأمريكي لدعم الوضع في أوكرانيا بعد الحرب الروسية -الاوكرانية، بناءً على ذلك تواجه جهود هذه المنظمات المعنية بتعزيز المبادرات الديمقراطية وتمكين المرأة اقتصادياً والدفاع عن حقوق الأقليات تحديات داخلية ودولية تهدد بتقليص التمويل وصرف الاهتمام الدولي عن العراق، مما يعرض المجتمع المدني لخطر حقيقي.

ينطبق الأمر ذاته على المنظمات في اقليم كردستان العراق، حيث كان هناك تخفيض تدريجي في عدد المنح المقدمة لها والتي كان الكثير منها يستهدف النازحين والمهجرين، فضلاً عن تضمين المجتمعات المحليّة المستضيفة في هذه المشاريع، التي اتسمت بالطابع الإغاثي أكثر من كونها ذات طابع تنموي.

يشكل التراجع المستمر في حجم المساعدات الدوليّة أحد أبرز التحديات التي يواجهها المجتمع المدني العراقي، حيث يعد صندوق الدعم الإنساني العراقي (IHF)، الذي يديره مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) من أكبر الهيئات الدوليّة المعنية بدعم المجتمع المدني، كما يؤدي دوراً محورياً في توفير التمويل المباشر وتنسيق الجهود بين المنظمات غير الحكومية، لكن هذا الصندوق واجه تحديات تمويلية كبيرة، حيث لم يتم تأمين سوى جزء صغير من الموارد اللازمة لعام 2024، ويؤثر هذا النقص على جهود الاستجابة الإنسانية والدعم الحيوي للسكان النازحين، وهذا ما أكدته خدمة التتبع المالي حيث أشارت إلى أن العراق تلقى ما مجموعه 62 مليون دولار من التمويل الإنساني لعام 2024، وهو ما يمثل 29.1 % فقط من احتياجات التمويل المخطط لها، كما سلطت المنظمة الدوليّة للهجرة الضوء على وجود فجوات كبيرة في تمويل الجهود الإنسانية في العراق على سبيل المثال، تطلبت خطة الاستجابة لأزمة العراق التابعة للمنظمة الدوليّة للهجرة خلال عام 2024 مبلغ 6.8 مليون دولار لكنها لم تحصل سوى على 488,190 ألف دولار، مما ترك فجوة تمويلية كبيرة تبلغ 93 %، ما أثّر سلباً على مجالات حيوية مختلفة تشمل مراقبة النزوح وتقييم تغير المناخ ودمج النازحين داخليا.

(1) جرجيس توما، نصف مليون متسول في العراق.. 90 % منهم يحصلون على رواتب الرعاية!، 25 نوفمبر 2024، الموقع الالكتروني: https://2u.pw/1M8FJ

لطالما كان اعتماد المجتمع المدني العراقي على التمويل الدولي مصدر ازعاج للبعض، منطلقين من فكرة أن العديد من المنظمات أصبحت خاضعة لأجندات خارجية، لكن رغم ذلك يبقى التمويل الدولي المصدر الأساسي للمنظمات غير الحكومية في العراق وفي كثير من دول المنطقة، حيث إن انقطاع المنح الدوليّة سيخنق المجتمع المدني العراقي وسيكون له نتائج سلبية على هذا القطاع المهم في المسار الديمقراطي.

بما إن هناك سبعة مستويات يمكن للمنظمات غير الحكومية أن تشارك بها من أجل التأثير في المجتمع وهي: تقديم الخدمات المباشرة، ونشر الوعي، وبناء القدرات، وحماية المجموعات، وحملات المناصرة، ومراقبة الأداء الحكومي، والمشاركة في عملية صنع القرار، فأن الحاجة للتمويل وكميته تقل كلما ارتفعنا في المستويات من الأول إلى السابع، لكن تأثيره على المجتمع يزداد أكثر، وقد ساهمت هذه التدخلات المتنوعة بشكل كبير في دحض الأفكار المتطرفة ونشر القيم الديمقراطية والأفكار المدنية وروح التسامح وتثبيت الحقوق والدفاع عنها، لذا فإن التخلي عن المجتمع المدني دون تأسيس لمصادر تمويل محلية بديلة تضمن استمرارية عمله من شأنه أن يعرض المجموعات التطوعية والأنشطة المدنية للخطر.[1]

الفقر والبطالة وآثارهما الاجتماعيّة (أزمة متفاقمة)

تعد مشكلة البطالة في العراق من أبرز التحديات التي واجهت الحكومات العراقية بعد عام 2003، وهي آخذة بالاتساع، ما يؤدي إلى ارتفاع مؤشر الفقر في دولة غنية بالنفط، يضاف لها ارتفاع أعداد خريجي الجامعات الذين لم يتمكنوا من الحصول على وظائف بسبب عدم وجود رؤية حقيقية لدى الدولة، الأمر الذي أدى إلى موجات احتجاج كبيرة من الشباب العاطلين في محافظات عراقية عديدة وصلت إلى إغلاق مؤسسات رسمية ومقار الشركات النفطية في جنوبي العراق، ولم تتراجع هذه الاحتجاجات بالرغم من الوعود التي تطلقها الحكومات بالعمل على الحد من البطالة والفقر في البلاد، ويلاحظ انخفاض نسبة الفقر من 30 % عام 2021 إلى 17.5 % عام 2024، وانخفاض نسبة البطالة من 16,5 % إلى 13.5 % في عام 2024 حسب بيانات وزارة التخطيط، ما يعكس هذا التراجع تحسناً في مؤشرات النمو الاقتصادي مقارنة بالسنوات السابقة لا سيما عام 2020 وما قبله [2].

وفي مسح اجتماعي واقتصادي للأسرة في العراق في عام 2024 شمل جميع محافظات العراق، شهدت محافظات ذي قار والمثنى والديوانية ونينوى انخفاضاً كبيراً في معدلات الفقر بالمقارنة مع ما كانت عليه عام 2018، حيث سجلت ذي قار نسبة (15 %) بعد ان كانت (40 %) عام 2018، وسجلت المثنى (43 %) بعد ان

(1) عبدالسلام مدني، المجتمع المدني العراقي إلى أين؟ معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، منتدى فكرة، 5 نوفمبر 2024، الموقع الالكتروني

https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/almjtm-almdny-alraqy-aly-ayn

(2) البطالة في العراق تتراجع إلى 13 % بدعم من القطاع الخاص، موقع العربي الجديد، 31 مايو 2025،

https://2u.pw/NdNP2

وأيضا: اللجنة الفنية الدائمة لسياسات التخفيف من الفقر برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء- وزير التخطيط، تقر الاستراتيجية الثالثة للسنوات 2025-2029، 25 يونيو 2025، موقع وزارة التخطيط،

https://mop.gov.iq/archives/31799

كانت (52 %) والديوانية نسبة (29 %)، بعد أن كانت (48 %)، فيما سجلت محافظة نينوى (13 %) بعد أن كانت (38 %)، أما الأقل فقراً فكانت محافظة أربيل بنسبة (7 %)، تليها محافظة السليمانية بنسبة (8 %) [1].

يعد توسع عمل القطاع الخاص واقرار قانون التقاعد والضمان الذي ساوى بين امتيازات العاملين في القطاعين الخاص والحكومي، أحد الأسباب التي ساهمت في تقليل هذه النسبة، حيث ذكر رئيس الوزراء أن القطاع الخاص بحاجة إلى مساعدة الدولة في إكمال البنى التحتية من أجل اطلاق المشاريع، والحكومة ملتزمة بدعم السلع المصنّعة في داخل العراق بـ 18 % من قيمة المنتج من أجل تصديره للخارج، موضحاً أن الإنتاج داخل البلاد سيعود بوفورات مالية كبيرة، كما سيساهم في تشغيل الأيدي العاملة، كما ذكر « وعلينا تحفيز القطاع الصناعي العراقي على أخذ دوره بتعزيز وتطوير الإنتاج، والحكومة ستوفر الدعم اللازم والمصانع العراقية اليوم مزودة بأحدث المكائن والآليات»، كما كان للمشاريع الخدمية دور في خلق المزيد من فرص العمل في مختلف القطاعات التنموية مثل مشاريع السكن والمجاري والصرف الصحي ومشاريع الماء والكهرباء ومشاريع الطرق والصناعة والزراعة.

وانسجاماً مع توجهاتها للحد من البطالة اتخذت وزارات مثل وزارة الداخليّة ووزارة العمل والشؤون الاجتماعيّة بتنظيم دخول العمالة الاجنبية إلى العراق بما يتوافق مع احتياجات المشاريع ومتطلباتها. [2]

هذا الانخفاض جاء نتيجة السياسات الحكومية خلال السنوات الثلاث السابقة لعام 2024، والتي شملت توسعة شبكة الحماية الاجتماعيّة وشمول المزيد من المستحقين، وتحسين نظام البطاقة التموينية وتأمين السلة الغذائية للمواطن العراقي، وادراج مشاريع جديدة دخلت حيز التنفيذ، ومعالجة مشكلات المشاريع المتلكئة، وزيادة وتيرة العمل في المشاريع المستمرة، وتأمين استيراد المواد الغذائية للسوق المحليّة بالسعر الرسمي وعدم تأثرها بالسعر الموازي، مما ساهم في استقرار الأوضاع المعيشية وتوفير فرص عمل مما انعكس بشكل ايجابي على نسب الفقر والبطالة [3].

ورغم ما أعلنته الجهات الرسميّة من تراجع نسبة البطالة إلى 13 %، إلا أن التقديرات المستقلة والمنظمات غير الحكومية تشير إلى أن النسبة الحقيقية – لاسيما بين الشباب – تتجاوز 15 % وقد تصل إلى أكثر من 25 % في بعض الفئات، خصوصاً لدى خريجي الجامعات، وحسب تقديرات وزارة التخطيط تراوح عدد العاطلين عن العمل في العراق أواخر عام 2023 بين مليونين إلى 2.5 مليون شخص، من بينهم أكثر من 800 ألف خريج جامعي، ويشكل خريجو كليات التربية والهندسة والزراعة والعلوم النسبة الأكبر بينهم.

---

(1) وزارة التخطيط: تعلن نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق تراجع نسبة الفقر في العراق إلى (17.5) عما كانت عليه عام 2018 حيث بلغت حينها (20.05 %)، 26 فبراير 2025، وزارة التخطيط

https://2u.pw/BZtgK

(2) البطالة في العراق تتراجع إلى 13 % بدعم من القطاع الخاص، 31 مايو 2025 موقع العربي الجديد،

https://2u.pw/NdNP2

وايضاً: اللجنة الفنية الدائمة لسياسات التخفيف من الفقر برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء- وزير التخطيط، تقر الاستراتيجية الثالثة للسنوات 2025-2029، 25 يونيو 2025، موقع وزارة التخطيط،

https://mop.gov.iq/archives/31799

(3) التخطيط تكشف لـ»جريدة» نسب الفقر والبطالة خلال 2024: المشاريع حركت السوق، 31 كانون الاول/ديسمبر 2024،

https://2u.pw/yyb8I

إن اعتماد الحكومة على الحلول الجزئية مثل برامج التشغيل المؤقت والقروض الصغيرة، لم تحقق إلا أثراً محدوداً على واقع البطالة، في ظل ضعف المتابعة وغياب البنى التحتية الكفيلة بدعم ريادة الأعمال. [1]

جرائم الابتزاز

يعد الابتزاز أبرز التحديات الأمنيّة والاجتماعيّة التي تواجه المجتمع العراقي، وتشكل تهديداً خطيراً لبيئة الاستثمار في البلاد، كما أنها تؤثر على ثقة الشركات الأجنبية وفرص التنمية الاقتصاديّة، إذ اضطرت الكثير من الشركات قبل عام 2021 إلى وقف أعمالها أو تسليمها لشركات ثانوية أخرى في مناطق عدة من البلاد، بسبب مشاكل مختلفة مثل مضايقات جهات عشائرية أو فصائل مسلحة للحصول على مكاسب مادية عبر اجبار الشركات على دفع اتاوات أو توظيف نسبة معينة لديها من أبناء المنطقة، لكن عمليات الابتزاز تراجعت كثيراً في السنوات الأخيرة بفضل جهود كبيرة بذلتها حكومة السوداني لتأمين بيئة استثمارية آمنة وجيدة في البلاد خاصة أنها تولي ملف الخدمات وتطوير البنى التحتية أولوية قصوى ضمن خططها وبرامجها الحكومية، حيث وضعت الحكومة خطة متكاملة لتأمين عمل الآلاف من الشركات الاستثمارية العاملة في قطاعات مختلفة، مع سعيها لجذب استثمارات جديدة، لذا اتجهت للتعاقد مع شركات رصينة من أجل تنشيط القطاع الاقتصادي في البلاد الذي تراجع خلال الفترة الماضية [2].

أما الابتزاز الالكتروني فهو أحد الجرائم الالكترونية التي ترتكب بوسائل الكترونية، للحصول على مكسب مادي او معنوي من الضحية عبر اتباع المبتز طرائق وأساليب في الترهيب والتهديد بنشر معلومات خاصة تمس حياة الضحية ويكون في الأغلب عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وجاء انتشار ظاهرة الابتزاز الإلكتروني كنتيجة للانتشار الواسع لاستخدام التكنولوجيا والفضاء الالكتروني وتوسع الإجرام الإلكتروني.

يُنظر لجريمة الابتزاز الإلكتروني على أنها من ضمن أبرز الجرائم التي تؤثر على المجتمع، حيث تستهدف النساء بالدرجة الأساس بنسبة 70 %، والذكور بنسبة 30 %، بحسب وزارة الداخليّة العراقية، وتتراوح أعمار الفئات الأكثر عرضة لهذه الجريمة ما بين 15 إلى 35 عاماً، وقد سجلت وزارة الداخليّة في عام 2024 انخفاضاً في حالات الابتزاز الإلكتروني حيث تم معالجة 566 حالة، منها 527 تخص النساء و39 حالة تخص الرجال، كما سجل العراق في عام 2023 وفق إحصاء كشفت عنه الشرطة المجتمعية في وزارة الداخليّة، عن 1950 حالة ابتزاز إلكتروني معظم ضحاياه من النساء، من بينهن فتيات في سن المراهقة وأطفال دون سن 14 عاماً [3].

---

(1) محمد التميمي،أزمة البطالة في العراق بين الإحصاءات وجيوش العاطلين عن العمل، 2 حزيران 2025
https://www.tareeqashaab.com/index.php/sections/people-s-lives/2480355-37-16-02-06-2025-

(2) صفاء الكبيسي، ابتزاز شركات أجنبية يهدد الاستثمار في العراق، 20 مايو 2024، موقع العربي الجديد الالكترون
https://2u.pw/CYTfEvoQ

(3) كواليس الابتزاز الإلكتروني في العراق.. «هكر صالح» و«ابتزاز الأزواج» وتفاؤل أمني، 2024/5/18،
https://2u.pw/5Bf3n

وفاطمة كريم، الابتزاز الإلكتروني للنساء في العراق: جريمة رقمية تتطلب حلولًا جذرية، 4 آذار 2025،
https://2u.pw/p0Ybr

وايضا: الداخلية تعلن تراجع نسبة الابتزاز الإلكتروني: الفتيات هنّ الأكثر تعرضًا للجرائم، 2024/5/28،
https://2u.pw/XsIHDqtu

وفي هذا السياق يؤكد المتحدث باسم وزارة الداخليّة (مقداد مير الموسوي) في 5 آذار (مارس) 2024، أن « نسب حالات جرائم الابتزاز الإلكتروني انخفضت لنحو 3 % عما كانت عليه في السابق بفضل تمكن الاجهزة الأمنيّة من كشف هذه الحالات والتوصل إلى الجناة بأقرب وقت»، كما أضاف أن « هذا الانخفاض يعكس الجهود المبذولة من قبل الأجهزة الأمنيّة لمكافحة هذا النوع من الجرائم التي تستهدف المواطنين وتهدد خصوصيتهم وأمنهم الرقمي».

ويكشف معنيون أن الإحصاءات المعلنة بشأن حوادث الابتزاز الإلكتروني قد تكون أكثر بكثير من الأرقام الحقيقية، إذ إن أغلب الضحايا يفضِّل السكوت وتلبية حاجة المبتز خشية الفضيحة، وهو ما يتبين عبر ارتفاع معدلات الطلاق ونسب الانتحار ومستويات العنف الأسري.

وتتم عمليات الابتزاز بحسب الشرطة المجتمعية، عبر طريقتين، الأولى: بناء ثقة مفرطة من قبل الضحية مع الشخص المبتز الذي يبدأ الابتزاز ما أن يحصل على صور خاصة أو معلومات شخصية معينة، والثانية: الاختراق الإلكتروني بسبب جهل الكثير من الناس لاشتراطات الأمان اللازمة وحماية هواتفهم وأجهزتهم الإلكترونية [1].

لقد أثار توظيف عصابات الجريمة ومافياتها لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في عمليات الابتزاز في العراق التخوف من التبعات الاجتماعيّة الخطيرة لهذه العمليات بعد عجز الحكومة عن مجابهة هذا النوع من الابتزاز، نظراً لافتقارها للأدوات اللازمة في ظل التخلف الرقمي الذي تشهده البلاد، وفي مثل هذا الوضع قد تضطر أغلب الفتيات إلى عدم الإفصاح لعائلاتهن أو التبليغ عن تعرضها إلى الابتزاز، كما يخشين اللجوء إلى القانون خوفاً من عواقب عائلية وعشائرية قد تصل إلى استخدام العنف الأسري ضدهن او قتلهن او دفعهن للانتحار.

احتل العراق المراتب الأخيرة عربياً على مستوى جهوزية الذكاء الاصطناعي الحكومي لسنة 2023، بحسب بيانات مؤسسة (اكسفورد إنسايتس)، حيث يقيس التصنيف العالمي للذكاء الاصطناعي أكثر من 100 معيار ضمن سبعة مؤشرات هي: الاستراتيجية الحكومية والبحث والتطوير والكفاءات والبنية التحتية والبيئة التشغيلية والتجارة، ما يشير إلى ضعف حكومي واضح، تجسد في حجبها لمنصة تليغرام بعد تسريب بيانات العراقيين دون حل المشكلة التي تتمثل في وضع آليات لمنع التسريب ورفع مستوى تحصين الأمن السيبراني في البلاد في وقت تشهد فيه مؤسسات الدولة تخلفًا رقميًا واضحًا وضعفًا في الأداء.

ولا يقتصر الضعف على عدم مواكبة الطفرات السريعة للذكاء الاصطناعي والاستخدامات السيئة له في عمليات الابتزاز وتزييف الحقائق، وإنما هناك في التشريعات ما يحول دون تكييف مثل هذا النوع من الابتزاز قانونياً في ظل ارتفاع معدلاته، حيث يفتقد العراق لقانون يخص الجرائم الإلكترونية، مما أحدث فجوة بين الطبيعة الإجرامية المتجددة والمتطورة هذه وبين منظومة قوانين جزائية واجرائية قديمة شرعت قبل أكثر من 50 عاماً حين لم يكن فيه الاجرام الإلكتروني موجوداً، لذا دفعت الضرورة الأجهزة الأمنيّة والمحاكم المختصة للاعتماد على أحكام قانون العقوبات رقم 111 لعام 1969 لملء هذا الفراغ القانوني رغم عدم كفايته لتحقيق

(1) كواليس الابتزاز الإلكتروني في العراق.. «هكر صالح» و«ابتزاز الأزواج» وتفاؤل أمني، 2024/5/18،
https://2u.pw/5Bf3n

غاية العقوبة في الردع والزجر، على الرغم من عدّها من الجنايات المعاقب عليها بأكثر من 5 سنوات. استناداً لذلك يحتاج البلد إلى تنظيم قانوني ومؤسساتي وتشريعات محكمة للجرائم الإلكترونية، تتضمن بوضوح التجريم والعقاب والإجراءات التحقيقية واجراءات إثبات تلك الجرائم ذات الطبيعة الفنية.[1]

إن عوامل مثل عدم الاستقرار وتراجع فرص الاستثمار ومحاولة ملء الفراغ وعوامل ثقافية [2] والجهل بسلبيات التعامل مع التقنيات الحديثة والفقر والبطالة وضعف الرقابة الأسرية وتغير أنماط التواصل الاجتماعي وانتشار الجهل وفشل النظام التعليمي، إلى جانب المشاكل الاجتماعيّة المتفاقمة بعد عام 2003، فتح الباب أمام العصابات لاستغلال الضحايا وتصاعد حالات الابتزاز الإلكتروني، فضلاً عن إهمال الحكومات المتعاقبة لملفات المرأة والطفل وعدم وجود برامج تنموية ساهم أكثر في تفشي هذه الظاهرة وتفاقمها داخل المجتمع العراقي.

إن تعزيز الوعي الرقمي وتوفير الدعم القانوني والنفسي للضحايا وتطوير البنية التحتية للأمن السيبراني في العراق ستسهم في الحد من انتشار جرائم الابتزاز الإلكتروني وحماية النساء من تبعاتها السلبية.

واستجابة لارتفاع معدلات الابتزاز، أطلقت الحكومة العراقية عدة مبادرات لمكافحة الجريمة الإلكترونية من أبرزها مشروع رقم الطوارئ الموحد (911)، الذي يتيح للضحايا الإبلاغ بسرية تامة وطلب المساعدة من الجهات المختصة، حيث يتميز هذا النظام بقدرته على استقبال المكالمات بخمس لغات، ويعمل على مدار 24 ساعة، كما أطلق جهاز الأمن الوطني العراقي حملة توعية كبيرة تحت عنوان «احنا بظهركم»، تهدف إلى حماية الفتيات، خاصة طالبات الثانوية والإعدادية من جرائم الابتزاز، كما أطلقت منظمة (نايا) بالتعاون مع المجلس الأعلى للشباب ودائرة المنظمات غير الحكومية وبرعاية من رئيس مجلس الوزراء حملة توعوية واسعة لمكافحة الابتزاز الإلكتروني، استهدفت النساء والفتيات في مختلف أنحاء البلاد، لرفع الوعي بمخاطر الابتزاز الإلكتروني عبر المنصات الرقمية وتزويد النساء بأساليب فعالة لحماية أنفسهن من الوقوع ضحايا لهذا النوع من الجرائم.

يواجه الضحايا على الرغم من كل الجهود المبذولة تحديات في الإجراءات القانونية والأمنيّة، حيث تعد بعض هذه الإجراءات معقدة وبطيئة، مما يدفع بعض النساء إلى التراجع عن تقديم الشكاوى، ولتسهيل هذه العملية قامت وزارة الداخليّة بوضع عناصر نسوية في التحقيق بجرائم الابتزاز الإلكتروني، بهدف توفير بيئة أكثر أمنًا للضحايا [3]، كما يقع على المجتمع بكافة تنظيماته الأسرية والعشائرية والدينية ومنظمات المجتمع المدني مسؤولية كبرى في توجيه الشباب حول كيفية التعامل مع هذه الجرائم من خلال التوعية والتوجيه التربوي والسلوكي وتشجيع ثقافة الابلاغ عن هذه الجرائم ومواجهتها وعدم الخوف منها [4].

(1) رواج لعمليات الابتزاز عبر تقنيات الذكاء الاصطناعي في العراق، 3 يناير 2024،
https://2u.pw/T0EBUL

(2) فراس موسى، ظاهرة التعاطي والاتجار والمؤثرات العقلية والابتزاز الالكتروني، مجلس النواب، دائرة الدراسات والبحوث النيابية، ورقة احاطة، آذار 2024، ص 2.

(3) فاطمة كريم، الابتزاز الإلكتروني للنساء في العراق: جريمة رقمية تتطلب حلولاً جذرية، المصدر السابق.

(4) فراس موسى، المصدر السابق، ص 4.
https://www.hrw.org/ar/news/202510/03//iraq-personal-status-law-amendment-sets-back-womens-rights

أجندة العام الجديد

1- استمرار الجدل حول اقرار القوانين المتعلقة بشؤون الأسرة

شهد العام 2024 جدلاً حول بعض القوانين التي قُدّمت لمجلس النواب والتي فشل في اقرار بعضها ونجح في أخرى، حيث ناقش تعديل قانون الأحوال الشخصية بحيث يسمح بتنظيم شؤون الزواج والميراث على حساب الحقوق الأساسية المنصوصة في القانون السابق، ويشرع مشروع التعديل الزيجات التي يجريها رجال دين لكنها غير مسجلة لدى محاكم الأحوال الشخصية، وتعد هذه غير قانونية بموجب قانون الأحوال الشخصية رقم 188 لعام 1959، كما يلغي التعديل أيضاً العقوبات الجنائية المفروضة على الرجال الذين يتزوجون بهذه الطريقة.

سيساعد الزواج غير المسجل وفقاً للتعديل على انتشار زواج القاصرين الذي ارتفعت معدلاته على مدى السنوات الـ 20 الماضية مما يولّد آثاراً ضارة على قدرة النساء والفتيات في الحصول على الخدمات الحكومية والاجتماعيّة المتعلقة بأحوالهن الشخصية وتسجيل ولادة أطفالهن والمطالبة بحقهن بالمهر والنفقة الزوجية والميراث، فضلاً عن الحصول على التعليم والعمل وتفاقم مخاطر العنف الصحي والجنسي والأسري ضدهن. وقد ذكرت منظمة الامم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بأن 28 % من الفتيات العراقيات يتزوجن قبل سن 18 عاماً، وبحسب بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) فأن 22 % من الزيجات غير المسجلة تشمل فتيات تحت سن 14 عاماً، ويمكن القول إن ارتفاع معدلات زواج الأطفال يرتبط بالفقر وانعدام الأمن وانخفاض التحصيل العلمي للفتيات [1].

ومن الضروري سن قانون لمكافحة العنف الأسري بما يتوافق مع المعايير الدولية التي تجرّمه، على ان يتضمن عقوبات مناسبة للجناة مع ضمان وصول الضحايا إلى العدالة، وتوفير أماكن آمنة للضحايا الذين تتعرض حياتهم للخطر [2]، أما بالنسبة لحماية الأطفال من العنف الاسري فيمكن اتباع ما يأتي:

أ- تحسين الأطر القانونية والسياساتية والمؤسساتية لحماية الطفل بما يتماشى مع المعايير الدوليّة، على ان يتم تنفيذها وتطبيقها باستمرار، كما يجب تعزيز المؤسسات المكلفة بحماية الأطفال أو الاستجابة لتجاربهم في العنف والاستغلال وسوء المعاملة والإهمال، فضلاً عن بذل الجهود لتعزيز ثقة الجمهور العراقي في قدرة المؤسسات على حماية الأطفال.

ب- زيادة توافر خدمات حماية الطفل لمساعدة الأطفال الذين يتعرضون لسوء المعاملة والاستغلال والإهمال والعنف، كما يجب أن يكون هناك توزيع منصف وعادل للوصول إلى الخدمات، بحيث يشمل الأطفال من ذوي الإعاقة.

ج- تغيير المواقف والممارسات العنفية ضد الأطفال والنساء من خلال إشراك المجتمعات بهدف تغيير

(1) منظمة هيومن رايتس ووتش، العراق: أحداث 2024
https://www.hrw.org/ar/world-report/2025/country-chapters/iraq

(2) بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، المساءلة عن العنف الأسري في العراق: تعزيز العدالة وعدم التمييز، آذار 2024، ص 19.

السلوكيات المتجذرة، بحيث يصبح الأطفال والأسر على دراية بحقوقهم وبتوافر الخدمات التي يمكن أن تساعدهم[1].

2- الانتخابات النيابية 2024 والمشاركة المجتمعية

تواجه الانتخابات في العراق معضلات ومشاكل متعددة لأسباب عديدة، أبرزها: غياب البيئة الآمنة والنزيهة التي تسمح للناخبين بالإدلاء بأصواتهم بحرية، وتتيح للقوى الجديدة التنافس العادل دون الخضوع لابتزاز السلاح او هيمنة المال.

يؤدي المال الانتخابي دوراً خطيراً، حيث استغل بعض السياسيين من مختلف الاطياف قرار المحكمة الاتحادية العليا في عام 2021 القاضي بعدم فرض أي قيود على التبرعات المقدمة للحملات الانتخابية في استخدام مواردهم المالية لشراء الأصوات وربط المستقبل الاقتصادي لدوائرهم الانتخابية بفوزهم السياسي، لدرجة أن أصبح الخطاب السياسي مشبعاً ببرامج انتخابية شعبوية لا تعكس واقع المواطنين، ولا تقدم حلولاً حقيقية لمشكلاتهم، مما يجعل هذا الخطاب يطغى في الوقت نفسه على الأصوات الاصلاحية التي تسعى إلى تغيير الوضع السياسي القائم حيث يتم تهميشهم في هذا النظام لعدم قدرتهم على منافسة نظام المحسوبية الذي يوفر مقومات البقاء للأحزاب الكبيرة، وبالتالي يحرمون من التمويل والدعم مما يدفعهم للعزوف عن العمل السياسي.

إنّ الأحزاب التي تمارس المحسوبية على مستوى القواعد الشعبية تحكم قبضتها على الوزارات والمؤسسات الحكومية، وهذا الأمر يمكّنها من التحكم في موارد الدولة وتسخيرها لخدمة مصالحها الخاصة، وفي ظل غياب الرقابة الفعالة أو المساءلة الحقيقية يصبح من السهل جداً وصول أموال الحكومة إلى الدعاية الانتخابية أو تخصيصها لتمرير أجندات سياسية داخل النظام السياسي نفسه، لهذه الأسباب يظهر المواطنون عدم ثقتهم في العملية الانتخابية من خلال انخفاض معدلات المشاركة التي بلغت في انتخابات العام 2022 ما نسبته 41 % من المشاركين، علماً أن هذه النسبة لا تشمل سوى حاملي بطاقات الانتخاب الصالحة وليس إجمالي عدد الناخبين المؤهلين للتصويت، لذا فإن معدلات مشاركة جميع الناخبين العراقيين المحتملين أقل بكثير من التقديرات الرسميّة.

يدلُّ تراجع نسبة المشاركة في العملية الانتخابية على احباط المواطنين من الخيارات السياسيّة نتيجة للدور المسيطر للأحزاب والقوى التقليدية والمتحالفين معها وتأثير المال السياسي في العملية السياسيّة فالمواطنون الذين يشاركون في الانتخابات ويرون أن أصواتهم لا تؤثر في نتائجها لا سيما حين تُحسم الانتخابات لصالح أصحاب والمال والنفوذ. إن ما تحتاجه الساحة السياسيّة العراقية هو ظهور قيادات مستقلة قادرة على طرح بديل حقيقي وقابل للتطبيق.

سيظل مستقبل الديمقراطية في العراق مرهوناً بإرادة سياسية صادقة لإصلاح العملية الانتخابية من جذورها،

(1) منظمة يونيسيف العراق،

https://www.unicef.org/iraq/ar

https://2u.pw/Oy1e9VnB

من خلال توفير بيئة آمنة وحيادية تسمح بمشاركة حقيقية للناخبين والمرشحين، ومراقبة المال السياسي ووضع تشريعات صارمة للحد من تمويل الحملات بطرائق غير مشروعة، ومحاسبة المتورطين في شراء الاصوات أو التأثير على الناخبين، وتحييد موارد الدولة وعدم استخدامها لأغراض انتخابية من قبل الأحزاب المتنفذة، وضمان استقلالية المفوضية العليا للانتخابات على النحو المنصوص عليه في الدستور العراقي، ودعم القوى الإصلاحية واتاحة فرص متكافئة لها في الإعلام والتمويل، ونشر الوعي الانتخابي لتعزيز ثقافة المشاركة لدى المواطنين، خاصة الشباب، والالتزام بالتداول السلمي للسلطة واحترام نتائج الانتخابات[1].

3- استمرار تآكل المجتمع المدني العراقي:

تواجه الكثير من منظمات المجتمع المدني خطر الاندثار مع جفاف الكثير من مصادر التمويل الخارجي وغياب التمويل الداخلي بشكل شبه كامل، وما سيتبقى منها هي المنظمات التي لها علاقات جيدة مع الأطراف التي تمتلك النفوذ والمال وأغلبها من الطبقة السياسيّة أو تحديداً الأحزاب السياسيّة المتنفذة. من جانب آخر فإن السياسيين أنفسهم أصبحوا يفتتحون منظمات خاصة بهم ويوفرون لها التمويل، وهذا الأمر سيؤثر على استقلالية المنظمات غير الحكومية التي ستكون مستقطبة للأحزاب السياسيّة أو شخصياتها المتنفذة الذين سينفذون اجندتهم من خلالها، أو ستكون مستقطبة للمصالح التجارية، وهي بذلك لا تمثل بالضرورة رؤية ورسالة المنظمة والأهداف التي تأسست لأجلها وسيكون تركيزها على تقديم الخدمات المباشرة والمعونات لاستقطاب الجماهير لتوجيههم انتخابياً وحتى لو قاموا بتحريك الشارع وحملات المناصرة والمدافعة فسيكون لأجل خدمة طرف على حساب آخر وليس بالضرورة قضية حقوقية أو مناصرة مدنية تضمن حقوق المواطن وتعزز ثقافة الديمقراطية، في ضوء هذا الواقع لن يتحرك المجتمع المدني للمشاركة في صنع القرار أو أن يكون شريكاً في التنمية لأنه حينها لن يمثل المواطن بل سيمثل اغراضاً واهدافاً للأحزاب السياسيّة وواجهاتها بطريقة أو بأخرى.

إن مسؤولية جزء الفشل في أن يصبح المجتمع المدني بكافة منظماته قوياً ونشطاً ومؤثراً وفعالاً تتحمله المنظمات بسبب عدم نجاح بعضها في اتخاذ اجراءات جريئة وفي أن تصبح قوة مؤثرة تقدم صوراً ملهمة للنجاح والتغيير والضغط والتأثير في صناعة القرار (بعض المنظمات كان لها تأثير في مجالات معينة). وثانياً المنظمات الدوليّة التي استثمرت أموالها في منظمات غير فعالة وتعاملت مع المنظمات المحليّة كمتعاقد تنفيذي وليس كشيك، حيث كان هناك ضعف في المتابعة وتقييم مؤشرات النجاح، كما ركزت على المشاريع قصيرة المدى وليس الاستراتيجية طويلة المدى، فضلاً عن ضعف التنسيق بين المانحين والعاملين، وقد ساهمت بعض قصص فساد منظمات المجتمع المدني وبعضها دولي في تكريس صورة سلبية عن المنظمات والمجتمع المدني[2].

(1) حيدر الحسيني، بين وعود الديمقراطية وإخفاقات النظام الانتخابي المتكررة في العراق، معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى، منتدى فكرة، 5 يونيو 2025، الموقع الالكتروني

https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/byn-wwd-aldymqratyt-wakhfaqat-alnzam-alantkhaby-almtkrrt-fy-alraq

(2) عبدالسلام مدني، المجتمع المدني العراقي إلى أين؟ معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى، منتدى فكرة، 5 نوفمبر 2024، الموقع الالكتروني

https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/almjtm-almdny-alraqy-aly-ayn

استحقاقات العام القادم

1- استمرار جهود تخفيض الفقر والبطالة

تمثلت هذه الجهود في نجاح وزارة التخطيط بإقرار الاستراتيجية الوطنية الثالثة للتخفيف من الفقر في العراق، والممتدة للسنوات (2025-2029) والتي سيتم رفعها بصيغتها النهائية إلى مجلس الوزراء لغرض المصادقة الرسميّة عليها تمهيدا للشروع بتنفيذ برامجها خلال السنوات الخمس المقبلة، واكد وزير التخطيط أن إعداد الاستراتيجية الجديدة يأتي انطلاقا من التزام وطني وأخلاقي تجاه الفئات الهشة واستجابة للحاجة الملحة في تعزيز مسارات التنمية المستدامة وتحقيق العدالة الاجتماعيّة، وتهدف هذه الاستراتيجية إلى خفض نسبة الفقر إلى ما دون 10 % بنهاية عام 2029، مع الاستمرار في وضع السياسات الكفيلة بالحفاظ على المكتسبات المتحققة وتحقيق مزيد من النتائج الإيجابية [1].

2- استمرار جهود مكافحة الجريمة

انخفضت معدلات الجريمة بشكل كبير في العراق خلال عام 2024، ومن المتوقع ان يستمر الانخفاض في عام 2025، وبحسب وزارة الداخليّة تم تسجيل انخفاضٍ بنسبة 15 % مقارنة بعامي 2022 و2023 اللتان سجل فيهما العراق أعلى معدل قتل في العالم العربي بمعدل سنوي يزيد عن 11.5 حالة وفاة لكل 100,000 شخص.

بلغت نسب انخفاض الجرائم 20 %، فالجرائم المتعلقة بالسرقة انخفضت 12 %، بينما انخفضت حالات القتل بنسبة 22 %، حيث تم تسجيل 1,200 في عام 2024، بينما كانت في عام 2023 (1،540) حالة، فضلاً عن انخفاض الاعتداءات الخطيرة بنسبة 18 % مع 3,500 حادثة مقارنة بـ 4,270 في عام 2023.

كما انخفضت عمليات السطو على المنازل بنسبة 10 % والإبلاغ عن 8,000 حالة مقارنة بـ8,900 في عام 2023، بينما انخفضت عمليات سرقة السيارات بنسبة 14 % بـ 5,500 حادث، مقارنة بـ6,400 في عام 2023، أما الجرائم المالية فقد شهدت أيضاً انخفاضاً ملحوظاً حيث انخفضت حالات الرشوة والاختلاس بنسبة 25 % بـ1,200 حادث في عام 2024 بعد ان كانت 1,600 في عام 2023، كما انخفض أيضاً الاحتيال المالي بنسبة 20 % حيث سجلت 900 حالة مقارنة بـ1,125 حالة في عام 2023. أما فيما يتعلق بالجرائم المتعلقة بالمخدرات فقد شهدت انخفاضاً بنسبة 18 % في حالات الاتجار بالمخدرات بتسجيل 2,500 حادث في عام 2024 عن 3,050 في عام 2023، وانخفضت حالات تعاطي المخدرات بنسبة 15 % حيث تم الإبلاغ عن 4,000 حالة مقارنة بـ4,700 حالة في عام 2023.

يعود انخفاض معدل الجريمة إلى تعزيز الإجراءات الأمنيّة وانفاذ القانون بشكل أكثر حدة وصرامة، فضلا عن جهود مكافحة الفساد، رغم استمرار التحديات التي تواجهها السلطات في معالجة الجريمة المنظمة وشبكات المخدرات غير المشروعة [2].

---

(1) اللجنة الفنية الدائمة لسياسات التخفيف من الفقر برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء- وزير التخطيط، تقر الاستراتيجية الثالثة للسنوات 2025-2029، 25 يونيو 2025، موقع وزارة التخطيط،

https://mop.gov.iq/archives/31799

(2) Iraq crime rate drops to record low in 2024: report, MEM Middle East Monitor, January 31, 2025,

سبل مواجهة المشكلات والاستحقاقات

1- الاستفادة من نتائج التعداد السكاني في تحقيق عدة أهداف للدولة منها [1]:

أ- تعزيز الهوية الوطنية في الخطاب العام من خلال تبني الحكومة برامج توعية إعلامية وتربوية، تلقي الضوء على أهمية التعداد كأداة للتنمية الوطنية بعيداً عن التنافس السياسي، فقد ظهرت خلال تنفيذ التعداد السكاني شكاوى من محاولات بعض الأطراف للتلاعب بالبيانات، مما يعكس ضعف الانتماء الوطني والخوف من استغلال النتائج لتحقيق مكاسب سياسية.

ب- استمرار تحديث البيانات، حيث ينبغي أن يُجرى التعداد السكاني بفواصل زمنية متقاربة، مثلاً أن تقوم كل حكومة جديدة بإجرائه الأمر الذي يعزز من تدريب المنفّذين والمجتمع وترويج ثقافة التعداد وصولاً إلى بيانات دقيقة، ولتقليل تكاليف التعداد يمكن الاستعانة بمنظمات المجتمع المدني والمتطوعين والمعلمين والشرطة وغيرهم، واجراؤه في عطلة نهاية الأسبوع بدلاً عن تعطيل الدوام كما حدث في هذا التعداد عندما تم تعطيل الدوام ليومين في عموم العراق وثلاثة أيام في أغلب المحافظات.

ج- تعزيز الشفافية والثقة بين الشعب ومؤسسات الدولة من خلال المشاركة العامّة التي تضمن نجاح التعداد السكاني، إذ إن عدم معالجة قضايا الثقة وسلامة البيانات الأساسية قد يحول التعداد إلى وسيلة لتكريس التفاوتات القائمة بدلاً من أن يكون خطوة نحو الإمام.

د- إطلاق ميثاق وطني للتعداد السكاني، حيث يُقترح وضع اتفاق بين جميع الأطراف السياسيّة لضمان نزاهة العملية وحياديتها، مع إشراف لجان شعبية تضم مختلف مكونات الشعب العراقي لتعزيز الشفافية والمصداقية.

هـ- استخدام التكنولوجيا الحديثة، حيث يتعين تطوير تطبيقات رقمية تسهّل على المواطنين المشاركة في التعداد، وتقلل من احتمالات التزوير مما يساهم في تحسين دقة البيانات وكفاءة العملية.

2- الضبط الاجتماعي: الذي يحقق مزيداً من الاستقرار والتوازن في المجتمع من خلال تنظيم العلاقات بين أفراده، وعادة ما تشترك المجتمعات ومنها المجتمع العراقي وتختلف في الوقت ذاته في الأساليب والسلوكيات لتحقيق هذا الضبط وأهمها العرف والعادات والتقاليد، وبتوطين هذا التنظير ودمجه في السياقات المحليّة يستطيع شيوخ العشائر استخدام أسلوب وطريقة لتحقيق الضبط، خاصة في مرحلة غياب الدولة الوطنية ومؤسساتها السيادية (وهذا ما حصل في العراق في السنوات الاولى للاحتلال)، وبما أن بعض شيوخ العشائر تنقصهم الثقافة القانونية والحقوقية مما يجعلهم يستخدمون طرائق تقليدية لإدانة الجناة فهذا يستدعي من مؤسسات حقوق الإنسان والمنظمات القانونية العمل على رفع وعيهم وبناء قدراتهم الحقوقية على وفق ما تتطلبه ضرورات المرحلة [2].

---

https://www.middleeastmonitor.com/20250131-iraq-crime-rate-drops-to-record-low-in-2024-report/?hl=ar-001

(1) مشتاق عبد مناف الحلو، التعداد السكاني في العراق..فرصة ضائعة أم خطوة للأمام، 2024/12/1، موقع روداو الالكتروني، https://2u.pw/1bhhc

(2) عمر رحال، دور رجال الاصلاح العشائري في حفظ السلم الأهلي من منظور حقوقي، فصلية حقوق الإنسان الفلسطيني، الهيئة المستقلة لحقوق الانسان، ديوان المظالم، العدد 63، خريف 2019، ص ص 8-9.

ولكي يكون الاصلاح العشائري فعالاً ومسانداً للقضاء الرسمي يفترض ملاحقة ومساءلة أي شخص مسؤول عن أي جزاءات غير قانونية تفرض عن طريق الجهات القائمة على الاصلاح العشائري، واشراف الجهات الرسميّة على قرارات رجال الاصلاح ومراجعة مخرجاتها لضمان عدم مخالفتها للقانون أو انتهاكها لحقوق الإنسان، وضرورة عدم تسامح الجهات الأمنيّة والقضائية مع اي اعمال انتقامية ترتكب عقب الجريمة [1].

3- لمواجهة خطر تصاعد المخدرات ينبغي وضع مزيجٍ من الآليات الفعالة تتضمن ما يأتي [2]:

أ- زيادة التنسيق الوطني من خلال انشاء فرق عمل مشتركة بين المؤسسات المعنية بهذا الشأن.

ب- الاستثمار في نظم الانذار المبكر والمراقبة المستمرة، واستخدام أدوات التعلم الآلي والاستخبارات المنظمة لمعرفة العقاقير الصناعية النهائية وتحديد التركيبات الجزيئية المحتملة الممكن استخدامها كمدخلات كيمائية بديلة.

ج- تبادل المعلومات العملياتية بشأن الاتجار بالمؤثرات العقلية وتقديم تقارير محددة ومفصلة عن الشحنات المضبوطة.

د- انفاذ القانون من خلال مراقبة سلاسل الإمداد وتعطيل الأنشطة غير المشروعة وتوفير التدريب للجهات المعنية المكلفة بتخزين المخدرات على التعامل الآمن مع المخدرات والتخلص المسؤول منها والسعي إلى التشديد على حقوق الإنسان واستكشاف بدائل للتدابير العقابية القصوى.

هـ-تعزيز العلاقات والشراكات مع شركات القطاع الخاص ومواقع التجارة الالكترونية ومنصات التواصل الاجتماعي لتشجيعها على القيام بدور نشط لمعرفة النشاط الاجرامي وتبادل المعلومات الاستخبارية حولها مع السلطات المعنية والتعاون مع الهيئة الدوليّة لمكافحة المخدرات التابعة للأمم المتحدة في جهودها الرامية لرسم خرائط الصناعات الكيماوية والصيدلانية والطبية والمتعلقة بالتكنولوجيا الاحيائية والصناعات ذات الصلة من أجل تحسين خدمة رصد الأسواق وايضا التصدي للاستعمال غير الطبي للمنتجات البيطرية الصناعية المهدئة.

و- تنفيذ استراتيجيات وطنية ومحلية تستهدف النهوض بالشباب لخفض الطلب على المخدرات، تتضمن اقامة شراكات قوية بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني، وانشاء نظام للإنذار في حالة الطوارئ على غرار نظام الانذار المبكر للاتحاد الأوربي بشأن المؤثرات النفسانية الجديدة لإبلاغ قطاعات الرعاية الصحية وسلطات انفاذ القانون بالمواد المخدرة الحديثة، والسعي لبناء مخزونات احتياطية كافية من العقاقير للاستخدام الطبي، واعتماد سياسات تهدف لتيسير الحصول عليها.

ز- انشاء المزيد من آليات التعاون الدولي على المستويين الاستراتيجي والعملياتي من أجل تعزيز الحوار المفتوح وتبادل أفضل الممارسات، وتشجيع تبادل المعلومات من خلال المنتديات المتعددة الأطراف والثنائية.

(1) علاء بني فضل ولجين اسماعيل، القضاء غي النظامي ودوره في في ميزان الإنصاف والعدالة وسيادة القانون، فصلية حقوق الإنسان الفلسطيني، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، ديوان المظالم، العدد 63، خريف 2019، ص 13.

(2) الأمم المتحدة، الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لعام 2024، فيينا، 2025، ص ص 154-156.

4- إن الدعوة إلى إلغاء حكم الإعدام حول جريمة المخدرات تستلزم ما يأتي:

أ- تعزيز المشاركة الفعالة للمجتمع المدني والخبراء في تصميم ومراقبة قوانين وسياسات المخدرات وفرض عقوبة الإعدام، وأيضا تصميم ومراقبة وتقييم اتفاقيات التعاون والتمويل المتعلقة بالعمليات المضادة للمخدرات.

ب- ضمان أن تكون دعوات الإصلاح مدفوعة محلياً وموجهة ومتجذرة في الفهم العميق للجهات المعنية ذات الصلة.

ج- الدعوة إلى الشفافية الكاملة والوصول إلى المعلومات كجزء من المهمة من خلال قيام الحكومة بنشر أرقام دقيقة عن أحكام الإعدام بانتظام، وتنفيذ العقوبات بحسب فئة الجريمة والجنس والعمر والجنسية والعرق والحالة الاجتماعيّة والاقتصاديّة.

د-التعاون مع جميع الجهات الفاعلة التي قد تكون معنية أو تؤثر في صنع السياسات الخاصة بالموضوع بما في ذلك الجهات المؤسسية والمجتمع المدني والأكاديمي والمؤسسات الدوليّة والمتعددة الأطراف والقادة الدينيين والشركات والجهات الخاصة الأخرى من أجل زيادة التوعية بخطر المخدرات.

هـ- تعزيز التغيير الهيكلي من خلال التعاون مع المنظمات والنشطاء الذين يعملون في القضايا المرتبطة بالموضوع وإصلاح سياسة المخدرات، حيث يجب أن تتضمن أية مناقشة أو مبادرة تهدف إلى تقليل استخدام عقوبة الإعدام تقييماً نقدياً واصلاحاً لسياسات المخدرات، بعيداً عن الأساليب العقابية واعتماد السياسات التي تعزز الكرامة والصحة والحقوق.

و- تطوير استراتيجيات وانشاء شبكات فعالة وشاملة للتنسيق والتعاون الدولي ومشاركة التجارب، الأمر الذي سيساعد في تبادل أفضل الممارسات مع الدول الأخرى.[1]

5- إن قضايا العنف الأسري تستلزم ثلاثة أنماط من المعالجات هي[2]:

أ-تحسين الابلاغ عن حالات العنف الأسري ويتضمن:

- تعزيز الإطار القانوني من خلال إلغاء الأحكام التمييزية في قانون العقوبات العراقي التي تسمح للجناة بالتذرع بالدفاع عن الشرف للحصول على حكم مخفف لجرائم القتل وفقاً للمواد (128،130،131،409) من القانون.
- قيام وزارة الداخليّة بتعزيز وتمكين أقسام مديرية حماية الأسرة والطفل من العنف الأسري من خلال زيادة عدد اقسامها وأعداد موظفيها ونوعيتهم في جميع محافظات العراق.
- تدريب منتسبي انفاذ القانون ومقدمي الخدمات ومن ضمنهم النساء على كيفية التعرف على حالات العنف الأسري والاستجابة لها.

(1) Giada Girelli, Marcela Jofré, Ajeng Larasati, The Death Penalty for Drug Offences: Global Overview 2024, Harm Reduction International (HRI), 2025, pp,54-55.

(2) بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، المساءلة عن العنف الأسري في العراق: تعزيز العدالة وعدم التمييز، آذار 2024، ص ص 19-21.

- تطبيق آلية دورية وشفافة للإبلاغ عن حالات العنف الأسري من قبل أقسام حماية الأسرة والطفل مقسمة إلى فئات مختلفة، مع تعزيز آليات الابلاغ السرية والآمنة مثل الخطوط الساخنة والابلاغ عبر الانترنت.
- مشاركة عدد من الوزارات المعنية في تقديم المساعدة القانونية والدعم النفسي لضحايا العنف، فضلا عن تعاونها مع قادة المجتمع وزعماء العشائر ورجال الدين لرفع مستوى الوعي.

ب- تحسين التحقيقات في ضحايا العنف الأسري، ويتضمن:

- ضمان حصول قضاة التحقيق على تدريب متخصص في اجراء التحقيقات في قضايا العنف الاسري، واعطاء الأولوية لسلامة ورفاهية الضحية وتوفير الدعم العاطفي له.
- ضمان جمع وحفظ وتوثيق جميع الأدلة ذات الصلة بالتحقيقات من قبل المحققين بشكل شامل وفعال، مع تزويدهم بالأدوات والموارد اللازمة لإجراء التحقيقات بشكل فعال وسريع.

ج- تحسين الاجراءات القضائية بشأن العنف الأسري، وتتضمن:

- تحسين سلامة الضحايا من خلال اتخاذ المحكمة لتدابير تجعل الضحايا يشعرون بأمان أكثر عند الابلاغ عن حالاتهم ومتابعة قضاياهم عبر النظام القانوني.
- زيادة الوعي حول العنف الأسري وتثقيف القضاة والمحامين وموظفي المحاكم حول هذا الموضوع.
- تحسين التعاون بين المحاكم وجهات إنفاذ القانون والمنظمات المجتمعية لتحسين الاستجابة للعنف الأسري، من خلال تبادل المعلومات وتنسيق الخدمات وتوفير التدرب للمشاركين في عملية المحاكمة.
- قيام مجلس القضاء الأعلى بالعمل على تأمين التمويل الكافي للمحاكم التي تتعامل مع قضايا العنف الأسري، ويمكن استخدام الأموال الإضافية لإنشاء محاكم منفصلة للعنف الأسري وتوظيف قضاة وموظفين إضافيين في المحكمة للعمل بشكل خاص على هذه القضايا.
- العمل على إنشاء مكاتب قانونية متخصصة في تقديم المساعدة القانونية لضحايا العنف الأسري.

أما بالنسبة إلى اقليم كردستان فمن الضروري قيام السلطات بوضع حد عاجل للإفلات من العقاب في قضايا العنف الأسري عن طريق ضمان أن تكون التحقيقات في هذا النوع من الجرائم فعالة وأن تتمحور حول الناجيات، وضرورة الغاء اجراءات المصالحة الإلزامية كشرط مسبق للإجراءات الجنائية، وزيادة التمويل للمؤسسات التي تدعم الناجيات من العنف الأسري، والغاء متطلبات صدور أمر من المحكمة وتقديم شكوى جنائية رسمية لتمكين الناجيات من الوصول إلى مراكز الإيواء وتحسين الظروف المعيشية فيها، واجراء إصلاحات قانونية رئيسة لإزالة العوائق أمام سبل تحقيق العدالة، واطلاق حملات عامة للتثقيف والتوعية ضد التمييز الذي يمارس ضد النساء والفتيات [1].

(1) منظمة العفو الدولية، العراق: سلطات اقليم كردستان تخذل الناجيات من العنف الأسري، 3 يوليو 2024، https://www.amnesty.org/ar/latest/news/202407//iraq-kurdistan-regions-authorities-failing-survivors-of-domestic-violence/

6- **يشترط تحسين الأوضاع الاقتصاديّة قبل الشروع في أية حملة لمكافحة التسول في العراق** حيث إن فرص العمل ليست متاحة للكل، كما أنه ليس جميع المواطنين موظفين في الدولة، لذا ينبغي على الحكومة العمل على خفض نسبتي البطالة والفقر وخلق فرص العمل من خلال اطلاق مشاريع إنتاجية جديدة، وتشغيل المعطلة منذ عقود وهي بالآلاف في عموم البلاد، وأيضا تنفيذ برامج اجتماعية فاعلة ملبية لحاجات فاقدي المعيل لتنتشل الأسر الفقيرة وتمهّد لأفرادها الطرائق لإكمال دراستهم لتمكنهم من جني مبالغ مالية مناسبة، وتوجيه برامج تعليمية متخصصة لمن يحتاج إليها بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني شريطة أن تكون هذه الاجراءات دائمة وليست آنية، فظاهرة بهذا الحجم لا تحل عبر حملات وإنما تحتاج إلى خطط واقعية للحد منها، وتفعيل المادة 93 من قانون العقوبات العراقي 111 لسنة 1969 بسجن المتسولين البالغين ممن لا تمنعهم حالتهم الصحية من العمل، وضرورة مساهمة رجال المرور بإبلاغ الاجهزة المعنية عن المتسولين في تقاطعات الشوارع وغيرها من الأماكن، وتوفير دعم اعلامي مكثف موجه للمواطنين بعدم تشجيع المتسولين من خلال مساعدتهم وقصر المساعدة على مستحقيها من غير ممتهني التسول[1].

7- **منظمات المجتمع المدني:** سوف يكون لغيابها نتائج كبيرة على المجتمع العراقي، وبما أن الدعم الدولي كان سينتهي في يومٍ ما أو في الأقل سيتغير شكله وآليات تدخله، فمن الأولى التمهيد لهذه المرحلة عبر استراتيجيتين قد تسهمان في إنقاذ المجتمع المدني العراقي من حافة الانهيار هي:

أ- تطوير ديناميات مجتمعية محلية تشجع على العمل الخيري وتضمن استمراريته دون الاعتماد على الدعم الخارجي، وتعزيز قدرات المجتمع المدني في ما يتعلق بتنويع مصادر التمويل والدعم.

ب- ضرورة الإبقاء على خطوط التواصل بين المنظمات الدوليّة والمنظمات المحليّة حتى في حال غياب المؤسسات الدوليّة بكوادرها ومكاتبها ميدانياً، من أجل التعاون بين الطرفين لدراسة الوضع وتقديم الحلول والشراكة في العمل[2].

8- إن معالجة ظاهرة الابتزاز تستلزم تظافر جهود السلطات والمؤسسات الحكومية، فعلى السلطة التشريعية مثلاً توظيف الدور الرقابي والتشريعي للجنة مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية النيابية في الحد من ظاهرة تعاطي المخدرات من خلال ما يأتي:

أ- الإسراع في تشريع قانون مكافحة الجرائم الالكترونية على أن يتضمن في مواده فرض غرامات وعقوبات مشددة لكل من يستخدم المواقع الالكترونية للابتزاز، وحمل الشباب على التعاطي والاتجار بالمخدرات، ومنح مكافآت مالية للمبلغين عن الأشخاص والجهات المبتزة.

ب- مراجعة التشريعات الأخرى ذات الصلة بمكافحة الابتزاز، كقانون العقوبات رقم (111) لسنة 1969 من خلال تعديل نصوصه بإضافة مفهوم الوسائط والوسائل الالكترونية لتدارك القصور التشريعي فيه.

---

(1) جرجيس توما، نصف مليون متسول في العراق.. 90 % منهم يحصلون على رواتب الرعاية!، 25 نوفمبر 2024، الموقع الالكتروني: https://2u.pw/GlGwx

(2) عبدالسلام مدني، المجتمع المدني العراقي إلى أين؟ معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، منتدى فكرة، 5 نوفمبر 2024، الموقع الالكتروني

https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/almjtm-almdny-alraqy-aly-ayn

ج- تكثيف الجهود النيابية لمتابعة ظاهرة الابتزاز الالكتروني عبر استخدام الوسائل الرقابية كتشكيل لجان المتابعة والزيارات الميدانية والاستضافات للجهات المعنية.

د- تطوير الوسائل الرقابية غير التقليدية للجان المعنية بمجلس النواب، ومنها لجنة مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية والأمن والدفاع والاتصالات والمرأة والأسرة والطفولة، وتمكينها من استخدام الرقابة الالكترونية من خلال إقامة دورات تدريبية لإجادة واتقان متابعة حالات الابتزاز.

هـ- عرض ومناقشة موضوع جريمة الابتزاز الالكتروني وتوابعها في جلسة خاصة للمجلس، يُستضاف فيها السيد رئيس مجلس الوزراء والجهات المعنية.

أما دور السلطة القضائية فيتركز بتوفير كل السبل اللازمة لمكافحة هذه الظاهرة قضائيا من خلال المحاكم المختصة ومتابعة وسرعة حسم الدعاوى الناشئة عن هذه الجرائم، وتهيئة قضاة التحقيق المحترفين بمجال الجرائم الالكترونية وإقامة التدريبات لإكسابهم المهارات والخبرات التي تناسب هذا النوع الجديد من الجرائم.

أما بالنسبة للسلطة التنفيذية فيتركز دورها فيما ما يأتي:

أ- رسم سياسة خاصة وصياغة استراتيجية وطنية تعنى بمكافحة جرائم الابتزاز الالكتروني.

ب- تجفيف منابع هذه الجرائم المتمثلة بالحد من الفقر وتحسين الأوضاع الاقتصاديّة في البلد.

ج- تطوير آليات ملاحقة الجريمة وتقوية سلطة القانون وتطبيق التشريعات النافذة.

د- الإيعاز إلى جميع المؤسسات التنفيذية كل بحسب مهماتها وصلاحياتها، بوضع برامج خاصة لمكافحة الابتزاز الالكتروني.

و- التعاون مع الجهات والمنظمات المحليّة والدوليّة لتطوير الخبرات والمهارات في الحد من تلك الجرائم.

أما دور هيأة الإعلام والاتصالات فيكمن في وضع البرامج الكفيلة بمكافحة جرائم الابتزاز الالكتروني من خلال القنوات الاعلامية كافة، ونشر برامج التوعية في المجتمع ضد هذه الجرائم[1].

الاستنتاجات

لسنوات عدة أعاق الفساد وضعف القدرات المؤسسية والتكنولوجية للدولة والمشاكل الاقتصاديّة والاجتماعيّة والنزاعات المسلحة والتحديات البيئية تطور المجتمع العراقي بصورة طبيعية وجعل منه مجتمعاً يعيد انتاج الحاضر بأدوات الماضي، ما زاد من عوامل ضعفه وعجزه عن إيجاد حلول بناءة وهادفة ودائمة لمعضلاته واستثمار مكامن قوته وتكييفها الإيجابي لمصلحة العراق دولةً وشعباً.

إن استنهاض عوامل القوة لتحقيق مصالح البلد يستلزم درجة عالية من النضج لدى القيادة السياسيّة والشعب وعلاجات متوائمة مع الواقع من خلال:

1-ضرورة التعاون بين حرس الحدود ومديريات مكافحة المخدرات في المحافظات الحدودية التي تنتشر

(1) فراس موسى، ظاهرة التعاطي والاتجار والمؤثرات العقلية والابتزاز الالكتروني، مجلس النواب، دائرة الدراسات والبحوث النيابية، ورقة احاطة، آذار 2024، ص ص 3-4.

فيها المخدرات، خاصة البصرة وميسان والمثنى والأنبار وغيرها من أجل منع دخولها، من خلال استخدام التقنيات الحديثة، وزيادة عدد المنتسبين المدربين تدريباً عالياً في هذا المجال، وتقديم حوافز مالية كبيرة لهم قياساً بزملائهم في الوزارات ذاتها توازي الجهد المبذول من قبلهم وعملهم في بيئة محفوفة بالمخاطر والتهديدات.

2- أدى النمو السكاني المتسارع في العراق خلال السنوات الأخيرة إلى تغير الهيكل السكاني، وهذا بدوره سيؤدي إلى نتيجتين طبيعيتين هما: أولاً: الضغط على سوق العمل الذي لم يعد قادراً على استيعاب الأعداد المتزايدة من الشباب القادرين على العمل، سواء من الخريجين أو غيرهم، مما يخلق اضطرابات اجتماعية مثل البطالة والفقر والجريمة، وثانياً: الضغط على الخدمات الاجتماعيّة مثل التعليم والصحة والماء والكهرباء وغيرها من الخدمات التي تتكفل بها الدولة، وهذا الضغط يتزايد عاماً بعد آخر، وقد يولد الانفجار في السنوات القادمة إذا لم تجد الحكومات آليات ووسائل لحلّه من خلال زيادة مخصصات برامج الخدمات الاجتماعيّة والصحية وغيرها.

3- إذا كان الفقر يشكل عائقاً أمام التنمية والاستقرار فأنه من جانب آخر يشكل نتيجة لعدة ظواهر اجتماعية سلبية، أبرزها الجهل والتخلف وانتشار الجريمة والأمراض والتفكك الأسري والطلاق والتسول والانتحار وغيرها، وإذا كان هذا الواقع يشير إلى بطء الحكومات المتعاقبة في احتواء الفقر ومعالجة تبعاته فأنه من جانب آخر يفرض عليها أن تضع التغيير نحو الأفضل على رأس أولوياتها الاستراتيجية.

4- أجبر التغير المناخي والتدهور البيئي المتمثل بالجفاف والتصحر آلاف العوائل للهجرة من الجنوب إلى الوسط والشمال ومن الأرياف إلى المدن، وأدت هذه الهجرة للضغط على البنى التحتية المتقادمة وخلق توترات اجتماعية مستمرة بسبب نقل ثقافة المهاجرين إلى المدن التي انتقلوا إليها، وهنا يبرز دور الحكومات المحليّة في التقليل من آثار هذه الظاهرة من خلال استيعاب هؤلاء وخلق التعايش والانسجام المجتمعي بينهم، ودور الحكومة الاتحادية في تعزيز قدرات البلد لمواجهة التحديات البيئية.

المحور السادس

حقوق الإنسان 2024

أ.م. د. محمد جبار العبدلي [1]

تمهيد

لم يصل العراق لغاية الآن إلى مصاف الدول التي تكفل حقوق الإنسان وضمان ممارستها على وفق الأطر التشريعية، فالدورة النيابية الخامسة شهدت خلال عام 2024 بعض الممارسات والآليات التشريعية التي ستنعكس آثارها حتماً على حقوق الإنسان تمثلت بتمرير قوانين وُصفت بالجدلية، كتمرير تعديلات لقانوني العفو العام والأحوال الشخصية. ومع مضي أكثر من عشرين عاماً على سقوط النظام البعثي الدكتاتوري، وتحول العراق إلى بلد ديمقراطي يفترض أن يضع حقوق الإنسان أحد أولوياته، فإن الحكومات العراقية المتعاقبة ما زالت تواجه تحديات كبيرة تهدد بشكل حقيقي هذا الملف، وذلك عبر تعسّر إيجاد منظومة تشريعية وتنفيذية متكاملة قادرة على توفير بيئة آمنة لحقوق الإنسان دون تمييز ودون اعتبار للمناصب والانتماءات السياسيّة، تستطيع مواكبة التطور التكنولوجي الذي يشهده العالم لا سيما في ظل تزايد ملحوظ في ارتكاب الجرائم الالكترونية، الأمر الذي يجعل المعايير الدوليّة لحقوق الإنسان داخل البلد أمام مخاطر جسيمة، مما يفرض على الجهات والمؤسسات المعنية واجبات إضافية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، التي يعد الإنسان أساساً لها، للحصول على الدعم الدولي وإعادة بناء الثقة في العراق ليكون ضمن الدول الضامنة لحقوق جميع مواطنيه على اختلاف انتماءاتهم المناطقية الدينية والمذهبية والسياسيّة.

واقع حقوق الإنسان في الوثائق الرسميّة المحليّة والأمميّة

1-الوثائق والمستندات والبيانات الحكومية العراقية

تعد مفوضية حقوق الإنسان في العراق، إحدى الهيئات المستقلة التي تأسست في عام 2008، وترتبط عملياً بمجلس النواب، على غرار الهيئات المستقلة الأخرى كهيئة الإعلام والاتصالات ومفوضية الانتخابات وهيئة النزاهة. تختص مفوضية حقوق الانسان بمهام أبرزها رصد الانتهاكات الحقوقية في البلاد، وتلقّي الشكاوى والتحقيق فيها، وتقديم الشكاوى القضائية ضد المتورطين بجرائم العنف المختلفة، ومراقبة عمل السجون

(1) جامعة الكوفة – كلية القانون

ومراكز الإصلاح. ومنذ انتهاء مدة عمل مجلس المفوضين للمفوضية المستقلة لحقوق الإنسان في تموز(يوليو) 2021 لغاية الآن لم ينتخب مجلس للمفوضية البالغ عددهم (11) عضواً ورئيساً للمفوضية، نتيجة الخلافات السياسيّة بين الكتل والقوى البرلمانيّة وعدم توافقهم على اختيار مجلس جديد للمفوضية، ليُحكم عليها بالتعطيل منذ ما يقرب عن أربعة أعوام، ولا نعلم كم سيستمر تعطيلها، حيث تُدار شؤونها الادارية والمالية بالوكالة من قبل وزير العدل منذ أيلول (سبتمبر) 2023.

أدى تغييب مجلس مفوضية حقوق الانسان إلى فراغ قانوني أفضى إلى غياب المراقبة والمتابعة الجادة لقضايا حقوق الإنسان في البلاد، يُتهم البرلمان والقوى السياسيّة بالتسبّب فيه، وترتب على هذا توقف عمل مفوضية حقوق الإنسان العراقية التي تضم إلى جانب مجلس الأمناء فيها، أكثر من (500) عضو رصد في عموم مكاتبها بالمحافظات العراقية، كما أن عدم قيام البرلمان ورئاسة الجمهورية بإصدار قرار انفكاك المجلس الحالي للمفوضية، للعودة إلى وظائفهم السابقة، جعلهم بحكم المعلّقين، وفي وضع صعب. في هذا الصدد، قال عضو مفوضية حقوق الإنسان السابق السيد (علي البياتي): «إن عدم وجود مفوضية لحقوق الإنسان في العراق، أدى إلى فقدان المفوضية التصنيف الأول للاستقلالية والفعالية»، فيما صرّحت السيدة (نور شاهين) عضو منظمة انطلاق للتنمية، وهي منظمة محلية معنية بحقوق الإنسان، «أن العراق خسر مقاعد مهمة في مؤتمرات تمثل الوضع الإنساني والاجتماعي، بسبب غياب مفوضية حقوق الإنسان في البلاد، وأن العراق خسر تمثيله دولياً في مناقشة قضايا المجتمع المدني»[1].

في السياق ذاته، ذهب الصحفي (أيوب حسن) إلى «أن تأثير تجميد عمل المفوضية جاء بالسلب على موقف العراق تجاه المجتمع الدولي في مجال حقوق الإنسان بشكل كبير، إذ خسر العراق تصنيفه من المرتبة «أ» نزولاً إلى المرتبة «ب»، والسبب يعود لإخفاق مجلس النواب العراقي بكتله السياسيّة وأعضائه بتسمية أعضاء مجلس المفوضية العليا لحقوق الإنسان في هذه الدورة البرلمانيّة. إن نزول العراق ضمن التصنيف له تبعات سلبية أكثر من حيث منع العراق من المشاركة في إعطاء التقارير للجان الخاصة في الأمم المتحدة، وخسارته حق طرح القضايا الحساسة المؤثرة في جانب حقوق الإنسان في العراق وتصدرها كأولوية على طاولة أي نقاش أممي يحدث في الفترة الحالية والمقبلة، فضلاً عن خسارة العراق فرصته بنيل مقعد في مجلس حقوق الإنسان العالمي». كما أعرب عن أسفه بسبب المحاصصة الحزبية في «اختيار أعضاء مجلس مفوضية حقوق الإنسان بفرض الكتل السياسة ممثلاً عن كل مكوّن ليمثلها داخل المفوضية، وهذا ما يتسبّب بضعف القرارات الصادرة عن المجلس وتقاسم السلطات داخله والإغفال عن قضايا يختص بها المجلس مقابل قضايا أخرى تفرض بإرادات سياسية وتمرر تبعاً لأجندات الجهات التابع لها أعضاء مجلس المفوضين». ورأى أنه «لا يمكن إبعاد الجانب السياسي عن أي مؤسسة من مؤسسات الدولة العراقية بسبب البناء المستمر لتلك المؤسسات، التشريعية منها والتنفيذية، على أساس قرارات تتبع لسنوات سابقة شُكلت فيها تلك المؤسسات في ظل وجود اتفاقات سياسية

(1) محمد الباسم، مفوضية حقوق الإنسان العراقية مغيّبة، فراغ يتحمل البرلمان مسؤوليته، تقرير جريدة العربي الجديد في 8 كانون الأول (ديسمبر) 2024:

https://www.alaraby.co.uk/

وتقاسم السلطات مؤقتاً على أساس المكونات المذهبية الدينية أو الحزبية أو القوميات وتكتلاتها في مفاصل الدولة العراقية»[1]. تُشير هذه التصريحات وتؤكد أهمية انتخاب مجلس مفوضية حقوق الانسان للقيام بمهامه الموكلة إليه، فضلاً عن أهمية ذلك في سمعة العراق الدوليّة في هذا المجال.

في شباط (فبراير) 2023 صوت مجلس النواب على تشكيل لجنة خبراء برئاسة النائب الثاني لرئيس مجلس النواب السيد (شاخوان عبد الله أحمد) تختص باختيار مجلس المفوضين للمفوضية العليا لحقوق الإنسان، وذلك لأهمية تشكيل المفوضية في مواصلة إشاعة ثقافة احترام حقوق الإنسان وديمومة التجربة الديمقراطية والعملية السياسيّة في البلاد، وضمان استمرار عمل المفوضية كمؤسسة مستقلة لحماية الحقوق والحريات وفق القوانين والمعاهدات والاتفاقيات الدوليّة، وتم فتح باب الترشيح لأعضاء جدد لمجلس المفوضين للمفوضية العليا لحقوق الإنسان وفق المادة (8) من قانون المفوضية رقم (53) لسنة 2008 [2].

أصدرت لجنة الخبراء المشار إليها أعلاه في 20 أيلول (سبتمبر) 2024 بياناً ذكرت فيه: «دراستها لجميع الملفات المقدمة، حيث تجاوز عدد المتقدمين عشرة آلاف شخص، مما تطلب وقتاً لدراسة هذه الملفات بشكل شامل»، وأكدت أنها «في المراحل النهائية من عملية الاختيار، ومع ذلك، لا نخفي عليكم أن العراق بلد يتكون من عدة مكونات، ومن الضروري أن يتم تمثيل كافة المكونات في هذه المفوضية. وندرك أن التأخير قد حدث بسبب كثرة المتقدمين مما أثر بشكل كبير على تقدم هذه العملية، إضافة إلى ذلك، نخشى من أن يؤدي هذا التأخير إلى خفض تصنيف العراق إلى الدرجة (ب)... يجب التأكيد على أن العراق يمتلك مؤسسات وطنية مهمة مثل مفوضية حقوق الإنسان، وعلينا بذل كل الجهود للحفاظ عليها»[3].

وخلال مناسبة الذكرى السادسة والأربعين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، دعا وزير العدل (د. خالد شواني)، المكلف بإدارة المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق في كانون الأول (يناير) 2024 مجلس النواب للإسراع بانتخاب مجلس المفوضين لضمان استمرارية عمل المفوضية وتعزيز مكانتها الدوليّة كمؤسسة وطنية مستقلة، كما أشار إلى «أن عمل المفوضية شهد تطوراً ملحوظاً في مجالات الرصد الميداني، وتلقي الشكاوى، وتنفيذ النشاطات، وتنظيم الندوات وورش التدريب، وإعداد الدراسات والبحوث، وتقديم التوصيات المتعلقة بالتشريعات الوطنية لضمان انسجامها مع المعايير الدوليّة، ودعا مجلس النواب إلى الإسراع في استكمال عملية انتخاب مجلس المفوضين، بما يضمن استمرارية عمل المفوضية، وتعزيز مكانتها الدوليّة كمؤسسة وطنية مستقلة تُعنى برعاية حقوق الإنسان والوفاء بالتزاماتها الدوليّة، بما يعكس هوية العراق الحضارية وقيمه الثقافية العريقة»[4].

(1) محمد الباسم، المصدر السابق.

(2) موقع الترشيح لعضوية مجلس المفوضين لمفوضية حقوق الانسان، موقع مجلس النواب العراقي:
https://apply.parliament.iq./

(3) ورد بيان اللجنة في الموقع الرسمي لمجلس النواب العراقي:
https://iq.parliament.iq/blog/ %d8 %a8 %d9 %8a %d8 %a7 %d9 %86-23./

(4) الموقع الرسمي لوزارة العدل:
https://moj.gov.iq/view.8748/.

2-الوثائق الأممية

عبّرت اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد التابعة للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في دورتها الأولى للعام 2024 للمدة 29 نيسان/أبريل لغاية 3 أيار/مايو عن تخوفها الجدي «بشأن استمرار امتثال المفوضية العليا لحقوق الإنسان لمبادئ باريس، بما في ذلك استقلاليتها الحقيقية أو المتصورة عن الحكومة [العراقية] وقدرتها على أداء مهامها بطريقة مستقلة وفعالة»[1].

قررت اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد المشار إليها في دورتها الثانية للعام 2024 التي انعقدت خلال المدة 14-18 تشرين الأول (أكتوبر) بخفض اعتماد المفوضية العراقية العليا لحقوق الإنسان إلى المركز «ب» وفقاً للمادة (1.18) من النظام الأساسي للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي تنص: «تدخل التوصية للمادة بتخفيض التصنيف حيز التنفيذ بعد مرور عام واحد. وتشير اللجنة الفرعية إلى أن المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق تحتفظ بالمركز «أ» إلى غاية دورتها الثانية في عام 2025. ويتيح ذلك الفرصة للمفوضية العليا لحقوق الإنسان لتقديم الأدلة التوثيقية اللازمة لإثبات استمرارها في الالتزام بمبادئ باريس». جاء ذلك بسبب مخاوف اللجنة الفرعية من عدم الحفاظ على استقلال المؤسسة وفعاليتها بشكل كاف بما يتماشى مع متطلبات مبادئ باريس بحجة: «أن غياب مجلس المفوضين قد حد بشكل كبير من قدرة المفوضية العليا لحقوق الإنسان على تنفيذ مهامها، بما في ذلك نشر التقارير السنوية والموضوعية. كما تشعر اللجنة الفرعية بالقلق من أن تعيين وزير العدل قد أثر سلباً في الاستقلال المؤسسي الفعلي والمتصور للمفوضية العليا لحقوق الإنسان، وهدّد مصداقيتها، كما حدّ من قدرتها على معالجة القضايا الخطيرة لحقوق الإنسان بشكل مناسب، والتعاون مع منظمات المجتمع المدني والتفاعل مع الآليات الدوليّة لحقوق الإنسان»[2].

في السياق ذاته، أشار تقرير اللجنة الفرعية إلى عدة مسائل عبرت من خلالها عن قلقها إزائها[3]:

الاستقلالية: حيث أشار التقرير إلى عمل المفوضية من دون مجلس للمفوضين منذ عام 2021، كما ذكرت أن تعيين وزير العدل للإشراف على العمليات الإدارية والمالية للمفوضية العليا لحقوق الإنسان، الأمر الذي لا يضمن تميز المفوضية العليا لحقوق الإنسان عن السلطة التنفيذية مما يتسبب بشلّ المفوضية العليا لحقوق الإنسان وأثرت سلباً على استقلاليتها.

الانتقاء والتعيين: أشار التقرير إلى إن لجنة الخبراء التي تشرف حالياً على اختيار مجلس المفوضين وفقاً لقانون المفوضية رقم (53) لسنة 2008 تخضع إلى حد كبير لتحكم الأحزاب السياسيّة، وأوصت اللجنة الفرعية بالدعوة للتعيين السريع لمجلس المفوضين وتعديل هذا الجانب من القانون لمنع بقاء المناصب القيادية للمؤسسة شاغرة لفترة طويلة.

(1) تقرير اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد التابعة للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في دورتها الأولى للعام 2024، ص76.

(2) المصدر نفسه، ص ص62-63.

(3) المصدر نفسه، ص ص64-67.

معالجة انتهاكات حقوق الإنسان: أشارت اللجنة إلى المواد (4-8) من قانون رقم (53) لسنة 2008 التي الزمت المفوضية العليا لحقوق الإنسان بتقديم تقارير سنوية إلى البرلمان تتضمن تقييماً عاماً لحالة حقوق الإنسان في العراق ووجوب نشره في مختلف وسائل الإعلام، إذ رأت اللجنة الفرعية أن عدم قدرة المفوضية العليا على إصدار تقاريرها السنوية والخاصة والموضوعية بشكل مستقل وعلني لتعزيز مصداقية المؤسسة وإمكانية وصول جميع الناس إليها في العراق، بما في ذلك التقارير الموازية لنظام حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، بسبب الترتيبات الإدارية تحت إشراف وزير العدل، يعيق قدرة المفوضية العليا لحقوق الإنسان على الامتثال لمبادئ باريس.

معالجة الشكاوى: لاحظت اللجنة الفرعية الانخفاض المستمر في عدد الشكاوى الفردية والادعاءات بانتهاكات حقوق الإنسان، وفي هذا الصدد، ذكرت المفوضية أن الانخفاض في عدد الشكاوى لا يرتبط بغياب المفوضين، وأنها لا تزال تتمتع بثقة عموم الناس، وحثت اللجنة الفرعية المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق على تعزيز جهودها لمعالجة جميع انتهاكات حقوق الإنسان من خلال السعي لرفع مستوى الوعي العام بشأن ولايتها في مجال حماية حقوق الإنسان ومعالجة جميع الانتهاكات التي تطالها، وخاصة جهودها لزيادة ثقة الجمهور في ولايتها المتعلقة بمعالجة الشكاوى.

التفاعل مع الآليات الدوليّة لحقوق الإنسان: أشارت المفوضية العليا لحقوق الإنسان إلى أنها صاغت تقارير موازية للجنة الحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافية ولجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ومع ذلك، لم يتم تقديم هذه التقارير إلى اللجنتين المعنيتين ولم يتم نشرها، حيث تتطلب هذه التقارير موافقة مجلس المفوضين، الذي لم يتشكل منذ حزيران (يونيو) 2021.

التعاون مع المجتمع المدني: أكدت اللجنة الفرعية على ضرورة مواصلة تطوير علاقات العمل مع المؤسسات المحليّة الأخرى التي أُنشئت لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، وإضفاء الطابع الرسمي على هذه العلاقات والحفاظ عليها، حسب الاقتضاء، حيث أشارت إلى أن التفاعل المنتظم والبناء مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين أمر ضروري لتمكين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من الوفاء بولايتها بفعالية، وتلاحظ المفوضية العليا لحقوق الإنسان أن طبيعة وهوية المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان يجب أن تميزها عن الهيئات الحكومية والمجتمع المدني، وبوصفها مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان مستقلة وتعددية، فإنه يمكنها أن تؤدي دوراً مهماً في حماية حقوق الإنسان وتعزيزها.

حريَّة التعبير والموقف من وسائل التواصل الاجتماعي

منذ أن أصدر مجلس القضاء الأعلى اعمامه المرقم (204) في 8 شباط (فبراير) 2023 إلى رئاسة الادعاء العام ورئاسة هيئة الاشراف القضائي ورئاسة محاكم الاستئناف كافة الذي يقضي باتخاذ الإجراءات القانونية المشددة وبما يضمن تحقق الردع العام بحق من يستخدم مواقع التواصل الاجتماعي لنشر محتويات تسيء للذوق العام وتشكل ممارسات غير أخلاقية فضلاً عن الاساءة المتعمدة وبما يخالف القانون للمواطنين ومؤسسات الدولة بمختلف العناوين، شكلت وزارة الداخليّة لجنة لمراقبة ما عرف في وقتها بـ «المحتوى الهابط» على وسائل

التواصل الاجتماعي، وتم إحالة العديد من الأشخاص الناشطين في تلك الوسائل إلى القضاء بموجب المادة (403) من قانون العقوبات المرقم 111 لسنة 1969 المعدل التي نصت على: «يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تزيد على مائتي دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من صنع او استورد أو صدر أو حاز أو أحرز أو نقل بقصد الاستغلال أو التوزيع كتابا أو مطبوعات أو كتابات أخرى أو رسوما أو صورا أو أفلاما أو رموزا أو غير ذلك من الأشياء إذا كانت مخلّة بالحياء أو الآداب العامّة. ويعاقب بالعقوبة ذاتها كل من أعلن عن شيء من ذلك أو عرّضه على انظار الجمهور أو باعه أو أجره أو عرضه للبيع أو الايجار ولو في غير علانية. وكل من وزعه أو سلمه للتوزيع بأية وسيلة كانت. ويعتبر ظرفا مشددا إذا ارتكبت الجريمة بقصد افساد الأخلاق».

الوثيقة (6-1) إعمام مجلس القضاء الأعلى باتخاذ الإجراءات القانونية المشددة بحق من يستخدم مواقع التواصل الاجتماعي لنشر محتويات تسيء للذوق العام

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية العراق
مجلس القضاء الأعلى
مكتب رئيس المجلس

العدد/٢٠٤/مكتب/٢٠٢٣
التاريخ / ٨ / ٢ /٢٠٢٣

رئاسة الادعاء العام
رئاسة هيئة الإشراف القضائي
رئاسة محاكم الاستئناف كافة

م / اعمام

تحية طيبة

لوحظ من خلال الرصد الإعلامي استخدام مواقع التواصل الاجتماعي لنشر محتويات تسيء للذوق العام وتشكل ممارسات غير أخلاقية إضافة إلى الإساءة المتعمدة وبما يخالف القانون للمواطنين ومؤسسات الدولة بمختلف العناوين والمسميات لذا اقتضى اتخاذ الإجراءات القانونية المشددة بحق من يرتكب تلك الجرائم وبما يضمن تحقق الردع العام .

مع التقدير .

القاضي
د. فائق زيدان
رئيس مجلس القضاء الأعلى
٢٠٢٣/٢/٨

مجلس القضاء الاعلى
مكتب
رئيس المجلس

نسخة منه إلى/
- دائرة العلاقات العامة والشؤون القانونية – للتفضل بالعلم مع التقدير .
- المركز الإعلامي لمجلس القضاء الأعلى – للتفضل بالعلم مع التقدير .

محمد

مجلس القضاء الأعلى . العراق . بغداد . حي الحارثية . موقع مساعة بغداد
هاتف – ٠٧٢٧٠١٠٢١٠٣ – ٠٧٢٧٠١٠٢١٠٤
البريد الإلكتروني

Supreme Judicial Council- Iraq- Baghdad
Tel - 07270102103 - 07270102104
E– mail : opsjc@sjc.iq

أنشأت وزارة الداخليّة منصة «بلّغ» يمكن للجمهور من خلالها الإبلاغ عن تلك المحتويات، وبحلول آب (أغسطس) 2024 بلغ عدد البلاغات عبر المنصة أكثر من (152.000) بلاغ[1]. أثار هذا الأمر جدلًا واسعاً في الأوساط المجتمعية والثقافية والحقوقية، إذ اعتبره البعض مخالفاً لحرية الرأي والتعبير التي كفلها دستور عام 2005 النافذ في المواد (38 و42 و46) منه وكذلك المادة (19) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة (1948) والمادتين (19و20) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسيّة؛ بسبب عدم وجود معايير ضابطة وصريحة لتحديد الأفعال (المخلة بالحياء أو الآداب العامّة) لتعدّ محتوى هابطًا من عدمه، مما يتيح عدم تحديدها إلى الانتقائية في تطبيقها وامكانية استغلالها لتقويض حرية الرأي.

صادق مجلس مفوضي هيئة الإعلام والاتصالات العراقية في آب (اغسطس) 2024 على اعتماد مقرراته والتي تضمنت الرؤية الإعلامية وكيفية محاربة الأخبار الكاذبة والمحتوى الرقمي، وصوت المجلس في كانون الثاني (يناير) 2025 على لائحة تنظيم عمل المشاهير وأصحاب المحتوى الرقمي، التي تهدف إلى تنظيم عمل هذه الفئة في وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي، وأثار القرار لغطاً واسعاً، واعتبره البعض تضييقاً جديداً على المحتوى الذي يقدمه العراقيون على مواقع التواصل الاجتماعي، لا سيما عبر منصات «تيك توك» و«يوتيوب» و«فيسبوك» الأكثر انتشاراً في البلاد، إذ يستهلك العراقيون أغلب وقتهم في مشاهدة الأخبار والتطورات اليومية من خلال مواقع التواصل الاجتماعي، بدل الفضائيات والصحف والمواقع الإلكترونية. ووفقاً لخبراء في هذا المجال، فإن مساعي بعض القوى السياسيّة تتمثل بالدخول إلى هذا المجال وامتلاك جانب منه وتسخيره لدعايتها السياسيّة، في حين وصفها آخرون بالخطوة «الصائبة»، حيث أكد رئيس المركز الاستراتيجي لحقوق الإنسان في العراق (فاضل الغراوي) أن «نسبة 50 % من النساء داخل العراق يتعرضن للعنف الرقمي والتنمر والابتزاز الإلكتروني والاتجار بالبشر إلكترونياً»[2].

نرى أن وسائل التواصل الاجتماعي تشهد محتويات هابطة بالفعل وأُسيء استخدامها من قبل الكثير من فئات المجتمع العراقي، ما دعا إلى الحاجة لوضع ضوابط لذلك، لكن هذه الضوابط يجب أن تكون على وفق معايير واضحة وصريحة لا تسمح بإساءة استخدامها، وبالشكل الذي لا يقوض حرية الرأي ونقد حالات الفساد والممارسات السياسيّة السيئة، ويتوجب أن يكون تشريعها من مجلس النواب العراقي بوصفه السلطة التشريعية التزاماً بمبدأ الفصل بين السلطات واتساقاً مع مبدأ المشروعية (لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص)، وهي مبادئ دستورية يضمنها دستور عام 2005 النافذ في المواد (47) و(19/أولاً) ولا يمكن القفز عليها.

حقوق المرأة والطفل

لا تزال هناك عدة تحديات تواجه حقوق الإنسان في العراق نتيجة عدة عوامل، وأن المنظمات الدوليّة، بما تصدره من وثائق وتقارير، تشير بصورة واضحة إلى تراجع تلك الحقوق وفق معاييرها التي تعتمدها ووفق وجهة

(1) صحيفة العرب:

https://alarab-co-uk.cdn.ampproject.org/c/s/alarab.co.uk/?amp.

(2) شبكة انفوبلس:

https://www.infoplusnetwork.com/

نظرها الخاصة، معتمدة بذلك على تقارير أو جولات وزيارات ميدانية لمنتسبين يعملون في تلك المنظمات، حيث كشف تقرير منظمة (هيومن رايتس ووتش) الخاص بحقوق الإنسان في العراق خلال عام 2024 عن تمتُّع العراق بمزيد من الأمن والاستقرار خلال عام 2024، بعد عقود من النزاعات المسلحة، إلا أن الإفلات من العقاب وغياب العدالة والمساءلة عن الجرائم الجسيمة، وتقلّص الفضاء المدني، والعيوب في المعايير القانونية التمييزية التي أثّرت في النساء والأطفال والأقليات وعدم كفاية الخدمات الحكومية لا تزال مثيرة للقلق[1]. ونستعرض واقع حقوق الإنسان (المرأة والطفل) في العراق وفقاً لتلك الوثائق بطريقة موضوعية وكما يأتي:

1. حقوق المرأة

يعدّ ملف حقوق المرأة في العراق من الملفات المهمة، لا سيما في ظل تواصل معاناة جزء من شريحة النساء في العراق فيما يتعلق بإفلات من يمارس العنف ضدهن من الرجال، بما في ذلك الأحكام التي تسمح للزوج بمعاقبة زوجته، وللأبوين بتأديب أولادهم، والأحكام المخففة على أعمال العنف، بما في ذلك القتل لما يسمى بـ«دوافع الشرف» وافلات مرتكبي جرائم الاغتصاب أو الاعتداء الجنسي من الملاحقة القضائية أو إلغاء الأحكام التي صدرت بحقهم إذا تزوجوا ضحاياهم، كما أسهم مجلس النواب في كانون الأول (يناير) 2025 بتصويته عبر السلة الوحدة التي تضمن تعديل قانون الأحوال الشخصية رقم (188) لسنة 1959 [2] بتصاعد مؤشرات ضعف حقوق الإنسان في الوثائق الدوليّة المعتمدة.

اقتصر التعديل الذي طال قانون الأحوال الشخصية على اتباع المذهب الجعفري وأحكامه الفقهية في مسائل الأحوال الشخصية كالزواج والطلاق والحضانة والميراث، حيث يسمح بتعدد الزيجات ورفع العقوبة عن غير المسجل منها في المحاكم، الأمر الذي يؤثر في قدرة النساء والفتيات على الحصول على الخدمات الحكومية والاجتماعيّة المتعلقة بأحوالهن الشخصية، وتسجيل ولادة أطفالهن، والمطالبة بحقهن بالمهر والنفقة الزوجية والميراث، وبحسب تقرير منظمة (هيومن رايتس ووتش) فقد ارتفعت معدلات زواج الأطفال على مدى السنوات العشرين الماضية، وعلى الرغم من جعل التعديل سريان الأحكام الفقهية على موافقة الزوجين بالنسبة لعقود الزواج الواقعة بعد نفاذ التعديل، فإن سريانه على العقود السابقة يكفي لموافقة أحد الزوجين دون اشتراط موافقتهما معاً وفقاً للمادة (1) من قانون تعديل قانون الاحوال الشخصية رقم (1) لسنة 2025.

(1) التقرير العالمي لحقوق الإنسان، العراق أحداث 2024، هيومن رايتس ووتش:
https://www.hrw.org/ar/world-report/2025/country-chapters/iraq

(2) الموقع الرسمي لمجلس النواب العراقي، الرابط:
https://apply.parliament.iq./

الوثيقة (6-2) المادة (1) من قانون تعديل قانون الاحوال الشخصية رقم (1) لسنة 2025 الخاصة بسريانه على عقود الزواج السابقة

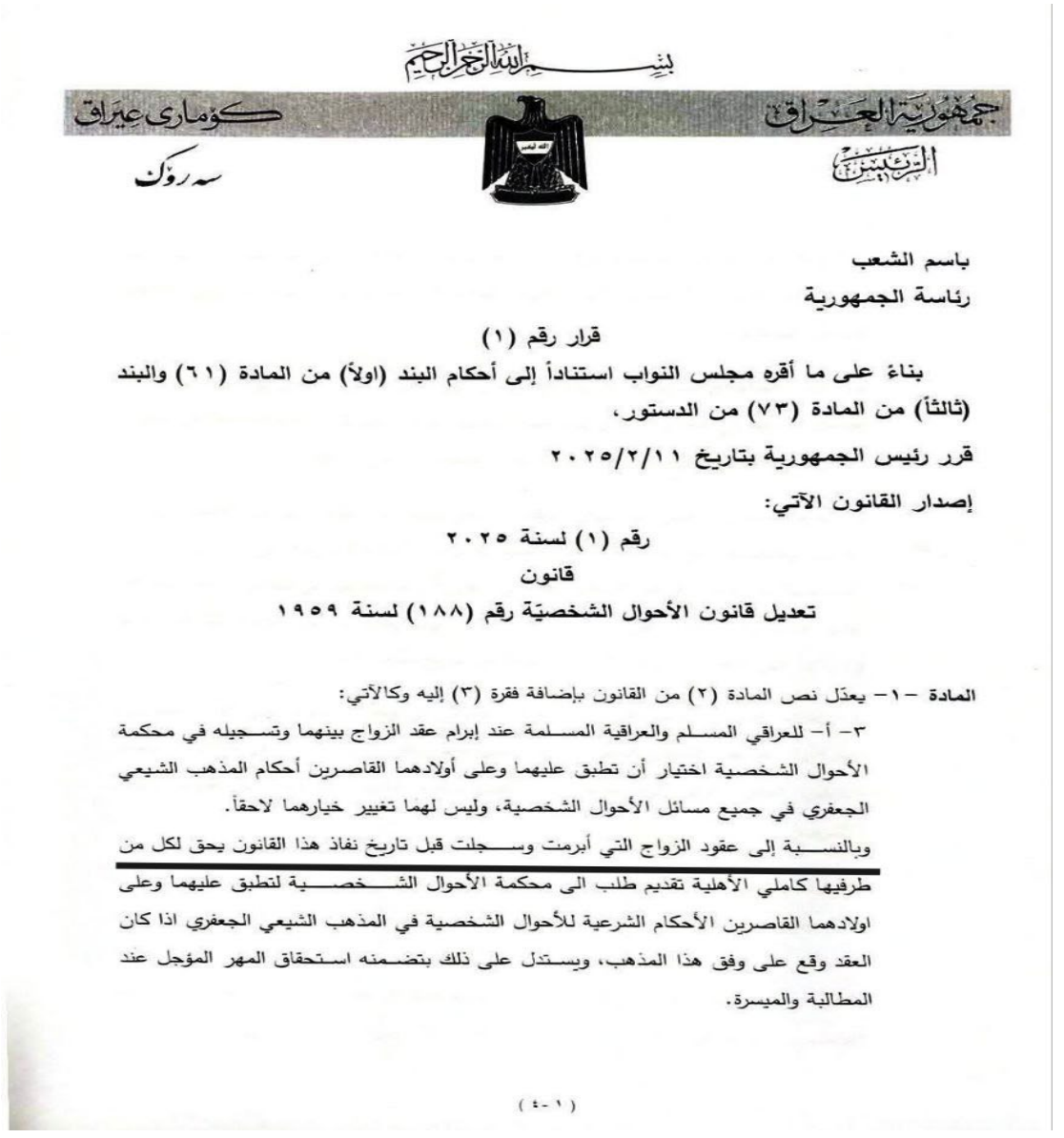

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية العراق — كۆماری عیراق — سه روک

الرئيس

باسم الشعب

رئاسة الجمهورية

قرار رقم (١)

بناءً على ما أقره مجلس النواب استناداً إلى أحكام البند (اولاً) من المادة (٦١) والبند (ثالثاً) من المادة (٧٣) من الدستور،

قرر رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٠٢٥/٢/١١

إصدار القانون الآتي:

رقم (١) لسنة ٢٠٢٥

قانون

تعديل قانون الأحوال الشخصيّة رقم (١٨٨) لسنة ١٩٥٩

المادة –١– يعدّل نص المادة (٢) من القانون بإضافة فقرة (٣) إليه وكالآتي:

٣– أ– للعراقي المسلم والعراقية المسلمة عند إبرام عقد الزواج بينهما وتسجيله في محكمة الأحوال الشخصية اختيار أن تطبق عليهما وعلى أولادهما القاصرين أحكام المذهب الشيعي الجعفري في جميع مسائل الأحوال الشخصية، وليس لهما تغيير خيارهما لاحقاً.

وبالنسبة إلى عقود الزواج التي أبرمت وسجلت قبل تاريخ نفاذ هذا القانون يحق لكل من طرفيها كاملي الأهلية تقديم طلب الى محكمة الأحوال الشخصية لتطبق عليهما وعلى اولادهما القاصرين الأحكام الشرعية للأحوال الشخصية في المذهب الشيعي الجعفري اذا كان العقد وقع على وفق هذا المذهب، ويستدل على ذلك بتضمنه استحقاق المهر المؤجل عند المطالبة والميسرة.

(٤- ١)

في السياق ذاته، لم يُشرّع مجلس النواب في دورته الخامسة لغاية الآن قانون مناهضة العنف الأسري على الرغم من إقراره من قبل الحكومة عام 2020، ورغم مطالبات منظمات المجتمع المدني بتشريعه لوضع حد لجرائم العنف التي يشهدها المجتمع ضد المرأة، وذلك بسبب اختلاف وجهات النظر الكبيرة بين التيارات المدنية والدينية حيال الغاية من تشريعه. ويتعامل القضاء العراقي مع حالات العنف الأسري وفق المادة (41) من قانون العقوبات رقم (111) لسنة 1969 التي تنص على «لا جريمة إذا وقع الفعل استعمالا لحقٍ مقرر بمقتضى القانون، ويعتبر استعمالاً للحق: 1- تأديب الزوج لزوجته وتأديب الآباء والمعلمين ومن في حكمهم الأولاد القصر في حدود ما هو مقرر شرعاً أو قانوناً أو عُرفاً».

أكد المتحدث باسم وزارة الداخليّة العميد (مقداد ميري) خلال مؤتمر صحفي أن «إحصائية دعاوى العنف

الأسري المسجلة من تاريخ 1 كانون الثاني (يناير) 2024 ولغاية 1 أيار (مايو) 2024 بلغت 13857 دعوى، غالبيتها عنف بدني»، وأشار إلى «وجود ارتفاع بظاهرة العنف في المجتمع، وهو ناتج عن تغيرات اقتصادية وثقافية واجتماعية وفهم خاطئ للدين وتفشي البطالة وانفتاح غير متقن على مواقع التواصل الاجتماعي الذي شجع على ازدياد العلاقات غير الشرعية خارج منظومة الزواج، ما أدى إلى زيادة حالات الخيانة الزوجية، فضلاً عن زيادة حالات تعاطي الكحول والمخدرات بشكل كبير». وأشار إلى وجود دراسة تؤكد أن «عدد الإناث اللاتي تعرضن للعنف الأسري كان أعلى من الذكور، حيث كانت نسبة الاعتداءات على الإناث 73 % فيما بلغت نسبة الذكور المتعرضين للعنف الأسري 27 % وأن أكثر أنواع العنف الأسري شيوعاً هو العنف الجسدي، حيث بلغ من مجموع الدعاوى 46 %، فيما كان أقل نسبة في جرائم العنف هو الاعتداء الجنسي حيث بلغ 16 %»[1].

2. حقوق الطفل

تعطي المؤشرات والتقارير الاحصائية عن أوضاع الطفل في العراق تصوراً واضحاً لدى المعنيين والمهتمين بقضايا الطفل ولدى أصحاب الشأن وراسمي السياسات والاستراتيجيات يمكن أن تُسهم في النهوض بواقع حقوق الطفل في العراق. مع ذلك، كشف تقرير منظمة (هيومن رايتس ووتش) الخاص بحقوق الانسان في العراق خلال عام 2024 عن ازدياد معدلات زواج الأطفال في العراق بثبات منذ 2003 حيث يحدد قانون الأحوال الشخصية العراقي السن القانونية للزواج بـ 18 عاماً، لكنه يسمح بالزواج في سن الـ 15 مع إذن من القاضي، بحسب البلوغ الشرعي والقابلية البدنيّة، وهو ما يخالف المعايير القانونية الدوليّة والممارسات الفضلى[2].

أشار التقرير إلى أن منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) إلى أن نسبة 28 % من الفتيات في العراق يتزوجن قبل سن (18) عام، وكشف عن أن نسبة 22 % من الزيجات غير المسجلة تشمل فتيات دون سن الرابعة عشرة، كما عزا ارتفاع معدلات زواج الأطفال إلى الفقر وانعدام الأمن وانخفاض التحصيل العلمي للفتيات، وأشار التقرير إلى أن زواج الأطفال وحمل المراهقات يتسبب بآثار صحية ضارة خطيرة، ويمكن أن يحد من الحصول على التعليم والعمل ويؤدي إلى تفاقم مخاطر العنف الجنسي والأسري[3].

كماأشار التقرير إلى عدم تشريع البرلمان قانون حماية الطفل رغم طرحه في البرلمان منذ حزيران (يونيو) 2023 والذي سيكون لتشريعه توفير الحماية اللازمة للأطفال في العراق ومعالجة قضايا عدة مثل عمالة الأطفال واستغلالهم وإساءة معاملتهم. سيكرس أيضاً الحقوق الأساسية للأطفال بشكل صريح في القانون، بما فيها الحق في الحياة والصحة والتعليم والجنسية[4].

في حزيران (يونيو) 2024، أشار المتحدث باسم وزارة الداخليّة العميد (مقداد ميري) خلال مؤتمر صحفي

(1) الداخلية تحصي بالأرقام حوادث العنف الأسري خلال أربعة أشهر، الموقع الرسمي لوكالة الأنباء العراقية:
https://www.ina.iq/210698--.html

(2) التقرير العالمي لحقوق الإنسان، العراق أحداث 2024، المصدر السابق.

(3) العراق: تعديل قانون الأحوال الشخصية...، هيومن رايتس ووتش، 10 مارس/آذار 2025:
https://www.hrw.org/ar/news/202510/03//iraq-personal-status-law-amendment-sets-back-womens-rights

(4) التقرير العالمي لحقوق الإنسان، العراق أحداث 2024، المصدر السابق.

إلى وجود دراسة تؤكد بأن تصاعد جرائم العنف ضد الاطفال ناتجة عن تغيرات اقتصادية وثقافية واجتماعية وفهم خاطئ للدين وتفشي البطالة وانفتاح غير متقن على مواقع التواصل الاجتماعي، وتضمنت الدراسة توصيات بأهمية «تفعيل المؤسسات الرسميّة ذات العلاقة بالعناية بالأسرة وحماية أفرادها من العنف الأسري، منها المؤسسات التعليمية والمراكز البحثية ودواوين الأوقاف والاهتمام بالتنشئة الاجتماعيّة للطفولة والمراهقة في العراق، لا سيما متابعة أساليب الوالدين في رعاية أبنائهم بعيداً عن العنف وتحقيق العدالة والمساواة في التعامل مع الأولاد وعدم التمييز بينهم وفقاً لجنسهم»، وأكد على «أهمية تشريع قوانين تحمي الأسرة وتحد من التمييز والعنف في مقدمتها قانون حماية الأسرة والطفل»، مؤكّداً على أن «العراق بحاجة ماسة إلى هذا القانون»[1].

كما أكد رئيس المركز الاستراتيجي لحقوق الانسان في العراق الدكتور (فاضل الغراوي) على أن العالم شهد في عام 2024 استمراراً مقلقاً في ظاهرة العنف ضد الأطفال، مع تسجيل أرقام قياسية في عدد الضحايا والانتهاكات، ووفقًاً لإحصائيات وزارة الداخليّة في عام 2024 فقد سجل (14) الف دعوى عنف أسري وكانت غالبية هذه الحالات تتعلق بالعنف البدني. من بين هذه الحالات، كانت نسبة الضحايا من الإناث 73 %. في هذا السياق، دعا الغراوي الحكومة والمؤسسات المعنية باتخاذ تدابير عاجلة وشاملة لحماية الأطفال من جميع أشكال العنف، بما في ذلك تعزيز التشريعات الوطنية، وتوفير الدعم النفسي والاجتماعي للضحايا، وزيادة الوعي المجتمعي حول مخاطر العنف وآثاره السلبية على الأجيال القادمة[2].

أشار التقرير النهائي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في العراق حول آثار تغير المناخ على الأطفال والشباب في العراق لعام 2024 إلى احتلال العراق المرتبة (61) من أصل (163) دولة في مؤشر اليونيسف عن مخاطر المناخ على الأطفال، ويعد العراق خامس دولة معرضة لنقص المياه والغذاء ودرجات الحرارة القصوى، ويعود تراجع العراق إلى هذه المرتبة إلى مخاطر تغيّر المناخ الشديدة التي يتعرض لها الأطفال العراقيين، كما ذكر التقرير أن حوالي 60 % من العراقيين تقلّ أعمارهم عن 25 عام، مما يحتّم العمل على الحد من أثر تغير المناخ في صحتهم وتعليمهم وحمايتهم لتلافي التأثير السلبي للتغير المناخي عليهم سعياً لضمان مستقبل أفضل لهم[3].

أشار تقرير اليونيسيف إلى وجود ما يقارب عن (8.7 مليون) طفل فقير في العراق، مما يعني أن 47 % من الأطفال يعيشون في فقر متعدد الأبعاد ويعانون من انقطاع التعليم وسوء التغذية والعنف والنزاع الذي يقوض حقوقهم وقدراتهم لتحقيق إمكاناتهم الكاملة، ويتعاون اليونيسف مع الحكومة العراقية تماشياً مع هدف التنمية المستدامة للحد من فقر الأطفال بنسبة 50 % بحلول عام 2030 وتعزيز أنظمة الحماية الاجتماعيّة بعيداً عن

(1) الداخلية تحصي بالأرقام حوادث العنف الأسري خلال أربعة أشهر، الموقع الرسمي لوكالة الأنباء العراقية، https://www.ina.iq/210698--.html.

(2) العراق: 14 الف حالة عنف اسري عام 2024، موقع العربي الجديد: https://www.alaraby.co.uk./

(3) اليونيسيف في العراق، آثار تغير المناخ على الأطفال والشباب في العراق، 2024، ص 1: https://www.unicef.org/iraq/ar.

الفقر المادي، حيث يركز اليونيسف على قياس ورصد الجوانب المختلفة لرفاهية الأطفال، وتهدف المبادرة إلى تعزيز القدرات الوطنية في استخدام البيانات لاتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات، وضمان أعمال البحث والتحليل الاستراتيجيين حول قضايا فقر الأطفال من أجل تعزيز وضع الخطط والبرامج المستندة إلى الأدلة وتخصيص الميزانيات اللازمة لتنفذيها[1].

النازحون واللاجئون في الداخل والخارج (العراقيون، اللبنانيون)

تسبب احتلال تنظيم داعش الارهابي خلال المدة (2014-2017) بنزوح ما يقرب من (6 ملايين) شخص في عدد من مناطق العراق. وبعد ثمان سنوات من دحر القوات العراقية لذلك التنظيم الإجرامي، ومع وجود نازحين سوريين في العراق، كشف وكيل وزارة الهجرة والمهجرين السيد (كريم النوري) في كانون الثاني (يناير) 2024 عن أعداد النازحين والمخيمات: «لم يتبق سوى (32) ألف عائلة قوام أفرادها يقارب (154) ألف فرد يتواجدون في (24) مخيماً، (16) منها في دهوك و(6) في أربيل و(2) في السليمانية»، كما أضاف «في العام الماضي، تم إغلاق (5) مخيمات وإعادة العوائل المتواجدة إلى مناطق سكناهم»[2].

وفي يونيو حزيران (يونيو) 2024 كشفت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بأن العراق «يستضيف أكثر من (300 الف) لاجئ وطالب لجوء، 90 % منهم من سوريا، ويعيش غالبيتهم في إقليم كردستان العراق، وهناك أكثر من مليون شخص عراقي نازح داخلياً»، وأشارت المفوضية إلى أن الوضع العام في العراق قد تحسّن بشكل ملحوظ منذ انتهاء العمليات العسكرية واسعة النطاق ضد تنظيم داعش الإرهابي في عام 2017، ولا يزال لدى اللاجئين فرص محدودة للعودة في المستقبل القريب نظراً لانعدام الأمن واستمرار انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، لا سيما في شمال شرق سوريا. وفي أيلول (سبتمبر) 2024 اعلنت وزارة الهجرة والمهجرين عن عدد المخيمات المتبقية في إقليم كردستان، إذ أشارت إلى أن العدد المتبقي من النازحين أكثر من (3 آلاف) نازح و(6) مخيمات في أربيل، وأكثر من (21 ألف) نازح و(16) مخيم في دهوك، وعدم بقاء أي مخيم في السليمانية[3].

في استطلاع أجرته المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لعام 2024 عن نية العودة، أشار 93 % من اللاجئين السوريين في العراق إلى أنهم لا ينوون العودة إلى بلادهم بسبب مخاوف بشأن انعدام السلامة والأمن وقلة فرص كسب العيش في سوريا، أما النازحون العراقيون فيعيش (143 الف) منهم تقريباً في (22) مخيم في إقليم كردستان العراق، وأشارت المفوضية إلى أنهم يعانون من انعدام الأمن ومحدودية الوصول إلى الخدمات العامّة كالتعليم والصحة والماء والكهرباء وفرص العمل، فضلاً عن تضرر مساكنهم في مناطقهم الأصلية،

(1) اليونيسيف في العراق، السياسات الاجتماعية، لكل طفل الحق في الحصول على فرص متساوية في الحياة:
https://www.unicef.org/iraq/ar.

(2) الهجرة تكشف أعداد ما تبقى من النازحين في المخيمات، وكالة الأنباء العراقية:
https://www.ina.iq/201564--.html.

(3) الهجرة تكشف عن عدد مخيمات النازحين في كردستان، شبكة بغداد اليوم:
https://baghdadtoday.news/

وكشفت المفوضية عن أن الاحتياجات المتبقية للسكان النازحين قسراً في العراق مرتبطة إلى حد كبير بالعوامل الاجتماعيّة والاقتصاديّة وتحديات حقوق الإنسان وغياب سيادة القانون، وليس فقط بسبب حالة نزوحهم والتي يتم معالجتها بشكل أكثر فعالية من خلال أساليب التنمية المستدامة، ويستلزم ذلك تعزيز الجهود الوطنية وقدرة مقدمي الخدمات العامّة على تقديم الحماية وغيرها من الخدمات، وتعزيز إدماج اللاجئين في برامج الحماية الاجتماعيّة والدعوة إلى زيادة وصول اللاجئين والنازحين داخلياً وتحسين وصول اللاجئين إلى سوق العمل وفرص كسب العيش وفي ضوء ذلك «انتقلت المفوضية وشركاؤها من الاستجابة الإنسانية إلى نهج قائم على التنمية»[1].

أشارت منظمة (هيومن رايتس ووتش) في تقريرها الخاص بحقوق الإنسان في العراق خلال عام 2024 إلى استعادة قوات من الجيش العراقي والتحالف العسكري الدولي بقيادة الولايات المتحدة لآخر المناطق التي كان يسيطر عليها تنظيم داعش الإرهابي، وقدّر التقرير عدد النازحين العراقيين من تلك المناطق بنحو (1.1 مليون) معظمهم في إقليم كردستان العراق، وأشار التقرير إلى أن مجلس الوزراء العراقي أعلن في 30 حزيران (يونيو) 2024 كتاريخ نهائي لإغلاق آخر مخيم نزوح في إقليم كردستان لتشجيع العودة، وأعلنت وزارة الهجرة والمهجرين عن حزمة إعانات ومحفزات للعائدين، بما في ذلك 4 ملايين دينار عراقي (ما يقارب من 3 آلاف دولار) تدفع مرة واحدة لكل عائلة، وبعض الوظائف الحكومية، وتقديمات الضمان الاجتماعي، وقروض دون فائدة للمؤسسات الصغيرة، كما أشار التقرير إلى مغادرة (7699) عائلة لمخيمات النزوح خلال الفترة نيسان (أبريل) وآب (أغسطس) عاد معظمهم إلى محافظتي نينوى وصلاح الدين، وأبدت المنظمة قلقها من الإغلاق المبكر لمخيمات النزوح بحلول 30 تموز (يوليو) كون ذلك «يهدد حقوق النازحين مع استمرار المخاوف الأمنيّة وتأخّر إعادة الإعمار وغياب فرص العمل ومشاكل في حقوق الملكية والتوترات غير المحلولة، كما تخشى بعض العائلات أعمال الانتقام أو الاضطهاد من قبل المجتمعات المحليّة التي تنظر إليهم على أنهم مرتبطون بداعش»[2].

أحكام السجون والإعدام

أصدرت الجمعية العامّة للأمم المتحدة عدة قرارات كان آخرها في 17 كانون الأول (ديسمبر) 2024، أكدت الجمعية عبر هذه القرارات إدانتها لجميع حالات الاعدام خارج القضاء في جميع دول العالم او بإجراءات موجزة أو تعسفية، وضرورة وضع حد لتلك الممارسات غير الانسانية، وضرورة إجراء تحقيقات فورية وفعالة ومستفيضة وشاملة ومستقلة ومحايدة وشفافة، مع بذل العناية الواجبة بخصوص ذلك تماشياً مع المعايير الدوليّة وأفضل الممارسات في مجال الأدلة الجنائية[3]. حيث لا تزال عدة دول تطبق عقوبة الإعدام، وخلال عام 2023 احتل العراق المرتبة الخامسة بعد إيران والمملكة العربية السعودية والصومال والولايات المتحدة في عدد عمليات الإعدام المعروفة على مستوى العالم، ليحتل المرتبة الثالثة خلال عام 2024 بعد إيران والمملكة

(1) UNHCR's 2024 Mid-Year Trends analyses changes and trends in forced displacement during the first six months of 2024: https://www.unhcr.org/media/mid-year-trends-2024

(2) التقرير العالمي لحقوق الإنسان، العراق أحداث 2024، المصدر السابق.

(3) الدورة التاسعة والعشرون للجمعية العامة للأمم المتحدة لعام 2024، الوثيقة المرقمة:

A/79458//Add.2. p109

العربية السعودية تليه كوريا الشمالية ومن ثم الولايات المتحدة، حيث نفذ العراق خلال العام 2024 (92) عملية إعدام[1].

أشار تقرير منظمة (هيومن رايتس ووتش) الخاص بحقوق الإنسان في العراق خلال عام 2024 أن العراق لديه «منذ فترة طويلة أحد أعلى معدلات الإعدام في العالم. ثمانية آلاف سجين تقريباً، معظمهم متهمون بجرائم متعلقة بالإرهاب، ينتظرون تنفيذ حكم الإعدام في العراق. نفذت السلطات أحكام الإعدام في 2024» دون أن «تقدم الحكومة العراقية أي أرقام رسمية عن الإعدامات»، وذكر التقرير «بحسب مديرية الإصلاحيات في حكومة إقليم كردستان العراق، لدى الإقليم (466) شخص محتجز في السجون يواجهون حكم الإعدام» كما أشار التقرير إلى تصريح المتحدث باسم حكومة الإقليم بأنها «حافظت على التعليق الفعلي لعقوبة الإعدام منذ 2008، إذ تحظرها، إلا في حالات قليلة تُعتبر فيها ضرورية»[2].

على الرغم من أن موقف المجتمع الدولي الرافض لعقوبة الإعدام، فإن هذه العقوبة لا يمكن وصفها دائماً بالانتقامية، لأنها تحقق وظيفة الردع وكذلك المساواة والعدالة بواسطة القصاص، فضلاً عن أن الإعدام هو من جنس عمل المجرم ذاته، فعقوبة السجن مدى الحياة لا يمكن أن ترضي ذوي الضحايا مما يشجعهم على الأعمال الانتقامية في حال عدم إعدام القتلة، مما قد يؤدي إلى توسيع النزاعات واستمرارها لا سيما في ظل تنفيذ أكثر من عملية لتهريب عدد كبير من الإرهابيين من السجون العراقية، لكن مع مراعاة الاجراءات العادلة والاعتماد على الأدلة القطعية بالإدانة دون الاعتماد على مجرد الاعتراف من المتهمين يمكن أن تكون حينها عقوبة الإعدام رادعة، وهو ما تبناه تعديل قانون العفو الأخير وشملهم بإعادة التحقيق والمحاكمة كما يتضح ذلك عبر النقاشات التي تتمحور عن التعديل المذكور.

الاتجار بالبشر

تعد جريمة الاتجار بالبشر من الجرائم التي نشطت في العراق خلال السنوات الأخيرة، والتي يجري تسجيلها بشكل مستمر، ففي 30 تموز (يوليو) 2024 دعت شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة في العراق، في بيان صحفي بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص، إلى تكثيف الجهود لمكافحة هذه الجريمة، وأشار البيان إلى أنه:

«على الرغم من الاستقرار والأمن الذي تتمتع به البلاد اليوم بعد سنواتٍ من التحديات، إلا أن العراق ما يزال معرضا لجريمة الاتجار بالبشر، ورغم إحراز الكثير من التقدم منذ تصديق العراق على (بروتوكول الأمم المتحدة لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص خاصة النساء والأطفال)، إلا أن هناك حاجةً إلى بذل المزيد من الجهود لمكافحة هذا الانتهاك الصارخ لحقوق الإنسان والحريات الأساسية»، كما ذكر البيان «إن العراق، وهو بلد مصدرٍ

(1) مركز معلومات عقوبة الإعدام، عقوبة الإعدام في عام 2024،:
https://deathpenaltyinfo.org/research/analysis/reports/year-end-reports/the-death-penalty-in-2024/international.

(2) التقرير العالمي لحقوق الإنسان، العراق أحداث 2024، المصدر السابق.

ومقصد لضحايا الاتجار بالبشر، مُعرّض بشكل خاص لخطر الاتجار بالبشر، وغالبية الأشخاص الذين يتم الاتجار بهم هم من النساء والأطفال، ومع ذلك يواصل الجناة العمل مع الإفلات من العقاب، حيث يستغلون التكنولوجيات الجديدة ووسائل التواصل الاجتماعي وشبكة الإنترنت المظلم لتجنّب الكشف وإيقاع الضحايا المحتملين وجذب العملاء المحتملين لسلعهم البشرية، لقد تم بذل جهود كبيرة لمكافحة الاتجار بالبشر في العراق، ولكن ما يزال الطريق طويلاً لمعالجة الثغرات في مجال الوقاية والحماية لضحايا الاتجار بالبشر في العراق، وملاحقة الجناة، ومن خلال الإجراءات الحكومية القوية، مقترنةً بدعم الأمم المتحدة، يمكن تحقيق المزيد من التقدم، وتدعو شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة في العراق (UNNM) إلى العمل المشترك لإنهاء الاتجار بالبشر، وخاصة لجميع ضحايا الاتجار من الأطفال، مع وضع احتياجات الناجين في قلب خططنا للوقاية والاستجابة»[1].

وختم البيان دعوة الحكومة العراقية إلى تعزيز قانونها المتعلق بمكافحة الاتجار بالبشر رقم (28) لسنة 2012 لضمان احترام حقوق ضحايا الاتجار، وكذلك العمل على ضمان: الحصول على حق غير مشروط بالمأوى لضحية الاتجار، بما في ذلك الضحايا الذكور والقاصرين، وعدم تجريم ضحايا الاتجار بموجب قوانين أخرى مثل قانون الإقامة أو قانون مكافحة البغاء، وأن تكون الآليات الحكومية والجهات الفاعلة المحليّة مجهزة بشكل أفضل لتحديد الحالات المحتملة للإتجار بالأشخاص والتحقيق فيها والاستجابة لها، تحليل عوامل الاتجار بالأطفال وفهمها ومعالجتها بشكل كامل، كما جددت شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة دعمها للعراق في مكافحة هذه الجريمة لمعالجة هذا الملف لصالح جميع العراقيين [2].

في السياق ذاته، أشار الناطق باسم وزارة الداخليّة (مقداد مير) في كانون الأول (ديسمبر) 2024 إلى «انخفاض الجرائم الإرهابية بنسبة (83 %)، فضلاً عن تحقيق العراق مراتب متقدمة في مكافحة الجرائم المالية، لافتاً إلى حصول العراق على المرتبة الأولى في مكافحة جريمة الاتجار بالبشر على مستوى العالم، وهو عمل دولي غير قابل للمجاملات»[3].

إقرار قانون العفو العام ومناقشات تعديل قانون الأحوال الشخصية (جدليات حقوقية)

أقرّت رئاسة مجلس النواب العراقي في دورته الخامسة بتاريخ 21 كانون الثاني (يناير) 2025 تشريع تعديل قانون العفو العام رقم (27) لسنة 2016 بوصفه جزءاً من الاتفاق السياسي الذي رافق تشكيل الحكومة الحالية. ابتكرت رئاسة المجلس طريقة جديدة لتشريع القوانين باعتماد تصويت واحد لتمرير ثلاثة قوانين جدلية (العفو العام، والأحوال الشخصية، وإعادة العقارات إلى أصحابها)، وهو أسلوب محدّث لاعتماد أسلوب «السلة الواحدة» في تمرير التشريعات، الأمر الذي دفع بعض النواب إلى الطعن أمام المحكمة الاتحادية العليا لمخالفة هذا

(1) بيان صحفي: في اليوم العالمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص 2024، شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة في العراق تدعو إلى تكثيف الجهود لمكافحة هذه الجريمة، الموقع الرسمي للأمم المتحدة:

https://www.unodc.org/romena/index.html.

(2) المصدر نفسه.

(3) حصيلة العمل الأمني في العراق خلال العام 2024، الرابط:

https://aljeebal.com/posts/2713.

الاسلوب دستور 2005 النافذ والنظام الداخلي لمجلس النواب رقم (1) لسنة 2022، وكذلك الطلب من المحكمة إصدار أمر ولائي بوقف تنفيذ تلك القوانين لحين صدور قرار نهائي من المحكمة الدستورية بصحتها من عدمه، فاستجابت المحكمة للطلب الأخير وأصدرت الأمر الولائي ذي العدد (3وموحدته 4و18و19و21/اتحادية / أمر ولائي/2025) بتاريخ 4 شباط (فبراير) 2025، الأمر الذي أربك التوافق السياسي الذي رافق تشكيل الحكومة الاتحادية المشروط بتمرير بعض هذه القوانين وفي مقدمتها تعديل قانون العفو العام رقم (27) لسنة 2016، ولكن بعد سبعة أيام قررت المحكمة الغاء الأمر الولائي المذكور، ورد الدعوى المرقمة (23/اتحادية/2025) لعدم توافر شرط المصلحة في المدعي، ليتم بعده نشر قانون التعديل الثاني لقانون العفو العام في جريدة الوقائع العراقي بالرقم (2) لسنة 2025.

الوثيقة (6-3) قرار المحكمة الاتحادية العليا ذي العدد (23/اتحادية/2025)

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا
العدد: ٢٣/ اتحادية/ ٢٠٢٥

كۆماری عیراق
دادگای باڵای ئیتیحادی

وفقاً لما جاء في المادة (٦٥) من الدستور، والتي أوجبت إنشاء مجلس تشريعي يسمى (مجلس الاتحاد) يضم ممثلين عن الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم، ويُنظم تكوينه، وشروط العضوية فيه واختصاصاته، وكل ما يتعلق به، بقانون يُسن بأغلبية ثلثي أعضاء مجلس النواب، مما يعني عدم اكتمال جناحي السلطة التشريعية في العراق حالياً.
ثالثاً- يتكون مجلس النواب من عدد من الأعضاء يمثلون الشعب العراقي بأكمله يتم انتخابهم بطريق الاقتراع العام السري المباشر، ويراعى تمثيل سائر مكونات الشعب فيه، وفقاً لما جاء في المادة (٤٩/ أولاً) من الدستور، وحددت اختصاصات مجلس النواب وفقاً لما جاء في المادة (٦١) منه، ومنها تشريع القوانين الاتحادية، وتتخذ القرارات في جلسات مجلس النواب بالأغلبية البسيطة، بعد تحقق النصاب ما لم ينص على خلاف ذلك استناداً لأحكام المادة (٥٩/ ثانياً) من الدستور، وأوجبت المادة (٣٧/ ثالثاً) من النظام الداخلي لمجلس النواب رقم (١) لسنة ٢٠٢٢ أن تناقش فقرات جدول الأعمال بحسب تسلسلها الوارد في لجدول ولا يصار الى مناقشة أي فقرة جديدة إلا بعد الانتهاء كلياً من مناقشة الفقرة السابقة، وإذا تعذر إتمام النقاش فلرئيس المجلس ونائبيه مجتمعين تأجيل النظر فيها الى جلسة ثانية، وإن ذلك من شأنه أن يجنب القوانين العيوب الشكلية والموضوعية الأمر الذي يقتضي التقيد بها على وجه الدقة، وحيث إن الدعاوى التي تقام أمام القضاء محكومة بوجوب توافر الشروط التي نصت عليها القوانين الإجرائية، وحيث إن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن اختصاصات مجلس النواب متمثلاً بأعضائه قد جاء النص عليها حصراً في المادة (٦١) من الدستور، وحيث أن هذه الدعوى المقامة من عضو من أعضاء مجلس النواب لا تتعلق بحقوقه الشخصية ولم تتوافر فيها شروط تحقق المصلحة المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية رقم (٨٣) لسنة ١٩٦٩ المعدل، والنظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا رقم (١) لسنة ٢٠٢٢، لذا فإن دعواه هذه تكون واجبة الرد من هذه الجهة، ولكل ما تقدم وبالطلب قررت المحكمة الاتحادية العليا ما يأتي:
أولاً: الحكم برد دعوى المدعي (النائب رائد حمدان المالكي)، لعدم توافر شرط المصلحة.
ثانياً: تحميل المدعي الرسوم والمصاريف وأتعاب محاماة وكيل المدعى عليه/ إضافة لوظيفته مبلغاً قدره مائة وخمسون ألف دينار توزع وفقاً للقانون.
وصدر قرار الحكم بالأكثرية باتاً وملزماً استناداً للمواد (٩٣ و٩٤) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ و(٤ و٥/ ثانياً) من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ المعدل بالقانون رقم (٢٥) لسنة ٢٠٢١ وأفهم علناً في ١٢/شعبان/١٤٤٦ هجرية الموافق ٢٠٢٥/٢/١١ ميلادية.

القاضي
جاسم محمد عبود
رئيس المحكمة الاتحادية العليا

تضمن التعديل عدة ثغرات ربما ستجعل من أحكامه سبباً لتغييب الرادع القانون عن محاسبة مرتكبي الجرائم الأشد خطورة على أمن البلد ومصالحه العليا وحقوق مواطنيه، كالقتل والخطف وجرائم الفساد الإداري، وتسهم بإفلات مرتكبيها من العقاب وتشجيعهم وغيرهم على تكرار ارتكابها بعد تأمينهم من العقوبات القانونية المقررة بشأنها، حيث تعد قوانين العفو ذات طبيعة استثنائية ومؤقت سريانها على جرائم مرتكبة خلال وقت سابق لم تشمل بعفو عام مسبق، خلاف ما تضمن التعديل الأخير الذي جعل سريانه على الجرائم الواقعة قبل التعديل وفق المادة (6) من التعديل، وبالتالي شمول جميع الجرائم التي

لم تُشمل بقوانين العفو العام المسبقة كالقانون رقم (19) لسنة 2008 والقانون رقم (27) لسنة 2016 لغاية نفاذ التعديل الأخير.

حدد التعديل موعداً لتنفيذ أحكامه اعتباراً من تاريخ تصويت مجلس النواب عليه وفقاً للمادة (8) منه، أي دون انتظار نشر قانون التعديل في جريدة الوقائع العراقية. إن الأهداف الحقيقية التي تقف خلف هذا التسرّع، لتشريع قانون يتعلق بأمن البلد ومصالح البلد العليا وأمواله العامّة وعدم انتظار نشره، غير معلنة، كما جعل التعديل من الفصل العشائري بموجب وثيقة موقعة من شيوخ العشائر بمثابة وثيقة تنازل المشتكي او ذويه عن الجاني، وفي ظل واقعنا الذي يشهد وجود حالات يكون فيها الفصل العشائري مفروضاً على أصحاب الحق أو المصلحة المُعتدى عليها بموجب الجريمة الواقعة استجابة للأعراف والسنن العشائرية، وبالتالي قد يكون اطلاق سراح مرتكبي الجرائم بموجب قانون التعديل دون تنازل صريح من الضحايا أو ذويهم، كما كان في ظل قوانين العفو السابقة، سيتسبب بشعورهم بالظلم وإفلات مرتكبي الجرائم من العقاب دون تعويضات مقبولة أو اعتذار أو صلح حقيقي، مما قد يؤدي إلى إثارة نزعات الثأر الفردية ويزيد من التحديات الأمنيّة في البلد.

فضلاً عمّا سبق، فإن قانون رقم (2) لسنة 2016 (قانون العفو السابق) المراد تعديله يشترط تسديد الجاني لما بذمته من أموال حتى يشمل بالعفو العام استناداً إلى المادة (3) منه، لكن التعديل الأخير استبدل ذلك الحكم بـ (إجراء تسوية مع الجهة المتضررة)، فمن يختلس أو يسرق مالًا عامًا دفعة واحدة يمكن أن يسدده عبر تسوية مع الجهة المتضررة. تصب هذه الخطوة في صالح الفاسدين وتتساهل معهم، وتُضعف من جهد الحكومة والقضاء في مكافحة الفساد وتُشجع على استمراره في المؤسسات الحكومية وهدر مزيد من الأموال العامّة، وتقوّض الرادع القانوني في محاسبة مرتكبي جرائم الفساد الإداري وتكون حافزاً لارتكابها بشكل أكثر على أمل إصدار عفو مماثل في المستقبل. بناءً على ذلك، فإن تعديل قانون العفو سيبعث رسالة سلبية إلى المجتمع مفادها أن العدالة ليست فاعلة في العراق، وممكن لمرتكبي جرائم الفساد الإداري الإفلات من العقاب ما دام هناك عفو عام سيصدر بين الحين والآخر يمكّنهم من تسوية المبالغ التي استولوا عليها دون حق ودون الزامهم بتسديدها دفعة واحدة.

كما استثنى القانون رقم (2) لسنة 2016 السابق جرائم الخطف بشكل عام من الشمول بالعفو العام، في حين حصر التعديل جرائم الخطف التي لا تُشمل بالعفو بجرائم الخطف التي نشأ عنها موت المخطوف أو مجهولية مصيره أو إحداث عاهة مستديمة، أما جرائم الخطف الأخرى التي لا ينتج عنها موت المخطوف أو مجهولية مصيره أو إحداث عاهة مستديمة فسيشمل مرتكبوها بالعفو العام وفقاً لأحكام المادة (2/سادساً) من التعديل الأخير لقانون العفو، رغم خطورة صور جرائم الخطف الأخرى وتأثيرها على أمن واقتصاد البلد وتهديدها لحياة وأمن المواطنين.

استثنى قانون العفو السابق رقم (2) لسنة 2016 أيضاً جرائم الاتجار بالمخدرات بشكل عام من الشمول بالعفو العام، لكن التعديل الأخير لقانون العفو العام شملها في حال كانت كمية المادة المخدرة المضبوطة بحوزة المجرم لا تزيد عن (50) غم بصرفِ النظر عن الغاية من حيازتها وفقاً لأحكام المادة (2/سادساً) من التعديل الأخير، دون معرفة المبرر الحقيقي للسماح بإفلات من يتاجر بهذه الكمية من المخدرات ومدى

أثر ذلك في التشجيع على المتاجرة بالمواد المخدرة والتقيّد بهذه الكمية المحددة التي سمح بها التعديل الأخير. كما أن المتاجرين بالمخدرات ليس بالضرورة أن يحرزوا مواد مخدرة ليتم ضبطها؛ إذ يمكن أن يتمكنوا من بيعها وتخرج من حوزتهم وبعد ذلك يتم القيض عليهم، وبالتالي ممكن أن يفلتوا من العقاب مستفيدين من قانون العفو.

منح قانون العفو السابق رقم (2) لسنة 2016 للجنة التي يشكلها مجلس القضاء الأعلى سلطة تقديرية في القيام بإعادة التحقيق او المحاكمة من أو عدم إعادتها للمحكوم عليهم بناء على أقوال المخبر السري أو اعتراف متهم آخر، بينما الزم التعديل الأخير اللجنة المذكورة بإعادة التحقيق او المحاكمة للمحكوم عليهم بناءً على أقوال المخبر السري أو اعتراف متهم آخر، وهذا تدخل سافر في أعمال القضاء وضربٌ لمبدأ الفصل بين السلطات الذي تبناه دستور 2005 النافذ في المادة (47) منه بنصها على «تتكون السلطات الاتحادية من السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، تمارس اختصاصاتها ومهماتها على أساس مبدأ الفصل بين السلطات».

بالنسبة لتعديل قانون الأحوال الشخصية رقم (188) لسنة 1959 المنشور في جريدة الوقائع العراقي بالرقم (1) لسنة 2025، الذي اقتصر على اتباع المذهب الجعفري باتباع الأحكام الفقهية في مسائل الأحوال شخصية كالزواج والطلاق والحضانة والميراث، وأحال التعديل معظم أحكامه إلى المدونة الشرعية التي يتولاها المجلس العلمي في ديوان الوقف الشيعي بالاستعانة بعدد من القضاة وخبراء القانون وبالتنسيق مع مجلس الدولة على أن يتم تقديمها إلى مجلس النواب خلال أربعة أشهر من نفاذ القانون، مع نص القانون على إلزام المجلس بالموافقة عليه وادخالها حيز النفاذ خلال (30) يوم من تاريخ تسلمه المدونة[1].

على الرغم من أن التعديل جعل سريان الأحكام الفقهية على موافقة الزوجين بالنسبة لعقود الزواج الواقعة بعد نفاذ التعديل، فإن سريانه على العقود السابقة يكفي لموافقة أحد الزوجين دون اشتراط موافقتهما معاً وفقاً للمادة (1) من قانون تعديل قانون الاحوال الشخصية رقم (1) لسنة 2025، كما تضمن التعديل عدة محددات لسن الزواج وتعدد الزيجات والحضانة لا يمكن للمدونة المنتظرة تجاوزها:

سن الزواج: تضمن التعديل النص الآتي: «عدم النص على تقليله والسماح بما يخالف المنصوص عليه في المادة (8) من القانون»[2]. عدم صراحة النص هذه آتية من أن قانون الأحوال الشخصية رقم (188) لسنة 1959 حدد سن الزواج في المادة (7) منه بـ (18) سنة، وفيما تخص المادة (8) المشمولة بالتعديل إمكانية الزواج لمن أكمل سن (15) سنة وفق شروط حددتها ذات المادة، ليكون الحد الأدنى لسن الزواج الذي لا يمكن للمدونة تقليله او السماح بمخالفته وفقاً لقانون التعديل سيكون (15) سنة.

تعدد الزيجات: لم يتضمن التعديل حكم صريح بشروط تعدد الزيجات، وإنما تضمن إشارات للإبقاء على

(1) تعديل المادة (3/د) من قانون الأحوال الشخصية رقم (188) لسنة 1959 وفقاً للمادة (1) من قانون تعديل قانون الأحوال الشخصية رقم (1) لسنة 2025.

(2) تعديل المادة (3/و/أولًا) من قانون الأحوال الشخصية رقم (188) لسنة 1959 وفقاً للمادة (1) من قانون تعديل قانون الأحوال الشخصية رقم (1) لسنة 2025.

بعض الشروط السابقة بنص التعديل على: «ضمان عدم مخالفة الشروط المنصوص عليها في الفقرات (4 و5) من المادة (3) من القانون المذكور[1]. وهي فقرات خاصة بإذن مسبق من القاضي لتعدد الزيجات، ويتطلب الإذن: «كفاية مالية لإعالة أكثر من زوجة، وتكون هناك مصلحة مشروعة من الزواج الجديد، العدل بين الزواجات»، مع رفع العقوبة عن غير المسجل منها في المحاكم مما سيزيد من وقوعها بعد تعديل القانون.

الحضانة: رغم كثرة الحديث حول حرمان الزوجة من حق الحضانة بعد انتهاء العلاقة الزوجية وفقاً للتعديل الأخير المعني بقانون الأحوال الشخصية، فإن التعديل تضمن النص الآتي: «ضمان عدم النص على تحديد حق حضانة الام للولد، ذكر او أنثى، بأقل من سبع سنوات»[2]. وهو سن مقبول وأكثر إنصاف للزوج بمقارنته بنص المادة (57) من قانون الأحوال الشخصية رقم (188) لسنة 1959 التي تجعل الحضانة للأم لغاية اتمام المحضون سن الخامسة عشرة ليختار بعدها من يشاء من أبويه أو أحد اقاربه لحين إكماله الثامنة عشرة من عمره.

أزمة النوع الاجتماعي «مخاطر الشذوذ»

أقر في 27 نيسان (أبريل) 2024 مجلس النواب العراقي قانون رقم (15) لسنة 2024 (التعديل الأول لقانون مكافحة البغاء رقم (8) لسنة 1988) المنشور في جريدة الوقائع العراقية بالرقم (4781) لسنة 2024، شمل التعديل تجريم أفعال الشذوذ الجنسي المثلي والتخنّث وتغيير الجنس البيولوجي (باستثناء حالات التشوّه الخلقي)، وتبادل الزوجات لأغراض جنسية، وحدد التعديل عقوبات رادعة كالسجن مدة (10-15) سنة لكل من أقام علاقة شذوذ جنسي، وحدد عقوبة السجن مدة (لا تزيد عن 7 سنوات) والغرامة بمبلغ (10-15) مليون دينار لكل من روّج أو ساعد على تلك العلاقات [3].

(1) تعديل المادة (3/و/أولًا) من قانون الأحوال الشخصية رقم (188) لسنة 1959 وفقاً للمادة (1) من قانون تعديل قانون الأحوال الشخصية رقم (1) لسنة 2025.

(2) تعديل المادة (3/و/ثانياً) من قانون الأحوال الشخصية رقم (188) لسنة 1959 وفقاً للمادة (1) من قانون تعديل قانون الأحوال الشخصية رقم (1) لسنة 2025.

(3) المادة (السابعة) من قانون التعديل الأول لقانون مكافحة البغاء (8) لسنة 1988.

الوثيقة (6-4) قانون رقم (15) لسنة 2024 (التعديل الأول لقانون مكافحة البغاء رقم (8) لسنة 1988) المنشور في جريدة الوقائع العراقية بالعدد (4781) بتاريخ 2024/7/1

باسم الشعب

رئاسة الجمهورية

قرار رقم (١٥)

بناءً على ما أقره مجلس النواب استناداً إلى أحكام البند (اولاً) من المادة (٦١) والبند (ثالثاً) من المادة (٧٣) من الدستور،

قرر رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٠٢٤/٦/٢٣

إصدار القانون الآتي:

رقم (١٥) لسنة ٢٠٢٤

قانون

التعديل الأول لقانون مكافحة البغاء رقم (٨) لسنة ١٩٨٨

المادة الأولى: يلغى إسم (قانون مكافحة البغاء) المنصوص عليه في قانون مكافحة البغاء رقم (٨) لسنة ١٩٨٨ ويحل محله (قانون مكافحة البغاء والشذوذ الجنسي).

المادة الثانية: يلغى نص المادة (الاولى) من القانون ويحل محله ما يأتي:

المادة الأولى: يقصد بالتعابير التالية المعاني المبينة أزاءها:

أولاً: البغاء: تكرار ممارسة الزنا مع أكثر من شخص بأجر او من دون أجر.

ثانياً: الشذوذ الجنسي: هو ممارسة أي صورة من صور السلوك الآتية:

أ- الشذوذ الجنسي المثلي: العلاقة الجنسية بين شخصين من جنس واحد ذكر وذكر أو أنثى وأنثى.

ب- تبادل الزوجات لأغراض جنسية.

ثالثاً: التخنث: هو كل ممارسة مقصودة للتشبه بالنساء، ولا يعتد بما يقع منه لأغراض التمثيل.

رابعاً: السمسرة: الوساطة بين شخصين بقصد تسهيل البغاء او الشذوذ الجنسي، بأية طريقة كانت ويشمل ذلك التحريض ولو بموافقة أحد الشخصين أو طلبه، كما يشمل استغلال بغاء الشخص بالرضا أو بالإكراه.

الوقائع العراقية – العدد ٤٧٨١ (١) ٢٠٢٤/٧/١

تضمّن التعديل إضافة عقوبة لمن يَثبت تعاطيها البغاء بالسجن مدة لا تزيد على (سبع سنوات) والغرامة بمبلغ (3-5) مليون دينار[1]، بعد أن كان النص السابق في المادة (الرابعة) يتضمّن فقط «ايداعها إحدى دور الاصلاح المعدة لتوجيه وتأهيل النساء مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على سنتين»، كما جعل التعديل لجريمة (السمسرة) عقوبة السجن مدة لا تزيد على سبع سنوات والغرامة بمبلغ من 5 إلى 15 مليون دينار ومصادرة الأموال المنقولة وغير المنقولة المستخدمة في ارتكاب تلك الجريمة[2]. ليُلغي قرار مجلس الثورة (234) لسنة 2001 الذي حدد عقوبة (الإعدام) لجريمة السمسرة، وحدد التعديل لجرائم التخنّث أو الترويج له

(1) المادة (الخامسة) من قانون التعديل الأول لقانون مكافحة البغاء (8) لسنة 1988.

(2) المادة (الرابعة) من قانون التعديل الأول لقانون مكافحة البغاء (8) لسنة 1988.

عقوبة الحبس مدة (1-3) سنوات والغرامة بمبلغ (10-15) مليون دينار[1]. كما عدّ التعديل جرائم البغاء والشذوذ الجنسي وجريمة تغيير الجنس والترويج لتلك الجرائم من الجرائم المخلة بالشرف، وكل حكم يصدر فيها بحق موظف أو مكلف بخدمة عامة يستتبعه بحكم القانون عزله من الوظيفة[2].

أبرز ما يؤخذ على التعديل الأخير لقانون رقم (8) لسنة 1988 هو عدم بيانه صور التخنّث المجرَّمة، حيث اكتفى التعديل بعبارة: «كل ممارسة مقصودة للتشبه بالنساء، ولا يعتد بما يقع منه لأغراض التمثيل»، فبالتالي لم يذكر المعايير التي ستُعتمد للقول بوقوع التشبّه بالنساء، وهل يشمل التشبّه وضع المكياج ولبس الملابس؟، فضلاً عن ذلك، لم يشمل التعديل أيضاً تجريم تشبّه النساء بالرجال. أما بخصوص جريمة «تبادل الزوجات»، التي أضافها التعديل وعدّها ضمن جرائم الشذوذ الجنسي، فإنه لم يُبيّن التعديل مَنْ سيخضع لتجريم فعل التبادل، فهل يشمل الأزواج والزوجات أم فقط الأزواج؟

سجلت بعض المنظمات الدوليّة المعنية بحقوق الإنسان كمنظمة (هيومن رايتس ووتش) تخوفها من التعديل المذكور، باعتباره يحظر ويعاقب الأشخاص المتَّهمين بالتشبّه بالنساء و«الترويج للشذوذ المثلي»[3]. إن التخوف الذي سجلته منظمة (هيومن رايتس ووتش) تجاه تعديل قانون البغاء يصلح ذاته لتبرير ذلك التعديل، فبلد كالعراق له عاداته وقواعه الدينية والأخلاقية والاجتماعيّة الأصيلة وقيمه الدينية السامية الرافضة لمظاهر التخنث والمثلية، لذا فإن تجريمها بموجب قواعد قانونية سيحدّ من محاسبة من يمارس افعال التخنث والمثلية خارج أطر الدولة والقانون، فالمجتمع العراقي يرفض تلك الممارسات ولا يتقبلها، فالقواعد القانونية ليست سوى قواعد سلوك اجتماعية تستجيب للظروف والحاجات الاجتماعيّة، وهي قواعد تقويمية أكثر منها تقريرية كونها تخاطب الأشخاص لغرض ضبط السلوك الاجتماعي، وتقوّم سلوك الأفراد.

أجندة العام الجديد 2025

على الرغم من أن الجهود الحكومية والبرلمانيّة المبذولة لحماية حقوق الإنسان في العراق، فإن الواقع لا يزال بحاجة لمزيد من تطبيق معايير وضمانات تكفل وتضمن حماية وممارسة تلك الحقوق بشكل مثالي لا سيما في ظل التحديات التي يشهدها البلد، الأمر الذي يتطلب مزيداً من الجهود خلال عام 2025 والأعوام اللاحقة ونرى من المفيد أدراجها كما في أدناه:

1 ـ الإسراع بانتخاب مجلس المفوضين للمفوضية المستقلة لحقوق الإنسان لضمان استمرارية عمل المفوضية وتعزيز مكانتها الدوليّة كمؤسسة وطنية مستقلة تُعنى برعاية حقوق الإنسان والوفاء بالتزاماتها الدوليّة وسد الفراغ القانوني الذي تسبب بغياب المراقبة والمتابعة الجادة لقضايا حقوق الإنسان في العراق.

2 ـ إن تعيين وزير العدل للإشراف على العمليات الإدارية والمالية للمفوضية العليا لحقوق الإنسان لا يضمن

(1) المادة (الثامنة) من قانون التعديل الأول لقانون مكافحة البغاء (8) لسنة 1988.

(2) المادة (التاسعة) من قانون التعديل الأول لقانون مكافحة البغاء (8) لسنة 1988.

(3) التقرير العالمي لحقوق الإنسان، العراق أحداث 2024، هيومن رايتس ووتش، الرابط:
https://www.hrw.org/ar/world-report/2025/country-chapters/iraq.

تميز المفوضية العليا لحقوق الإنسان عن السلطة التنفيذية، مما تسبب بشلّ المفوضية العليا لحقوق الإنسان والتأثير سلباً في استقلاليتها، الأمر الذي تسبب بقرار اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد التابعة للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بخفض اعتماد المفوضية العراقية العليا لحقوق الإنسان إلى المركز (ب) وفقاً للمادة (1.18) من النظام الأساسي للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. إن إصلاح ذلك الخلل يجب أن يكون عبر انتخاب مجلس النواب لمجلس المفوضين للمفوضية وإبعاد تحكّم الأحزاب السياسيّة عنها لضمن إبقاء العراق في المركز (أ) وفقاً لنظام الأساسي للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

3 ـ العمل على حسم ملف الاعتداءات التي طالت حقوق المتظاهرين والمنتقدين والناشطين بصورة غير قانونية من خلال تحقيقات ومحاكمات سريعة ومستقلة وعلنية.

4 ـ ضرورة اعتماد معايير واضحة وصريحة للمحتويات المخلة بالحياء أو الآداب العامّة والتي تُنشر عبر وسائل التواصل الاجتماعي وبشكل لا يقوّض حرية الرأي العام ونقد حالات الفساد والممارسات السياسيّة السيئة، ويتولى مجلس النواب العراقي تشريع تلك المعايير بوصفه السلطة التشريعية التزاماً بمبادئ الدستوري والفصل بين السلطات والمشروعية.

5 ـ العمل على انهاء ملف النازحين والمهجرين داخل البلد من خلال توفير الاحتياجات الكافية لهم والمساعدة على العودة الطوعية لأماكنهم الأصلية، بعد توفير الاحتياجات الأساسية والبنى التحتية لتلك المناطق التي عانت من مشاكل ما بعد النزاعات.

6 ـ الاسراع بتشريع قانون مناهضة العنف الأسري لوضع حد لجرائم العنف التي يشهدها المجتمع ضد المرأة والطفل بموجب أحكام صريحة وقطعية لتوفير الحماية اللازمة لهم ومعالجة قضايا عمالة الأطفال واستغلالهم وإساءة معاملتهم والحد من ظاهرة العنف في المجتمع الناتجة عن الفهم الخاطئ للدين، وتفشي البطالة والانفتاح غير المتقن على مواقع التواصل الاجتماعي الذي شجع على ازدياد العلاقات غير الشرعية خارج منظومة الزواج، مما أدى إلى زيادة حالات الخيانة الزوجية.

7 ـ على السلطات العراقية تحمل مسؤولياتها الدستورية والوطنية والأخلاقية ومنع انتهاك الحريات العامّة والتصدي لمنتهكيها بحزم وقوة القانون، لا سيما حرية التجمع السلمي وحرية التعبير وحرية الصحافة مع مراعاة القيم الوطنية والدينية والأخلاقية والاجتماعيّة للأفراد.

جدول (6-1) عدد دعاوى العنف الأسري المسجلة من تاريخ 2024/1/1 ولغاية 2024/5/1

ت	الدعاوى	العدد
1	عدد الدعاوى الكلي	13857
2	عدد الذين أخلي سبيلهم بكفالة	3101
3	عدد المحكومين الذين صدرت بحقهم أحكام	100
4	عدد المفرج عنهم	1196
5	الصلح والتراضي	4400
6	تحت الإجراء	1500
7	عدد المراجعات	3550

جدول رقم (6-2) نسبة جرائم العنف الأسري المسجلة من تاريخ 2024/1/1 ولغاية 2024/5/1

ت	جرائم العنف الأسري	النسبة
1	المسجلة في بغداد	% 31
2	محافظة صلاح الدين	% 5
3	الاعتداءات على الإناث	% 73
4	الاعتداءات على الذكور	% 27
5	دعاوى العنف الجسدي	% 46
6	الاعتداء الجنسي	% 16

المحور السابع

تقويم الأداء الحكومي في مجال الخدمات العامّة 2024

أ. د. حيدر نعمة بخيت[1]

تمهيد

يمثّل ملف الخدمات في العراق للعام 2024 مرآة تعكس التحديات البنيوية المزمنة التي يواجهها البلد، والتي ترسّخت عبر عقود من الصراعات السياسيّة والأمنيّة، فضلاً عن الأزمات الاقتصاديّة والبيئية. فقد ظلت الخدمات العامّة بمختلف أنواعها، من صحة وتعليم وإسكان وكهرباء ومياه وصرف صحي ونقل واتصالات، تعاني من فجوات كبيرة بين التخطيط والتنفيذ، وبين الاحتياجات الحقيقية للمجتمع وما هو متاح فعليًّا.

وفي هذا السياق، أظهرت بيانات البرنامج الحكومي لعام 2024 استمرار الجهود الحكومية لتحسين واقع الخدمات، من خلال تنفيذ مشاريع جديدة، وإعادة تأهيل البنى التحتية، وإبرام اتفاقيات مع شركات عالمية في مجالات الكهرباء والطاقة والنقل والإسكان. ومع ذلك، ما زالت نسب الإنجاز متواضعة، إذ بلغت المشاريع المنجزة فعليًّا حوالي 5.6 % من أصل 128 مشروعًا، في حين بقيت نسبة المشاريع التي لم تبدأ بعد مرتفعة، وصلت إلى 20 %..

وعلى صعيد الكهرباء، وعلى الرغم من الاستثمارات التي تجاوزت 81 مليار دولار منذ عام 2005، لا تزال البلاد تعاني عجزًا كبيرًا في تلبية الطلب المتزايد، إذ بلغ العجز حوالي 11 ألف ميغاواط في عام 2024. أما في قطاع المياه، فيعاني العراق من تراجعٍ حاد في الموارد المائية، إذ بلغ المخزون المائي حوالي 10 مليارات م^3 في منتصف عام 2025، وهو الأدنى منذ عقود، ما يعكس أزمة مستمرة في توفير المياه الصالحة للشرب. أما في قطاع الإسكان، فيُقدّر العجز بأكثر من ثلاثة ملايين وحدة سكنية، مع استمرار ظاهرة العشوائيات وارتفاع أسعار العقارات، ما يعزز الحاجة الملحّة لتوسيع برامج الإسكان ودعم القروض الميسرة. وفي قطاع الصحة، على الرغم من إعادة تأهيل بعض المستشفيات وبناء مراكز صحية جديدة، ما زال النظام الصحي يعاني نقص الكوادر والتجهيزات، وتفاوت جودة الخدمات بين المحافظات. إضافةً إلى ذلك، تبرز أزمة النفايات والتلوث البيئي، إذ ارتفعت كميات النفايات المنتجة إلى أكثر من 4.4 ملايين طن في عام 2024، وسط ضعف قدرات الجمع والمعالجة وإعادة التدوير، ما ينعكس على الصحة العامّة والبيئة الحضرية.

(1) جامعة الكوفة-كلية الإدارة والاقتصاد

مدخل إلى الخدمات العامّة وتقويم الأداء الحكومي العام لعام 2024

يمكن تقويم الأداء العام لحكومة السيد محمد شياع السوداني (الحكومة الثامنة) لعام 2024 من خلال شكل رقم (7-1)، الذي يبيّن نسب الإنجاز لبرنامجها الحكومي لغاية نهاية عام 2024. ومن خلاله قسّمت الحكومة مشاريع البرنامج إلى ثمانية مؤشرات هي: (منجز، نصف منجز، غير محدد: لا يمكن تتبع تنفيذه، قيد التنفيذ، لم يبدأ التنفيذ، بدأ التنفيذ، تم إيقاف العمل به، غالباً لن ينجز). والبرنامج توزع على اثني عشر محورًا أساسيًا هي:

1- الحماية الاجتماعيّة ومكافحة الفقر: يشمل جهود تحسين المساعدات الاجتماعيّة ومكافحة الفقر.

2- النازحين وأعمار المناطق المحررة: يركز على إعادة إعمار المناطق المتضررة من النزاع ودعم النازحين.

3- قطاع الصحة.

4- مكافحة الفساد وهدر المال العام: يتعلق بمبادرات لمواجهة الفساد وتحسين الشفافية.

5- قطاع التجارة.

6- قطاع النفط: يشمل تطوير مشاريع النفط والغاز.

7- النقل والاتصالات: يتناول تحسين شبكات النقل والاتصالات

8- قطاع الاستثمار.

9- السكان والتنمية: يشمل بناء الوحدات السكنية والمشاريع العمرانية

10- العلاقات الخارجيّة.

11- أمن واستقرار العراق.

12- التشريعات والاصلاحات السياسيّة: الجهود الرامية إلى تحسين الإطار القانوني.

ومن خلال الشكل، نلاحظ أن القطاعات الأساسية مثل النفط والكهرباء تُظهر نشاطًا واضحًا مع نسب إنجاز أكبر مقارنة بالقطاعات الآخر، بينما عانت قطاعات مثل مكافحة الفساد، والسكن، والنقل من ضعف الإنجاز وارتفاع المشاريع التي لم تبدأ بعد. أما قطاع أمن واستقرار العراق وقطاع التشريعات والاصلاحات السياسيّة فإنها تعاني من توقف بعض المشاريع ونسبة كبيرة لم تبدأ بعد. لذا فالشكل يُظهر فجوة كبيرة بين المشاريع المخطط لها ضمن البرنامج الحكومي والمشاريع المنجزة فعليًا. كما أن نسبة عالية هي للمشاريع قيد التنفيذ والبالغة (17.6 %)، مما يعكس أن الحكومة تعمل على عدد كبير من المشاريع لكنها لم تكملها بعد لأسباب متعددة. وتمثل المشاريع التي لم تبدأ بعد هي الأخرى نسبة مرتفعة بلغت (20 %)، مما يشير إلى فجوة كبيرة بين ما مخطط من مشاريع وبين ما منفذ منها. والمشاريع المنجزة تعد نسبتها متواضعة، إذ بلغت (5.6 %) مقارنة بالإجمالي البالغ (128) مشروع. أما نسبة المشاريع غير المحددة (لا يمكن تتبع تنفيذها) فقد بلغت (10.4 %)، وهذه تعكس وجود تحديات أو مشاكل حقيقية تؤدي إلى ضبابية تحول دون إمكانية تتبع تنفيذها.

شكل (7-1) نسب انجاز البرنامج الحكومي لحكومة السيد محمد شياع السوداني لغاية نهاية عام 2024

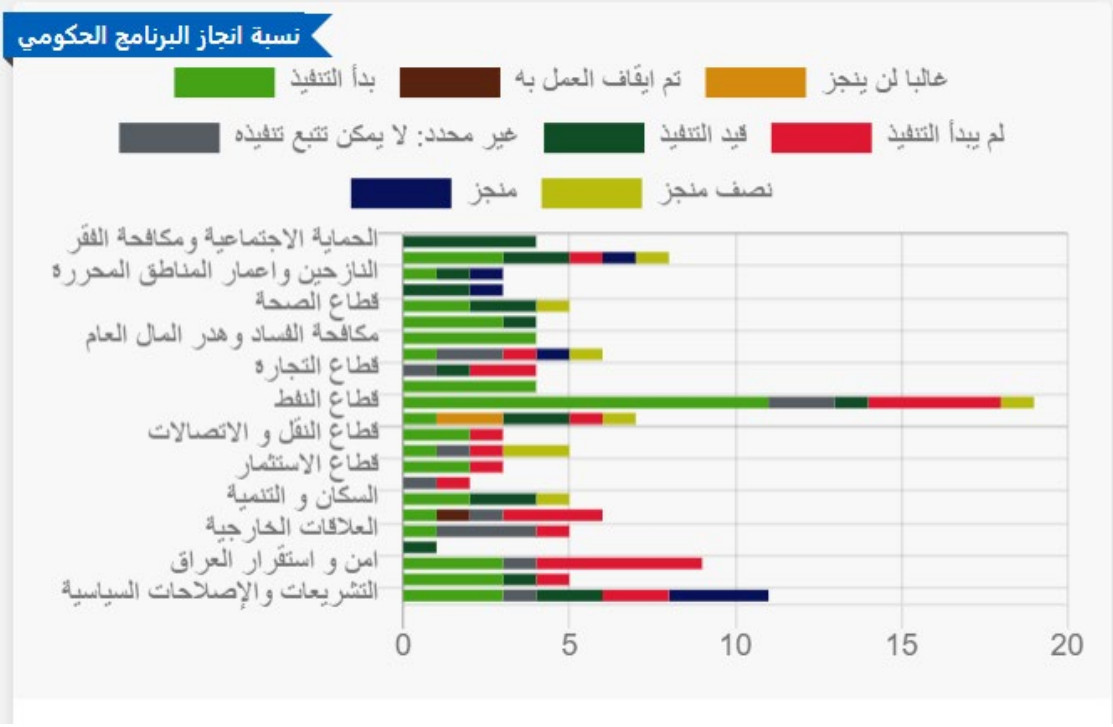

المصدر: المرصد الحكومي: البيانات المفتوحة (الحكومة الثامنة):

زيارة الموقع أدناه بتاريخ: 22-01-2025

https://www.gop-iraq.org/

ويبين الجدول الآتي نسب تنفيذ البرنامج الحكومي لعامي 2023 و2024، إذ نلاحظ من خلاله ارتفاع عدد المشاريع المنجزة والمشاريع التي بدأ تنفيذها، بالتوازي مع انخفاض في عدد المشاريع غير المحددة والمشاريع التي لم تبدأ التنفيذ. في المقابل نرى استقرار المشاريع نصف المنجزة، مع عدم وجود تغيير في المشاريع التي لن تُنجز، وانخفاض طفيف في المشاريع قيد التنفيذ.

جدول (7-1) نسب تنفيذ البرنامج الحكومي لعامي 2023 و2024

2023		2024		التغيير
منجز	6	منجز	7	1
غالباً لن ينجز	2	غالباً لن ينجز	2	0
غالباً سينجز	1	غالباً سينجز	0	(1)
نصف منجز	8	نصف منجز	8	0
بدأ التنفيذ	40	بدأ التنفيذ	48	8
قيد التنفيذ	24	قيد التنفيذ	22	(2)
لم يبدأ التنفيذ	30	لم يبدأ التنفيذ	25	(5)
غير محدد (لا يمكن تتبع تنفيذه)	15	غير محدد (لا يمكن تتبع تنفيذه)	13	(2)

-الأرقام بين الأقواس سالبة

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على: البيانات المفتوحة الحكومة الثامنة-السيد محمد شياع السوداني 2022-2024، على الرابط الآتي:

- https://www.gop-iraq.org/opendatashow

زيارة الموقع 22-01-2025

شكل (7-2) نسب تنفيذ البرنامج الحكومي لعامي 2023 و2024

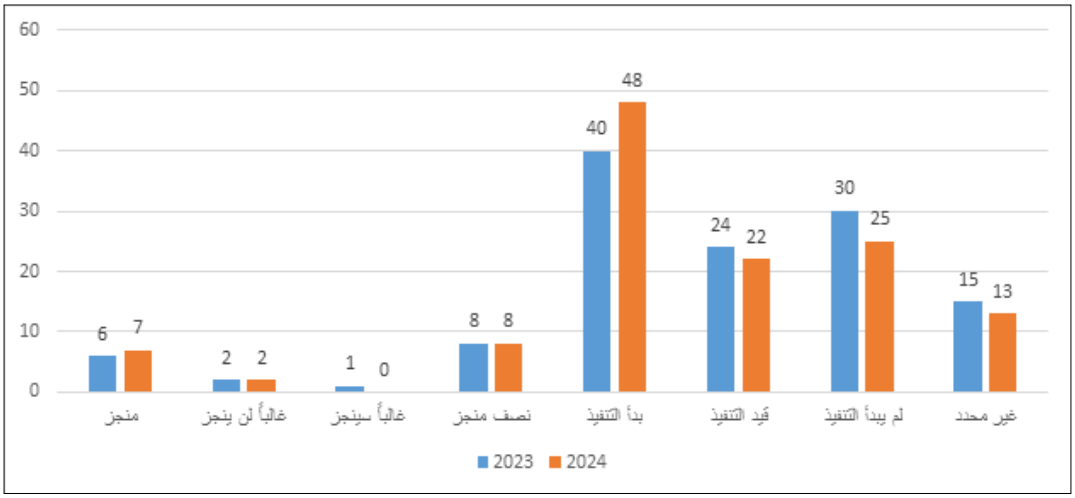

الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (7-1).

الكهرباء: فرص واعدة ومعوقات متجذرة

يمكن تعريف الخدمات بشكل عام على النقيض من السلع، فالسلعة هي شيء ملموس يمكن إنشاؤه وبيعه أو استخدامه لاحقًا، بينما الخدمة غير ملموسة وقابلة للتلف، يتم إنشاؤها واستهلاكها في وقت واحد (أو في وقت واحد تقريبًا)[1]. وتعد الطاقة الكهربائية واحدة من أهم هذه الخدمات التي لها مساس مباشر بحياة السكان

(1) Cengiz Haksever and Barry Render, Service and Operations Management, World scientific Publishing Company, USA, February 2018, P.35-.

وبمختلف القطاعات الاقتصاديّة، ومع ذلك، ففي حين تستغل العديد من الدول إمكاناتها لتطوير مجتمعاتها، يواجه العراق أزمة كهرباء متجذرة، تنبع من اختلال واضح بين العرض والطلب، إذ لا تستطيع قدرة توليد الكهرباء في البلاد من الإنتاج المحلي والمستورد مواكبة الطلب المتزايد بسرعة والذي تتوقع وكالة الطاقة الدوليّة أن يتضاعف بحلول عام 2030[1]. إن الكهرباء، على الرغم من انتشارها في كل مكان، لا يتم توليدها إلا في مواقع محددة، ولا يمكن تخزينها واستخدامها في وقت لاحق. ومن ثم فإن إمدادات الكهرباء المولَّدة يجب أن تتوافق دائمًا مع الطلب الفوري. ويعتمد توليد الكهرباء بكفاءة على عاملين حاسمين هما:

- البنية الأساسية الكافية لضمان القدرة الإنتاجية الكافية.
- إمدادات موثوقة ومتسقة من الوقود والموارد لدعم العمليات. تعتمد معظم محطات الطاقة في العراق على الغاز الطبيعي والنفط كمواد خام أساسية لإنتاج الطاقة. ومع ذلك، عانت هذه المرافق من انخفاض الكفاءة والإنتاج.

1-تحسن ساعات التجهيز وتراجعها

في السنوات الأخيرة، شهد العراق تحسنًا نسبيًا في ساعات التجهيز الكهربائي، نتيجة زيادة الاستثمارات في محطات توليد الطاقة وتحسين شبكات التوزيع، وإدخال تقنيات حديثة لمراقبة وتحسين كفاءة الشبكة الكهربائية، مما ساعد على تقليل الفاقد من الطاقة وتحسين توزيعها. وقد أنفق العراق حوالي 81 مليار دولار على قطاع الكهرباء منذ عام 2005. وعلى الرغم من هذا الإنفاق الضخم، إلا التحسن في ساعات التجهيز لم يكن كبيراً، إذ لا تزال البلاد تعاني من نقصٍ حاد في إمدادات الكهرباء، مما يشير إلى تحديات مستمرة في هذا القطاع. إذ ان هذه الأموال المنفقة لم تنعكس على تطور قطاع الطاقة بشكل كبير، لذا فقد قدّر معهد الطاقة العراقي أن هناك حاجة إلى استثمارات تزيد عن 8-10 مليارات دولار بين عامي 2020 و2025 لتحديث البنية التحتية للنقل والمواصلات، وسيتم تخصيص هذه الأموال لاستبدال خطوط الكهرباء القديمة، وإعادة تأهيل محطات الطاقة الفرعية، وتثبيت عدادات الطاقة الذكية، وهي حجر الزاوية في الشبكات الذكية. والشبكة الذكية هي شبكة تجمع بين توزيع الطاقة وتكنولوجيا الاتصالات الرقمية، مما يتيح تدفق البيانات في الاتجاهين.

وفقاً لتقارير وزارة الكهرباء فأن الطلب على الكهرباء تجاوز 35 ألف ميغاواط، بينما لم يتجاوز الإنتاج الفعلي 24 ألف ميغاواط، أي بعجز قدره 11 ألف ميغاواط، ما تسبب في تقليل ساعات التجهيز للمواطنين، خاصة خلال فترات الذروة وارتفاع درجات الحرارة، عندما ترتفع الأحمال بسبب استخدام أجهزة التكييف، إذ شهدت البلاد في فترات معينة تراجعاً في ساعات التجهيز، لاسيما خلال الأشهر الحارة في فصل الصيف. والجدول الآتي يبين الإنتاج والطلب المتوقع للطاقة الكهربائية في العراق.

(1) Roman Jamal, IRAQ'S ELECTRICITY CRISIS: COULD INTERCONNECTED SMART GRID BE THE ANSWER?, INNOV8, IRAQ, February 23, 2025, P.4.

جدول (7-2) الإنتاج والطلب المتوقع للطاقة الكهربائية في العراق للمدة 2022-2030 (الف ميكا واط)

السنة	الإنتاج الفعلي والمتوقع	الطلب المتوقع	الفجوة	نسبة الإنتاج إلى اجمالي الطلب %
2022	20.5	33	-12.5	62.12
2023	18	34	16-	52.94
2024	24	35	11-	68.57
2025	32	36.7	-4.7	87.19
2026	35	37	-2	94.59
2027	39	38.7	0.3	100.78
2028	42	41.3	0.7	101.69
2029	45	43.3	1.7	103.93
2030	48	44	4	109.09

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- مجموعة باحثين، العراق 2023 التقرير الاستراتيجي لمركز الرافدين للحوار، المحور السابع، العراق، 2024، ص188.

- هاري استبانيان، نعوم ريدان، مراجعة: لؤي الخطيب، خارطة طريق استراتيجية نحو تحويل الطاقة في العراق، مركز البيان للدراسات والتخطيط، العراق، تشرين الأول (أكتوبر) 2022، ص11.

في شهر تشرين الأول (أكتوبر) 2024، أعلنت الشركة العامّة لتوزيع كهرباء الوسط عن مشروع التحول الذكي للشبكة الكهربائية، بهدف زيادة ساعات تجهيز الطاقة إلى أكثر من 20 ساعة يومياً، يشمل تطوير البنية التحتية للشبكة الكهربائية، سواء الأرضية أو الهوائية، لتعزيز كفاءتها وموثوقيتها. كما يهدف المشروع إلى تسهيل التواصل بين الشركة والمواطنين عبر تطبيقات إلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي الحديثة، مثل تطبيق الواتس آب، لإشعارهم بكمية الطاقة المجهزة والمبالغ المستحقة عليهم بشكل مباشر وسريع.

2-كهرباء العراق والخبرة الأجنبية: شركات وصفقات

لجأ العراق بشكل متزايد إلى استيراد الكهرباء والغاز الطبيعي من جمهورية إيران الإسلامية منذ عام 2017، الأمر الذي ساهم في تعزيز قدرة الشبكة الوطنية على تجهيز الطاقة الكهربائية والحد من مشكلة نقص الطاقة، إلا أنه ترتب عليه زيادة العبء المالي المترتب على العراق، إذ يدفع 8 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية BTU [1] للغاز الطبيعي الإيراني[2]، في حين أن التكلفة المقدَّرة لإنتاج الغاز المحلي أقل من 2 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية. وقد تعزز هذا الاعتماد بشكل أكبر في آذار (مارس) 2024، عندما وقّعت وزارة الكهرباء العراقية وشركة الغاز الوطنية الإيرانية المملوكة للدولة اتفاقية مدتها خمس سنوات لتوريد ما يصل إلى 50 مليون متر مكعب يوميًا من الغاز.

(1) هي كمية الحرارة المطلوبة لرفع درجة حرارة رطل واحد من الماء السائل من 60 درجة فهرنهايت إلى 61 درجة فهرنهايت عند الضغط الجوي، وهي تقريباً تعادل الحرارة الناجمة عن حرق عود الثقاب.

(2) Dr. Massaab Al-Aloosy, Iraq's Perennial Electricity Problem and its Implications for Social Stability, Gulf International Forum, June 10, 2022 Article published on the following website: https://gulfif.org/iraqs-perennial-electricity-problem-and-its-implications-for-social-stability/

سعى العراق إلى التعاون مع شركات عالمية لتحسين قطاع الكهرباء. في أيار (مايو) 2024، تم التعاون بين وزارتي الكهرباء والنفط لمضاعفة إنتاج الكهرباء من محطة الأنبار الغازية، من خلال استئناف العمل مع شركة سيبكو 3 (SEPCO III) الصينية. من المتوقع أن تضيف المحطة نحو 1640 ميغاواط إلى الشبكة الوطنية بحلول منتصف 2025. فضلاً عن ذلك، وضعت وزارة الكهرباء في كانون (ديسمبر) 2024 خطة من أربعة محاور لدعم قطاع التوزيع، تشمل تحسين كفاءة المحطات وتأمين وقود بديل عن الغاز الإيراني، بهدف تعزيز استقرار المنظومة الكهربائية. ولدى وزارة الكهرباء العراقية حالياً تعاقدات مع العديد من الشركات العالمية في مجال الطاقة منها:

أ. الاتفاقية مع شركة سيمنس Siemens الألمانية لتطوير البنية التحتية للكهرباء وزيادة القدرة الإنتاجية، تحسين كفاءة الشبكة، وتقليل الفاقد من الطاقة، وذلك من خلال بناء محطات كهرباء جديدة، وتحديث المحطات القائمة، وتطوير شبكات النقل والتوزيع.

ب. الاتفاق مع شركة جنرال إلكتريك الأمريكيّة General Electric لزيادة القدرة الإنتاجية وتحسين كفاءة الشبكة، من خلال بناء محطات كهرباء جديدة وتحديث المحطات الحالية. ففي نيسان 2024 تم الاتفاق مع الشركة على تحديث المحطات الغازية وتطويرها واسترداد الطاقات الضائعة من الوحدات الحالية، مما يسهم في تحسين كفاءة إنتاج الطاقة.

ت. الاتفاق في شباط (فبراير) عام 2024 مع شركة تويوتا اليابانية لتطوير شبكات وقدرات المنظومة الكهربائية، من خلال قيام الشركة بتمويل وتنفيذ عدد من المشاريع في قطاعات الإنتاج والنقل والتوزيع.

ث. مشروع التحول الذكي للطاقة الكهربائية: في تشرين الأول (أكتوبر) 2024، وقّعت وزارة الكهرباء عقودًا مع العديد من الشركات المتخصصة لغرض تنفيذ مشروع التحول الذكي للطاقة الكهربائية في أربع محافظات كمرحلة أولى، ويهدف هذا المشروع إلى توفير خدمة كهربائية مستمرة على مدار الساعة وصيانة فورية، بهدف تحسين جودة الخدمة للمواطنين.

ج. اتفاقية توريد الغاز الطبيعي من تركمانستان: في تشرين الأول (أكتوبر) 2024، وقّعت وزارة الكهرباء اتفاقية مع تركمانستان لغرض توريد الغاز الطبيعي بكميات تصل إلى 20 مليون متر مكعب يوميًا عبر جمهورية إيران الإسلامية، لغرض تلبية احتياجات محطات توليد الكهرباء في العراق وضمان استقرار إمدادات الطاقة في ظل تذبذب الغاز الإيراني والضغط الأمريكي على العراق لمنع استيراد الغاز الإيراني.

ح. مشروع الطاقة الشمسية مع شركة توتال إنرجي، وشركة قطر للطاقة: في تشرين الاول 2024، أعلنت شركة قطر للطاقة عن استحواذها على حصة 50% في مشروع الطاقة الشمسية بقدرة 1.25 جيجاواط في العراق، بالشراكة مع مجموعة شركات توتال إنرجيTotalEnergies للنفط والغاز الفرنسية، ويأتي هذا المشروع ضمن مبادرة «مشروع النمو المتكامل للغاز» في العراق، بهدف تحسين إمدادات الكهرباء وتقليل الاعتماد على الواردات.

وهنالك العديد من الاتفاقيات الأخرى في مجال الطاقة مع الشركات العربية والأجنبية منها، الاتفاق مع شركة

سونلغاز SONELGAZ الجزائرية على بناء محطات كهرباء وتطوير شبكات النقل. والاتفاق مع شركة أوراسكوم Orascom Construction المصرية على تحسين الشبكة الكهربائية وزيادة القدرة الإنتاجية. وكذلك الاتفاق مع شركة ميتسوبيشي اليابانية Mitsubishi Heavy Industries، ومع شركة بتروفاك Petrofac البريطانية، والاتفاق مع شركة ABB السويسرية، وغيرها. وذلك لغرض توريد معدات كهربائية وتحديث الشبكة.

3-تطور الطاقة المستدامة

إن جذور تعقيدات مشكلة الكهرباء تكمن في اعتماد العراق بشكل كبير على الوقود الأحفوري لتوليد الطاقة، وهي استراتيجية تتعارض بشكل متزايد مع التحول العالمي نحو مصادر الطاقة الأكثر استدامة. إن الاعتماد على مورد متقلّب يجعل العراق عرضة لتقلبات أسعار النفط والغاز العالمية، والتي تؤثر بشكل مباشر على عائداته المالية. ومع ذلك، فإن التحديات لا تنتهي هنا، إذ أصبح عدم الكفاءة في قطاع النقل والتوزيع مساهماً غير مرغوب فيه في الأزمة، وصارت الخسائر الفنية والتجارية الإجمالية بمثابة عنق زجاجة في سلسلة إمدادات الطاقة لأن الجهود ركزت بشكل أساسي على توسيع قدرة التوليد، بدلاً من ترقية وتوسيع شبكات النقل والتوزيع.

يمكن إرجاع جزء من مشكلة الكهرباء في العراق إلى إهمال البلاد لموارد الطاقة المتجددة، فنظراً لأشعة الشمس القوية في العراق، وخاصة في الأجزاء الغربية والجنوبية من البلاد، فإن أكثر من نصف العراق يمكن أن يعتمد على الطاقة الشمسية، ويمكن تلبية الطلب المتزايد على الكهرباء بالطاقة الشمسية الفعالة من حيث التكلفة والمكتفية ذاتياً. أن الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وطاقة الكتلة الحيوية غير مستغلة بالقدر الكاف حاليًا، ولكنها تمتلك القدرة على المساهمة بشكل كبير في مستقبل الطاقة المتجددة في العراق، كما أن طاقة الرياح البحرية في الخليج (بالقرب من البصرة) تتمتع بإمكانات غير مستغلة ممكن استكشافه.

أظهرت الدراسات أن العاصمة بغداد وحدها في العراق تتلقى أكثر من 3000 ساعة من الإشعاع الشمسي كل عام، تراوحت شدة الشمس في الساعة من 416 واط/م2 في كانون الثاني إلى 833 واط/م2 في تموز. وقد فشلت الخلايا الكهروضوئيةPV)) في المحاولات العراقية السابقة، إذ استُخدمت الخلايا الشمسية في إنارة الشوارع في العراق ولكنها لم تنجح لأن الخلايا كانت ذات جودة منخفضة لا تتناسب مع الطقس في العراق الذي يمر بأوقات كثيرة مغبرة، كما أن الألواح الشمسية لا تعمل بكفاءة عند درجات الحرارة العالية (أوقات الظهيرة)، لذا فإنه يمكن حلّ هذه المشكلة من خلال استعمال خلايا ذات جودة عالية والاستفادة من التطور المتسارع في هذا المجال والاعتماد على خلايا تتناسب مع الظروف المناخية في البلد من حرارة وغبار.

أما بخصوص طاقة الرياح، فهناك ثلاث مناطق مميزة يمكن تمييزها داخل العراق. تُشكل الأولى 48 % من مساحة العراق، وتتراوح سرعة الرياح فيها بين مترين وثلاثة أمتار في الثانية. وهذه تشمل معظم المناطق الشمالية دهوك والموصل واربيل وتكريت والسليمانية، وبعض مناطق ديالى والديوانية. وتُشكل المنطقة الثانية 35 % من مساحة البلاد، وتتراوح سرعة الرياح فيها بين 3.1 و4.9 متر في الثانية. وتتمثل بمناطق بغداد والرطبة والعمارة، حيث الظروف الجغرافية تساعد على سرعات أعلى من الرياح. وتُشكل المنطقة الثالثة 8 % منه، وتتجاوز سرعة الرياح فيها 5 أمتار في الثانية، مما يجعلها منطقة ذات رياح عالية نسبيًا، وتتمثل في مدينة

الناصرية وبعض المناطق الاخرى.، وتتمثل بمناطق الناصرية والبصرة، وهي مناطق مناسبة لاستغلالها في توليد الطاقة الكهربائية وفقا للتكنولوجيا السائدة.

أما الكتلة الحيوية تعد أحد أهم الموارد المتجددة للطاقة، إذ تُستخلص من المواد العضوية ذات الأصل النباتي أو الحيواني، والتي يمكن استخدامها مباشرة في الاحتراق لإنتاج الحرارة والكهرباء أو تحويلها إلى أنواع مختلفة من الوقود الحيوي. ومن الشائع استخدام مصطلحي الكتلة الحيوية والوقود الحيوي بالتبادل نظرًا لتشابه المفهومين. ويصنف البعض الأشياء تحت تصنيفات أخرى. الوقود الحيوي، وفقًا للهيئات الرسميّة في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، هو أي وقود يمكن تحويله إلى سائل أو غازي واستخدامه في دفع المركبات. أما الوقود الحيوي الصلب، مثل الحطب ورقائق الخشب وحبيباته، فهو «المادة العضوية الخام أو المعالجة ذات الأصل البيولوجي المستخدمة في الطاقة». أما الديزل، المعروف أحيانًا باسم «الديزل الحيوي biodiesel «، فهو وقود ديزل مصنوع من الدهون النباتية أو الحيوانية. ولم يستغل العراق لحد الآن هذا النوع من الوقود المتجدد على الرغم من الإمكانات الكبيرة لمصادر هذا النوع من الوقود[1].

اعتمد العراق أول خطة عمل وطنية لكفاءة الطاقةNEEAP)) في عام 2013، وهو عضو في المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقةRCREEE)) منذ عام 2008. وتخطط الحكومة لتوليد ما بين 2.24 و7.5 جيجاوات من الكهرباء من الطاقة المتجددة بحلول عام 2025. وهنالك خطط لإضافة 12 جيجاوات من الطاقة الشمسية بحلول عام 2030 [2]. وعموما فإن العراق يفتقر إلى سياسة متماسكة للطاقة الشمسية، ونظام قانوني قوي، والقدرة على جذب الاستثمار الأجنبي بسبب البيروقراطية الادارية. وفي الوقت نفسه، يتعين على الحكومة أن توازن بين رغبتها في محفظة طاقة متنوعة وأهدافها الأخرى، بما في ذلك التوزيع والنقل وجمع الرسوم وإعادة بناء البنية الأساسية للكهرباء. وعموماً تُركز الحكومة العراقية بشكل خاص على قطاع الطاقة الشمسية، إذ تخطط لتوفير 12 جيجاواط من الطاقة الشمسية بحلول عام 2030 كما ذكرنا سابقاً، وبحلول عام 2050، سيُنتج هذا القطاع نصف إنتاجها من الكهرباء، لذا وقّعت الحكومة العراقية عقدًا مع شركة توتال إنرجيز الفرنسية، لغرض تطوير الطاقة الشمسية في البلاد من خلال تركيب ملايين الألواح الشمسية قرب البصرة، وهي محطة طاقة شمسية كهروضوئية بقدرة 1 جيجاواط، في عام 2023. كما تم الشروع بالعمل ضمن مبادرة المباني الحكومية الموفرة للطاقة بواقع 165 مبنى حكوميًا على مستوى البلاد بضمنها القصر الحكومي، وهنالك العديد من المشاريع المُستقبليّة للطاقة الشمسية معظمها في مرحلة العطاءات.

(1) Noah Mohammed Saleh, and others, The Renewable, Sustainable, and Clean Energy in Iraq Between Reality and Ambition According to the Paris Agreement on Climate Change, Mesopotamian journal of Big Data, Vol. (2022) 2022, pp. 3842-.

(2) Enabling Iraq's energy independence, MCEDD, 28 November 2024, Article published on the following website:
https://www.pemedianetwork.com/petroleum-economist/articles/gas-lng/2024/enabling-iraq-s-energy-independence/

4-مشاكل قطاع الكهرباء لعام 2024

يواجه قطاع الكهرباء في العراق منذ عقود طويلة تحديات مستمرة، نجم عنها انخفاض ساعات التجهيز وعدم موثوقية التيار الكهربائي. لا زال القطاع العام هو القائد لقطاع الكهرباء إذ يساهم بحوالي 70 % من في الناتج المحلي الإجمالي[1]. وفي عام 2024، استمرت مشكلات قطاع الكهرباء في العراق، إذ أشار تقرير إلى أن عدم توفر الكهرباء يتسبب بأضرار اقتصادية مباشرة تُقدَّر بمليارات الدولارات سنوياً في مختلف قطاعات الاقتصاد. فضلاً عن ذلك، يعاني المواطنون من انقطاعات مستمرة ونقص حاد في ساعات تغذية الطاقة الكهربائية، وهي أزمة تفاقمها عوامل الفساد وسوء الإدارة. كما أعلنت وزارة الكهرباء في كانون الأول (ديسمبر) 2024 عن خطة من أربعة محاور لدعم قطاع التوزيع، تشمل تحسين كفاءة المحطات وتأمين وقود بديل عن الغاز الإيراني، بهدف تعزيز استقرار المنظومة الكهربائية.

ومن مشاكل قطاع الكهرباء في العراق هو حرق الغاز المصاحب، إذ من بين نحو 3.55 مليار قدم مكعب يومياً من الغاز المنتج في العراق، يتم احتجاز 2.1 مليار قدم مكعب يومياً ويتم حرق 1.4 مليار قدم مكعب. وكذلك من المشاكل هي قضايا التمويل المالي لمشاريع الطاقة الكهربائية، إذ إن العراق يعاني من ارتفاع النفقات التشغيلية في موازنة السنوات 2023-2025، مما يضع الحكومة في موقف صعب لتوفير التخصيصات المالية لقطاع الطاقة، لا سيما أن العجز المخطط قدر بحوالي 65 ترليون دينار[2].

الإعمار والإسكان: منجزات وتحديات

1-مدخل لواقع قطاع السكن في العراق

تُعدّ مشكلة السكن في العراق واحدة من أكبر التحديات الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة، كونها من القضايا المركبة التي تتداخل فيها أبعاد اقتصادية واجتماعية وإدارية، وتُستمد تعقيداتها من الظروف العامّة التي مرت بها الدولة على مدى العقود الماضية. فمنذ خمسينيات القرن الماضي، واجه قطاع الإسكان العراقي تحديات متراكمة، إلا أن تدهور أوضاع السكن أصبح أكثر حدة منذ منتصف ثمانينيات القرن الماضي، بسبب اندلاع الحرب العراقية–الإيرانية (1980–1988)، تلتها حرب الخليج عام 1991، والعقوبات الدوليّة المفروضة من قبل المجتمع الدولي بين عامي 1990 و2003، ثم مرحلة ما بعد عام 2003 التي اتسمت بتفشي الإرهاب، والاحتلال، والفساد الإداري والمالي. ووفقًا لتقارير وزارة الإعمار والإسكان والبلديات، يعاني العراق من عجز تقديري يتجاوز 3 ملايين وحدة سكنية. وتشير التقديرات إلى حاجته إلى بناء 150 ألف وحدة سكنية سنويًا لتلبية الطلب المتزايد الناتج عن النمو السكاني (حوالي مليون نسمة سنويًا). إن نسب تملّك السكن متدنية في المناطق الحضرية، في حين تنتشر العشوائيات التي تجاوز عددها 4000 موقع سكني غير نظامي في عموم البلاد.

وفقاً لإحصاء عام 2024 فقد بلغ عدد المساكن في العراق حوالي 8.04 مليون مسكن، منها 92.1 % دور

(1) وزارة التخطيط، خلاصة خطة التنمية الوطنية 2024-2028، بغداد، أيار 2024،ص13.

(2) قانون رقم (13) لسنة 2023، الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنوات المالية (2023، 2024، 2025)، الوقائع العراقية، العدد 4726، 26 حزيران 2023.

سكنية، 0.4 % هي دور طينية تتواجد في الأرياف وأطراف المدن ضمن العشوائيات، و6.6 % شقق سكنية (بناء عمودي) والمتبقية 0.9 % تتمثل بدور الاستراحة والكرفانات وبيوت الشعر والخيم والصرائف والاكواخ.

شكل (7-3) أنواع المساكن في العراق لعام 2024

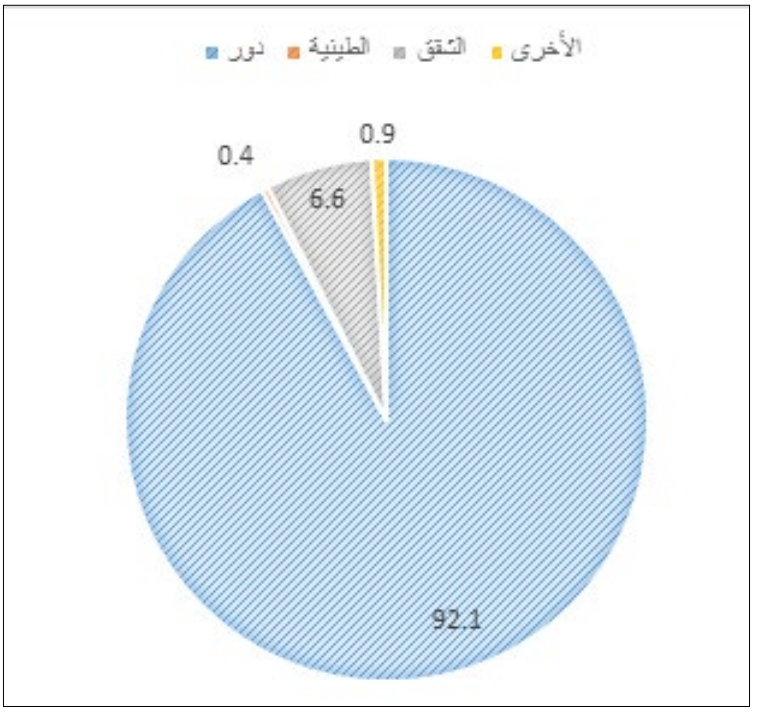

ووفقًا لأحدث ما متاح من بيانات، تبيّن أن نسبة امتلاك السكان للوحدات السكنية التي يقطنونها بلغت 84.5 %، مما يعكس اعتمادًا واسعًا على التملّك المباشر كوسيلة للسكن. في المقابل، سجّلت بقية أنماط الإشغال النسب الآتية[1]:

- 7.7 % يسكنون في وحدات سكنية مستأجرة
- 5.4 % يقيمون في وحدات سكنية مجانًا بالاتفاق مع المالك
- 1.3 % يقيمون مجانًا من دون اتفاق مع المالك (أي بصورة غير رسمية)
- 0.7 % يشغلون وحدات سكنية موفّرة من قبل صاحب العمل
- 0.5 % يستخدمون أنماطًا أخرى من السكن (مثل الكرفانات، أو مساكن مؤقتة)

تُسلّط هذه الأرقام الضوء على الطابع شبه التقليدي لملكية السكن في العراق، إلا انها في الوقت ذاته تكشف عن وجود نسبة غير قليلة من السكان تعتمد على ترتيبات سكنية غير مستقرة أو غير رسمية، وهو ما يعكس

(1) الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية 2023-2022، الباب الخامس، وزارة التخطيط، بغداد، 2022، صفحات متفرقة.

هشاشة واضحة في بنية قطاع الإسكان، ويُبرز الحاجة إلى إصلاحات تخطيطية وتشريعية لضمان العدالة في الحصول على السكن.

شكل (7-4) توزيع الافراد حسب نوع اشغال الوحدة السكنية

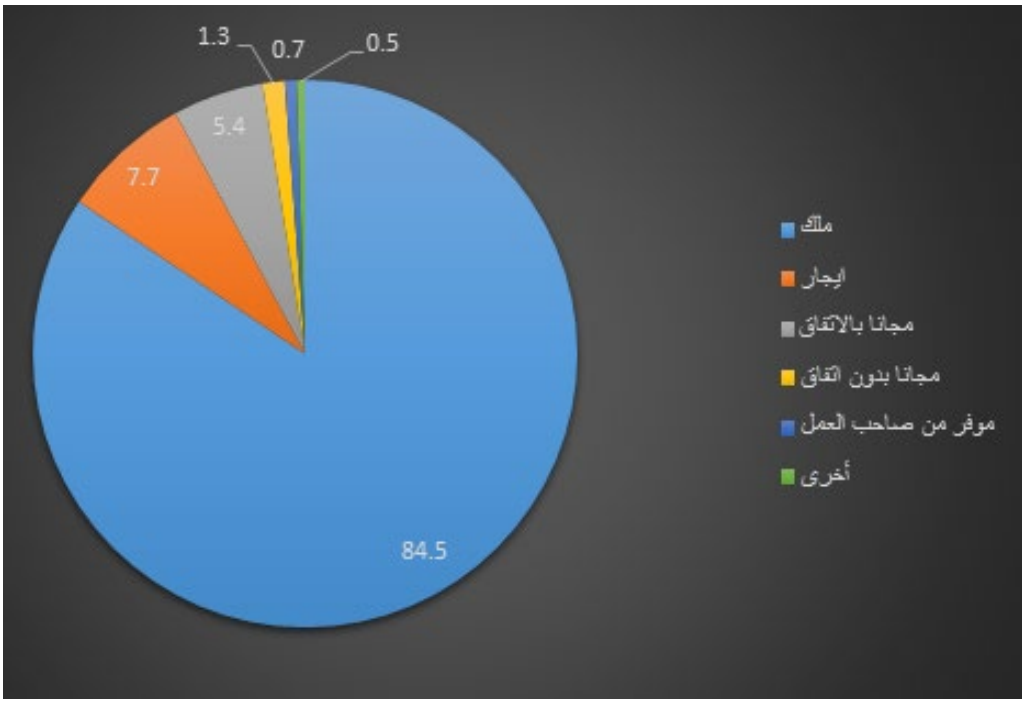

المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على:

الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية 2023-2022، الباب الخامس، وزارة التخطيط، بغداد، 2022، ص28.

يمكن إرجاع تفاقم مشكلة السكن في العراق إلى العديد من الأسباب منها: ارتفاع معدل نمو السكان السنوي، إذ بلغ وفقا لنتائج الإحصاء السكاني لعام 2024 (2.33 %)[1]. وضعف التخطيط الحضري، إذ نرى غياب سياسات إسكانية متكاملة لعقود بالتزامن مع ضعف التنسيق بين الجهات التخطيطية والتنفيذية، وضعف دور القطاع الخاص وعزوف المستثمرين الأجانب عن مشاريع السكن بسبب الروتين الإداري وعدم استقرار السوق، وقلة التخصيصات المالية، إذ كانت نسب الإنفاق الاستثماري على قطاع الإسكان في الموازنات السنوية منخفضة، ولا تتناسب مع حجم المشكلة. وكذلك تأخر تخصيص الأراضي الصالحة للسكن، وكثرة التعقيدات القانونية، وغياب البنى التحتية في الكثير من الأراضي المخصصة، إذ إن الكثير من الأراضي المخصصة للسكن غير مخدومة وتفتقر إلى الخدمات الأساسية، وكذلك مشكلة المضاربة في المجمعات السكانية، إذ يستفاد المضاربون من آلية البيع ومن ثم إعادة بيعها بهامش ربح بما بات يعرف في اللغة الدارجة بـ (التطلوعة).

(1) الجهاز المركزي للإحصاء، النتائج الأولية للتعداد العام للسكان لسنة 2024، ملخص منشور على الرابط الآتي:
https://cosit.gov.iq/ar/2020189-22-07-28-12-

2-منجزات قطاع السكن

حاولت الحكومة الاتحادية، إلى جانب الحكومات المحليّة، التخفيف من أزمة السكن في العراق من خلال جملة من الإجراءات والمبادرات التي شملت إطلاق مشاريع مدن سكنية جديدة، مثل مدينة علي الوردي في بغداد، ومدن أخرى في محافظات ميسان والمثنى، فضلًا عن مبادرة «أجّر وتملّك» التي تهدف إلى تمكين المواطنين من امتلاك وحدات سكنية تدريجيًا عبر نظام الإيجار المنتهي بالتمليك. كما شملت هذه الجهود رفع سقف القروض السكنية التي يمنحها صندوق الإسكان العراقي إلى ستين مليون دينار عراقي، تُمنح دون فوائد، وتُصرف على ثلاث دفعات تتزامن مع مراحل البناء المختلفة، إضافة إلى تنفيذ عدد من مشاريع الإسكان المدعومة من خلال هيئة الاستثمار الوطنية، التي تستهدف دعم الفئات محدودة ومتوسطة الدخل.

وقد أسفرت هذه الإجراءات عن نتائج ملموسة تمثلت بارتفاع عدد التراخيص الممنوحة لبناء وحدات سكنية جديدة في مختلف المحافظات العراقية، وزيادة المشاريع المنجزة والوحدات السكنية المنفذة، إلى جانب ارتفاع عدد القروض الممنوحة من صندوق الإسكان، إذ أعلن الصندوق عن تخصيص نحو تسعمائة مليار دينار عراقي خلال عام 2024، تم توزيعها على ما يزيد عن ستة عشر ألف معاملة إقراضية. وتُشرف وزارة الإعمار والإسكان والبلديات والأشغال العامّة حاليًا (2024) على ستة عشر مشروعٍ سكني مستمر تحت إدارة دائرة الإسكان، تضم ما مجموعه سبعة آلاف وستمئة وواحد وتسعين وحدة سكنية، وتندرج ضمن مبادرات السكن منخفض الكلفة الهادفة إلى تقليص الفجوة السكنية في البلاد. كما أفادت الوزارة بأنها أنجزت أكثر من مئتين وسبعين مشروعًا في مختلف القطاعات، بما في ذلك الإسكان، وذلك خلال الفترة من عام 2022 حتى عام 2024[1].

3-تحديات قطاع السكن

من أهم تحديات قطاع السكن في العراق والتي أصبحت مشكلات متفاقمة ومستمرة طيلة السنوات الماضية، هي[2]:

- تفاقم مشكلة تجزئة الوحدات السكنية إلى مساحات صغيرة، ما يؤدي إلى زيادة الضغط على خدمات البنية التحتية.

- تعدد الجهات الحكومية المعنية بقطاع الأراضي والإسكان بالشكل الذي يؤدي إلى صعوبة صياغة سياسات موحدة للإسكان.

- محدودية الإمكانات التمويلية المتاحة لتمويل بناء مجمعات سكنية اقتصادية لذوي الدخل المحدود.

- التأخر في إنجاز مشاريع البنية التحتية الأساسية للتقسيمات السكنية، إذ لا تزال هناك مناطق سكنية غير مخدومة أو مخدومة جزئيًا.

(1) لحل أزمة السكن.. العراق ينجز 270 مشروعاً، منشور على الرابط الآتي:
https://www.erembusiness.com/economy/06zmm15?utm_source=chatgpt.com

(2) The Ministry of Planning, National Development Plan2028-2024 , Republic of Iraq, 2024, P.107-109.

- كثرة التعديات وبناء الوحدات السكنية على الأراضي الزراعية وغير المخدومة أدى إلى نشوء تجمعات سكنية عشوائية واسعة تفتقر إلى الخدمات الأساسية وشروط السكن، وتُشكّل عبئًا على باقي خدمات المدن، ولاسيما في العاصمة بغداد، إضافة إلى الأضرار التي تُلحقها بالغطاء النباتي المحيط بالمدن.

- المباني التقليدية التي لا تُراعي الاعتبارات البيئية وتغير المناخ، ولا تستخدم مواد بناء عازلة فعالة.

- استمرار المضاربات العقارية الزيادة غير المنضبطة في أسعار الأراضي والوحدات السكنية، مما يؤدي إلى صعوبة تملّك السكن بالنسبة لذوي الدخل المحدود والمتوسط، على الرغم من الجهود الحكومية للحد منها.

- ارتفاع معدل نمو السكان الذي يتطلب إضافة سنوية تقدر بـ 150 الف وحدة سكنية جديدة لمواكبة الزيادة السكانية.

- تعثّر المشاريع الإسكانية الحكومية، إذ إن الكثير من المشاريع التي أُطلقت خلال السنوات الماضية تعاني من التأخير أو الإيقاف، بسبب الفساد الإداري، وسوء التخطيط، ونقص التمويل.

الخدمات الصحية

كان لدى العراق نظام صحي ناجح ومتطور إلى حدٍ ما على مستوى منطقة شرق المتوسط في ثمانينيات القرن الماضي. ومع ذلك، فقد أدت عقود من الحروب والعقوبات والإرهاب والأزمات الاقتصاديّة ونقص التمويل إلى تدهور البنية التحتية للنظام الصحي، وتراجع الثقة تجاهه [1]. كما أن المرافق الصحية في العراق تتركز في المناطق التي بُنيت خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، بينما تواجه الأحياء والمناطق التي سُكنت بعد ذلك واقعًا مختلفًا. ونظراً لارتباط عدد المستشفيات العامّة والخاصة بعدد السكان، فإنها تتركز في المدن ذات الكثافة السكانية العالية، الأمر الذي ترتب عليه أن الحصول على الرعاية الصحية يعد مشكلة خاصة في المناطق الريفية، والتي تعاني من غياب الخدمات الصحية الكافية من حيث الجودة والعدد، والتحدي الذي يمثله ذلك على الأشخاص الذين يعيشون في قرى متناثرة على مساحة تتراوح بين 10 و15 كيلومترًا، وغالبًا ما يتشاركون في مستشفى واحد غير مجهّز جيدًا[2].

يتألف النظام الصحي العراقي من مرافق تابعة للقطاعين الخاص والعام، تقدم مزيجًا متنوعًا من الخدمات للمواطنين. عمومًا، تتميز خدمات القطاع الخاص بتوفير رعاية صحية ذات جودة أفضل مع فترات انتظار أقصر؛ إلا أنها أكثر تكلفة ولا يستطيع الجميع الاستفادة من خدماتها كونها خارج إمكاناتهم المادية. في المقابل، تفرض المستشفيات والعيادات العامّة رسومًا زهيدة على الفحوصات الطبية، وتقدم الأدوية بأسعار أقل بكثير من القطاع الخاص. إضافةً إلى ذلك، طبّقت المستشفيات العامّة خيارًا جراحيًا شبه خاص، يسمح للمرضى بالتسجيل لإجراء العمليات الجراحية بتكلفة مخفضة (حوالي نصف ما يدفعونه مقابل الرعاية الصحية العامّة العادية). صُمم هذا النظام لدعم الأفراد ذوي الدخل المحدود أو الذين يواجهون تحديات اقتصادية حرجة، ويجدر بالذكر

(1) World Health Organization, Understanding the private health sector: in Iraq, Cairo, 2024, P.4.

(2) Country Information Note Iraq: Healthcare and medical treatment

أن خدمات العناية المركزة تُقدم مجانًا لهذه الحالات، على الرغم من إن هذه المزايا، لا توفر جميع الخدمات الصحية بسهولة في القطاع العام، وقد يواجه المرضى فترات انتظار طويلة، لا سيما في المدن الكبرى أو في تخصصات محددة.

وقد أُعيد تأهيل معظم البنية التحتية الصحية، وتحسين توافر الخدمات خلال السنوات الأخيرة، ومع ذلك، قد لا تزال في معظم المحافظات تعاني من نقص، مما يؤثر على جودة الرعاية الصحية، ويعتمد مستوى الرعاية المُقدمة غالبًا على حالة المرافق المحليّة[1].

وقد يشهد قطاع الصحة في العراق تحولاً كبيراً، مدفوعاً باستثمارات القطاعين العام والخاص الرامية إلى إعادة بناء وتحديث البنية التحتية. وعلى الرغم من التحديات الكبيرة، تعمل الحكومة على تحسين الخدمات الصحية وتسهيل الوصول إليها. كما تعمل الحكومة على إعادة بناء وتطوير المستشفيات والعيادات المتضررة أو المهملة، وتشمل الجهود الحالية تجديد المرافق القائمة وبناء مستشفيات جديدة لتلبية الطلب المتزايد على خدمات الرعاية الصحية. يضمّ العراق 347 مستشفى بواقع 229 مستشفى عام و118 مستشفى خاص. إلا أن معظم المستشفيات العامّة بحاجة ملحة إلى المعدات والتقنيات الطبية الحديثة لتحسين قدرات التشخيص والعلاج وتلبية الطلب المتزايد على الخدمات الصحية. وفقا لتقديرات عام 2024[2]: فإن 40 % من المستشفيات تفتقر إلى أدوات التشخيص المتقدمة على الرغم من الإنفاق السنوي على المعدات الطبية يقدر بـ 500 مليون دولار سنويا مع توقع زيادته بنسبة 15 % سنويًا.

أما أهم المؤشرات الصحية في العراق لعام 2024 فهي:

-يبلغ عدد الأطباء (0.8) طبيب لكل ألف شخص وهو أقل بكثير من المعدل العالمي البالغ (1.5) طبيب لكل ألف شخص.

- عدد الممرضات يبلغ (1.6) ممرضة لكل ألف شخص.

- تغطية التحصين تبلغ: 75 %. والهدف الوصول إلى 90 % في عام (2025).

- معدل وفيات الأمهات: 50 لكل 100 ألف ولادة حية (تحسن واضح بالقياس إلى عام 2010 عندما كان المعدل 84 وفاة).

- معدل وفيات الرضّع (قبل عمر السنة): هو 20.7 وفاة لكل 1000 ولادة حية عام 2024، بانخفاض طفيف عن عام 2023 (20.8).

- معدل وفيات الأطفال دون الخامسة: هو 22-23 حالة لكل 1000 ولادة عام 2024.

- معدل الإصابة بمرض السرطان: 118.6 لكل 100 ألف شخص. (وهو أقل من المعدل العالمي البالغ 90 -200 مصاب لكل 100 ألف شخص[3].

(1) IOM, Iraq Country Fact Sheet 2024, Germany, 2024, P.1.

(2) Mariam Mohammed, Healthcare Sector Iraq Strengthening Iraq's Healthcare Sector with German Expertise, AHK Iraq, 2024, Version 3.0, August 2024, P.5.

(3) Cancer today: https://gco.iarc.fr/en

- أمراض القلب والأوعية الدموية تعد السبب الرئيس للوفيات في العراق (32 % من إجمالي الوفيات).

- متوسط العمر المتوقع عند الولادة: حوالي 73 عامًا في 2024، مع تفاوت بسيط بين الرجال (71.3 سنة) والنساء (75.1 سنة).

افتتحت الحكومة العراقية مستشفى الشعب في بغداد، وهو أول مستشفى عام يُفتتح في العاصمة منذ ما يقرب من أربعة عقود، إذ لم يتم بناء أي مستشفى مثيل في العراق منذ 1986، بسعة 246 سريرًا ومجهز بأحدث التقنيات الطبية. كما تم إنشاء 13 مستشفى جديدًا، وثلاثة مراكز تخصصية، ووحدتين لعلاج الحروق، و25 مركزًا لعلاج أمراض الكلى في مختلف المحافظات. تخطط وزارة الصحة لبناء 16 مستشفى إضافيًا بسعة 100 سرير لكل منها، تُدار بالتعاون مع شركات متخصصة. توسعت التغطية التأمينية في عام 2024 لتشمل 776,000 شخص من خلال 27 مؤسسة عامة، إضافة إلى إدراج مؤسسات الرعاية الصحية الخاصة ضمن نظام التأمين الصحي الوطني. كما بدأت وزارة الصحة، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، في تنفيذ مشروع رقمنة المعلومات الصحية، إذ تم مسح أكثر من 5,200 منشأة صحية ضمن نظام تقييم جاهزية الخدمات الصحية (HeRAMS)[1]، بهدف تحسين جمع البيانات واستخدامها في التخطيط الصحي[2]. وعلى الرغم من ان الرعاية الصحية الأولية لا تزال ضعيفة، الا أن القطاع الخاص شهد توسعًا ملحوظًا خلال العقد الماضي، مع نمو ملحوظ في مجالات متخصصة مثل طب التجميل والتشخيص المخبري laboratory diagnostics.

وعلى الرغم من هذه الإنجازات، إلا أنه لا يزال القطاع الصحي يواجه تحديات كبيرة، بما في ذلك النقص في الكوادر الطبية، خاصة في المناطق الريفية، وتفاوت جودة الخدمات بين المحافظات، وضعف التمويل المستدام. وقد أشارت بعض التقارير إلى أن أقل من ثلث المواطنين راضون عن أداء النظام الصحي، مع تفاوت في مستوى الرضا بين المناطق المختلفة[3].

وفقاً لأحدث التقارير، فان هنالك تفاوت كبير في توافر الخدمات بين المحافظات، إذ تسجل محافظات إقليم كردستان نسبًا أعلى في بعض الخدمات مقارنة بالمحافظات الوسطى والجنوبية. وقد بيّن التقرير أنّ أبرز المعوقات التي تعرقل تقديم الخدمات الطبية هي نقص الكوادر الطبية (68 %)، ولاسيما في المؤسسات الصحية التي تقع خارج المدن، ثم تأتي بعدها نقص التجهيزات الطبية بنسبة 41 %، يليها معوق نقص التمويل المالي بنسبة 35 %. وكما مبين في الجدول.

(1) نظام **HeRAMS** اختصارًا لـ **Health Resources and Services Availability Monitoring System**) هو نظام عالمي طورته **منظمة الصحة العالمية (WHO)** لمراقبة توفر الموارد والخدمات الصحية في المناطق المتأثرة بالأزمات والكوارث.

(2) Ajyal Sultany, WHO and Ministry of Health digitize information vital for a healthier Iraq, United Nations, Iraq, 07 March 2024.
https://iraq.un.org/en/262790-who-and-ministry-health-digitize-information-vital-healthier-iraq

(3) Iraq Country Report 2024, BTI.
https://bti-project.org/en/reports/country-report/IRQ?utm_source=chatgpt.com

جدول (7-3) أبرز المعوقات التي تعرقل تقديم الخدمات الطبية في العراق

المعوقات	النسبة المئوية	الملاحظات
نقص الكوادر الطبية في المستويات العليا	68	لاسيما في المؤسسات الصحية التي تقع خارج المدن
نقص التجهيزات الطبية	41	
نقص التمويل المالي	35	الحكومي والخاص وتمويل المؤسسات الدوليّة
نقص في التدريب المهني	31	
نقص في الإمدادات الطبية	31	

من اعداد الباحث بالاعتماد على:

World Health Organization , HeRAMS Iraq status update report, November 2024.

الخدمات البلدية

هي مجموعة الخدمات الأساسية التي تُقدِّمها البلديات أو الحكومات المحليّة للسكان ضمن المناطق الحضرية أو الريفية، وتهدف إلى تحسين جودة الحياة وتنظيم البيئة الحضرية، ومن ثم تحقيق بيئة صحية وآمنة ومنظمة للسكان، وتحسين المظهر الحضري، ودعم الاستدامة البيئية والاقتصاديّة. وتشمل: جمع القمامة والنفايات الصلبة ونقلها إلى مواقع الطمر الصحي أو إعادة التدوير، تنظيف الطرق والأرصفة، وإزالة المخلفات والأنقاض، وصيانة الأرصفة والأزقة، إصدار رخص البناء، مراقبة المخالفات، تخطيط استخدام الأراضي، إنشاء وصيانة الحدائق العامّة، التشجير، تجميل المدن، تنظيم الأسواق، ترخيص الباعة ومرافق النظافة العامّة.

وفي العراق لازالت الخدمات البلدية تعاني من قصور في العديد من الخدمات نتيجة الظروف التي مر بها البلد من حروب وإرهاب وصراعات سياسية وسوء إدارة وتجذر مشكلة الفساد الاقتصادي والإداري، فضلاً عن الضغط السكاني الكبير نتيجة ارتفاع معدل نمو السكان الذي بلغ 2.33 وفقاً لإحصاء عام 2024، والهجرة باتجاه المدن لاسيما بعد مشاكل نقص المياه وتصحر الأراضي نتيجة الجفاف.

1-خدمات الصرف الصحي

تُعدّ خدمات الصرف الصحي من أهم الخدمات التقنية الأساسية لأي مجتمع، وعنصرًا رئيسًا في البنية التحتية التقنية. وقد بلغ تطوير معالجة مياه الصرف الصحي أوجه في القرن العشرين، إذ عُدت مياه الصرف الصحي خطرًا صحيًا محتملًا ومُزعجًا في المناطق الحضرية. وتتمثل الأهداف الرئيسة لنظام صرف صحي متكامل في حماية صحة الإنسان والبيئة، ويحتاج هذا النظام إلى موارد مالية ومؤسسية لبنائه. وتواجه إدارة مياه الصرف الصحي في العراق العديد من التحديات، التي يُمكن التغلب عليها من خلال التخطيط المناسب وتطبيق السياسات المناسبة. فنقص خدمات الصرف الصحي تؤثر سلبًا على البيئة الحضرية وصحة الإنسان، فضلًا عن تأثيرها على التنمية الاجتماعيّة والحضرية للمدن العراقية وسكانها، وسيكون لتدهور هذه الخدمات آثار اقتصادية واجتماعية بالغة. لذا فإن إعطاء الأولوية لقطاع الخدمات ومن ضمنها الصرف الصحي من شأنه تحسين الواقع الخدمي في المحافظات العراقية إضافة إلى ضرورة وضع استراتيجيات لتوفير الأموال اللازمة لإكمال المشاريع المخطط لها وانجازها ضمن الوقت المحدد لها[1].

(1) Alaa R.H. Al-Obaidi, Sara D.A. Zangana, and Saja H.S. Al-Sudany, Shortage Sanitation Services in the

أصبحت مديرية المجاري العامّة، التي كانت سابقًا تابعة لوزارة الإعمار والإسكان والبلديات، لامركزية، بعد ان أُنشئت هيئة في كل محافظة عراقية (باستثناء محافظات اقليم كوردستان)، تحت السلطة الإدارية لدائرة الإدارة العامّة والمحليّة في كل محافظة[1]. ووفقاً للبيانات المتاحة يبلغ عدد محطات معالجة مياه الصرف الصحي في عموم المحافظات (وفق بيانات وزارة الإعمار والإسكان والبلديات العامّة وأمانة بغداد) 30 محطة مركزية و29 محطة معالجة ثانوية، تتركز معظمها في محافظة بغداد التي تضم تسع محطات ووحدات معالجة. وتُقدّر الطاقة التصميمية الإجمالية لهذه المحطات والوحدات بنحو 2,090 ألف م³/يوم، في حين تصل كمية المياه العادمة المتولدة إلى 5,859 ألف م³/يوم، ولا تتم معالجة سوى 1,554 ألف م³/يوم، أي ما يعادل نسبة قدرها 27 % من إجمالي المياه العادمة المتولدة.

ووفقاً لأحدث بيانات رسمية متاحة من قبل الجهاز المركزي من خلال المجموعة الإحصائية 2022-2023 نلاحظ أن الشبكة العمومية في البلاد تغطي نسبة تعد متدنية من السكان وهي مختلفة بين المحافظات العراقية، إلا أنها بالمجمل تشكل اقل من 10 % من اجمالي السكان (باستثناء محافظات إقليم كوردستان) وتتركز في المدن، أما السكان الذين يعتمدون في الصرف الصحي على حوض التعفين Septic tank من خلال استخدام خزان للصرف الصحي فيشكلون 63 % من اجمالي السكان معظمهم من قبل سكان الريف، أما من يعتمدون في الصرف الصحي على مجرى مغطى Covered drain 8.4 %، بينما من يعتمدون على مجرى مكشوفOpen drain حوالي 17.4 %، بينما 1.3 % لم تحدد وسيلة الصرف الصحي المستخدمة من قبلهم.

تواجه معظم المحافظات العراقية صعوبة كبيرة بشكل تام في معالجة الكميات الكبيرة المنتجة من مياه الصرف الصحي (5,859 ألف م³/يوم)، مما تتسبب بتلوث بيئي كبير. وتعتمد معالجة مياه الصرف الصحي في العراق على تقنيات متعددة تشمل الترسيب، التعقيم، والتنقية الحيوية، إلا أن هذه العمليات تعاني من تحديات كبيرة نتيجة نقص في التجهيزات والتقنيات الحديثة، وغياب التمويل الكافي، فضلاً عن تأثيرات الفساد الإداري والمالي.

وتتنوع مصادر مياه الصرف لتشمل المياه الناتجة عن الاستخدامات المنزلية والتجارية والخدمية، كالمؤسسات التعليمية والفندقية والمطاعم، إلى جانب المياه الناتجة عن الأنشطة الصناعية والزراعية، إضافة إلى مياه الأمطار في حال دمج شبكات الصرف، والمياه المتسربة من الطبقات الجوفية.

وتُعد مياه الصرف غير المعالجة من أبرز المخاطر البيئية والصحية، إذ يؤدي تصريفها المباشر إلى الأنهار والمجاري دون معالجة كافية إلى تلوث المياه الجوفية والسطحية لاسيما في ظل انخفاض منسوب مياه نهري دجلة والفرات، مما يشكل تهديداً للصحة العامّة، لاسيما عندما تكون المياه ناتجة عن مؤسسات صحية أو منشآت نفطية وصناعية. كما يُشكل استخدامها غير الآمن في الزراعة خطراً إضافياً على سلامة المحاصيل وصحة المستهلكين، فضلاً عن المشكلات المرتبطة بتكدّس مياه الصرف، مثل الروائح الكريهة، وتفشي الأمراض المعدية

Outskirts of Baghdad and its Environmental Impacts, Engineering and Technology Journal, Vol. 37, Part C, No. 1, 2019.

(1) Sewerage in Iraq - Investment Case, United Nations Children's Fund, November, 2023, P.5.

كالكوليرا. وتعاني المحطات الحالية من ضعف القدرة على استيعاب الكميات الكبيرة من المياه، ما يؤدي إلى قصور في الأداء.

ولتجاوز هذه الإشكالات، من الضروري إنشاء محطات معالجة جديدة ذات كفاءة عالية في المناطق السكنية والصناعية والخدمية وربطها بالشبكة العامّة، إضافة إلى إدماج القرى والمنازل في أنظمة الصرف الصحي المركزية. كما أن توعية السكان بأهمية استخدام الموارد المائية بشكل مستدام يُعد خطوة محورية، فمياه الصرف الصحي، بعد المعالجة، تُعد مورداً ثالثاً مهماً في العراق إلى جانب المياه السطحية والجوفية، ويمكن الاستفادة منها في ري الأراضي الزراعية أو في تغذية الخزانات الجوفية[1].

2-خدمات إدارة النفايات

يؤدي التخلص من النفايات إلى آثار بيئية مباشرة وغير مباشرة، مثل احتلال occupation الأراضي، واستنزاف الموارد، وتضخيم ظاهرة الاحتباس الحراري بسبب غاز الميثان وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري الأخرى، وتسمم المياه بسبب طمر النفايات، وكذلك الحموضة والآثار السامة من الانبعاثات في الهواء في حالة الحرق. وعلى الرغم من أن الآثار المباشرة للتخلص من النفايات (مثل شغل الأراضي أو التلوث الموضعي للماء والهواء) تمثل حصة ملموسة من التأثير البيئي، فإنها تُعد صغيرة نسبيًا مقارنة بإسهامها في تغير المناخ عند مقارنتها بقطاعات أخرى كالطاقة، بينما يرتبط استنزاف الموارد من بين الآثار المماثلة بالآثار البيئية غير المباشرة. ويرجع ذلك أساسًا إلى أن النتائج غير المباشرة للنفايات ترتبط باستخراج ومعالجة الموارد المختلفة لإنتاج أنواع مختلفة من المنتجات مع التركيز على المخرجات بدلاً من المدخلات في العديد من الصناعات.

تُعرف إدارة النفايات بأنها: الأساليب والإجراءات المختلفة المصممة والمنفذة لتحديد أنواع النفايات المختلفة والتحكم فيها والتعامل معها من التوليد وحتى التخلص منها. إن التنفيذ الكامل لعمليات إدارة النفايات، بما في ذلك منع إنتاجها وإعادة استخدامها وإعادة تدويرها كلما أمكن، قد ساعد، بل ويمكن أن يساعد، في تجنب آثار بيئية جسيمة عند تقييمها من منظور دورة الحياة، مع مراعاة الآثار المباشرة كالانبعاثات، والآثار غير المباشرة كاستنفاد الموارد. ومن منظور كفاءة استخدام الموارد المادية، لا تُمثل خيارات التخلص من النفايات، مثل مكبات النفايات وحرقها، أفضل الممارسات فيما يتعلق بالمواد القابلة لإعادة التدوير التي تُجمع بشكل منفصل والنفايات الصلبة البلدية المختلطة، لذا من المهم تحديد الآثار المرتبطة بعمليات التخلص هذه، وذلك لتحديد الفوائد البيئية والاقتصاديّة والاجتماعيّة المتحققة من خلال اعتماد ممارسات سليمة لإدارة النفايات[2].

وفي العراق قد استُنفدت البنية التحتية لإدارة النفايات خلال العقود الأخيرة بسبب العقوبات الاقتصاديّة والحروب والارهاب. وقد كان وضع إدارة النفايات في العراق يعتمد على نظام أساسي لجمعها والتخلص منها في المناطق البلدية. لكن هذا الوضع تدهور في السنوات الأخيرة لدرجة أن جمع النفايات محدود في بعض المناطق

(1) سهاد حمزة محمد علي، دراسة ميدانية لتقييم واقع الخدمات البلدية في بغداد،» كلية العلوم، جامعة بغداد، 2024: https://nhm.uobaghdad.edu.iq/?p=24097

(2) Eng. Ameer Mubaslat, Introduction to Waste Management, First Edition, Jordan, March 2021, P.1.

الحضرية، ويتم التخلص منها غالبًا في مواقع مكبات غير خاضعة للرقابة وغير مجازة من البيئة. ويختلف هذا الوضع في جميع أنحاء البلاد؛ إذ يُشكل سوء إدارة النفايات خطرًا أكبر على الصحة العامّة في المناطق الحضرية المزدحمة مقارنةً بالمناطق الريفية ذات الكثافة السكانية المنخفضة. كما أن قرب أعداد كبيرة من الناس من النفايات الملقاة في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية يزيد من المخاطر على الصحة[1]. ومن الضروري من أجل حماية الصحة العامّة والبيئة، إعادة إرساء نظام فعال لإدارة النفايات، بما في ذلك بناء القدرات، وبرامج التدريب، ومشاركة القطاع الخاص، ودعم المبادرات الخاصة، والبنية التحتية والتشغيل، بطريقة تضمن أن يتمتع هذا القطاع بمعرفة وفهم جيدين، وأن يُحقق مشاركة شاملة من المجتمع في الممارسات البيئية الجيدة.

ارتفع توليد النفايات في العراق من 3.33 مليون طن في 2022 إلى 4.41 مليون طن في 2024، بزيادة سنوية وصلت إلى 25 % بين عامي 2021 و2024. وتقدر كمية النفايات المنتجة في بغداد وحدها حوالي 9 الف طن يومياً. وهذه الإضافة تزيد من الضغط على تقديم هذه الخدمة بالشكل الأمثل، لذا نرى معظم المحافظات العراقية تعاني من مشكلة تكدس النفايات في الطرق والساحات العامّة في منظر أصبح مألوفاً في معظم مدن وأحياء المحافظات، فغالبيتها تعاني من ضعف البنية التحتية لهندسة النفايات الصلبة، مع نقص واضح في المركبات المخصصة للخدمات البلدية، وتتمثل هذه النفايات المنتجة بالنفايات المنزلية والتجارية والصناعية والطبية، ويتم جمعها بطرق بدائية ومن ثم نقلها إلى مواقع طمر، معظمها تعد مواقع عشوائية (28 % فقط حاصلة على موافقة بيئية) دون معالجة فعالة أو إعادة تدوير، الأمر الذي ينذر بعواقب بيئية خطيرة، تؤثر على صحة الإنسان بشكل كبير. ووفقاً لأحدث بيانات متاحة فإن العراق لديه 87 محطة تحويلية منتشرة في محافظات البلد، 14 محطة منها فقط حاصلة على موافقات بيئية.

3-مشكلة التلوث الكبريتي للأجواء في العراق

يُعد التلوث الكبريتي واحداً من أبرز ملوثات الهواء في العراق، خاصة في المحافظات المنتجة للنفط والصناعية والمزدحمة. وينتج هذا التلوث بشكل رئيس عن حرق الوقود الأحفوري ومشتقاته، وعمليات التكرير، فضلاً عن الانبعاثات المنبعثة من مولدات الكهرباء والمصانع الثقيلة. وتُشكل انبعاثات ثاني أوكسيد الكبريت (SO) أخطر مركّبات الكبريت الهوائية، إذ تتحول في الغلاف الجوي إلى جسيمات حمضية تُسبب المطر الحمضي وتؤثر بشكل مباشر على صحة الإنسان والبيئة.

ساهم الاعتماد الواسع على الوقود منخفض الجودة في السنوات الأخيرة، إلى جانب قدم البنى التحتية وضعف تطبيق المعايير البيئية، في زيادة نسب التلوث الكبريتي في المدن الكبرى مثل بغداد والبصرة، إذ تقع العديد من الحقول النفطية ومصافي التكرير ومعامل صناعات الطابوق البدائية. وتشير التقارير البيئية إلى أن تراكيز ثاني أوكسيد الكبريت في بعض المناطق تجاوزت الحدود المسموح بها عالمياً، مسببة ارتفاع معدلات أمراض الجهاز التنفسي، أمراض العيون، وتفاقم مشاكل القلب والأوعية الدموية لدى السكان، إضافة إلى الأضرار الصحية. وينعكس التلوث الكبريتي سلباً على البيئة الطبيعية، إذ يؤدي إلى تدهور الغطاء النباتي وتلوث التربة

(1) Dr.Hayder Mohammed Abdul-Hameed Al-Manshi, Activate the waste management market and create new job opportunity for young Iraqis, May 2022, P.12-.

والمسطحات المائية نتيجة الترسيب الحمضي. وعلى الرغم من إدراك الجهات الحكومية لأهمية المعالجة، فما زالت الجهود في هذا المجال محدودة وغير كافية للحد من الانبعاثات والسيطرة على المشكلة، في ظل غياب برامج مراقبة بيئية صارمة وتدني مستويات الوعي المجتمعي.

يصنَّف العراق كسادس أكثر دولة تعاني من تلوث الأجواء حسب تقرير شركة IQAir لعام 2023 التي تراقب مدى جودة الهواء في مختلف بلدان العالم. وفي عام 2024، بلغ المعدل السنوي لتركيز الجسيمات الدقيقة PM2.5 فيه نحو 38.4 ميكروغرام/م^3 حسب تقرير IQAir، وهذا المستوى يُعد أعلى بـ 7.7 مرات من الحد الأقصى الموصى به من قبل منظمة الصحة العالمية (WHO)، والذي يُحدد بـ 5 µg/m^3 كحدٍ لا يجب تجاوزه سنويًا للحفاظ على الصحة العامّة. لذا فإنه يعد ضمن الدول الأكثر تلوثاً، مع تركيز سنوي يفوق 35 µg/m^3، وبذلك يندرج العراق ضمن الفئة الأعلى تلوثًا عالميًا، في الترتيب الثالث عشر من حيث الدول الأكثر تلوثًا عام 2024.

وعلى مستوى المحافظات العراقية وفقا لبيانات عام 2024 تأتي محافظة بغداد بالمرتبة 191 عالمياً. وأصبح انتشار رائحة الكبريت في سماء العاصمة، ظاهرة تتكرر بين الحين والآخر، ويعود السبب الرئيس إلى وجود معامل الطابوق وغيرها من المنشآت الصناعية داخل الأحياء السكنية أو على مقربة منها في مناطق متعددة من بغداد، لذا قدّم مجلس محافظة بغداد توصيات تتضمن ضرورة نقل هذه المعامل إلى خارج المدينة، في مواقع بعيدة جدًا عن التجمعات السكنية، إضافةً إلى مطالبة وزارتي الصحة والبيئة بفرض استخدام الفلاتر والوسائل التقنية الأخرى التي تحددها الوزارتان، بهدف الحد من انتشار هذه الروائح، لما لها من مخاطر صحية جسيمة قد تسبب العديد من الأمراض للمواطنين. ووفقاً لخرائط التلوث البيئي أظهرت ارتفاعًا في تركيزات ثاني أكسيد الكبريت في أجواء بغداد، وصلت إلى نحو 60 ملغم/متر مكعب، ما أسفر عن انبعاث رائحة نفاذة تشبه رائحة الكبريت في سماء العاصمة، ويعد حرق الوقود الأحفوري المصدر الأول لانبعاثات ثاني أكسيد الكبريت، ولا سيما في المناطق القريبة من محطات توليد الطاقة، ومصافي النفط، والمناطق الصناعية، وكذلك حرق النفايات في مواقع لا تخضع إلى الشروط البيئية. كذلك تعاني محافظة البصرة من ارتفاع نسب الكبريت نتيجة عمليات الحفر واستخراج النفط الخام وحرق الغاز المصاحب وعمليات تكرير النفط.

الخدمات الأخرى

1-المياه الصالحة للشرب

يواجه قطاع مياه الشرب في العراق العديد من التحديات الكبيرة، منها شحّ الموارد المائية، فقد بلغ المخزون المائي في العراق في منتصف عام 2025 حوالي 10 مليارات متر مكعب فقط، وهو أدنى مستوى منذ 80 عاماً وهذا أقل بكثير من الحد الأدنى المطلوب لتغطية احتياجات الصيف والبالغة 24 مليار متر مكعب. وكذلك تلوث مصادر المياه، إذ تعاني مصادر المياه من التلوث البيئي نتيجة التلوث الصناعي والزراعي ونقص البنية التحتية اللازمة لمعالجة المياه. يضاف إلى ذلك مشكلة هدر المياه في شبكات توزيع المياه التي تصل النسبة بها إلى 50 % في بعض المناطق من البلد. ومما عزز من هذه المشكلة هو تأثيرات

التغير المناخي الذي أدى إلى الجفاف المستمر منذ خمس سنوات على الأقل وانخفاض تدفق نهري دجلة والفرات إلى نسبة تصل إلى حوالي 50 %، فقد كان تدفق مياه الواردات المائية الحالية (من دجلة والفرات) تقدّر بأقل من 30 مليار م^3 سنويًا في بعض السنوات، بينما يحتاج العراق سنوياً حوالي 48 مليار م^3 لتغطية الاحتياجات المنزلية والزراعية والصناعية والخدمية، ما يعني أن العراق يواجه عجزًا مائيًا قد يصل إلى 18 مليار م^3 سنويًا. وعلى الرغم من ان 99.8 % من سكان الحضر يملكون خدمة مياه أساسية، إلا ان نسبة الحاصلين على خدمة مياه محسّنة ومؤمنة فعليًا(Safely managed drinking water)) لا تتجاوز 60 % من السكان عمومًا. أما في المناطق الريفية، وصلت الخدمة المحسنة إلى 47.6 %، بينما حدود الخدمة الأساسية في المدن بلغت 94.8 %. وفي تقديرات أخرى لعام 2024 فان 76.3 % من اجمالي السكان يحصلون على المياه للأغراض المنزلية من الشبكة العامّة، و1.8 % فقط من اجمالي سكان المحافظات العراقية يحصلون على المياه للأغراض المنزلية من خلال الحنفيات العامّة Public network tap، و4.4 % من اجمالي السكان يحصلون على المياه للأغراض المنزلية من خلال السيارات الحوضية، و12 % من خلال الأنهر، و3.4 % عبر الآبار المكشوفة، و2.2 % بوسائل أخرى، وهذه البيانات مقاربة لبيانات عام 2023، إذ لم يحصل فيما يبدو تغيير كبير في البيانات لعام 2024.

2-مشاريع فك الاختناق

أطلقت وزارة الإعمار والإسكان والبلديات حملة موسعة تشمل 60 مشروعًا مروريًا، موزّعة على ثلاث حزم: الأولى تضم 15 مشروعًا، والثانية كذلك تضم 15 مشروعًا، بينما تتطلّب الحزمة الثالثة تمويلًا إضافيًا. استُؤنفت الحزمة الأولى أعمالها في شهر آذار (مارس) عام 2023، وقد تم إنجاز معظمها بنهاية 2024، مع البدء بتنفيذ مشاريع الحزمة الثانية بالتزامن معها، والحزمة الثالثة مُرتقب إطلاقها لاحقًا. وهذه المشاريع معظمها في العاصمة وبغداد ومحافظات أخرى كمحافظة نينوى لغرض فك الاختناق المروري الذي تعاني منه وبعض المحافظات الأخرى. ووفقاً لتصريحات وزارة الإعمار والإسكان والبلديات تسهم تلك المشاريع في تحقيق انسيابية مرورية تتراوح بين 30 % إلى 70 % حسب الموقع ونوع المشروع. وقد أوصت مديرية المرور، بالتوازي مع مشاريع البنية التحتية، بتفعيل النقل الجماعي وتعديل مواعيد الدوام بين الوزارات.

ومن أهمّ مشاريع فك الاختناق في الحزمة الأولى هي: الطريق الرابط بين سريع محمد القاسم وشارع كركوك-بغداد، والذي يمر الطريق بحي البساتين والسريدات، وإنشاء مُجسر وكذلك طريق رئيس على طريق قناة الجيش يربط هذا الجسر بقناة السريع من خلال فضاءين. ومجسر يربط قناة الجيش بسريع محمد القاسم، إذ ان المشروع يكون من جهة الرستمية وتتم توسعة الشوارع المحاذية ضمن المسار. ومجسر على قناة الجيش (1) يربط شارع الداخل باتجاه شارع فلسطين (حي المهندسين). والجدول الآتي يبين تفاصيل الحزمة الأولى لمشاريع فك الاختناق.

جدول (7-4) الحزمة الأولى لمشاريع فك الاختناقات المرورية في مدينة بغداد

ت	اسم المشروع	التفاصيل
1	الطريق الرابط بين سريع محمد القاسم وشارع كركوك-بغداد	إنشاء مُجسر وطريق رئيس على طريق قناة الجيش يربط الجسر بقناة السريع بواقع فضاءين
2	مجسر يربط قناة الجيش بسريع محمد القاسم	المشروع يكون من جهة الرستمية وتتم توسعة الشوارع المحاذية ضمن المسار
3	مجسر على قناة الجيش (1)	يربط شارع الداخل باتجاه شارع فلسطين (حي المهندسين)
4	مجسر على قناة الجيش (2)	يربط منطقة جميلة مع امتداد شارع الجهاد-باب المعظم
5	مجسر شارع 77	يربط شارع 77 تقاطع القدس-العبور
6	مجسر الزعفرانية ومقترباته (غزة)	يربط منطقة الزعفرانية بطريق الدورة-يوسفية للمرور السريع يمتد من شارع الشركات إلى شارع حارث بن كلدة
7	تطوير تقاطع قرطبة	إنشاء مُجسر يبلغ بطول كلي يصل إلى(725) متر، وعرض (19) متر، بمُمرين للذهاب وللإياب وبإمتداد شارع بورسعيد
8	مجسر تقاطع المصافي	يربط جسري الطابقين بالمعلق مع انشاء نفق في تقاطع ساحة احمد عرابي
9	مجسر تقاطع الدورة-السيدية	يضم جسرين الغرض هو تطوير تقاطع الدورة-السيدية على طريق الحلة-بغداد
10	جسر البنك المركزي الجديد	يربط شارع زها حديد من جانب الرصافة بمقتربات ساحة النسور من جانب الكرخ
11	مشروع تطوير ساحة النسور	تطوير الساحة وانشاء مجسرين احدهما فوق السكة باتجاه تقاطع ام الطبول، وكذلك يتضمن المشروع انفاق.
12	مشروع تطوير ساحة عدن وساحة النسور	المشروع يتكون من جسرين، طول كل منهما (525) متر، وعرضهما من (11 – 14) متر، أما اطوال المُقتربات للجسرين فتبلغ 1.3 الف متر.
13	مشروع تطوير تقاطع الشالجية والطوبجي	إزالة مقترين من مجسر الطوبجي الأربعة الجانبية وإنشاء مجسر آخر بشكل استدارة لتحسين حركة السير والتخلص من الازدحام المروري على هذا التقاطع
14	مجسر الطلائع	ربط الجسر بشارع البيجية (شارع 80) بالقرب من كلية التراث مرورا بمقبرة الشيخ معروف الكرخي ومطار المثنى
15	مشروع تطوير تقاطع معسكر الرشيد	يتم خلاله تطوير تقاطع معسكر الرشيد مع سريع الدورة (مجمع المشن) من خلال مجسر ونفق

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على:

https://mop.gov.iq/archives/21645

https://turruqjissor.moch.gov.iq/

https://cabinet.iq/ar

وعلى بالرغم من إنجاز معظم مشاريع الحزمة الأولى داخل العاصمة بغداد، والبدء بعدد من مشاريع الحزمة الثانية كونها مكملة لمشاريع الحزمة الأولى، إلّا أنه يرى بعض المختصين أن الجسور وحدها لا تمثل حلاً دائمًا، بل تُعدّ جزءًا من منظومة متكاملة تشمل النقل العام والتخطيط العمراني.

وفي أواخر تموز (يوليو) 2024 أُعلن عن فوز تحالف دولي يضم شركات فرنسية وإسبانية وتركية بدعم من دويتشه بنك بتنفيذ مشروع مترو بغداد بتكلفة تقديرية تبلغ حوالي 17.5 مليار دولار، مع توقع الانتهاء منه بحلول أيار (مايو) 2029. يتكون المشروع من 7 خطوط نقل سريع ستغطي 80 % من العاصمة بغداد، وهو قابل للتوسع، ويضم مسارات أرضية وأخرى معلقة[1].

3-قطاع النقل

يؤدي قطاع النقل دورًا أساسيًا في تسهيل ودعم القطاعات الاقتصاديّة الأخرى، وبالتالي، يُعدّ قطاع النقل عاملًا أساسيًا في تعزيز النمو في القطاعات الاقتصاديّة الأخرى، ويعتمد بشكل كبير على قوة القطاعات الأخرى لتحقيق النمو. وتؤدي الحكومة دورًا رئيسًا في هذا القطاع، وهي مسؤولة عن ضمان سلامة شبكات الطرق والبنية التحتية وكفاءتها. ويتبع هذا القطاع عن كثب بقية قطاعات الاقتصاد من حيث القوة والتركيبة، وهناك مجالات نمو وتوسع كبيرة داخل القطاع في العراق، إلا أن الوضع الأمني والاقتصادي والسياسي أعاق التوسع في أجزاء كثيرة من البلاد.

وفقاً للبيانات المتاحة فإن العراق يمتلك طرقاً برية بطول 45990 كم، منها حوالي 1.2 الف كيلو متر من الطرق السريعة Expressways، والطرق البرية موزعة بواقع 6640 كم طرق رئيسية و8829 كم طرق ثانوية و18226 كم طرق ريفية. وبلغ عدد مركبات القطاع الخاص (فحص مؤقت، دائمي، مشروع اللوحات الجديدة) حوالي 8 مليون مركبة. أما عدد المركبات التي يملكها القطاع العام والقطاع المختلط بلغت حوالي 141.83 ألف مركبة. أما أطوال سكك الحديد فقد بلغت عام 2024 (3072) كم بواقع 1697 كم سكك رئيسية و676 كم سكك فرعية، وهو الرقم ذاته للعام السابق (2023)، إذ لم تشهد أية زيادة في السكك الرئيسة او الفرعية. أما عدد القاطرات وصل إلى 375 قطار تتوزع بين قطار رئيس وقطار مناقلة[2]، وعدد المشتغلين في الشركة العامّة لسكك الحديد 3604 مشتغل. وقد تم ترميم أكثر من 3,000 كم من الطرق الرئيسة في السنوات الأخيرة، كما يخطط لتطوير 4,000 كم إضافية من الطرق السريعة.

وعلى مستوى قطاع النقل الجوي، فإن عدد الطائرات العاملة في المطارات العراقية للشركة العامّة للخطوط الجوية العراقية لعام 2024 كان 41 طائرة مختلفة الأحجام، اجمالي عدد المسافرين(القادمون + المغادرون) في المطارات العراقية والمنقولين على طائرات الشركة العامّة للخطوط الجوية العراقية (دولي + داخلي) يبلغ 3.4 مليون مسافر بزيادة كبيرة عام عام 2021 عندما كان العدد 1.44 مليون مسافر نتيجة تبعات كوفيد19 وما نجم عنها من سياسات الاغلاق الجزئي والكلي. فيما يمتلك العراق 8 مطارات مدنية، وبلغت اجمالي الإيرادات

(1) https://2u.pw/i2puf

(2) يُقصد بالمناقلة توصيل القاطرات بالعربات داخل المحطة

المتحققة لسلطة الطيران المدني 76.471 مليار دينار، وهي تعد إيرادات متدنية جدا لا تتناسب مع مكانة قطاع النقل الجوي في العراق. والجدول الآتي يبين بعض مؤشرات قطاع النقل الجوي في العراق لعام 2024.

جدول (7-5) بعض مؤشرات قطاع النقل الجوي في العراق لعامي 2021 و2024

المؤشر	2021	2024
عدد الطائرات العاملة في المطارات العراقية للشركة العامّة للخطوط الجوية العراقية	32	41
اجمالي عدد الرحلات الجوية (الهابطة + المغادرة) في المطارات العراقية على طائرات الشركة العامّة للخطوط الجوية العراقية (دولي + داخلي)	20376	غير متاح
اجمالي عدد الطائرات (المدنية + العسكرية) العابرة في الأجواء العراقية للشركة العامّة لخدمات الملاحة الجوية	137949	219000
اجمالي عدد المسافرين(القادمون + المغادرون) في المطارات العراقية والمنقولين على طائرات الشركة العامّة للخطوط الجوية العراقية (دولي + داخلي)	1.44 مليون مسافر	3.4 مليون مسافر
اجمالي الإيرادات المتحققة لسلطة الطيران المدني (مليار دينار)	67.42	324
عدد المطارات	6	8
اجمالي الإيرادات المتحققة للشركة العامّة لخدمات الملاحة الجوية (مليار دينار)	76.471	76.471

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على مصادر متعددة

يمتلك العراق ستة موانئ رئيسة، من بينها أربعة موانئ تجارية مهمة، وهي ميناء أم قصر، وميناء المعقل، وميناء خور الزبير، وميناء أبو فلوس. ومع ذلك، فإنها لا تلبي بشكل كامل احتياجات العراق المتزايدة في مجال النقل البحري والتجارة، نظرًا لكونها موانئ داخلية ذات أعماق محدودة ولا تطل مباشرة على الخليج العربي. ويُعد ميناء أم قصر الأكثر أهمية بين هذه الموانئ، إذ تم إنشاؤه عام 1961، ويضم 21 رصيفًا موزعة بين الجزءين الشمالي والجنوبي، بطاقة مناولة سنوية تصل إلى 10 ملايين طن. يليه من حيث الأهمية ميناء خور الزبير، الذي يُصنف كونه ميناءً صناعيًّا، وقد أنشئ عام 1980، ويضم 12 رصيفًا بطاقة مناولة سنوية تبلغ 7 ملايين طن. أما ميناء المعقل، فيُعد أقدم ميناء عراقي، إذ شُيّد خلال الحرب العالمية الأولى في عام 1916، ويضم 15 رصيفًا، بطاقة مناولة تصل إلى 3 ملايين طن سنويًّا. في حين أن ميناء أبو فلوس، الذي أُنشئ عام 1977 كميناء عام، يضم 3 أرصفة بطاقة مناولة تُقدّر بحوالي 0.75 مليون طن سنويًّا. إضافة إلى هذه الموانئ التجارية، يمتلك العراق ميناءين نفطيين مخصصين لتصدير النفط، هما ميناء العميق وميناء البصرة، اللذان أُنشئا عام 1980، ويضم كل منهما أربعة أرصفة. وكما في الجدول الآتي:

جدول (7-6) واقع الموانئ العراقية وفقا لعدد أرصفتها وطاقتها الإنتاجية

الميناء	نوع الحمولة	تاريخ الانشاء	التصنيف	عدد الأرصفة	طاقة المناولة المتاحة(مليون طن/ سنة)
المعقل	عام	1916	نهري	15	3
أم قصر الشمالي والجنوبي	عام-حاويات	1961	بحري	21	10
أبو فلوس	عام	1977	نهري	3	0.75
العميق	نفطي	1980	بحري	4	
البصرة	نفطي	1980	بحري	4	
خور الزبير	صناعي	1980	بحري	12	7

حيدر نعمة بخيت، أ.فلاح حسن الأميري، ميناء الفاو الكبير ودوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 في العراق: تحليل الواقع واستقراء المستقبل، وقائع المؤتمر العلمي الحادي عشر مؤتمر ميناء الفاو الكبير (التحديات والأهمية الاستراتيجية والآفاق المُستقبليّة) للمدة 15-2021/12/16، البصرة.

4-ميناء الفاو

منذ اكتمال خط سكة حديد البصرة - بغداد - الموصل - ربيعة (سوريا) عام 1940، امتلك العراق القدرة على توفير بديل لقناة السويس للشحنات من وإلى الشرق الأقصى إلى تركيا وأوروبا. والعراق حاليًا مستمر في انشاء ميناء الفاو الكبير وربطه بخط سكة حديد عالية السرعة تُسمى القناة الجافة. وفي حال نجاحه، فإن هذه المشاريع لديها القدرة على إحداث ثورة في النقل العالمي من خلال توفير خيار شحن أقصر وأقل تكلفة من قناة السويس. سيستغرق انجاز هذا المشروع المعقّد سنوات طويلة وأموال ضخمة لإكماله. وسيتطلب قدرًا كبيرًا من الشجاعة السياسيّة للتغلب على التحديات السياسيّة والاجتماعيّة والأمنيّة الداخليّة والخارجيّة التي تواجه المشروع. وسيكون تمويله صعبًا للغاية في ظل الزيادة الكبيرة في الانفاق الحكومي وعدم قدرة الإيرادات النفطية على تغطية هذا الانفاق الأمر الذي يحتّم على الحكومة الاعتماد على الدين الداخلي وحتى الخارجي لسدّ العجز في الموازنة[1].

تعود فكرة المشروع إلى فترة مبكرة من القرن العشرين لكنها تعطّلت نتيجة التقلبات السياسيّة والثورات والحروب والمصاعب الاقتصاديّة، وبعد التغيير السياسي في العراق، عقدت وزارة النقل عام 2004 اجتماعًا خُصص لمناقشة المشروع، وشُكّلت لجنة في الشركة العامّة لموانئ العراق لإعداد متطلباته وتحديد الموقع الملائم. وفي عام 2005، خاطبت الشركة العامّة للموانئ وزارة التخطيط مرتين لإدراج المشروع ضمن الخطة الاستثمارية لذلك العام، بكلفة تقديرية بلغت 3 مليارات دولار، إلا أن تنفيذ المشروع لم يبدأ في حينه. تواصلت الجهود بشأن المشروع حتى عام 2009، إذ أُنجزت دراسات الجدوى الاقتصاديّة والفنية بواسطة شركات إيطالية، وتمت المصادقة عليها من قبل الأمانة العامّة لمجلس الوزراء، بتكلفة بلغت 64.5 مليون يورو. ومع ذلك، لم يُفعّل العقد إلا في عام 2011، بعد مفاوضات مطوّلة بين وزارتي النقل والمالية لتأمين التمويل اللازم. وفي هذا

(1) Frank R. Gunter, Seaports and Airports of Iraq: Rules Versus Infrastructure, Iraq Britain Business Council Report, 8 June 2023, P.1.

السياق، قامت وزارة النقل العراقية في نيسان/أبريل عام 2010 بوضع حجر الأساس للمشروع في منطقة المملحة برأس البيشة، وهي آخر امتداد يابس في الأراضي العراقية الواقعة على الضفة الشرقية لخور عبد الله، في أقصى جنوب البلاد ضمن قضاء الفاو.

يُتوقع أن يُسهم هذا المشروع في تعزيز علاقات العراق الإقليمية، وتقوية الروابط الاقتصاديّة المشتركة مع دول الجوار، بما يعزز الاستقرار السياسي والاقتصادي في المنطقة. إضافة إلى ذلك، يفتح المشروع آفاقًا واسعة لتشغيل الأيدي العاملة، بما يدعم التنمية المحليّة ويوفر فرص عمل جديدة، مما يساهم في تحسين المستوى المعيشي وتعزيز الاقتصاد الوطني[1].

وفقًا لبيانات الموانئ العراقية، من المخطط أن يضم ميناء الفاو الكبير ما مجموعه 92 رصيفًا، موزعة على النحو الآتي:

- 50 رصيفًا مخصصًا للحاويات.
- 15 رصيفًا للمواد السائبة الجافة (Bulk berths).
- 20 رصيفًا للبضائع العامّة.
- 6 أرصفة للمشتقات النفطية.
- رصيف واحد من نوع «رو-رو» (RO-RO berth)، المخصص لنقل السيارات والمركبات.
- أما الطاقة الاستيعابية السنوية للميناء، فيتوقع أن تصل إلى 99 مليون طن سنويا فتتوزع كما يأتي:
- 25 مليون طن سنويًا لأرصفة الحاويات.
- 50 مليون طن سنويًا لأرصفة المواد السائبة.
- 5 ملايين طن سنويًا لأرصفة البضائع العامّة.
- 400 ألف سيارة سنويًا لأرصفة «رو-رو».
- 230 ألف برميل يوميًا لأرصفة المشتقات النفطية.

كما يتضمن ميناء الفاو الكبير خمسة مشاريع رئيسة تشكل البنى التحتية الأساسية للميناء. يتمثل المشروع الأول في الأرصفة الخمسة، والتي جرى استلامها بالكامل. أما المشروع الثاني، فهو إنشاء الطريق الرابط بين ميناء الفاو ومدينة أم قصر، بطول 62 كيلومترًا، ويُعد بمثابة العتبة الأولى لمشروع طريق التنمية، إذ يهدف إلى اختصار الوقت وتقليل المسافات اللوجستية. أما المشروع الثالث، فيتمثل في النفق المغمور، الذي جرى تجهيزه بالقطعة الخرسانية الثالثة، مع استمرار العمل في تصنيع وتجهيز بقية القطع. ويُعد هذا النفق الأول من نوعه في

(1) حيدر نعمة بخيت وفلاح حسن الأميري، ميناء الفاو الكبير ودوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 في العراق: تحليل الواقع واستقراء المستقبل، وقائع المؤتمر العلمي الحادي عشر مؤتمر ميناء الفاو الكبير (التحديات والاهمية الاستراتيجية والافاق المستقبلية) للمدة 15-2021/12/16، البصرة.

الشرق الأوسط، وتشارك في تنفيذه شركات عالمية متخصصة. يشمل المشروع الرابع ساحة الحاويات، إذ تسير الأعمال بنسب إنجاز مرتفعة، متوافقة مع الجداول الزمنية المحددة مسبقًا. في حين يتمثل المشروع الخامس في القناة الملاحية لميناء الفاو الكبير، والتي تشهد أيضاً تقدمًا كبيرًا في نسب الإنجاز. ومن المتوقع أن تُستكمل عدد من المراحل في عام 2025، ليشكل بذلك أحد المكونات الأساسية لمشروع طريق التنمية، الذي يهدف إلى تعزيز الموقع الجيو-اقتصادي للعراق وتحويله إلى محور لوجستي إقليمي.

5-طريق التنمية

كشفت الحكومة العراقية، خلال مؤتمر عُقد في بغداد بتاريخ 27 أيار (مايو) 2023، عن خطتها لإطلاق مشروع استراتيجي ضخم يُعرف بـ «طريق التنمية العراقي» يتضمن المشروع إنشاء طريق سريع بطول 1,190 كيلومترًا، وخط سكة حديد مزدوج بطول 1,176 كيلومترًا، بكلفة تقديرية أولية تصل إلى 17 مليار دولار. ويُنفَّذ هذا المشروع بالتعاون مع كل من السعودية، الكويت، الإمارات، قطر، الأردن، عُمان، إيران، وتركيا، بهدف ربط موانئ الخليج العربي بالحدود الجنوبية لتركيا، ما يُسهم في خلق ممر تجاري يربط الخليج بأوروبا. ويتضمن أيضاً إنشاء مدينة صناعية متكاملة، تُعنى بإعادة توطين الصناعات وتحفيز الإنتاج المحلي، بما يتيح إحداث تحول جذري في الاقتصاد العراقي بعد عقود من الحروب، والعقوبات الاقتصاديّة، والمشكلات الداخليّة التي تفاقمت بعد عام 2003. ومن المتوقع أن يسهم هذا المشروع في تنشيط الاقتصاد الوطني، وتعزيز التعاون الإقليمي، وخلق فرص عمل واسعة، بما ينسجم مع أهداف التنمية المستدامة للبلاد.

من المخطط أن يُنفّذ المشروع على مراحل متتابعة، على أن يكتمل في شكله النهائي، بما في ذلك جميع مكوناته الرئيسة مثل ميناء الفاو الكبير، بحلول عام 2050. تم تصميم المشروع من قبل شركة الاستشارات الإيطالية PEG، في حين يُتوقع أن تتولى التنفيذ شركات عراقية، صينية، وإيطالية. يبلغ طول الطريق السريع المخطط لمشروع طريق التنمية العراقي حوالي 1,190 كيلومترًا كما ذكرنا سابقا، ويُعرف بمسار HWB. يتضمن الطريق الجانبي عرضًا قدره 3 أمتار، بينما يبلغ عرض الخط الرئيسي 3.65 مترًا. ويشتمل المشروع على 26 منطقة خدمة موزعة إلى 18 منطقة خدمة مخصصة للشاحنات و8 مناطق خدمة للمركبات، إضافة إلى 24 منطقة استراحة مجهّزة بكافة الخدمات اللازمة للمسافرين. كما يضم 11 موقف سيارات متعدد الوسائط، و26 نقطة تبادل مع وسائل النقل العام، و13 نقطة فحص، إلى جانب 15 محطة ركاب مصنفة إلى 3 محطات رئيسية، 8 محطات وسطية، و4 محطات صغيرة. أما خط السكك الحديدية، فيمتد لمسافة 1,176 كيلومترًا، ويُعرف بمسار RW1. صُمّم هذا الخط لاستيعاب القطارات فائقة السرعة، بقدرة تشغيل تصل إلى 140 كم/ساعة لنقل البضائع، و300 كم/ساعة لنقل المسافرين، مع إمكانية تشغيل ما بين 80 إلى 90 قطارًا يوميًا. ويشتمل المشروع أيضاً على 15 محطة ركاب، و11 محطة شحن بضائع، و4 مناطق متعددة الوسائط. ومن ضمن متطلبات التنفيذ، يُخطط لإنشاء عدد من المطارات المساندة، و7 مراكز لصيانة القطارات، و24 محطة كهرباء لتغذية القطارات الكهربائية، بمعدل محطة كل 50 كيلومترًا، إضافة إلى صناديق بريدية موزعة على طول المسار بنفس الفاصل الزمني.

كما يضمّ المشروع مراكز تدريب وصيانة في البصرة، بغداد، والموصل، إلى جانب مراكز تحكم العمليات في كل من البصرة وبغداد، ويسير الطريق البري السريع بموازاة خط السكك الحديدية، وقد جرى اختيار مسار

الطريق ليكون خارج مراكز المدن، ويمر عبر المناطق الصحراوية، بهدف الاستفادة من طبيعة التضاريس وتقليل التكاليف، من خلال تجنّب حفر الأنفاق التي كانت ستُنفذ في حال مرور الطريق عبر المناطق الحضرية[1].

6-خدمة الانترنت وحجب المواقع

تُتيح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للدول النامية ومنها العراق فرصةً غير مسبوقة لتحقيق أهداف التنمية الحيوية، كالحد من الفقر وتوفير الرعاية الصحية الأساسية والتعليم، بفعالية أكبر بكثير من ذي قبل. وعلى الرغم من الاضطرابات التي شهدها العراق، استطاعت الحكومات المتعاقبة تحسين قطاع الاتصالات ومجتمع المعلومات، وإشراك القطاع الخاص من خلال تهيئة البيئة التنظيمية المتمثلة بهيئة الاتصالات والإعلام، ما أدى إلى ازدهار خدمات الهاتف المحمول GSM، ويجري العمل على إعادة هيكلة القطاع وتخطيط سياساته من خلال إقرار حزمة من التشريعات واللوائح الحكومية[2].

يُشرف على قطاع الاتصالات في العراق وزارة الاتصالات وهيئة الاتصالات والإعلام، اللتان تُنظّمان التراخيص والطيف الترددي. في النظام السابق، كان الوصول إلى الإنترنت خاضعًا لرقابة مشددة، فحتى عام 2002، قُدّر عدد العراقيين المتصلين بالإنترنت بنحو 25,000 فقط. وقد شهدت البنية التحتية للإنترنت في العراق توسعًا ملحوظًا منذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

تسيطر وزارة الاتصالات على العمود الفقري الوطني للألياف الضوئية والبوابات الدوليّة، وتؤجر النطاق الترددي لمزودي خدمات الإنترنت من القطاع الخاص. ويرتبط العراق عبر وصلات ألياف أرضية بجميع الدول الست المجاورة وكابلات بحرية مثل Gulf Bridge International. كما ان شبكة الخطوط الثابتة الحكومية في حالة سيئة، مع وجود مشاريع محدودة لتوصيل الألياف إلى المنازل FTTH والى 2.1 مليون مشترك في الخطوط الثابتة FTTH اعتبارًا من عام 2021 تتركز في بغداد. ونتيجة لذلك، يصل معظم العراقيين إلى الإنترنت عبر وسائل لاسلكية، أما من خلال شبكات الهاتف المحمول أو خدمة Wi-Fi في مقاهي الإنترنت أو مزودي خدمة Wi-Fi المحليين في المدن، ونظرًا لأن النطاق العريض الثابت للميل الأخير غير متاح على نطاق واسع، تتشارك هذه الشبكات المجتمعية عرض النطاق الترددي (وهو مكلف، إذ يبلغ حوالي 50 دولارًا لكل ميجابايت في الثانية بالجملة) ما يؤدي إلى سرعات منخفضة نسبيًا لكل مستخدم.

أما بخصوص مزودي الخدمات الرئيسيين، فقد تنوع السوق منذ أن كانت شركة Uruklink مزود خدمة الإنترنت الحكومي هي المزود الوحيد.

تعمل اليوم العشرات من مزودي خدمة الإنترنت، وغالبًا ما يعيدون بيع السعة من العمود الفقري لوزارة

(1) حيدر نعمة بخيت، طريق التنمية العراقي فرص تنموية واعدة وتحديات كبيرة، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2023، دراسة منشورة على الرابط الآتي:
https://www.bayancenter.org/2023/9896/06/

(2) Saad A.R. MAKKI and Yaakob K. HANNA, Iraq ICT Situation and its effect on Iraq Rebuilding: Study, Analysis, and Suggestion, 192025-2-. A study is available on the following link:
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/uploads/202519/02//cbdd8dfa607e2b49b5ac73b24c7ed406.pdf

الاتصالات، وتُعد شركة Earthlink Telecommunications أكبر وأسرع مزود خدمة إنترنت نموًا، إذ تقدم خدمات على مستوى البلاد بما في ذلك خدمات الألياف الضوئية والنطاق العريض اللاسلكي. تشمل شركات مزودي خدمة الإنترنت الخاصة البارزة الأخرى ScopeSky وIQ Networks وNewroz Telecom ومقدمي الخدمات الإقليميين في إقليم كردستان مثل Tishknet، والتي غالبًا ما تستخدم وصلات لاسلكية ووصلاتVSAT. وتُعد شركات تشغيل شبكات الهاتف المحمول الثلاثة في العراق - زين العراق وآسياسيل وكورك تيليكوم - أيضاً من مزودي خدمة الإنترنت الرئيسيين، إذ تقدم بيانات الهاتف المحمول بتقنية 3G/4G في جميع أنحاء البلاد. وهذه الشركات، بدعم من استثمارات أجنبية (مثل زين الكويت التي تملك زين العراق، وأوريدو القطرية التي تملك آسياسيل)، أطلقت خدمات الجيل الرابع LTE في عام 2021، وهي تغطي الآن معظم المناطق المأهولة بالسكان. كما يخدم مشغل اتصالات رابع في بغداد (سابقًا SanaTel) وعدد من مزودي خدمات الإنترنت اللاسلكي الأصغر أسواقًا. بشكل عام، توجد منافسة في سوق الإنترنت بالتجزئة، لكن احتكار وزارة الاتصالات للشبكة الأساسية يُبقي أسعار الجملة مرتفعة، ويُبطئ تطوير البنية التحتية[1].

أما أهم مؤشرات التكنولوجيا الرقمية في العراق لعام 2024 كانت كالآتي[2]:

1- بلغ عدد مستخدمي الإنترنت في العراق 36.22 مليون مستخدم في بداية عام 2024، بزيادة مقدارها 801 ألف (+2.3 بالمائة) عن عام 2023، بينما بلغت نسبة انتشاره 78.7 %.

2- بلغ عدد مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي في العراق 31.95 مليون مستخدم في كانون الثاني (يناير) 2024، أي ما يعادل 69.4٪ من إجمالي السكان، بزيادة مقدارها 7.7 مليون مستخدم (+31.5 %) عن العام الماضي 2023. كان 31.7 % من مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي في العراق من الإناث، في حين كان 68.3 % من الذكور.

3- تشير البيانات المنشورة في موارد الإعلانات لدى ميتا إلى أن فيسبوك كان لديه 19.30 مليون مستخدم في العراق في أوائل عام 2024، بزيادة مقدارها 1.4 مليون مستخدم (+7.5 %) عن عام 2023. أما موقع يوتيوب فكان لديه 22.8 مليون مستخدم أوائل عام 2024، إذ انخفض بمقدار 1.5 مليون (-6.2 %) عن عام 2023. وكانت نسبة الاناث 46.2٪، بينما نسبة الذكور 53.8٪. وبرنامج إنستغرام لديه 18.25 مليون مستخدم في العراق مطلع عام 2024. وكان لدى برنامج تيك توك 31.95 مليون مستخدم تبلغ أعمارهم 18 عامًا فأكثر في العراق في أوائل عام 2024. أما لينكدإن LinkedIn فإن لديه 1.9 مليون عضو في العراق مطلع عام 2024. وتشير البيانات المنشورة في موارد سناب الإعلانية إلى أن سناب شات كان لديه 17.74 مليون مستخدم في العراق للعام ذاته (2024). ومنصة X (تويتر) لديها 2.55 مليون مستخدم في أوائل عام 2024.

4- بلغ إجمالي عدد خطوط الهاتف المحمول النشطة في العراق 46 مليون خط في مطلع عام 2024، أي

(1) Marcin Frąckiewicz, Internet Access in Iraq, 24 February 2025. A study is available on the following link: https://ts2.tech/en/internet-access-in-iraq/

(2) Digital 2024: Iraq, 23 February 2024. Report published on the following link: https://datareportal.com/reports/digital-2024-iraq

ما يعادل 100٪ من إجمالي السكان، وارتفاع قيمة هذا المؤشر يعني حتى صغار السن لديهم هواتف نشطة والبعض لديه أكثر من هاتف نشط.

5- متوسط سرعة الإنترنت عبر الهاتف المحمول هي 29.08 ميجابت في الثانية. ومتوسط سرعة الإنترنت عبر الهاتف الثابت 32.64 ميجابت في الثانية. وهذه تعد من السرعات المنخفضة بالقياس إلى باقي دول العالم.

شكل (7-5) مستخدمو الانترنت وأهم برامج التواصل الاجتماعي في العراق في بداية عام 2024 (مليون مستخدم)

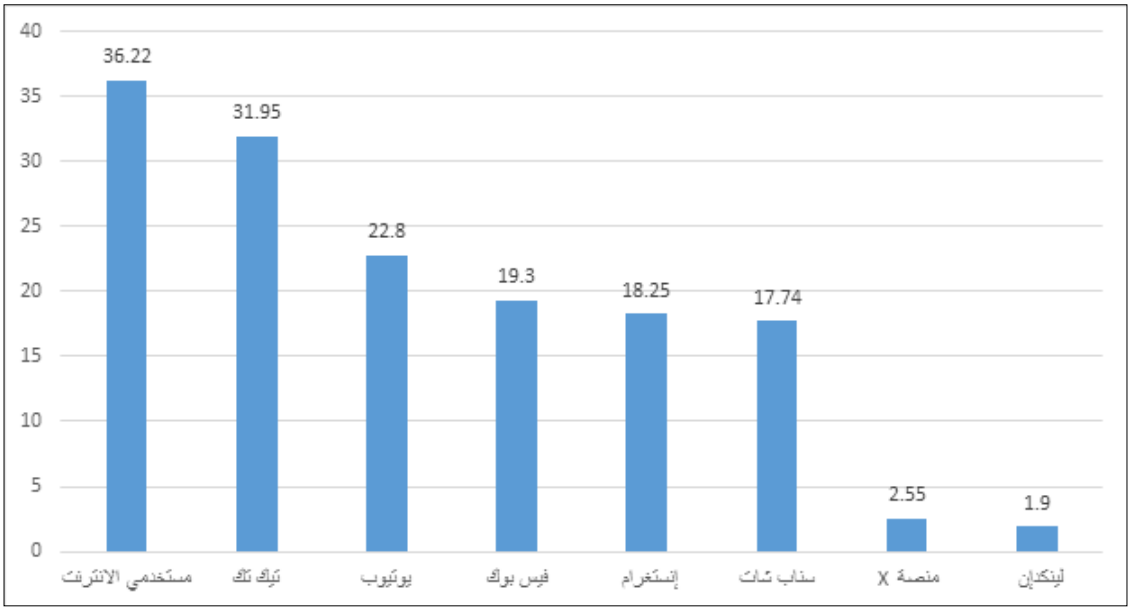

الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على:

- Digital 2024: Iraq, 23 February 2024. Report published on the following link:

https://datareportal.com/reports/digital-2024-iraq

يضمن الدستور العراقي حرية التعبير والخصوصية، ولكنه يفرض قيودًا واسعة على المحتوى الذي ينتهك النظام العام والأخلاق العامّة أو الأمن القومي. لذا أصدرت المحكمة الاتحادية العليا في آذار (مارس) 2024 قرارًا يلزم وزارة الاتصالات وهيئة الإعلام بحجب المواقع التي تنشر محتوى فاحش، خادش للحياء، أو موجه ضد القيم الدينية والمجتمعية. وقبل هذا التاريخ في كانون الأول (ديسمبر) 2023، صدر أمر بتعطيل المواقع الإباحية نهائيًا، وهو تنفيذ لقرار سابق لمجلس النواب عام 2015.

من هذا المنطلق تبنّت وزارة الاتصالات نهجًا صارمًا لوصف قرارها القاضي بحجب بعض المواقع بأنه هدفه حماية المنظومة الأخلاقية، وأكدت أن ذلك يتم بناء على قرارات رسمية وليس اجتهادات شخصية. فقد شمل الحجب مواقع متنوعة مثل IMDb ومكتبات موسيقية مثل SoundCloud، إضافة إلى ذلك، تم تعطيل مواقع مستقلة مثل Ultra Iraq وAl-Hudood في سياق تعامل الدولة مع محتوى نقدي أو صحفي. كما تم تنفيذ تغييرات تقنية مثل إلزام مزودي الخدمة بالربط بالخوادمDNS servers)) التابعة لوزارة الاتصالات منذ آذار

(مارس) 2023، ما يعزز قدرات الحجب المركزية. واستخدم معظم مستفيدي الانترنت DNS over HTTPS أو VPN لتجاوز الحجب، ما يعكس ضعف البنية التقنية المستخدمة في الحجب.

أجندة العام 2025

عند استعراضنا للخدمات العامّة في عام 2024 وبحدود ما متاح من بيانات رسمية، فإن الاجندة للحكومة للعام 2025 ستكون استمراراً لسياساتها الداعمة لمختلف المشاريع الخدمية وبمختلف القطاعات الاقتصاديّة وكالآتي:

1- مشاريع فك الاختناقات: ستعمل الحكومة على الاستمرار بهذه الوتيرة في العمل لاسيما في العاصمة بغداد، من خلال العمل خلال 24 ساعة يومياً لغرض انجاز مشاريع الحزمة الأولى، والبدء في مشاريع الحزمة الثانية، للحد من مشاكل الاختناقات التي يعاني منها سكان مدينة بغداد وبعض المحافظات العراقية الأخرى كالموصل.

2- الخدمات البلدية: تولي الحكومة العراقية، ضمن برنامجها الحكومي، أهمية كبيرة للخدمات البلدية باعتبارها من الخدمات الأساسية التي تمس حياة المواطنين بشكل مباشر، ما يضعها في مقدمة أولوياتها للعام المقبل (2025). وتخطط الحكومة لدعم مشاريع **مياه الصرف الصحي**، إلى جانب الاستمرار في تنفيذ مشاريع **تصفية ومعالجة المياه**، وذلك في ظل التحديات الكبيرة المرتبطة بانخفاض الواردات المائية القادمة من دول الجوار، وبشكل خاص من تركيا. كما ستُركز الجهود على رفع كفاءة **استخدام المياه** في مختلف القطاعات، من خلال تبني خططاً واستراتيجيات مدروسة تضمن الاستخدام الأمثل للموارد المائية. أما فيما يخص مشكلة **النفايات الصلبة**، فتُعد من القضايا المركبة والمعقدة التي ستتصدر أجندة الحكومة في العام المقبل والأعوام اللاحقة، إذ لا تقتصر المشكلة على ضعف عمليات جمع النفايات ونقلها إلى مواقع الطمر الصحي، بل تتفاقم بسبب التخلص منها بطرق غير سليمة، مثل رميها في الأنهار، أو حرقها، أو طمرها في مناطق قريبة من المدن. وتؤدي هذه الممارسات إلى تلوث المياه والهواء والتربة، بما ينعكس سلباً على الصحة العامّة والبيئة.

3- الكهرباء: تواصل الحكومة العراقية جهودها في تبنّي ودعم مشاريع قطاع الكهرباء، بهدف تعزيز قدرات الشبكة الوطنية في مجالات التوليد، والتحويل، والنقل. وتستهدف هذه المشاريع رفع كفاءة شبكة الطاقة الكهربائية من حيث القدرة الإنتاجية ونقل الطاقة، إلى جانب دعم عمليات الصيانة الشاملة، استعدادًا لفصل صيف عام 2025 والأعوام المقبلة. كما تركز الخطط الحكومية على استغلال الغاز المصاحب كبديل استراتيجي، بهدف تقليل الاعتماد على استيراد الغاز، والذي يمثل أحد أبرز التحديات التي تواجه قطاع الكهرباء. وفي سياق موازٍ، باشرت الحكومة تنفيذ مشاريع الطاقة المتجددة، لا سيما مشاريع الطاقة الشمسية، لدعم المنظومة الكهربائية الوطنية والمساهمة في الحد من الانبعاثات الكربونية، بما ينسجم مع التزامات العراق البيئية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030.

4- النقل: يُعاني قطاع النقل في العراق وكما بينا سابقاً من تراجع كبير في شبكات الطرق والجسور والبنية التحتية، إضافة إلى ضعف في وسائل النقل العامّة، ما يجعله من أولويات اهتمام الحكومة في العام المقبل. لذا

فإن طريق التنمية سيكون محل اهتمام حكومي كبير لما له من دور كبير في تطوير قطاع النقل في العراق. كما يُعد مشروع مترو بغداد من المشاريع الحيوية والمهمة لتطوير هذا القطاع وتحسين خدمات النقل الحضري. كما تشمل خطط التطوير إضافة طرق جديدة، وإنشاء خطوط سكك حديدية حديثة، إلى جانب تأهيل وتطوير الطرق القائمة، واستيراد قطارات جديدة ومتطورة، فضلاً عن تحسين مرافق المطارات وتطويرها. ومن شأن هذه الإجراءات مجتمعة أن تسهم في تطوير قطاع النقل بشكل ملموس، وتعزيز أدائه، بما ينعكس إيجابياً على حركة الأفراد والبضائع، ويدعم النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في البلاد.

5- مشكلة السكن: نظرًا لمعدلات النمو السكاني المرتفعة في العراق، والتي تُقدَّر بإضافة نحو مليون شخص سنويًّا، ستظل مشكلة السكن في مقدمة أولويات الحكومة خلال المرحلة المقبلة. وتزداد هذه التحديات تعقيدًا في ظل الارتفاع الحاد في أسعار العقارات، نتيجة المضاربات في السوق وعمليات غسيل الأموال، ما أدى إلى تفاقم أزمة الحصول على السكن الملائم. وفي هذا الإطار، تعمل الحكومة على تبنّي حزمة من الإجراءات، من بينها إنشاء مجمعات سكنية جديدة، وتطوير استراتيجيات الإسكان بما ينسجم مع احتياجات النمو السكاني، إلى جانب تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في هذا المجال، وتقديم قروض ميسّرة للمواطنين، بهدف تسهيل تملّك السكن وتقليل الفجوة بين العرض والطلب.

مشكلات العام القادم

1- استمرار الاعتماد المفرط للنفط: إذ لازالت الإيرادات النفطية تشكّل نحو 90٪ من الإيرادات الحكومية، مع مخاطر هبوط الأسعار عالمياً، والتهاب منطقة الشرق الأوسط. الامر الذي يلقي بظلاله على مستقبل الاقتصاد العراقي من خلال استمرار عجز الموازنة العامّة والاستمرار في الاعتماد على الدين الداخلي والخارجي في سد هذا العجز، فقد ارتفع العجز إلى 4.2 % من الناتج المحلي في 2024 مقارنة بـ 1.1 % في 2023، ما يؤدي إلى تقليل التخصيصات المالية إلى قطاع الخدمات.

2- الكهرباء: لازالت الكهرباء من المشاكل المستعصية على الحكومات المتعاقبة، إذ إن الفجوة بين العرض (الإنتاج + المستورد) والطلب لا زالت كبيرة، فالتجهيز لا يتجاوز 60 % من الطلب خلال أوقات الذروة. وقد قُدّر حجم خسائر التوزيع بنحو 55 % في عام 2024 بسبب التجاوز على الشبكة والهدر، وتفاقم أزمة الاستيراد من إيران بعد الغاء السماحات الأمريكيّة، ما دفع الحكومة بالعمل على تسريع استغلال الغاز المصاحب، والبحث عن دولة أخرى لتجهيز الغاز كتركمانستان، والاعتماد على شبكات ذكية للحد من الاستهلاك.

3- الخدمات البلدية: على الرغم من الجهود التي تبذلها الجهات الحكومية لتحسين الخدمات البلدية، إلا أن هناك جوانب عديدة لا تزال تعاني من القصور. فمشاهد النفايات باتت مألوفة في شوارع وساحات المدن العراقية نتيجة ضعف آليات الجمع والنقل، وشبكات الصرف الصحي لا تزال عاجزة عن تغطية نسبة كبيرة من الأحياء والمدن. كما يزداد انتشار الغازات الملوثة مثل غاز الكبريت وثاني أوكسيد الكربون، مما يُفاقم من التحديات البيئية والصحية. وعموما فإن العراق قد استمر بالاعتماد على شبكات قديمة للماء والكهرباء والصرف الصحي.

4- ندرة المياه والجفاف: يحتاج البلد سنويًا حوالي 48 مليار م^3 بينما لا يتجاوز المخزون في بداية عام 2025 10 مليار م^3، ما يعرِّض العراق لأزمة مياه شديدة قد تصل إلى درجة صعوبة في توفير المياه الصالحة للشرب وليس للزراعة فقط، وذلك بسبب انخفاض بنسبة حوالي 50 % في منسوب نهري دجلة والفرات خلال العقود الماضية، وتوقعات بعجز يصل إلى 11-13 مليار م^3 بحلول 2035.

5- استمرار مشكلة الفساد الإداري والمالي: يقدر أن العراق قد خسر حوالي 150 مليار دولار من إيرادات النفط منذ 2003 نتيجة الفساد وسوء الإدارة؛ ووفقاً لمؤشر مدركات الفساد لعام 2024 فإن العراق حصل على درجة 26 على مقياس 0–100 (حيث 0 الأكثر فسادًا)، والمرتبة 140 من أصل 180 دولة شملها المسح.

6- مشكلة السكن: تعد من أبرز التحديات الاجتماعيّة والاقتصاديّة، ولا تزال قائمة بشكل حاد في عام 2025. فالعراق بحاجة إلى أكثر من 3 ملايين وحدة سكنية لسد العجز الحاصل، خصوصًا في المحافظات ذات الكثافة السكانية العالية مثل بغداد والبصرة والنجف وكربلاء، إذ إن التوسع العمراني لا يواكب الزيادة السكانية. وتوجد أكثر من 4000 منطقة سكنية عشوائية تنتشر في المدن العراقية، يعيش فيها ملايين المواطنين دون خدمات أساسية (ماء، صرف صحي، كهرباء)، وأغلب هذه المناطق نشأت نتيجة النزوح الداخلي خلال الحروب والأزمات الأمنيّة بعد عام 2003.

استحقاقات العام القادم:

بالاعتماد على التحديات الخدمية التي يواجهها العراق في عام 2025 وما بعدها، فإن هناك العديد من الاستحقاقات الملحة التي يجب أن تُدرج ضمن أولويات الحكومة لضمان تحسين واقع حياة المواطنين وتحقيق تنمية مستدامة. ومن أبرز هذه الاستحقاقات:

1- يقع على عاتق الحكومة الاستمرار في تنفيذ فقرات البرنامج الحكومي وفقًا للتوقيتات الزمنية التي تم تحديدها مسبقًا، بما يضمن تحقيق الأهداف المعلنة ومواجهة التحديات الخدمية والاقتصاديّة في البلاد.

2- الاستمرار في مشاريع فك الاختناقات والمضي في انجاز مشاريع الحزمة الثانية، وتوفير الاعتماد المالي للحزمة الثالثة، مع الإسراع في تنفيذ مشروع مترو بغداد.

3- حل مشكلة الكهرباء، من خلال تطوير محطات التوليد والصيانة الدورية للشبكات، وتقليل الاعتماد على المولدات الأهلية من خلال تحسين التجهيز الوطني، والإسراع في انجاز مشاريع استغلال الغاز المصاحب، والاعتماد على العدادات الذكية للحد من الطلب.

4- حل مشكلة السكن من خلال إطلاق مشاريع إسكان واسعة تستهدف الشرائح الفقيرة والمتوسطة بأسعار معقولة، وتقنين وتنظيم العشوائيات وتوفير خدمات أساسية لها كمرحلة انتقالية.

5- تحسين الخدمات البلدية، من خلال دعم البلديات بالمعدات والكوادر الكافية لجمع النفايات، وفرض رقابة على مصادر التلوث الصناعي ومنع التوسع العشوائي، وكذلك تحديث شبكات الماء والصرف الصحي في المدن والأرياف، وتهيئة بيئة قانونية وآمنة لاستقطاب المستثمرين في قطاعات السكن، الصحة، والنقل، وإطلاق شراكات بين القطاعين العام والخاص، مع تعزيز دور القطاع الخاص.

سبل مواجهة المشكلات والاستحقاقات

1- توفير الاعتمادات المالية للمشاريع الحكومية المخططة والمتلكئة والإسراع في إنجازها.

2- الاستمرار في مشاريع فك الاختناقات في بغداد وبعض المحافظات العراقية كالموصل والبصرة.

3- الاسراع في استغلال الغاز المصاحب وتوسيع مشاريع الطاقات المتجددة لاسيما الطاقة الشمسية.

4- العمل على الحد من مشكلة الفساد الإداري والمالي التي باتت مشكلة متجذرة في مؤسسات الدولة العراقية.

5- الإسراع في انجاز مشروع الفاو الكبير وطريق التنمية، فضلا عن مشروع مترو بغداد، لما لهها من دور كبير في تطوير قطاع النقل وتعزيز مؤشرات التنمية المستدامة.

6- تشجيع دخول القطاع الخاص في المشاريع الخدمية لما له من دور كبير في زيادة الإنتاجية وتحسين نوعية الخدمة المقدمة.

7- إدارة ملف المياه بصورة صحيحة واستمرار الحوار مع دول الجوار ولاسيما تركيا لزيادة الاطلاقات المائية، وتنظيم الطلب على المياه وتقنين الطلب بالشكل الذي يتناسب مع حجم المشكلة.

8- إعداد خطط خدمية شاملة تستند إلى بيانات وإحصائيات دقيقة، وربط مشاريع البنية التحتية بخطط التنمية السكانية والاقتصاديّة.

9-رقمنة الخدمات لتقليل الروتين والفساد الإداري والمالي، وتبسيط إجراءات الحصول على الخدمات (مثل الماء، الكهرباء، الوثائق الرسميّة) إلكترونيًا.

10-تعزيز دور البلديات والمجالس المحليّة في تحديد أولويات المشاريع، وتشجيع المبادرات المجتمعية في صيانة المدارس والشوارع والنظافة.

11-إنشاء نظام وطني لمراقبة جودة الخدمات العامّة، وإصدار تقارير سنوية عن الأداء الخدمي لكل محافظة وربطها بإطلاق التخصيصات المالية وفقا لطبيعة الأداء وجودة الخدمات المقدمة.

المحور الثامن

مكافحة الفساد 2024

أ.د. حسن لطيف كاظم الزبيدي[1]

تمهيد

يؤثر الفساد في جميع جوانب النشاط البشري، إذ يُعدّ من أخطر القضايا التي امتدت في العراق بسبب جذوره التاريخية، والفساد الإداري والمالي هو فعلٌ غير قانوني يقوم به مجموعةٌ من الموظفين. يتجلى أينما أمكن، ويتخذ أشكالًا مختلفة كالرشوة والاحتيال والغش والتواطؤ في المهام الحكومية الموكلة إليهم، وإساءة استخدام النفوذ. وعلى الرغم من أنه مشكلة لا تكاد تنجو منها دولة من الدول، سواء أكانت نامية أو متقدمة، فأن له في العراق سردية مختلفة، فاقمها السياق المناصر للفساد والإفساد، الذي حوله إلى نطاق المقبولية الاجتماعيّة بسبب التبريرات التي حصل عليها الفساد والمفسدون في كل مرحلة ابتداءً من تسعينيات القرن الماضي.

وعندما تنحرف الدول عن القيم الأخلاقية والدينية، وتفتقر إلى قوانين وأطر فعّالة لمكافحة الفساد، وتعاني من ضعف الحكومات والأنظمة العاجزة عن إنفاذ آليات مكافحة الفساد، فان الفساد يزدهر وتتراجع قيم النزاهة. وهذا يُقوّض الشرعية السياسيّة، ويُفاقم الحرمان الفقر وعدم العدالة الاجتماعيّة، ويؤدي إلى عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي. ومن خلال إساءة استخدام السلطة والنفوذ والموارد العامّة والاستفادة منها بشكل غير قانوني للإثراء الشخصي، يؤدي الفساد الإداري والمالي إلى أفعالٍ غير قانونية من جانب المسؤولين، وينتهك حقوق الإنسان الأساسية. لذلك، يؤثر الفساد المالي على البنى الاقتصاديّة والاجتماعيّة للدول النامية والمتقدمة على حد سواء لكن بطرائق مختلفة.

يقدّم هذا الفصل حصراً لأنشطة تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في العراق كما أبرزتها التقارير الدوليّة والوطنية، وما رشح منها لوسائل الإعلام خلال عام 2024.

مؤشرات الفساد 2023-2024

أظهر مؤشر مُدرَكات الفساد (CPI) لعام 2024 الذي تصدره منظمة الشفافية الدوليّة أن مستويات الفساد

(1) أكاديمي ورئيس جامعة الفرات الأوسط التقنية.

العالمية ما تزال مرتفعة بشكل مثير للقلق، مع تعثّر الجهود المبذولة للحدّ منها، إذ صنف التقرير الأخير للمنظمة 180 بلداً وإقليماً من خلال مستوياتها المُدرَكة لفساد القطاع العام على مقياس من صفر (شديد الفساد) إلى 100 (شديد النزاهة). حيث يعيش ما يقرب من 6.8 مليار شخص في بلدان تقل درجاتها على مؤشر مدركات الفساد عن 50 درجة. يعادل ذلك 85 % من سكان العالم البالغ عددهم 8 مليارات نسمة. وللسنة السابعة على التوالي، تحصل الدنمارك على أعلى درجة على المؤشر (90)، تليها فنلندا (88) وسنغافورة (84). فيما كانت البلدان التي سجّلت أدنى الدرجات في الغالب بلداناً هشّة ومتأثرة بالصراعات، مثل جنوب السودان (8)، والصومال (9)، وفنزويلا (10)، وسوريا (12)، وليبيا (13)، وإريتريا (13)، واليمن (13)، وغينيا الاستوائية (13).

على مدى السنوات الخمس الماضية، تمكّنت سبعة بلدان من تحسين نتائجها على المؤشر بشكل كبير: وهذه البلدان هي: كوت ديفوار (45)، والجمهورية الدومينيكية (36)، وكوسوفو (44)، والكويت (46)، وملديف (38)، ومولدوفا (43)، وزامبيا (39).

أما العراق فقد حقّق العراق تقدماً مهماً في مؤشر مدركات الفساد لعام 2024، إذ أشار التقرير إلى حصول العراق على 26 نقطة، بزيادة ثلاث نقاط مقارنة مع العام الماضي (2023)، وتقدم 14 مركزاً ليحل في المرتبة 140 عالمياً. مقارنة مع المرتبة 154 مقارنة بالعام الماضي (أنظر الجدول (8-1). وهو ما يعني حصول تحسّن مهم في تدني مؤشرات النزاهة والشفافية تتويجا للجهود التي بذلت لمحاصرة الفساد واجتثاثه. فقد أظهر العراق التزاماً قوياً بالإطار الدولي لمكافحة الفساد من خلال تصديقه وانضمامه إلى عدد من الاتفاقيات الدوليّة المهمة، ومنها: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC). فيما تضطلع هيأة النزاهة الاتحادية بدور استراتيجي في رصد وضمان تنفيذ هذه الاتفاقية، وتطبيق الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد 2021-2024، والاستراتيجية الوطنية لمكافحة غسيل الأموال ومكافحة الإرهاب وانتشار التسلح 2023-2027.

جدول (8-1): ترتيب العراق ودرجته بحسب مؤشر مدركات الفساد 2020-2024

السنة	الدرجة	الترتيب
2020	21	160
2021	23	157
2022	23	157
2023	23	154
2024	26	140

Source: https://www.transparency.org/en/countries/iraq

وفي تعليقها على تقرير منظمة الشفافية الدوليّة قالت هيأة النزاهة الاتحادية إن هذا التصنيف «يعكس جدية مؤسسات الدولة لاسيما الرقابية منها في سعيها لتحقيق الشفافية والحكم الرشيد» وأن «ذلك يأتي بعد الجهود التي بذلتها الحكومة العراقيَّة بمُؤسَّساتها كافة والأجهزة الرقابيَّة، لاسيما بعد تبسيط الحكومة للعديد من الإجراءات في المُؤسَّسات الخدميَّة». فضلاً عن امتثال العراق للاتفاقيات الدوليّة والإقليمية لمكافحة الفساد، وعقد الشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، وإشراك الشباب والنساء في مواجهة الفساد، وتحقيق نسب عالية من النزاهة في الانتخابات، والسعي لإقرار قانون حق الحصول على المعلومة.

وجدير بالذكر أن العراق تمكن من تحقيق إنجازات مهمة منها: الخروج من قائمة مجموعة العمل المالي (فاتف) للدول الخاضعة للرقابة، كما رُفع اسمه من قائمة الاتحاد الأوروبي للدول عالية المخاطر في 2021.

سرقة أموال ضحايا الارهاب في ديالى

تفجرت في نيسان (ابريل) 2024 فضيحة فساد تخص أموال ضحايا الإرهاب أموال سرقت سابقا وتمت استعادتها في محافظة ديالى، إذ قدرت الأموال المسروقة بنحو 9 مليارات دينار (7 ملايين دولار)، اتهم باختلاسها موظفون في ديوان المحافظة. إذ تستمر وزارة الداخليّة بالتعاون مع مكتب تحقيقات ديالى التابع لهيأة النزاهة، في التحقيق والكشف عن جميع المتورطين بعملية السرقة، تم إلقاء القبض على شخصين اثنين وضبط جزء يسير من الأموال المنهوبة. فقد تمت سرقة الأموال قبل حوالي ثمانية أشهر، لكن تم الكشف عنها في نيسان (ابريل) 2024 [1].

وبحسب النائب عن ديالى رعد الدهلكي فإن «جريمة السرقة شارك فيها موظفون من ديوان محافظة ديالى وفي وضح النهار وكانت نتيجتها اختلاس مبلغ تجاوز التسعة مليارات دينار من الديوان»، مشيراً إلى أن لجنة النزاهة النيابية ستعمل على فتح تحقيق عاجل في تفاصيل هذه الجريمة والتنسيق مع الجهات المعنية في هيئة النزاهة للوصول إلى الجهات المتورطة فيها[2].

فيما أشار النائب عن ديالى السيد أحمد الموسوي إلى «المبلغ الذي اختفى يعود لمبالغ التعويضات ويقدر بـ 8-9 مليارات دينار، والمتورطين بسرقته 3 موظفين فروا إلى جهة مجهولة»، لافتاً إلى أن «السرقة تمت عن طريق صكوك صرفت تدريجياً منذ أشهر»[3].

سرقة القرن: التداعيات والمآلات

عادت قضية سرقة الأمانات الضريبية المعروفة باسم «سرقة القرن» إلى الواجهة في عام 2024، عندما أعلنت هيأة النزاهة الاتحادية عن ارتفاع تضاعف المبالغ المسروقة، بالتزامن مع ارتفاع أعداد المتهمين بالسرقة إلى أكثر من 30 متهماً ومداناً. وبحسب رئيس الهيأة السابق القاضي حيدر حنون فقد نجحت الهيأة في استعادة بعض المتهمين من أصحاب الشركات الضالعة في السرقة، بينهم قاسم محمد الذي كان يشغل منصب المدير المفوض لشركة «الحوت الأحدب» بعدما ألقي القبض عليه في إقليم كردستان، حيث بلغت السرقات المسجلة باسمه 988 مليار دينار مشيراً إلى أنها ليست أرقاما نهائية[4].

(1) عادل فاخر، تفاصيل سرقة جديدة في العراق تطال أموال ضحايا الإرهاب، الجزيرة نت
https://www.aljazeera.net/politics/202494/4/

(2) شبكة الساعة، ضياع 40 ملياراً بسرقة القرن في ديالى.. لماذا يستمر الفساد وسرقة المال في العراق؟
https://alssaa.com/post/show/28725-

(3) موقع سكاي العراق، 40 مليار دينار اختفت في ديالى.. هل هي «سرقة قرن» جديدة
https://rasediraqi.com/37715440-/

(4) عادل فاخر، «سرقة القرن» في العراق تتضاعف والمتهمون بازدياد، الجزيرة نت،
https://www.aljazeera.net/politics/2024/8/8/

من جهة ثانية، كشفت تحقيقات هيأة النزاهة أن المبالغ المسروقة في القضية قد تصل إلى أكثر من 8 مليارات دولار موزعة على جميع المدانين والمتهمين، بعد ما أعلن سابقا أن المبالغ المسروقة بلغت 2.5 مليار دولار[1].

كما ألقي القبض على المتهم محمد فلاح الجنابي، وهو المدير المفوض لشركة «القانت» والمتهم بسرقة 1.85 تريليون دينار عبر 79 صكا مزوراً. فضلا عن وجود متهم آخر هو علاء خلف مران، الهارب حاليا خارج البلاد، وكان منسوباً بمكتب رئيس مجلس الوزراء السابق الكاظمي حينها، وهناك أيضاً المتهم حسين كاوه ويشغل منصب مدير مفوض لإحدى الشركات المتهمة بالسرقة، والذي ما زال موقوفا في أربيل. والمتهم بسرقة 624 مليار دينار، من خلال 37 صكاً. وبحسب رئيس الهيأة السابق حيدر حنون فأن عدد المتهمين أكثر من 30 متهما، وقد تم استرداد أكثر من مليوني دولار و155 مليون دينار عراقي، مؤكدا أن المتهم الأول نور زهير أفرج عنه بكفالة وهو خارج السجن، وأن «قضية سرقة القرن لن تموت مهما حاول الفاسدون حجبها عن الأجهزة الرقابية وأنظار الشعب»[2].

أما المتهم الأول والأهم (نور زهير) فقد ظهر في مقابلة تلفزيونية أجرتها معه قناة «الشرقية» العراقية ضمن برنامج «المواجهة»، قال زهير إنه «مظلوم»، وإن الإعلام هو الذي ضخّم القضية، وإن ما قام به ليس سرقة، وإنما «شراء شيكات من وسطاء لشركات أجنبية» بهدف الحصول على عمولة لشركته «القانت للصرافة». وأعرب زهير عن أمله بأن لا يتأثر القضاء فيما يذكر في الإعلام وألا يخضع للضغوط السياسيّة، مبينا أنه في حال محاكمته فسيكشف كل الأسماء المتورطة في القضية، خاصة إذا كانت المحاكمة علنية. ونفى زهير معرفته بغالبية المتهمين الذين وردت أسماؤهم في قضية سرقة الأمانات الضريبية[3].

وأجلت محكمة الجنايات المركزية في بغداد محاكمة زهير إلى 27 آب (أغسطس) 2024 بعدما كانت مقررة في الـ14 من الشهر نفسه بسبب عدم حضور المتهم إلى المحكمة، وعلى ما يبدو أن إخلاء سبيل نور زهير في ظروف غير واضحة، كان يهدف إلى دفعه لبيع عقاراته وإعادة الأموال المسروقة، ضمن اتفاق أبرم مع الحكومة العراقية بعد نحو شهر من توقيفه في بغداد[4]. وفي يوم المحاكمة أصدرت محكمة النزاهة أوامر قبض بحق زهير وهيثم الجبوري لعدم الحضور في موعد المحاكمة[5]. وفي 25 تشرين الثاني (نوفمبر) 2024 أصدرت محكمة جنايات الكرخ لمكافحة الفساد، حكماً بالسجن 10 سنوات بحق (نور زهير) حكماً آخر بالسجن 6 سنوات بحق المتهم (رائد جوحي) وعدد من الموظفين المشتركين بسرقة الأمانات الضريبية. وحكماً بالحبس 3 سنوات بحق عضو مجلس النواب السابق هيثم الجبوري[6].

(1) عادل فاخر، «سرقة القرن» في العراق تتضاعف والمتهمون بازدياد، الجزيرة نت، https://www.aljazeera.net/politics/2024/8/8/

(2) عادل فاخر، «سرقة القرن» في العراق تتضاعف والمتهمون بازدياد، الجزيرة نت، https://www.aljazeera.net/politics/2024/8/8/

(3) عادل فاخر، هل تجرى محاكمة علنية للمتهم الأول بسرقة القرن في العراق؟، الجزيرة نت، https://www.aljazeera.net/politics/2024/21/8/

(4) المصدر نفسه.

(5) وكالة الأنباء العراقية، أوامر قبض قضائية بحق نور زهير وهيثم الجبوري https://ina.iq/ar/local/215643--.html

(6) بغداد اليوم، الحكم بالسجن 10 سنوات بحق نور زهير و6 سنوات بحق رائد جوحي و3 سنوات بحق هيثم الجبوري https://baghdadtoday.news/262707

قضية السكك الحديدية

تتعلق هذه القضية بشبهة فساد في منح عقد إعادة تأهيل خطوط السكك الحديد في العراق، فقد كشف النائب ياسر الحسيني أن العقد الخاص بالسكك «يرهن النفط العراقي مقابل إعادة صيانة شبكات السكك الحديد التي هي بالأصل متهالكة». إذ يتضمن العقد إلزام قانوني للحكومية بتسديد 22.5 مليار دولار، متوقعا أن «تنتهي الدورة النيابية وينتهي دور هذه الحكومة وتتم مقاضاة العراق بالمحافل الدوليّة وتغريمه مبلغ العقد». فضلاً عن أن رئيس هيأة النزاهة القاضي حيدر حنون السابق أعلن عن «اكتشاف هدر للأموال ضمن سرقة القرن في عقد تطوير السكك الحديد بقيمة 18 مليار دولار». وأضاف «أن سكك العراق جرى بيعها بالكامل من خلال قضية سرقة القرن التي لم يتم النظر بها من قبل مجلس القضاء الأعلى والقاضي المخول بملفات النزاهة ضياء جعفر، منذ شهرين، مطالبا السلطات القضائية باستبدال قضاة هيأة النزاهة سنوياً»[1].

وبحسب النائب الحسيني فإن «ملف الفساد المتعلق بتأهيل سكك الحديد يمثل أضعاف سرقة القرن» مبينا أن الملف يرتبط بتعاقد الشركة العامّة للسكك الحديدية مع ثلاث شركات تضامنية، وهي دايو الكورية، والنحالة، والمها لصيانة وتأهيل السكك الحديدية القديمة، وليست سككا كهربائية أو حديثة. وأوضح أن العقد لا زال قانونيا وملزما للدولة، وأن العقد، يعد من عقود الإذعان للشركات ولم يتم اتخاذ إجراءات حقيقية وفاعلة لإنهاء الفساد فيه. و«أن العقد لا يقتصر على بيع سكك الحديد وحسب وإنما بيع النفط معها»[2].

ومن جهتها، ردت وزارة النقل العراقية على الاتهامات الموجهة إليها على لسان المتحدث باسمها ميثم الصافي الذي نفى وجود هدر للمال العام أو عمليات فساد في وزارته، ضمن ما يسمى سرقة القرن أو غيرها من الصفقات المشبوهة وغير القانونية[3].

التسريبات الصوتية

شهد عام 2024 ما يمكن وصفه بأنه «حرب التسريبات الصوتية»، والكشف عن فضيحة «التنصت»، التي يديرها مسؤول كبير في مكتب رئيس الوزراء الحالي، وشملت التنصت على معظم زعماء الكتل السياسيّة ورؤسائها، لا سيما داخل قوى «الإطار التنسيقي»، وهو ما أحدث فجوة كبيرة في العلاقة قيادات الإطار. وتحدثت مصادر قضائية عن ارتفاع عدد الدعاوى المقدمة للقضاء بشأن هذه القضية إلى 80 دعوى، قدمت للقضاء من قبل نواب وسياسيين وشخصيات مختلفة.

وقدر تعلق الأمر بقضايا الفساد في عام 2024 ظهر تسريب صوتي لرئيس هيأة الضرائب، وهو يتحدث عن رغبته في الحصول على مبالغ مالية ضخمة من أحد الأشخاص، الأمر الذي دفع رئيس الوزراء إلى سحب يده من المنصب وإحالته إلى التحقيق. فيما كان الصوتي المنسوب لرئيس هيأة المستشارين في مجلس الوزراء، مثار

(1) فارس الخيام، سرقات القرن في العراق تتوالى ومسرحها الجديد «سكك الحديد»
https://www.aljazeera.net/politics/2024/8/9/

(2) المصدر نفسه.

(3) المصدر نفسه.

جدل واسع في مختلف الأوساط[1]. وعلى الرغم من نفي المتهمين تلك المزاعم، وصدور بيانات رسمية تكذبها، إلا أن الضرر الذي طال مؤسسات الدولة يمكن أن يكون كبيراً بسبب حجم الاهتمام الشعبي بهذه التسريبات وتداولها الواسع في وسائل التواصل الاجتماعي.

وعلى نحو ذي صلة بهيأة النزاهة الوطنية ظهر تسجيل منسوب إلى رئيس الهيأة القاضي حيدر حنون تبعه قرار لمجلس القضاء الأعلى بتوجيه «رئيس الادعاء العام طلب من محكمة تحقيق الكرخ الثالثة إجراء التحقيق بخصوص التسجيلات الصوتية المنسوبة إلى رئيس هيأة النزاهة بالوكالة حيدر حنون والتي تتضمن جرائم تقاضي رشى». بحسب بيان المجلس[2]. فيما قدم حنون طلبا لإعفائه من رئاسة الهيأة وقد وافق رئيس مجلس الوزراء محمد شياع السوداني في 22 تشرين الأول (أكتوبر) 2024، على طلب اعفاء حيدر حنون من رئاسة هيئة النزاهة بناء على طلبه[3]. وفي 24 تشرين الأول (أكتوبر) 2024 تم تعيين الدكتور محمد علي اللامي[4](*) رئيساً لهيأة النزاهة بعد اقالة القاضي حيدر حنون.

دور هيأة النزاهة

أشار تقرير هيأة النزاهة السنوي لعام 2024 إلى عدد من المؤشرات[5]:

- في عام 2024 بلغ عدد الاخبارات المسجلة 20369 أخبارا مقارنة 24847 أخبارا عام 2023، أي أنها انخفضت بنحو 18%، أنجز منها 15588 أخبارا (76.5%). يضاف إليها الاخبارات المسجلة من العام السابق والبالغ عددها 14949 أخباراً، أي أن مجموع الاخبارات الكلي بلغ 35318 اخبارا، وكان مصير هذه الاخبارات على النحو الموضح في الشكلين الآتيين.

(1) فاضل النشمي، «حرب التسريبات» الصوتية تفاقم مخاوف الأوساط السياسية في العراق، الشرق الأوسط، https://aawsat.com/

(2) العربية نت https://www.alarabiya.net/aswaq/economy/202411/09/

(3) بغداد اليوم، السوداني يوافق على طلب اعفاء حيدر حنون من رئاسة هيئة النزاهة https://baghdadtoday.news/260502

(4) من مواليد بغداد 1975، وحاصل على الدكتوراه في القانون العام. كما عمل سابقاً في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات (2005-2012)، ومديرا عاما في هيأة النزاهة منذ عام 2012، ومديراً للأكاديمية العراقية لمكافحة الفساد (2015).

(5) جمهورية العراق، هيأة النزاهة الاتحادية، التقرير السنوي لهيأة النزاهة الاتحادية 2024، بغداد، 2025.

شكل (8-1): مصير الاخبارات المسجلة لدى هيأة النزاهة عام 2024 (عدد)

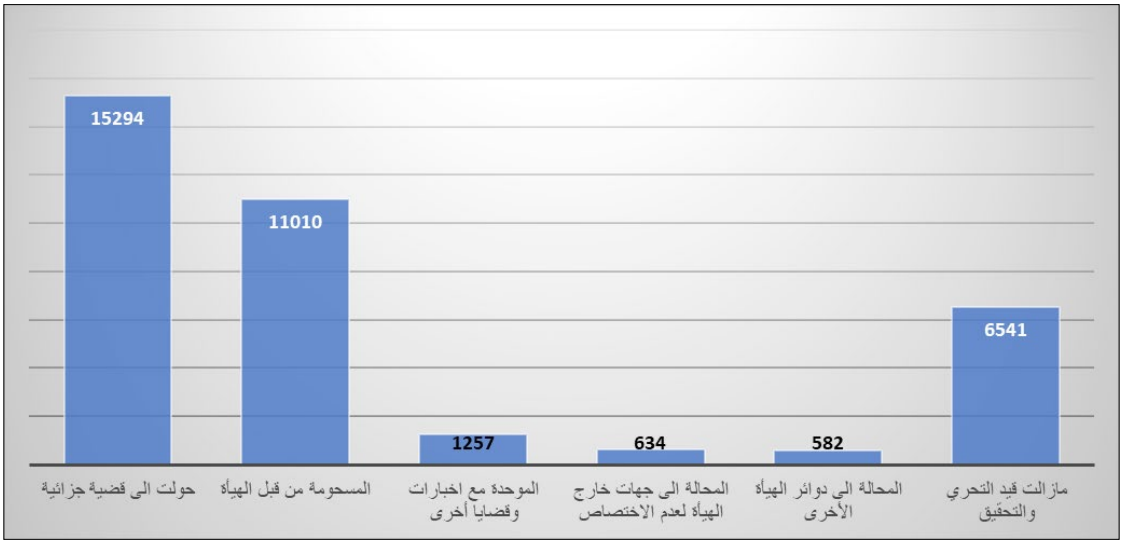

الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على:

جمهورية العراق، هيأة النزاهة الاتحادية، التقرير السنوي لهيأة النزاهة الاتحادية 2024، بغداد، 2025، ص 25-26

شكل (8-2): مصير الاخبارات المسجلة لدى هيأة النزاهة عام 2024 (نسبة مئوية)

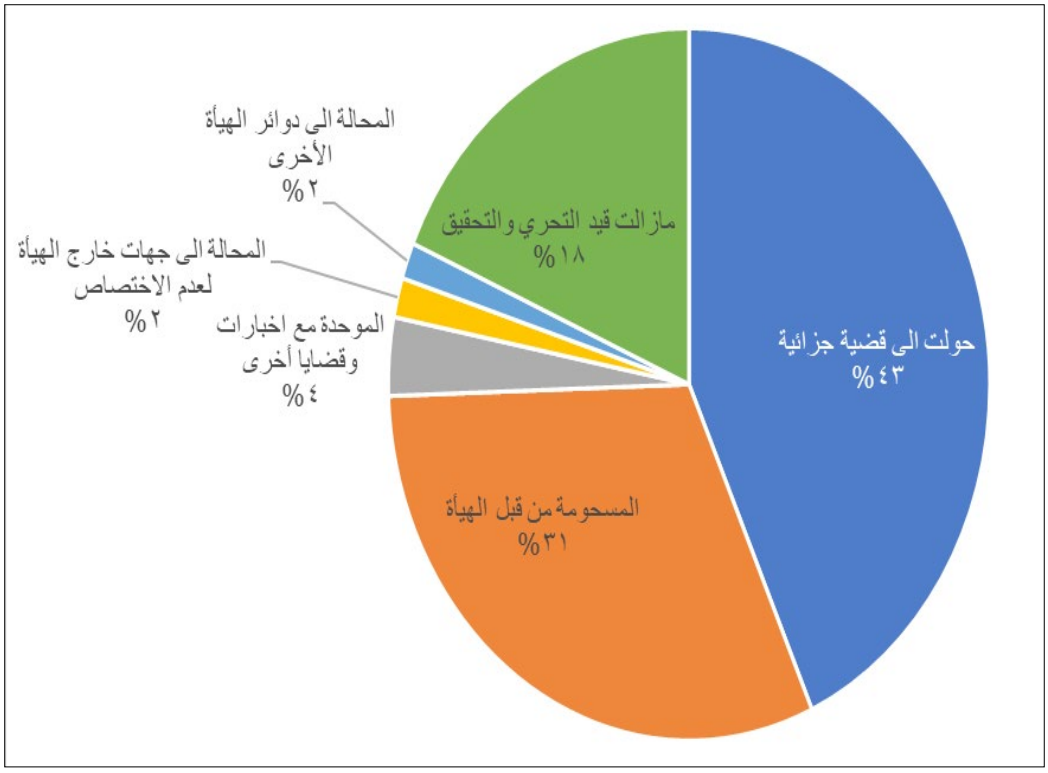

الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على:

جمهورية العراق، هيأة النزاهة الاتحادية، التقرير السنوي لهيأة النزاهة الاتحادية 2024، بغداد، 2025، ص 25-26

- بلغ عدد القضايا الجزائية التي تعني الاخبار الذي عرض على قاضي التحقيق ويجري التحقيق فيه من لدن محقق هيأة النزاهة الاتحادية تحت اشراف قاضي التحقيق التابع لمجلس القضاء الأعلى ما مجموعه 23787 قضية جزائية، أنجز منها 16654 قضية بنسبة انجاز بلغت حوالي 70 % في عام 2024، وكان مصير القضايا أن 33.6 % (12285 قضية) منها ما تزال قيد التحقيق، و30 % (11210 قضية) منها أغلق من قبل المحاكم المختصة بقضايا النزاهة، وأحيل 16 % (5966 قضية) منها على المحاكم الأخرى لعدم الاختصاص، و15.5 % (5647 قضية) منها محالة على محكمة الموضوع (الجنح والجنايات)، فيما ان حوالي 4 % (1397 قضية) منها موحدة مع قضايا أخرى بقرار قضائي.
- بلغ عدد المتهمين في قضايا فساد 44 وزيراً ومن هم بدرجتهم عام 2024، مقارنة مع 55 وزيراً ومن هم بدرجتهم في العام 2023، بإجمالي عدد تهم بلغ 65 تهمة. فيما بلغ عدد ذوي الدرجات الخاصة والمدراء العامون ومن هم بدرجتهم 338 متهماً مقارنة 350 متهماً عام 2023.
- بلغ عدد أوامر الاستقدام القضائية الصادرة عام 2024 ما مجموعه 12439 أمراً، نفذ منها 10000 أمراً (86.2 %)، فيما بلغ عدد أوامر القبض 2328 أمراً نفذ منها 1507 أمراً (71.8 %)، فيما بلغ عدد أوامر التوقيف في القضايا المودعة لدى الهيأة العليا لمكافحة الفساد 2276 أمر توقيف، كان منها 9 أوامر صدرت بحق 8 متهمين من ذوي الدرجات الخاصة والمديرين العامين ومن هم بدرجتهم، تتعلق بالأضرار المتعمد بالمال العام (651 أمراً)، وتجاوز الموظفين حدود وظائفهم (333 أمراً)، والاختلاس (228 أمراً)، والرشوة (206 أمراً)، والتزوير (68 أمراً)، والإهمال (48 أمراً)، والأفعال الأخرى (742 أمراً). وقد أُخلي سبيل 1680 منهم بكفالة، وأحيل 261 منهم على محكمة الموضوع.
- نفذت الهيأة 2071 عملية ضبط بالجرم المشهود في مختلف المحافظات، وبلغ عدد المتهمين المتلبسين بالجرم المشهود 599 متهما، بينهم 148 متهما بقضايا تتعلق بالرشوة، و100 متهما بقضايا تتعلق بالإضرار بالمال العام، و32 متهماً بقضايا تتعلق بتجاوز الموظفين حدود وظائفهم، و27 متهماً بقضايا تتعلق بالاختلاس، و24 متهماً بقضايا تتعلق بالتزوير.
- بلغ عدد المدانين المشمولين بقانون العفو العام 114 مداناً خلال عام 2024، وبلغ مجموع الأموال المحكوم بإعادتها 10,107,346,541 دينار، فيما بلغ مجموع الأموال المستردّة 528,111,784 دينار بموجب قانون العفو العام.
- وفي إطار مكافحة الفساد عابر الحدود عملت الهيأة ممثلة بدائرة الاسترداد على اعداد مذكرات قبض دولية ونشرات معلومات، والتي تكون الأساس الذي تعتمده الأمانة العامّة للشرطة الدوليّة (الانتربول)، لإصدار النشرات الحمراء، وكذلك الأمانة العامّة لمجلس وزراء الداخليّة العرب، لإصدار اذاعات البحث. بلغ النشرات الحمراء والاذاعات الدوليّة الصادرة خلال عام 2024 للمتهمين الهاربين خارج العراق 47 نشرة.
- من أنشطة الهيأة متابعة المشروعات المتلكئة في المحافظات منذ عام 2018، وفي عام 2024 بلغ

عدد المشروعات المتلكئة 74 مشروعا، بقيمة بلغت 6.1 تريليون دينار عراقي وحوالي 1.042 مليار دولار أمريكي. (انظر جدول 8-2) وهناك 25 مشروعا متلكئا في نينوى، و24 مشروعا متلكئا في ديالى، و7 مشاريع متلكئة في واسط، و5 مشاريع متلكئة في كربلاء، و4 مشاريع متلكئة في كل من الديوانية والبصرة، ومشروعين في المثنى، ومشروع واحد في كل من ميسان وبغداد وصلاح الدين[1].

جدول (8-2): عدد المشروعات المتلكئة وقيمتها والقضايا الجزائية المحركة بصددها من قبل هيأة النزاهة 2018-2024

السنة	عدد المشاريع المتلكئة	قيمة المشروعات		عدد القضايا الجزائية
		الدولار	دينار	
2018	2736	16,227,930,298	16,455,290,348,823	644
2019	1600	1,941,398,559	12,261,957,481,362	363
2020	26	348,388,432	576,867,456,420	26
2021	290	1,142,332,885	1,882,277,319,387	64
2022	164	507,589,932	480,375,834,627	82
2023	529	1.106.614.566	1.614.315.296.039	34
2024	74	1.042.653.028	6.100.731.023.417	44

المصدر: جمهورية العراق، هيأة النزاهة الاتحادية، التقرير السنوي لهيأة النزاهة الاتحادية 2024، بغداد، 2024، ص17.

جدول (8-3): أبرز إنجازات هيأة النزاهة عام 2024

الجهة	الإنجاز في عام 2024
رئاسة الهيأة	• التعاون الدولي: وقعت الهيئة مذكرات تفاهم مع هيئات مكافحة الفساد في الأردن، لبنان، السعودية، والصين، إضافة إلى اتفاقية مكة المكرمة مع منظمة التعاون الإسلامي. • الشراكة مع منظمة الشفافية الدوليّة: عقدت ورش عمل ومؤتمرات لتعزيز النزاهة، بمشاركة 300 منظمة مدنية. التحول الرقمي: تم تحديث الأنظمة الإلكترونية لربط الدوائر وتحسين الخدمات.
دائرة التحقيقات	• الإخبارات: تلقت الهيئة 20,999 إخبارًا، أنجزت منها 15,588 (76.53 %). • القضايا الجزائية: حققت في 13,787 قضية، أنجزت 70 % منها. • أوامر القبض والتوقيف: نفذت 85.34 % من أوامر الاستقدام، و65.24 % من أوامر القبض. • عمليات الضبط: نفذت 2,071 عملية ضبط بالجرم المشهود، ضبطت خلالها 519 متهماً. • الأموال المستردة: استردت 67.4 مليار دينار عراقي و177,622 دولارًا أمريكيًا.
الدائرة القانونية	• الدعاوى: حققت الهيئة نتائج إيجابية في 54.8 % من أحكام الإدانة. • التشريعات: تابعت تعديلات قانونية مثل قانون حق الحصول على المعلومات وقانون استرداد الأموال المهربة. • الاتفاقيات الدوليّة: نفذت التزاماتها بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والاتفاقية العربية لمكافحة الفساد.
دائرة الوقاية	• السلوك الوظيفي: أصدرت لائحة السلوك الوظيفي لعام 2024، وعقدت 38 ورشة عمل. • الحوكمة الإلكترونية: رصدت تنفيذ مشروع التحول الرقمي في 19 وزارة. • كشف الذمة المالية: تلقت 4,294 استمارة، وأفصح 100 % من الوزراء والمحافظين عن ذممهم المالية.
دائرة التعليم والعلاقات العامّة	• التوعية: نفذت برامج تلفزيونية وإذاعية مثل «نحو النزاهة» و«طريق النزاهة». • الإصدارات: أصدرت مجلات مثل «أصدقاء النزاهة» و«الجيل الآمن»، وكراسات توعوية للأطفال.

(1) جمهورية العراق، هيأة النزاهة الاتحادية، التقرير السنوي لهيأة النزاهة الاتحادية 2024، بغداد، 2025، ص36-37.

دائرة العلاقات مع المنظمات غير الحكومية	• الاستبانات: أجرت استبانات حول الرشوة في دوائر التسجيل العقاري ومراكز التوقيف، وكشفت عن نسب تعاطي الرشوة وصلت إلى 22.1 %. • ورش العمل: عقدت 9 ورش عمل حول النزاهة مع مجالس المحافظات.
الدائرة الإدارية والمالية	• الموارد البشرية: بلغ عدد الموظفين 1,879، منهم 39 % حملة شهادات عليا. • التحول الرقمي: ربطت الدوائر بشبكة حكومية موحدة وطورت أنظمة البريد الإلكتروني.
دائرة الاسترداد	• المطلوبون دوليًا: تتبعت 309 ملفًا لاسترداد مطلوبين، واستردت 13 متهماً خلال العام. • الأموال المهربة: عملت على استرداد أموال تقدر بمليارات الدنانير عبر تعاون دولي.
دائرة التخطيط والبحوث	• الاستراتيجيات: أعدت استراتيجيات وطنية لمكافحة الفساد للفترة (2024-2030). • الدراسات: أنتجت تقارير رقابية وتقييمية لدعم صنع القرار.

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على:

جمهورية العراق، هيأة النزاهة الاتحادية، التقرير السنوي لهيأة النزاهة الاتحادية 2024، بغداد، 2025.

اجندة العام الجديد 2025

على الرغم من وجود دعوات متزايدة في العراق لمكافحة الفساد، إلا أنّ هناك العديد من العقبات التي تعوق المسير بهذا الاتجاه؛ إذ يتم تقويض جهود المؤسسات الرقابية بفعل الأبنية السياسيّة الضعيفة والافتقار إلى الإرادة الجادة لبناء أنظمة نزاهة مناسبة. وقد كتب أرام محمود الذي عمل مستشارا لدى الرئيس برهم صالح بشكل يائس «نظراً لعدم قدرة - أو عدم رغبة - المؤسسات العراقية في مكافحة الفساد بشكل كاف، فإن الحاجة إلى كيان دولي للتدخل تصبح واضحة. ولهذا السبب فإن دعم الحملة العالمية لإنشاء محكمة دولية لمكافحة الفساد أمر ضروري من أجل محاسبة الفاسدين عندما تفشل المحكمة الوطنية في القيام بذلك»[1]. إذ ما يزال الفساد هو السبب الرئيس للصراعات والانقسامات الطائفية والخلل الحكومي. فالفساد المتأصل في الحكومة العراقية يشل قدرات الدولة ويسهم في الفقر وتغير المناخ والهجرة الجماعية والعنف. وبدلاً من التوصل إلى حلٍّ محلي، فمن الضروري أن يُسمح لمحكمة دولية بمحاكمة هؤلاء الأفراد الفاسدين الذين يعرضون المستقبل أو المدنيين العاديين للخطر من خلال أفعالهم[2].

وما تزال هناك جملة من الملفات التي تنتظر الحل في العام 2025، منها قضية صفقة القرن التي ما تزال مفاعيلها تتوالى وينتظر المجتمع العراقي نتائجها.

ومن الاستحقاقات المهمة في العام القادم البدء بتنفيذ الاستراتيجية الجديدة للنزاهة ومكافحة الفساد بعدما انتهت مدة تنفيذ الاستراتيجية الثانية في عام 2024، لتستوعب الدروس المستفادة من تنفيذ الاستراتيجية السابقة، وتعزز المكاسب المتحققة منها لاسيما ما يرتبط بالبعد الدولي الذي برز خلال العام الماضي من خلال التحسن النسبي في موقع العراق في مؤشر مدركات الفساد العالمي.

(1) Aram Mahmood, The Case of Iraq Underscores the Need for an International Anti-Corruption Court, https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/case-iraq-underscores-need-international-anti-corruption-court

(2) Ibid.

المحور التاسع

التربية والتعليم العالي في العراق خلال العام الدراسي 2023-2024

أ.د. فلاح خلف علي الربيعي[1]

تمهيد

ركزت منظمة اليونسكو خلال العام الدراسي 2023-2024 على قضايا مثل تعزيز التعلم الرقمي والتعلم مدى الحياة، ودعم التعليم في مناطق الأزمات، ومكافحة خطاب الكراهية في التعليم، من خلال اصدار التقارير والمبادرات والمؤتمرات من أبرزها: [2]

- **تقرير مراقبة التعليم العالمي لعام 2023** الذي أكد على ضرورة استخدام التكنولوجيا الرقمية لدعم التعليم بدلاً عن استبداله، مع التركيز على الوصول والعدالة والاندماج.
- **تقرير اليونسكو حول في التعليم 2024:** ركز على دور التكنولوجيا في تحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم، مع الإشارة إلى الفجوات في الوصول إلى التكنولوجيا وتطوير المهارات الرقمية.
- **عقدت اليونسكو عدة اجتماعات عالمية لمراجعة التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف الرابع** من أهداف التنمية المستدامة، والذي يهدف إلى ضمان تعليم جيد ومنصف وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع.
- **عقد المؤتمر الدولي السادس لمدن التعلم**: انعقد في الجبيل بالمملكة العربية السعودية تحت شعار «مدن التعلم في طليعة العمل المناخي» لتعزيز التعلم مدى الحياة في مواجهة التحديات العالمية.
- المدن والتعلم مدى الحياة.
- **شبكة اليونسكو العالمية لمدن التعلم:** عملت على تعزيز ثقافة التعلم في المدن وتمكين المواطنين من فرص التعلم مدى الحياة.
- **جوائز مدن التعلم 2024:** تم تكريم عشر مدن لإنجازاتها في تعزيز التعلم مدى الحياة.

وحرصت المؤسسات التربوية والتعليمية في العراق على الالتزام بالتوجهات الرئيسية لتك التقارير خلال العام الدراسي 2023 -2024 .

---

(1) قسم الاقتصاد – الجامعة العراقية.

(2) **موقع منظمة اليونسكو**

https://www.unesco.org/ar

العملية التربوية خلال العام الدراسي (2023-2024)

أولاً: العام الدراسي 2024 وتوفير الكتب الدراسية في العراق

أعلنت وزارة التربية انطلاق العام الدراسي 2023 -2024 في الثاني والعشرين من أيلول (سبتمبر) لعام 2023، ويعد هذا الموعد استثنائياً ومبكراً؛ لأنه جرت العادة أن تبدأ الدراسة في شهر تشرين الأول مثل العام الماضي، والسبب لكسب الوقت وإنهاء الترتيبات الإدارية وتوزيع الكتب ووضع جداول الامتحانات للاستفادة من الوقت.

وتوافد مع بدء العام الدراسي الجديد نحو 12 مليون تلميذ وطالب على المدارس في مختلف المحافظات العراقية، منهم «مليون و200 ألف من التلاميذ الجدد التحقوا بالصفوف الأولى وهو أعلى رقم تسجلّه وزارة التربية في هذا المجال، ما يعكس معدلات الزيادة في السكان. وبذلت الوزارة خلال العام الدراسي (2023-2024) عدة جهود للتخفيف من أزمة توفير الكتب المدرسية التي استمرت طوال الأعوام الماضية، حيث بدأت إجراءات طباعة المناهج المدرسية في مطابع وزارة التربية منذ شهر حزيران (يونيو) 2023 كما تعاقدت مع مطابع القطاعين العام والخاص العراقية واستطاعت توفير نسبة 60%، للمراحل الابتدائية و90 % للمراحل الثانوية.

وتمكنت من تسليم طلبة المراحل الأربع الابتدائية كتب جديدة، أما بقية المراحل فكتب مدورة، وتم «طباعة نسبة كبيرة من كتب المرحلة الابتدائية، التي بلغت أكثر من عشرة ملايين كتاب مدرسي و(36) مليونا من الدفاتر و(27) مليوناً أخرى للأوراق الامتحانية، بعد نجاح شركة النهرين في طباعتها على وفق المواصفات والمعايير العالمية وحسب السقف الزمني المحدد، لتغطية احتياج الطلبة من الكتب المنهجية.

إنّ أزمة اكتب ظلت متصلة بالمرحلة الاعدادية، وستنتهي تدريجياً، فضلاً عن إكمال طباعة كتب مناهج المتميزين بنسبة 100%. وفي سياق متصل بالتجهيزات تمكنت وزارة التربية من رفد مدارس العراق بما يقارب (300) ألف رحلة مدرسية وطقم أثاث مكتبي، ويأتي ذلك ضمن الخطة الوزارية المرسومة لتعزيز الإنتاج الوطني بالاعتماد على الطباعة داخل العراق. كما جرى نشر روابط الكتب المنهجية إلكترونياً على موقع الوزارة الرسمي، للمراحل الابتدائية والمتوسطة والثانوية، ومدارس المتميزين، ودعت الطلاب إلى تحميلها من موقع الوزارة الرسمي، واعتمادها خلال العام الدراسي الحالي، لمنع استغلال البعض للمتاجرة ببيع الكتب في الأسواق التي تأخرت في توفيرها بنسخ ورقية. وأكدت الوزارة أنها تغلبت على العقبة السنوية بقلة التخصيص المالي، إلا أن تأخير إقرار الموازنة، منتصف حزيران (يونيو) الماضي، جعلها في تحدٍّ حقيقي بالسباق مع الوقت لإكمال عمليات الطباعة والتوزيع للمديريات والمدارس»، وليست أزمة توفير الكتب المدرسية جديدة في العراق، لكنها تفاقمت العام الماضي مقارنة بأعوام سابقة، لا سيما بعد تحذيرات مسبقة أطلقتها لجنة التربية والتعليم النيابية وجهات أخرى حول عدم طباعة الكتب بسبب غياب التخصيصات المالية.

وأثّرت مشاكل عدم توفير الكتب الدراسية ونقص المدارس والاضطرار إلى اعتماد الدوام المزدوج والثنائي والثلاثي وحتى الرباعي في أغلب مدارس العراق، على الواقع التعليمي في البلاد، ويعزو مسؤولون ذلك التراجع إلى الفساد الذي تعانيه بعض مؤسسات الدولة ومنها عدد من مفاصل المؤسسة التعليمية. [1]

(1) **موقع وزارة التربية**

https://moedu.gov.iq/

ثانياً: التسوية الجديدة لملاكات التعليم في العراق

إن الملاكات العاملة في التدريس هي المورد الأكثر قيمة في أي نظام تعليمي: للمعلمين تأثير كبير على جودة العرض التعليمي وجاذبيته وعلى التعلم. كما أن رواتب المعلمين تمثل أيضاً أعلى بند في الميزانية. وعلى الرغم من ذلك تعاني العديد من المدارس، وبخاصة في المناطق المتنازع عليها من فجوات المعلمين، ونتيجة لذلك يقوم المعلمون المتطوعون ذوو المؤهلات القليلة بالتدريس في نوبات الدوام الظهري.

ومن أجل سدّ فجوات الملاكات في المناطق الريفية، لجأت وزارة التربية إلى إعادة تقديم الحوافز للوظائف التعليمية في المناطق الريفية. فضلاً عن ذلك، سعت وزارة التربية إلى تطوير نظام تصنيف المعلمين أو مستويات التقدم الوظيفي التي تربط تقييمات الأداء بالتطوير المهني.

وخلال العام الدراسي 2023-2024، أعلنت وزارة التربية العراقية عن استعداداتها لتسوية الملاكات التربوية لضمان سير العملية التعليمية بسلاسة وتحقيق التوازن بين المدارس القديمة والجديدة، شملت هذه الإجراءات إعادة توزيع المعلمين والمعلمات بين المدارس التي تعاني من شواغر في بعض الاختصاصات. يُتوقع أن يساهم هذا التوجه في تحسين جودة التعليم وتعزيز التوازن بين المدارس، إذ تعاني اغلب المدارس الثانوية من قلّة الملاكات التدريسيَّة بانتظار إجراءاتٍ سريعة

وشهد العام الدراسي 2023-2024، تعيين محاضرين وحملة شهادات عليا وخريجين أوائل بصفة معلمين ومدرسين إلى السلك التربوي، الأمر الذي حلّ أزمة الشواغر ونقص الملاكات التربوية في أغلب المدارس الابتدائية والثانوية وبحسب حاجة إدارات المدارس. وفتحت وزارة التربية في تشرين الأول (أكتوبر) 2023، باب التعيين لنحو 50 ألف درجة بصفة عقد، الأمر الذي سيحلّ النقص في الملاكات التربوية عند إعلان أسماء المقبولين منهم ومباشرتهم بالمدارس، وما زال قسم كبير من المدارس يعاني من نقص في بعض التخصصات بسبب إحالة أساتذة على التقاعد، وخاصة في تخصصات الفيزياء والكيمياء والرياضيات [1].

ثالثاً: معدلات الالتحاق بالمدارس للعام الدراسي 2024 [2]

من متابعة بيانات جدول (9-1) الخاص بأعداد الطلبة الملتحقين بالمدارس الأهلية والحكومية خلال العام الدراسية(2023 -2024) نلاحظ ما يأتي:

1- مرحلة رياض الأطفال

شهد الالتحاق بمرحلة برياض الأطفال نوعاً من الزيادة خلال العام الدراسي (2023 -2024) مقارنة بالعام الدراسي (2022 -2023)، فارتفع من 172,716تلميذاً إلى 222,608 تلميذ، وسجل معدل الالتحاق معدل نمو موجب بلغ (28.89 %). وبلغت نسبة مساهمة التعليم الأهلي في مرحلة رياض الأطفال 1.461 %. كما يشير معامل التكافؤ إلى عدم وجود تفاوت بين الجنسين في مرحلة رياض الأطفال خلال العام الدراسي (2023)، إذ بلغ مؤشر التكافؤ 1.01، إلا أن هذا التفاوت سيأخذ بالاتساع في المراحل الدراسية اللاحقة.

---

(1) **جريدة الصباح، وزارة التربية: تسوية الملاكات بعد العطلة الصيفية،**

https://alsabaah.iq/100500-.html

(2) **وزارة التربية، مديرية التخطيط الإحصاء التربوي**

2- المرحلة الابتدائية

شهد الالتحاق بالمرحلة الابتدائية خلال العام الدراسي (2023-2024) زيادة طفيفة مقارنة بالعام الدراسي (2022-2023)، فبلغ مجموع الطلبة (6,776,527) تلميذاً مقارنة بالعام الدراسي (2022 -2023)، الذي بلغ مجموع الطلبة فيه (6,368,094) وسجل معدل الالتحاق بين العامين معدل نمو موجب بلغ (6.41 %)، وبلغت نسبة مساهمة التعليم الأهلي في المرحلة الابتدائية 6.1 %. وبلغ معامل التكافؤ في المرحلة الابتدائية خلال العام الدراسي (2024) حوالي 0.92، ما يشير إلى استمرار التكافؤ في التعليم بين الجنسين إلى المرحلة الابتدائية رغم التراجع الطفيف مقارنة بمرحلة رياض الأطفال.

3- المرحلة الثانوية

شهد الالتحاق بالمرحلة **الثانوية** خلال العام الدراسي (2023 -2024) زيادة طفيفة مقارنة بالعام الدراسي (2022 -2023)، فبلغ مجموع الطلبة (4,507,040) تلميذاً مقارنة بالعام الدراسي (2022-2023) الذي بلغ (3,980,668)، وسجل معدل الالتحاق بين العامين معدل نمو موجب بلغ (13.22 %)، وبلغت نسبة مساهمة التعليم الأهلي في المرحلة الثانوية 5.21 %. وبلغ معامل التكافؤ في **المرحلة الثانوية** خلال العام الدراسي (2024) حوالي 0.92، مما يشير إلى وجود تحسن في معامل التكافؤ مقارنة بالسنوات الماضية.

جدول (9-1) أعداد الطلبة الملتحقين بالمدارس الحكومية خلال العام الدراسي (2023 -2024)

نوع التعليم	السنة	2023	2024			معدل التغير السنوي	نسبة مساهمة التعليم الأهلي
			الأهلي	الحكومي	المجموع		
رياض الأطفال	ذكور	85,845	13,172	97,577	110,749		
	إناث	86,871	12,345	99,514	111,859		
	المجموع	172,716	25,517	197,091	222,608	28.89	11.46
الابتدائي	ذكور	3,300,173	211,864	3,324,361	3,536,225		
	إناث	3,067,921	141,397	3,098,905	3,240,302		
	المجموع	6,368,094	353,261	6,423,266	6,776,527	6.41	5.21
الثانوي	ذكور	2,063,331	166,955	2,173,511	2,340,466		
	إناث	1,917,337	108,106	2,058,468	2,166,574		
	المجموع	3,980,668	275,061	4,231,979	4,507,040	13.22	6.1

المصدر: وزارة التربية، مديرية التخطيط الإحصاء التربوي

رابعاً: حالة الأبنية المدرسيَّة والمدارس الجديدة

يهدف الاستثمار في **الأبنية المدرسيَّة والمدارس الجديدة** إلى تحسين جودة التعليم، وتوفير بيئة تعليمية آمنة ومحفزة للطلاب، فمن خلال توفير المدارس الحديثة والمجهزة، يمكن للطلاب ممارسة الأنشطة اللاصفية المختلفة، مثل الأنشطة الفنية والرياضية، التي تسهم في تنمية مهاراتهم وقدراتهم.[1]

(1) وزارة التخطيط: مشروع الأبنية المدرسية النموذجية

https://mop.gov.iq/archives/25506 55

1- إنجاز 1000 مدرسة جديدة

بهدف معالجة مشاكل الاكتظاظ والدوام الثلاثي وتفعيل المشاريع المتلكئة، تم تبني مشروع الألف مدرسة التي توزعت بواقع 144 لمحافظة بغداد، 52 لميسان، 92 لنينوى، 106 لـ ذي قار، 51 للأنبار، 78 لصلاح الدين، 61 للديوانية، 40 للنجف الأشرف، 45 لبابل، 44 لكركوك، 56 لديالى، 44 لكربلاء المقدسة، 48 لواسط، 53 للمثنى، 86 للبصرة. ستوزع هذه المدارس الجديدة بين مختلف المراحل الدراسية، بما في ذلك الابتدائية والثانوية. وستُصمم بطرائق حديثة لضمان بيئة تعليمية ملائمة للطلاب. ودخل مشروع الأبنية المدرسية النموذجية، خطواته النهائية نحو إنجاز المرحلة الأولى. يأتي ذلك سعيًا من دائرة المشاريع الوطنية والأبنية المدرسية في الأمانة العامّة لمجلس الوزراء، لتحقيق أهدافها بعد استنفار جهود ملاكاتها الهندسية والفنية، وتعزيز آليات العمل من أجل تحقيق نتائج مثمرة تلبي احتياجات وزارة التربية، بتوفير أبنية مدرسية ملائمة في ضوء أولويات الحكومة.

افتتح السيد رئيس مجلس الوزراء السيد محمد شياع السوداني (790) مدرسة نموذجية من أصل ألف عبر الدائرة التلفزيونية في عموم المحافظات، ضمن مشروع الاتفاقية الإطارية الصينية. وأكد أنّ نسبة الإنجاز بحدود (18 %) تم وضعها ضمن أولويات الاهتمام بقطاع التربية والتعليم الذي حرصت على تنفيذه وفق المواصفات المميزة وبتوزيع جغرافي صحيح والمضي قدماً لإكمال مشاريع البنى التحتية للمدارس.

2-أعلن السيد رئيس مجلس الوزراء قرب التوقيع على عقود ضمن صندوق العراق للتنمية لتشييد (400) مدرسة في بغداد والمحافظات، تُنفَّذ من قبل القطاع الخاص وتجري صيانتها طيلة المدة التعاقدية لمعالجة النقص الكبير الحاصل في المدارس الذي تجاوز 8 آلاف مدرسة مع استمرار العمل على تطوير الملاكات التربوية والتعليمية، ضمن البرنامج الحكومي للارتقاء بواقع التربية والتعليم.

3-فتح عدد من المدارس النموذجية ضمن مشروع القرض الصيني: فقد شهدت محافظة ديالى افتتاح مدرستين جديدتين في قضاء بعقوبة، سعة (18) صفا دراسيا مع الملحقات التي تضمن بيئة مناسبة تليق بالطلبة[1]. وفي سياق متصل شهدت محافظة نينوى تدشين مدرسة جديدة للبنات سعة (24) صفًا دراسيًا مع المختبرات ومسرح فني.

وشهدت محافظة واسط افتتاح **ثلاث مدارس جديدة** في إحداهما بسعة (18) صفاً دراسياً والأخريات بواقع(12) صفا في كل مدرسة مع جناح إداري متكامل ومجاميع صحية وساحة انتشار إضافة إلى المختبرات.

وتم افتتاح (53) بناية مدرسية نموذجية ضمن الاتفاقية العراقية الصينية في محافظة المثنى، كما أُعلن عن اكتمال أعمال الصيانة والترميم والتأهيل لأكثر من (19) بناية مدرسية في محافظة المثنى للمرحلة الثانية

وشهدت محافظة الديوانية تسع مدارس نموذجية وبواقع (6) أبنية مدرسية سعة (12) صفًا وثلاث أخرى سعة (18) صفاً دراسياً، وتم توزيع المدارس حسب الكثافة السكانية والمناطق التي بحاجة فعلية إلى وجود أبنية مدرسية، فكانت ثلاث مدارس في مركز المحافظة وثلاث أخرى في قضاء البدير، فيما كانت حصة أقضية غماس،

(1) **موقع وزارة التربية**

https://moedu.gov.iq/

والشنافية والحمزة مدرسة واحدة لكل قضاء، ستسهم بشكل مباشر وملحوظ في تخفيف الزخم الحاصل داخل الصفوف الدراسية، علمًا أن العمل مستمر حتى الانتهاء من جميع المدارس قيد التنفيذ في المحافظة قريباً.

وشهدت محافظات البصرة وصلاح الدين وبغداد افتتاح ثمان مدارس، تراوحت سعة كل مدرسة من (18-24) صفا دراسيا، إضافة إلى المختبرات العلمية والأجنحة الإدارية والتأثيث المدرسي المتكامل في بادرة لتوفير بيئة تعليمية مناسبة تليق بطلبة العراق.

وتم تدشين أربع مدارس في بابل مع انطلاق العام الدراسي 2023-2024.

4-التربية تُغلق ملف المدارس الكرفانية في النجف الأشرف بعد استبدالها بمدارس نموذجية

استكمالاً للمشاريع التربوية، أغلقت وزارة التربية/المديرية العامّة **للنجف الاشرف** ملف المدارس الكرفانية في مركز المحافظة بعد افتتاح مدرسة الشهيد حسن نصر الله ضمن مشاريع القرض الصيني، إضافة إلى نقل ملاك وتلاميذ (16) مدرسة كرفانية إلى أبنية نموذجية جديدة لينخفض العدد إلى (24) كرفانا بعد أن كان العدد الكلي (40).

5-إطلاق مشروع «إيدوبا» لتعزيز الاستثمار بين القطاع الخاص والعام

إطلاق مشروع «إيدوبا» بمرحلته الأولى لتشييد 600 بناية مدرسية في عموم العراق ضمن مشاريع صندوق العراق للتنمية. إضافة إلى توقيع عقود الاعتماد لشركة «ماينهارد» الاستشارية العالمية وعقد مع شركة يريم للمقاولات، إحدى شركات القطاع الخاص الاثنتي عشرة التي ستتولى تنفيذ المرحلة الأولى من المشروع، وعقدين آخرين مع المدير التنفيذي للصندوق.

ووصف رئيس الوزراء ركائز الإطلاق والخطط الاستراتيجية المُستقبليّة للمشروع بأنها خطوة جديدة لبناء المدارس ستساهم بتقليص حاجة البلاد البالغة (8-10) آلاف مدرسة وإنجاز الإجراءات الخاصة بهيكلية صندوق العراق للتنمية والعمل على إعداد مشروع قانون خاص به سيُقدم إلى مجلس النواب، فالقطاع الخاص العراقي متمكن ومستعد للعمل في جميع الظروف بعد تخصيص الأراضي للبناء والتعاون مع الحكومات المحليّة [1].

6-بناء وتأهيل ما يقارب 6000 مدرسة

أعلنت وزارة التربية عن تشييد وتأهيل وترميم الأبنية المدرسية خلال عام 2024 والتي بلغت (5604) مشروعاً تربوياً متنوعاً يهدف إلى النهوض بالبنى التحتية في ظل الحكومة الوطنية.

التي تمثلت ببناء (1903) مدرسة جديدة وترميم (3701) أخرى، إضافة إلى نقل ملكية (687) قطعة أرض لصالح الوزارة وإزالة (310) تجاوز على الأراضي المخصصة للتعليم وتحويل (11) قطعة أرض من حضانات إلى أراضٍ تربوية، وتجدر الإشارة إلى الشروع بترشيح (600) قطعة أرض تخصص قريباً لبناء المشاريع التربوية النموذجية في عموم محافظات العراق ضمن صندوق العراق للتنمية، جاءت هذه الخطوات المتسارعة ضمن منهاج البرنامج الحكومي الواعد الرامي إلى تأمين مساحات واسعة لإنهاء ملف أزمة المدارس وتحسين البيئة التعليمية بشكل يليق بالطالب العراقي.

(1) **موقع مجلس النواب -لجنة-الاستثمار-والتنمية-النيابية**

https://iq.parliament.iq/

7-وزارة التربية تطلق حملة لإزالة التجاوزات غير القانونية عن أراضيها

ضمن حملة وطنية أطلقتها وزارة التربية في عموم العراق، للحفاظ على الممتلكات العامّة واستردادها من المتجاوزين. وتجدر الإشارة إلى أن المديريات العامّة تستنفر الجهود والطاقات لإعادة الاراضي المتجاوز عليها إلى الوزارة من أجل استثمارها لدعم الملف التربوي. ومن أبرز تلك الجهود ما يأتي:

استرداد ثلاثة دونمات وعقاراً من قبل المديرية العامّة للتربية في نينوى: بعد الحملة أُطلقت في عموم محافظات العراق لاستعادة الأراضي المتجاوز عليها واستثمارها في بناء المدارس والمشاريع التربوية [1].

استعادة ملكية أكثر من (25) دونمًا و(15) أولئك من الأراضي التابعة إلى إعدادية المجر الكبير الصناعية من قبل المديرية العامّة للتعليم المهني ميسان.

جدول (9-2) الحالة العمرانية للأبنية المدرسية في العراق حسب المحافظات العام الدراسي 2023-2024،

المحافظات	رياض الأطفال			الابتدائية			الثانوية		
	صالحة	تحتاج ترميم	غير صالحة	صالحة	تحتاج ترميم	غير صالحة	صالحة	تحتاج ترميم	غير صالحة
نينوى	37	18	3	751	433	127	303	127	22
صلاح الدين	33	11	2	385	445	178	183	115	21
كركوك	28	35	3	353	394	75	150	139	16
ديالى	17	11	5	311	322	178	131	93	40
بغداد	68	104	12	656	928	287	370	445	70
الأنبار	28	17	2	468	288	131	226	130	11
بابل	16	15	9	288	303	77	96	75	12
كربلاء	21	4	0	165	135	27	110	26	4
النجف	19	29	0	170	231	38	105	98	6
الديوانية	20	13	3	207	264	97	75	75	5
المثنى	8	11	2	221	162	55	85	48	7
واسط	28	20	0	300	312	94	95	107	14
ذى قار	13	12	5	260	490	212	86	72	27
ميسان	10	18	6	282	212	43	58	54	2
البصرة	29	22	14	357	245	151	154	95	47
المجموع	375	340	66	5181	5164	1770	2227	1699	304
النسبة %	48	43.5	8.5	43	43	14	53	40	7

المصدر: وزارة التربية، مديرية التخطيط الإحصاء التربوي

(1) وكالة أخبار المستقبل، وزارة التربية / المديرية العامة للتربية

يتضح من الجدول ما يأتي[1]:

1- تحتاج غالبية الأبنية المدرسية في العراق إلى الترميم، وهناك قسمٌ كبير منها غير الصالحة وبخاصة في المرحلة الابتدائية تليها المرحلة الثانوية.

2- تفاوتت أعداد ونوعية الأبنية بين المحافظات، فقد تصدّرت المباني الصالحة في محافظة بغداد في رياض الأطفال والتعليم الثانوي بينما تصدرت المباني الصالحة في التعليم الابتدائي في محافظة نينوى، وتصدرت المباني غير الصالحة في رياض الأطفال في محافظة البصرة، وتصدرت المباني غير الصالحة في التعليم الابتدائي في محافظة بغداد، وحازت محافظة بغداد على الأكثرية في المدارس التي تحتاج إلى ترميم وغير الصالحة، وتباينت حالات بقية المحافظات.

خامساً: الفاقد التعليمي في العراق

تعبّر نسبة الفاقد التعليمي أو الهدر الدراسي (التسرب والرسوب) عن مستوى الكفاءة الوظيفية للنظام التعليمي، ووفقاً لبيانات قسم الإحصاء في المديرية العامّة للتخطيط التربوي الخاصة بالعام الدراسي(2023-2024) وحسب مديريات التربية في بغداد والمحافظات فقد شهدت نسبة الفاقد التعليمي انخفاضاً ملحوظاً في جميع المراحل الدراسية خلال العام الدراسي (2023-2024) مقارنة بالعام الدراسي الماضي (2022-2023) وبخاصة في كل من محافظات الوسط والجنوب ومحافظة نينوى والانبار. ومن أبرز العوامل التي أسهمت في هذا الانخفاض، عودة الاستقرار إلى اغلب المحافظات التي كانت تعاني من سيطرة التنظيمات الإرهابية، فقد شهد العام الدراسي **2023-2024** عودة أكثر من (6000) متسرب إلى مقاعد الدراسة، بعد تسجيل عودة (1949) طالب إلى التعليم النظامي وعودة (1236) ضمن برنامج التعليم المسرع واليافعين، إضافة إلى عودة (3087) طالب إلى التعليم الخارجي، ليبلغ العدد الإجمالي للطلبة العائدين إلى مقاعد الدراسة (6272) طالب. وفي هذا الإطار تمكنت الفرق الجوالة من الوصول إلى (8919) متسرب في عدة مناطق داخل محافظة كركوك بعد إقناع وحث أولياء الأمور من ضمّ أبنائهم إلى المدرسة في ظل رعاية حكومية واسعة الأفق واشراف وزاري متكامل بالتعاون مع اليونيسف. كما تمكنت المديرية العامّة للتربية في المثنى من إعادة أربعة آلاف متسرب إلى مقاعد الدراسة خلال أيام قليلة من اطلاق حملة العودة إلى التعليم بعد النزول الميداني الفاعل للفرق الجوالة، ويمكن ملاحظة أبرز تلك التطورات في الجدول الآتي:

جدول (9-3) نسبة الفاقد التعليمي في المرحلة الابتدائية خلال الأعوام 2023-2024

المرحلة	الابتدائية	الابتدائية	2023	2024		
السنة	2023	2024	الابتدائية	الابتدائية	معدل التغيير	معدل التغيير
المديرية	رسوب	رسوب	تسرب	تسرب	رسوب	تسرب
نينوى	19.30	19.08	3.60	12.35	-1.12	242.95

(1) فراس جاسم موسى الحالة العمرانية للأبنية المدرسية في العراق حسب المحافظات

https://iq.parliament.iq/

تكريت	9.30	3.50	1.30	3.26	-62.36	150.93
كركوك	4.70	1.58	1.70	2.66	-66.34	56.62
ديالى	22.80	0.65	0.50	1.16	-97.14	131.39
رصافة 1	8.60	2.67	2.70	3.57	-68.94	32.09
رصافة2	15.50	8.66	3.70	9.93	-44.13	168.34
رصافة 3	14.00	3.72	3.90	2.85	-73.45	-27.03
كرخ 1	10.80	1.97	3.20	3.02	-81.77	-5.48
كرخ 2	15.80	5.61	3.20	5.59	-64.50	74.63
كرخ 3	17.00	3.58	3.60	2.95	-78.95	-17.99
الأنبار	21.20	3.10	4.50	11.37	-85.39	152.67
بابل	10.70	5.42	6.00	9.43	-49.34	57.22
كربلاء	17.00	6.26	3.30	4.12	-63.17	24.81
النجف	15.50	7.12	4.30	5.31	-54.06	23.57
الديوانية	11.70	3.95	2.00	1.92	-66.26	-4.25
المثنى	15.20	3.49	2.60	2.20	-77.02	-15.46
واسط	3.90	5.12	2.50	3.45	31.19	38.08
ذي قار	4.60	2.34	1.70	3.19	-49.12	87.56
ميسان	14.90	4.47	1.80	4.32	-70.00	140.22
البصرة	13.30	7.71	2.60	7.35	-42.02	182.82

المصدر: وزارة التربية، مديرية التخطيط الإحصاء التربوي

جدول (9-4) نسبة الفاقد التعليمي في المرحلة الثانوية خلال الأعوام 2023-2024

المرحلة	الثانوية	الثانوية	السنة	2023	2024		
السنة	2023.00	2024.00	المرحلة	الثانوية	الثانوية	معدل التغيير	
المديرية	رسوب	رسوب	المديرية	تسرب	تسرب	رسوب	معدل التغيير
نينوى	21.60	8.53	نينوى	4.20	7.83	-60.53	86.40
تكريت	13.80	2.41	تكريت	1.20	2.96	-82.53	146.67
كركوك	22.50	3.66	كركوك	3.60	3.37	-83.74	-6.41
ديالى	20.10	1.26	ديالى	1.20	1.70	-93.75	41.79
رصافة 1	16.80	4.77	رصافة 1	3.50	4.84	-71.60	38.39
رصافة2	23.90	8.19	رصافة2	4.60	11.38	-65.73	147.33
رصافة 3	30.20	5.71	رصافة 3	6.00	6.37	-81.09	6.17
كرخ 1	18.80	2.73	كرخ 1	4.70	2.89	-85.48	-38.48
كرخ 2	22.70	5.27	كرخ 2	4.00	5.49	-76.78	37.17
كرخ 3	29.00	5.20	كرخ 3	5.70	5.60	-82.08	-1.79
الأنبار	17.60	2.59	الأنبار	1.60	2.83	-85.26	76.96
بابل	20.20	6.70	بابل	4.30	7.20	-66.85	67.33
كربلاء	27.70	6.25	كربلاء	3.50	5.32	-77.43	52.12
النجف	16.90	5.88	النجف	4.30	6.29	-65.23	46.32

الديوانية	22.50	5.26	الديوانية	3.60	4.29	-76.60	19.22
المثنى	24.10	3.23	المثنى	5.00	2.76	-86.59	-44.88
واسط	12.40	3.78	واسط	2.10	3.31	-69.53	57.59
ذي قار	15.20	3.85	ذي قار	1.90	3.83	-74.66	101.70
ميسان	21.00	3.31	ميسان	4.00	3.42	-84.25	-14.53
البصرة	22.00	11.42	البصرة	3.90	8.32	-48.08	113.38

المصدر: وزارة التربية، مديرية التخطيط الإحصاء التربوي

الدعوة لصياغة قانون سيادي لمحو الأمية

شهدت نسب الأمية في العراق، خلال المدة 2014-2020 ارتفاعاً ملحوظاً لا سيما بعد سيطرة التنظيمات الإرهابية على مناطق واسعة من البلاد في عام 2014، فقد أدت هذه الفترة العصيبة إلى توقف الدراسة في العديد من المدارس، وتسرب أعداد كبيرة من الطلاب، خاصة في المناطق المحررة حديثاً.

ولمواجهة هذه الظاهرة عملت وزارة التربية على افتتاح مراكز تعليمية في المخيمات والمناطق المحررة، ووفرت الدعم اللازم للطلاب النازحين، كما أطلقت حملات واسعة النطاق لتعليم الكبار، وشملت هذه الحملات موظفي الدولة، خاصة في المؤسسات الأمنيّة.

ودعت وزارة التربية في عام 2024 إلى صياغة قانون سيادي موحد تحت رعاية حكومية وأكدت الوزارة ان المقترح يسعى مكافحة الامية من مبادرة تقليدية إلى مشروع وطني هادف، تدعمه مؤسسات الدولة كافة، لذا هو بحاجة إلى اطار قانوني موحد ومرجعية مركزية قوية تنهي حالة التشتت المؤسسي وتوحّد العمل تحت مظلة تشريعية وتنفيذية واحدة لتمكين الأميين معرفيًا واقتصاديًا واجتماعيًا، استنادًا إلى ما نصّ عليه الدستور العراقي[1].

وفي إطار تلك الجهود تمّ افتتاح أكثر من (1233) مركز دراسي ضمّت بين جدرانها ما يقارب (64389) مواطن يرغب في الحصول على شهادة محو الأمية، بعد أن هيأت لهم الوزارة الدعم اللوجستي المتكامل ومنحتهم فرصة الدراسة من جديد بعد أن غيّبتهم ظروف الحياة. ويعد برنامج تعليم الكبار والقضاء على الأمية من المشاريع الاستراتيجية الوطنية التي ستساهم في تحقيق استدامة نوعية على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والتعليمي.

سادساً: التوجه نحو الرقمنة والذكاء الاصطناعي

انسجاماً مع توجهات منظمة اليونسكو خلال العام الدراسي 2023-2024 حول تعزيز التعلم الرقمي ودمج التكنولوجيا الحديثة بالتعليم اتخذت وزارة التربية عدة خطوات من أهمها [2]:

(1) **وكالة أرض اشور، في-اجتماع-موسع-وزير-التربية**

https://ashourland.net//

(2) **موقع وزارة التربية**

https://moedu.gov.iq/?article=3575

1-تأسيس قسم الذكاء الاصطناعي من قبل المديرية العامّة للتعليم المهني في إعدادية الكرخ المهنية، في خطوة للارتقاء بالتعليم وإدماجه بأحدث التخصصات التكنولوجية، بهدف إعداد طلبة مؤهلين في مجالات متقدمة مثل تعلم الروبوتات، والبيانات الكبيرة، والرؤية الحاسوبية، ومعالجة اللغات الطبيعية، بما يعزز قدرتهم على تلبية متطلبات سوق العمل المحلي، ضمن توجه الوزارة نحو تطوير برامج تعليمية وتدريبية حديثة تسهم في خدمة المسيرة التربوية وتعزز من مسار التحول التقني في العراق.

2- أعلنت وزارة التربية عن الخطة الوزارية المُستقبليّة للخمسة أعوام القادمة والخاصة بإغلاق ملف التعاملات الورقية واعلان التحول الرقمي بشكل كامل داخل المؤسسات التربوية، لما للتكنولوجيا من أهمية في اختزال الوقت والجهد والحفاظ على المعلومات المؤرشفة وضمان سرعة وصول البيانات والكتب الرسميّة بسهولة ويسر والسعي نحو تبني نظام التوقيع الإلكتروني وتوفير تعليم الكتروني شامل عبر تطوير منصات البث وتنمية قدرات الملاكات التربوية بالتدريب على استخدام التقنيات المتطورة. مع توظيف برامج الذكاء الاصطناعي للإجابة على استفسارات المواطنين

3- إطلاق وثيقة معايير رقمنة المناهج التي تضم (10فقرات) برامجية واعدة لمواكبةً للطفرة التكنولوجية التي يشهدها العالم رقميا وتعزيزاً للملف التربوي، ولدعم الجودة وتطوير مهارات الهيئات التعليمية والنهوض بدور التعليم المهني في سوق العمل.

4-تطوير مفردات منهج الحاسوب للدراستين المتوسطة والإعدادية من خلال التأكيد على أهمية إدراج الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني في المناهج الدراسية، سعياً لتنمية القدرات التقنية اللازمة للتعامل مع التحديات الرقمية على أن يراعي المنهج الجديد الجوانب العلمية والتطبيقية التي تؤمن للطلبة مهارات الابتكار والإبداع.

5- البحث مع الشركات العالمية عن سبل تطوير البيئة الرقمية داخل المؤسسات التربوية

6-بحث سبل التعاون المشترك مع شركتي هواوي وهونان لتطوير الواقع الرقمي التعليمي وفق معايير الجودة للعالمية.

سابعاً: التعاون الدولي

1- تعاون دولي مع منظمة اليونسكو

شهد العام الدراسي 2023-2024 تعاوناً دولياً مع منظمة اليونسكو في التدريب على منهاج نظام إدارة المعلومات التربوية (EMIS) الذي سيوفر للمؤسسات التربوية تقارير احصائية إلكترونية دقيقة وسريعة تسهم في تحسين الأداء الاداري، مما يعزز من سلامة وأمان البيانات الخاصة بالطلبة والملاكات التدريسية والإدارية واختزال الوقت والجهد بشكل يسهل أيضاً من تحديد احتياجات الوزارة المُستقبليّة، والشروع باستلام الكود المصدري الخاص بـ(EMIS) سعياً للوصول إلى ربط الكتروني متكامل للبيانات بين المؤسسات التربوية ضمن برنامج التعليم الجيد، من خلال تدريب المدربين القادة من شعب (EMIS) في مكتب وزارة التربية والجهاز التنفيذي لمحو الأمية وملاكات الأمانة العامّة لمجلس الوزراء/مركز البيانات الوطني ومنظمة iMMAP، على نظام إدارة المعلومات.

2- المشاركة في ورشة تدريبية ضمن برنامج ITALEEM [1]

شاركت وزارة التربية الإتحادية ووزارة التربية في إقليم كردستان، بالتعاون مع مكتب منظمة اليونسكو **في ورشة تدريبية ضمن برنامج ITALEEM**، ركزت مضامين الورشة على تقييم واقع التكنولوجيا التعليمية في العراق وتحليل الإمكانات المتاحة وتحديد التحديات والفجوات في القدرات التقنية والبشرية ووضع استراتيجية متكاملة لتطبيق تكنولوجيا التعليم في التربية، إضافة إلى جلسة نقاشية وورشة عمل متخصصة تبحث آليات تطبيق تكنولوجيا التعليم في المجال التربوي، علما أن الورشة أدارها خبير دولي من النمسا متخصص في التعلم الرقمي، لتكون بادرة انطلاق جوهرية لإحداث تحول رقمي مستدام يعزز فرص الوصول إلى تعليم شامل مبتكر.

3-إطلاق مبادرة خضرنة التعليم والذكاء الاصطناعي [2]

بالتعاون مع منظمة اليونسكو، شرعت وزارة التربية بإطلاق مشاريع مبتكرة تدعو لاستدامة خضراء وتكامل تكنولوجي تحقيقا لاستدامة بيئية وتقنية مبتكرة، لتمكين المجتمع التربوي من المشاركة الفاعلة في معالجة التحديات البيئية بالاستدامة والاهتمام بالحدائق المدرسية إضافة إلى تحقيق التكامل المؤسسي بالتكنولوجيا الحديثة عبر ادخال الذكاء الاصطناعي في عدد من المجالات التربوية سيرا على نهج وأهداف الاستراتيجية الوطنية بعيدة الأمد بالتعاون مع المنظمات الدوليّة.

4-المشاركة في أعمال المؤتمر الثالث الايسيسكو لوزراء التربية والتعليم

للاستفادة من الذكاء الاصطناعي والأدوات الرقمية شارك العراق في أعمال المؤتمر الثالث الايسيسكو لوزراء التربية والتعليم المقام في سلطنة عُمان. تداول المجتمعون المحاور الرئيسية لتحويل التعليم إلى نظام دولي مرن وشامل وتدريب الشباب وتمكينهم من سوق العمل بدعم القطاعات المختلفة، إضافة إلى تخصيص ايسيسكو جائزة لأفضل اختراع يتضمن تحويل التعليم إلى الأعلى بالتوجه نحو السعي لإيصال المنظومة التعليمية إلى أقصى المناطق النائية، فيما تدارس المؤتمر إمكانية ادراج التربية الاعلامية إلى التعليم وكيفيات التعامل مع السوشيل ميديا بشفافية عالية منعاً من تعرض التلاميذ والطلبة للابتزاز الالكتروني.

5-المشاركة المدرسية في برنامج داعم للملاكات بالتعاون مع إيركس

اختتمت وزارة التربية بالتعاون مع هيئة البحث والتبادل الدولي إيركس ورشة تدريب (120) مدرس من الأنبار ونينوى بعد استمرارها لمدة ثلاثة أيام متتالية في أربيل، تلقى خلالها المتدربين محاضرات عملية ونظرية متنوعة الأهداف والتي أبرزها الدعم النفسي وإدارة الصف وتطوير مهارات التفكير النقدي، إضافة إلى التدريب على استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي في العملية التعليمية وتطبيق أساليب التدريس الحديثة التي تركز على

(1) موقع وزارة التربية

https://moedu.gov.iq/?article=3208

(2) **موقع وزارة التربية**

https://moedu.gov.iq/?article=3007

تحسين مستوى الأداء الطلابي، فيما تضمن الختام توزيع الشهادات على المشاركين الذين أشادوا بالتنظيم والتنسيق الوزاري المُطلق. [1]

6- المشاركة في بطولة المدارس للبرمجة والابتكار

دعماً للمشاريع البرمجية واستخدام الذكاء الاصطناعي لمعالجة مشاكل التعليم في العراق، اختتمت وزارة التربية بالتعاون مع مركز IoT KIDS ومكتب مستشار رئيس الوزراء للشؤون العلمية والاكاديمية والذكاء الاصطناعي وشركة زين العراق بطولة المدارس للبرمجة والابتكار للسنة الثالثة على التوالي، وشهدت المسابقة في اولى انطلاقتها تسجيل أكثر من (500) طالب عبر استمارة إلكترونية ثم تلاها امتحان تأهّل فيه 200 طالب إلى المرحلة الثانية. تضمنت امتحانًا حضوريًا حول أساسيات البرمجة والروبوتكس والذكاء الاصطناعي تأهل خلاله 60 طالبًا بعد مرحلة العرض التقديمي ليتم اختيار 16 طالبًا للمنافسة النهائية أمام لجنة التحكيم. وفازت في المسابقة ثمانية مشاريع عراقية عن مشروعه المبتكر «AI Teaching Assistant والمركز الثاني كان من نصيب المتسابق حسين نبيل عن مشروع «Catch Me If You Can فيما حصل يوسف حيدر على المركز الثالث عن مشروعه «اختبار الذكاء» وفاز بتصويت الجمهور ملك دريد عن مشروع Study Hero [2].

7-انضمام العراق للاتحاد الدولي للرياضة المدرسية

شهد ذلك العام انضمام العراق إلى عضوية الاتحاد الدولي للرياضة المدرسية بعد إكمال المتطلبات والالتزامات كافة خلال مشاركة وفد وزاري في الاجتماع الدوري للجمعية العمومية للاتحاد الدولي للرياضة المدرسية والذي أُقيم على مدى يومين متتالين في البحرين، وشاركت في المؤتمر مع أكثر من (92) دولة لإكمال منهاج العمل للأعوام (2025-2026) والسعي للارتقاء بواقع الرياضة المدرسية وإشراك البلاد في المحافل الدوليّة العربية والعالمية، إضافة إلى تقديم الدعم الفني اللازم للنهوض بالطاقات الشبابية الواعدة وصقل مواهب اللاعبين [3].

8- مشروع للحد من التسرب المدرسي بالتعاون مع منظمة SCI ومؤسسة التعليم في قطر

بحثت وزارة التربية سبل فتح أفق التعاون المشترك لاستقطاب الأطفال المتسربين إلى مقاعد الدراسة عبر تطبيق برنامج «علم طفلا» بالتعاون مع مؤسسة التعليم فوق الجميع القطرية ومنظمة انقاذ الطفل العالمية SCI ضمن برنامج التعافي متعدد السنوات، ناقش المجتمعون آليات تنفيذ البرنامج مطلع العام الدراسي القادم ورسم خطة عمل تنطلق من اللقاءات المتكررة لدراسة محاور المشروع بشكل متكامل إضافة إلى إقامة ورشة تدريبية مُشتركة تحت اشراف لجنة عليا تتولى شرح التفاصيل ومتابعة خطوات التفعيل في المحافظات المستهدفة[4].

---

(1) **منصة أخبار العراق،**

https://inpnews.net/202426/09/

(2) **موقع مسارات**

https://messarat.com/packagedetails/7

(3) **وكالة الأنباء العراقية (واع)**

https://ina.iq/ar/local/219795--.html

(4) **-المنصة الوطنية لبيانات الطفل،**

https://childcare.cosit.gov.iq

ثامناً: تحديات القطاع التربوي

من أبزر التحديات التي تواجه القطاع التربوي

1- ضعف التخصيصات المالية للاستثمار، الذي انعكس على ضعف البنية التحتية التعليمية يؤثر بشكل كبير على القدرة على تقديم خدمات تعليمية عالية الجودة.

2-أزمة توفير الكتب وقِدم المناهج

3-محدودية التطوير المهني للمعلمين، وضعف الدعم للمرشدين وضعف الاهتمام ببرامج تطوير التعلم.

4- استمرار ظاهرة الفساد والتدريس الخصوصي الذي يؤثر في تدهور كفاءة ونوعية في العراق.

5- ضعف الجاهزية الالكترونية ونقص في تنمية قدرات العاملين في معالجة وتحليل البيانات الإحصائية.

6. محدودية دور التعليم المهني وتقادم التعليم التقني ونقص في تنمية قدرات التدريسين في التعليم المهني.

7- ضعف الشراكة بين المؤسسات التربوية في القطاعين العام والخاص.

8- النقص في تطبيق اللامركزية الإدارية بين المستويين المركزي والمحلي إضافة إلى ضعف آليات الرصد والتقويم الذي أدى إلى ضعف التدرج في نقل الصلاحيات إلى المحافظات.

تاسعاً: مستلزمات النهوض بالقطاع التربوي

لمواجهة التحديات الحالية والتطلعات المُستقبليّة لقطاع التربية في العراق يستلزم العمل بما يأتي:[1]

1- ثمة حاجة إلى استثمار كبير في البنية التحتية)البناء وإعادة التأهيل) لاستيعاب العدد المتزايد من الطلاب، بما في ذلك رياض الأطفال، وللحد من حالات الدوام المزدوج والثلاثي، لأن الصفوف المتعددة الدوام عامل أساسي يسهم بدرجة كبيرة في انخفاض جودة التعليم، لذا يعد الاهتمام بالاستثمار في البنية التحتية مع من أولويات الاستثمار في التعليم على المدى المتوسط.

2- الاهتمام بتطوير المناهج الدراسية على أساس سنوي. من خلال الأخذ بتجارب المعلمين، كما يجب إعادة تحديد أهداف المنهج وإعداد منهج يلبي احتياجات المجتمع والدولة.

6- الاهتمام برفع رواتب ومخصصات العاملين في مجال التعليم للتقليل من ظاهرة التدريس الخصوصي، ولكي لا تنحرف ميول البعض نحو الوسائل غير النزيهة لزيادة مدخلاتهم.

7-رفع الاستعداد المدرسي بين أطفال المرحلة الابتدائية، من خلال زيادة الالتحاق، بما في ذلك زيادة حصة توفير رياض الأطفال في القطاع العام، والذي يبقى رغم ذلك ثانوياً.

8-ضمان تعميم وتأكيد استكمال التعليم الابتدائي.

---

(1) **إصلاح التعليم والتدريب التقني والمهني في العراق: الموقع الالكتروني لمكتب الأمم التحدة في العراق**

org.unesco.www

حسين علي الحمداني: التعليم في العراق المشاكل والحلول، وكالة براثا، في شبكة المعلومات الدولية

9-معالجات انعدام الكفاءة الداخليّة من خلال تقليص معدلات الرسوب والتسرب.

10-تحسين ظروف التعليم والإشراف من خلال تقليص معدل عدد الطلاب إلى كل معلم.

11-تقديم دعم أفضل للأطفال ذوي الإعاقة كجزء من شمول جدول أعمال قطاع التعليم.

12-الحد من هدر الموارد من خلال تقليل نسبة المعلمين إلى الصفوف، ومعالجة الفجوات لدى المعلم من خلال تحسين مخصصات المعلمين.

13-زيادة مشاركة القطاع الخاص في التعليم لتلبية الاحتياجات المتزايدة.

14-تحسين العملية التعليمية ونوعية التعليم من خلال الإدارة المستندة إلى المدرسة.

15-تحسين الحوكمة في الإدارة والإشراف في جميع مستويات إدارة التعليم لتحقيق قيمة أعلى للمال وتحسين أداء القطاع.

التعليم العالي في العراق في العام الدراسي 2023-2024

شهد العام الدراسي 2023-2024 اطلاق الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم في العراق 2022-2031 التي دعت إلى توسيع نطاق التعليم الجامعي من خلال تشجيع إنشاء الجامعات الأهلية لزيادة فرص التعليم المتاح مع التأكيد على تكاملية التعليم، من خلال النظر إلى التعليم الأهلي كرافد مكمل للتعليم الحكومي.

كما شهد اعلان وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عن إطلاق التقديم الإلكتروني المركزي للجامعات والكليات الأهلية وتمديد فترة التقديم، وتطبيق دليل الكليات وتعزيز الرقابة من خلال اعلان إلغاء إجازات بعض الكليات الأهلية لعدم التزامها بالأنظمة والتنظيمات الأكاديمية، مما يعكس حرص الوزارة على الارتقاء بمستوى التعليم الأهلي[1].

أولاً: التحليل الكمي لمؤسسات التعليم العالي

أعلنت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في التقويم الجامعي لطلبة الدراسة الأولية للسنة الدراسية 2023-2024 بداية العام الدراسي يوم الثلاثاء الموافق 12 أيلول (سبتمبر) 2023، بينما بدأت الامتحانات النصف السنوية يوم الاحد الموافق 31 كانون الاول (ديسمبر) 2023. في حين إن العطلة الربيعية كانت يوم الأحد الموافق 14 كانون الثاني (يناير) 2024. أما الفصل الثاني فبدأ يوم الأحد المصادف 28 كانون الثاني (يناير) 2024 والامتحانات النهائية للسنة الدراسية 2023-2024 بدأت يوم الأحد الموافق 19 ايار (مايو) 2024. وأشارت بيانات التعليم الجامعي لعام 2024 إلى أنه يضم 31 جامعة حكومية يرتادها 541 ألف طالب، و165 جامعة أهلية تضم 211 ألف طالب، مما يدل على اتجاه حكومي نحو تشجيع التعليم الأهلي باعتباره مكملاً للتعليم الحكومي، مع إجراءات تنظيمية مثل إطلاق التقديم الإلكتروني المركزي وتعزيز الرقابة على الكليات الأهلية. [2]

(1) **وزارة التعليم العالي والبحث العلمي دائرة الإحصاء والبيانات**

(2) **موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي**

https://mohesr.gov.iq/ar/

1- الجامعات الحكومية

أعلنت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في 29 تشرين الأول (أكتوبر) 2023، نتائج القبول المركزي في الجامعات والمعاهد للعام الدراسي (2023-2024). وأشارت نتائج القبول إلى قبول (245,291) طالباً وطالبة في الجامعات الحكومية العراقية ضمن قنوات القبول المركزي للسنة الدراسية 2023/2024. شملت قبول (237,066) طالباً ضمن قناة القبول المركزي للقناتين العامّة وذوي الشهداء وقبول (7,998) ضمن قناة القبول المباشر و(227) ضمن قناة النخبة.

وبلغت أعداد الطلبة المقبولين ضمن قناة القبول المركزي في المجموعة الطبية (9,333) بواقع (4,931) طالباً في كليات الطب و(2,019) طالباً في كليات طب الأسنان و(2,383) طالباً في كليات الصيدلة فيما أشرت الحدود الدنيا لكليات الطب (99,43) وطب الأسنان (98,86)، والصيدلة (98,43).

في حين بلغت أعداد المقبولين في كليات الهندسة (21,047) والعلوم (29,160) والقانون (4,722) والإدارة والاقتصاد (25,076) والتقنيات الطبية والصحية (2,798) والتمريض (3,100) والطب البيطري (2,264) والزراعة (4,109) والآداب (9,757) واللغات (2,774) والتربية والتربية الأساسية (52,432) والمعاهد الطبية (17,362) والمعاهد التكنولوجية (8,230).

في مؤتمر إعلان القبول المركزي كشفت الوزارة عن استحداث جامعة وعشر كليات وأكثر من مئة وعشرين قسماً في الجامعات الحكومية لاستيعاب المدخلات في الجامعات الحكومية، إذ يقدّر عدد الطلبة الموجودين في الجامعات الحكومية للدراسات الصباحية (545632) طالبًا والطلبة الموجودين في الدراسات المسائية (162439) طالباً لعام 2023، أما عدد اعضاء الهيئة التدريسية فقد بلغ عددهم (43830) تدريسياً في الدراسات الصباحية و(884) تدريسيا في الدراسات المسائية لذات العام.

أما قطاع التعليم الأهلي فقد بلغ عدد الطلبة الموجودين في الجامعات والكليات الاهلية قرابة (343.227) طالبًا وطالبة مقابل (11.371) تدريسياً. وهذه النسبة تحقق إلى درجة كبيرة النسبة المعيارية (1 إلى 30) أي كل تدريسي قابل 30 طالب.

2-الكليات الأهلية

شهدت الأهمية النسبية للتعليم الأهلي، تطوراً ملحوظاً في العام الدراسي 2024 نتيجة لزيادة قدراته على استيعاب الأعداد المتزايدة من الطلبة من الذين لم يجدوا فرصة للقبول في الجامعات الحكومية؛لأن معدلاتهم لا تؤهلهم للدخول في الجامعات الحكومية سواء من فئة الطلبة من ذوي المعدلات المنخفضة أو من فئة الطلبة ذوي المعدلات المرتفعة الذين لم يحصلوا على الكليات التي تتناسب مع طموحاتهم العلمية وبخاصة بالنسبة للتخصصات المجموعة الطبية والهندسية، ومن خلال بيانات الجدول (9-5) و(9-6) نلاحظ التطور الكمي للتعليم الجامعي الأهلي، فقد ارتفعت إلى الأهمية النسبية للمقبولين في التعليم الأهلي من 48.13% خلال العام الدراسي (2023 -2024)، بلغت نسبة الإناث 44.51 مقابل 51.62 للذكور وانعكس ذلك على معامل التكافؤ الذي كان منخفضاً في الكليات الأهلية وبلغ 1.14، في حين بلغ معدل القبول في الجامعات الحكومية 51.87 %

بلغت نسبة الإناث 55.49 مقابل 48.38 للذكور، وانعكس ذلك على معامل التكافؤ الذي كان مرتفعاً في الكليات الحكومية وبلغ 0.83، وشهد التوزيع الجغرافي للجامعات الحكومية والأهلية، نوعاً من التركز الجغرافي، إذ تركز أكثر من 50 % من الجامعات الحكومية والأهلية في بغداد، في حين أن تحقيق مبدأ الانصاف يقتضي توزيعاً أكثر عدالة لهذه الجامعات على مختلف المحافظات، لا سيما تلك التي تفتقر إلى التعليم الجامعي، ولكن بسبب الكثافة السكانية وارتفاع حجم الطلب، وسهولة توافر خدمات البنية التحتية جعل الجامعات فإنها تتركز في بغداد.

جدول (9-5) عدد الطلبة المقبولين والمتخرجين في الجامعات للعام الدراسي 2023-2024

الجامعة	عدد الطلبة المقبولين			عدد الطلبة المتخرجين		
	ذكور	اناث	المجموع	ذكور	اناث	المجموع
بغداد	6149	9187	15336	5187	9370	14557
الموصل	8829	7527	16356	5755	5717	11472
البصرة	8856	12886	21742	5102	8285	13387
المستنصرية	5798	6298	12096	5072	5759	10831
التكنولوجية	2481	1185	3666	2035	1557	3592
الكوفة	3812	5170	8982	2928	4641	7569
تكريت	7890	5447	13337	5156	3354	8510
القادسية	3163	3748	6911	2230	2930	5160
الأنبار	2708	4290	6998	2456	3897	6353
بابل	3633	4471	8104	3191	4147	7338
ديالى	4069	5558	9627	2912	4340	7252
كربلاء	3853	4328	8181	2985	3828	6813
ذي قار	3247	4049	7296	2394	3051	5445
كركوك	4502	4953	9455	4011	4304	8315
واسط	3378	3666	7044	2340	2595	4935
النهرين	1007	1033	2040	531	887	1418
العراقية	2324	3184	5508	2596	3324	5920
ميسان	2319	3242	5561	1921	2478	4399
المثنى	1538	2271	3809	1443	2188	3631
سامراء	1602	1395	2997	912	998	1910
سومر	905	1139	2044	826	800	1626
القاسم الخضراء	734	516	1250	403	429	832
نينوى	1042	791	1833	253	289	542
البصرة للنفط والغاز	250	135	385	408	207	615
الحمدانية	515	237	752	230	207	437
تلعفر	386	365	751	160	189	349
الفلوجة	894	1145	2039	798	872	1670

جابر بن حيان للعلوم	286	321	607	111	192	303
تكنولوجيا المعلومات	68	65	133	104	151	255
ابن سينا	127	185	312	92	168	260
الكرخ للعلوم	193	236	429	324	343	667
الشطرة	214	566	780	0	0	0
التقنية الشمالية	8479	7138	15617	4792	3840	8632
التقنية الوسطى	6515	6760	13275	5721	6095	11816
الفرات الأوسط التقنية	6494	6858	13352	4141	4605	8746
التقنية الجنوبية	3855	3264	7119	2627	2469	5096
الجامعات الحكومية	112115	123609	235724	82147	98506	180653
الكليات الأهلية	119615	99145	218760	ش	34353	90042
الاجمالي	231730	222754	454484	137836	132859	270695
الجامعات الحكومية	48.38	55.49	51.87	59.60	74.14	66.74
الكليات الأهلية	51.62	44.51	48.13	40.40	25.86	33.26

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي دائرة الإحصاء والبيانات

جدول (9-6) نسب الطلبة المقبولين والمتخرجين ومعامل التكافؤ في الجامعات للعام الدراسي 2023-2024

الجامعة	التكافؤ المقبولين	التكافؤ المتخرجين	1	2	1/2
			المقبولين %	المتخرجين %	الكفاءة
بغداد	1.49	1.55	3.37	5.38	1.59
الموصل	0.85	2.01	3.60	4.24	1.18
البصرة	1.46	1.62	4.78	4.95	1.03
المستنصرية	1.09	1.88	2.66	4.00	1.50
التكنولوجية	0.48	2.31	0.81	1.33	1.65
الكوفة	1.36	1.63	1.98	2.80	1.41
تكريت	0.69	2.54	2.93	3.14	1.07
القادسية	1.18	1.76	1.52	1.91	1.25
الأنبار	1.58	1.63	1.54	2.35	1.52
بابل	1.23	1.77	1.78	2.71	1.52
ديالى	1.37	1.67	2.12	2.68	1.26
كربلاء	1.12	1.78	1.80	2.52	1.40
ذي قار	1.25	1.78	1.61	2.01	1.25
كركوك	1.10	1.93	2.08	3.07	1.48
واسط	1.09	1.90	1.55	1.82	1.18
النهرين	1.03	1.60	0.45	0.52	1.17
العراقية	1.37	1.78	1.21	2.19	1.80
ميسان	1.40	1.78	1.22	1.63	1.33

الجامعة	التكافؤ المقبولين	التكافؤ المتخرجين	1	2	1/2
المثنى	1.48	1.66	0.84	1.34	1.60
سامراء	0.87	1.91	0.66	0.71	1.07
سومر	1.26	2.03	0.45	0.60	1.34
القاسم الخضراء	0.70	1.94	0.28	0.31	1.12
نينوى	0.76	1.88	0.40	0.20	0.50
البصرة للنفط والغاز	0.54	2.97	0.08	0.23	2.68
الحمدانية	0.46	2.11	0.17	0.16	0.98
تلعفر	0.95	1.85	0.17	0.13	0.78
الفلوجة	1.28	1.92	0.45	0.62	1.38
جابر بن حيان الطبية والصيدلانية	1.12	1.58	0.13	0.11	0.84
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	0.96	1.69	0.03	0.09	3.22
ابن سينا الطبية والصيدلانية	1.46	1.55	0.07	0.10	1.40
الكرخ للعلوم	1.22	1.94	0.09	0.25	2.61
الشطرة	2.64	0.00	0.17	0.00	0.00
التقنية الشمالية	0.84	2.25	3.44	3.19	0.93
التقنية الوسطى	1.04	1.94	2.92	4.37	1.49
الفرات الأوسط التقنية	1.06	1.90	2.94	3.23	1.10
التقنية الجنوبية	0.85	2.06	1.57	1.88	1.20
الكليات الأهلية	0.83	2.62	48.13	33.26	0.69
الاجمالي	0.96	2.04	100	100	

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي دائرة الإحصاء والبيانات

ثانيًا: الفجوة في أبنية التعليم العالي

أشارت احصاءات العام الدراسي (2023-2024) الخاصة بأبنية التعليم الجامعي إلى أن العراق يعاني من عجز في الخدمات ومن خلال جدول (9-7) نلاحظ ما يأتي [1]:

- بلغ عدد الأبنية الجامعية الحكومية (1490) بناية في عموم العراق لعام 202، عدا محافظات أقليم كوردستان.
- جاءت محافظات نينوى وصلاح الدين، والأنبار بالمراكز الثالثة الأولى في اعداد الأبنية الجامعية إذ بلغت 381، و160، و150 على التوالي.
- بلغ عدد الأبنية الجامعية قيد التنفيذ لعام 2023 ما يقارب 107 بناية تمركزت في الأنبار بواقع 20 بناية، والنجف بواقع 19 بناية ومن ثم محافظتي صلاح الدين والقادسية بواقع 13 بناية.
- بلغ فجوة الطاقة الاستيعابية ما يقارب 306286 طالب

(1) **موقع مجلس النواب -معلومات احصائية حول الفجوة في خدمات التعليم الجامعي في عموم العراق لعام 2023**

جدول (9-7) الفجوة في أبنية التعليم الجامعي في عموم العراق عدا محافظات كوردستان لعام 2023

المحافظة	عدد الأبنية الحالي		الأبنية قيد التنفيذ 2023		فجوة الطاقة الاستيعابية		
	العدد	طاقة الاستيعاب	العدد	طاقة الاستيعاب	مجوع الطاقة الاستيعابية الحالية	عدد الطلبة الحالي	الفجوة
نينوى	381	48710	8	4156	52,866	59,331	-6,465
كركوك	75	38815	3	1200	40,015	36,405	3,610
ديالى	14	4000	0	0	4,000	36,405	-32,405
الأنبار	150	16672	20	13950	30,622	30,443	179
بغداد	138	21699	2	3000	24,699	165,378	-140,679
بابل	112	13012	11	4192	17,204	35,873	-18,669
كربلاء المقدسة	76	26397	4	3200	29,597	23,752	5,845
واسط	19	16600	0	0	16,600	22,051	-5,451
صلاح الدين	160	29233	13	9050	38,283	39,411	-1,128
النجف الأشرف	135	23593	19	5703	29,296	37,055	-7,759
الديوانية	134	7526	13	5920	13,446	23,634	-10,188
المثنى	29	6605	11	2200	8,805	15,405	-6,600
ذي قار	59	6710	1	920	7,630	29,610	-21,980
ميسان	3	90	1	330	420	13,815	-13,395
البصرة	5	98	1	330	428	51,629	-51,201
المجموع	1490	259760	107	54151	313,911	620,179	-306,268

المصدر: قسم الإحصاء في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

ثالثاً الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم في العراق 2022-2031

أعلنت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في 15 آيار (مايو) 2023 **الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم في العراق 2022-2031**، وتعد تلك الاستراتيجية خطة طموحة تهدف إلى تحسين جودة وفعالية وشمولية النظام التعليمي في العراق، وتعزيز دوره في دعم التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة.

وتتناول هذه الوثيقة، الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم في العراق 2022-2031، في فصلها الاول غرض الاستراتيجية وتصف عملية إعدادها. ويعرض الفصل الثاني معلومات أساسية عن سياق التعليم، وركز الفصل الثالث على تحليل قطاع التعليم. بينما يوضح الفصل الرابع رؤية الاستراتيجية، ورسالتها، وقيمها الأساسية. ويصف الفصل الخامس أولويات القطاع والبرامج الرئيسة. أما الفصل السادس فيعرض إطار التكلفة والتمويل الخاص بالاستراتيجية، ويلي ذلك الفصل السابع الذي يوضّح عمل الرصد والتقييم وإطار تنسيق الاستراتيجية وتنفيذها.

تشكّل الاستراتيجية الوطنية العراقية للتربية والتعليم 2022-2031 جزءاً من جهد حكومي لتحسين جودة الخدمات العامّة المقدمة وكفاءتها لتصل إلى جميع العراقيين. وللمساهمة في هذا التحول، يسترشد النظام

التعليمي برؤية طموحة للقطاع التعليمي في العراق، تركز على: التطلع إلى نظام تعليمي ملتزم بالقيم، ويوفر فرص تعلم مستدامة ومبتكرة للجميع، وذات جودة عالية ويعزز بناء مجتمع المعرفة، يتوافق مع المعايير العالمية.

وقد **تبنت مجموعة من الأهداف بهدف الارتقاء بمستوى التعليم العالي في العراق في مقدمتها**[1]:

- توفير فرص التعليم العالي اعتماداً على الطلب ومتطلبات سوق العمل
- الارتقاء بجودة مكونات نظام التعليم العالي بما يؤدي إلى خريجين ذوي جودة عالية.
- تعزيز المهارات التطبيقية للخريجين ذات العلاقة باحتياجات سوق العمل المحلي والإقليمي.
- ضمان نموذج تمويل مستدام للجامعات العراقية.
- ضمان أنظمة تعليم عالٍ تتسم بالمرونة والمحاسبة والشفافية والتكامل الجيد.
- ضمان بحث علمي ذي جودة.

وبررت الاستراتيجية الجديدة التلكؤ في التنفيذ الاستراتيجية السابقة للأعوام 2011-2022 بتدهور الظروف الأمنيّة والمالية التي تعرضت لها البلاد في عام 2014. ومع ذلك، وضعت فصلاً خاصاً بعنوان «تقييم وتجاوز التحديات» عددت فيه منجزات ومبادرات وزارتي التربية والتعليم العالي معتبرة إياها جزءاً من برامج الاستراتيجية

تشكّل الاستراتيجية الراهنة فرصة جديدة وهامة لإصلاح قطاع التعليم في العراق، خصوصاً أنه يواجه تحديات كبيرة نتيجة لسنوات من الصراعات والأزمات. كما تستجيب للاحتياجات المتغيرة لسوق العمل والمجتمع المدني. لكن تحقيق أهداف الاستراتيجية يتطلب التزاماً سياسياً قوياً من جانب الحكومة، وشراكة فاعلة مع جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المعلمين والتدريسيين والطلاب، ودعم مستمر من المانحين والشركاء الدوليين.

وعلى الرغم من طموح وشمولية الاستراتيجية، الا أنها واجهت بعض الثغرات ونقاط الضعف، والتي يمكن تلخيصها كالتالي[2]:

1-الاستراتيجية لا تشمل للعراق بأكمله لكونها لا تشمل اقليم كوردستان العراق. أي أنها استراتيجية للتربية والتعليم في الجنوب والوسط إلا إنها تدعو لتعزيز مجالات لتعاون مع التعليم في كوردستان والجهات المانحة والشركاء الدوليين لتحسين جودة التعليم في الإقليم.

2-تتميز الاستراتيجية بضعف المعلومات أو الاحصائيات عن المدارس والكليات والجامعات الاهلية ومن النادر أن نجد معلومات كافية عن دور المدارس الجامعات والكليات الأهلية ولا نتعرف عن حقيقة الأرقام، وهل هي تمثل التعليم الحكومي أم مجمل التعليم العام. لذلك، لا يمكن اعتبار هذه الاستراتيجية كاملة وتهتم بالتعليم في البلد كله، بل تحتاج إلى مراجعة وتحديث لتشمل القطاع الأهلي والأجنبي في خططها وبرامجها وسياساتها.

3- لم تُشر الاستراتيجية إلى دور الكفاءات والخبرات في تطوير التعليم في العراق وبخاصة العراقيين في الخارج.

(1) الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم في العراق 2022-2031 وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

(2) ملاحظات نقدية على الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم في العراق 2022-2031 محمد علي الربيعي.

4- لم تؤكد الاستراتيجية على أهمية المشاركة في برنامج التقييم الدولي لطلاب المدارس (PISA).

5- ضعف الاهتمام بدور المجتمع المدني في التربية والتعليم، أو احتواء التطورات التكنولوجية، أو مواءمة المخططات التشغيلية مع المخططات الإستراتيجية. كذلك.

6- لم تركز الاستراتيجية بشكل كاف على معالجة التفاوت في فرص التعليم بين المناطق والفئات المختلفة، وخاصة في ظل تأثير الصراع وانعدام الأمن على بعض المجتمعات.

7-لم تشمل الاستراتيجية بشكل واضح خططًا لتطوير المناهج والبرامج التعليمية، ورفع كفاءة ومهارات المعلمين والأساتذة، وإدخال التقانات الحديثة وتدريب المهارات في عملية التدريس والتعلم.

8- لم تستفد الاستراتيجية بشكل كاف من مشاركة أصحاب المصلحة في قطاع التعليم، مثل: الطلاب وأهاليهم والمجتمع المدني والقطاع الخاص، في صياغة الأهداف والسياسات والبرامج

9- لم تؤكد على أهمية مكافحة الفساد الاداري والمالي الذي أصبح عائقا رئيسًا أمام إصلاح أو تطوير التربية والتعليم في العراق.

10- لم تؤكد على أهمية للالتزام بالأخلاقيات المهنة الأكاديمية لمكافحة ظاهرة الغش والانتحال والسرقات العلمية.

رابعاً: تطور تطبيق مسار بولونيا في الجامعات

قررت وزارة التعليم في 2 كانون الاول (ديسمبر) 2022 اعتماد نظام (Bologna Process) في الجامعات التقنية التزاماً برؤية التطوير والتأهيل لمجالات التعليم والتدريب التقني والمهني، وتأكيداً على التعاون المباشر مع منظمة اليونسكو، وتكون النظام من أربعة برامج على مستوى المراحل الأولى في الدراسات الأولية في الجامعات التقنية ابتداء من العام الدراسي 2022/2023 تمهيداً لتطبيق النظام التعليمي الجديد في الجامعات كافة. وتعزيزا للانسجام مع الأنظمة الدراسية العالمية والمواءمة مع متطلبات الجودة والاعتماد الأكاديمي واستجابة لمتغيرات سوق العمل فإن القرار الذي جاء لأول مرة في العراق بعد دراسات واجتماعات وورش علمية مشتركة مع خبراء اليونسكو سيعضد موقع ومكانة جامعاتنا في بيئة التفاعل العالمي ومنظومتها الأكاديمية ولاسيما منطقة التعليم العالي الأوروبية.

وأعلنت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في المؤتمر الذي عقدته بالشراكة مع بعثة الإتحاد الأوربي واليونسكو عن نجاح تطبيق مسار بولونيا في تخصصات الجامعات التقنية، مؤكدةً في الوقت نفسه جاهزية الجامعات الحكومية والأهلية كافة لاعتماد عملية بولونيا واستكمال متطلبات تطبيقه في أكثر من ستمائة قسم في كليات الهندسة والعلوم في العام الدراسي الحالي 2023/2024.

والتزاماً برؤية التطوير والتأهيل لمجالات التعليم والتدريب التقني والمهني قررت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الشروع باعتماد نظام(Bologna Process) في أربعة برامج على مستوى المراحل الأولى في الدراسات الأولية في الجامعات التقنية ابتداء من العام الدراسي 2022/2023 تمهيدا لتطبيق النظام التعليمي الجديد في الجامعات كافة.

كما أعلنت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أن أكثر من ستمائة قسم تخصصي في كليات الهندسة والعلوم في الجامعات الحكومية والأهلية ستشهد تطبيق إجراءات مسار بولونيا، وأكدت أن الجامعات وكلياتها تقع على عاتقها مسؤولية تنفيذ مسار بولونيا ونجاح إجراءاتها لافتا إلى أن تقييم المؤسسة الجامعية وقياداتها سيتم في ضوء مؤشرات التنفيذ والتفاعل المتحقق داعيا في ذات الوقت إلى استثمار المتغير الجديد الذي يوفره هذا المسار في ربط التخصصات الجامعية بسوق العمل.

وأكدت مديرة قسم التعاون في بعثة الإتحاد الأوربي السيدة باربرا ايكر على إن اعتماد مسار بولونيا في العراق كان قرارا مسؤولا باتجاه تطوير الأنظمة التعليمية وتلبية حاجة المؤسسات من البرامج القائمة على الكفاءة وتوفير مناخات الجودة وتطبيق معاييرها الأكاديمية للوصول إلى محطة التعليم الجيد وأعربت عن ترحيبها بقرار الوزارة باعتماد عملية بولونيا، مشيرة في الوقت نفسه إلى أنه يمثل المسار الرئيس لإصلاح التعليم في العراق.

وأوصت الوزارة بشمول تخصصات الإدارة والاقتصاد والطب البيطري والتمريض في الجامعات كافة بإجراءات عملية بولونيا للعام الدراسي 2024/2025، بهدف ربط مسار الجامعات ومخرجاتها بسوق العمل وتحديث بيئة المعرفة الجامعية ومناهجها على وفق المقتضيات والمتغيرات العلمية والتكامل مع سياقات التعليم العالمية [1].

خامساً: تطور التصنيف العالمي للجامعات العراقية

سجّل عام 2024 حضور الجامعات العراقية الحكومية والأهلية وتنافسها في عدد من التصنيفات العالمية ومن أبرزها [2]:

1-تصنيف التايمز العالمي

يعتمد تصنيف التايمز العالمي معايير رئيسة لتصنيف الجامعات تستند إلى ثمانية عشر مؤشرا لتقييم وقياس الأداء في خمسة مجالات: التدريس (بيئة التعلم) 29.5 % والبيئة البحثية 29 % وجودة البحث 30 % والنظرة الدوليّة 7.5 % ودخل الصناعة 4 %.

وأعلن تصنيف التايمز العالمي نتائج نسخته الجديدة للعام 2024 التي صنّفت وقيّمت ألفاً وتسعمائة وأربع جامعات من مئة وثماني دول حول العالم. وحققت ثلاث عشرة جامعة عراقية نتائج تنافسية للعام 2024 وبلغ العراق يحقق المرتبة 37 عالميا. وحققت الجامعات العراقية في هذا التصنيف زيادة مؤشرة في عددها بالقياس إلى نسخة العام الماضي حيث سجلت النتائج تحقيق ثلاث عشرة جامعة مراتب إيجابية على صعيد التنافس العالمي، إذ حصدت الجامعة التكنولوجية المرتبة (801-1000) ثم جامعة النهرين في المرتبة (1201 – 1500) ثم جامعة القادسية (1201 – 1500) وجامعة بابل (1201 – 1500) وجامعة ديالى (1201 – 1500)

(1) **موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي**

https://mohesr.gov.iq/

(2) **المصدر نفسه.**

وبعدها جامعة الأنبار (1501+) وجامعة بغداد (1501+) وجامعة البصرة (1501+) وجامعة كربلاء (1501+) وجامعة الكوفة (1501+) والجامعة التقنية الوسطى (1501+) وجامعة الموصل (1501+) والجامعة المستنصرية (1501+).

وأظهرت نتائج التصنيف حصول جامعات بغداد وبابل والكوفة والموصل والمستنصرية على مراكز هامة في تخصص الطب والعلوم الصحية (Clinical and Health) فيما سجلت جامعات الأنبار والموصل وبغداد والبصرة والكوفة والمستنصرية مراكز إيجابية في تخصص علوم الحياة (Life Science).

وفي تخصص (الهندسة Engineering) حققت مراكز هامة كلٌ من جامعات النهرين والقادسية والأنبار وبابل وديالى والتكنولوجية وبغداد والبصرة وكربلاء والجامعة التقنية الوسطى والموصل والمستنصرية.

ونالت جامعات القادسية وبابل والتكنولوجية والنهرين وديالى والأنبار وبغداد والبصرة وكربلاء والكوفة والموصل والمستنصرية مراكزها التنافسية في تخصص العلوم البدنية (Physical science) فيما حصلت جامعات النهرين والأنبار وبابل وبغداد والكوفة والجامعة التقنية الوسطى والموصل والتكنولوجية والبصرة والمستنصرية على مراكز مؤشرة في تخصص علوم الحاسبات (Computer Science).

جدير بالذكر أن العراق حقق المرتبة 37 عالميا في تصنيف التايمز للجامعات للعام 2024 من خلال تسجيل الجامعات العراقية تنافسها وحضورها في التصنيف الذي تنافس فيه 2024 جامعة من 108 دولة حول العالم، على وفق مؤشرات التقييم في مجالات التدريس والبيئة البحثية وجودة البحث والنظرة الدوليّة ودخل الصناعة.

2-تصنيف شنغهاي للموضوعات

سجلت جامعة بغداد مركزا تنافسيا غير مسبوق في تصنيف شنغهاي للموضوعات، وأعلن تصنيف شنغهاي العالمي للموضوعات (Global Ranking of Academic Subjects) نتائج نسخته للعام 2023 التي أظهرت حصول جامعة بغداد على مركزا تنافسيا رائدا (201-300) مع نظيراتها في تصنيف شنغهاي الذي قدم تقييما أكاديميا لألف وتسعمئة جامعة من مئة وأربع دول حول العالم.

وأجرت نتائج نسخة العام 2023 تصنيفا للجامعات العالمية المتنافسة على وفق خمسة وخمسين موضوعا في العلوم الطبيعية والهندسة وعلوم الحياة والعلوم الطبية والعلوم الاجتماعيّة في ضوء عدد من المؤشرات التي منها جودة البحث والتعاون الدولي والجوائز الدوليّة.

3-تصنيف التايمز للجامعات العربية

أصدر تصنيف التايمز نتائج نسخته الخاصة بالجامعات العربية للعام 2023 التي أجرت تقييما لمئتين وسبع مؤسسات تعليمية من خمس عشرة دولة. وتخضع الجامعات المتنافسة للتقييم على وفق عشرين مؤشرا للأداء ضمن خمسة محاور رئيسة هي التدريس (31 %) والبيئة البحثية (31 %) وجودة البحث (24 %) والنظرة الدوليّة (8 %) والمجتمع (6 %). وحققت ست وعشرون جامعة عراقية حكومية فضلاً عن عدد من الجامعات الأهلية لأول مرة مراتب تنافسية هامة في نسخة تصنيف التايمز للجامعات العربية، وقد حصدت جامعة بغداد المرتبة (40)

فيما جاءت بعدها جامعات التكنولوجية (50) والموصل (51-60) وبابل (61-70) والبصرة (61-70) والنهرين (71-80) والمستنصرية (71-80) والكوفة (81-90) والأنبار (101-120) وتكريت (101-120) وكربلاء (121-140) والقادسية (141-160) والقاسم الخضراء (141-160) وديالى (141-160) وكركوك (141-160) وواسط (141-160) والعين (161+) والفرات الأوسط التقنية (161+) والمستقبل (161+) والمثنى (161+) والإسلامية (161+) والتقنية الوسطى (161+) وميسان (161+) والتقنية الشمالية (161+) والتقنية الجنوبية (161+) وذي قار (161+)

4-تصنيف (QS World University Rankings: Sustainability 2024)

حققت جامعتا بغداد وبابل للمرة الأولى نتائج تنافسية في تصنيف (QS World University Rankings: Sustainability 2024) المختص باستجابة الجامعات العالمية لأهداف التنمية المستدامة.

وتنافس في نسخة نتائج التصنيف للعام 2024 ما يقرب من 1400 جامعة حول العالم على وفق منهجية تتضمن مؤشرات مسؤولة عن قياس قدرة المؤسسات الجامعية على معالجة التحديات البيئية والاجتماعيّة والحوكمة (ESG) في العالم. وأظهرت النتائج، تحقيق جامعة بغداد المركز (921-940) عالمياً، فيما حلت جامعة بابل في المركز (1201+) في مجالات التأثير البيئي والاجتماعي والحوكمة.

جدير بالذكر أن تصنيف (QS World University Rankings: Sustainability 2024) يعمل على قراءة جهود المؤسسات التعليمية في مسار تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة وتعضيد مهام الجامعات في تنفيذ خطة الاستجابة التي تمتد إلى عام 2030.

5-تصنيف (UI GreenMetric)

حققت أربع وسبعون جامعة وكلية عراقية مواقع تنافسية في تصنيف (UI GreenMetric) للعام 2024. وسجلت نتائج التصنيف (تقييم ألف ومئة وثلاثة وثمانين مؤسسة جامعية) حول العالم، وقد تمكنت الجامعات العراقية من زيادة تنافسها العالمي إلى أربع وسبعين مؤسسة بالقياس إلى نتائج النسخة الماضية للعام 2023 التي تضمنت ثلاثا وسبعين جامعة.

ويعتمد تصنيف (UI Greenmetric) على معايير البنى التحتية بنسبة (15 %) والطاقة والتغير المناخي (21 %) والنفايات (18 %) والمياه (10 %) والنقل (18 %) والتعليم والبحث (18 %) إضافة إلى الاستدامة والبيئة والمساحات الخضراء واستهلاك الطاقة.

جدير بالذكر أن جامعة بابل تصدرت الجامعات العراقية في هذا التصنيف، حيث حصدت المرتبة 133 عالميا، فيما جاءت بعدها جامعات الأنبار والمستقبل وبغداد والفرات الأوسط التقنية والبصرة والمستنصرية وكربلاء وسومر والكفيل والقادسية، وصولاً إلى جامعة الحمدانية.

يُشار إلى أن الجامعات والكليات العراقية سجلت تنافسها المتصاعد في التصنيفات العالمية التي منها تصنيف (Scimago) الذي تتواجد فيه اثنتان وعشرون مؤسسة وتصنيف(Greenmetric) وزاد فيه عدد المؤسسات

التعليمية العراقية في نسخة العام 2024 إلى أربع وسبعين جامعة وكلية، وتصنيف URA الذي تتواجد فيه أربع جامعات عراقية، ويضاف لها تصنيف (Webometrics) الذي سجل حضور وتنافس أكثر من مئة جامعة وكلية عراقية.

6-تصنيف URAP

سجلت الجامعات العراقية مواقع تنافسية هامة في التصنيف العالمي URAP بنسخته الخاصة بالعام 2023/2024.وأظهر الموقع الرسمي تصنيف (3000) جامعة حول العالم فيما عززت إحدى عشرة جامعة عراقية مواقعها في التصنيف وهي كل من جامعات بغداد (1262) والتكنولوجية (1671) وبابل (2130) والبصرة (2164) والمستنصرية (2249) والمستقبل (2315) والموصل (2362) والكوفة (2523) والقادسية (2729) والتقنية الوسطى (2761) والجامعة الإسلامية (2836).

ويعتمد تصنيف URAP في تقييم الأداء الأكاديمي للمؤسسات على وفق مؤشرات المقالات العلمية 21 % والاقتباسات 21 % والعدد الكلي للأوراق البحثية 10 % وتأثير المقالات الكلي 18 % وتأثير الاقتباسات الكلي 15 % والتعاون الدولي 15 %.

7-الاعتمادية الدوليّة من الاتحاد العالمي للتعليم الطبي (WFME)

منح الاتحاد العالمي للتعليم الطبي (world federation for medical education) المجلس الوطني لاعتماد كليات الطب في العراق (NCAMC) الاعتماد الدولي الكامل على مستوى تقييم البرامج والمعايير المعتمدة في مجالات ضمان الجودة الخاصة بالتعليم الطبي. وجاء في نص الرسالة المبعوثة من (WFME) أن لجنة الاعتراف في الاتحاد العالمي اختتمت تصويتها ووافقت على الاعتراف بـ NCAMC لمدة تمتد إلى غاية 2034، ويعد المجلس الوطني لاعتماد كليات الطب في العراق معتمدا في سياساته وإجراءاته لضمان جودة التعليم الطبي [1].

8-تصنيف التايمز للجامعات الآسيوية

أعلن تصنيف التايمز للجامعات الآسيوية (Asia University Rankings 2024) نتائج نسخته للعام 2024 التي أجرت تقييما لسبعمئة وتسع وثلاثين جامعة على وفق منهجية تتضمن معايير ومؤشرات تتعلق بالتدريس وبيئة البحث وجودته والنظرة الدوليّة والصناعة. وأظهر موقع التصنيف صعود مؤشر الجامعات العراقية إلى ثلاث عشرة مؤسسة تعليمية متنافسة بالقياس إلى نسخة العام الماضي التي تضمنت ثماني جامعات فقط وأشرت النتائج حصول جامعات التكنولوجية على المرتبة (351-400) والقادسية (501-600) وبابل (501-600) وديالى (501-600) والنهرين (601+) والتقنية الوسطى (601+) والمستنصرية (601+) والأنبار(601+) وبغداد(601+) والبصرة (601+) وكربلاء (601+) والكوفة (601+) والموصل (601+).

(1) **موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي**

https://mohesr.gov.iq/

وتستند معايير التقييم إلى سبعة عشر مؤشراً، تتوزع على الآتي:

- التدريس (24.5 %) يتضمن سمعة التدريس 10 % ونسبة الموظفين إلى الطلاب 4.5 % ونسبة الدكتوراه إلى البكالوريوس 2 % ونسبة الدكتوراه الممنوحة إلى أعضاء هيئة التدريس 5.5 % والدخل المؤسسي 2.5 %.
- البيئة البحثية (28 %) يتضمن السمعة البحثية 15 % والدخل البحثي 6.5 % وإنتاجية البحث 6.5.
- جودة البحث (30 %) يتضمن تأثير الاقتباس 7.5 % وقوة البحث 7.5 % والتميز البحثي 7.5 % والتأثير البحثي 7.5 %.
- النظرة الدوليّة (7.5 %) يتضمن نسبة الطلاب الدوليين 2.5 % ونسبة الموظفين الدوليين 2.5 % والتعاون الدولي 2.5 %.
- الصناعة (10 %) يتضمن دخل الصناعة 5 % وبراءات الاختراع 5 %.

9-التصنيف العراقي للجامعات

تضمّن التصنيف العراقي للجامعات بنسخته الخاصة للعام 2023 تقييما لخمسٍ وتسعين مؤسسة حكومية وأهلية على وفق معايير الاعتماد المؤسسي 20 % والتصنيفات العالمية 10 % وفاعلية البحث العلمي 30 % وخدمة المجتمع 5 % والنضوج الرقمي 2 % وأعضاء الهيئة التدريسية 10 % والجوائز 5 % والطلبة 5 % والبنى التحتية 5 % والتنوع والتعاون الدولي 5 % والصحة والسلامة المهنية 3 %.

وأظهر التصنيف الذي أجراه جهاز الإشراف والتقويم العلمي جامعة بغداد بالمرتبة الأولى ثم جامعة بابل والجامعة التكنولوجية على مستوى الجامعات الحكومية فيما حققت جامعة العميد المرتبة الأولى على مستوى الجامعات والكليات الأهلية وجاءت جامعة المستقبل بالمرتبة الثانية ثم الجامعة الإسلامية بالمرتبة الثالثة.

10-تصنيف التايمز العالمي للجامعات الفتية (Young University Rankings 2024)

تنافس الجامعات العراقية نظيراتها في تصنيف التايمز (Young University Rankings 2024)، فقد أصدر تصنيف التايمز العالمي نتائج نسخته الخاصة بالجامعات الفتية (Young University Rankings 2024) التي يبلغ عمرها خمسين عاما أو أقل والتي شارك فيها ستمئة وثلاث وسبعون جامعة حول العالم.

وأظهر موقع التصنيف الرسمي تسع جامعات عراقية هي الجامعة التكنولوجية التي جاءت في الترتيب التنافسي (301-350) ثم جامعة النهرين (501-600) وجامعة القادسية (501-600) وجامعة الأنبار (501-600) وجامعة بابل (501-600) وجامعة ديالى (501-600) والجامعة التقنية الوسطى (601+) وجامعة كربلاء (601+) وجامعة الكوفة (601+) فيما أشرت النسخة الماضية للتصنيف نفسه أربع جامعات للعام 2023.

وتخضع الجامعات المتنافسة إلى تقييم يستند إلى مؤشرات الأداء المعتمدة في تصنيف الجامعات العالمية الرائدة (THE World University Rankings) وفي ضوء الأوزان المعطاة لكل من التدريس والبحث ونقل المعرفة والنظرة الدوليّة.

سادساً: مبادرات نوعية

1-التوجه نحو الرقمنة والذكاء الاصطناعي

من أبرز الجهود في هذا المجال [1]:

أ-وجّه وزير التعليم العالي والبحث العلمي في اجتماع هيئة الرأي في 30 آيار (مايو) 2024 بضرورة أتمتة الاختبارات التقويمية للعام الدراسي 2024/2025 والمضي بخطوات استحداث كلية متخصصة بالذكاء الاصطناعي. وأكد على مواكبة المعرفة العالمية ومستجداتها واستكمال إجراءات الجامعات بالتحول المدروس إلى الخدمات الإلكترونية التي تكون جزءا من اهتمام المواطنين. وحثّ على التحديث المستمر للمناهج والبرامج التعليمية والاهتمام بتطوير مهارات الطلبة وتأهيلهم للتفاعل مع سوق العمل المحلي والعالمي وتكثيف الاشتغال على دعم قطاع التعليم التقني والمهني الذي يشكل البنية الأساسية لتنمية الملاكات والقدرات البشرية. وناقش المجتمعون عدداً من المحاور المدرجة على جدول الأعمال من ابرزها:

- إعداد خطة استراتيجية لدعم وتطوير المراكز البحثية ومراكز الدراسات وتعضيد مجالاتها العلمية في الجامعات.
- استحداث قسم تقنيات الفيزياء الصحية والعلاج الإشعاعي في الكلية التقنية الهندسية بجامعة الفرات الأوسط التقنية.
- استحداث الدراسة المسائية في قسم الترجمة بكلية الآداب وقسم الذكاء الاصطناعي بكلية علوم الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات بجامعة الأنبار.

ب-عقدت الوزارة مؤتمراً دولياً عن مستقبل التعليم والتدريب المهني والتقني بالتعاون مع اليونسكو والاتحاد الأوربي للمدة 15-16 آيار (مايو) 2024، سلّط الضوء على الاتجاهات الدوليّة ومدى وملاءمتها للاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم في العراق (2022-2031) والمضي بتحديث المناهج التعليمية والبرامج التدريبية وتعزيز مهارات الطلاب ومواصلة التعاون مع المنظمات الدوليّة لتلبية المعايير العالمية. لمواكبة متغيرات المعرفة وحركة المهارات التقنية من خلال تنمية وتطوير سياسات واستراتيجيات تعليمية تلبي الاحتياجات الوطنية وتتماشى والاتجاهات الدوليّة في هذا المضمار. وأكدت الوزارة أن الجامعات العراقية المختصة بالمجالات التقنية دأبت على تركيز الجهود وتكثيف الاشتغال على النهوض بقطاع التعليم التقني والمهني الذي يشكّل البنية الأساسية لتنمية الملاكات والقدرات البشرية التي تمثل مفصلاً محورياً في دعم الاقتصاد الوطني، مما استدعى أن تتضمن الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم في العراق هدفا شاخصا هو التكامل بين النظرية والممارسة وتعزيز الابتكار والإبداع من خلال التعليم التطبيقي الذي يعد محفزا للتنمية المستدامة.

ت-**التوجه نحو الشراكة والتعاون مع المؤسسات العالمية الكبرى** لتقديم تعليم عالي الجودة معزز

(1) **موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي**

https://mohesr.gov.iq/

بالتكنولوجيا، كان في مقدمتها حدث التعليم الذكي الذي أُقيم بالتعاون مع شركة هواوي، هذا التعاون الذي سيمهّد الطريق إلى تعزيز وسائط التعليم الذكي في المؤسسات الأكاديمية، ويدشن خطوات جادة في مجال تطوير منظومة شاملة ومتكاملة لرعاية المواهب في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتخلل حدث التعليم الذكي إبرام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مذكرة تعاون مع أكاديمية هواوي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبرامج نظام الايكولوجي للمواهب فضلاً عن كلمات للسفارة الصينية ومنظمة اليونسكو والمدير العام لدائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة في الوزارة ومدير التعليم الذكي في شركة هواوي إضافة إلى كلمة الرئيس التنفيذي لشركة هواوي لذي أعلن فيها عن مسابقة هواوي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات 2024/2025. ويجسد هذا الحدث اهتمام الدوائر المختصة في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل أن يتحقق في هذه المساحة التعاون المطلوب لتشخيص وتنفيذ ما يحتاج إليه طلبة وشباب العراق في إطار مستقبل التعليم الذكي والتحول الرقمي.

2-مبادرة: أدرس في العراق [1]

برنامج «ادرس في العراق» هو مبادرة من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لاستقطاب الطلبة الدوليين للدراسة في الجامعات العراقية الحكومية والأهلية، على أن يتم تقديم المنح الدراسية من خلال منصة إلكترونية، تشمل خيارات ممولة بالكامل أو جزئياً أو على النفقة الخاصة، تغطي الرسوم الدراسية والسكن والضمان الصحي. يمكن للطلبة التقدم لعدة جامعات في الاستمارة الإلكترونية لاختيار المنح المناسبة لهم. يهدف البرنامج إلى جذب الطلاب الدوليين لزيادة عدد الطلاب الأجانب في الجامعات العراقية. المنح الدراسية. تشمل المنح 67 جامعة حكومية وأهلية.

مستويات الدراسة: يغطي البرنامج الدراسات الأولية (البكالوريوس) والدراسات العليا (الدبلوم العالي، الماجستير، الدكتوراه) في مختلف التخصصات.

منصة التقديم: يتم التقديم عبر منصة إلكترونية متكاملة تتيح للطلاب اختيار الجامعات والبرامج المناسبة.

معلومات هامّة للمتقدمين

استقطبت برنامج النسخة الأولى من برنامج ادرس في العراق للعام 2024/2023 ألفاً وخمسة عشر طالبا دوليا التحقوا بالدراسة في الجامعات العراقية بمختلف التخصصات على مستوى البكالوريوس والماجستير والدكتوراه.

وفي 1 نيسان (أبريل) 2024 أعلنت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إطلاق النسخة الثانية لبرنامج (أدرس في العراق) للعام الدراسي 2024/2025. وسجل في النسخة الثانية للبرنامج للعام 2024/2025 أكثر من ألفي طالب من سبعين دولة حول العالم.

وتضمن البرنامج 14322 مقعدا دراسيا مقدما من 59 جامعة حكومية وأهلية عراقية، توزعت على 57 % للمنح

(1) **دائرة البعثات والعلاقات الثقافية،**

https://scrd-gate.gov.iq/news?id=1792

المجانية و43% للمنح نصف المجانية في التخصصات الطبية والصحية والهندسية والعلوم الصرفة والزراعية والبيطرية والإدارية والقانون والسياسة والتربوية والإنسانية لمراحل البكالوريوس والدبلوم العالي والماجستير والدكتوراه للعام الدراسي 2025/2024.

وبدأ التقديم على المنح الدراسية اعتبارا من الاثنين الموافق 1 نيسان (أبريل) 2024 عن طريق المنصة الإلكترونية الخاصة ببرنامج ادرس في العراق

سابعاً: التعاون الدولي

شهد عام 2024 عدداً من مجالات التعاون الدولي من خلال التعاون مع المنظمات الدوليّة والمشاركة في البرامج والمسابقات العلمية الدوليّة، ونستعرض فيما يأتي أهم تلك النشاطات:

1-التعاون الأكاديمي مع الجامعات الإيرانية التخصصية

استكملت الجامعات العراقية توقيع مذكرات التفاهم الخاصة بالتعاون الأكاديمي مع الجامعات الإيرانية التخصصية ضمن أسبوع العلم بين البلدين. ونصت المذكرات الموقعة على الاشتغال المشترك في ملف النظام البيئي والتكنولوجي ونقل الخبرات ودعم مراكز التنمية والتطوير وبلورة فرص العمل والابتكار عن طريق الحواضن التكنولوجية الجامعية. وتضمنت مذكرات التفاهم إنشاء مراكز أبحاث مشتركة بين البلدين لتطوير مجالات الصناعة والزراعة وبيئة الجامعات التقنية والمهنية وتنمية المهارات.

2-المشاركة في مؤتمر القمة العالمي للابتكار في التعليم (WISE) في الدوحة

شاركت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي **في مؤتمر القمة العالمي للابتكار في التعليم (WISE) في الدوحة** للمدة 28-29 تشرين الثاني(نوفمبر) 2023. **وتناقش** مشروع الجامعة العراقية القطرية المشتركة، وركزت النسخة الحادية عشرة من القمة على آفاق الإبداع وتعزيز الإمكانات البشرية في عصر الذكاء الاصطناعي الذي يمثل تغيراً مهماً في مجالات التعليم بشكل عام ويستدعي مراجعة شاملة بشأن آليات ومستقبل التعليم. وشهدت القمة مشاركة أكثر من مئة وخمسين متحدثاً دولياً موزعين على عشرين جلسة لمناقشة الأفكار والطروحات التي من شأنها إعادة تشكيل أفق التعليم على وفق محاور محو الأمية الحاسوبية وأهمية توفير التعلم للجميع والأساليب الجديدة التي تستخدم الذكاء الاصطناعي في تعزيز الإمكانات الإبداعية في البيئة التعليمية [1].

3-توقيع اتفاق مع برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة في مجالات التدريب والتطوير

رعت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي توقيع اتفاق تنفيذي مع برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة للتعاون في مجالات تدريب وتطوير مهارات الخريجين. ونصّ الاتفاق على تنفيذ برنامج خاص بتطوير مهارات اللغة الإنكليزية والمهارات الرقمية والتقنية وريادة الأعمال بالتعاون مع مراكز التأهيل والتوظيف والتعليم

(1) **موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي**

https://mohesr.gov.iq/

المستمر في جامعات الموصل والبصرة والتكنولوجية والأنبار وذي قار وميسان للإسهام في تطوير وتعزيز قدرات الخريجين وتوفير مناخات تبادل المعرفة وتطوير وتعضيد المهارات والخبرات. ويمثل الاتفاق التنفيذي أساسا هاما للتعاون وتوفير بيئة مناسبة للمشاريع والبرامج التي من شأنها تمكين خريجي الجامعات من مهارات

4- انضمام العراق إلى شبكة (NSSC) الدوليّة للأمن النووي

أعلنت الوكالة الدوليّة للطاقة الذرية موافقتها على عضوية العراق في الشبكة الدوليّة لمراكز التدريب والدعم في مجال الأمن النووي (NSSC Network). وأعربت عن ثقتها بأن انضمام العراق إلى (International Network for Nuclear Security Training and Support Centres) سيكون إيجابياً على مستوى التدريب وتطوير الموارد البشرية وتوفير الدعم الفني والعلمي اللازم وتحقيق معايير الأمان والجودة في مجال الطاقة النووية الذي يخدم أهداف التنمية المستدامة وسيعضد مشروع المفاعل النووي الصفري الخاص بالبحوث العلمية لطلبة الجامعات وسيمهد خطوات التأسيس باتجاه المركز الوطني للأمن النووي.

5-التعليم تحتضن الاجتماع الدوري لمجموعة تنسيق التعليم والتدريب المهني في العراق

احتضنت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الاجتماع الدوري لمجموعة عمل تنسيق التعليم والتدريب المهني (TVET CG) بمشاركة ممثلي اليونسكو وعدد من الوزارات، بهدف تعزيز الشراكة الفاعلة مع المنظمات والمؤسسات الدوليّة والاتحاد الأوربي لتعزيز البنى التحتية والاستجابة لمتطلبات التنمية المستدامة لافتا بعد أن أنجزت الوزارة العديد من المشاريع التي كان لها أثر مباشر في ترصين العملية التعليمية لاسيما عملية بولونيا وتحقيق أعلى مستوى من معايير الجودة الأكاديمية.

6-المشاركة في المؤتمر الوطني للتعليم الأخضر

برعاية وزارة التعليم والبحث أُقيم المؤتمر الوطني للتعليم الأخضر يوم الاثنين الموافق 19 شباط (فبراير) 2024 الذي يهدف إلى التثقيف باتجاه أهمية الحفاظ على البيئة وتحسينها والمشاركة في حملات التوعية البيئية، لتعزيز الوعي بالقضايا البيئية والممارسات المستدامة.

7-التعليم تشارك في اجتماعات الجمعية العامّة للوكالة الدوليّة للطاقة المتجددة (IRENA)

شاركت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في اجتماع الجمعية العامّة للوكالة الدوليّة للطاقة المتجددة (International Renewable Energy Agency) الذي عُقد في دولة الإمارات العربية المتحدة تحت شعار «نتائج مؤتمر الأطراف (COP28): البنية التحتية والسياسات والمهارات اللازمة لمضاعفة القدرة الإنتاجية للطاقة المتجددة ثلاث مرات وتسريع انتقال الطاقة». وشهدت الحوارات مشاركة ما يزيد على 1300 مشارك من 144 دولة بحضور وزراء ومسؤولين تنفيذيين، وناقش المجتمعون ملامح المسار الاستراتيجي لبلدان ومناطق العالم بالاستناد إلى مخرجات مؤتمر الأطراف (COP28) والتقييم العالمي الأول لتنفيذ اتفاق باريس. واستعرض المجتمعون أولويات تحول الطاقة والخطوات اللازمة لتسريع التقدم نحو مضاعفة القدرة الإنتاجية للطاقة المتجددة بحلول عام 2030.

8- مبادرة الجسر الأكاديمي بين العراق والمملكة المتحدة

أطلق وزير التعليم العالي والبحث العلمي مبادرة برنامج الجسر الأكاديمي بين العراق والمملكة المتحدة، وسلّم نسخة رسمية بذلك إلى المجلس الثقافي البريطاني في العاصمة البريطانية لندن. جاء ذلك في كلمته خلال ملتقى الجامعات العراقية البريطانية الموسوم (Iraq-Uk Higher Education Dialogue) الذي عُقد في لندن، حيث أوضح أن إمكانات التعاون بين جامعات البلدين واسعة ومتنوعة على صعيد المبادرات البحثية المشتركة والتبادل الأكاديمي وصولاً إلى تطوير برامج التعليم لا سيما ما يتعلق بالمجالات الطبية والهندسة وبناء القدرات ومواكبة الاتجاهات الأكاديمية العالمية. ودعا إلى صياغة إطار للتعاون يقوم على مبادئ الاحترام المتبادل والمساواة والاستدامة مقترحا بذات الوقت تشكيل فريق عمل ثنائي يضمُّ ممثلين عن القطاعين الأكاديمي والحكومي في البلدين لتسهيل تبادل المعرفة وضمان التنفيذ السلس للمبادرات المشتركة. واختتم كلمته بالدعوة إلى جعل هذا التفاهم نقطة انطلاق نحو شراكات إيجابية بين الجامعات تمهد الطريق للتميز والتعاون الأكاديمي العالمي [1].

ثامناً: تحديات التعليم العالي في العراق [2]

تعاني مؤسسة التعليم العالي في العراق من وجود مجموعة من التحديات يمكن أن نوجزها بما يأتي:

التحدي الأول: استمرار الضغط على سوق العمل في ظل التوسع الكمي

1- أدى التوسع الكمي الناجم عن الاستمرار في استحداث المزيد من الجامعات والكليات الجامعة والمعاهد الحكومية والأهلية، في مقابل ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي وعجز سوق العمل العام والخاص عن الاستجابة المناسبة لمخرجات إلى تحول التعليم الجامعي في العراق إلى مصدر لتغذية سوق البطالة.

2- غلبة المعيار الكمي على النوعي في تحديد معالم سياستنا التعليمية، نتيجة الاستمرار في فتح تخصصات علمية لا حاجة لها في سوق العمل، أو المبالغة في تحديد اعداد الطلبة الدارسين فيها خارج نطاق الطاقة الاستيعابية للمؤسسات الجامعية، وفوق الحاجة الفعلية لها في سوق العمل، ولا يقتصر ذلك على التخصصات الإنسانية فقط، بل يشمل حتى التخصصات العلمية، ومنها المجموعة الطبية، فغياب التخطيط السليم، والتعاون المثمر بين وزارة التخطيط ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي دفع المؤسسات الجامعية الحكومية والمستثمرين إلى استحداث الكثير من الكليات والاقسام العلمية ضمن الاختصاص الواحد، فكانت النتيجة فائضًا كبيرًا في عدد المتخرجين من هذا التخصص من الذين لا يقوى سوق العمل العام والخاص على استيعابهم، كما هو الحال مع تخصص القانون، والصيدلة وغيرها من التخصصات التي كانت في يوم ما مطلوبة في سوق العمل، ثم أصبحت عبئًا عليه فيما بعد.

---

(1) **موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي**

https://mohesr.gov.iq/

(2) **مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، تحديات التعليم الجامعي في العراق ومسارات الارتقاء بجودته،**

https://fcdrs.com/arabic/V3nN_qpO

التحدي الثاني: عدم استقرار السياسة التعليمية

عدم وجود سياسة واضحة ومستقرة وطويلة الأمد في إدارة المؤسسات التعليمية وتنظيمها وتحديد أهدافها القريبة والبعيدة؛ بسبب التغيير المستمر في توجهات الوزارة وتشكيلاتها الأخرى تتغير من وزير وقيادة جامعية إلى أخرى، إذ لا يوجد تكامل بين عمل السابق واللاحق من الوزراء والقيادات الجامعية في تحديد استراتيجية الوزارة، وطريقة إدارتها، وتنظيم عملها، وكيفية تحقيق رؤيتها وأهدافها، حتى وصل الاختلاف إلى أنظمة التدريس والامتحان واختيار القيادات وتقييم أداء العاملين في المؤسسات الجامعية. وترتب على هذا الأمر ارتباكاً واضحاً في عمل الوزارة، تركَ أضراراً كبيرة على الإدارات الجامعية والعاملين فيها، وهذا بدوره انعكس سلباً على أدائها وطريقة تنفيذ مهامها.

التحدي الثالث: سوء نظام التوظيف في المؤسسات الجامعية.

شهدت المؤسسات الجامعية في العراق خلال السنتين الأخيرتين توجهاً زيادة عدد الموظفين والمتعاقدين غير المؤهلين للعمل فيها، أدى هذا الخلل في التوظيف، إلى إرباك عمل هذه المؤسسات وجعل قياداتها الإدارية تصب جلّ وقتها على كيفية توفير النصاب التدريسي لهذه الأعداد الكبيرة أكثر من اهتمامها بتطويرهم وتدريبهم ومتابعة مدى أهليتهم للعمل فيها. إن هذا النظام للتوظيف لا يتوافق مع هدف النهوض بدور التعليم العالي، ويتسبب في ضعف أداء المؤسسات الجامعية، وفي الوقت نفسه يجعلها مترهلة وغارقة في بطالة مقنعة، تصيب العاملين فيها باللامبالاة وعدم المسؤولية في تحديد الدور المطلوب منهم.

التحدي الرابع: سوء نظام قبول الطلبة في المؤسسات الجامعية.

يعتمد نظام قبول الطلبة في مؤسساتنا الجامعية على معدل الطالب فقط، ولا يأخذ بالحُسبان اهتماماته العلمية، وأهليته للتخصص العلمي الذي يختاره، وما المقابلات التي تجري شكليا مع الطالب إلا مجرد روتين رسمي لا يمكن الوثوق فيه.

لقد تسبب هذا النظام في تضليل الطلبة، وإرهاقهم وعوائلهم، لاسيما مع حرصهم على اختيار تخصصات علمية يعتقدونها مضمونة التعيين في مؤسسات الدولة الرسميّة مثل: المجموعة الطبية، أو مضمونة العمل في الحد الأدنى في الحياة الخاصة، مثل: تخصص القانون، ولكن النتيجة كانت هي تخريج أفواج هائلة من الطلاب غير المؤهلين -غالباً- وغير الراغبين -أحياناً- من هذه التخصصات حتى فاضت عن الحاجة في سوق التوظيف الحكومي والخاص، ما انعكس سلباً على ما يقدمونه من خدمات ضعيفة للدولة والمجتمع، فمع الكثرة وعدم الرغبة يضعف الأداء وتقل الكفاءة، على عكس الحال عندما تكون هناك ندرة ورغبة وحاجة في سوق العمل.

التحدي الخامس: تأثير العامل السياسي

يتم الحفاظ على استقلالية المؤسسات الجامعية ومهنيتها بالابتعاد عن التأثيرات السياسيّة والصراعات والأمزجة ومنع التحكم بإداراتها، ومساراتها العلمية.

التحدي السادس: ضعف موازنة التربية والتعليم في الموازنة العامّة للدولة

يمكن تلمّس مقدار الاهتمام بالتعليم في العراق من خلال ما خُصص لوزارتي التربية والتعليم العالي والبحث العلمي من موارد في الموازنة العامّة للدولة، فكما يُقال: «إن الأولويات تُكتشف حقيقتها من خلال الموازنات». وعليه إذا رجعنا إلى ترتيب تسلسل أولوية التعليم في الموازنة العامّة السنوية العراقية الواردة في قانون الموازنة الثلاثية (2023-2025) رقم (13) لسنة 2023، نجد أن وزارة التعليم العالي تحتل المرتبة (12) بموازنة تقدر بـ (3,160,212,068) ثلاثة ترليون ومائة وستون مليار ومائتين واثني عشر مليون وثمانية وستين ألف دينار، وبما يعادل 1.58 % من الموازنة الكلية للدولة.

أما وزارة التربية فتحتل المرتبة (5) بموازنة تقدر بـ (11,896,363,654) إحدى عشر ترليون وثمانمائة وستة وتسعون مليار وثلاثمائة وثلاث وستون مليون وستمائة وأربع وخمسون الف دينار، وبما يعادل 5.98 % من الموازنة العامّة، أي أن مجموع ما خُصص لوزارتي التربية والتعليم في الموازنة يعادل 7.56 % وهي نسبة ضئيلة للغاية عند مقارنتها مع مثيلاتها في بعض الدول العربية؛ فحسب تقديرات الموازنة العامّة لسنة 2024 تجد أن هذه النسبة في السعودية 14.5 %، وقطر 9.3 %، والإمارات 15.3 %، وسلطنة عُمان 16.8 %، والكويت 13.8 %، ومصر 14.8 %، والمغرب 11.6 %، والجزائر 10.18 %، على الرغم من أن تأخر قطاع التربية والتعليم في العراق هو أكثر بكثير من بقية الدول، ويحتاج إلى نفقات ضخمة للنهوض به ووضعه على الطريق الصحيح نحو التطور والارتقاء، مع ادراك حقيقة لا ينكرها الجميع وهي: إن نجاح برامج التنمية في أي بلد في العالم لا يتحقق من دون تقدم قطاعها التربوي والتعليمي.

ولذا لا غرابة أن ترى تقدم الجامعات في التصنيفات العالمية يتناغم مع ارتفاع حجم الموازنات المخصصة لقطاع التربية والتعليم في بلدانها، ولهذا تجد أن المراتب المتقدمة في تصنيف QS العالمي بالنسبة للجامعات العربية هو من نصيب جامعات من السعودية وقطر والامارات ومصر.

أجندات عام 2024 ومقترحات لتطوير القطاع التعليمي في العراق

يتطلب النهوض بالقطاع التعليمي في العراق اتخاذ خطوات جادة نحو تطويره من قبل القيادات الحكومية وغير الحكومية النافذة في البلد، وتتمثل هذه الخطوات بما يلي:

1- توفّر القناعة والإرادة السياسيّة بأن التعليم يمثل أولوية قصوى في اهتمام هذه القيادات، ويتوقف عليه مصير بناء الدولة والمجتمع في العراق، وتأكيد هذه الأولوية من خلال رفع النسب المخصصة له في الموازنة العامّة السنوية لتوازي تلك النسب الموجودة في بلدان أخرى مجاورة أو تتفوق عليها، فبدون هذه القناعة والإرادة لن يُكتب للقطاع التعليمي التقدم والارتقاء، وسيبقى قطاعا مشلولاً وضعيفاً وغير قادر على المنافسة الإقليمية والدوليّة.

2- المواءمة بين التعليم وسوق العمل، وتجنب الإبقاء على تخصصات علمية غير مطلوبة في سوق العمل، لتحقيق التوازن بين مخرجات التعليم ومدخلات التوظيف في العراق، وتحقيق هذه الغاية يقتضي التوقف الفوري عن استحداث مؤسسات جامعية جديدة (حكومية وأهلية) والتوجه نحو هيكلة المؤسسات القائمة لتفي بمتطلبات سوق العمل، مع الحرص الشديد على جعلها عالية الجودة والكفاءة في مواردها المادية والبشرية.

3- تحقيقاً لما ورد في الفقرة الثانية أعلاه من المهم إعادة النظر بنظامي التوظيف والقبول في المؤسسات الجامعية، لضمان اختيار الطالب المناسب في الاختصاص المناسب، ووجود التدريسي والإداري المناسب لتقديم أفضل الخدمات لهذا الطالب؛ لأن خلاف ذلك يعني تخريج قوى عاملة ضعيفة وغير كفؤة تشكل ضرراً وعبئًا على الدولة والمجتمع.

4- على الحكومة العراقية ومن خلال جهود وزارتي الخارجيّة والتعليم العالي والبحث العلمي التواصل مع دول الجوار من أجل إيجاد إطار مؤسسي إقليمي يسمح بتوظيف مخرجات التعليم العالي لهذه البلدان داخل أية واحدة منها من دون عراقيل وصعوبات أو فجوات معرفية، وهذا الأمر ستكون له فوائد مستقبلية جمة في امتصاص البطالة لدى فئة الشباب الجامعي في العراق من جانب، وتوفير موارد مالية جديدة من خلال تحويلاتهم المالية بالعملة الصعبة في حال توظيفهم خارج العراق من جانب آخر.

4- استقرار السياسة التعليمية، ووضوح القوانين والأنظمة والتعليمات والضوابط الإدارية لمدة طويلة يساعد على ارتقاء المؤسسات الجامعية والعاملين فيها، ويضع حداً لحالة الارباك والفوضى الحاصلة كلما جاءت قيادة وزارية وجامعية جديدة. فالعمل بطريقة التواصل والتكامل والفريق الواحد من قبل القيادات الوزارية والجامعية لم يعد ترفاً فكرياً، بل هو حاجة ملحة لاستقرار العادات والتقاليد الجامعية، وفتح الافاق نحو الأفضل اليوم وفي المستقبل.

5- استقلالية الجامعات والتعليم العالي عموما وجعله بعيدا عن الصراعات والمناكفات السياسيّة؛ لتركز هذه المؤسسات على وظيفتها المهنية وإنجاز دورها المتوقع منها بعيدا عن أي استقطاب سياسي.

6- التوأمة والتشبيك بين المؤسسات الجامعية العراقية ومثيلاتها في الدول المتقدمة أمر في غاية الأهمية، على أن لا يقتصر ذلك فقط على الزمالات الدراسية والفعاليات العلمية المشتركة، بل ينبغي التركيز أيضاً على تبادل الطلاب والمحاضرين والباحثين بين الطرفين، فخلو الجامعات العراقية من كوادر تدريسية وبحثية أجنبية، وعدم تبادل البرامج التعليمية للطلاب حرم مؤسساتنا الجامعية من عنصر المنافسة وتبادل الخبرة والمعرفة بينها وبين العالم الخارجي، وجعلها محصورة في نطاقها المحلي دون أن تعلم كثيراً عما يدور حولها في دول العالم المتقدمة.

7- يتطلب تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم في العراق 2022-2031

- توفير الموارد المالية المطلوبة بصورة فعالة، والفعالية والشفافية في استخدامها.
- تحتاج الاستراتيجية إلى كلفة تقدر بـ 140 ترليون دينار خلال السنوات العشر المقبلة، وهو مبلغ كبير يتطلب زيادة حصة التعليم من الموازنة العامّة والإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي.

ولتغطية هذه الكلفة، تضمنت الاستراتيجية معايير رئيسة لزيادة التمويل لقطاع التعليم، وهي:

أ. زيادة حصة قطاع التعليم من النفقات الحكومية من 10 % في عام 2021 إلى 16 % في عام 2031.

ب. زيادة الإنفاق على التعليم من 11 ترليون دينار في عام 2019 إلى 29 ترليون دينار في عام 2031 وهو ما يعادل 5.6 % من الناتج المحلي الإجمالي.

ت. استحداث بند خاص في الموازنة العامّة للدولة لتمويل مشاريع برنامج «تطوير وتأهيل مشاريع تحويل التعليم»، والذي يشمل بناء وتأهيل المدارس والجامعات والمختبرات والمكتبات والورش والملاعب وغيرها من المرافق التعليمية.

- توفير موارد بشرية ملتزمة وماهرة على المستويين المركزي واللامركزي للإدارة التعليمية والادارة المدرسية.
- قدرة هذا الملاك الوظيفي على المشاركة في الإصلاحات التي يتطلبها تحقيق الاستراتيجية الوطنية العراقية للتربية والتعليم. وهذا الأمر سيتطلب قيام الكثير منهم بتغيير عاداتهم المتأصلة في العمل.
- التنسيق الفعال ومواءمة الجهود بين وزارة التربية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، والوزارات الأخرى، بما في ذلك وزارة العمل والشؤون الاجتماعيّة، ووزارة المالية، ووزارة التخطيط، وكذلك الشركاء الخارجيون والقطاع الخاص.
- استدامة الالتزام السياسي برؤية الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم وبأهدافها طويلة الأمد.
- وجود رصد وتقييم منتظم واستعداد صناع القرار ومنفذيه إلى التعلم من ممارسات الرصد والتقييم هذه.

مقترحات لتطوير الكليات الأهلية في العراق

- تشجيع ودعم الكليات الأهلية في توسيع رقعة نشاطها، وتحت إشراف ورقابة الوزارة وفق الخطة المركزية للتعليم العالي في العراق.
- تقوم الوزارة بتشجيع ودعم الجامعات والكليات الأهلية في إقامة علاقات التعاون العلمي وإيفاد تدريسييها ومنتسبيها وتبادل الخبرات مع الجامعات والكليات والمؤسسات العلمية التي تهتم بالبحث العلمي داخل وخارج العراق.
- احتساب الخدمة في الجامعات والكليات الأهلية خدمة جامعية فعلية لغرض العلاوة والترفيع والتقاعد عند التعيين في دوائر الدولة والقطاع الاشتراكي والجامعات الرسميّة.
- تقوم الوزارة بدعم الجامعات والكليات الأهلية من خلال:

1 ـ تحمّل الوزارة نصف الأعباء المالية التي تتحملها الجامعات والكليات الأهلية وفق خطة القبول واللوائح المالية المعمول بها في الجامعات والكليات الأهلية. وذلك من اجل تغطية نفقات هذه الجامعات (الكليات المتزايدة وعلى وجه الخصوص رواتب التدريسيين والمنتسبين فيها وبما يتقارب مع أقرانهم في الجامعات الرسميّة).

2 ـ السماح للجامعات والكليات الأهلية توسيع مجال استثمارات أموالها بصرفِ النظر عن نشاطها العلمي الذي تقوم به ويكون ذلك تحت إشراف ورقابة الوزارة وفقاً للتعليمات التي تصدرها الوزارة.

3 ـ تعديل المادة 34 ف 3 من قانون الجامعات والكليات الأهلية رقم 13 لسنة 1996 بحيث تشمل التزام

الوزارة بتعيين الأساتذة والمنتسبين في الجامعات والكليات الأهلية في الجامعات الرسميّة أو دوائر الدولة عند إلغاء أو سحب إجازة تأسيس الجامعة أو الكلية الأهلية؛ لأن نصّ المادة 34 ف3 اقتصر إلى الإشارة إلى تحديد مصير الطلبة وأموالها المنقولة وغير المنقولة دون الإشارة إلى وضع أساتذة ومنتسبي هذه الجامعات (الكليات).

4 ـ شمول التدريسيين ومنتسبي الجامعات والكليات الأهلية بقانون التقاعد بدلاً عن قانون الضمان الاجتماعي

5 ـ منح الجامعات والكليات الأهلية صلاحية إقرار الترقيات العلمية لأعضاء الهيئة التدريسية.

6 ـ منح الجامعات والكليات الأهلية حق الحصول على القروض الميسرة ومن دون فائدة.

7 ـ شمول الجامعات والكليات الأهلية بذات الآلية الموجودة في الجامعات الرسميّة فيما يتعلق بالزمالات الدراسية والبحثية والإيفادات والدورات التطويرية عن طريق تخصيص عدد من المقاعد لها.

8 ـ وضع آلية لتحديد عدد المقبولين ومؤهلاتهم في الجامعات الرسميّة (الدراسة المسائية) وبما لا يتناقض مع فلسفة التعليم العالي والبحث العلمي في العراق من أجل الارتقاء بالتعليم الأهلي.

9 ـ شمول أساتذة الجامعات والكليات الأهلية بالتأمين الصحي أسوة بأساتذة الجامعات الرسميّة.

10 ـ شمول الطلبة الأوائل في الكليات والجامعات الأهلية باختصاصاتهم المتنوعة بالتعيين أسوة بأقرانهم في الجامعات الرسميّة.

المحور العاشر

علاقات العراق الدوليّة 2024

أ. م. د. وسام صالح عبد الحسين[1]

م. م. عمّار كريم حميد[2]

تمهيد

يُعد العام 2024 عامًا مليئًا بالأحداث والتطورات بالنسبة للعراق على المستويين الإقليمي والدولي؛ ففي هذا العام، وجد العراق نفسه أمام تحديات، واستحقاقات، وفرص، ينبغي التعامل معها في ظل استعداد غير كامل لها. دخل العراق العام 2024 وهو يشهد منطقة في أعلى مراحل عدم الاستقرار؛ فالتداعيات التي عاشتها المنطقة، وتعيشها، بعد عمليَّة «طوفان الأقصى» بلغت ذروتها في العام 2024 وفتح كيان الاحتلال «الإسرائيلي» كل الجبهات واعتدى على عدد غير قليل من دول المنطقة مدعومًا من الولايات المتحدة بقيادة رئيسها (جو بايدن). كان تعامل العراق مع هذا الوضع الإقليمي الملتهب مسؤولًا، لا سيما فيما يتعلق بموقفه من القضية الفلسطينية وتطوراتها.

وفي سياق تطورات العام 2024، شكَّل قرار العراق بإنهاء مهام بعثة (يونامي) تحولًا مهمًا في علاقة العراق مع منظمة الأمم المتحدة، في خطوة يهدف العراق من خلالها إلى ترسيخ السيادة وإدارة شؤونه بنفسه، واقتصار الدور الأممي في العراق على الأمور الفنية والتنموية. تعد زيارة محمد شياع السوداني رئيس مجلس الوزراء للولايات المتحدة الزيارة الخارجيّة الأبرز له في العام 2024، حيث نوقش في هذه الزيارة أغلب الملفات بين البلدين أبرزها جدولة انسحاب القوات الأمريكيّة من العراق والخوض في تعميق الروابط الاقتصاديّة والاستثمارية. فضلاً عن ذلك، تعدّ إدارة العراق لعلاقاته الدوليّة على المستويين الإقليمي والدولي مهمة مستمرة ينبغي التعامل معها بطريقة يستطيع بها إدارة التعقيد الذي يفرضه الموقع الجغرافي للعراق الذي يضعه وسط منطقة معقدة وغير مستقرة، مع ضرورة الالتفات جيدًا لعلاقاته مع القوى العالمية التي تعد استحقاقًا يجب خوضه لتجنب التحديات والبحث عن الفرص في الوقت ذاته.

سيتم في هذا الفصل بحث ومناقشة هذه المواضيع وغيرها من التطورات التي جاء بها العام 2024، فضلًا

(1) **جامعة بابل – كلية الآداب.**

(2) **أكاديمي في جامعة الكوفة (UoK)، ومُدير شعبة الأبحاث والدراسات في مركز الرافدين للحوار (RCD).**

عن ذلك، سنقوم بطرح أجندة العام 2025 وما تتضمنها هذه الأجندة من تحديات ومشاكل واستحقاقات يتوجب على العراق الاستعداد لها وخوضها.

العراق والصراع العربي «الإسرائيلي»: الموقف الرسمي والشعبي

أثارت الحرب الوحشية التي شنّها كيان الاحتلال «الإسرائيلي» على قطاع غزة الموقف العراقي على المستويين الرسمي والشعبي، وأظهر، كما يُظهر في كل مرة، هذا الموقف الداعم للقضية الفلسطينية منذ نشوء الكيان على أرض فلسطين واحتلال أراضيها إلى يومنا هذا. عكس رد العراق على الحرب الوحشية «الإسرائيلية» في غزة موقف البلاد التقليدي الواضح لصالح القضية الفلسطينية؛ إذ لم يُدن ممثلو الحكومة العراقية بكافة أطيافهم العملية التي نفذتها حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في 7 تشرين الأول (أكتوبر) 2023 على كيان الاحتلال «الإسرائيلي» والتي عُرفت بـ «عملية طوفان الأقصى» فقط، بل أعربت عن دعمها الكامل وأدانت الحرب «الإسرائيلية» على قطاع غزة التي بدأت على إثر تنفيذ هذه العملية. بالنسبة للعراق، لم يكن ما حدث بعد 7 تشرين الأول (أكتوبر) بداية صراع جديد، بل استمرارًا لصراع دام 75 عامًا بسبب الاحتلال «الإسرائيلي» للأراضي الفلسطينية. منذ نشأته، وعلى الرغم من كل التغييرات التي مرّت بها، فإن الدولة العراقية ظلت ثابتة في موقفها إزاء فلسطين منذ العهد الملكي إلى يومنا هذا، وأبرز دليل على ذلك هو مشاركة العراق في الحروب العربية «الإسرائيلية» في الأعوام 1948 و1967 و1973. فضلاً على ذلك، كان العراق الدولة الوحيدة التي خرجت من حرب 1948 دون توقيع اتفاقية هدنة مع كيان الاحتلال. لذا، فمن المهم إدراك أن سياسة العراق تجاه الكيان قائمة على عدم الاعتراف به، بل هناك سعي حكومي وشعبي جاد ومستمر على دعم القضية الفلسطينية بطرق مختلفة[1].

لا ينبغي أن نُفاجئ بدعم الجماعات والقوى السياسيّة العراقية للمقاومة الفلسطينية، فذلك يدخل ضمن عقائدية عدائيتها لكيان الاحتلال، ولعل ذلك من المواقف القليلة جدًا التي تتفق فيها هذه القوى والجماعات السياسيّة المختلفة عرقياً وطائفياً وعلى المستويين الشعبي والرسمي على موقف موحد. فقد وصفت المصادر الرسميّة أن حالة القصف والحصار «الإسرائيلي» الذي يفرضه على قطاع غزة بأنه «بربري» ولا بد للمجتمع الدولي أن يقف ضد «الاحتلال الوحشي الإسرائيلي»، وأن الصراع لا يمكن حله قبل أن «يحصل الفلسطينيون على حقوقهم المشروعة ويزول الاحتلال عن أرضهم»، ولابد من أن يكون هناك «موقف حازم لردع الكيان.. وميليشياته». وفي الاتجاه نفسه، كان للشعب العراقي بكافة أطيافه دورٌ قويٌ في دعم الشعب الفلسطيني، وانتُقدت الطبقة الحاكمة أكثر من مرة لعدم اتخاذ موقف أكثر صرامة وحزماً ضد كيان الاحتلال «الإسرائيلي» وداعمه الرئيس الولايات المتحدة الأمريكيّة. وكان من نتائج ذلك الضجة الشعبية التي جاءت عقب امتناع الوفد العراقي عن التصويت على القرار الأممي الداعي إلى «هدنة إنسانية دائمة ومستدامة تؤدي إلى وقف الأعمال العدائية في غزة» في الجلسة الطارئة للجمعية العامّة في 27 تشرين الأول (أكتوبر) 2024. كان قرار الامتناع مفاجئ وبدا غريباً في ضوء التعاطف واسع النطاق بين العراقيين، بما في ذلك القوى السياسيّة المهيمنة بكل مرجعياتها الفكرية. أجبرت الضجة العامّة التي أعقبت عدم التصويت الوفد على تصحيح موقفه والتصويت

(1) «Iraq's response to the conflict in Gaza». Strategic Comments, Vol. 30, Issue 2, (March 2024), p. 2

لصالح القرار. وشرح بيان صادر عن وزارة الخارجيّة العراقية أسباب امتناع العراق عن التصويت وهي: أولاً، وضع القرار المدنيين الفلسطينيين و«الإسرائيليين» على قدم المساواة؛ وثانياً، اقترح دعم حل الدولتين، وقالت الوزارة «إن القرار تضمن كلمات وعبارات تتناقض مع تشريعاتنا الوطنية»[1].

كان موقف العراقيين من الحرب الوحشية على قطاع غزة يتفق ومبدأ أن القضية الفلسطينية عابرة للطوائف بشكل ملحوظ، وقد حُشّدت لدعمها والتعاطف معها الجهات السياسيّة والشعبية على حدٍّ سواء. أعلنت الحكومة العراقية رسميًا دعمها للقضية الفلسطينية، ودعت الولايات المتحدة إلى بذل المزيد من الجهود لمنع الحرب «الإسرائيلية» القطاع، وعقدت العديد من القمم على مختلف المستويات لمعالجة الجرائم التي تُتركب بحق الشعب الفلسطيني. كما حضر رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء العراقيان قممًا إقليمية في القاهرة والرياض[2]. بالمجمل، لم يكن العراق على المستويين الرسمي والشعبي بعيداً عن الحرب «الإسرائيلية» على غزة. لذا، فإن مواقف العراق متوافقة مع حق الشعب الفلسطيني في تحرير أراضيه من الاحتلال الذي تعرضت له من أربعينيات القرن المنصرم.

على المستوى الرسمي، جاءت البيانات الرسميّة للحكومة العراقية لتُعيد التأكيد على دعم القضية الفلسطينية والدعوة لوقف الأعمال العدائية والوحشية التي يقوم بها الاحتلال الإسرائيلي وفتح المعابر لإيصال المساعدات الإنسانية للمتضررين من الحرب، وقد عبّرت وزارة الخارجيّة العراقية في مرات عدّة عبر الإدانات لسياسات التهجير والعمليات العسكرية «الإسرائيلية» التي تتسبب بارتقاء الضحايا المدنيين. تسجّل بيانات رسمية متكررة تطالب بجهود دولية لوقف التصعيد[3].

تراوح الموقف العراقي الواضح والداعم للقضية الفلسطينية بشكل عام والحرب الوحشية التي يشنّها كيان الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة بشكل خاص بين بيانات الدعم والمساندة والإدانة للاحتلال والترحيب بكل ما يُدينه ويُبرز جرائمه خلال العام 2024؛ ففي 11 كانون الثاني (يناير) قام العراق بدعم ومساندة قرار جنوب أفريقيا التي رفعت دعوى قضائية ضد الكيان في محكمة العدل الدوليّة بسبب قيامه بأعمال قتل وتدمير بحق الشعب الفلسطيني، وفي 26 كانون الثاني (يناير) رحَّب العراق بقرار محكمة العدل الدوليّة الابتدائي بمنع أعمال الإبادة ضد الفلسطينيين، وفي 24 أيار (مايو) رحَّب العراق بقرار المحكمة ذاتها الذي يفرض تدابير إضافية على سلطة الاحتلال وأمرها بوقف الاعتداءات بشكل فوري على منطقة رفح التابعة لقطاع غزة استناداً إلى (اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية). وفي 30 أيار (مايو) تم التصويت على القرار المقدَّم من قبل العراق، ومجموعة دول المتوسط، وروسيا، وتركيا، والصين في اجتماعات جمعية الصحة العالمية في جنيف للمدة 27 أيار (مايو)-

(1) يُنظر:

Harith Hasan, «Iraq and The Gaza War: Between Elite Control and Popular Solidarity», (The Institute of Regional and International Studies, American University of Iraq, Sulaimani, 2024), p.2

(2) Marsin Alshamary and Kevin Huggard, «How Iraq is managing the Israel-Gaza crisis», The Brookings Institution, Washington, D.C, 2023), pp3-1.

(3) Ministry of Foreign Affairs of the Republic of IRAQ, (September 3, 2024): https://mofa.gov.iq/202449442//?utm_source=chatgpt.com

1 حزيران (يونيو) 2024 والمتضمن تعزيز قدرات الاستجابة الصحية، وتوفير العلاجات الطبية، وضمان وصول العاملين في المجال الطبي إلى فلسطين، فضلاً عن قيام الممثل الدائم لجمهورية العراق لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف بإلقاء خطاب إدانة الجرائم والقصف العشوائي ضد أهالي فلسطين[1].

وفي 18 أيلول (سبتمبر)، ألقى القائم بأعمال الممثلية الدائمة لجمهورية العراق لدى الأمم المتحدة في نيويورك قرار محكمة العدل الدوليّة المتعلق بإدانة الكيان الإسرائيلي المحتل، وكذلك إلقاء بيان الجلسة الطارئة للجمعية العامّة للأمم المتحدة بشأن القضية الفلسطينية مطالباً بإيجاد حلول للانتهاكات التي يرتكبها الكيان بحق الشعب الفلسطيني. وفي 25 أيلول (سبتمبر) قام العراق بالاجتماع مع وزراء خارجية كل من الأردن ومصر لبحث آلية التعاون الثلاثي للتحضير للقمة الثلاثية في القاهرة داعين مجلس الأمن لتحمل المسؤولية لوقف الحرب على غزة ولبنان، وفي 4 تشرين الأول (أكتوبر)، دعا العراق في جلسة مجلس الأمن الدولي الطارئة إلى تحمل المجلس المسؤولية في حفظ الأمن والسلم الدوليين، وإصدار قرارات ملزمة للكيان الاحتلال لوقف إطلاق النار على فلسطين ولبنان[2]. مثّل كل ذلك وغيره موقف العراق الرسمي الداعم والمساند للقضية الفلسطينية والذي أدان الحرب الوحشية للكيان على القطاع.

أما على الصعيد المجتمعي، فقد شهدت بغداد ومدن عراقية تجمعات ومسيرات تضامنية مع غزة خلال النصف الأول من العام 2024، وتحولت بعض المظاهرات إلى هجمات رمزية على مؤسسات وشركات مرتبطة بالولايات المتحدة أو شركاء غربيين كردّ فعل على موقف واشنطن الداعم للكيان الإسرائيلي المحتل. وجاءت أحداث مثل استهداف أعمال تجارية أمريكية - غربية في حزيران (يونيو) 2024 كمؤشر على غضب شعبي متزايد يمكن أن يتحوّل إلى ضغط سياسي داخلي[3].

أصدرت معظم فصائل المقاومة والحركات المسلحة تهديدات وتصريحات قوية داعمة للقضية الفلسطينية وفصائل مقاومتها، وأعلنت استعدادها لردع الدعم «الإسرائيلي» أو الأمريكي. مع ذلك، كان جزء من الأفعال العسكرية المباشرة من الأراضي العراقية ضد الكيان خلال العام 2024 متباينة: تصريحات وتصعيد إعلامي غالباً، مع ترحيل مستويات متفاوتة من الهجمات (تدريجية في بعض الفترات، وارتفاع في فترات أخرى كما في الربع الأخير من العام 2024). هناك تقارير تحليلية تشير إلى انتظام وتراجع مهاجمات في فترات اعتماداً على تفاهمات إقليمية وحسابات تكتيكية[4].

على صعيد المساعدات الإنسانية، أرسلت بغداد شحنات وقود ومساعدات طبية وغذائية عبر مسارات برية وبحرية (تمر عبر الأردن ومصر للوصول إلى قطاع غزة)، وأعلن العراق عن استقبال الجرحى الفلسطينيين

(1) كل ما ذُكر في هذه الفقرة ورد في الموقع الرسمي لوزارة الخارجية العراقية: **https://mofa.gov.iq**.

(2) كل ما ذُكر في هذه الفقرة ورد في الموقع الرسمي لوزارة الخارجية العراقية:
https://mofa.gov.iq.

(3) Attacks on US-linked businesses rattle Baghdad as anger over Gaza surges, (Al Jazeera Centre for Studies, Doha, 2024), p.3

(4) Ameer al-Kaabi, Michael Knights, and Hamdi Malik, Iraqi Militias Downscaling Their Anti-Israel Actions, Policy Analysis, (The Washington Institute, Washington, 2024), p.2

وعلاجهم وإجراء العمليات الجراحية لهم في مستشفيات عراقية. وفي نيسان (أبريل) 2024 أعلن رئيس الوزراء إرسال 10 ملايين لتر من الوقود إلى غزة واستضافة الجرحى الفلسطينيين لعلاجهم داخل المستشفيات العراقية[1]. وفيما يتعلق بحجم المساعدات التي أرسلها العراق إلى فلسطين فقد بلغت 750 ألف طن بحسب الهلال الأحمر العراقي تم إيصالها عبر الحدود المصرية[2]. كانت هذه المبادرات جزءًا من سياسة بغداد التي تميل إلى تقديم دعم إنساني دون الدخول عسكرياً في النزاع.

بناءً عليه، تمثل الموقف العراقي إزاء القضية الفلسطينية في عام 2024 بمزيج من المواقف الداعمة لفلسطين على الصعيد الدبلوماسي والإنساني، مع محاولة تجنب الانزلاق إلى الصدام العسكري المباشر على الرغم من تصاعد الخطاب الشعبي المقاوم وغضب الشارع. إن مواقف الشجب والاستنكار والاسهام في استحصال قرارات الإدانة ضد الحرب الوحشية على قطاع غزة، والمساعدات الإنسانية، وإرسال الوقود، واستقبال الجرحى، كانت أبرز إسهامات العراق في دعم القضية الفلسطينية والمرحلة التي تمر بها.

الموقف العراقي من الاعتداءات «الإسرائيلية» على لبنان

لم يكن العدوان «الإسرائيلي» على لبنان إلا متمماً لاستراتيجيتها العسكرية في تحييد أدوار خصومها في المنطقة بعد سلسلة المجازر التي ارتكبتها بحق سكان قطاع غزة والتي قوبلت بالرفض من قبل الأمين العام لحزب الله (حسن نصر الله) الذي ظل مسانداً للمقاومة الفلسطينية ودعمها بمختلف أشكال الدعم؛ وتجلى ذلك في قيام حزب الله في مساندة المقاومة الفلسطينية إذ اعتقد نصر الله أن الحرب التي شنها كيان الاحتلال «الإسرائيلي» على لبنان هي جزء أساس من استراتيجية أمريكية – «إسرائيلية» لفصل الجبهة الشمالية عن قطاع غزة. تمحورت فكرة نصر الله الداعم الدائم والواضح للقضية الفلسطينية حول فكرة مؤدَّاها أن التضحيات مهما كان حجمها لن توقف المقاومة اللبنانية عن دعم وإسناد فلسطين، بل أكد في غير مرة أنه لن يتخلى عن هذه القضية وبقي صادقاً في ذلك حتى استشهاده في أيلول (سبتمبر) 2024.

أثارت الحرب على لبنان موجة من الاستنكارات والشجب من قبل دول على مستوى العالم في مقدمتها العراق. تمثل الموقف الرسمي العراقي من الحرب «الإسرائيلية» الغاشمة على لبنان بشجب هذه الحرب ودعم الشعب اللبناني بشكل كبير جداً. مع ذلك، يعد موقف العراق هذا متمثلاً بحكومته موقفًا سياسيًا واضحًا لتجنّب الدخول كطرفٍ بالحرب، ورفض انخراط العراق في الحرب المفتوحة مع كيان الاحتلال «الإسرائيلي» الذي تقف خلفه الولايات المتحدة، وتدعمه بشكل مفرط جداً. أفضت الحرب على لبنان إلى اضطرار آلاف اللبنانيين ترك ديارهم بحثًا عن مكان يلجؤون إليه من جراء الحرب. شكّل العراق الملجأ الأول لهم؛ إذ تمثل الموقف على المستويين الرسمي والشعبي بالترحيب بالمهاجرين اللبنانيين الفارين من ويلات الحرب، وازداد الموقف زخمًا بعد مطالبة المرجعية الدينية العليا في النجف الأشرف في 23 أيلول (سبتمبر) 2024 ببذل أكبر جهد ممكن

(1) Reuters, Iraq to send 10 million litres of fuel to Gaza, (April 7, 2024): https://www.reuters.com/world/middle-east/iraq-send-10-million-litres-fuel-gaza-202407-04-/?utm_source=chatgpt.com

(2) الهلال الأحمر العراقي يحصي حجم المساعدات المقدمة إلى غزة ولبنان،» وكالة الأنباء العراقية، (24 تشرين الثاني 2024): https://www.ina.iq/222164--.html.

لوقف هذا العدوان المستمر على لبنان وحماية الشعب اللبناني من آثاره المدمرة، داعية إلى القيام بما يُسهم في تخفيف معاناتهم وتأمين احتياجاتهم الإنسانية، وعلى إثر ذلك فتح العراقيون أبوابهم للبنانيين[1].

في السياق ذاته، تواصل رئيس الوزراء محمد شياع السوداني مع رئيس البرلمان اللبناني (نبيه بري) وعبَّر عن شجبه واستنكاره للضربات «الإسرائيلية» على لبنان التي أدت إلى استشهاد عدد غير قليل من قادة الصف الأول لحزب الله وفي مقدمتهم (السيد حس نصر الله)، فضلاً عن تفاقم الأزمة الإنسانية ومشاهد القتل والتهجير وحرب الإبادة الجماعية. وأكد السوداني على موقف العراق الداعم للجهود التي تحاول إنهاء الحرب وتثبيت الأمن والاستقرار في المنطقة، وأن العراق سيبقى داعما للشعب اللبناني في محنته بكل الوسائل الإنسانية والخدمية التي تمكنه من تجاوز آثار الحرب والدمار[2].

وفي سياق الموقف العراقي الداعم للبنان، دعا قحطان طه خلف الجنابي وهو السفير العراقي في مصر والمندوب العراقي الدائم لدى جامعة الدول العربية يوم الخميس الموافق 3 تشرين الأول (أكتوبر) 2024 مجلس جامعة إلى عقد اجتماع طارئ لبحث سبل تقديم المساعدات الإنسانية العاجلة إلى الجمهورية اللبنانية المتضررة من العدوان «الإسرائيلي» المستمر، ودعم النازحين واللاجئين. وأكد السفير في كلمته التزام العراق الكامل بدعم الشعب اللبناني في هذه الظروف الصعبة، مشدداً على ضرورة التضامن العربي لمواجهة التحديات الإنسانية التي يواجهها لبنان. كما دعا المجتمع الدولي إلى اتخاذ خطوات عاجلة لوقف التصعيد العسكري وتقديم المساعدات اللازمة.

استكمالاً لهذا الدعم، وجه السوداني بفتح جسر جوي لإيصال المساعدات العاجلة إلى لبنان، حيث أرسلت أكثر من 40 طنًا من المساعدات التي شملت مواد طبية وغذائية. كما تم إرسال فريق طبي عراقي مكون من 22 طبيبًا لتقديم الدعم الطبي. فضلًا عن ذلك، وصلت طائرتان محملتان بمساعدات مقدمة من العتبتين المقدستين الحسينية والعباسية، مع استعداد العراق لتقديم المزيد من الدعم، سواء بإرسال فرق طبية إضافية أو تقديم مساعدات إنسانية أخرى، وأشار السوداني إلى أهمية العمل العربي المشترك ضمن إطار الجامعة العربية لضمان توفير الدعم المطلوب وتعزيز الجهود الدوليّة لوقف العدوان[3].

على المستوى الشعبي وغير الرسمي، أعلنت فصائل المقاومة الاسلامية في العراق إطلاق هجمات على كيان الاحتلال «الإسرائيلي»، وأعلنت بعض هذه الفصائل مسؤوليتها عن تنفيذ هجمات بطائرات مسيرة عليه. فضلاً عن ذلك، تم التهديد باستهداف القواعد الأمريكيّة داخل العراق وسوريا كرد انتقامي على الدعم الأمريكي غير

(1) فارس الخيام، العراق يداوي جروح لبنانيين لجؤوا إليه خلال الحرب، قناة الجزيرة الاخبارية، الدوحة، (30 تشرين الأول/ أكتوبر 2024):

https://www.aljazeera.net/politics/2024

(2) سلام الربيعي، رئيس الوزراء يتصل هاتفيا مع نبيه بري ويؤكد دعم الشعب اللبناني، صحيفة خيمة العراق، العدد 816،)وزارة الدفاع العراقية، بغداد، 2024)، ص1

(3) مجلس جامعة الدول العربية يعقد اجتماعاً طارئاً بدعوة من العراق لبحث الاحتياجات الإنسانية في لبنان، وزارة الخارجية العراقية - أخبار الوزارة والبعثات، (3 تشرين الأول/ أكتوبر 2024):

https://mofa.gov.iq/2024/50459/

المحدود للكيان، وكوسيلة ضغط لمنع ضربات إسرائيلية داخل العراق، بل وعرضت فصائل المقاومة الاسلامية إرسال مقاتلين للانخراط في القتال مع حزب الله في لبنان ضد الكيان[1].

إن موقف العراق من الحرب على غزة ولبنان يتأرجح بين الدعم السياسي التقليدي والتعبير عن التضامن الشعبي، وبين الضغوط التي قد تدفع بعض فصائل المقاومة في العراق إلى الانخراط بشكل مباشر أو غير مباشر في الحرب، لكن الموقف العراقي العام إزاء ما يجري بحق هاتين الدولتين لا يزال متحفظًا ولا ينوي الانخراط المباشر في هذه الحرب. مع ذلك، يمكن أن تؤدي التأثيرات والضغوط الخارجيّة ولا سيما من قبل الدول التي تُعلن عن عدائها لكيان إسرائيل المحتل دورًا في تحديد مسار هذا الموقف. في نهاية المطاف، سيظل العراق يوازن بين مصالحه الوطنية والضغوط الإقليمية، مع التركيز على تجنب أي تصعيد قد يؤثر سلبًا في استقراره الداخلي[2].

زيارة ممثل الأمين العام للأمم المتحدة

أعلن الأمين العام للأمم المتحدة (أنطونيو غوتيريش) في 15 تموز (يوليو) 2024، تعيين العُماني (محمد الحسَّان) ممثلاً خاصًا جديدًا له في العراق ورئيسًا لـ (بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق) «يونامي» خلفًا للهولندية (جينين هينيس بلاسخارت). وصل الحسَّان إلى بغداد في 10 تشرين الأول (أكتوبر) من العام نفسه لتسلم مهامه، وقد أبدى العراق تعاونًا كاملًا معه خلال فترة تولّيه المهمة المكلف بها، وكانت له زيارات واجتماعات رسمية هامة بأطرافٍ سياسية ودينية مهمة في بغداد، كردستان والنجف، ولعلّ أبرز لقاء أجراه كان مع المرجعية الدينية العُليا في النجف الأشرف. قدّم الحسَّان إحاطات رسمية لمجلس الأمن وجَّه خلالها رسائل حول الوضع الأمني والسياسي والإنساني والتنموي في العراق، وعلّق على ملفات مثل إجراء التعداد السكاني والاستعدادات الانتخابية، ويبدو أن مهمته تضمنت إدارة عملية الانتقال التدريجي لأعمال لبعثة يونامي من هذه البعثة إلى السلطات العراقية في سياق قرار العراق الراغب بإنهاء عمل البعثة وانتقال مهامها إلى السلطات السيادية العراقية، واقتصار مهامها على مجالات محددة أبرزها المجال التنموي والتحقيق عن جرائم تنظيم داعش الإرهابي[3].

اكتسب الزيارات التي قام بها الحسَّان أهمية كبيرة؛ ففي زياراته الأربع إلى أربيل، بحث مع قادة الإقليم علاقاتهم بالحكومة الاتحادية في بغداد وحاول عبر هذه اللقاءات تعزيز الاستقرار السياسي والحوار. شدد ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في لقاءه مع نيجيرفان بارزاني رئيس إقليم كردستان على أهمية التعاون والحوار لحل

(1) Elfadil Ibrahim, iraqi protests iran Israel Iraq on razor's edge between Iran and US interests in new war, Analysis, (January 18, 2025):
https://responsiblestatecraft.org/iraq-iran-israel-war/?utmsource =chatgpt.com

(2) محمد الربيعي، موقف العراق من التصعيد في غزة ولبنان: بين الدعم السياسي والتدخل المحتمل، (مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2024)، ص3.

(3) Samir Ghattas, Special Representative of the Secretary-General for Iraq and Head of UNAMI: Dr. Mohamed Al Hassan, The United Nations, New York,)October)2024 10 :https://iraq.un.org/en/280938-special-representative-secretary-general-iraq-and-head-unami-dr-mohamed-al-hassan

القضايا العالقة بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان؛ كالمستحقات المالية لصالح الإقليم وصرفها بموجب الاتفاقيات المُبرمة مع الحكومة الاتحادية. كما أكد على ضرورة أهمية احترام الدستور العراقي النافذ والعمل على أن تحل المشكلات بين بغداد وأربيل ضمن أُطر هذا الدستور، مع عدم التعدي على حق الحكومتين المحليّة والاتحادية[1].

قدَّم الحسَّان في 6 كانون الأول (ديسمبر) 2024 إحاطة لمجلس الأمن الدولي حول تعاون العراق مع بعثة يونامي ودوره الإيجابي في مساعدها في القيام بمهامها، وأعطى تقييمًا للوضع الأمني والسياسي في العراق وعدّه جيدًا، وأوضح سعي العراق إلى أن يكون فاعلًا إيجابيًا في محيطه الاقليمي وأداء دور صانع السلام في المنطقة[2]. أما عن زيارته للمرجعية الدينية العُليا في النجف الأشرف في 4 و12 كانون الأول (ديسمبر)، فقد أوضح الحسَّان موقف المرجعية العُليا بشأن الظروف المحليّة والإقليمية الراهنة عبر التوصية بضرورة توفر الكفاءة والنزاهة لمتولي المناصب العامّة في العراق، وإعلاء سيادة القانون، وحصر السلاح بيد الدولة، ومكافحة الفساد على جميع المستويات، وبمبدأ حسن الجوار في العلاقات مع المُحيط الإقليمي ومنع التدخلات الخارجيّة. وفي سياق تقييمه لما يجري في العراق من أحداث وتطورات، ثمَّن الحسَّان الجهود الوطنية في إتمام عملية التعداد السكاني الذي أُجري في تشرين الثاني (نوفمبر) 2024 وأشاد بأهمية إجرائه لأول مرة منذ مدة طويلة، وعدَّه خطوة مهمّة للتخطيط التنموي السليم وإجراءات الحوكمة.

أبدى الحسَّان ارتياحًا كبيرًا في مهمته داخل العراق، فضلاً عن الاستحسان والترحيب الواسع الذي حظي به؛ إذ عُدّ تكليفه بمثابة رسم «خارطة طريق» جديدة وإيجابية لعلاقات العراق مع الجانب الأممي الذي أدت يونامي فيها دورًا مهمًا وبالقدر الذي يمكِّن العراق في بناء الأمن والازدهار وإرساء التنمية واستدامتها[3].

إن وصول محمد الحسَّان كممثل عُماني عربي كممثل للأمين العام للأمم المتحدة يعطي إشارة دبلوماسية محلية وإقليمية تعبِّر عن رغبة الأمم المتحدة في إدارة الحوار مع بغداد بطريقة متوازنة تستوعب الملفات الخاصة والحساسة العالقة والتي تحتاج إلى إدارة سياسية مقتدرة لحلها، وما يُساعد على ذلك هو تفهُّم ممثل الأمين العام لمطالبات الحكومة العراقية بوضع الإطار المؤسسي لإدارة الانتقال/الإنهاء الجزئي لـ اليونامي بحلول 2025. لذا، أُعطي للبعثة، والحسَّان على نحوٍ خاص، دور إدارة الانتقال والتعامل مع قضايا حساسة مثل الانتخابات والتعداد السُكاني وغيرها من القضايا. ويتضح أن مهامه شملت ترتيب خروج منظَّم أو إعادة توجيه للأنشطة الأممية بما يتوافق مع رغبة الدولة المُضيفة. بناءً عليه، فإن زيارات الحسَّان تكشف عن الدور الجيد للسياسية الخارجيّة العراقية في عملية إعادة ضبط علاقة يونامي، والأمم المتحدة بمفهوم أوسع، بالعراق ضمن سياق مطالبة بغداد بتخفيض التفويض السياسي للبعثة.

(1) United Nations, Message from SRSG Dr. Mohamed Al Hassan on the Kurdistan Regional Parliamentary Elections, New York, 2024: https://iraq.un.org/en/281372-message-srsg-dr-mohamed-al-hassan-kurdistan-regional-parliamentary-elections?utm_source=chatgpt.com

(2) Mohamed Al Hassan, Briefing by SRSG at the 9803rd meeting of the UN Security Council, United Nation, (December 6 2024), p.2

(3) Ibid, p.34-.

إنهاء بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق «يونامي»

يُعدّ العراق أحد أبرز الساحات التي انخرطت فيها منظمة الأمم المتحدة منذ عام 2003، وذلك عبر بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق «يونامي»، وبرامج التنمية المستدامة والبرامج الإنسانية والاجتماعيّة. وقد حكم التعاون في مجالات عدة تلك العلاقة الوطيدة بموجب القرارات الأممية وما نتج عنها من مبادرات إنسانية وتنموية كان لها انعكاسات سياسية واجتماعية رافقت التحولات التي مر بها العراق على مدى أكثر من عشرين عامًا[1].

وفي عام 2024، شهدت تلك العلاقة تحولات جوهرية؛ إذ دخل التعاون مرحلة إعادة تقييم لمستقبل الوجود الأممي المتمثل بـ «يونامي»، وذلك في ضوء طلب الحكومة العراقية إنهاء مهمة البعثة تدريجيًا وتعزيز السيادة الوطنية من خلال رسالة رسمية أرسلها محمد شياع السوداني رئيس مجلس الوزراء إلى الأمين العام للأم المتحدة في أيار (مايو) 2024 حول إنهاء المهام السياسيّة لـ «يونامي» بحلول نهاية 2025، معلِّل ذلك بتقدّم قدرات الدولة في الملفات السياسيّة والأمنيّة وضرورة استعادة كامل أدوات السيادة[2].

بناء على ذلك، أصدر مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة في 31 أيار (مايو) 2024 قرار (S/ 2723 RES/) لإنهاء ولاية يونامي بعد تمديد مهمتها للمرة الأخيرة لمدة 19 شهرًا حتى 31 كانون الأول (ديسمبر) 2025، على أن يتم إعداد خطة تفصيلية للانسحاب التدريجي قبل ذلك التاريخ بالتنسيق بين الأمين العام للأمم المتحدة والحكومة العراقية. شرح الأمين بتقديم تقارير دورية إلى مجلس الأمن بشأن التنفيذ، إذ صدرت تقارير للأمين العام بهذا الشأن منها (2024/S/857) في 26 تشرين الأول (نوفمبر) 2024 تناول جدول الأعمال التنفيذي وخطوات نقل المسؤوليات والضمانات لاستمرار التعاون مع وكالات الأمم المتحدة الفنية بما يخدم ثبات العلاقة بين المنظمة الأممية والعراق[3].

إن صدور القرار الأممي (S/RES 2723/) الذي جاء استجابة لطلب العراق الرسمي يُعد اعترافًا بأن العراق أصبح قادراً على إدارة شؤونه الداخليّة دون الحاجة إلى ولاية أممية موسعة، فالقرار يعكس تحوّلاً في نظرة المجتمع الدولي للعراق من كونه «دولة بحاجة إلى مساعدة» إلى «شريك سيادي»[4]. ويُشير البعد القانوني للقرار المُشار إليه أعلاه إلى أن صانع القرار السياسي العراقي يرى في سيادة بلده أنها تتطلب الانتقال إلى مرحلة التصفية واختتام عمل البعثة نهائيًا، وهذا يعد قرارًا استثنائيًا يعكس طلب العراق بأن احترام سيادته

(1) للمزيد حول علاقة الأمم المتحدة بالعراق عبر «يونامي»، وقرارات مجلس الأمن التي تخص العراق يُنظر: عمّار كريم حميد، العراق والأمم المتحدة في عقدين: مسار العلاقة وجدليّة الدور، في: حسن لطيف الزبيدي وآخرون (محررون) العراق عقدان ملتهبان: تناسل الأزمات.. امتناع الحلول، (مركز الرافدين للحوار، النجف الأشرف، 2023)، ص ص 17-18.

(2) Abdulrahman Zeyad, Iraqi government asks the United Nations to wind down its political mission in the country, Associated Press (AP), (May 11, 2024): https://apnews.com/article/iraq-un-unami-political-mission sudanib882844bbbf7d917004ae463dd276c8f,

(3) United Nation, Report of the Secretary-General S/2024857/, New York, (December 2024), p. 2.

(4) UN Security Council, Resolution 2732 (United Nations New York, 2024), p. 3.

يكمن باحترام مطالبته بإعادة تشكيل العلاقة مع الأمم المتحدة وهيئاتها بما يتوافق وسيادته أولاً[1]. وقد فُهم من ذلك أن الحكومة تبنت التبرير السياسي في طلبها هذا لتعظيم منجزات ما تحقق داخليًا من استقرار ملحوظ بفضل الدور الذي تؤديه المؤسسات الأمنيّة. لذلك رغِبت الحكومة بتحويل تركيز الشراكة مع الأمم المتحدة نحو دعم فني وتنموي بدلًا من وجود سياسي واسع[2]. تمثل الدعم الفني من خلال مساعدة العراق على إدارة الأدلة على جرائم تنظيم داعش وضرورة وجود بعثات تحقيق دولية توثقها بالتعاون مع المحاكم الوطنية لضمان نقل وأرشفة الأدلة الخاصة بذلك[3].

أما البعد التنموي والإنساني فلا تزال وكالات الأمم المتحدة الفنية (UNDP، UNMAS، وغيرها) مستمرة في تقديم مشاريع دعم سبل العيش، وإزالة الألغام، والحماية الاجتماعيّة عبر ترتيبات فنية مُتفق عليها[4]. لكن الجانب السياسي من وراء طلب الانسحاب يعني إعلان قدرة الحكومة ومؤسساتها الأمنيّة على التعامل مع تهديدات الخلايا المتبقية لـداعش وإدارة وتسوية الأزمات على أكثر من صعيد. ولهذا لم ترَ الحكومة العراقية بُدًّا من تنفيذ خطة انتقال واضحة، ونقل المهام السياسيّة والحماية إلى المؤسسات العراقية، بحيث يتحول الدور الأممي من إدارة الأزمات إلى دعم التنمية المستدامة القائمة على إمكانية دعم تقني مستمر من الوكالات الأممية بالقدر الذي يؤدي إلى تعزيز السيادة الوطنية العراقية.

زيارة السوداني المهمة إلى الولايات المتحدة الأمريكيّة

تعد زيارة محمد شياع السوداني رئيس مجلس الوزراء العراقي إلى واشنطن في المدة 14–15 نيسان (أبريل) 2024 أهم الزيارات الخارجيّة التي قام بها إبان فترة توليه رئاسة الحكومة. تضمنت الزيارة جدولًا حافلًا باللقاءات مع مسؤولين رفعي المستوى داخل الإدارة الأمريكيّة. استهل السوداني لقاءاته في البيت الأبيض مع الرئيس جو بايدن، وتلا ذلك اجتماعات في وزارتي الخارجيّة والدفاع، فضلاً عن المؤسسات الفكرية. وقد هدفت الزيارة إلى إعادة ضبط العلاقة الثنائية، ومناقشة مستقبل الوجود العسكري الأميركي وتطور مهمة التحالف ضدّ تنظيم داعش، والتنسيق حول شؤون المنطقة والحرب الدائرة فيها، وتعزيز التعاون الاقتصادي والمالي لدعم إصلاحات بغداد[5]، وربما تعد النقطة الأخيرة هي الأهم والتي احتلت الحيز الأكبر في برنامج الزيارة.

مثلت زيارة السوداني للولايات المتحدة خطوة دبلوماسية مهمة لإدارة توازن صعب بين الضغوط الداخليّة

(1) UN Security Council, Overview of Security Council Resolutions (S/RES/2732), United Nations New York, 2024, p. 4.

(2) Reuters, Iraqi welcomes Security Council's decision to end UNAMI mandate by 2025,(May 31, 2024): https://www.reuters.com/world/middle-east/iraqi-welcomes-security-councils-decision-end-unami-mandate-by-202531-05-2024-/?utm_source=chatgpt

(3) UN Security Council, Implementation of resolution 2732 (2024), Report of the Secretary-General, 26 November 2024, p3.

(4) United Nation, Report of the Secretary-General S/2024857/, New York, (December 6) 2024, p2

(5) Remarks by President Biden and Prime Minister Mohammed Shyaa al-Sudani of the Republic of Iraq Before Bilateral Meeting,(The White House, Washington), (April 15, 2024): Remarks by President Biden and Prime Minister Mohammed Shyaa al-Sudani of the Republic of Iraq Before Bilateral Meeting | The White House

والإقليمية بالنسبة للعراق[1]. قام السوداني في اجتماعه مع وزير الخارجيّة (أنطوني بلينكن) بمناقشة مقترحات وقف إطلاق النار وجهود الوساطة والقضايا الإنسانية في غزة والمنطقة. وفي اجتماعه مع مسؤولي وزارة الدفاع (البنتاغون) وقيادة التحالف الدولي الذي تشكّل لمحاربة تنظيم داعش الإرهابي، ناقش السوداني مستقبل مهمة التحالف في العراق وقابلية تقليص وجود القوات العسكرية الأمريكيّة على أراضيه. إلى جانب هذه اللقاءات مع الإدارة الأمريكيّة، أقام السوداني بفعالية في المجلس الأطلسي (Atlantic Council)، وهو مؤسسة بحثية أمريكية، فضلاً عن عقد لقاءات مع الجالية العراقية - العربية في ولاية ميشيغان كجزء من جولة تواصل مع الجالية العراقية في الولايات المتحدة[2].

إن زيارة السوداني للولايات المتحدة الأمريكيّة مهمة، وتأتي أهميتها من ما موضَّح في أدناه:

مناقشة الوجود الأميركي في العراق: ناقش السوداني الوجود الأمريكيّة والأجنبي على الأراضي العراقية من خلال إعادة تقييم مهمة التحالف ضد تنظيم داعش الإرهابي، وتخفيض/تحويل مهام القوات الأميركية إلى دور استشاري/تدريبي. مع قناعة كلا الجانبين بالحاجة لضمان هزيمة نهائية للتنظيم مع احترام سيادة العراق. وقد تمّ الاتفاق على مواصلة الحوار حول إطار عمل مستقبلي لوجود القوات والمهام (التحول من عمليات قتالية إلى دعم وتدريب وفق شروط عراقية -أميركية متفق عليها)[3].

مناقشة الاستقرار الإقليمي والحد من التصعيد: دعا السوداني خلال لقاءه مع الرئيس الأمريكي جو بايدن إلى ضبط النفس وتجنّب اتساع الصراع الإقليمي، أما بايدن فقد أكد بدوره على التزام بلاده بأمن حلفائها، ورغبة إدارته في الوقت نفسه بتجنّب تصعيد ينعكس سلبًا على العراق. وقد تم في بيان مشترك إعادة التأكيد على الشراكة الاستراتيجية بين البلدين ونيّتهما في التعاون الموسّع في المجالات الأمنيّة والاقتصاديّة[4].

التفاهم بشأن الإصلاحات الاقتصاديّة والمالية: حاول السوداني في الحصول على دعم أمريكي لبرامج الإصلاح المالي ومساعدة العراق لفتح قنوات استثمارية وإعادة دمج العراق في النظام المصرفي الدولي للإفادة من التحويلات المالية بالدولار، فالتعاون مع مؤسسات دولية في هذا المجال يتطلب ضغطًا وحضورًا أمريكيًا في هذه المؤسسات. وقد قُوبل ذلك التزام أميركي بدعم الإصلاح الاقتصادي بشرط تنفيذ بغداد لإجراءات شفافية ومعالجة أمور سياسية داخلية[5].

(1) Dana Stroul, Bilal Wahab, What Biden and Sudani Need to Start the Next Chapter of U.S.-Iraq Relations, Policy Analysis, (The Washington Institute, Washington D.C., 2024), p.3

(2) Secretary Blinken's Meeting with Iraqi Prime Minister Sudani, U.S. Department of State, (June 11, 2024): Secretary Blinken's Meeting with Iraqi Prime Minister Sudani

(3) Eric Tucker, Biden to host Iraqi leader with talks underway on winding down coalition against the Islamic State, Associated Press, (March 23, 2024): https://apnews.com/article/iraq-islamic-state-tsurkov-e2e62c13fc43652ff1e5cff3f4d11c9d

(4) Trevor Hunnicutt and Simon Lewis, Iraqi leader calls for restraint in Middle East, Reuters, (April 16, 2024): https://www.reuters.com/world/middle-east/iraqs-deputy-prime-minister-us-meeting-calls-regional-restraint-202415-04-/?utm_source=chatgpt.com

(5) Sarhang Hamasaeed, Baghdad Is Ready for a New Chapter in U.S.-Iraq Relations, Analysis, (United States Institute of Peace, Washington), 2024, p.2

دعم العراق في أداء دور دولي كموازن: حاول السُودّاني عرض نفسه، بالنيابة عن العراق، كوسيط قادر على إدارة علاقات متوازنة بين واشنطن وطهران، مع طلب مزيد من الدعم الاقتصادي والسياسي من الولايات المتحدة للقيام بذلك.

تضمن بعض اللقاءات في زيارة السوداني قضايا أخرى مثل ملف حقوق الإنسان العراقي في الولايات المتحدة وبعض الملفات المدنية والسياسيّة المحليّة كالابتزاز السياسي وغيرها، وكذلك مطالب الجالية العراقية في الولايات المتحدة، وقضايا أمنية كالاختطاف قد طُرحت من قبل وسائل الإعلام[1].

تتطلب إدارة العلاقة مع الولايات المتحدة ذكاءً ومرونة في الوقت نفسه، فالملفات التي تميّز هذه العلاقات معقدّة للغاية وتتطلب قدرة على المناورة. فضلًا عن ذلك، تؤدي الديناميات السياسيّة المحليّة للعراق دورًا في مسار العلاقة مع الولايات المتحدة، وعادةً ما يفتقر صناع في العراق إلى رأي متماسك إزاء ما يفترض أن تكون عليه هذه العلاقة. ومهما يكن من أمر، فإن التعامل مع هذه القوة العظمى بناءً على مصلحة العراق في جميع الملفات، لا سيما الأمنيّة والاقتصاديّة، يجب أن يكون هو نقطة الانطلاق.

العلاقة مع دول الجوار

1-إيران: زيارة الرئيس بزشكيان إلى العراق- مواقف عراقية وإيرانية متبادلة

تعد العلاقات العراقية - الإيرانية منذ عام 2003 ولحد الآن أكثر العلاقات تطورًا بحكم القضايا والملفات التي تربط البلدين معًا. منذ تغيير النظام العراقي عام 2003، كان العراق هدفًا رئيسًا لزيارة الرؤساء الإيرانيين. على هذا الأساس، اختار الرئيس الإيراني (مسعود بزشكيان) العراق في أول جولاته الخارجيّة بعد استلامه للسلطة في الجمهورية الإسلامية. استغرقت الزيارة ثلاثة أيام 11–13 أيلول (سبتمبر) 2024، واستهدفت تعزيز العلاقات السياسيّة والاقتصاديّة والثقافية بين البلدين، وتضمنت توقيع عدد من مذكرات التفاهم والاتفاقيات وتبادل رسائل رمزية. وقد حملت الزيارة دلالات قيمة أبرزها الحفاظ على تعميق التواصل والتنسيق بين طهران وبغداد، وتعزيز التعاون الاقتصادي، وإظهار عمق الروابط الدينية والمذهبية بين البلدين، واختبار التوازن بين علاقات العراق مع الولايات المتحدة ومحاولات بغداد إدامة توازن بين القوى الإقليمية[2].

فضلًا عن أهمية العراق بالنسبة لإيران وحرص الرؤساء الإيرانيون على اختيار العراق كأول الدول في بدء علاقاتهم الخارجيّة، فإن الزيارة أيضاً جاءت بناءً على دعوة من رئيس مجلس الوزراء محمد شياع السوداني الذي التقاه بزشكيان في بغداد. وبعدها اجتمع مع رئيس الجمهورية عبد اللطيف وقام بعد ذلك بزيارات داخلية شملت محافظات عدة: أربيل والسليمانية والنجف وكربلاء والبصرة. تم التوقيع من خلال هذه الزيارات على حوالي 14 مذكرة تفاهم في مجالات متعددة كانت غايتها تعميق التعاون الاقتصادي والتجاري وإمكانية توقيع مذكرات تفاهم في مجالات الزراعة والتجارة والاتصالات[3].

---

(1) Eric Tucker, Op, Cit.

(2) (Iran's President Pezeshkian heads to Iraq on first foreign trip,)Al Jazeera Centre for Studies, Doha, 2024), p.3

(3) Iran's President Pezeshkian Visits Iraq in First Official Trip Abroad, Department of Media at the Presidency of the Republic, (September 11, 2024):
https://www.presidency.iq/ EN/Details.aspx?id =5111&utmsource=chatgpt.com

من المرجَّح أن يُحدث نهج بزشكيان الجديد تجاه العراق تحولاً في مسار العلاقات بين البلدين بعدة طرق مهمة؛ فاختياره للعراق كوجهة أولى ضمن زياراته الرسميّة الخارجيّة يُبرز مركزية العراق في السياسة الخارجيّة الإيرانية واستراتيجيتها الإقليمية. فمنذ سقوط صدام حسين عام 2003، شكّل العراق شريكًا سياسيًا واقتصاديًا أساسياً لطهران ثابتاً نسبياً في ظل ديناميات المنطقة المعقدة والمتغيرة. فضلًا عن ذلك، تأتي زيارة بزشكيان في لحظة حرجة، حيث يمر الشرق الأوسط بأكبر صراع منذ عقود مع احتمال أن يذهب الوضع باتجاه تصعيد أكبر. ونظراً للحدود المشتركة والروابط الدينية والثقافية والاقتصاديّة العميقة، فإن استقرار إيران يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالعراق. ويشير منح العراق الأولوية في أجندة بزشكيان إلى التزام إدارته بتعزيز العلاقات مع بغداد ومعالجة التحديات المشتركة في ظل التقلبات الإقليمية. وخلال زيارته إلى بغداد، وصف بزشكيان العراق بأنه «بلد صديق وشقيق»، وأكد على أهمية تنفيذ اتفاقيات التعاون الأمني بين إيران والعراق. وفي مؤتمر صحفي مشترك مع رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني، شدّد على ضرورة هذه الاتفاقيات لمواجهة التنظيمات الإرهابية والأعداء الذين يهددون استقرار وأمن المنطقة. وأعاد التأكيد على أن هذه الإجراءات أساسية للحفاظ على السلام والتصدي لأولئك الذين استهدفوا أمن المنطقة في السابق[1]. **وقد حملت تلك الزيارة عدة دلالات هامة:**

إثبات فاعلية الدبلوماسية العراقية: تكلمت بغداد في أثناء الزيارة بلغة التوازن في إدارة العلاقات الخارجيّة وإبراز أهمية الشراكة مع إيران مع محاولة المحافظة على علاقات جيدة مع الولايات المتحدة والدول العربية، وفي ذلك دلالات سياسية وأمنية تعزز القنوات الرسميّة بين طهران وبغداد؛ إذ أعادت ترسيم مساحات التعاون الرسميّة بعيدًا عن اتهام البلدين عربيًا وغربيًا بأنهما يدعمان الجماعات الإسلامية على حساب الدولة القوية، وهذا قد يُسهِم في تقليل الخلافات ودعم وتنظيم قنوات التنسيق[2].

الموقف الرمزي والبروتوكولي: إن زيارة بزشكيان للمزارات الشيعية (النجف وكربلاء) ووقوفه عند نصب الجنرال قاسم سليماني أرسلت رسائل رمزية مهمة لطهران ومؤيديها في العراق تشير إلى استمرار الرابط المذهبي والذاكرة المشتركة، فضلًا عن زيارته لكردستان العراق الذي أشارت عن واقع الارتباط التجاري والاقتصادي المهم بين الإقليم وإيران[3].

عدَّت طهران الزيارة بمثابة دفعة دبلوماسية واقتصادية هادفة إلى تعزيز التبادل التجاري، وتوقيع مذكرات تفاهم، وإعادة تأكيد العراق بوصفه شريك استراتيجي في مواجهة الضغوط الخارجيّة (مثل العقوبات). ووصفت وسائل الإعلام الإيرانية الرسميّة الزيارة بأنها ناجحة وأثمرت عن اتفاقات[4].

كانت زيارة الرئيس الإيراني دلالات إقليمية هامة؛ فاختيار العراق كأول زيارة خارجية للرئيس بزشكيان بعد انتخابه يحمل رسالة إقليمية قائمة على رغبة طهران في ضمان تعميق علاقاتها مع العراق، واستغلال العلاقة

(1) Umud Shokri, A New President Visits an Old Partner: Tehran Turns to Iraq, View Point,)Gulf International Forum, Washington, DC, 2024), pp.12-.

(2) Ibid.

(3) Al Jazeera Centre for Studies, Op,Cit, p.5

(4) ایرنا، دستاورد سفر پزشکیان به عراق؛ صداقتی که به توافق انجامید، 23 شهریور 1403:
https://www.irna.ir/news/

الاقتصاديّة مع بغداد كوسيلة لتخفيف الضغط الدولي عليها، فالزيارة كانت بمثابة وسيلة لحشد المصالح إقليمية ودفع العملية اقتصادية في مجالات التجارة والطاقة والاستثمار إلى الأمام[1]. وبذا، استطاعت إيران أن توصل رسالة مفادها أنها حاولت من خلال الزيارة أن تُظهر قدرة على التحرك الإقليمي وتشكيل تحالفات اقتصادية مع دول أخرى[2].

تمحورت زيارة الرئيس بزشكيان إلى العراق حول بُعدين: رمزي لتمتين الروابط الدينية والموروثات التاريخية التي تربط البلدين معًا عقديًا، وبُعد عملي من خلال تفعيل إبرام وتفعيل مذكرات تفاهم بما يخدم الطرفين، وإعادة تثبيت روابط طهران التقليدية مع بغداد في مجالات عدة. لذا، فإن هذه الزيارة تمثل لحظة محورية في تطور العلاقة بين الجارين، ويجلى ذلك في بزشكيان نفسه على الدور المركزي والأهمية الاستراتيجية للعراق في السياسة الخارجيّة الإيرانية؛ إذ انعكس ذلك في اهتمامه بتعزيز شراكات طهران الإقليمية؛لأنها أتاحت فرصة لدفع التعاون الثنائي بين العراق وإيران في المجالات الدبلوماسية والمشاريع الاقتصاديّة والأمن، مع مواجهة التحديات الناجمة عن الديناميات الإقليمية والعقوبات الدوليّة المفروضة على إيران.

2-تركيا: زيارة أردوغان مشهد العلاقات المتشابكة (الأمن، الاقتصاد، السياسة، المياه).

تمثل زيارة رجب طيّب أردوغان الرئيس التركي إلى العراق في المدة 22–24 نيسان (أبريل) 2024 محطة دبلوماسية مهمة جاءت بعد غياب طويل بعد أول زيارة رسمية للرئيس التركي منذ نحو 13 سنة. تمخضت هذه الزيارة عن توقيع أكثر من 20 مذكرة تفاهم في مجالات والأمن، والدفاع، والمياه، والنقل، والتجارة على الرغم من التحديات التنفيذية التي ستربكها من قبيل حساسية سيادة العراق، وتعقيدات العلاقة بين بغداد وأربيل، وطبيعة ملفات المياه العابرة للحدود التي تستلزم آليات قانونية وتقنية طويلة الأمد[3].

جاءت الزيارة ضمن مساعي تركية لإعادة ضبط العلاقة مع بغداد واستثمار موقع العراق كممرّ تجاري إلى الخليج. كما هدفت تركيا لإشراك بغداد رسميًا في مواجهة حزب العمال الكردستاني (PKK) وطلب تعاون أمني أكثر انتظامًا، فضلًا عن كونها محاولة لحل الخلافات السياسيّة التي تؤثر في تلكؤ ملفات عديدة وإعطاء الأولوية لجلب الاستثمارات، وحل ملفات النفط والتصدير عبر كردستان ومعالجة الأزمة المائية التي تفاقمت بفعل جفاف ومشروعات حوضي الفرات ودجلة والوجود التركي في شمال العراق[4].

(1) Seth J. Frantzman, Iranian President Pezeshkian's visit to Iraq boosts economic ties and diplomacy,) Foundation for Defense of Democracies, Washington D.C, 2024), p.2

(2) Reuters, Russian PM Mishustin to meet Iranian President Pezeshkian,)September 29, 2024): https://www.reuters.com/world/russian-pm-mishustin-meet-iranian-president-pezeshkian-monday-2024-29-09/?utm_source=chatgpt.com

(3) Timour Azhari, Ece Toksabay and Ahmed Rasheed, Iraq, Turkey to elevate security, economic ties after Erdogan visit,Reuters, April 22, 2024: https://www.reuters.com/world/middle-east/turkeys-erdogan-iraq-push-reset-ties-cooperation-against-pkk-202422-04-/?utm_source=chatgpt.com

(4) Abhishek Yadav, Erdogan's April 2024 Visit to Iraq: An Assessment, Issue Brief, Manohar Parrikar Institute for Defence Studies and Analyses, New Delhi, 2024, p2

وفي مجال ملف الأمن والتعاون في تحييد نشاط حزب العمال الكردستاني عبر تعاون استخباراتي – عملياتي، فالزيارة جاءت بعد تطور مهم على إثر قرار مجلس الأمن القومي العراقي في آذار (مارس) 2024 بإدانة نشاطات حزب العمال الكردستاني داخل العراق. مهَّد هذا القرار لتعاون أمني مع تركيا، وفتح مفاوضات حول آليات تبادل معلومات ومراكز عمليات مشتركة/تقنية لتأمين الحدود، على أن يحظى ذلك بموافقة الحكومة العراقية المركزية وبما لا يضر بسيادة العراق وبحساسية وجود قوات أجنبية أو عمليات عبر الحدود دون علمها[1]. يُشير الواقع إلى أن التعاون الأمني بين تركيا والعراق لم ينبثق من زيارة الرئيس التركي؛ إذ مهدت له زيارة الوفد الأمني التركي إلى العراق في 14 آذار (مارس) 2024. وعلى إثر هذه الزيارة أصدرت بغداد وتركيا بياناً مشتركاً حول آلية الأمن، وفي الأيام نفسها قرر المجلس الوطني للأمن العراقي عد حزب العمال الكردستاني «محظورًا»، ضمن إجراءات تُلبّي مطلب تركيا بشأن التهديدات العابرة للحدود.

شكَّلا القرار والبيان قاعدة تفاهم أمني مهمة وُضعت قُبيل زيارة أردوغان في نيسان (أبريل) 2024. وتُشير التقارير إلى أن أحد المقترحات العملية البارزة كان إنشاء مركز عمليات مشترك كآلية تنسيق استخباري بين الطرفين لمتابعة أهداف ضدّ عناصر حزب العمال الكردستاني في شمال العراق، قبلت بغداد بشكل مبدئي بعد عرض أنقرة لهذه الفكرة، لكن تفاصيل التشغيل والسيادة على الأرض بقيت نقطة حساسة في هذا المجال ومثار جدل[2]، ويعود ذلك إلى أن العراق كان دائمًا ما يُبدي اعتراضًا على استمرار الضربات التركية عبر الحدود والعمليات العسكرية البرية التي كانت سببًا في توتر العلاقات بين البلدي. لذا، كان التوازن بين التعاون الأمني ورفض انتهاك السيادة العراقية محورًا أساسيًا في نقاشات التعاون في المجال الأمني[3].

أما فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي، فقد تضمن توقيع مذكرات تخص مشاريع كبرى لا سيما ما يتعلق بتنفيذ طريق التنمية (Development Road)، وكذلك مبادرات لخطوط مواصلات كبرى بين العراق وتركيا بالتعاون مع شركاء من الخليج، والتي قد تصل إلى مليارات دولاراتـ وأن يسعى البلدان إلى تحويل مذكرات التفاهم إلى عقود قابلة للتنفيذ. يعد طريق التنمية مشروعًا مهماً للبلدين وهو بحاجة إلى بنية تحتية ضخمة من طرق وسكك حديد تمتد حوالي 1,200 كيلومتر والتي تربط بين الحدود التركية شمالًا وميناء الفاو جنوبًا في الخليج العربي[4]. في السياق نفسه، وقع البلدان أثناء الزيارة العديد من مذكرات التفاهم لتنشيط التجارة وزيادة حجم التبادل،

(1) Reuters, Turkey offers Iraq technical help to bolster border security, (April 25, 2024), https://www.reuters.com/world/middle-east/turkey-offers-iraq-technical-help-bolster-border-security-202425-04-/?utm_source=chatgpt.com

(2) Reuters, Iraq warm to Turkey's proposed anti-PKK joint ops centre, says Turkish official, (March 21, 2024): https://www.reuters.com/world/middle-east/iraq-warm-turkeys-proposed-anti-pkk-joint-ops-centre-says-turkish-official-202421-03-/?utm_source=chatgpt.com

(3) The Associated Press,Turkey says it has carried out new airstrikes against Kurdish militants in northern Iraq, (May 6, 2024): https://apnews.com/article/turkey-airstrikes-iraq-pkk-kurdish-f9f088ce4ea0eda5a12b5aafde8b50a4

(4) Ezgi Akin, Turkey, Iraq, UAE, Qatar ink $20B transportation deal during Erdogan visit,AL-Monitor, (Apr 22, 2024): https://www.al-monitor.com/originals/202404//turkey-iraq-uae-qatar-ink-20b-transportation-deal-during-erdogan-visit?utm_source=chatgpt.com

فالبلدان يرغبان في رفع حجم التجارة الثنائية إلى مستويات أعلى وهذا يتطلب تيسير التجارة، وتقليل الرسوم الجمركية، وتقليل بعض القيود على الواردات. ويُتوقع أن يبلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى 24 مليار دولار ما يعني زيادة 5 مليارات دولار عن عام 2023 التي بلغ فيها حوالي 19.9 مليار دولار[1].

فيما يتعلق بالملف الأكثر جدلًا في العلاقات العراقية التركية: ملف المياه في نهري دجلة والفرات، فقد تم النقاش حول جوهر الخلاف العراقي- التركي ومشاريع السدود في تركيا والتي سمحت لأنقرة بالتحكم بتدفّق المياه وتخزينها؛ مما أثر سلبًا في حصص العراق المائية بشكل واضح والذي انعكس سلبًا على مشاريع الري، والزراعة، وحدوث مخاطر بيئية وصحية. تم الاتفاق على فتح قنوات فنية لتبادل البيانات وإدارة تدفقات المياه لتفادي الأزمات المُستقبليّة على العراق من نواحٍ كثيرة. وقد تم الاتفاق على إدارة المياه في نهري دجلة والفرات عبر توقيع على اتفاقية لمدة عشر سنوات لإدارة المياه المشتركة بين البلدين، مع ضرورة مراعاة احتياجات العراق. تشمل هذه الاتفاقية أيضاً مشاريع مشتركة في تحسين أنظمة الري والزراعة والتعاون الفني في هذا المجال[2].

أدى الجهد السياسي والدبلوماسي العراقي دورًا مهمًا في إنجاح هذه الزيارة، أو على الأقل تمهيد الطريق لإنجاحها؛ فقد تجلّى ذلك في ترطيب العلاقة بغداد – أربيل التي زارها اردوغان وحثَّ حكومة إقليم كردستان على إعطاء الأولوية لموازنة العلاقة مع الحكومة الاتحادية في بغداد بما يتعكس إيجابًا على علاقات العراق وتركيا، فأية ترتيبات أمنية أو تجارية مستدامة يجب أن تُبرم بمشاركة رسمية ومتوازنة بين الحكومتين الاتحادية والمحليّة العراقيتين لتجنّب تفاقم سوء العلاقات بين البلدين. تأسيسًا على ذلك، تُوقع للزيارة أن يكون لها دور مهم في تعزيز العلاقات ما بين البلدين إذا ما أُخذ بالحُسبان ما يلي: تحويل مذكرات التفاهم إلى اتفاقات ملزمة مع آليات متابعة تضم لوائح زمنية وتقييم مؤشرات الأداء في كل منها؛ إنشاء لجنة ثنائية تقنية لإدارة موارد المياه مع مراقبة دولية تحقق حقوق دول المنبع والمرور؛ تنفيذ إطار أمني يركز على تبادل المعلومات والاستخبارات المشتركة مع احترام سيادة العراق ووضوح نطاق العمليات؛ ربط أي تمويل لمشروعات البنية التحتية بشرط نسب توظيف ومقاولات محلية لضمان فوائد اقتصادية حقيقية للعراق.

3-العلاقات مع المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى

العلاقات مع المملكة العربية السعودية

على الرغم من التحديات الجوهرية المحليّة والإقليمية والدوليّة التي أثرت في واقع العلاقات العراقية – السعودية على مدى السنوات السابقة، فإن عام 2024 شهد تطورًا عمليًا وملحوظًا في هذه العلاقات شمل مجالات دبلوماسية، أمنية، واقتصادية وتوقيع مذكرات تفاهم دفاعية وإنمائية، ازدياد حجم التبادل التجاري

(1) Rudaw, Iraq, Turkey to boost trade volume to $24 billion, (April 23 2024): https://www.rudaw.net/ english/ business/23042024?utm_source=chatgpt.com

(2) https://english.aawsat.com/arab-world/4978196-iraq-t%C3%BCrkiye-elevate-security-economic-ties-after-erdogan-visit

والمبادرات المشتركة في الطاقة والبنية التحتية[1]. يعد هذا التطور تحولاً مهمًا علاقات البلدين الجارين. عُرفت العلاقات السعودية العراقية منذ التغيير عام 2003 بأنها متقبلة ومتوترة ومتباعدة، حتى بدأت السعودية تحسّن من نظرتها إلى واقع العملية السياسيّة في العراق بعد عام 2017؛ إذ أبدت الرياض تغييرًا إستراتيجيًا تجاه العراق بعد سنوات طويلة من التباعد[2]؛ إذ تم إنشاء مجلس التنسيق العراقي السعودي، والذي يُعدّ نقطة تحول في العلاقات الدبلوماسية بين البلدين بعد عقود من التوتر. يضم المجلس سبع لجان فنية متخصصة تهدف إلى دفع العلاقات الثنائية قُدمًا، وتشمل مجالات اهتمام المجلس قطاعات الصحة، التعليم، المصارف، التجارة، الطاقة، فضلًا عن الكهرباء. في السياق ذاته، وجّه العراق دعوة إلى شركة (أرامكو) السعودية للاستثمار في حقل «عكّاشات» الغازي بمحافظة الأنبار[3].

وفي 19 تشرين الثاني (نوفمبر) 2024، عقد الاجتماع التنسِّيقي ضمن مجلس التنسيق السياسي- الأمني عبر لجنة السياسة والأمن المنبثقة من المجلس التنسيقي العراقي- السعودي، وترأس الاجتماع نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجيّة العراقي (فؤاد حسين) ونوقشت به العديد من الموضوعات الهادفة إلى تعزيز التعاون السياسي والأمني بين البلدين، ووسائل وآليات تفعيل العلاقات الثنائية على المستويين الإقليمي والدولي، فضلًا عن التنسيق في مسائل الأمن، مكافحة الإرهاب، الاستقرار في المنطقة، وقد نتج عن ذلك النتائج الاتفاق على مواصلة التعاون وتطوير آليات التنفيذ عملاً بالاتفاقيات السابقة، والتأكيد على أن العلاقات مميزة بين البلدين وأن التعاون يُسهم في الاستقرار الإقليمي. ويُعدّ هذا التقارب جزءًا من جهود أوسع نطاقًا لدعم استقرار العراق في المنطقة والعالم العربي.

وفي 4 تشرين الثاني (نوفمبر) 2024، التقى وزير الدفاع السعودي الأمير خالد بن سلمان مع نظيره العراقي ثابت محمد العبّاسي في العاصمة السعودية الرياض وتم توقيع (مذكرة التفاهم العسكري) التي تشمل مجالات مثل التدريب المشترك للقوات المسلحة والتنسيق الأمني عبر الحدود بين العراق والسعودية، وإمكانية علاج العسكريين العراقيين المصابين في السعودية أو استقبالهم، كجزء من التسهيلات الصحية المرتبطة بالعلاقة الدفاعية. وتمثل مذكرة التفاهم هذه خطوة مهمة لإظهار رغبة ملموسة في التضامن الأمني بين الدولتين، لا سيما في ظل التوترات الإقليمية، كما وتعكس اهتمامًا مشتركًا بالاستقرار ومكافحة التهديدات التي قد تؤثر في الحدود والمصالح المشتركة[4]. بعبارة أخرى، تعد هذه المذكرة نقطة تحوّل هامّة في التعاون العسكري.

وفيما مجال الاقتصاد والطاقة والبُنى التحتية، فقد أشارت التقارير محلية لعام 2024 إلى أن التجارة بين العراق والسعودية شهدت نموًا وصل إلى 12٪ سنويًا عام 2024 مع ارتفاع التبادل التجاري إلى1.3 مليار دولار.

(1) Giulia Bernacchi, Saudi Arabia, Iraq Ink Defense Pact to Enhance Cooperation and Security, The Defense Post, Nov 11, 2024
https://thedefensepost.com/202411/11//saudi-arabia-iraq-defense-pact/?utm_source=chatgpt.com

(2) Leslie Vinjamuri, Senem Aydın-Düzgit, Op, Cit, p.4.

(3) Sarah Akram, Iraq Saudi Relations: A Current, Issue Brief, (Institute Of Strategic Studies, Islamabad, 2024) p.3

(4) Giulia Bernacchi, Op, Cit.

أبدت الرياض رغبتها في مساعدة العراق بمشروعات الطاقة ونقل الكهرباء[1]. أما في مجال الاستثمار، فهناك اهتمام سعودي بالاستثمار في قطاعات إعادة الإعمار، والبنى التحتية والطاقة. إن هذه العقود الكبيرة مشروطة بالاستقرار السياسـي والأمني في العراق، لذا اقترحت الحكومة العراقية قانونًا لحماية الاستثمارات السعودية داخل العراق كنوع من المعالجة لبعض الصعوبات التي يواجهها المستثمرون السعوديون في العراق، وسعيًا لتوفير ضمانات قانونية.

وفي مجال التجارة تم الاتفاق على التعاون في التحول الرقمي والتجارة الإلكترونية؛ ففي 4 آب (أغسطس) 2024، زار فريق من وزارة التجارة العراقية السعودية للتعرف على تجربة المملكة في التحول الرقمي. تم عقد ورش عمل لمدة يومين تناولت تنظيم عمل الشركات وإجراءات تسجيلها وتجديد السجل التجاري. وتم الاتفاق على تبادل الخبرات في التشريعات والتنظيمات المرتبطة بتسجيل الشركات والسجل التجاري. واستعداد الطرف السعودي لاستمرار الورش والعمل المتبادل لتعزيز التجارة الداخليّة والخارجيّة وتحسين بيئة الأعمال في كلا البلدين[2].

يؤكد ما تقدَّم أنّ البلدين يسيران في إطار توجه جديد في مجالات متعددة؛ فقد باتت العلاقات الثنائية في مسار تصاعدي مع تزايد تبادل الزيارات الرسميّة. ويعني هذا أن تعزيز العراق لعلاقاته الإقليمية، لا سيما مع السعودية، يُعدّ خطوة بالغة الأهمية لتمكينه من تقليل التحديات والانطلاق نحو مسار دولة أكثر استقرارًا وأمنًا وترابطًا وازدهارًا.

العلاقات مع الكويت

لا شك بأن القضايا الخلافية المتجذرة المرتبطة بملفات حدودية وبحرية سياسية وقانونية كخور عبدالله وتحديد المياه الإقليمية وملف المفقودين وممتلكات عام 1990 وغيرها تقف عائقًا أمام استمرار تطور العلاقات العراقية – الكويتية بشكل أكثر تقدمًا. مع ذلك، شهد العام 2024 خطوات عملية لتعزيز التعاون الدبلوماسي من خلال التبادل الرسمي للزيارات والاجتماعات وزارية كخطوة أولى لمحاولات تحسين واقع ومستقبل العلاقات التي تهم البلدين في المجالات كافة[3]. فعلى مستوى الإطار السياسي والدبلوماسي، نجحت الدبلوماسية العراقية في اقناع الكويت على عقد لقاءات وزارية رفيعة خلال 2024، تجلّى ذلك عبر اجتماع وزير الخارجيّة العراقي وممثلين كويتيين لتأكيد استمرار الحوار وتنسيق قنوات التعاون الثنائية. وخلال الربع الأخير من العام 2024، استمر التواصل بين وزارتي الخارجيّة ولجان فنية/قانونية عراقية - كويتية لمعالجة مسائل عملية (كالمفقودين، والممتلكات، وقضايا حدودية/فنية). وقد عُدّت تلك الخطوة مؤشرًا إيجابيًا على أن الكويت غير راغبة في استمرار مقاطعة العراق أو تجميد كامل للعلاقات[4].

(1) U.S. Energy Information Administration (EIA), Country Analysis Brief: Iraq, (Washington, 2024), p.7

(2) Máté Szalai, Saudi and Emirati engagement in Iraq: From sectarianism to investment, Policy Brief, the Netherlands Institute of International Relations (Clingendael), 2025, p.1011-.

(3) Nadim Kawach, Iraq-Kuwait power link to be ready end 2024','Zawya Projects, 2024, p.1.

(4) Reuters, Kuwait forms new government headed by Ahmad Abdullah Al-Sabah, (May 12, 2024): https://www.reuters.com/world/middle-east/kuwait-forms-new-government-headed-by-ahmad-abdullah-al-sabah-202412-05-/?utm_source=chatgpt.com

فضلًا عن ذلك، يبدو أن البلدين لديهما اهتمام مشترك بملف التعاون في الاقتصاد والطاقة والبنى التحتية كمشروع ربط شبكات الكهرباء للعراق بدول الخليج من خلال الكويت؛ ففي عام في 2024 سُجِّل تقدّم ملموس في مشاريع الربط الكهربائي (مشروع ربط شبكة الكويت مع العراق وارتباط العراق مع شبكة الخليج/ GCCIA)؛ إذ تم تمهيد البنية التحتية قبل نهاية 2024 كخطوات لتعزيز التكامل الطاقوي والاعتماد المتبادل. إن الاهتمام بهذا النوع من الملفات (التقنية والطاقية مثل ربط الكهرباء، ومشاريع بنى تحتية) من شأنها أن من توسَّع من فضاء الحوار والتغلب على المشاكل السياسيّة. فضلًا عن ذلك، هناك خطوات إيجابية في مجال التجارة والاستثمار بين العراق والكويت؛ إذ إن هناك مناقشات رسمية حول استثمارات محتملة ومذكرات تفاهم في مجالات الطاقة والنقل والخدمات، ويبدو أن التعاون في هذا المجال جادٌ برغم العقبات التنفيذية والإجرائية التي تُعيق تقدم ذلك بالشكل المطلوب[1]. لذا، تتطلب قضية التعاون في هذا المجال التحوّل من مذكرة تفاهم إلى عقد تنفيذي محدد بزمن وآليات ضمان قانونية ومالية لمصلحة البلدين معًا.

فيما يتعلق بملف المفقودين والممتلكات، فلا تزال اللجان الفنية المشتركة (العراق - الكويت - اللجنة الدوليّة للصليب الأحمر) تتواصل بشأن البحث عن رفات مفقودين وإعادة ممتلكات وأرشيفات التي تطالب بها الكويت. فخلال عام 2024 استمرت إجراءات فنية بالتنقيب وفحوصات الـ (DNA) وتسليم العينات لحل هذه القضية فنيًا، لكن الملف لم يُغلق بالكامل في من جانب الكويت، وذلك لأنه ملف حسّاس سياسيًا وشعبيًا ويؤثر في مناخ العلاقات وتطورها في المستقبل[2].

تعد مسألة الأمن والحدود من القضايا الحسّاسة في العلاقات العراقية الكويتية؛ إذ يُعد ترسيم الحدود، وقضية خور عبدالله على نحوٍ خاص، والتعريف بمنطقة الاستثمار / الموارد في الممرّ المائي قضايا حسّاسة أثارت مخاوف دبلوماسية واهتمامًا دوليًا إبان ونهاية العام 2024 من قبل الجهات الإقليمية والدوليّة التي طالبت بالتمسّك بأُطر القانون الدولي لتفادي التصعيد. وعلى الرغم من كل الجهود التي تُبذل، فإن قضايا ترسيم الحدود والخور لم تُحل في 2024 بشكل نهائي، وقد بقيت نقطة احتكاك محتملة قد تظهر إلى السطح في أية لحظة[3].

إن واقع العلاقة مع الكويت ومستقبلها محكوم بعدة أمور أبرزها تسريع عمل اللجان الفنية المشتركة لملف الحدود البحرية، مع نشر جداول زمنية واضحة، والاستعانة بخبراء قوانين البحار، وتحويل مذكرات التفاهم الطاقية إلى عقود تنفيذية مع ضمانات مالية وفنية مشتركة وتقويم للخطر، واستمرار التعاون مع الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في هذا المجال، لا سيما فيما يتعلق بملف المفقودين، وتقديم دلائل واضحة وشفافة لإقناع الرأي العام الكويتي بإجراءات العراق الموضوعية. في مقابل ذلك، يجب أن تُبدي الكويت حُسن نواياها بما يعرضه العراق من بوادر إقامة علاقات سياسية قائمة على حسن الجوار، وتوسُّع مساحات التعاون الاقتصادي التي تشكَّلت في العام 2024، وتوقيع مذكّرات تفاهم على مستوى وزارات وهيئات كبادرة لحل المشاكل التي تشوب علاقات البلدين وفي مقدمتها ترسيم الحدود البحرية.

(1) 2024 Investment Climate Statements: Iraq, Report, (U.S. Department of State Washington, 2024), p.5

(2) Multimedia Newsroom, Iraq: For families of missing persons, the search continues. Every missing person deserves to be found. (August 30 2024): https://www.icrcnewsroom.org/story/en/871/iraq-for-families-

(3) International Crisis Group, Maritime Disputes Cast a Pall over Iraq-Kuwait Relations, (COMMENTARY, 2025), p.3

العلاقات مع الامارات العربية المتحدة

شهد العام 2024 تطورًا في العلاقات العراقية – الإماراتية؛ ففي المجال الدبلوماسي والزيارات رفيعة المستوى، التقى الرئيس العراقي عبد اللطيف رشيد بالرئيس الإماراتي الشيخ محمد بن زايد آل نهيان في أبوظبي، وجرى بحث سبل تعزيز العلاقات بين البلدين، والتعاون في مجالات الاقتصاد والاستثمار والتنمية، إلى جانب ملف الطاقة المتجددة[1]. وفي المجال الاقتصادي، شهدت العلاقات الاقتصاديّة طفرة كبيرة؛ إذ ارتفع حجم التبادل التجاري بين العراق والإمارات من 28.3 مليار دولار عام 2023 إلى 39.3 مليار دولار عام 2024، أي بزيادة قدرها 38.6 %[2].

وفي مشاريع البنية التحتية والنقل، وقَّع العراق في نيسان (أبريل) 2024 مذكرة تفاهم مع مجموعة موانئ أبو ظبي للتعاون في مجالات النقل البحري والموانئ والشحن. كما وقّعت الأمارات مع العراق، إلى جانب وتركيا وقطر، اتفاقًا أوليًا للتعاون في مشروع طريق التنمية (Road Project Development) المشروع الاستراتيجي الذي تبلغ قيمته 17 مليار دولار يربط ميناء الفاو الكبير جنوب العراق بتركيا عبر شبكة طرق وسكك حديدية. وفي مجال التعليم والبحث العلمي أقام العراق في 28 تشرين الثاني (نوفمبر) 2024 مع الإمارات برنامجًا تنفيذيًا للتعاون في مجال التعليم العالي والبحث العلمي للمدة (2025–2027)، وتضمّن الاتفاق تبادل المعلومات الأكاديمية، والاعتراف المتبادل بالشهادات الجامعية والدراسات العليا، والتعاون في الاعتماد المؤسسي، وتطوير البرامج التعليمية [3].

يُشير التعاون في المجالات أعلاه إلى أن العلاقات العراقية – الإماراتية في 2024 لم تقتصر على التجارة فحسب، بل شملت التعليم، والبنية التحتية، والاستثمار، والطاقة، وهذا يعني أن الإمارات تسعى إلى أن تكون شريكًا رئيسًا في مشاريع إعادة الإعمار والتنمية في العراق، بينما يستفيد العراق من خبرة الإمارات واستثماراتها لتطوير اقتصاده ومؤسساته التعليمية.

العلاقات مع قطر

تشير تطورات العلاقات العراقية - القطرية خلال العام 2024 إلى أن البلدين يسيران نحو علاقات سياسية أكثر تطورًا. في كانون الأول (ديسمبر) 2024 وصل نائب رئيس الوزراء العراقي وزير الخارجيّة فؤاد حسين إلى الدوحة للمشاركة في منتدى الدوحة الدولي لعام 2024، حيث عقد لقاءات في المنتدى وعلى هامشه، لمناقشة قضايا العلاقات بين البلدين والأمن الإقليمي، وعبَّر عن رغبته بتعزيز العلاقات بين البلدين والذهاب نحو الشراكة، وحسن الجوار، والاستثمار، والتعاون في المجالات التنموية. في قِبال ذلك، بادرت قطر بافتتاح قنصلية لها في

(1) GulfToday, UAE, Iraq seek lasting peace in ME based on two-state solution, (February 12, 2025): https://www.gulftoday.ae/news/202512/02//uae-iraq-seek-lasting-peace-in-me-based-on-two-state-solution

(2) Asharq Al Awsat, Second Emirati-Iraqi Business Forum Discusses Enhancing Trade Partnerships, Asharq Al Awsat, 3 May 2025: https://english.aawsat.com/business/

(3) Haydar Karaalp, Iraqi transport minister announces memorandum declaration on Development Road Project, 31.10.2024: https://www.aa.com.tr/en/middle-east/iraqi-

أربيل وهو ما عدّه أمين عام وزارة الخارجيّة القطرية أحمد بن حسن الحمادي خطوة من خطوات السياسة القطرية نحو زيادة الاستثمار في العراق وإقليم كردستان. وفي 26 أيار (مايو) 2024 التقى وفد قطري في أربيل مع رئيس إقليم كردستان العراق، وتم مناقشة فرص استثمار قطري في عدة قطاعات منها الطاقة، الزراعة، التعليم، الصحة[1].

وعلى مستوى العلاقات الاقتصاديّة والتجارية، قامت اللجنة المشتركة الاقتصاديّة والتجارية والفنية بين البلدين بعقد الجلسة السابعة لها في بغداد في المدة 7-8 تموز (يوليو) 2024 بعد انقطاع دام نحو ست سنوات، حيث وقع ممثلا البلدين تقرير اللجنة وناقشا تعزيز العلاقات الاقتصاديّة والاستثمارية وتحسين بيئة الاستثمار[2]. وفي مجال مشروع طريق التنمية وميناء الفاو، وقّع العراق في 22 نيسان (أبريل) 2024 مع قطر والإمارات وتركيا مذكّرة تفاهم للتعاون في مشروع طريق التنمية وتطوير ميناء الفاو[3].

على صعيد العلاقات الثقافية والإعلامية، تمت دعوة وزارة الثقافة القطرية إلى معرض العراق الدولي للكتاب في نسخته الرابعة في شباط (فبراير) 2024، لعرض الإنتاج الثقافي القطري وتعزيز التعاون الثقافي. كان الحضور القطري في المعرض متميزًا وجاء كجزء من تعميق الدبلوماسية الثقافية بين البلدين. كما قامت وفود ثقافية من قطر بالتعاون مع العراق، واستُضيفت فعاليات مثل «أسبوع الثقافة العراقي في قطر» لتعزيز التبادل الثقافي، ومعرض الكتاب، والفعاليات الفنية. وفي مجال التعاون الإعلامي قامت شبكة الإعلام العراقي الحكومية بفتح آفاق التعاون مع مؤسسات إعلامية قطـرية كشبكة الجزيرة، ضمن جهود لتبادل الخبرات والتدريب الإعلامي[4].

قد تكون قطر دولة صغيرة من حيث المساحة، لكنها غير صغيرة من حيث التأثير؛ إذ تؤدي هذه الدولة أدوارًا مهمَّة على الصُعد الإقليمية والعالمية، كما تمتاز بكونها دولة بارزة بما يُعرف بـ «دبلوماسية الإنابة». إن تعميق العلاقات مع قطر يعد خطوة مهمة بالنسبة للعراق، وعليه أن يمضي قُدمًا في خطوات لاحقة في هذا الاتجاه، بما يُسهم في تعزيز موقع العراق الإقليمي والاستفادة من شبكة العلاقات المعقدة التي تملكها قطر مع القوى العالمية المؤثرة، والعمل على توظيف هذه العلاقة لإقامة صلات متوازنة مع الدول المهمة إقليميًا وعالميًا.

العلاقات مع سلطنة عُمان

في عام 2024، شهدت العلاقات بين جمهورية العراق وسلطنة عُمان تطورًا ملحوظًا على صُعد مختلف، بما في ذلك السياسة، والاقتصاد، والثقافة، مما يعكس التزام البلدين بتعزيز التعاون الثنائي. فعلى صعيد تعزيز

(1) **أمين عام الخارجية القطرية: متفائلون بتحقيق تنمية اقتصادية في العراق وإقليم كوردستان، 2024/5/26، Kurdistan24** https://www.kurdistan24.net/ar/story/329340

(2) John Lee, Iraq-Qatar Joint Committee meets after Six Years, Iraq Business News, 15th July 2024: https://www.iraq-businessnews.com/202415/07//iraq-qatar-joint-committee-meets-after-six-years/?utm_source=chatgpt.com

(3) Qatar tribune, Qatar signs MoU for co-op on Development Road Project & Al-Faw Port development with govts of Iraq, UAE and Turkey, 232024/04/: https://www.qatar-tribune.com/article/119280/nation/qatar

(4) Iraqi News Agency (INA), Iraqi Media Network Opens Cooperation prospects with Major Qatari Media Institutions, 12025/3/: https://ina.iq/en/local/37462-iraqi-media-network-opens-cooperation-prospects-with-major-qatari-media-institutions.html?utm_source=chatgpt.com

التعاون السياسي والدبلوماسي، انعقدت في كانون الأول (ديسمبر) 2024 الدورة التاسعة للجنة العمانية العراقية المشتركة في بغداد، برئاسة وزير الخارجيّة العراقي فؤاد حسين ونظيره العماني بدر البوسعيدي، وتم خلالها توقيع مذكرتي تفاهم؛ الأولى تتعلق بالمشاورات السياسيّة، والثانية بين معهد الخدمة الخارجيّة العراقي ونظيره العماني، مما يعكس التزام البلدين بتعميق التعاون الدبلوماسي[1].

أشاد وزير الخارجيّة العُماني بالتعاون المثمر بين بلده والعراق، مؤكداً على تعزيز التعاون في مجالات السياحة والطاقة والقطاع المالي، كما عبّر عن تطلع سلطنة عُمان إلى إبرام المزيد من مذكرات التفاهم والمشاركة الفاعلة في معرض بغداد الدولي. واتفق البلدان على تعزيز التعاون في المجالات الاقتصاديّة والتجارية والثقافية، فضلًا عن تسهيل التبادل الأكاديمي والعلمي، مع التأكيد على أهمية التعاون في مجالات متعددة وحيوية الطاقة والبيئة، وعبّر عن دعمه لعملية التنمية المستدامة[2]. وانسحبت ايجابية العلاقات بين البلدين إلى مجال التعاون الثقافي والرياضي، ففي تشرين الأول (أكتوبر) 2024، مَنحت سلطنة عُمان أعضاء وفد المنتخب العراقي والجماهير العراقية إعفاءً من تأشيرات الدخول لحضور مباراة رياضية، مما يعكس عمق العلاقات الثقافية والرياضية بين البلدين[3].

وفقًا لما تقدَّم، فإن التوجهات المُستقبليّة تُشير إلى استمرار تطور علاقات العراق بسلطنة عُمان من خلال تنظيم زيارات متبادلة، وتوقيع اتفاقيات جديدة، وتوسيع التعاون في مجالات متعددة. وتؤكد هذه الخطوات على التزام البلدين بتطوير شراكة استراتيجية تخدم مصالحهما المشتركة وتعزز الاستقرار والتنمية في المنطقة.

العلاقات مع سوريا

على الرغم من تبادل السفراء بين البلدين في عام 2006 واعتراف سوريا بالحكومة العراقية بعد الاحتلال الأمريكي عام 2003، فإن العلاقات العراقية – السورية لم تكن وطيدة، بل كانت متوترة ومحدودة، لا سيما أن الحكومة العراقية غالبا ما كانت تَتَّهم سوريا بتسهيل عبور المقاتلين الأجانب إلى العراق[4]. مع ذلك، كان الموقف الرسمي من النظام البعثي بقيادة بشار الأسد متوازنا حتى في فترة الحرب الأهلية السورية؛ فالعراق لم يدعم المعارضة السورية 2011، وحافظ على علاقات دبلوماسية وتبادل تجاري محدود. وكان هناك «تعاون أمني» بين البلدين في مجال مكافحة الإرهاب[5].

في 8 كانون الأول (ديسمبر) 2024، أنهار نظام بشار الأسد بعد هجوم واسع شنته (قوات المعارضة) بقيادة هيئة تحرير الشام، بدعم من ما يُعرف بـ «الجيش الوطني السوري» المدعوم من تركيا. أسفر الهجوم عن سيطرة

(1) https://mofa.gov.iq/202452828//?utm_source=chatgpt.com

(2) طه العاني، تطوير العلاقات العُمانية العراقية.. آفاق اقتصادية جديدة، الخليج أون لاين، (11 شباط/ فبراير 2025): https://alkhaleejonline.net/

(3) Ibid.

(4) Imad Mansour, William R. Thompson, Shocks and Rivalries in the Middle East and North Africa. Georgetown University Press, Washington, 2020, p.19

(5) Omar Dhabian, The Iraqi Stance on Events in Syria: Between Legitimate Fears and Sectarian Rhetoric Policy Analysis, The Washington Institute for Near East Policy, Washington, 2025, p.2

المعارضة على العاصمة دمشق، مما شكَّل نهاية لحكم عائلة الأسد التي استمرت لعقود. على إثر ذلك، دخلت العلاقات بين العراق وسوريا، في ظل هذا التحوّل المؤثر، مرحلة جديدة كان على العراق التعامل معها.

تعامل العراق مع الوضع الجديد في سوريا بوصفه أمرًا واقعًا يجب احتوائه ودرء تأثيراته السلبية في أمن العراق واستقراره؛ ففي أواخر كانون الأول (ديسمبر) 2024، زار رئيس جهاز المخابرات العراقي (حميد الشطري) دمشق والتقى بالرئيس السوري أحمد الشرع. تركزت المناقشات على أبرز القضايا والهواجس التي تُخالج العراق وسوريا على حدٍ سواء؛ وفي مقدمتها أمن الحدود، ومنع تدفق الإرهابيين، وحماية المقدسات في سوريا لا سيما الشيعية منها[1]. وعلى الرغم من أن هذه الخطوة التي تقدَّم بها العراق أثارت جدلاً في الأوساط السياسيّة والشعبية، فإن ضمان عدم وجود تهديدات أمنية نتيجة التغيير الحاصل في سوريا أفضل للعراق.

إن قيام العراق بهذه الخطوة السياسيّة المهمة يأتي في سياق سعيه لإعادة بناء العلاقات مع سوريا واتخاذ طريقًا دبلوماسيًا جديدًا على الرغم من المشاكل والملفات الثقيلة التي شابت العلاقات بين البلدين لا سيما بعد عام 2003 [2]. وبالفعل، أثمرت هذه الخطوة التي تقدَّم بها العراق؛ إذ تم إعادة فتح المعابر الحدودية، وتم الشروع بتعاون أمني بين البلدين. وفي آذار (مارس) 2025، زار وزير الخارجيّة السوري العراق (أسعد الشيباني) مرحبًا ببدء فصل جديد من العلاقات بين البلدين وتعزيز التعاون في بعض الملفات لا سيما التبادل التجاري و«مكافحة تنظيم داعش»، كما أظهر الشيباني رغبة مشتركة في تعزيز التعاون الأمني بين البلدين. وفي في حزيران (يونيو) 2025، أعاد العراق فتح معبر القائم الحدودي (أبو كمال) مع سوريا بعد إغلاق دام سنوات بسبب الأوضاع الأمنيّة المتوترة في سوريا، وفي وقت سابق في العراق، وقد مثَّل هذا القرار نوعًا من إظهار الرغبة في تعزيز التعاون بين البلدين[3]

يمكن القول إن العلاقات العراقية – السورية في مرحلة ما بعد نظام الأسد تتسم بالحذر والتعاون الانتقائي في وقت يسعى فيه البلدان إلى تعزيز التعاون على أكثر من صعيد. مع ذلك، تبقى التحديات السياسيّة، والإنسانية، وتلك التي تتعلق بالحدود عقبات أمام تحقيق استقرار طويل الأمد، ومن ثم، فمستقبل هذه العلاقات يعتمد على قدرة الحكومتين على تجاوز الخلافات السابقة وبناء شراكة حقيقية قائمة على المصالح المشتركة.

(1) Al Jazeera Staff, What happened in Syria? How did al-Assad fall? Al Jazeera, 31/ Dec, 2024: https://www.aljazeera.com/news/20248/12//what-happened-in-syria-has-al-assad-really-fallen?utm_source=chatgpt.com

(2) Faqar Fadel, Iraq Expands Syria Relations Through Shadow Diplomacy, Al-Akhbar Newspaper, June 11, 2025: https://en.al-akhbar.com/news/iraq-expands-syria-relations-through-shadow-diplomacy?utm_source=chatgpt.com

(3) Reuters, Syrian foreign minister visits Iraq, calls for reopening of border, March 14, 2025: https://www.reuters.com/world/middle-east/syrian-foreign-minister-visits-iraq-calls-reopening-border-2025-03-14/?utm_source=chatgpt.com

العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكيّة

1-الرؤية تجاه الوجود الأمريكي في العراق

تُشير الدراسات الأمنيّة إلى أن هناك ثلاثة من الأسباب المحرِّكة التي حددت الرؤية بضرورة إنهاء الوجود العسكري الأمريكي في العراق[1]:

السبب الأول: يتمثل بالضغوط الداخليّة العراقية الشعبية منها والسياسيّة. طالبت بعض الجهات والقوى السياسيّة، داخل مجلس النواب العراقي وخارجه، مرارًا بإنهاء الوجود الأجنبي والأمريكي على نحوٍ خاص، لا سيما بعد ما يُعرف بحادثة مطار بغداد الدولي في عام 2020 التي تم فيها اغتيال قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني (قاسم سليماني) ونائب رئيس هياة الحشد الشعبي (أبو مهدي المهندس) ومن ثم استشهادهما، فضلًا عن سلسلة اغتيالات القادة في فصائل المقاومة والحشد الشعبي. أثار هذه الأحداث وأحداث مشابهة استياء الرأي العام العراقي وخاصة المقرب من القوى السياسيّة الرافضة للوجود الأمريكي، مما دفع الجهات والقوى السياسيّة في مجلس النواب إلى قيادة حراك يرمي إلى طرد القوات الأمريكيّة والأجنبية بشكل عام، وإنهاء الأدوار العسكرية، وغير العسكرية، لها. وقد شكلت هذه المطالبات عامل ضغط سياسي على حكومتي مصطفى الكاظمي ومحمد شياع السوداني للتفاوض مع الولايات المتحدة على إطار جديد يضمن انسحاب هذه القوات نهائيًا.

السبب الثاني: تمثل بالتهديدات الأمنيّة المتزايدة ضد العناصر الأمريكيين؛ إذ اتخذت فصائل المقاومة استراتيجية الضربات العسكرية المستمرة على المواقع التي تتواجد بها القوات الأمريكيّة وخاصة بعد حادثة مطار بغداد الدولي والضربات التي وجهتها القوات الأمريكيّة لمواقع الحشد الشعبي المنتشرة في عموم العراق. زادت ضربات الفصائل على الأماكن الي تتوجد فيها القوات الأمريكيّة في العراق أو الدول المجاورة من عبء كلفة بقائها التشغيلية (حماية، مرافق، ردود)، مما دفع واشنطن وبغداد للبحث عن صيغة تقلل الاحتكاك العسكري المباشر، والركون إلى اتفاق يقضي بانسحاب القوات الأمريكيّة.

السبب الثالث: تمثل برغبة الولايات المتحدة التركيز على شكل علاقة طويلة الأمد. وقد عبرت إدارتي ترامب الأولى وجو بايدن مرارًا عن رغبتهما بإبقاء شراكة أمنية طويلة الأمد تعتمد على تدريب وبناء قدرات بدل المهام القتالية التقليدية، وهو ما اتُفق عليه في المباحثات. يُشير ذلك إلى أن هناك رغبة أمريكية بعدم ترك التواجد مع الموافقة على التقليل منه، مع إقامة علاقة متينة بين البلدين حتى لا يبقى العراق بعيدًا عن الاستراتيجية الأمريكيّة في الشرق الأوسط، لا سيما في ظل التحوّلات الأمنيّة والسياسيّة المتسارعة التي مر بها العراق في مرحلة ما بعد الانتصار على تنظيم داعش الإرهابي. تأسيساً على ذلك، وضعت إدارة بايدن أولويات لمسألة الوجود العسكري الأمريكي في العراق وإدارته دبلوماسيًا بعد عقود من التدخّل المباشر في شأن العراق الداخلي والخارجي.

(1) Christopher M. Blanchard, Iraq: Attacks and U.S. Strikes Reopen Discussion of U.S. Military Presence, CRS Insight, No.12309 Congressional Research Service, Washington, 2024, p.2

نشطت الدبلوماسية العراقية بقوة بين عامي 2023 - 2024 من أجل إنهاء الوجود العسكري الأمريكي، وقد جرت جولات من الحوار بين بغداد وواشنطن عُرفت بـ «الحوار الاستراتيجي»، ثم اتفق الطرفان على العمل على مذكرة تفاهم وإطلاق «لجنة عسكرية عليا» لتقييم متى وكيف تُحوَّل مهمة التحالف الدولي إلى علاقة ثنائية دائمة. وقد تم الاتفاق على خطة ثنائية تقضي بانتهاء مهمة التحالف العسكرية في العراق بحلول (أيلول) سبتمبر 2025، مع سحب مئات القوات في المرحلة الأولى وترك قوة متبقية محدودة تعمل لأغراض استشارية ولوجستية لمساندة العمليات العسكرية في العراق وسوريا حتى نهاية 2026[1]. يمثل ذلك الإطار العام الذي اتفق عليه البلدان لسحب معظم القوات الأمريكيّة من العراق والتي يتواجد منها حوالي 2500 للدعم والمساندة فقط[2].

2-التعاون الاقتصادي

شهدت العلاقات العراقية – الأميركية في السنوات الاخيرة تحوّلًا واضحًا باتجاه التعاون الاقتصادي أكثر من العسكري والأمني. تبلور هذا التعاون في مجالات متعددة مثل الطاقة، وإعادة الإعمار، والاستثمار، والتكنولوجيا، والإصلاح المؤسسي. يحمل كل مجال من هذه المجالات أبعادًا استراتيجية لكل من بغداد وواشنطن، ويؤثر بشكل مباشر في مستقبل الاستقرار السياسي والاقتصادي للعراق[3]. لذلك مثَّل التعاون الاقتصادي أحد أهم محاور العلاقات الثنائية بين البلدين وخاصة في عام 2024، وقد ارتبط هذا التعاون بجهود إعادة الإعمار، وتطوير القطاعات الاقتصاديّة، وتنويع مصادر الدخل بعيدًا عن النفط، إلى جانب التجارة المباشرة والاستثمارات. ويكتسب هذا التعاون أهمية إضافية مع استمرار التحديات الهيكلية التي يواجهها الاقتصاد العراقي، مثل اعتماد الموازنة على الإيرادات النفطية وضعف البنية التحتية الإنتاجية.

بلغ حجم التجارة بين الولايات المتحدة والعراق في عام 2024 حوالي 9.2 مليار دولار أمريكي، إذ صدّرت الولايات المتحدة ما يقارب 1.7 مليار دولار من السلع إلى العراق، في حين استوردت من العراق بما يقارب 7.5 مليار دولار، معظمها من النفط الخام. وبهذا سجّلت الولايات المتحدة عجزًا تجاريًا يقرب من 5.9 مليار دولار مع العراق[4]. فضلاً عن ذلك، تعد الولايات المتحدة أحد أكبر المانحين للعراق؛ ففي عام 2023، التزمت الولايات المتحدة بتقديم حوالي 426 مليون دولار كمساعدات إنمائية وإنسانية وداعمة للاستقرار. واستمر هذا الزخم في عام 2024 من خلال برامج وكالة التنمية الدوليّة (USAID) ووزارة الخارجيّة الأمريكيّة، بما يشمل دعم قطاعات التعليم، الخدمات الصحية، وإعادة الإعمار. إلى جانب ذلك، وُجّهت مساعدات أمنية مباشرة؛ إذ خصّص صندوق

(1) Jim Garamone, Inherent Resolve Mission in Iraq and Syria Transitioning, DOD News,U.S. Department of War, Washington2024,, p.5,

(2) Nancy A. Youssef, U.S. and Iraq Agree to Withdraw Nearly All American Troops by the End of 2026, The Wall Street Journal,Sept. 20, 2024: https://www.wsj.com/world/middle-east/u-s-and-iraq-agree-to-withdraw-american-troops-by-the-end-of-20263-a7b23e1?utm_source=chatgpt.com

(3) Frank R. Gunter, The Political Economy of Iraq: Restoring Balance in a Post-Conflict Society, Edward Elgar Publishing, London, 2023, p.15

(4) Office of the U.S. Trade Representative (USTR), Iraq Country Facts, 2024: https://ustr.gov/about/ policy-offices/press-office/ustr-archives/20072020--reports-and-publications/2024

تدريب وتجهيز قوات مكافحة داعش في عام 2024 ما يقارب 242 مليون دولار لدعم الشركاء العراقيين، وذلك من أصل 398 مليون دولار مخصصة للمنطقة[1].

وسَّعت الولايات المتحدة عبر مؤسساتها المالية من دعم الاقتصاد العراقي من خلال تعزيز القطاع الخاص. ففي نيسان (أبريل) 2024، أعلنت مؤسسة تمويل التنمية الدوليّة الأميركية (DFC) عن تقديم قرض بقيمة 50 مليون دولار إلى «المصرف الأهلي العراقي» (National Bank of Iraq) بهدف توسيع نطاق التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ودعم ريادة الأعمال. يعكس هذا التمويل اتجاهًا أميركيًا لزيادة استثمارات الولايات المتحدة غير النفطية في العراق[2]. إلى جانب ذلك، أدت الشركات الأميركية دورًا أساسيًا في إعادة الإعمار وتطوير قطاع الطاقة. فقد وقّعت شركات مثل (Bechtel) و(Halliburton) عقوداً لتنفيذ مشاريع في مجال النفط والغاز والبنية التحتية، بما في ذلك تطوير شبكات الكهرباء ومحطات الطاقة. تؤكد هذه العقود أن التعاون الاقتصادي لا يقتصر على الجانب الحكومي، بل يمتد إلى شراكات القطاع الخاص التي تُسهم في بناء القدرات الاقتصاديّة للعراق[3].

فضلاً عن ما ذُكر، هناك جملة من البرامج التي تبرز ملامح التعاون الاقتصادي الأميركي العراقي حتى عام 2025، منها ما يتعلق بالبرامج التنموية؛ وهي عبارة عن المساعدات اضطلعت بها الوكالة الأميركية للتنمية الدوليّة (USAID) التي أدت دورًا في دعم الاقتصاد العراقي عبر برامج تنموية طويلة الأمد، من أبرز هذه البرامج التنموية طويلة الأمد هو برنامج (Durable Communities and Economic Opportunities) الذي أُطلق عام 2020 ويهدف إلى تعزيز تنافسية الأعمال وتوليد فرص عمل، حيث خُطط لجذب استثمارات بقيمة 25 مليون دولار وخلق أكثر من 3,000 وظيفة. مع ذلك، أشار تقرير مكتب المفتش العام لـ(USAID) إلى أنّ البعثة في العراق عالجت بعض قضايا الامتثال الإجرائي فشلت في مراقبة التقدم نحو الأهداف المرسومة، مما أثّر على تقييم النتائج التنموية. وقد أوصى التقرير بخطوات تصحيحية لتعزيز الرقابة، وقدمت البعثة خططًا لمعالجة الثغرات[4]، ومنها ما يتعلق بالتمويلات والاستثمارات الأميركية، إذ تؤدي مؤسسة تمويل التنمية الأميركية (DFC) دورًا في دعم مشاريع حيوية داخل العراق. ولعل أبرز مشروع هو قرض يصل إلى 250 مليون دولار لشركة (Pearl Petroleum) لتوسيع قدرة معالجة الغاز الطبيعي في إقليم كردستان العراق (KRI).

يهدف المشروع إلى زيادة إمدادات الغاز لمحطات الطاقة الكهربائية، مما يُسهم في تعزيز أمن الطاقة في العراق حتى عام 2025. ويمثل هذا الاستثمار توجهًا أميركيًا لدعم تنويع مصادر الطاقة في العراق، وتقليل

(1) Operation Inherent Resolve, Lead Inspector General Quarterly Report,,2024, p.13

(2) U.S. International Development Finance Corporation Investing in Development, Washington, DC, 2024, p.20

(3) Khalid Al Ansary and Verity Ratcliffe, Iraq Says US Company Among Bidders as It Plans First LNG Imports, 2025: https://www.bloomberg.com/news/articles/202526-06-/iraq-says-us-company-among-bidders-as-it-plans-first-lng-imports:

(4) Gabriele Tonsi, Iraq Economic Development: USAID, Report, Office of Audits, Inspections, and Evaluations, 2025,pp.15-17

الاعتماد على استيراد الغاز[1]. وها هُنا يتضح عمق الارتباط الاقتصادي بين البلدين الذي يأخذ أبعادًا متعددة: تجارة ضخمة يهيمن عليها النفط، مساعدات إنمائية وإنسانية مستمرة، تمويل استثماري موجّه لدعم القطاع الخاص، فضلًا عن عقود الشركات الأميركية في مجالات الطاقة والبنية التحتية. ومن المتوقع أن يستمر هذا التعاون في السنوات المقبلة، مدفوعًا بحاجة العراق إلى إعادة الإعمار وتنويع اقتصاده، ورغبة الولايات المتحدة في ترسيخ شراكة استراتيجية طويلة الأمد.

3-التعاون الأمني

تمثل آليات التعاون الأمني الراهن بين العراق والولايات المتحدة لفترة ما بعد الاحتلال عاملًا مهمًا في ثبات علاقة البلدين على الرغم من تعقد الملفات الشائكة التي كانت ولا تزال تقيّد هذه العلاقة بفعل المتغيرات والظروف التي تشهدها الساحة العراقية من حين إلى آخر؛ كالرفض الشعبي والرسمي للتواجد العسكري الأمريكي في العراق، فضلًا عن رغبة أمريكية في تقليل الانخراط العسكري المباشر في العراق والتركيز على الشراكات طويلة الأمد. بناءً على ذلك، فقد مثَّل خيار ضغط الرفض مع خيار الرغبة متغيرًا سياسيًا عزز من حضور التوجه السياسي والأمني المستقل للعراق بعد أن تقلص التواجد الأمريكي فيه من الدور القتالي المباشر إلى التعاون الاستشاري والتدريب، مع بقاء الدعم اللوجستي والاستخباري. لذا، مثَّلت مرحلة ما بعد الانسحاب القتالي (2021–2023) تحولًا أمنيًا عميقًا لصالح العراق وسيادته الوطنية بعد أن أصبح الوجود الأمريكي محكومًا باتفاقيات ثنائية تركز على مكافحة الإرهاب وبناء القدرات المؤسسية[2].

يمثل التعاون الأمني العراقي- الأمريكي أحد ثوابت العلاقات بين البلدين ودائمًا ما يقع في مقدمة الأولويات في لقاءات المسؤولين الحكوميين، ولعل من أهمّها «حوار التعاون الأمني المشترك» الذي أُجري اجتماعه الثاني في واشنطن العاصمة في يومي 22 و23 تموز (يوليو) 2024. مثَّل العراق في هذا الاجتماع وفد وزارة الدفاع العراقية برئاسة ثابت العباسي وزير الدفاع، بينما مثَّل وفد وزارة الدفاع الأمريكيّة برئاسة (لويد أوستن) وزير الدفاع الأمريكي، وممثلين من وكالة التعاون الأمني الدفاعي والقيادة المركزية الأمريكيّة ووزارة الخارجيّة وموظفي مجلس الأمن القومي. أكد الجانبان التزامهما بالتعاون الأمني والمصلحة المشتركة والاستقرار الإقليمي. وقد نوقش في هذا الاجتماع متى وكيف ستنتهي مهمة التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة في العراق وكيفية الانتقال إلى شراكة أمنية ثنائية دائمة في إطار اتفاقية الإطار الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والعراق لعام 2008، وفي إطار الاعتراف بالشراكة الأمنيّة الشاملة والتزام الولايات المتحدة بتطوير قدرات العراق الأمنيّة والدفاعية وتعميق التعاون العسكري بما يضمن أمن العراق وسيادته.

إن قيمة الحوار الأمني المشترك يكمن بإقرار ثلاثة عوامل هي: مواجهة تهديد تنظيم داعش الإرهابي،

(1) Expanding Natural Gas Processing Capacity in Iraq, (U.S. International Development Finance Corporation, Washington. 2024): https://www.dfc.gov/investment-story/expanding-natural-gas-processing-capacity-iraq

(2) Christopher M. Blanchard, Iraq: Background — Government Grapples with Internal Divisions and External Pressures, In Focus, Congressional Research Service (CRS). Washington, 2024, p.2

والمتطلبات التشغيلية، ورفع مستويات قدرات قوات الأمن العراقية. تُحدد هذه العوامل مستقبل التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكيّة في العراق. وقد تم في الاجتماع التزام البلدين بمواصلة التشاور لضمان الهزيمة الدائمة لتنظيم داعش الإرهابي التي تحققت بفضل الإنجازات التاريخية للقوات العسكرية والأمنيّة العراقية بمختلف صنوفها بالتعاون مع القوات الشريكة في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك الولايات المتحدة. فضلًا عن ذلك، توصل الوفدان إلى تفاهم بشأن مرحلة جديدة من العلاقة الأمنيّة الثنائية، والتي تشمل التعاون من خلال ضباط الاتصال والتدريب وبرامج التعاون الأمني التقليدية، وناقش الوفدان كذلك الجهود الرامية إلى بناء القدرات العملياتية لقوات الأمن العراقية من خلال المساعدات العسكرية الأمريكيّة وبرامج التعاون الأمني من خلال المبيعات العسكرية الأجنبية والتمويل العسكري الأجنبي، وأكدا أيضاً على قيمة التعليم العسكري المهني وبرامج التدريب الفني وقررا تعزيز كليهما. إن النجاح في إتمام الحوار الثاني المشترك للتعاون الأمني يؤكد التزام البلدين بتعميق التعاون الأمني الثنائي في جميع المجالات، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الهزيمة الدائمة لتنظيم داعش الإرهابي بقيادة العراق وجهود التعاون الأمني. إن العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة والعراق تعزز الاستقرار الإقليمي وتمثل التزام كلا البلدين بتعزيز اتفاق الإطار الاستراتيجي الشامل[1]. ولكن يجب أن يكون ذلك كله في إطار حفظ سيادته العراق وعدم المساس باستقراره.

يُضاف لما تقدَّم، إن دبلوماسية البلدين تهتم كثيرًا بآلية استمرار التعاون الأمني؛ إذ أصدرت واشنطن وبغداد بيانات مشتركة خلال العام 2024 تؤكدان من خلالها استمرار التشاور حول الشراكة الأمنيّة، مع تركيز على أمن الحدود، ومكافحة الإرهاب، وبناء قدرات القوات العراقية مع استمرار الزيارات رفيعة المستوى والاجتماعات التقنية بين وزارات الدفاع والخارجيّة للبلدين والتي تعقد لتحديد الإطار المستقبلي الذي يحدد شكل التعاون ومجالات استدامته من خلال الشراكة فيما موضَّح في أدناه[2]:

مكافحة الإرهاب (التركيز على تنظيم داعش): إذ استمرّ التعاون الاستخباري والعملياتي بين التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة وقوات الأمن العراقية بما في ذلك عمليات مداهمة مشتركة وعمليات استهداف لمقاتلي التنظيم. وأبرز مثال على ذلك العملية المشتركة في أواخر آب (أغسطس) 2024 التي أسفرت عن القضاء على عدد من عناصر التنظيم، فهذا النوع من العمليات عكسَ استمرار التنسيق الميداني الأمريكي مع العراق.

استمرار برامج التدريب والاستشارات: عمل العراق على استيعاب قدرات مؤسساته الأمنيّة عبر برامج تدريب واستشارات أمريكية وحلفاء آخرين لنقل الاعتماد تدريجيًا إلى القوات العراقية، فالتعاون الأمني مهم لا سيما في ظل انتقال مهام التحالف الدولي نحو التمرين، والاستشارة، والدعم اللوجستي بدلاً من القتال المباشر.

التدريب وبناء القدرات الاستخبارية: ويقوم بها مكتب التعاون الأمني – العراق (OSC–I) في السفارة

(1) U.S Department of War, Joint Statement on U.S.-Iraq Joint Security Cooperation Dialogue, Washington, July 24, 2024:
https://www.war.gov/News/Releases/Release/Article/3848355/joint-statement-on-us-iraq-joint-security-cooperation-dialogue/

(2) The White House, Joint Statement from the Leaders of the United States and the Republic of Iraq, APRIL 15, 2024, https://bidenwhitehouse.archives.gov/briefing-room/statements-releasesm

الأمريكيّة وفُرق من بعثة التحالف الدولي التي تستمر في تقديم تدريبات على مستوى قيادات، ووحدات مكافحة الإرهاب، ودعم قدرات الاستخبارات العسكرية والعسكرية – المدنية طوال العام 2024 الذي شهد تكثيفًا استخباريًا في تبادل المعلومات بين الأجهزة العراقية والتحالف، بهدف تعطيل خلايا تنظيم داعش الإرهابي داعش وخطوط التمويل واللوجستيات. بشكل عام، كان التعاون الاستخباري نقطة ارتكاز رئيسية لتنسيق الضربات والاِحتياطات لحماية المدنيين.

جدولة الوجود العسكري الأمريكي: تُشير هذه الجدولة إلى دور الدبلوماسية العراقية حينما عملت على وضع إطارًا زمنيًا لسحب أو تقليص الدور القتالي للتحالف مع الإبقاء على عناصر استشارية وتقنية معنية بالتدريب والاستشارة فقط.

وَفقًا لما تقدَّم، يشير تقييم أثر التعاون الأمني بين العراق والولايات المتحدة إلى أهمية كبيرة في فَعّاليته في العمليات الاستخبارية المشتركة والتدريب اللتان عزّزتا من قدرة المساهمة في منع عودة التنظيم إلى ممارسة عمليات واسعة النطاق. فضلًا عن أهميته في بناء قدرات أمنية ذات كفاءة عالية من خلال استمرار البرامج التدريبية والإدارية والتي ساعدت على رفع مستويات القيادات والمهارات الفنية داخل القوّات العراقية. مع ذلك، يبقى موضوع التواجد الأمريكي محل جدل سياسي وشعبي؛ فالعراق رغب بجدولة هذا التواجد تمهيداً للانسحاب النهائي؛ لأنه يعتقد بأن هذا التواجد يضر بالسيادة العراقية. في مقابل ذلك، يُركز العراق على بناء القدرات المحليّة المدرّبة كونها الضامن الوحيد لأمن العراق وسلامته.

بناءً عليه، نرى أن العام 2024 شهد تحوّلًا بينًا في العلاقة الأمنيّة العراقية – الأمريكيّة وساعد على ذلك أمور أبرزها توافق وظيفي (مكافحة الإرهاب وبناء القدرات) توازى مع تباينات سياسية ومخاوف سيادية محلية. أظهرت النتائج العملية استمرارًا في التعاون التقني والاستخباري، لكن مستقبل الشكل القانوني للتواجد الأمريكي والتعاون بقي قيد التفاوض ومرتبطًا بحسابات داخلية وإقليمية لكلتا الدولتين. إن تحقيق توازن عملي ومستدام يتطلب اتفاقًا شفافًا، وآليات استجابة للأحداث الطارئة، وتركيزًا ملموسًا على بناء القدرات العراقية لخفض الاعتماد الخارجي.

العلاقة مع بريطانيا (التعاون في مكافحة الجرائم العابرة للحدود)

أدت الدبلوماسية العراقية دورًا في التعاون العراقي - البريطاني في مكافحة الجرائم العابرة للحدود، ذلك أن هذا النوع من الجرائم يمثل تهديدًا متعدد الأبعاد للأمن الوطني والإقليمي، لا سيما وأن القائمين عليها يعملون عبر شبكات إقليمية ودولية تمتدّ من الشرق الأوسط إلى أوروبا وهذا يتطلب الفعالية في درء خطرها، ولا يكون ذلك إلا من خلال تعاون عابر للحدود يشمل تبادل المعلومات الاستخباراتية، وتدريب قوات الحدود، وتعزيز الإطار القانوني لعمليات التسليم والتعاون القضائي. تأسيساً على ذلك، شهدت العلاقة العراقية - البريطانية مؤخرًا خطوات عملية مهمة في هذا المجال مع تزايد شدة التحديات العابرة للحدود والمتمثلة بشبكات الاتجار بالبشر وتهريبهم، وتهريب المخدّرات وتمويل الأنشطة غير المشروعة. وقّع البلدان في 28 تشرين الثاني (نوفمبر) 2024 اتفاقيات وتفاهمات أمنية وَفقًا لمبدأ الشراكة التي تأتي في سياق النهج الواسع للعراق لتطوير شبكات التعاون

في مواجهة الجريمة المنظمة العابرة للحدود عبر الاستعانة بآليات تمويلية وبرامج مُحددة تقدمها أجهزة إنفاذ القانون البريطانية ووكالات دولية أخرى[1]. اشتملت هذه الشراكة على عدة مجالات من التعاون العملي هي:

مكافحة تهريب البشر والاتجار به: أشار البلدان في بيان مشترك لهما إلى إنشاء آليات مشتركة لملاحقة شبكات تهريب المهاجرين، وإطلاق حملات توعية رادعة داخل العراق وكردستان، فضلًا عن برامج إعادة الإدماج للذين تم إرجاعهم. تعتمد هذه الإجراءات على تعاون أمني- إداري بين وزارات الداخليّة ومكاتب السجون وشبكات التحقيق الجنائي البريطانية[2].

مكافحة المخدّرات بكافة اشكالها: حوَّلت البلدان جزءًا من جهودهم المشتركة في مكافحة الجرائم العابرة للحدود إلى تمويل التدريب عبر وحدات متخصصة على الحدود للكشف والتحقيق في شحنات المخدّرات التي تمرّ عبر سوريا والعراق وصولًا إلى أوروبا. وقد تعهدت بريطانيا بالسعي لتعاون العراق مع منظمات دولية كمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) واليوربول (Europol) والانتربول (INTERPOL) في إعداد وتنفيذ برامج التدريب ومشروعات بناء القدرات لربط العراق بشبكات استخبارات جنائية أوسع [3]، فضلاً عن مشاركة المعلومات الاستخباراتية. أكد الإعلان الحكومي للبلدين على ضرورة تأسيس قنوات رسمية للتواصل بين أجهزة إنفاذ القانون البريطانية ومقابلها العراقي على تنسيق العمليات الاستخبارية العابرة للحدود والعمليات الإلكترونية لتعقب تدفقات التمويل غير المشروع وتهديدات الشبكات الإجرامية المتطوّرة في تهريب المهاجرين أو المخدرات باستخدام تكنولوجيا رقمية وغرف عمليات دولية تديرها الاستجابة الاستخباراتية المتقدمة والمستمرة. يُشار إلى أن طبيعة الشراكة قد تدفع باتجاه بناء وحدة تبادل استخباراتية مشتركة مقرّها إقليمي يعمل على ربط الأجهزة البريطانية مثل قيادة أمن الحدود (BSC، Border Security Command) بنظيراتها العراقية، مع صلاحيات فنية محددة لتبادل المعلومات في الوقت الحقيقي[4].

توسيع برامج بناء القدرات المحليّة: تعهدت المملكة المتحدة بتوسيع برامج بناء القدرات المحليّة من خلال صندوق الأمن المتكامل (Integrated Security Fund) الذي تُموّل به تدريبًا متخصصًا لوحدات الحدود والشرطة العراقية (التدريب المكثف، معدات فحص وتفتيش الوثائق، تقنيات جمع الأدلة الجنائية الرقمية والتحقيق فيها، ومختبرات تحليل المخدرات وقدرات التحقيق المالي مكافحة تهريب البشر وغيرها)، فضلًا عن برامج إعادة الإدماج والاتفاقيات على إجراءات الإعادة (returns) التي تلتزم بمعايير حماية حقوق الإنسان بشرط عدم إثارة مخاوف حقوقية حول سلامة العائدين وظروف احتجازهم على وفق التزام الدول بالقانون الدولي[5].

تضمنت الاتفاقيات الأمنيّة التي وقعتها الحكومتان العراقية والبريطانية (وهي اتفاقيات الأولى من نوعها

(1) GOV.UK, UK/Iraq border security pact, 28 November 2024: https://www.gov.uk/government/news/ uk-and-iraq-border-security-pact-to-target-smuggling-gangs

(2) Ibid.

(3) Reuters, UK and Iraq sign security pact to target people smuggling gangs, November 28, 2024: https://www.reuters.com/world/uk-iraq-sign-security-pact-target-people-smuggling-gangs-2024-11-28/

(4) GOV.UK, Op, Cit.

(5) Foreign and Commonwealth Office, Conflict, Stability and Security Fund, Annual Report, London, 2024, p.9.

عالميًا بين العراق وبريطانيا) لاستهداف عصابات تهريب البشر وتعزيز التعاون في مجال أمن الحدود. تضمنت هذه الاتفاقية تعهدًا بريطانيًا بدعم مالي قدره (300,000) جنيه استرليني لتدريب إنفاذ القانون في مجال أمن الحدود ومكافحة الهجرة المنظمة والاتجار بالمخدّرات، فضلاً عن تمويل مشاريع إضافية في إقليم كردستان العراق بمبلغ (200,000) جنيه استرليني لدعم عمل وحدة مهام حدودية[1].

تمثل الاتفاقية انتصاراً للدبلوماسية العراقية التي اقنعت المملكة المتحدة على توقيع اتفاقيات أمنية هادفة لملاحقة شبكات التهريب ومكافحة تهريب المخدّرات والجرائم المنظمة، وهو ما يؤكد بأن طابع الاتفاق ليس مجرد بيان نوايا، بل خطوة عملية تنفيذية تحققت بوجود تمويل مخصص وبرامج محددة ومبالغ معلنة وتخصيصات برامجية تعطي مصداقية للعملية وتتيح خططًا قابلة للقياس نحو توسيع التعاون ليس بتبادل المعلومات فحسب، بل يشمل تدريبًا عمليًا وبناء قدرة الهادفة إلى تحقيق استدامة الاتفاقية.

يمثل التعاون العراقي - البريطاني الذي تُوِّج بتوقيع هذه الاتفاقيات الأمنيّة في عام 2024 خطوة عملية مهمة في مجال مكافحة الجرائم العابرة للحدود تتميز بكونها ذات أبعاد تمويلية وتدريبية واستخباراتية. مع ذلك، فإن نجاح هذا التعاون يعتمد على ضمان أُطر حقوقية واضحة، وتفعيل قنوات استخباراتية فعّالة، وبناء قدرات محلية مستدامة لدى أجهزة إنفاذ القانون العراقية.

العلاقة مع دول الاتحاد الأوربي

يُعد التعاون العراقي مع الاتحاد الاوربي لعام 2024 استمرار للتعاون الذي بدأ عام 2003؛ إذ أصبح الاتحاد الأوروبي أحد المانحين الدوليين الرئيسين في مجال المساعدات الانسانية والخدمية واصلاحات قطاع الأمن والتنمية. وقد عُدَّ التزامه بذلك بناء شراكة من أجل مستقبل أفضل للشعب العراقي. زاد هذا التعاون أكثر مع ممارسة بعثة الاتحاد الأوروبي الاستشارية (EUAM) عملها في العراق في تشرين الأول (نوفمبر) من العام 2017 استجابةً للطلب المقدم من الحكومة العراقية للحصول على المشورة بشأن كيفية إجراء إصلاح قطاع الأمن غير التقليدي. في بداية عملها، كان عمل بعثة الاتحاد الأوروبي الاستشارية مدة تفويض أولية تمتد لعام واحد (حتى 17 تشرين الأول/ أكتوبر 2018)، ونظراً لمهمتها الضرورية وفقًا لتقييم احتياجات الجانب العراقي والتقدم الحاصل في عمل البعثة تم تمديد عملها وبتفويض من مجلس الإتحاد الأوروبي حتى 30 نيسان (أبريل) 2022 ولا يزال عملها مستمرًا، وتتمثل المهمة الشاملة للبعثة في دعم تنفيذ الجوانب المدنية المتعلقة باستراتيجية الأمن الوطني العراقي وإصلاح القطاع الأمني وتقديم المشورة والخبرة للسلطات العراقية، وتعريف متطلبات التنفيذ الرصين للجوانب المدنية المتعلقة بإصلاح القطاع الأمني في استراتيجية الأمن الوطني العراقي والخطط المرتبطة بها[2].

شهد العام 2024 استمرار تطوّر علاقة العراق بالاتحاد الأوروبي ضمن إطار شراكة متعددة الأوجه تتمثل بما في أدناه[3]:

(1) GOV.UK, Op, Cit.

(2) خلود محمد خميس، دور الدبلوماسية في تفعيل السياسة الخارجية العراقية تجاه الاتحاد الأوربي بعد عام 2003 وافاقها المستقبلية، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2024، ص ص 26-27.

(3) European Parliament, Delegation for relations with Iraq (D-IQ)(20242029-),Strasbourg, 2024, p.39-.

الإطار المؤسساتي والسياسي: ويتمثل بالإطار القانوني والتنظيمي الناظم لعلاقات الاتحاد الأوروبي مع العراق والذي يقوم على اتفاق الشراكة والتعاون (PCA) الذي دخل حيز التطبيق الكامل في آب (أغسطس) 2018، ويُستخدم كأساس للتعاون في مجالات الديمقراطية وحقوق الإنسان والاقتصاد والهجرة والأمن. ولا تزال وتيرة التعاون مستمرة مع نشاط برلماني لضمان استمرار العلاقة بين البلدين. وفي 2024 ظهرت مبادرات دبلوماسية رفيعة المستوى عبر لقاءات ثنائية لرئيس الحكومة العراقية مع زعماء أوروبيين على هامش منتدى دافوس في كانون الثاني (يناير) 2024 لمناقشة تعزيز التعاون الاقتصادي والعسكري والعقود مع شركات أوربية في مجالات متعددة[1].

استمرار التعاون العسكري والأمني: تم الاتفاق على استمرار جهود المهمّة الاستشارية للاتحاد الأوروبي من خلال تقديّم استشارات استراتيجيّة لإصلاح القطاع الأمني المدني في العراق، كجزء من حزمة دعم أوروبية أوسع لاستقرار العراق بعد هزيمة تنظيم داعش الإرهابي. فنشاطها المستمر يمثّل قناة رئيسة لاستمرار للتعاون الأمني بين الاتحاد والأوروبي والعراق[2]. فضلاً على الاتفاق على التعاون الثنائي بين بغداد وعدد من دول الاتحاد في مجالات تدريب، تزويد قدرات، وصيانة/عقود الأسلحة والتجهيزات العسكرية وقضايا شراكاتٍ في الطاقة[3].

التعاون في مجال التجارة والاقتصاد: شهد التبادل التجاري في عام 2024 تطورًا كبيرًا؛ إذ بلغ إجمالي تجارة السلع بين الاتحاد الأوروبي والعراق 22.295 مليار يورو وهو مركّب من واردات الاتحاد من العراق بقيمة 16.673 مليار يورو من المنتجات النفطية والمعادن الأخرى، وصادرات الاتحاد الأوروبي إلى العراق 5.622 مليار يورو التي كان الجزء الأكبر قد تركّز في الميكانيكيات/معدات النقل والكيماويات والمواد الغذائية الأساسية. كما شمل التعاون الاستثمار المباشر الخارجي (FDI)، إذ يُقدّر مخزون الاستثمار الأوروبي في العراق بمبالغ مهمة تصل إلى المليارات وهو ما يعطي مؤشرًا على حضور شركات أوروبية خاصة في النفط/الطاقة والبنية التحتية كدلالة على استقرار العراق أمنيًا ودلالة ذلك وجود العديد من الشركات الأوروبية الإيطالية، والفرنسية والألمانية التي تنشط في عقود إنتاج وتطوير حقول نفط، ومشاريع طاقة وكهرباء وبنى تحتية. ففرنسا مثلًا لها علاقات تشمل عقودًا دفاعية وتجارية واتفاقيات وفرص لشركات فرنسية في الطاقة والدفاع. وتعد إيطاليا بالنسبة للعراق شريك كبير في استيراد النفط العراقي وللبلدين تدفقات نفطية وتجارية بأرقام مالية عالية. وكذا الحال مع ألمانيا وهولندا والسويد وباقي دول الاتحاد التي تتعاون في مجالات مثل إعادة الإعمار، ومشروعات طاقة، وبرامج تنمية، ودعم مؤسسي[4].

(1) Reuters, Iraq PM, French president meet at Davos; discuss boosting cooperation, January 17, 2024: https://www.reuters.com/world/iraq-pm-french-president-meet-davos-discuss-boosting-cooperation -202417-01-/

(2) The Diplomatic Service of the European Union, Missions and Operations Working for a stable world and a safer Europe, Strategic Communications, 30.01.2025: https://www.eeas.europa.eu/eeas/mis sions-and-operations_en

(3) Reuters, Iraq PM, French president meet at Davos; discuss boosting cooperation, January 17, 2024: https://www.reuters.com/world/iraq-pm-french-president-meet-davos-discuss-boosting-cooperati on-202417-01-/

(4) European Commission, European Union, Trade in goods with Iraq, Brussels 2024, p.14-.

المساعدات وإعادة الإعمار والتنمية: لا يزال الاتحاد الأوروبي من كبار المانحين للعراق وقدم المليارات على شكل مساعدات إنسانية وتنموية استجابة للأزمات. كما قام بتمويل برامج مخصّصة للإسهام في الإصلاح والاستقرار فضلًا عن المساهمة بمشروعات بنية تحتية كبيرة (مبادرات إقليمية، دعم للنازحين، مشاريع طاقة ونقل بالتعاون مع مؤسسات دولية كالبنك الدولي، صندوق النقد، مفوضيات أوروبية) [1].

التعاون في مجال الهجرة واللجوء والسياسات الإنسانية: تم إرساء هذا التعاون بعدما أصبحت مسألة تقييم طلبات اللجوء القادمة من العراق كثيرة، وقد أصدر الاتحاد الأوربي عام 2024 توجيهات موحّدة تجاه هذه القضية المركزية للاتحاد تبنتها وكالة الاتحاد الأوروبي للجوء (EUAA) وأصدرت بشأنها وثيقة في تشرين الثاني (نوفمبر) 2024 تتضمن تحليلًا شاملًا للوضع الأمني والإنساني ومواقف فئات متعددة (صحفيون، ناشطون، أقليات، وغيرهم) بحسب ملفات محددة اطلع العراق عليها تُستخدم من قبل دول الاتحاد عند فحص الطلبات[2].

يُشير العام 2024 إلى تطور متدرّج للعلاقات بين العراق والاتحاد الأوروبي لا سيما مع إدراك صانع القرار العراقي بأن الاتحاد الأوربي يؤدي دورًا متوازنًا بين الدعم الإنمائي والسياسي والشراكات التقنية في قطاع الطاقة. يسعى العراق دومًا إلى تحويل هذا التعاون إلى نمو مستدام وشامل عبر إصلاحات داخلية وتحسين بيئة الاستثمار.

التوجه الروسي الجديد تجاه العراق

لا يزال العراق شريكًا مهمًا يحظى بمكانة مهمة لدى صانع القرار السياسي الروسي الذي يعي أهمية وضرورة تمتين العلاقات التجارية والاستثمارية مع العراق على الصعد كافة لا سيما على صعيد الطاقة. يُدرك الروس، ومن قبلهم السوفييت، أن العراق يجب أن يكون شريكًا اقتصاديًا مهمًا لروسيا في منطقة العالم العربي، وهذا ما يؤكد عليه الرئيس الروسي فلاديمير بوتن الذي يؤمن بضرورة التجدد في تلك العلاقة، وهذا ما دفعه في العام 2008 إلى إلغاء جزءًا كبيرًا من ديون العراق المستحقة منذ الحقبة السوفيتية، ممهدًا بذلك الطريق لصفقة نفط قُدِّرت بقيمة 4 مليارات دولار. وقد مثّلت هذه الخطوة الروسية بدايةً لتفاعل اقتصادي أعمق تعزَّز أكثر في عام 2012 بشراكاتٍ مهمة عبر شركات النفط الروسية.

توسّعت هذه العلاقة في السنوات الأخيرة بحكم المصالح الجيوسياسية والاقتصاديّة المتبادلة لتتجاوز قطاع الطاقة نحو مزيد من الشراكات في مجال الاستثمار وتقدَّر حاليًا بأكثر من 19 مليار دولار. وعلى الرغم من تركيزها بشكل رئيسي على قطاع النفط، فضلًا عن قطاع الغاز الذي حظي أيضاً باهتمام كبير في التعاون بين روسيا والعراق، لا سيما أن مصلحة العراق تقتضي التوجه للتقليل من حرق الغاز والاستفادة من خبرة روسيًا الواسعةً في إنتاج ومعالجة الغاز، فضلًا عن السعي إلى استكشاف المزيد من المساعدة التقنية، والمشاريع

(1) Security Council, Implementation of resolution 2732 /(2024, Report of the Secretary-General, 2024, New York, p.5.

(2) European Union Agency for Asylum (euaa), Country Guidance: Iraq, Common analysis and guidance note, 2024, pp. 510-.

المشتركة في مرافق معالجة الغاز، ونقل المعرفة بما يعود بالنفع على كلا البلدين. وبذلك يُجسد قطاع الطاقة عمق العلاقات ويدعو إلى ضرورة استدامتها بين البلدين[1].

يُلاحظ أن العام 2024 قد شهد طفرة نوعية في مسار العلاقات الروسية – العراقية، تزامنت مع مرور ثمانين عامًا على إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين (1944 – 2024). وقد اتسمت تلك العلاقات، منذ تغيير النظام في العراق عام 2003، بالتطور التدريجي؛ إذ استعادت روسيا حضورها في العراق عبر بوابة الطاقة والنفط، ثم توسّع هذا الحضور والتعاون ليشمل قطاع التسليح، والتعليم، والثقافة. وبشكل عام، ثمة ثلاث نقاط ميزت العلاقات العراقية الروسية في عام 2024 يمكن إيجازها في أدناه:

البُعد السياسي والدبلوماسي: أقامت وزارة الخارجيّة العراقية في 12 أيلول (سبتمبر) 2024، احتفالًا رسميًا بمرور 80 عامًا على العلاقات العراقية – الروسية بحضور السفير الروسي ومسؤولين عراقيين. تم التأكيد خلال الاحتفال على العلاقات التاريخية والاستراتيجية بين البلدين، وعلى التزام بغداد بتوسيع التعاون في مختلف المجالات. في السياق ذاته، شدد وزير الخارجيّة الروسي (سيرغي لافروف)، في برقيته، على أن موسكو ترى في العراق شريكًا مهمًا في الشرق الأوسط، وأن روسيا ستواصل دعم العراق في المحافل الدوليّة وتعزيز التعاون الثنائي. خلال العام نفسه، ناقش العراق وروسيا مواقفهما من القضايا الإقليمية، خصوصًا الملف السوري، وأزمة غزة، والحرب الروسية – الأوكرانية. وأكد العراق وقوفه على مبدأ «الحياد الإيجابي» في الحرب الروسية الأوكرانية والدعوة إلى الحلول السلمية عبر الحوار، لتجنب الاصطفاف في الصراع الروسي – الغربي الذي يتمحور حول أوكرانيا[2].

التعاون الاقتصادي والاستثماري: تمثل الاستثمارات الروسية الضخمة في قطاع الطاقة (النفط والغاز) العراقي أبرز أبعاد ومعالم التعاون بين البلدين في عام 2024. وبحسب تقرير أصدرته (Iraq Business News) في 12 أيلول (سبتمبر) 2024، بلغت الاستثمارات الروسية في العراق أكثر من 19 مليار دولار، عبر شركات عملاقة مثل: (لوك أويل Lukoil) لتطوير حقل غرب القرنة-2 في البصرة.، و(غازبروم نفتGazprom Neft) للعمل في حقول بدرة، و(روسنفت Rosneft) للاستثمار في البنية التحتية النفطية في إقليم كردستان. فضلًا عن ذلك، ناقشت اللجنة العراقية – الروسية المشتركة في الدورة العاشرة خلال عام 2024 تحضير اتفاقيات لتوقيعها في بداية عام 2025، وشملت ملفات: التعاون في النقل البحري، وتبادل الخبرات في مجالي الصناعة والصحة، وتطوير البنى التحتية للنفط والغاز. بناءً عليه، يعكس التعاون الاقتصادي مع روسيا استراتيجية العراق لتنويع شراكاته الدوليّة وعدم الاعتماد فقط على الولايات المتحدة أو الصين في مجال الطاقة. لذا، تم الانفتاح على روسيا التي تُعد لاعبًا عالميًا في النفط والغاز[3].

(1) Michael Barantschik, Russia and Iraq: The 202324/ Trade and Investment Dynamics, Mediterranean Institute for Regional Studies (MIRS), Report,Suleymaniyah,2023, pp.13-.

(2) Ministry of Foreign Affairs of the Republic of IRAQ, Foreign Ministry Celebrates 80 Years Of Diplomatic Relations With Russia,sep.122024/: https://mofa.gov.iq/2024 /49740/?utm_source= chatgpt.com

(3) Interfax Information Group, Russia, Iraq developing new economic agreements, reviewing existing ones - Russian energy minister, 26 Feb 2025: https://interfax.com/newsroom/top-stories/110044/ ?utm_source=chatgpt.com

التعاون الأمني والعسكري: يعدّ التعاون مع روسيا مهما للبلدين في ظل بيئة إقليمية ودولية مضطربة (الحرب الروسية – الأوكرانية، الصراع الأميركي – الروسي، التحديات الأمنيّة في المنطقة الناتجة عن الحرب والجرائم «الإسرائيلية» وغيرها). وتشير التصريحات الرسميّة التي جاءت على لسان السفير الروسي في العراق إلى أن عام 2024 شهد تطورًا في العلاقات بين موسكو وبغداد في مجال التعاون العسكري – التقني، في إشارة إلى صفقات سلاح محتملة وتدريب الكوادر العراقية على الأسلحة الروسية. كما أكّد قادة عراقيون، ومنهم مستشار الأمن القومي (قاسم الأعرجي)، أن روسيا شريك مهم في مجال مكافحة الإرهاب وتبادل المعلومات الاستخبارية، خاصة في ما يتعلق بخلايا تنظيم داعش الإرهابي في العراق وسوريا. تميز التعاون العسكري بكونه متوازنًا، حيث حافظ العراق على علاقاته مع الولايات المتحدة كحليف عسكري رسمي، لكنه سعى في الوقت نفسه للاستفادة من خبرة روسيا، لا سيما في مجال الطائرات المقاتلة والدفاع الجوي[1].

التعاون الثقافي والإعلامي في إطار منتدى قازان 2024: وُقعت مذكرتا تفاهم بين وكالة الأنباء العراقية (INA) ووسائل الإعلام الروسية روسيا اليوم (RT) وسبوتنيك بهدف تبادل الأخبار والتجارب الإعلامية وتعزيز الحضور الإعلامي المشترك. كما ناقش الجانبان ملف التعليم والمنح الدراسية؛ إذ سعت بغداد إلى إعادة تفعيل برنامج البعثات الدراسية إلى الجامعات الروسية لا سيما في التخصصات الهندسية والطبية بعد توقفه لسنوات. تؤكد هذه التحركات الثقافية والإعلامية رغبة العراق في الانفتاح على روسيا ليس فقط اقتصاديًا أو أمنيًا، بل أيضاً على مستوى ما يُعرف بـ «القوة الناعمة» [2].

يُعد العام 2024 عامًا مهمًا ومحوريًا في العلاقات الروسية – العراقية؛ إذ شمل ترسيخ التعاون الذي حدث في هذا العام بُعدين: البعد الرمزي (الذكرى الـ 80 للعلاقات بين العراق وروسيا) والبعد العملي (الاستثمارات الروسية الضخمة في الطاقة، التعاون الأمني، وتوقيع مذكرات تفاهم إعلامية وثقافية). فضلًا عن ذلك، اتسم الموقف العراقي بالمرونة عبر تبني «الحياد الإيجابي» في الأزمات الدوليّة، مع السعي للاستفادة من الشراكات المتعددة. ومن ثّم يمكن القول إن عام 2024 أسَّس لمرحلة جديدة في العلاقات الثنائية، ستتضح ملامحها بشكل أكبر في 2025 وما بعده.

أجندة العام 2025

تحديات/ مشكلات العام 2025

يفرض الموقع الجغرافي للعراق وضعًا جيوسياسيًا شديد التعقيد يتطلب منه المناورة على جميع الجبهات؛ إذ يقع العراق في منطقة صعبة وملتهبة للغاية. ويُخبرنا التاريخ أن غالبًا ما انعكست قضايا وتطورات وحروب هذه المنطقة على العراق، ولم يك يومًا في منأى عنها، مما يجعل الأزمات والحروب تنعكس سلبًا على الاستقرار فيه. بناءً عليه؛ تشكل الأحداث والتطورات المتسارعة في المنطقة مجموعة من التحديات والمشاكل والاستحقاقات

(1) INA English2024 ،: https://ina.iq/eng/32332-baghdad-and-moscow-have-very-active-relations-in-the-field-of-military-technical-cooperation-said-russian-ambassador-in-baghdad.html?utm_source=chatgpt.com

(2) Ministry of Foreign Affairs of the Republic of IRAQ, Op, Cit.

التي يتعين على العراق الاستعداد لها ومواجهتها في العام القادم والأعوام التي تليه، مما يزيد الضغط على العراق لإثبات قدرتها على الوقوف أمام كل ذلك.

وجد العراق منذ نهاية العام 2023 وبداية العام 2024 نفسه ضمن تطورات إقليمية ودولية متسارعة ترتبت على عملية طوفان الأقصى التي نُفذت في 7 تشرين الأول (أكتوبر) 2023 من قبل حركة المقاومة الإسلامية «حماس»، في تحولٍ خطير ومهم على مستوى الصراع العربي «الإسرائيلي». ولما كانت هذه العملية دليلًا على الفشل الذريع الذي مُني به الكيان الإسرائيلي المحتل وأسطورته التي يدّعي بأنها «لا تُقهر» (مؤسساته الأمنيّة والاستخبارية وكل ما يتصل بها) فإن رد الكيان كان دمويًا للتغطية على هذا الفشل. فرض الرد «الإسرائيلي» المتمثل بإعلان الحرب على قطاع غزة بأكمله وضعًا جعل المقاومة في لبنان تفتح جبهة المساندة وتدخل طرفًا في الحرب إلى جانب حماس ضد كيان الاحتلال والجرائم التي اقترفها بحق الشعبي الفلسطيني في القطاع. لم تنحصر الحرب في غزة وجنوب لبنان، بل شملت محور المقاومة بأكمله وصولاً إلى قائد هذا المحور: الجمهورية الإسلامية الإيرانية. ومع كل ذلك، لا تزال الصورة الكاملة لهذا التحول المهم في المنطقة غير واضحة المعالم. ولكن أكثر التوقعات والسيناريوهات ترجِّح أن المنطقة مقبلة على الاضطراب والعنف، وأن (الاستقرار) الذي تحاول بعض الأطراف، من داخل المنطقة وخارجها، إرساءه هو بلا شك استقرارٌ هش. وعلى الرغم من أن البعض يرى بأن العراق يقع على هامش هذا الصراعِ الدائر في المنطقة، إلا أنه لا يُستبعد أن يكون مركزه، أو أحد أطرافه إن لم يُحسن استجاباته لهذا التحدي.

يشكل عدم الاستقرار في سوريا نتيجة تغيير النظام وصعود قيادة تملك ماضيًا متطرفًا تحدياً للعراق سيبقى يشكّل هاجسًا أمنياً لدى صانع القرار العراقي. وعلى الرغم من سعي القيادة العراقية إلى تحصين البلاد من الآثار غير المباشرة للصراعات الإقليمية وخاصة في سوريا، فإن العراق قلق من احتمال امتداد عدم الاستقرار في سوريا إليه. ولا نبالغ إذ قلنا بأن هذا القلق موجود على المستويين الحكومي والمجتمعي؛ فصعود فرع سابق لتنظيم القاعدة الإرهابي إلى السلطة في دولة مجاورة سيشكل تحديات هائلة ليس فقط للعراق؛ بل لأية دولة في العالم تقريبًا، فقائد سوريا الجديد هو «جهادي مُتشدد» وكان محتجزًا لدى القوات الاحتلال الأمريكيّة في (معسكر بوكا) في العراق[1]. وبشكل عام، يمكن القول إن أبرز ما يشكل تحديًا للعراق في سوريا الجديدة هو أمن الحدود واحتمالية تسلل التنظيمات الإرهابية لا سيما تنظيم داعش الارهابي، وحفظ المزارات الشيعية، ووجود الجماعات المسلحة في العراق وسوريا وإمكانية قيامها بتصرفات خارج نطاق الحكومتين العراقية والسورية.

تشكِّل هشاشة الوضع السياسي في العراق وانعكاستها على قراره الخارجي تحديًا بيّنًا. حقق العراق انتصارًا عظيمًا على أعتى التنظيمات الإرهابية: تنظيم داعش الإرهابي، وذلك بفضل جهود قواته الأمنيّة والعسكرية بمختلف صنوفها والتي أظهرت قدرة العراقيين على الدفاع عن وطنهم في ظل تعرضهم لهجمة بربرية قادتها التنظيم الإرهابي. مع ذلك، فحتى بعد أن حُقق هذا الانتصار، فإن الوضع السياسي وديناميته لا يزال يشكّل تحديًا يقوّض من استجابات العراق الخارجيّة لضغوط البيئة الاستراتيجية الإقليمية والدوليّة وما يدور ضمنها من أزمات

(1) Giorgio Cafiero, «Iraq and the new Syria: Navigating ties in the post-Assad era», The New Arab, (05 March, 2025): https://www.newarab.com/analysis/iraq-and-new-syria-navigating-ties-post-assad-era

وحروب. تتمثل أبرز التحديات التي يفرزها الوضع السياسي في العراق في عدم اتفاق صُناع قراره ونُخبه الحاكمة على بعض القضايا؛ كوجود القوات الأجنبية، وكيفية التعامل مع الصراع الدائر في المنطقة، والصراع السياسي الداخلي بين القوى السياسيّة حول الحُكم والمناصب وتوزيع الريع. إن هذه التحديات وغيرها تقوّض من وحدة القرار العراقي وتُعيق صياغة قرار خارجي متماسك إزاء ما يدور في المنطقة والعالم.

استحقاقات العام 2025

يشي العام 2025 باستحقاقات مهمة للعراق على المستوى الإقليمي والدولي والأممي، مما يجعل العراق أمام اختبار مهم لإثبات قدرته على إدارة التحديات والفرص وتحقيق الاستجابة المناسبة لها. وبالطبع سيكون للظروف والتطورات على الصعيدين المحلي والعالمي، وقدرة صانع القرار العراقي على إظهار المرونة للتكيف معها، الأثر المهم في هذه الاستجابة. إن التطورات المتسارعة، محليًا ودوليًا، تفرض على العراق مراجعة شاملة لأولويات أمنه القومي والوضوح في تعريف مصالحه العليا والاستعداد للاستحقاقات الذي تنتظره، على الصعيدين الإقليمي والدولي، في العام 2025 والأعوام التي تليه.

يؤدي الاستقرار السياسي دورًا محوريًا في توحيد القرار الخارجي او على الأقل عدم تشتته؛ فتوحيد الموقف إزاء ما يُحيط بالعراق من تطورات وتحديات وفرص هو استحقاق مهم يُسهم في جعل العراق قويًا وقادرًا على الاستجابة بشكل مناسب. تؤدي عوامل أبرزها الاستقرار السياسي واتفاق صناع القرار والنُخب الحاكمة على القضايا الخارجيّة إلى استجابات مناسبة لقضايا وتحديات السياسيّة الخارجيّة. وبهذا الصدد، تُشير الأدبيات السياسيّة والدوليّة إلى أن توافق أو اختلاف صُناع القرار والنُخب المتحكمة حول القضايا الخارجيّة السببَ الأقربَ لاستجابة الدولة أو عدم استجابتها للتهديدات الخارجيّة[1].

على الرغم من هشاشة قرار وقف إطلاق النار في لبنان، فإن المنطقة لا تزال على صفيحٍ ساخن ويمكن أن تندلع الحرب بين كيان الاحتلال «الإسرائيلي»، ومن خلفها الولايات المتحدة، وبين أحد جبهات محور المقاومة أو جميعها وفي مقدمتها الجمهورية الإسلامية. سيتعين على العراق، الذي يتأثر إلى حد بعيد بعدم الاستقرار في المنطقة المشتعلة، أن يواصل إدارة علاقاته الإقليمية والدوليّة باتزان وتجنّب الانخراط في أتون حرب شاملة قد تندلع في أية لحظة، لا سيما في ظل الاستفزازات المستمرة التي يقوم بها الكيان ويده التي تطال أية دولة في المنطقة مهما كانت أهميتها ونسبة حيادها. لذا فإن أبرز الاستحقاقات التي تنتظر العراق في العام 2025 على مستوى سياسته الخارجيّة يتمثل بالحفاظ على أمنه وسيادته في ظل منطقة ملتهبة، وأداء دور إيجابي بالتعاون مع المجتمع الدولي، فضلاً عن دوره الإنساني في تقديم المساعدات الإنسانية للدول المتضررة من جرائم الكيان وفي مقدمتها فلسطين ولبنان)[2]. في السياق ذاته، على العراق الاستمرار بدوره الإيجابي عبر المنصات الإقليمية والدوليّة، إذ سيستضيف العراق في العام 2025 القمة العربية، ويمكن أن يستخدم هذا المنبر وغيره من المنابر

(1) Randall L. Schweller, «Unanswered threats: political constraints on the balance of power» (Princeton ; Princeton University Press, 2006)، p. 47.

(2) Muhammad Al-Waeli, «2025: Iraq's Challenges Ahead», 1001 Iraqi Thoughts, (Jan 23, 2025): https://1001iraqithoughts.com/20252025-/23/01/iraqs-challenges-ahead/

على المستوى الإقليمي والدولي لشجب جرائم الكيان واستفزازاته المستمرة وإلقاء الضوء على معاناة الشعب الفلسطيني والاسهام في عقد قمم عالمية تصب في صالح الجهود الرامية إلى وقف الحرب على غزة وإدانة الكيان الغاصب والضغط عليه لإيقاف الحرب.

تعدّ علاقات العراق مع الولايات المتحدة هي الأبرز في علاقاته الدوليّة على الإطلاق؛ إذ يتوجب على العراق أن يتكيّف مع الإدارة الأمريكيّة الجديدة بما يحفظ للعراق سيادته ويجنبه سياسات هذه الإدارة التي تعدّ مختلفة عن معظم الإدارات الأمريكيّة السابقة وأقلها التزامًا بقواعد الاشتباك والتعاطي مع الدول ومن ضمنها العراق. شهد العام 2024 زيارة رئيس مجلس الوزراء محمد شياع السوداني إلى الولايات المتحدة وهي الزيارة التي يمكن توصف بأنها جالبة للاستثمار في أكثر من قطاع ودارئة للانخراط العراقي في الصراع الإقليمي الدائر؛ إذ شهدت هذه الزيارة توقيع اتفاقيات اقتصادية والدعوة إلى (شراكة عراقية أمريكية قوية) تتجاوز المجال الضيق المتمحور حول الأمن إلى مجالات أرحب وأوسع تشمل الطاقة والتعليم والاستثمار. باختصار، ركزت الزيارة على تطوير البنية التحتية الداخليّة والتنمية الاقتصاديّة والقضايا الأمنيّة. مع ذلك، لا يمكن التعويل على هذه الزيارة في ظل الإدارة الحالية بقيادة (دونالد ترمب) وفريقه الذي يحكم في البيت الأبيض، مما يفرض على العراق إظهار قدرة أكبر على التكيّف مع هذه الإدارة وتجنب سياساتها الهوجاء وتقلباتها وارتجالها في اتخاذ القرارات.

سيكون العام 2025 حاملًا لقضايا جديدة ومتجددة فيما يتعلق بالعلاقات العراقية الأمريكيّة؛ فلا يستبعد، على سبيل المثال، أن يتم شمول العراق بسياسات (التعرفة الجمركية) التي يفرضها ترامب على دول العالم، العدو منها والصديق، وإن حصل ذلك فإن على العراق أن يستعد للتكيف مع هكذا تطور. في السياق نفسه، تشكل قضية انسحاب القوات الأمريكيّة من العراق قضية متجددة تظهر بين الحين والآخر؛ فتارةً تكون المطالبة بالانسحاب عبر بعض الفئات من داخل العراق مثل القوى السياسيّة والعسكرية، وأحيانًا الشعبية، الرافضة للوجود الأمريكي والأجنبي، وتارةً بسبب سياسات الولايات المتحدة نفسها المتأثرة بتصورات صُناع قراراها والنخب العسكرية الحاكمة إزاء الانتشار وإعادة التموضع في المنطقة بشكل عام والعراق على نحوٍ خاص. وفي سياق النقاش حول الوجود الأمريكي والأجنبي في العراق، فإن شهر أيلول (سبتمبر) 2025 سيكون هو الموعد المُخطط له لإنهاء مهمة التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة. لا شكّ في أن انسحاب القوات الأمريكيّة والأجنبية من العراق، إن حصل فعلًا، سيفرض على العراق وضعًا أمنيًا جديدًا ينبغي التعامل معه، مع احتمال التحول في العلاقة نحو ترتيبات أمنية ثنائية، لا سيما في ظل إدارة أمريكية أظهرت في أكثر من مناسبة مقتها للترتيبات الأمنيّة (وغير الأمنيّة) متعددة الأطراف. مع ذلك، يمكن أن يُبقي الاتفاق على عدد قليل من القوات الأمريكيّة على الأراضي العراقية. ومهما يكن من أمر، فإن التغيير المترتب على الانسحاب سيُسهم إما في استقرار البيئة الأمنيّة في العراق أو في تعقيدها أكثر، وسيتوقف الاستقرار او التعقيد على قدرة تكيف العراق مع الوضع الجديد.

يتعين على العراق في عام 2025 وما يليه أن يُدير ما يمكن أن نُسمّيه (إرث يونامي)، وأن يُظهر قدرته على إدارة الملفات التي كانت تناط ببعثية الأمم المتحدة لمساعدة العراق (UNAMI)، إذ لا تزال هذه الملفات تشكل قضايا وتحديات مستمرة ثمة ضرورة ملحة لمعالجتها، كقضية المفقودين، والمصالحة العراقية الكويتية التي يحتاج العراق فيها إلى استمرار التسهيلات الدوليّة. وهنالك الملفات المتعلقة بدعم العمليات الانتخابية،

وتحقيق العدالة الانتقالية ومراقبة حقوق الإنسان، والتحقيق في جرائم تنظيم داعش الإرهابي، ناهيك عن جهود المصالحة الوطنية، والأهم من كل ذلك استمرار جهود ترسيخ التنمية المستدامة. إن هذه الملفات وغيرها تحتاج إلى جهود إضافية من هذه الحكومة والحكومات العراقية القادمة لإدارتها وسد الفراغ الذي سيخلفه رحيل البعثة. إن الحكومة العراقية أعربت عن قدرتها، وبثقة، على إدارة هذه الملفات بعد رحيل البعثة، وسيكون العام القادم وما بعده اختبارًا لها فيما يتعلق بإثبات هذه القدرة.

يتطلب الوضع الجديد في سوريا اليقظة والتعامل بحسب ما تمليه المصالح العليا للعراق وأمنه الوطني؛ إذ فرض تغيير النظام في سويا واقعًا جديدًا ربما لم يكن العراق مستعدًا له. مع ذلك، حرص العراق على التعامل مع هذا التغيير بوصفه أمرًا واقعًا لا مفرّ منه. وبالفعل، عمل على التعاطي مع هذا الإدارة الجديدة في سوريا، وتجلى ذلك بإرسال مدير جهاز المخابرات الوطني السيد حميد الشطري للقاء مع أحمد الشرع (الذي كان معروف سابقًا بـ «أبو محمد الجولاني»). يتمثل استحقاق العراق فيما يتعلق بملف سوريا في العام القادم بحسن التصرف مع هذا الوضع والتعاون مع الإدارة السورية الجديدة حيثما كان ذلك ممكنًا وأن يتقبل ويتعاطى بحذر سعيًا لدرء أو استباق أي خطر يؤدي إلى تدهور أمني في العراق.

تشكل عدة قضايا أخرى استحقاقات للعراق في عام 2025، منها هو إدارة العراق لعلاقاته مع جيرانه وحل القضايا العالقة سواءً ما يتعلق بالمياه أو الحدود أو غيرها. وفي السياق ذاته، يعد بناء علاقات وطيدة مع الأطراف الدوليّة استحقاقًا ضروريًا؛ فالعالم يمر بمخاض عسير بسبب عدة عوامل أبرزها الحروب الدائرة في بعض مناطق العالم وكذلك الأزمات التي يمكن أن تنفجر وتتحول إلى حرب في أية لحظة.

التوصيات

- يجب على العراق، أو صُناع القرار الذين يتصرفون بالنيابة عنه، أن يقدم تعريفًا واضحًا لمصالحه الوطنية ويعيد تعريف هذه المصالح وفقًا لتطورات البيئة الاستراتيجية الإقليمية والدوليّة، ويكون ذلك عبر توحيد الجبهة الداخليّة وعدم تشتيها، وتوافق صناع القرار على صياغة سياسة خارجية متوازنة تُظهر العراق قويًا ومرنًا في الوقت نفسه.
- على العراق أن يعمل على زيادة زخم الدعم الأممي له في قضاياه، وأن لا يدع انتهاء بعثة «يونامي» تؤثر في هذا الدعم، وأن يجعل انتهاء مهام البعثة خطوة باتجاه سيادة العراق وإبراز استعداده لإدارة قضاياه وشؤونه من دون تدخل أو وجود مباشر على أرضه. مع ذلك، يجب أن يُصار إلى ترتيب يُفضي إلى استمرار دعم العراق كدولة كاملة السيادة في المؤسسات والمحافل الدوليّة.
- الاستمرار بالمشاريع التنموية ذات البعد الدولي (مثل طريق التنمية) التي من شأنها أن تبني مكانة العراق وتضعه في صنف الدول المؤثرة التي يهدد عدم استقرارها – في حال حدوث ذلك – التجارة والتنمية في المنطقة وأجزاء من العالم، فهكذا مشاريع تعيد تشكيل مكانة العراق الإقليمية والدوليّة.
- لا يزال الاقتصاد الريعي يشكل عائقًا لأداء العراق دور متنوع وقوي في القرارات الإقليمية والدوليّة؛ فعلى

الرغم من أن النفط قد يكون سلاحًا يمكن للعراق استخدامه في المناورة في حال تعرضه للخطر من قبل دولة أو دول أخرى لا سيما المستورِدة منه، فإن ذلك غير كافٍ؛ فالاقتصاد الريعي يمكن أن يشكل عائقًا لأداء الاقتصاد درو قوي في القرارات الإقليمية والدوليّة. بعبارة أخرى، أن تنوع مصادر الدخل والمضي باتجاه الاكتفاء الذاتي في عدد من القطاعات سيُعطي العراق حرية مناورة أكبر بما ينعكس على موقعه ومكانته الإقليمية والدوليّة، وأن الاعتماد على النفط يشكل خطرًا على المدى البعيد.

- تؤدي علاقة الدولة بالمجتمع وتماسك النخبة حول مواقف السياسة الخارجيّة دورًا مهمًا في قوة الدولة على الصعيد الخارجي، وعدم وجود هكذا علاقة يؤدي إلى عدم قدرة الدولة على تعبئة الموارد والجهود في سياساتها الخارجيّة وفشلها بالاستجابة للتهديدات والفرص الدوليّة وضغوط البيئة الإستراتيجية. لذا، فإن وجود الاجماع وتوافق النُخب وصناع القرار حول القضايا المصيرية سيجعل الدولة قوية أمام معظم الضغوط الدوليّة.
- يعدّ العراق من أبرز الدول المدافعة عن القضية الفلسطينية؛ وهذا لن يتغير، لكن الجهود المبذولة لدعم الشعب الفلسطيني يجب أن تُبذل بطرائق لا تعرِّض الأمن والاستقرار العراقيين للخطر أو الاستهداف، لا سيما أن الإبقاء على العراق قويًا سيصبُّ بلا شك في صالح هذه القضية.

المحور الحادي عشر

العراق والتلوث وإجراءات الحكومة للمعالجة

أ.د. عامر عبد زيد الوائلي

تمهيد

يُعدّ التلوث من أبرز التحديات البيئية التي تواجه العالم اليوم، حيث تُعد آثاره ذات نطاق عالمي، ولا تقتصر على حدود جغرافية معينة، لذا فإن هذه الظاهرة تتطلب تعاونًا دوليًا لمواجهتها، نظرًا لتأثيراتها المباشرة على الصحة العامّة والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. كما أن سلوك المجتمعات الواعي نحو بيئة سليمة، يمهد الطريق لإيجاد حلول شاملة تجمع بين التوجهات الرسميّة والشعبية. ومع تفاقم مشكلة التلوث، تبرز الحاجة إلى تدخلات عاجلة من قبل المؤسسات الإعلامية والصحية لتعزيز الوعي البيئي ودعم خطط المعالجة. فضلاً عن ذلك، فإن التشريعات القانونية تُعدّ ضرورية لوضع ضوابط تحكم سلوك الأفراد والمؤسسات في حماية البيئة والحد من التلوث. هذا الفصل يهدف إلى استكشاف الأبعاد الخطيرة للتلوث، وتحليل الأدوار المطلوبة من مختلف الأطراف لمواجهة هذه المشكلة، مع التركيز على أهمية التعاون بين الحكومات والمجتمعات لتحقيق بيئة مستدامة.

تُعد البيئة من أهم المواضيع التي تشغل الكثير من دول العالم المتقدم، لما لها من تأثير مباشر على صحة الإنسان وعلى كلِ الكائنات الحية الأخرى، لذلك حظيت بهذا الاهتمام الكبير وخُصصت لها ميزانيات كبيرة وإدارات فاعلة، تركز على رفع الوعي البيئي لدى الأفراد والمجتمعات وخفض معدلات التلوث. ويمكن تحقيق ذلك من خلال إيجاد آلية تعاون بين المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني، بما يُسهم في تحقيق نتائج أفضل في الحد من التلوث، وتفعيل التشريعات القانونية الصارمة لتقليل الممارسات الخاطئة التي تؤدي إلى تلوث البيئة. ويركز الفصل على مشكلة التلوث في العراق، وبحث الأسباب الرئيسة التي أدت إلى تلك الظاهرة مثل الجفاف الحروب والتخلّص غير العلمي من المخلفات الصناعية والممارسات الخاطئة سواء في الزراعة أو الحياة اليومية، مع اعتماد تحليل البيانات المتاحة، وبحث الجوانب الاجتماعيّة والقانونية والبيئية.

الإنسان والاتزان البيئي

يعتمد النظام البيئي على سلسلة معقدة من العلاقات بين مكوناته الحية وغير الحية، وهي ليست عشوائية، بل تخضع لدورات متجددة، تحافظ على استقرار البيئة وتوازنها. ومع ذلك، يمكن أن تؤدي أي تغييرات مفاجئة

أو مستمرة إلى اختلال في هذا التوازن، مما يتطلب تدخلًا طبيعيًا أو بشريًا لإعادة الأمور إلى نصابها[1]. فالإنسان بوصفه جزءاً من النظام، كان كل نشاط يقوم به قديماً لا يترك أي أثر يذكر على الطبيعة، مثله مثل باقي الكائنات الأخرى، فعلى مدى حقب متطاولة من الزمن كانت المخلفات التي يلقيها إلى الطبيعة لا تخرج عن حدود قدرتها على الاحتمال، فكانت تعيد تدويرها بنفسها بالشكل الذي يحفظ توازنها، إلى غاية القرن التاسع عشر عندما حلّت الصناعة كأكثر الأنشطة تطوراً عرفها الإنسان، وبدأ في استخدامها بشكل واسع، مما أثقل كاهل الطبيعة، نظراً لأن تلك المخلفات تفوق حدود احتمالها بكثير، وهو ما أدى إلى ظهور العديد من المشكلات للبيئة بسبب اختلال التوازن في أنظمتها، واستدعى التدخل السريع من أجل وضع حدٍ لها ووقف انتشارها[2].

وفي هذا النطاق عُرفت المشكلة البيئية أنها: حدوث خلل أو تدهور في النظام البيئي، بما ينجم عنه أخطار تطال كل مظاهر الحياة على سطح الأرض، سواء أكان هذا الخطر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

يمثل تغير المناخ تحديًا كبيرًا للأنظمة البيئية، حيث يؤدي إلى تغيرات طويلة الأمد في درجات الحرارة والرطوبة وأنماط هطول الأمطار. وتؤثر هذه التغيرات على بقاء الكائنات الحية، فتجد الأنواع نفسها أمام خيارين: إما التكيّف أو الانقراض. التغيرات السريعة تفوق قدرة الأنواع على التكيف، مما يهدد التوازن البيئي.

وتسبب النشاط البشري، مثل حرق الوقود الأحفوري وإنتاج الميثان، في تفاقم غازات الاحتباس الحراري التي أدت إلى ارتفاع درجات الحرارة، مما زاد من تبخر المياه، وسبب هطول أمطار غزيرة في بعض المناطق وجفافًا في أخرى، مؤثرًا بشكل كبير على التنوع البيولوجي. كما أدى ارتفاع درجات الحرارة إلى ذوبان الجليد القطبي، مهدداً أنواعاً من الحيوانات بالانقراض، فضلاً عن تدمير الشعاب المرجانية بفعل تحمّض المحيطات، مما أضر بالأنواع البحرية التي تعتمد عليها.

ومن تداعيات التغيرات المناخية أن ازدادت موجات الجفاف وحرائق الغابات، بفعل الظروف الحارة والجافة، بينما أصبحت العواصف أكثر شدة، مدمرةً النظم البيئية ومستنزفةً الموارد الطبيعية. وأثّر المناخ سلباً على دورات حياة الكائنات، من التزاوج والسبات إلى الهجرة، مما أخلّ، ليس بالأنواع الفردية بل النظم البيئية كافة، مما يتطلب استجابة عالمية للحفاظ على التنوع البيولوجي[3].

أبرز تأثيرات التغير المناخي في العراق

يواجه العراق معاناة مستمرة نتيجة عقود من الصراعات وغياب الاستقرار الأمني وانتشار الفساد في غالبية مرافق الدولة رغم الجهود لمحاربته، مما أدى إلى ضعف البنية التحتية وتعطيل السياسات العامّة في أكثر الأحيان. ولم تضع الحكومات العراقية المتعاقبة خططاً علمية ذات طابع مؤسساتي مهني مُنَظِّم قانونياً للتعامل مع هذا الملف الخطير للحد من المستوى العالي للتلوث في الماء والهواء والتربة.

(1) محسن محمد امين قادر التربية والوعي البيئي وأثر الضريبة في الحد من التلوث البيئي، ص 19.

(2) زين الدين عبد المقصود البيئة والإنسان علاقات ومشكلات دار البحوث العلمية، الكويت، 1981، ص 18.

(3) العلاقة بين النباتات والحيوانات في مجتمع البيئة الحيوية، الموقع:البيئة تذهب، تاريخ النشر: 4 يوليو، 2021، الرابط: https://ar.environmentgo.comhgvhf’

تمتاز أسباب المشكلات البيئية بالتشابك فيما بينها، فقد نجد عاملاً واحداً يتسبب في عدة مشكلات أخرى، كما نجد مشكلة بيئية واحدة تتداخل عدة عوامل في حدوثها، ويقف في مقدمتها النمو السكاني المتسارع بشكل غير متوقع، فقد قدرت وزارة التخطيط العراقية عدد السكان في العراق بنهاية عام 2023 بنحو 43.3 مليون نسمة لكن النتائج النهائية لإحصاء 2024 أظهر إن العدد الإجمالي 46,118، الأمر الذي سيؤدي إلى المزيد من الطلب على السلع والخدمات المختلفة وفرص العمل، وزيادة الإضرار بالبيئة، والأعباء الإضافية على الموارد الطبيعية.

لا يمكن إيجاد الحلول الملائمة للأزمة من دون توضيح دور الإنسان في العلاقة المتبادلة مع البيئة؛ إذ لا بد من تبني نهج تعاوني مع الطبيعة من خلال استغلال مواردها بشكل حكيم ومتجدد، بدلاً من استنزافها أو تدميرها، وتأتي الحلول المستدامة من فهم عميق لقوانين الطبيعة والعمل ضمن حدودها، التعاون مع الطبيعة يتطلب تغييرًا جذريًا في القيم الإنسانية لتصبح أكثر انسجامًا مع البيئة. ومما نشهده من ممارسات تفاقم المشكلة الاستغلال غير الرشيد للتكنولوجيا في البيئة، مما يعمل على استنزاف المزيد من الموارد الطبيعية المستخدمة في الصناعة، إضافة إلى ما ينتج عن عمليات التصنيع من تلوث للماء والهواء والتربة والغذاء والضوضاء. وقد أدى التدخل البشري العشوائي غالبًا إلى كوارث بيئية.

وبهذا الصدد، يأتي دور مؤشر الأداء البيئي ليوضح مدى قدرة الدول على تحسين البيئة وحمايتها من التلوث وتغير المناخ، حيث يتناول ثلاث قضايا، هي: الادارة البيئية، الصحة البيئة، تغير المناخ، وبحكم حصول العراق على درجة منخفضة وهي 30.4 من 100، أصبحت مرتبته 172 من أصل 180 دولة شملها المؤشر عام 2024، وهي مرتبة منخفضة بين الدول من حيث الاداء البيئي. ويأتي ذلك في جزءٍ منه إلى انخفاض الوعي البيئي الذي تسبب في زيادة تلوث الماء والهواء والتربة وتردي البيئة[1].

وخلاصة هذا الأمر لابد من التأكيد على الدروس المستفادة حول أهمية فهم التوازن البيئي واحترام قوانينه. تدعو هذه الدروس إلى تغيير النظرة الإنسانية للطبيعة من كونها موردًا للاستغلال إلى شريك يستحق الاحترام والتعاون، مما يؤسس لثقافة بيئية وأخلاقية ومستدامة.

يواجه العراق تحديات بيئية ومناخية كبيرة تؤثر على موارده الطبيعية واقتصاده وسكانه. يتطلب التصدي لهذه التحديات جهودًا مشتركة من الحكومة والمجتمع الدولي، إضافة إلى تنفيذ سياسات فعّالة للتكيف مع التغيرات المناخية والتخفيف من آثارها. كما إن احترام قوانين الطبيعة والعمل على تحقيق توازن مستدام بين احتياجات البشر والحفاظ على البيئة هو السبيل لضمان مستقبل مستقر وصحي للإنسان والكوكب[2]. **ويمكن حصر أبرز التأثيرات في الآتي:**

1. ارتفاع درجات الحرارة: شهد العراق في السنوات الأخيرة ارتفاعًا ملحوظًا في درجات الحرارة، حيث سُجِّلَت درجات قياسية، بلغت حوالي 54 درجة مئوية في البصرة. يؤدي هذا الارتفاع إلى زيادة معدلات التبخر، مما يؤثر سلبًا على تراجع الموارد المائية وتدمير المحاصيل الزراعية.

(1) حامد عبد الحسين الجبوري، العراق في مؤشر الأداء البيئي، 25 حزيران 2024
https://fcdrs.com/economical/1940

(2) ينظر: مايكل زيمرمان، الفلسفة البيئية من حقوق الحيوان إلى الايكولوجيا الجذرية، عالم المعرفة، الكويت، 2006،ص 23-44.

2. شحّ الموارد المائية: يعتمد العراق بشكل كبير على نهري دجلة والفرات، اللذين يوفران حوالي 98 % من المياه السطحية في البلاد. خلال الأربعين عامًا الماضية، انخفضت تدفقات المياه في هذين النهرين بنسبة تتراوح بين 30-40 %، وفي هذا العام وصل أقل من 50 % فقط، مما أدى إلى جفاف العديد من المناطق، بما في ذلك الأهوار في الجنوب.

3. زيادة العواصف الرملية والترابية: تزايدت وتيرة تلك العواصف، حيث سُجِّلَت أكثر من 300 عاصفة رملية في عام 2013، مقارنةً بأقل من 25 عاصفة سنويًا بين عامي 1950 و1990. يُعزى هذا الارتفاع إلى التصحر وتدهور الأراضي، مما يؤثر سلبًا على الصحة العامّة والبيئة. وتشير بيانات 2024 إلى أن العراق شهد في السنوات الأخيرة ارتفاعاً ملحوظاً في عدد أيام العواصف، مما خلّف خسائر كبيرة تقدّر بنحو مليون دولار يومياً، وذلك في قطاعات متعددة، أبرزها الصحة والزراعة والنقل والخدمات، وسط تحذيرات محلية ودولية من تفاقم الأوضاع في ظل استمرار آثار التغير المناخي وتسجيل مئات العواصف الترابية.

4. تأثيرات على الزراعة والأمن الغذائي: أدى التغير المناخي إلى تقليص المساحات الزراعية بسبب الجفاف وندرة المياه، مما أثر على إنتاجية المحاصيل. وفقًا لدراسة أجراها المجلس النرويجي للاجئين، اضطر 60 % من المزارعين إلى زراعة مساحات أقل أو استخدام كميات أقل من المياه بسبب الظروف المناخية القاسية.

5. النزوح والهجرة: تسببت الظروف المناخية القاسية في نزوح العديد من الأسر من المناطق الريفية إلى المدن، بحثًا عن سبل عيش أفضل. أفادت تقارير بأن 94 % من النازحين في المحافظات الجنوبية أشاروا إلى ندرة المياه كسبب رئيس لنزوحهم.

مظاهر التلوث في العراق

ومن أجل الكشف عن خطورة المشكلة ووجوب الإسراع في حشد الجهود الحكومية والشعبية ووضع معالجة للتحديات البيئية المتزايدة في البلاد، فقد أطلق مختصون ممن شغلهم الواقع البيئي نداءات عاجلة بهذا الصدد، منهم د. جيهان بابان رئيسة جمعية البيئة والصحة العراقية بالمملكة المتحدة التي تحدثت عن التدهور البيئي الحاصل في العراق والتحديات الكبيرة التي يجب على الحكومة مواجهتها وتتطلب تشريعات قانونية مناسبة وخطوات عملية استراتيجية، قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى.

وتطرقت إلى الأسباب التي كان لها تأثير مباشر وسلبي على رفع نسبة التلوث في الماء والهواء والتربة منذ عهد النظام السابق وانعكاسها على البيئة مثل تجفيف الأهوار والمسطحات المائية وقطع ملايين أشجار النخيل وحرق أبار النفط في الجنوب واستخدام السلاح الكيميائي واليورانيوم المنضب ونشر الألغام، إضافة إلى الدمار الذي ألحقتهُ الحروب المتعاقبة، ثم جاءت جرائم داعش عام 2014 وسيطرة المسلحين على مجموعة من الأسلحة المشعّة والكيميائية المليئة بغاز السارين وما يقارب نحو 80 طناً من سيانيد الصوديوم فضلاً عن ذخائر وأوعية تخزين تحتوي على بقايا من غاز الخردل، وحصلت معارك ضارية داخل المدن والمناطق الصناعية مما أثر على الوضع البيئي الهش.

هذه الأسباب وغيرها جعلت من العراق بيئة ملوثة، فقد سجلت وزارة الصحة الكثير من الحالات المرضية الناتجة عن تلوث الهواء، وارتفاع نسبة الإصابة بمرض السرطان مما دفعها إلى مخاطبة الجهات المعنية المتمثّلة بوزارة البيئة

وأمانة بغداد للحد من مشكلة التلوث. أما التصحر فهي مشكلة بيئية أخرى، إذ قُدرت نسبة الأراضي الزراعية التي تعاني من التصحر بجنوب العراق بنحو 90 % وذلك بسبب الإهمال الذي أصاب الزراعة لفترات طويلة.

وقال نقيب الأطباء الأسبق جاسم العزاوي إن «البيئة في العراق تواجه مشاكل وتحديات غير طبيعية، أثرت بشكل عام في الانسان وصحته العامّة والنفسية». وأوضح إنها زادت في الآونة الأخيرة بسبب مخلفات الحروب والألغام الموجودة في الأرض، فضلاً عن كمية التلوث في المياه وقضايا النفايات والاكتظاظ والتلوث البيئي والذهني والسمعي والبصري». وأضاف أنَّ «مشكلة تلوث الهواء حالياً من أصعب المشاكل التي تواجه البيئة في الوقت الحالي... ويؤثر بشكل كبير في الجهاز التنفسي وقد يؤدي تراكمه إلى أمراض مزمنة للإنسان»[1].

من جانبها أفادت سفيرة السلام الدولي ورئيسة منظمة الرجاء لرعاية حقوق الإنسان رجاء ناصر الموسوي إن «تلوث البيئة بشكل مستمر يؤثر في صحة المواطن... إن عوامل أخرى تسببت في تلوث الهواء وتؤثر سلباً في الإنسان منها وجود المولدات وكثرة السيارات ووجود المصانع داخل المدن»، مشيرة إلى أن «المعالجات المقترحة من قبل منظمات المجتمع المدني القيام بزراعة سياج حول مدينة بغداد» [2].

التحديات البيئية الرئيسة

1- تلوث الهواء:

يُعَد تلوث الهواء من أخطر المشاكل البيئية التي تواجه العراق، إذ تعاني المدن الكبرى مثل بغداد والبصرة من ارتفاع مستويات الجسيمات الدقيقة الناتجة عن عوادم السيارات والمولدات الكهربائية والانبعاثات الصناعية، كما تفاقمت العواصف الترابية نتيجة التصحر وانخفاض الغطاء النباتي، مما زاد من المشكلات الصحية المرتبطة بالجهاز التنفسي. ومن ثمّ التأثير السلبي على النباتات والحيوانات، وتدهور جودة التربة.

وتم تصنيف جودة الهواء في بغداد على أنها «غير صحية»، وهو انعكاس لمشكلة أكبر في عامة أنحاء البلاد. تساهم الانبعاثات الصناعية، عوادم السيارات، والاستخدام الواسع للوقود منخفض الجودة في ارتفاع مستويات الجسيمات الضارة في الهواء، كما تزداد العواصف الترابية بسبب التصحر وسوء إدارة الأراضي، من تفاقم المشكلة[3]. ووفقاً لدراسات فإن العراق يوضع في صدارة دول الشرق الأوسط لعام 2024 والـ 13 عالمياً من حيث تلوث الهواء، إذ يُلحظ تدني وتراجع جودة الأداء البيئي بسبب زيادة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في البلاد، فضلاً عن تلوث الهواء الناجم عن الأنشطة البشرية في المنطقة، مما ينتج عنها عواقب وخيمة على الصحة العامّة وحيوية النظام البيئي، بالرغم من كل الجهود التي تبذلها القطاعات ذات العلاقة[4].

---

(1) فاطمة رحمة، بيئة العراق.. تحدّيات وحلول مقترحة لمعالجة مشكلتين رئيستين، الموقع: وكالة الانباء العراقية، تاريخ النشر: 5/12/ 2022، الرابط:

https://www.ina.iq./

(2) المصدر نفسه.

(3) شذى خليل، التدهور البيئي في العراق: الأسباب والحلول، الموقع: مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، تاريخ النشر: - 12 سبتمبر,2024، الرابط:

https://rawabetcenter.com/

(4) حنان جميل عاشور العراق االدنى درجة في مؤشر الأداء البيئي للعام 2024، مجلس النواب، دائرة البحوث والدراسات النيابية، 2025. https://2u.pw/yrKzG

يتنفس العراقيون، خصوصًا في المناطق الحضرية، هواءً أقل بكثير من المعايير الصحية الدوليّة. ونتيجة لعدم وجود أنظمة تكييف الهواء والترشيح، يتعرض الناس لمستويات خطيرة من الملوثات يوميًا، مما يزيد من معدلات الأمراض التنفسية وغيرها من المشكلات الصحية. وهذا يدفعنا إلى البحث في تأثيرات تلوث الهواء على الصحة العامّة، إذ هناك ارتفاع معدلات الأمراض التنفسية والحساسية بين السكان، خاصةً بين الأطفال وكبار السن.

أسباب تلوث الهواء:

1 ـ الانبعاثات الصناعية: تُعَدُّ المصانع ومعامل الطابوق والإسفلت المؤكسد من المصادر الرئيسة لانبعاث الغازات الملوثة في الجو، خاصةً عند استخدام أنواع من الوقود الثقيل في عمليات الإنتاج.

2 ـ وسائل النقل، إذ ان الزيادة المستمرة في أعداد السيارات والمركبات في المدن العراقية، مع استخدام وقود ذي جودة منخفضة، أدى إلى ارتفاع نسب الغازات الضارة في الهواء.

3 ـ المولدات الكهربائية، نظرًا لانقطاع التيار الكهربائي المتكرر، يعتمد الكثير من السكان على المولدات الخاصة، والتي تسهم في زيادة الانبعاثات الملوثة.

4 ـ حرق النفايات، تُمارَس عمليات حرق النفايات في مواقع غير مؤهلة للطمر الصحي، ما يؤدي إلى انبعاث الدخان والغازات السامة. أدى التوسع السريع وغير المخطط له للمدن في العراق، إلى مشكلات بيئية خطيرة، إذ تعاني المناطق الحضرية من نظم إدارة نفايات غير كافية، وتراكم القمامة في الشوارع والقنوات المائية والمناطق السكنية، واطلاق السموم الضارة في الهواء، مما أسهم في تدهور جودته ومفاقمة الأزمات الصحية.

5 ـ بسبب الحروب التي حدثت في العراق في العقود الأخيرة؛ الحرب الإيرانية-العراقية وحرب الخليج والغزو الأمريكي إضافة إلى النزاعات الطائفية والعشائرية، فإن هناك آثار بالغة على البيئة بكل مكوناتها والتنوع الحيوي للحيوانات والنباتات[1].

6 ـ العواصف الترابية المذكورة سلفاً.

أما عن الإجراءات المتخذة للحد من تلوث الهواء، فتمثّل بقيام مديرية شرطة البيئة، بإغلاق 111 معمل طابوق و57 معمل أسفلت مؤكسد في منطقة النهروان والتاجي ببغداد، ابتداءً من تشرين الاول (أكتوبر) 2024، بسبب تجاوز هذه المعامل للشروط البيئية وانبعاثاتها الملوثة. وقامت الحكومة بوضع آلية مراقبة حرق النفايات، من خلال تنفيذ حملات لمراقبة ومنع حرق النفايات في مواقع غير مخصصة. وعملت على تحسين نوعية الوقود، والتوجه نحو استخدام أنواع أقل تلوثًا في الصناعات ووسائل النقل.

وعلى الرغم من تلك الآليات فإن الارتفاع الشديد في درجات الحرارة، خاصة في فصل الصيف مع افتقار العديد من المواطنين أنظمة تكييف هواء موثوقة، يجعل الحياة لا تطاق في هذه الظروف. وتتفاقم هذه المشكلة بسبب الانقطاعات المتكررة للتيار الكهربائي وارتفاع تكاليفها، مما يمنع العديد من الأسر من استخدام أجهزة التبريد حتى

(1) ربيع الحمامصة، التلوث البيئي: النفايات البلاستيكية تهدد النظم البيئية في المنطقة العربية، الموقع: بي بي سي نيوز عربي، تاريخ النشر: 16 يونيو/ حزيران 2023، الرابط:

https://www.bbc.com/

إذا كانت متاحة [1]. وبالتأكيد فإن هذا لا يؤدي إلى انعدام الراحة الجسدية فحسب، بل يساهم أيضاً في المخاطر الصحية مثل ضربات الشمس والجفاف، خاصة بين الفئات الضعيفة مثل الأطفال وكبار السن.

2-تلوث المياه

أما تلوث المياه، فيعود إلى تصريف المخلفات الصناعية ومياه الصرف الصحي غير المعالجة في الأنهار، ما يؤدي إلى ارتفاع نسب الملوحة والملوثات الكيميائية، ويؤثر سلبًا على جودة مياه الشرب والزراعة. فقد تم تحليل عينات من مياه الشرب للتأكد من جودة مياه الخزانات والأنابيب الواصلة للبيوت، فكشفت النتائج عن مدى فداحة الكارثة، ووجود ملوثات بنسبة عالية فيها[2].

يزيد تلوث المياه المنتشر من تفاقم الجفاف، حيث يلوث موارد المياه الثمينة المتبقية، وتلوّث شبكات الصرف الصحي القديمة في بغداد 40 % من أنهار العراق بالبكتيريا والنترات، وتؤدي المخلفات الزراعية/ المبيدات الحشرية/ الأسمدة الكيماوية إلى تسميم المياه الجوفية في الأحزمة الزراعية، لذا فقد سجلت المحافظات الجنوبية مثل البصرة وميسان زيادة بنسبة 70 % في حالات الفشل الكلوي، وتسببت مياه الشرب الملوثة في ثلاثة تفشيات للكوليرا خلال السنوات الخمس الماضية[3].

ويمكن لنا أن نوجز ارجاع ظاهرة تلوث المياه بحسب بعض التقارير إلى الآتي:

- يتم تصريف كميات كبيرة من مياه الصرف الصحي غير المعالجة كلياً أو جزئيًا مباشرةً إلى الأنهار حتى أصبحت ملوثة بشكل كبير وهي تعد مصادر حيوية لمياه الشرب. فضلاً عن ذلك، فغالبًا ما تكون أنظمة الصرف الصحي متهالكة أو غير كافية، مما يؤدي إلى تدفق مياهها إلى الأنهار، مما يؤثر على الحياة البشرية والحياة المائية [4]. بما في ذلك نفوق الأسماك وتدهور التنوع البيولوجي. فضلًا عن انتشار الأمراض المنقولة بالمياه، مثل التيفوئيد والكوليرا، وزيادة حالات التسمم.
- النفايات الصناعية: تقوم بعض المصانع والمنشآت الصناعية بتصريف مخلفاتها السائلة في الأنهار دون معالجة، مما يزيد من تلوث المياه.
- المخلفات الطبية: تُلقِي بعض المستشفيات نفاياتها ومياهها المستعملة في الأنهار دون معالجة، مما يشكل خطرًا صحيًا كبيرًا.
- الأنشطة الزراعية: أدى استخدام المبيدات والأسمدة الكيميائية بكثرة إلى جرفها مع مياه الأمطار إلى الأنهار، مما سبّب تلوثًا كيميائيًا.
- تعد ندرة المياه في العراق مشكلة بيئية حرجة أخرى، إذ أدى الجمع بين الجفاف الطويل وسوء إدارة المياه والتلوث إلى نقص حاد في المياه في جميع أنحاء البلاد. يعاني نهرا دجلة والفرات، المصدران الرئيسَان

(1) شذى خليل، المصدر السابق.

(2) ربيع الحمامصة، المصدر السابق.

(3) البصرة للتنمية الزراعية، أزمة المياه العراقية المتفاقمة: تهديد مزدوج بالجفاف والتلوث
https://www.facebook.com/photo.php?fbid=1185078546981771&set=a.616913220464976&type=3

(4) شذى خليل، المصدر السابق.

للمياه من انخفاض حاد بسبب السدود المقامة من قبل الدول المجاورة والاستخدام المفرط للمياه [1].

ندرة المياه وسياسة الحكومة ولّد منافسة بين الفلاحين: أفادت الأمم المتحدة في عام 2024 بأن العراق خسر 39 % من أراضيه الخصبة بسبب الجفاف، وأدى الانخفاض الملحوظ في مستويات نهري دجلة والفرات إلى تملّح التربة الذي أثر على 35 % من المناطق الزراعية الجنوبية[2]. ومن جراء تحميل جزء من سياسة تقنين المياه على المجتمعات الريفية، وإلزام المزارعين ومربي الماشية وسكان الريف بتطبيق التقنيات الزراعية الفعّالة لتعزيز الإنتاج المقاوم للمناخ، تؤدي سياسات الحكومة إلى المنافسة والتوترات داخل الريف، إذ يعتقد المزارعون الذين يملكون قطعاً صغيرة من الأراضي، أن التكتلات الزراعية المرتبطة سياسياً، تحتكر المعدات المدعومة، والاستثمارات في البنية الأساسية للمياه، لذا تخلى الكثيرون عن الزراعة خلال السنوات الخمس إلى الثماني الماضي، فيما تشهد مناطق الفرات الأوسط والجنوب صراعات مسلحة بين العشائر، على حصص المياه، فتُسجّل العشرات من الحوادث بسبب ذلك [3].

3-حرق الغاز المصاحب في العراق:

يُعَدُّ حرق الغاز المصاحب في العراق من أبرز التحديات البيئية والاقتصاديّة التي تواجه البلاد، يحدث هذا نتيجة استخراج النفط، حيث يُحرق الغاز المصاحب بدلاً من استثماره، ما يؤدي إلى فقدان موارد طبيعية، وانبعاث كميات كبيرة من الغازات الدفيئة، مثل الميثان وثاني أكسيد الكربون، التي تساهم في الاحتباس الحراري والتلوث البيئي. ورغم وجود خطط حكومية لاستغلال هذا الغاز في توليد الطاقة، فإن تنفيذها لا يزال بطيئًا، ما يؤدي إلى استمرار المشكلة وتأثيرها السلبي على جودة الهواء وصحة السكان.

حجم المشكلة: يُعد العراق ثالث أكبر دولة في العالم من حيث حرق الغاز المصاحب، بعد روسيا وإيران. في عام 2023، بلغ إجمالي الغاز المحروق في العراق نحو 18 مليار متر مكعب، وفقًا للبنك الدولي.

أ. تأثيرات حرق الغاز المصاحب:

- التلوث البيئي: يزيد حرق الغاز من ظاهرة الاحتباس الحراري، كما يؤدي إلى تلوث الهواء بالجسيمات الدقيقة والمواد السامة.
- الهدر الاقتصادي: يُعد الغاز المصاحب موردًا ثمينًا كان يمكن استغلاله في توليد الكهرباء أو استخدامه في الصناعات المختلفة، ما يؤدي إلى خسائر اقتصادية كبيرة.
- تسبب الانبعاثات الناتجة عن حرق الغاز بمشاكل صحية للسكان لا سيما المجاورين لمواقع الحرق، مثل أمراض الجهاز التنفسي والسرطان.

ب. الخطط الحكومية للتقليل من حرق الغاز

- أعلنت الحكومة العراقية عن خطط لخفض حرق الغاز المصاحب بشكل تدريجي:

(1) المصدر نفسه.

(2) البصرة للتنمية الزراعية، المصدر السابق.

(3) مرتضى السوداني، **التعبئة من أجل البيئة في العراق**، الموقع: مبادرة الاصلاح العربي،اكتوبر 2024، الرابط:
https://www.arab-reform.net/ar/publication

نهاية عام 2024: استهداف تقليل حرق الغاز إلى 20 %.

نهاية عام 2025: الوصول إلى نسبة 80 % من استثمار الغاز المصاحب.

نهاية عام 2027 أو بداية 2028: التوقف التام عن حرق الغاز المصاحب.

- المشاريع الحالية والمُستقبليّة: تعمل الحكومة على تنفيذ عدة مشاريع لاستثمار الغاز المصاحب، منها: مشروع حقل الحلفاية: افتتح في حزيران (يونيو) 2024، يهدف إلى معالجة الغاز المصاحب في الحقل المذكور بمحافظة ميسان. أما مشروع ميناء الفاو الكبير فيهدف إلى إنشاء منصة ثابتة لتصدير الغاز.

ت. التحديات أمام تنفيذ الخطط

- الاستثمارات المالية: يتطلب تقليل حرق الغاز استثمارات ضخمة في البنية التحتية والتكنولوجيا الحديثة. يحتاج العراق وفقًا لتقرير لمؤسسة التمويل الدوليّة إلى استثمارات تقدر بـ 233 مليار دولار لتنفيذ برامج تقليل وإيقاف حرق الغاز بحلول عام 2040.
- التقنيات المتاحة: تحتاج المشاريع إلى تقنيات متقدمة لمعالجة الغاز المصاحب، وهو ما يتطلب خبرات متخصصة.
- التنسيق بين الجهات المعنية: يتطلب الأمر تنسيقًا فعالًا بين وزارة النفط، وزارة الكهرباء، والشركات النفطية لضمان تنفيذ المشاريع بنجاح.

الحراك الشعبي والمدني والاستجابة الحكومية

1-الحراك الشعبي والمدني

ترك التلوث البيئي أثراً سلبياً في الحياة اليومية للعراقيين، من خلال تفاقم الأزمات الصحية والبيئية لا سيما في المناطق السكنية المكتظة أو القريبة على المواقع الصناعية، ما دفع الفئات المتضررة في السنوات الأخيرة إلى الخروج فيما يُسمى بـ(الاحتجاجات البيئية)، لتصبح جزءاً من الحركات الشعبية المطالبة بالتغيير السياسي والاقتصادي، كما حصل في احتجاجات البصرة 2018 و2019 التي ركزت على نقص المياه النظيفة والكهرباء، ورُبطت هذه المطالب بمظالم أوسع تتعلق بالفساد. كما أن الاحتجاجات المحليّة، خاصة في المناطق الريفية، ركزت على نقص المياه وتأثيراته على الزراعة وسبل العيش، إذ بدأ المجتمع يشعر إن الاقتصاد بدأ بالتآكل بفعل التغيرات المناخية ويتكبد خسائر لا تحتمل، وقد تقذف آثار تغير المناخ بالمزيد من العراقيين إلى حواضن الفقر والبطالة.

وعلى الرغم من أن القضايا البيئية أصبحت جزءاً من المطالب الشعبية، وشارك النشطاء البيئيين في الاحتجاجات الكبرى مثل 2015 و2016 و2018 و2019، إلا أنها لم تتحول بعد إلى حركات سياسية منظمة أو تحظى بالأولوية الكافية في الأجندات السياسيّة، ولم تعطِ الأحزاب السياسيّة الأولوية للقضايا البيئية سوى بعض الإشارات في برامجها الانتخابية، كما فعلت حركة «امتداد»، التي أدرجت نقاطاً بيئية في برامجها الانتخابية، مثل تحسين تقنيات الري والحد من هدر المياه، لكنها لم تعرّف نفسها كحركات بيئية بشكل واضح. كما انضمت بعض الأحزاب إلى حملات مثل «الماي حقّنا» التي تطالب بحلول لأزمة المياه في البصرة، لكن هذه الجهود لم تترجم إلى حركة بيئية منظمة وفعالة.

يرتكز النشاط البيئي غير الحكومي في العراق بشكل كبير على المنظمات غير الحكومية التي تعتمد على التمويل الدولي، مما يحدّ من فعاليتها ويجعلها أقل استجابة للاحتياجات المحليّة. كما أن هذه المنظمات نادراً ما تستخدم أساليب تنازعية للضغط على الحكومة، بل تركز على أنشطة أخرى مثل رفع الوعي والتواصل مع المسؤولين [1].

كانت المنظمات البيئية التي تشكلت بعد العام 2003 معدودة وتلاشى معظمها دون إحلال بديلٍ، كما إنها تفتقر إلى الحوكمة، حيث إن هياكلها وبنيتها التنظيمية غير واضحة أو ثابتة. وهناك: 1- منظمات مساندة للبيئة، تنشط في مجال الإغاثة والدعم الإنساني، 2-المنظمات البيئية العمومية، 3- المنظمات البيئية المتخصصة[2]. وأعلنت دائرة المنظمات غير الحكومية في تشرين الأول (أكتوبر) 2024، انطلاق حملة جديدة لزيادة المساحات الخضراء لعدد من المناطق البلدية في العاصمة بغداد؛ ضمن مبادرتها لزراعة مليون شتلة وشجرة.

هناك حاجة إلى مزيد من الجهود لتعزيز التعاون بين النشطاء والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحليّة، وضمان أن تكون القضايا البيئية في صلب الأجندات السياسيّة والاجتماعيّة في العراق [3].

إن الاحتجاجات البيئية على التدهور البيئي ليست فقط مطالب تقنية تتعلق بالمياه أو التلوث، بل تعكس استياءً أوسع من نظام سياسي اقتصادي مبني على المحسوبية والمحاصصة. هذه الرؤية تتجاوز فكرة أن المشكلات البيئية مجرد أضرار جانبية، بل تعدّها نتيجة حتمية لهيكل السلطة الهشّة في العراق.

النفط كأداة للسيطرة السياسيّة: اعتماد العراق شبه الكلي على النفط يجعل أية محاولة لتنظيم القطاع البيئي صعبة؛ لأن وزارة البيئة تفتقر إلى القوة السياسيّة لمساءلة وزارة النفط. كما أن الشركات النفطية تتمتع بحماية سياسية، ما يمنع الشفافية في الإبلاغ عن الأضرار البيئية والتضييق على المعلومات البيئية، ما يعكس مدى حساسية هذه القضايا بالنسبة للنظام السياسي. وأية محاولة جادة لكشف العلاقة بين إنتاج النفط والصحة العامّة تقابل بردود فعلٍ عنيفة.

ومن الجدير ذكره ذلك التناقض الظاهري بين العمل في النفط والنشاط البيئي، فبعض العاملين في قطاع النفط هم أيضاً نشطاء بيئيون، ما يشير إلى وعي داخلي بالمشكلات البيئية، حتى بين المستفيدين من القطاع. وهذا يعكس وعياً متنامياً بأن النفط ليس مصدرًا للرزق فحَسب، بل يُعدّ سببًا رئيسًا للأضرار البيئية والصحية [4].

2-استجابة الحكومة

أطلق العراق في أيلول (سبتمبر) 2024، استراتيجية وطنية شاملة للحفاظ على البيئة وتحسينها ومكافحة التلوث، مع التركيز على حماية المياه وإعادة تدويرها وخفض انبعاثات الكاربون، والتي تهدف إلى معالجة التحديات البيئية المتزايدة في البلاد. تشمل هذه الاستراتيجية تعزيز مشاريع الطاقة المتجددة، وتوسيع برامج التشجير، وتحسين أنظمة إدارة المياه، وتقليل حرق الغاز المصاحب. كون العراق يُعَدُّ من بين الدول الأكثر تأثرًا

(1) مرتضى السوداني، المصدر السابق.

(2) بدرية صالح عبد الله، دور الحوكمة البيئية في تحقيق الأمن البيئي في العراق 2004-2024،
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/uploads/202515/04//d1f55059367c2b332506f7f885f5b953.pdf

(3) مرتضى السوداني، المصدر السابق.

(4) المصدر نفسه.

بالتغيرات المناخية، حيث يحتل المرتبة الخامسة عالميًا من حيث التعرض لمخاطر المناخ. تشمل هذه المخاطر ارتفاع درجات الحرارة، وشحّ المياه، وزيادة العواصف الترابية، والجفاف، والفيضانات. وتمتد الخطة المدعومة من قبل الأمم المتحدة، والوكالة الأميركية للتنمية «يو أس أيد» لست سنوات (2024- 2030).

تعتمد الاستراتيجية على استثمارات لا تقل قيمتها عن مليار دولار سنوياً بحسب أحد خبراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي يشترك في المشروع، مشيراً إلى أن هذا التقدير تقريبي، ويتعلق فقط بجزء من البرنامج[1].

قال وزير البيئة نزار ئاميدي، خلال مؤتمر إطلاق الاستراتيجية الوطنية: «إن علماء وباحثي البيئة أجمعوا على أن كوكبنا يواجه مشاكل حقيقية ناتجة عن ازدياد معدلات التلوث العالمية وتغير المناخ وتدهور النظم الطبيعية... أن فعاليات الإنسان هي التي تؤثر في البيئة من خلال رغبته في التطور والتوسع العمراني على حساب النظام الطبيعي والتوازن الطبيعي»، داعياً «دول العالم أجمع إلى ضرورة الاصطفاف معاً عبر اتفاقيات دولية ومعاهدات للحفاظ على بيئة الأرض وإعادة التوازن ومن خلال رسم السياسات واستراتيجيات البيئة». مشيراً إلى أن «هذه الاستراتيجية تمثل جنباً إلى جنب مع استراتيجية للحد من التلوث لتكون خارطة الطريق لوزارة البيئة كما أن العديد من الشركاء الوطنيين لديهم أدوار أساسية فيها بحفظ التشريعات التي منحتهم دورا رئيساً في التخطيط والتنفيذ [2].

ورحب ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق أوك لوتسما بهذا المشروع بوصفه «خارطة طريق جريئة وشاملة تعكس رغبتنا الجماعية في بناء عراق أنظف وأكثر خضرة وأكثر مرونة... الإستراتيجية الجديدة من شأنها المحافظة على الموارد المائية ومكافحة تلوث المياه، لا سيما من خلال ضمان معالجة مياه المجاري وإعادة تدويرها لأغراض السقي أو إنعاش أهوار الجنوب التي تعاني من الجفاف خلال موسم الصيف.

ولكون العراق ثاني أكبر الدول المصدرة للنفط في منظمة «أوبك»، ستركز الخطة على معالجة حرق الغاز المصاحب لإنتاج النفط. حيث تسعى السلطات، بحلول عام 2030، إلى وقف حرق الغاز الناجم عن عمليات استخراج النفط بوصفها ظاهرة ملوثة.

ونظراً؛لأن التلوث ظاهرة ذات أبعاد اقتصادية ومجتمعية جسيمة فإن احتواءها والحد من آثارها يحتاج إلى تضافر الجهود المحليّة والدوليّة، فعلى صعيد المعالجات والحلول هناك مجموعة من الإجراءات المقترحة لمواجهة التحديات البيئية وكالآتي:

- لابد من إيجاد جهاز إداري ومؤسساتي فاعل يجمع وينسق بين ذوي العلاقة بجهد منظّم، مع تحديد واضح للموارد البشرية والمالية المطلوبة وتوفيرها، ويتماهى مع متطلبات التنمية المستدامة الخضراء، مثل مشاريع توفير الطاقة الشمسية وبناء محطات لإنتاج الطاقة الشمسية وتوليد الكهرباء واستخدامها في تحلية المياه وربطها بالشبكة الوطنية.
- تطوير مؤسسة لمراقبة التلوث، وإقرار سياسات للمعالجة الفعالة، منها منع التلوث البيولوجي والجرثومي

(1) شذى خليل، المصدر السابق.

(2) وسام الملا، العراق يطلق استراتيجية البيئة الوطنية للأعوام 2024 – 2030، الموقع: وكالة الأنباء العراقية، تاريخ النشر: 18-09-2024، الرابط:

https://www.ina.iq/217146--20242030-.html

والكيمائي كنفايات المعامل أو استخدام البنزين الذي يحتوي على الرصاص، والتقليل من انتشار المركبات العضوية والغبار نتيجة وسائط النقل والمولدات الكهربائية الأهلية والخلل في التعامل مع مياه الصرف الصحي. ومن المهمات الأخرى إجراء مسوحات وبفترات زمنية محددة للماء والهواء والتربة، وتوفير الأجهزة الحديثة، ورسم سياقات لمعالجة مصادر التلوث الإشعاعي وتبعاتها الصحية [1].

عموماً فإن هذه الرؤية طموحة ومهمة، لكنها تحتاج إلى آليات تنفيذية واضحة وإرادة فعلية لتطبيق هذه الحلول على أرض الواقع، وتتطلب إرادة سياسية قوية ودعماً مجتمعياً لضمان استدامتها.

1 ـ تواجه الخطة نفسها تحديات محتملة، منها غياب آليات التنفيذ والتطبيق، إذ قد تتطلب بعض المقترحات، مثل إنشاء محطات الطاقة الشمسية وتطوير أجهزة حديثة لمراقبة التلوث، استثمارات مالية كبيرة. ومن المُحتمل أن تواجه عقبات في التنفيذ بسبب البيروقراطية أو ضعف الالتزام الحكومي، عدم معالجة دور المواطن والمجتمع المدني بسبب عدم تطرقها إلى أهمية دور الأفراد في الحد من التلوث.

2 ـ غياب جدول زمني واضح: لم يتم تحديد مراحل زمنية لتنفيذ الخطة، مما قد يجعلها عرضة للتأخير أو عدم التنفيذ.

أجندة العام القادم

إن التدهور البيئي في العراق مشكلة متعددة الأبعاد تتطلب اهتمامًا عاجلًا من الحكومة والمجتمع الدولي والمواطنين أنفسهم. من خلال معالجة الأسباب الجذرية للتلوث وندرة المياه والكوارث المرتبطة بالمناخ، يمكن للعراق استعادة بيئته وتحسين نوعية الحياة لشعبه[2].

ويكمن إجمال الحلول لإيقاف التدهور البيئي:

1-التدخل الحكومي وتنفيذ السياسات: يجب على الحكومة العراقية اتخاذ إجراءات فورية وحاسمة لمكافحة التدهور البيئي. يتضمن ذلك فرض لوائح بيئية أكثر صرامة على الصناعات، وتحسين نظم إدارة النفايات، والاستثمار في البنية التحتية المستدامة. يجب أن تتعاون الوكالات الحكومية مع المنظمات الدوليّة وخبراء البيئة لتطوير خطط شاملة لاستعادة البيئة وحمايتها.

2-استخدام أقصى وسائل التقنين في التعامل مع المياه، إضافة إلى تحويل مياه الصرف الصحي والاستفادة منها في السقي والإرواء، إلى جانب الاعتماد على الخبرات العربية والأجنبية ممّن سبقت العراق في هذا المجال لتنفيذ المشاريع بالمناطق الصحراوية والمناطق التي تعاني من عوامل تعرية كبيرة.

3-التوعية العامّة والتعليم: رفع مستوى الوعي العام حول أهمية الحفاظ على البيئة أمر ضروري. يجب تنفيذ برامج تعليمية في المدارس والمجتمعات المحليّة لتعليم المواطنين كيفية إعادة التدوير وإدارة النفايات والحفاظ على الطاقة. يمكن أن تلعب الحملات الإعلامية دورًا مهمًا في إبلاغ الجمهور بمخاطر التلوث البيئي والخطوات التي يمكنهم اتخاذها لحماية بيئتهم.

(1) جيهان بابان، **التدهور البيئي في العراق**، الموقع جريدة الشرق الأوسط، تاريخ النشر: 6 سبتمبر 2018م.
(2) شذى خليل، المصدر السابق.

4-الاستثمار في الطاقة النظيفة والتقنيات المستدامة: ساهم اعتماد العراق على الوقود الأحفوري بشكل كبير في تلوث الهواء والماء. وللتغلب على هذا، يجب على الحكومة الاستثمار في مصادر الطاقة النظيفة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. يمتلك العراق إمكانات كبيرة بذلك، خاصة في المناطق الصحراوية، ويمكن استغلال هذا المورد لتقليل الاعتماد على النفط والغاز.

5-إعادة التحريج (زراعة الأشجار أو الغابات) واستعادة الأراضي: يعد التصحر مشكلة متنامية في العراق، ما يؤدي إلى عواصف ترابية متكررة وفقدان الأراضي الصالحة للزراعة. يمكن لزراعة الأشجار والنباتات أن تساعد في منع تآكل التربة وتحسين جودة الهواء وتقليل شدة العواصف الترابية[1].

6- بناء محطات لمعالجة مياه الصرف الصحي قبل تصريفها في الأنهار، ومراقبة الأنشطة الصناعية، بفرض رقابة صارمة على المصانع والمنشآت الصناعية لضمان عدم تصريف المخلفات في الأنهار دون معالجة. وكذلك التوعية والتثقيف وتنفيذ حملات توعية للمزارعين حول الاستخدام الأمثل للمبيدات والأسمدة لتقليل جرفها إلى الأنهار.

7-جهود قانونية عالمية لمكافحة التغير المناخي: تعمل العديد من الدول في العالم على وضع وتطبيق قوانين وتشريعات ومعاهدات تهدف إلى مواجهة التغير المناخي وتقليل الخسائر الناجمة عنه. من بين هذه الجهود، تأتي الاتفاقيات الدوليّة مثل اتفاقية باريس التي تبنتها 190 دولة في عام 2015، وتهدف إلى خفض الانبعاثات، وبروتوكول كيوتو، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. على الصعيد المحلي تفرض العديد من الدول قوانين وتشريعات للحد من تأثيرات التغير المناخي. في هذا السياق أطلقت الولايات المتحدة قانون خفض التضخم (Inflation Reduction Act) لعام 2022 لتشجيع المشاريع الخضراء.

تشريعات مناخية جديدة في العراق: من الاقتباس إلى الابتكار

تشير خبيرة الزراعة والمناخ الدكتورة خديجة الجابري بشأن مكافحة آثار الاحترار العالمي ودور القوانين الوطنية بخصوص الأزمات الناجمة عنه، أن «إدراج أحكام تغير المناخ ضمن قانون حماية البيئة في العراق يمكّن القدرات على تعزيز الاستدامة البيئية بشكل كبير من خلال إنشاء إطار تنظيمي قوي لجهود التخفيف، وتعزيز استراتيجيات التكيف، وتحسين القدرات المؤسسية، وخلق الفرص الاقتصاديّة، ومعالجة التحديات القائمة بشكل مباشر». ويؤكد خبير الاستراتيجيات والسياسات المائية الدكتور رمضان حمزة، على «أهمية الالتزام بالاتفاقيات الدوليّة من خلال المشاركة الفعالة في الاتفاقيات المناخية مثل اتفاقية باريس، وتلك المتعلقة بالتنوع البيولوجي، ما يعزز من التزام العراق بمواجهة التغير المناخي والحد من انبعاثات الغازات الدفيئة». ويوضح أن « تطبيق قوانين بيئية صارمة على المستوى المحلي يمكن أن يعزز من جهود التكيف والتخفيف من تأثيرات التغير المناخي، هذه القوانين يمكن أن تشمل معايير بيئية محددة لإدارة الموارد الطبيعية والمشاريع التنموية، إضافة إلى فرض عقوبات أو إلزامات على المخالفات البيئية، من خلال تعزيز الامتثال والرجوع للقوانين المحليّة» [2].

(1) شذى خليل، المصدر السابق.

(2) حسام صبحي،**العراق بحاجة ماسة إلى تشريعات جديدة لمواجهة تحديات تغير المناخ**، الموقع: العالم الجديد، تاريخ النشر: 2024-09-30، الرابط:

https://al-aalem.com/

بدأ العمل الحقيقي في العراق بتشريع قانون حماية وتحسين البيئة العراقي رقم 27 لسنة 2009 الهادف إلى حماية وتحسين البيئة، ومعالجة الضرر البيئي، والمحافظة على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي، وضمان التنمية المستدامة من خلال تنظيم الأنشطة المختلفة. ثم تأسس ما يعرف بالمركز الوطني للتغيرات المناخية في وزارة البيئة والذي بدأ باكورة عمله بالتزامن مع انطلاق اتفاقية باريس واستمر العمل إلى أن تم تأسيس ما يسمى باللجنة الوطنية العليا للتغيرات المناخية في العراق، والتي ضمت أغلب الوزارات في العراق.

وبعد تفشّي وباء كورونا عام 2020، تم الاتفاق، بحسب السوداني، على إجراء بعض التحديثات على القانون أو تشريع قانون جديد من شأنه توفير الأرضية القانونية القادرة على التصدي للأزمات الناجمة عن التغير المناخي، حيث نتج عن هذه المحاولات تشكيل لجنة مختصة من القانونيين وبعض الأقسام ومديرية التغيرات المناخية هدفها هو وضع رؤية لتعديل قانون البيئة النافذ [1]. ويشير الأكاديمي المختص إبراهيم مهدي السوداني، إلى أن التحديثات ستشمل أكثر من 50 % من القانون الحالي، أي أنه سيصبح قانوناً جديداً، ويُنتظر أن تنضج مسودته قريباً لطرحها على التصويت في البرلمان خلال العام المقبل، لافتا إلى «تضمين القانون لتشريع شركة اقتصاديات الكاربون، وهي شركة تنفيذية أو ذراع تنفيذي لتغطية المساحات بالتحسين البيئي وقضايا تجارة الأرصدة الكربونية وخفض الانبعاثات وغيرها من المشاريع التي يمكن أن تكون رافدة لوزارة البيئة».

من جانبه، يشير المحامي الاستشاري حسام رعد البهادلي، إلى «ضرورة إجراء تحليل شامل للمادة 27 من قانون حماية البيئة لعام 2009 لتحديد مدى كفايتها في التصدي للتحديات المناخية المعاصرة، لكن الأمر يتطلب فحص النصوص الثانوية الحالية واستعراض أهداف القانون لضمان شموله التدابير اللازمة لمكافحة ظاهرة التغير المناخي واستخدام الطاقة المتجددة» [2].

من جهته، يقول المدير التنفيذي للمرصد العراقي الأخضر عمر عبد اللطيف، «في غياب تشريعات مناخية حاسمة، يقف العراق على حافة كارثة بيئية لا ترحم...، فالتصحر يلتهم أراضينا، وأزمة المياه تضيق الخناق على الزراعة، والجفاف يعصف بآمال المزارعين وأصحاب القرى، مجبراً إياهم على ترك قراهم المتهالكة إلى مدن متخمة بالنازحين»[3]. ويضيف أن «العراق يقف أمام مفترق طرق حاسم؛ فإما أن يتحرك بسرعة لتبني تشريعات مناخية صارمة تنتشله من هذا المصير المظلم، أو أن يغرق في دوامة غير متناهية من أزمات متشابكة تخنق كل أملٍ في المستقبل»[4].

إنّ مهمة الحفاظ على البيئة كي تكون أمنة وسليمة وخضراء في العراق هي حق من حقوق الإنسان وواجب يقع على عاتق الحكومة وبتعاون ووعي من الشعب، كي تصبح الحياة آمنة لنا وللأجيال القادمة.

(1) المصدر نفسه
(2) المصدر نفسه والصفحة.
(3) المصدر نفسه.
(4) المصدر نفسه.

مركز الرافدين للحوار :(R.C.D)

مركز فكريٌّ مستقل (THINK TANK)، يعمل على تشجيع الحوارات في الشؤون التعليمية والثقافية والسياسية والاقتصادية بين النخب كافة؛ لتعزيز التجربة الديمقراطية، وتحقيق السلم المجتمعي، ورفد مؤسسات الدولة والمجتمع بالخبرات والرؤى الاستراتيجية؛ ابتغاء تفعيل دورها والارتقاء بأدائها، ويمثل المركز فضاءً حُرًّا للحوار يتسم بالموضوعية والحياد، ويوظِّف مخرجاته لمساعدة صُنَّاع القرار وتوجيه الرأي العام نحو بناء دولة المؤسسات.

يُعَدُّ مركزُ الرافدين للحوار من المراكز التفكير النوعية في العراق التي تجمعُ على منبرها النخبَ السياسيةَ والاقتصادية والأكاديمية الناشطة في توجيه الرؤى والمؤثرة في صناعة القرار والرأي العام. تم تأسيس المركز في 2014/2/2 في مدينة النجف الأشرف على شكل مجموعة افتراضية في العالم الالكتروني تضم عدداً من الأكاديميين والمثقفين والسياسيين، وقد تطورت الفكرة لاحقا ليتم إكسابها الصفة القانونية عن طريق تسجيل المركز في دائرة المنظمات غير الحكومية NGO التابعة للأمانة العامة لمجلس الوزراء العراقي.

الرؤية:

إن المركز هو محطة ثقافية تلتقي عندها آراء النخب وصناع القرار بجميع أطيافها السياسية والدينية والقومية، وبِمَا يوفره من بيئة حواريّة إيجابية تُحْسِّنُ إيجاد الفضاءات المشتركة بين تلك الآراء وتسهم في بناء بلدٍ مزدهر.

الرسالة:

تتمثل رسالة المركز بتشجيع وتنمية الحوارات الموضوعية والجادة بين النخب العراقية وصناع القرار بما يعزز التجربة الديمقراطية ويحقق السلم المجتمعي والتنمية المستدامة في العراق من خلال تحقيق **الأهداف** الآتية:

1. تعزيز السلم المجتمعي عبر الحوار البنّاء بين النخب العراقية.
2. تعزيز المسؤولية الوطنية ودعم التجربة الديمقراطية للدولة وبناء مؤسساتها.
3. مساعدة مؤسسات الدولة في حل المشكلات عبر تقديم الاقتراحات والاستشارات في مجالات مختلفة وعبر إصدارته المتنوعة وخبراءه المتنورين.
4. توسيع المشتركات بين الكيانات السياسية والاجتماعية عبر حوار محايد يعزز العلاقة بين المواطن والدولة.

الوسائل:

1. تنظيم الندوات والجلسات النقاشية في المجالات التي يُعنى بها المركز ومتابعة مخرجاتها في ظل تغطية إعلامية تعرِّف بها داخل العراق وخارجه.
2. إصدار الكتب والتقارير الاستراتيجية وإجراء الأبحاث والدراسات ونشرها ورقياً وإلكترونياً.
3. عقد شراكات مع مؤسسات محلية ودولية بحثية وأكاديمية ذات أهداف مشتركة.
4. التعاون مع جامعات عالية المستوى لإقامة الفعاليات العلمية والملتقيات الفكرية.
5. إنشاء دوائر بحوث ولجان متخصصة لتعزيز البحث العلمي.
6. عقد حوارات بين المختلفين لتعزيز الاندماج الاجتماعي.

هيكلية المركز

يتكون مركز الرافدين للحوار RCD من هيكلية إدارية متشكّلة وفقاً لنظامه الداخلي تتضمن: مجلس الإدارة الذي يتكون من السيد المؤسِّس **زيد الطالقاني** بوصفه رئيساً للمجلس **و**ثمانية أعضاء، ومدير تنفيذي ونائبه، وهيأة مستشارين، وعدد من الأقسام العلمية والإدارية هي: قسم البحث والتطوير، وقسم الشؤون الإدارية والقانونية والمالية، وقسم المراسم والعلاقات العامة، إلى جانب مستشار الشؤون الثقافية والتعاون الدولي.

مثل أي مؤسسة معطاة ومثمرة، تعرّض مركز الرافدين للحوار الى عدد غير قليل من التحديات والمضايقات والاستهدافات التي حاولت النيل منه، إلا أنه أبى إلا أن تستمر مسيرته المؤزرة باستدامة العطاء وقوة الإرادة.

يُعنى المركز بعدة قضايا محلياً وإقليميا وعالمياً يُعالجها عبر إصداراته المتنوعة من خلال المجالات الآتية:

1. العلوم السياسية والعلاقات الدولية.
2. الاقتصاد والتنمية.
3. الاجتماع.
4. الشؤون الفكرية ومعالجة الظواهر الاجتماعية.
5. الشؤون الاستراتيجية والعسكرية.
6. التكنولوجيا والأمن السيبراني.
7. القضايا الدستورية والاجتماعية والقانونية.
8. الجغرافيا.
9. الدولة والمجتمع.
10. البيئة والتغيّر المناخي.
11. الذكاء الاصطناعي والتحولات الرقمية.

صلات المركز البحثية والعلمية محلياً وإقليمياً ودولياً

بوصفه مركزاً بحثياً يعمل على تعزيز الحوار مع الآخر، يحرص مركز الرافدين للحوار على مد جسور التعاون المعرفي والبحثي عبر عقد صلات مع مراكز ومؤسسات بحثية عربية وأجنبية حول العالم وذلك من خلال اتفاقيات تعاون مبرمة مع مؤسسات ومراكز على درجة من الأهمية على الصعيد العراقي والعربي والإقليمي والعالمي، منها «**معهد الخدمة الخارجية**» التابع لوزارة الخارجية العراقية، و«**مركز الدراسات المصرفية**» التابع للبنك المركزي العراقي، و«**جامعة صلاح الدين في أربيل**»، و«**مجموعة الأزمات الدولية (ICG)**»(بلجيكا)، و«**المعهد العالمي للمياه والبيئة والصحة**»(GIWEH) (سويسرا)، و«**المعهد الفرنسي للأبحاث وتحليل السياسة الدولية**»(CFRP)، «**معهد الصين للعلاقات الدولية المعاصرة**»(CICIR)، و«**مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية**»، و«**مركز الشؤون الدولية الروسي**»(RIAC)، «**معهد السياسة والحكم**» (GPTT) (إيران)، و«**المعهد العربي للديمقراطية**» (تونس)، و«**مركز أفغانستان والشرق الأوسط وإفريقيا** (CAMEA) **في معهد الدراسات الاستراتيجية**(ISSI)، إسلام أباد (باكستان)، وغيرها من المؤسسات المهمة.

استطاع مركز الرافدين للحوار RCD أن يكون رائداً في عقد المتلقيات وذلك عبر ملتقاه السنوي الأكبر (مُلتقى الرافدين) **و**هو ملتقى دولي يعقده المركز سنوياً في العاصمة بغداد، يناقش أبرز المواضيع والمستجدات على الصعيد المحلي والإقليمي والعالمي، ويوفر فضاءً حُراً لمناقشة الآراء في المجالات التي يُعقد على أساسها بين النخب على الصعيد المحلي والدولي وعلى درجة عالية من الأهمية، ويُسخّر مخرجاته لصالح بناء الدولة ومؤسساتها وتعزيز ثقافة الحوار والتعايش على المستويات كافة.

يتمتع المركز بدعم وتمويل من المؤسسات الراعية له عبر اتفاقات علنية ووفقاً للضوابط والقوانين العراقية النافذة، ويحرص على الإعلان عن مصادر هذا الدعم والتمويل بشفافية ووضوح. ويتمثّل هذا الدعم لنشاطات المركز بإسهامات الهيأة الإدارية (مجلس الإدارة) والتبرعات والمنح والهبات والهدايا غير المشروطة الداخلية والخارجية، فضلاً عن المنح المالية من المنظمات الدولية، ووكالات الأمم المتحدة، والجهات المانحة العراقية والدولية، والهيئات الإنسانية والتنموية والشركات الخاصة مثل (البنك المركزي العراقي (CBI)، وزارة النفط العراقية، هيأة الاعلام والاتصالات، بعثة الاتحاد الأوروبي، شركة بريتش بتروليوم (BP)، المصرف العراقي للتجارة (TBI)، المجلس الاقتصادي العراقي (IEC)، شركة وادي الخير للاستثمارات الزراعية، مصرف الثقة الدولي، ، شركة النافذة لخدمات الانترنت وتكنولوجيا المعلومات، مجلس الأعمال العراقي، شركة وجه القمر للاستثمارات والمقاولات، شركة مدينة المعالي للاستثمارات والمقاولات، منصة تعليم).

كما يتمتع المركز بدعم من مؤسسات عراقية رصينة مجازة قانوناً، أبرزها «الوطني من إيرثلنك» التي تعد الشركة الأولى والرائدة في العراق المتخصصة في مجال تقنية الألياف الضوئية (FTTH) وأكبر مجهز لخدمات الإنترنت في العراق، وشركة «آسياسيل» (AsiaCell) أول شركة اتصالات في العراق والمزود الرئيسي لخدمات الاتصالات النقالة والإنترنت عالية الجودة، وتملك قاعدة مشتركين وصلت إلى 19.7 مليون مشترك. و«مصرف العالم الإسلامي» أحد أهم المصارف العراقية في مجال التنمية الاقتصادية وهو شركة مساهمة خاصة أسسها نخبة من رجال الأعمال المعروفين محلياً وإقليمياً.

أولاً: الكتب المؤلفة

ت	عنوان الكتاب	المؤلف	سنة النشر
1	الاقتصاد العراقي بعد عام 2003	زين العابدين محمد عبدالحسين صادق علي حسن	2018
2	أهوار العراق ثلاث دراسات في البيئة والحيوان والسياحة	عبد علي الخفاف حسين عليوي الزيادي خالد كاطع الفرطوسي	2019
3	محاضرات في الشأن العراقي	مجموعة خبراء	2019
4	بناء العراق الواقع والعلاقات الخارجية وحلم الديمقراطية	لقمان عبد الرحيم الفيلي	2020
5	الاقتصاد السياسي للتعليم في العراق	أ.د. كامل علاوي الفتلاوي أ.د. حسن لطيف الزبيدي	2020
6	بين جيلين.. مجموعة حوارات متسلسلة بين شاب عراقي وأخيه الأكبر	لقمان عبد الرحيم الفيلي	2021
7	البنك المركزي العراقي: الأدوار.. المهام.. وخيارات المستقبل	مجموعة مؤلفين	2021
8	العراق 2020: التقرير الاستراتيجي لمركز الرافدين للحوار	مجموعة مؤلفين تحرير: أ.د. حسن لطيف الزبيدي أ.د. أحمد سامي المعموري أ.د. مقدام عبد الحسن الفياض	2021
9	الوجيز في خلافة الدول: دراسة قانونية في ضوء أحكام الاتفاقيات الدولية	د. أبوطالب هاشم أحمد الطالقاني	2021
10	فلسفة أطر العلاقة البينية للايتيقيا والقانون: دراسة قانونية نقدية في الواقع وعالم ما بعد العلمانية	أ.د. إياد مطشر صيهود	2021
11	العقد الاجتماعي عند الشيخ النائيني في العراق	أ. المتمرس د. عبد الأمير زاهد	2022
12	رؤى جديدة لإدارة صناعة إستخراج النفط في العراق	أ د. جواد كاظم لفته الكعبي	2022
13	مشكلات عراقية معاصرة	أ.د. وليد عبد جبر	2022
14	العراق 2021 التقرير الاستراتيجي لمركز الرافدين للحوار	مجموعة مؤلفين تحرير: أ.د. حسن لطيف الزبيدي أ.د. أحمد سامي المعموري أ.د. مقدام عبد الحسن الفياض	2022
15	الصين وشركات التكنولوجيا أذرع التجسس ومصادر التفوق والهيمنة الرقمية	أ.د. حسن لطيف الزبيدي د. كرار أنور البديري د. أحمد أمين	2022
16	الفَسادُ الماليُّ والإداريُّ في العراق رؤيةٌ جغرافيَّةٌ-سياسيَّةٌ	أ. د. حسين عليوي ناصر الزيادي	2023
17	انتهاكات داعش للقانون الدَّوليِّ الإنسانيِّ	د. فاضل عبد الزَّهرة الغراويّ	2023
18	مصادر الطاقة ومستقبل البشرية	د. حسين الشهرستاني	2023

ت	عنوان الكتاب	المؤلف	سنة النشر
19	دراسات في الحركات الاسلامية المعاصرة في العراق	مجموعة مؤلفين	2023
20	الوجود الإسلامي في اوربا ومستقبله: دراسة في ضوء المصادر الاستشراقية المعاصرة	هبة حسين الرماحي	2023
21	النجف الاشرف 2050 رؤية مستقبلية	مجموعة مؤلفين تحرير: أ.د. حسن لطيف الزبيدي أ.د. مقدام عبد الحسن الفياض	2023
22	تقويم عمل الحكومة العراقية خلال عامٍ كامل 2022-2023	مجموعة مؤلفين	2023
23	العراق عقدان ملتهبان: تناسل الازمات وامتناع الحلول (5 مجلدات)	مجموعة مؤلفين تحرير: أ.د. حسن لطيف الزبيدي أ.د. أحمد سامي المعموري أ.د. مقدام عبد الحسن الفياض م.م. عمّار كريم حميد	2024
24	كركوك العراقيَّة وصراع الهويَّات الفرعيَّة	د. دهام محمد العزاوي	2024
25	الأهمية الاقتصادية لميناء الفاو الكبير وانعكاسه على واقع التنمية المستدامة في العراق	أ.د. حميدة شاكر الإيدامي أ. م. د. أمجد راضي الزاهدي	2024
26	العراق 2022: التقرير الاستراتيجي لمركز الرافدين للحوار	مجموعة مؤلفين تحرير: أ.د. حسن لطيف الزبيدي أ.د. أحمد سامي المعموري أ.د. مقدام عبد الحسن الفياض أ.د. أسعد كاظم شبيب	2024
27	المؤسسة العسكرية العراقية 2003-2020	د. عماد هادي علو الربيعي	2024
28	العراق 2023: التقرير الاستراتيجي لمركز الرافدين للحوار	مجموعة مؤلفين تحرير: أ.د. أسعد كاظم شبيب أ.د. أحمد سامي المعموري أ.د. مقدام عبد الحسن الفياض	2025
29	الانتفاضة الشعبية في العراق 1999 بعد استشهاد السيد الصدر (قدس): المقدمات، المسارات، النتائج	مجموعة مؤلفين تحرير: أ.د. أسعد كاظم شبيب أ.د. مقدام عبد الحسن الفياض أ.د. أحمد سامي المعموري	2025
30	جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق: حقائق جديدة على أرضٍ قديمة	مجموعة مؤلفين تحرير: أ.د. أسعد كاظم شبيب أ.د مقدام عبد الحسن الفياض عمّار كريم حميد	2025
31	السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط في عهدي ترامب وبايدن 2017 – 2024	مجموعة مؤلفين تحرير: أ.د. أسعد كاظم شبيب أ.د مقدام عبد الحسن الفياض عمّار كريم حميد	2025
32	النجف قبل الإسلام: حفريات في ذاكرة المنطقة	عبد الأمير المؤمن	2025
33	العراق 2024: التقرير الإستراتيجي لمركز الرافدين للجوار	كتب مؤلفة	2025

ت	عنوان الكتاب	المؤلف	سنة النشر
34	السياسات الخضراء: إعادة تعريف التقدم في عصر الذكاء الاصطناعي	كتب مؤلفة	2025
35	دور إيران في محددات التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط (البرنامج النووي انموذجاً)	كتب مؤلفة	2025

ثانياً: الترجمات

ت	عنوان الترجمة	المؤلف	سنة النشر
1	حرب بلا نهاية: سياق حرب العراق	مايكل شوارتز	2019
2	مقدمة في الفلسفة السياسية	جيسون برينن	2019
3	ريع الموارد والنمو الاقتصادي	بيتر كازناتشيف	2019
4	العراق تاريخ سياسي من الاستقلال الى الاحتلال	عضيد داويشة	2019
5	المرجعية الدينية الموقف الوطني في العراق بعد 2003	كارولين مرجي الصايغ	2020
6	القاعدة والدولة الإسلامية وحركة الجهاد العالمية ما يحتاج الجميع الى معرفته	دانيال بايمن	2021
7	أوهام النصر صحوة الأنبار وصعود الدولة الإسلامية	كارتر مليكزيان	2021
8	شنّ حروب التمرد الدُّروسُ المُسْتَقَاةُ مِنْ حُروبِ التَّمرُّد بدْءًا مِنْ الفيت كونغ وُصُولً إِلَى الدَّوْلَةِ الإسلاميَّةِ	سيث ج. جونز	2021
9	النظام الفيدرالي في العراق النشأة والأداء والأهمية	فرح شاكر	2021
10	الاتجاهات العالمية 2040	مجلس الاستخبارات الوطني الأمريكي	2021
11	الشيعة العرب .. المسلمون المنسيون	كراهام فولر رند الرحيم فرانك	2021
12	حكّام وعقائد وثروات لماذا أثرى الغرب دون الشرق؟	جارِد روبِن	2021
13	جنود ومواطنون التاريخ الشفوي لعملية "حرية العراق" من ساحة المعركة إلى البنتاغون	كارل ميرا	2021
14	الأمن في منطقة الخليج	فاطمة شايان	2021
15	بين الدولة واللادولة .. السياسة والمجتمع في كردستان العراق وفلسطين	مجموعة مؤلفين تحرير: گلستان گُرِيَ زابينه هوفمان فرهاد إبراهيم سَيدر	2022
16	الإسلام الشيعي والسياسة إيران والعراق ولبنان	جون أرمجاني	2023
17	فهم العنف الديني: اكتشاف الراديكالية والارهاب في الدين من خلال دراسة حالات نموذجية	مجموعة مؤلفين تحرير: جيمس دينگلي مارسيلو موليكا	2023
18	الاقتصاد السياسي لعلاقة الاتحاد الاوربي مع العراق وإيران- تقويم لعلاقة السلام عبر التجارة	أمير كامل	2023

ت	عنوان الترجمة	المؤلف	سنة النشر
19	نظرة جديدة في العلاقات التركية العراقية - معضلة التعاون الجزئي	محمد عاكف قومرال	2023
20	الحرب الخفية: كيف تمكنت الصين من السيطرة على غفلة من النخب الأمريكية	روبرت سبولدينغ سِث كوفمان	2023
21	الحرب والسلام السيبرانيان: الصراع الرقمي في الشرق الأوسط	مجموعة مؤلفين تحرير: مايكل سيكستون وإليزا كامبيل	2023
22	الركائز السبع: الأسباب الحقيقية لإضطراب الشرق الأوسط	مجموعة مؤلفين تحرير: مايكل سيكستون وإليزا كامبيل	2023
23	صعود روسيا: السياسة الخارجية لبوتين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	مجموعة مؤلفين تحرير: مايكل سيكستون وإليزا كامبيل	2023
24	السفراء: الدبلوماسيون الأمريكيون على الخطوط الأمامية	بول ريكتر	2023
25	كيف أصبح العالم غنيًا؟"	مارك كوياما جاريد روبين	2024
26	بناء المؤسسات في البلدان الضعيفة: أولوية السياسات المحلية	أندرو رادين	2024
27	المعلومات والسلطة والديمقراطية: الحرية من بنات المعرفة	نيكو شْتير	2024
28	منظمة أوبك في القرن العشرين: من الصعود إلى الانحدار	تحرير: جوليانو غارافاني	2024
29	العراق في مواجهة العالم: صدّام، والولايات المتّحدة الأمريكية، ونظام ما بعد الحرب الباردة	سامْيَوَل هلفونت	2025
30	العراق: السلطة والأنظمة والهويات	أندرو جيه فليبرت	2025

ثالثاً: سلسلة الرسائل والأطروحات الجامعية

ت	عنوان الرسالة / الأطروحة	الباحث/ة	سنة النشر
1	موقف إيران من الاجتياح العراقي للكويت 1990 – 1991 دراسة تأريخية	رماح سعد مرهون المعموري	2021
2	الأثر المترتب على مخالفة ضوابط تسبيب الحكم الجزائي في التشريع العراقي (دراسة مقارنة)	م. م. يوسف فاضل طه حرز الدين	2021
3	صناديق الثروة السيادية دراسة قانونية مقارنة	د. لنجة صالح حمه طاهر حمه أمين	2021
4	التنمية السياسية وأزماتها السياسية في العراق بعد عام 2003	د. فرزدق علي التميمي	2021
5	ديناميكيات القوى الصاعدة والمهيمنة في جنوب شرق آسيا دراسة تحليلية وفق نظرية توازن المصالح	عمّار كريم حميد	2021
6	الارهاب والنظام السياسي الدولي بعد أحداث 11 أيلول سبتمبر 2001 رؤية مستقبلية.	د. خالد محمد طاهر شبر	2022
7	الاستثمار الدولي باعتماد أنموذج ICAPM واستثمارات الشركات الدولية	د. علي عبد الأمير فليفل أ.د. حاكم محسن محمد الربيعي	2022
8	تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية "العراق أنموذجا"	أ.م.د. إبراهيم جاسم جبار الياسري	2022
9	المكان وأثره التنظيمي في القوى الاجتماعية والاقتصادية لمحافظة النجف الأشرف	د. عصام صباح إبراهيم	2022
10	عجز الموازنة العامة والتغير النقدي في العراق للمدة 1980 - 2015	أ.م.د. حسين شناوة مجيد	2023
11	الحراك الاحتجاجي في العراق حلم الديمقراطية: من النكوص الى الانبعاث	د. سيف حيدر الحسيني	2023
12	المحيط الاقليمي ومحاربة الإرهاب في العراق	د. باسم محمد يونس	2025

رابعاً: الإصدارات القادمة

ت	عنوان الإصدار	فئة الإصدار	سنة النشر
1	صلاحيات رئيس الجمهورية في الأنظمة السياسية البرلمانية المعاصرة: النظام السياسي العراقي وفق دستور 2005 أنموذجاً	كتب مؤلفة	2025
2	مجلس الاتحاد العراقي: اشتراطات قانونية وتحديات عملية	كتب مؤلفة	2025
3	برامج الحكومات العراقية (2003 - 2025)	كتب مؤلفة	2025
4	حدود العراق الدولية: من خرائط النزاع الى بوابة التعاون	كتب مؤلفة	2025
5	الحرب الباردة في العالم الإسلامي	ترجمات	2025
6	الحماية الاجتماعية ومكافحة الفقر في العراق: مقاربات مع نماذج عالمية	كتب مؤلفة	2025
7	النظام الحزبي وصُنع السياسة العامة: دراسة مقارنة ألمانيا-العراق	رسالة جامعية	2025
8	الانتخابات البرلمانية في العراق 2025: ديناميات الوجود والتأثير واستشراف المسارات المستقبلية	كتب مؤلفة	2025
9	العراق 2025: التقرير الاستراتيجي لمركز الرافدين للحوار	كتب مؤلفة	2025
10	نقد الحداثة في الفكر السياسي العربي المعاصر	كتب مؤلفة	2025

مركز الرافدين للحوار RCD

مركز الرافدين للحوار RCD

www.alrafidaincenter.com
009647826222246
alrafidaincent
alrafidaincenter.com
alrafidaincent
alrafidaincent
info@alrafidaincenter.com
مركز الرافدين للحوار RCD
النجف الاشـرف - حي الحـوراء - امتداد شارع الاسكـان
العاصمة بغداد - الجادرية - قرب تقاطع ساحة الحرية

يواصل مركز الرافدين للحوار(RCD) في دوره الريادي كمؤسسة بحثية وفكرية تسعى إلى إنتاج محتوى معرفي رصين، بإعلانه عن تقريره الاستراتيجي للعام الماضي لرصد وتحليل التحوّلات الكبرى التي شهدها العراق خلال عام ٢٠٢٤، ضمن سياق تطورات متسارعة على الصعيدين الداخلي والإقليمي. ويهدف التقرير إلى تقديم قراءة شاملة وموضوعية للواقع السياسي والاقتصادي والأمني والاجتماعي، مع إبراز أهم التحديات والفرص التي واجهت الدولة والمجتمع، وفهم كيفية تفاعل العوامل المختلفة في تشكيل مسار العراق خلال العام.

ويعالج التقرير المحاور الرئيسة، بدءًا من العملية السياسية وأداء الحكومة العراقية، مرورًا بالتحولات الاقتصادية ومستوى الخدمات العامة، ووصولاً إلى القضايا الأمنية والاجتماعية وحقوق الإنسان، إضافة إلى توجهات السياسة الخارجية والقضايا البيئية والتنموية. ويقدّم مركز الرافدين للحوار هذه الملفات ضمن منظور شامل، يربط بين السياق الوطني والبيئة الخارجية، بما يمكّن القارئ من فهم الصورة الكلية للأحداث خلال عام كامل، بما يسهم في تعزيز الحوار الوطني، وتوفير أدوات تحليلية متكاملة لصُنّاع القرار والباحثين والمهتمين بالشأن العام.

ويجسّد هذا الإصدار استمرار مركز الرافدين للحوار(RCD) في دوره الريادي كمؤسسة بحثية وفكرية تسعى إلى إنتاج محتوى معرفي رصين.

ISBN 978-9-9227721-2-7

www.alrafidaincenter.com
info@alrafidaincenter.com
00964782622246
ص.ب 252
مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center for Dialogue
R.C.D
العراق - النجف الاشرف - حي الحوراء - امتداد شارع الاسكان
العراق - بغداد - الجادرية - تقاطع ساحة الحرية